جمهورية مصر العربية

التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

(٢٠٢٠-٢٠٢٤)

اغسطس ٢٠٢٥

IMPLEMENTING THE NEW URBAN AGENDA

كلمة معالي السيد المهندس وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

يسرّ حكومة جمهورية مصر العربية ممثلةً فى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية أن تُقدّم التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والذي يُجسد التزام الدولة الراسخ بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث كانت مصر فى صدارة الدول التي قدمت تقريرها الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠٢١، و يأتي هذا التقرير استكمالًا لهذا الجهد، عاكسًا الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤.

ويعد هذا التقرير فرصة هَامَّة للتعريف والترويج للجهود التي تبذلها مصر في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، خاصةً فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتوفير السكن الملائم والخدمات الأساسية، وتحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل، وتوفير فرص العمل، مع التأكيد على مرونة المدن واستدامة إدارتها. كما يُبرز التقرير الجهود المبذولة في بناء هياكل حوكمة حضرية داعمة، وحشد الموارد المالية، وتنمية القدرات، والاستفادة من التكنولوجيا والابتكار، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وفي مقدمتها "رؤية مصر ٢٠٣٠" وأهداف التنمية المستدامة.

وإيماناً منّا بأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب إطارًا مؤسسيًا متكاملًا، فقد تم تشكيل مجموعة عمل دائمة من الأجهزة المعنية بوزارة الإسكان تختص بمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وتضم في عضويتها الجهات الحكومية ذات الصلة، وشركاء التنمية، وممثلي المجتمع المدني. وتضطلع هذه المجموعة بمهام تقييم التقدم المحرز سنويًا، وضمان استدامة التنسيق المؤسسي، وتوفير آلية فعالة للمتابعة والتقييم حتى عام ٢٠٣٦، بما يسهم في تكامل السياسات والمبادرات العمرانية على المستويين الوطني والمحلي.

يعكس هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ حزمة من المشروعات القومية والمبادرات العمرانية الرائدة، التي امتدت لتشمل مختلف أقاليم الجمهورية، لمواجهة التحديات العمرانية ومن بينها إعادة توزيع السكان، والضغط على المدن الكبرى وتأثيراته المتبادلة مع المتغيرات المناخية والبيئة، وآليات تحقيق التنمية الشاملة بجميع قطاعاتها: الإسكان، والبنية الأساسية، والاستثمار، وربط المناطق النائية بمحاور تنمية جديدة، مما يدعم إقامة مجتمعات عمرانية مرنة وقادرة على الصمود في مواجهة العديد من التحديات التي يواجها عالمنا اليوم .

وتجدر الإشارة الى استضافة مصر للدورة الثانية عشرة من المنتدى الحضري العالمي (WUF١٢) في نوفمبر ٢٠٢٤ والتى تُعد نقطة محورية في مسار التحول الحضري، حيث أتاحت هذه الفعالية الدولية الكبرى منصة لعرض التجربة المصرية أمام المجتمع الدولي، وأكدت على التزام مصر الفعّال بأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. كما شهد المنتدى إطلاق مجموعة من المبادرات الوطنية النوعية، من بينها: الاستراتيجية الوطنية للمدن الذكية، والاستراتيجية الوطنية للعمران الأخضر المستدام، وأطلس المدن المصرية المستدامة، ومبادرة اللامركزية والإصلاح المؤسسي للإدارة المحلية، فضلاً عن "إعلان القاهرة"، الذي دعا إلى تحويل الأهداف العالمية إلى نتائج ملموسة على المستوى المحلي.

وإذ نُصدر هذا التقرير، بما يتضمنه من بيانات ومؤشرات ومعلومات موثقة تعكس التقدم في تنفيذ الأهداف والغايات الدولية، فإننا نأمل أن يُسهم في تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الدول، بما يخدم قضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حول العالم. كما نؤكد التزام جمهورية مصر العربية بمواصلة البناء على ما تحقق، وتعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وتطوير السياسات والبرامج التي ترتقي بجودة الحياة، وتُحقق العدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي، والاستدامة البيئية، وصولًا إلى مدن أكثر شمولًا وعدالة واستدامة.

المهندس شريف الشربيني

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

جمهورية مصر العربية

الملخص التنفيذي للتقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

جمهورية مصر العربية

يأتي إعداد هذا التقرير الطوعي الوطني الثاني ليؤكد على التزام مصـــر بتنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها الهدف الحادي عشر المتعلق بالمدن المستدامة. كما تم التأكيد على أن هذا التقرير يعتبر تحديثاً للتقرير الطوعي الأول لمتابعة تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة خلال فترة المتابعة الأولى (٢٠١٦-٢٠٢٠). ويسـتعرض التقرير الطوعي الثاني التقدم المحرز في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وفق منهجية تشـاركية قائمة على الأدلة والبيانات الواقعية، بالتنسـيق مع الجهات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشـــركاء الدوليين. يعتمد التقرير على إطار متابعة متكامل يربط بين الالتزامات الحضرية الوطنية والممارسات المحلية، ويسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية، ويستعرض التحديات التي واجهت تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مؤكداً على أهم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى التي ساهمت في التحول الحضري في مصر.

وقد اشتمل التقرير على ٣ أجزاء رئيسية حيث، تناول الجزء المنهجية التي اعتمدها التقرير. واستعرض التقرير أيضـاً اسـتضـافة مصر للدورة الثانية عشرة من المنتدى الحضري العالمي في نوفمبر ٢٠٢٤ بالقاهرة، بمشاركة أكثر من ٢٥ ألف مشارك من ١٨٢ دولة، حيث تم عرض عدد كبير من التجارب الوطنية مثل مبادرة رئيس الجمهورية حياة كريمة، وتطوير العشـــوائيات، والمدن الذكية. وتجدر الإشـارة إلى صـدور " إعلان القاهرة للعمل"، في ختام المنتدى الحضـري العالمي، والذي دعا إلى تعزيز التخطيط الحضـري المسـتدام والعادل، ودعم الحكومات المحلية لتنفيذ أهداف التنمية الحضـرية، وتطوير أدوات التمويل المسـتدام وتعزيز الشـراكات. وتمثل أبرز ما ميّز المنتدى في المشـاركة الواسـعة من الفئات المجتمعية والشـباب، واعتماد مبادئ الاسـتدامة والدمج الاجتماعي في تنظيم الفعاليات، وفي عرض مشروعات مبتكرة في مجالات الإسكان والتخطيط والطاقة النظيفة.

واستعرض الجزء الثاني من التقرير الطوعي الوطني مدى التزام مصر بتنفيذ أهداف الخطة الحضرية الجديدة على كلٍ من المحور الاقتصادي، والاجتماعي، والعمراني، والبيئي. ويناقش الجزء الثالث من التقرير آليات تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والتطوير الذي تم في منهجية تطبيقها بالنسـبة للتخطيط الفعال، والتمويل المبتكر، واسـتخدام البحث والتطوير والابتكار وتنمية القدرات المؤسـسـية والبشرية لتحفيز التنمية العمرانية المستدامة، واعتماد إطار ملائم للحوكمة الحضرية. وركز هذا الجزء أيضـاً على منظومة المتابعة والتقييم التي تتبناها مصـــر لتوضـــيح حجم الإنجاز الذي تم لتحقيق أهداف الخطة الحضـــرية الجديدة، تمهيداً لتقييم النتائج المترتبة على السكان وعلى المناطق الحضرية المختلفة.

وتناول التقرير التحديات التي واجهتها مصـر خلال فترة المتابعة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) كغيرها من الدول، الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩، والحرب الروسـية-الأوكرانية، وظروف عدم الاسـتقرار السـياسـي والأمني في منطقة الشـرق الأوسـط، والبحر الأحمر، بالإضافة إلى أزمة المديونية العالمية، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وحالة عدم اليقين التي تؤثر سلباً على جذب الاستثمار، واختيار السـيـاسـات والتدخلات الملائمة للتعامل مع هذه التحديات بكفاءة وفعالية. كما يناقش أيضـــاً الجهود المبذولة للتعامل مع هذه التحديات، بالإضافة إلى آليات التعامل مع المشكلات الهيكلية المتراكمة.

وبالنسـبة للتنمية الحضـرية المتكاملة وتحسـين جودة الحياة، اسـتعرض التقرير جهود تنفيذ المبادرة الرئاسـية "حياة كريمة "والتي تعد من أضـخم برامج التنمية المتكاملة في الريف المصـري، حيث اسـتهدفت تحسـين البنية التحتية، والصـحـة، والتعليم، والمرافق من حوالى ٤٦٠٠ قرية، على عدة مراحل وفق منهجية علمية لتحديد القرى ذات الأولية، ولاختيار التدخلات الفعالة التي تركز على إحداث نقلة نوعية في مستوى الحياة في هذه القرى، وتوفير فرص عمل مناسبة للمساهمة في الحد من الهجرة الداخلية التي أثرت سلباً على المناطق الحضرية وجودة الحياة بها، لسنوات طويلة.

وركز التقرير على الجهد الكبير الذي بذلته الدولة المصـــرية للقضـــاء على العديد من المناطق غير الآمنة والعشـــوائية من خلال تطوير مسـاكن بديلة وتوفير خدمات متكاملة، من خلال اسـتعراض المنهجية التشـاركية التي تم الاعتماد عليها لدمج سـكان هذه

المناطق خلال المراحل المختلفة لتنفيذ هذا البرنامج الهام. وعرض التقرير أيضـاً زيادة مسـاحات العمران من خلال إنشـاء مدن جديدة ذكية ومسـتدامة مثل العاصـمة الإدارية والعلمين الجديدة، وغيرها من المدن الجديدة في كافة المحافظات، بهدف اسـتيعاب الزيادة السكانية، ورفع جودة حياة الإنسـان الذي يعتبر محور كل هذه الجهود، فضـلاً عن التوسـع في النشـاط الاقتصـادي لتوفير فرص عمل منتج ولائق للداخلين الجدد سنوياً لسوق العمل، ولاستيعاب نسب متزايدة من المتعطلين عن العمل. وتجدر الإشارة إلى اسـتعراض التقرير للسـياسـة الحضـرية الوطنية التي تم اعتمادها عام ٢٠٢٣، باعتبارها من أهم مخرجات توطين الخطة الحضـرية الجديدة.

وناقش التقرير أيضـاً الجهود المبذولة لتوفير السكن الملائم، ولتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال برنامج وطني عملاق للإسكان الاجتماعي، يعتبر أيضاً من أكبر برامج الإسكان الاجتماعي في مصر وغيرها من الدول، حيث استهدف بناء مليون وحدة سكنية للإسـكان الاجتماعي لتوفير احتياجات أصـحاب الدخل المحدود. ويعرض التقرير أيضـاً آليات تعزيز الوصـول إلى السـكن اللائق والميسـور التكلفة للفئات ذات الدخل المنخفض. ونظراً لأن التمويل يعتبر أهم العوامل التي تؤثر في قدرة الدولة على توفير خدمات الإسكان، فقد تناول التقرير جهود إطلاق برامج تمويلية مستدامة لتمكين الفئات الضـعيفة من تملك وحدات سكنية. وتضـمنت أهم الإنجازات التي سلط التقرير الضوء عليها تطوير أطر الحيازة القانونية وضمان حقوق المنتفعين بالأراضي والوحدات السكنية.

تبذل جهات كثيرة في الدول جهوداً كبيرة، ويتم رصـد موارد مالية ضـخمة وتطبيق آليات تمويل مبتكرة ومتنوعة لتمويل مشـروعات البنية التحتية والخدمات الأسـاسـية، بالتركيز على تحسـين الوصـول إلى مياه الشـرب الآمنة، وشـبكات الصـرف الصـحي، وإدارة المخلفات. كما ركز التقرير أيضاً على آليات تعزيز منظومة النقل العام، خاصة في المدن الكبرى، وتطوير الطرق وخطوط المترو، وعلى التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة وربطها بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

وبالنسـبة للمحور الاقتصـادي، وتحت عنوان الازدهار الاقتصـادي الحضـري، عرض التقرير سـياسـات وبرامج دعم المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، خاصـة بين الشباب والنساء، لتوفير الحماية لهذه المشروعات أثناء جائحة كوفيد-١٩. ونظراً للحجم الكبير للقطاع غير الرسـمي في مصـر، ناقش التقارير آليات التعامل مع هذا القطاع الهام، ومجه في القطاع الرسـمي. وتناول التقرير سـياسـات وبرامج تحفيز الاقتصـاد المحلي عبر دعم الصـناعات الإبداعية، وتطوير المناطق اللوجسـتية والتجارية لتعزيز التنافسية الإقليمية.

وركز التقرير على قضـية التغيرات المناخية وتداعيتها على المدن والمحافظات المختلفة، وعلى الاختلالات المناخية والبيئية والتي تضـمنت ارتفاع درجة الحرارة، وندرة المياه، وزيادة المخاطر البيئية، وخلافه. وعرض التقرير أيضـاً آليات الاسـتعداد لمواجهة هذه التداعيات التي تؤثر بشـكل كبير على مسـيرة التنمية المسـتدامة في مصـر، وعلى أبعادها الاقتصـادية، والاجتماعية، والعمرانية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، رصـد التقرير أهم التحديات التي تواجه التنمية الحضـرية، والتي تشـمل ضـغوط النمو السـكاني وزيادة الطلب على الخدمات والإسكان، ومحدودية الموارد لتغطية الفجوات في البنية التحتية، والآثار الاقتصـادية للأزمات العالمية المسـتمرة والمتكررة على التضـخم وأسـعار مواد البناء، والأراضـي، وتكلفة العمالة، والطاقة، وخلافه، والتي تؤثر سـلباً على القدرة الشـرائية، وعلى مسـتوى الدخول. وأهتم التقرير أيضـاً بمناقشـة الفجوات الاجتماعية والآثار المترتبة عليها من عدم المسـاواة في الحصول على الخدمات، خصوصاً للفئات المهمشة والتي تشمل النساء، وذوي الإعاقة، وكبار السن.

وناقش الجزء الثاني من التقرير السـياسـات ذات الأولوية، والتي شـملت تعزيز الحوكمة الحضـرية والتشـاركية، من خلال تمكين وحدات الإدارة المحلية، خاصـةً بالنسـبة لاتخاذ قرارات التخطيط والتنفيذ، من خلال تطوير الأطر التشـريعية والمؤسـسـية لتحقيق التشاركية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وناقش التقرير الجهود المبذولة لزيادة مصـادر التمويل الحضـري المبتكر، واسـتحداث أدوات تمويل بديلة مثل السـندات الخضـراء، والشـراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعظيم القيمة المضـافة للأراضـي وإدارتها بشكل مستدام.

وفي ضـــوء برامج التحول الرقمي والتوســـع في تأســـيس المدن الذكية، تناول التقرير آليات تعميم نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط، وربط خدمات الحكومة الإلكترونية بأنظمة إدارة المدن. ومن أهم القضـــايا التي ركز عليها التقرير أيضـــاً توجه الدولة المصـرية نحو تحفيز المرونة المناخية، من خلال تعزيز البنية التحتية الخضـراء، وحماية المناطق السـاحلية وتطبيق حلول التكيف المناخي. وناقش التقرير أيضـاً سـياسـات وبرامج التكامل العمراني والعدالة المكانية، وآليات الربط بين المناطق الحضـرية والريفية، وضمان دمج قضايا المرأة والثقافة والهوية المحلية في التخطيط العمرانى.

وفي النهاية، قدم التقرير مجموعة من التوصيات والمقترحات، من أهمها استمرار الجهود لإدماج الخطة الحضرية الجديدة في كافة الخطط القطاعية الوطنية لضـمان تناغم الأهداف، وتعزيز القدرات المحلية على جمع البيانات وتحليلها لرصـد التقدم بشـكل دقيق، وتوسـيع التعاون الدولي والإقليمي لتبادل الخبرات والاسـتفادة من أفضـل الممارسـات، وترسـيخ ثقافة الابتكار والبحث العلمي في مؤسسات التخطيط والتنفيذ العمرانى.

فريق إعداد التقرير

- السيدة المهندسة / نفيسة محمود هاشم – مستشار الوزير لشئون الإسكان والمرافق– المشرف علي قطاع الإسكان والمرافق (رئيس مجموعة العمل)
- السيد المهندس/ أحمد محمد عبد الرازق – المشرف على مكتب السيد الوزير
- السيد المهندس/ خالد محمد صديق – رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الحضرية
- دكتور مهندس/ مها محمد فهيم محمود – رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني (مقرر مجموعة العمل)
- السيد المستشار/ ناصر رضا عبد القادر – المستشار القانوني للوزير
- السيد المهندس/ مصطفي محمد إبراهيم النجار – رئيس قطاع الإسكان والمرافق
- السيدة المهندسة/ رانية محمد منير عبد العليم – رئيس الإدارة المركزية لشئون الاسكان

الهيئة العامة للتخطيط العمراني	قطاع الإسكان والمرافق
المهندسة/ هادية جاد مسعود – رئيس الأمانة الفنية	المهندسة/ إيناس محمد شاذلي– مقرر الأمانة الفنية
المهندسة/ إلهام محمد قاسم	المهندسة/ عبير عبد الحكيم علي محمد
المهندسة/ منى عبد الرحمن عباس جرواني	المهندسة/ جهاد هشام سالم
المهندسة/ داليا ابراهيم محمد ابراهيم	المهندس/ أحمد شريف اسحق
المهندسة/ شيماء محمد شعبان	المهندس/ مصطفي محمد إبراهيم علام
المهندسة/ أميمة رضا يوسف نوار	المهندسة/ رنا محمد رأفت
الأستاذ/ محمود عبد المرضي سالم	المهندسة/ سمية صبحي بربري
الأستاذة/ دينا ياسر عبد البر	الأستاذ/ خالد رياض سيد أحمد
الأستاذة/ ليلي احمد خليل	الأستاذة/ هبة الله جمال إبراهيم
الأستاذة/ ندى محمد الخبيري	الأستاذ/ رمضان محمد حسن
صندوق التنمية الحضرية	الأستاذ/ خالد موسي عمران
د.م/ مروة أحمد عبد الرحمن	

خبراء الدعم الفني

- أ.د/ نهال مجدي المغربل — استشاري الاقتصاد الحضري والحوكمة الحضرية ورئيس فريق الخبراء
- أ.د/ ابتهال محمد عبد المعطي — استشاري التنمية الحضرية المستدامة
- د/ وسام مصطفى إمام — استشاري التخطيط البيئي
- م/ محمد أيوب — استشاري الإسكان
- د/ محمد سمير — استشاري نظم المعلومات الجغرافية

المحتويات

مقدمة ٩

الجزء الأول: الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني للخطة الحضرية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) ١٠

(١-١) طرق إعداد وأنواع التقارير عن التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية ١٠

١. تقرير شامل ١٠

٢. تحديث للتقرير الطوعي الأول ١٠

٣. تقرير عن انجازات ونتائج وتوصيات المنتدى الحضري العالمي ١١

(١-٢) المنهجية المتبعة في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ١٥

١. الواقعية والاستناد إلى الأدلة ١٥

٢. تحليل الاتجاهات والقدرة على تحديد العوامل الرئيسية وأهم محركات التغيير ١٥

٣. الربط بأفضل الممارسات المحلية ودراسات الحالة وأهم محركات التغيير ١٦

٤. تعدد المستويات والتنسيق التشاركي ١٦

٥. الاستفادة من التقارير السابقة للتأكيد على التوافق بين أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة وأولويات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية..... ١٧

الجزء الثاني: التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة..... ١٧

(٢-١) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر ١٧

(٢-١-١) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر ١٨

١. التخلص من الفقر بجميع اشكاله ١٩

٢.التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق العمل على تحقيق الفرص والفوائد المشتركة المتساوية ٣٥

٣. تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة (المرأة، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين)..... ٣٨

٤. ضمان الوصول إلى الفراغات العامة، شاملة الشوارع، ممرات المشاة وحارات الدراجات ٤٢

(٢-١-٢) الحصول على مسكن ملائم ٤٧

١. ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة ٤٧

٢. ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان ٦٧

٣. تحقيق ضمان الحيازة ٧٢

٤. تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات ٧٦

(٢-١-٣) الحصول على الخدمات الأساسية..... ٨٧

١. توفير اتصال آمن بمياه الشرب، والصرف الصحي، والتخلص من المخلفات الصلبة ٨٧

٢. ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفء للمواصلات العامة ٩٢

٣. توفير اتصال للطاقة المتجددة الحديثة ٩٦

(٢-٢) تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع ١٠٠

(٢-٢-١) اقتصاد حضري شامل للجميع ١٠١

١. تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب ١٠١

٢. دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي ١٠٣

٣. دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ١٠٤

٤. تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال ١٠٦

(٢-٢-٢) الرخاء المستدام للجميع ١٠٨

١. تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية ١٠٨

٢.تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لتحقيق النجاحات في إطار اقتصاد حضري حديث ١٠٩

٣. تطوير اتصالية بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية ١١٤

(٢-٣) التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة..... ١١٧

(٢-٣-١) المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية ١١٨
١. الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عنه ١٢١
٢. تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي ١٣٢
٣. تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان ١٣٨
٤. بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكاني متميز ١٥١
(٢-٣-٢) الإدارة المستدامة في استخدام الموارد الطبيعية ١٥٣
١. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية ١٥٣
٢. دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات ١٥٥
٣. تنفيذ إدارة فعالة بيئياً للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية ١٥٨
٤. تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجية ١٥٩
(٢-٤) التنفيذ الفعال ١٦٢
(٢-٤-١) بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إعداد إطار داعم ١٦٣
١. تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدوارها ١٦٣
٢. الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات ١٦٩
٣. تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية ١٦٩
تحديث التشريعات الحضرية وتعزيز إنفاذها ١٧٠
دعم الإدارة المحلية والحوكمة الحضرية ١٧١
الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والسياسات الحضرية ١٧١
التحديات والتوجهات المستقبلية ١٧٢
٤. بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة ١٧٣
٥. تبنى مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية ١٧٦
٦. تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار ١٨٠
(٢-٤-٢) تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية ١٨٣
١.تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة ١٨٣
٢. ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية ١٨٤
٣. تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني ١٨٧
٤. تنفيذ امتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية ١٩٦
٥. تحديث مخططات المحافظات والمدن والمناطق العمرانية ١٩٦
٦. تحديث الأدوات الرقمية لتخطيط وتطوير مناطق التنمية ١٩٩
٧. تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة ٢٠٠
٨. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة ٢٠١
٩. تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل بدون محركات ٢٠٢
(٢-٤-٣) حشد الموارد المالية ٢٠٥
١. تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية ٢٠٥
(٢-٤-٤) تنمية القدرات ٢٠٧
١. توسعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة ٢١٠
٢. تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية ... ٢١١
٣. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل – شاملة جمع واستخدام بيانات عن الفئات المهمشة ٢١٢
٤. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة ٢١٥
٥. مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات ٢١٦

٦. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي، التمويل والأدوات الأخرى ٢١٧
٧. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن السلطات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل ٢٢٠
٨. زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح التنمية الحضرية المستدامة ٢٢١
(٢-٤-٥) تكنولوجيا المعلومات والابتكار ٢٢٢
١. تطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الالكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين..... ٢٢٢
٢. التوسع في تبنى التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والاقاليم ٢٢٥
٣. تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافية ٢٢٧
٤. بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية ٢٢٩
٥. دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات ٢٣٠

فهرس الاشكال

شكل ١ توزيع المشاركين بالمنتدى وفقاً للجنس ١٤

شكل ٢ توزيع المشاركين وفقاً لفئات العمر (٪) ١٣

شكل ٣ المشاركة الحضرية للدول ١٤

شكل ٤ معدلات الفقر في مصر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ..... ٢٠

شكل ٥ تطور نسبة الفقر المدقع خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠٢٤/٢٠٢٥) ٢٢

شكل ٦ نسب الحرمان (غير المجتزأة) في مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد بمصر لعام ٢٠٢٢ ..... ٢٨

شكل ٧ تطور الدعم النقدي لبرنامجي تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٤/٢٠٢٥) ٣٢

شكل ٨ تطور إعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٤/٢٠٢٥) ٣٢

شكل ٩ الحدائق التراثية في محافظة القاهرة ٤٣

شكل ١٠ أعمال تطوير حديقة الأزبكي ٤٤

شكل ١١ المخطط المقترح لتطوير حدائق الفسطاط ٤٤

شكل ١٢ المناطق الخضراء والمفتوحة في المدن الجديدة في محافظة القاهرة "القاهرة الجديدة" ٤٥

شكل ١٣ عدد الحدائق وعدد الزائرين سنوياً لها في عام ٢٠٢١ (بالألف زائر) ٤٦

شكل ١٤ لتحديات والفجوات في قطاع الاسكان في مصر ٤٨

شكل ١٥ خطة وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة لتنفيذ استراتيجية الإسكان ٤٩

شكل ١٦ المحاور الأساسية لسياسات الإسكان ٥٠

شكل ١٧ نماذج لمشروعات تطوير المنازل بمبادرة حياة كريمة ٥٤

شكل ١٨ المجالات والمؤشرات المفضية إلى الحصول على مسكن ملائم ٥٤

شكل ١٩ نصيب القطاعين الحكومي والخاص من تنفيذ الوحدات السكنية وإجمالي الاستثمارت للفترة(٢٠١٩- ٢٠٢٤) ٥٥

شكل ٢٠ مشروعات الإسكان الاجتماعى (مدينة القاهرة الجديدة- مدينة الفيوم الجديدة) ٦١

شكل ٢١ عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان الإجتماعي خلال الفترة(٢٠٢٠ – ٢٠٢٤) ٦١

شكل ٢٢ نصيب المحافظات من الإسكان الاجتماعي المنفذ حتى عام ٢٠٢٣ ..... ٦٢

شكل ٢٣ عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان المتوسط خلال الفترة(٢٠١٩ – ٢٠٢٤) ٦٥

شكل ٢٤ مشروعات الإسكان الفاخر بالعاصمة الإدارية الجديدةR٣ ..... ٦٥

شكل ٢٥ دمج التمويل العقاري في الطلب على الإسكان الحاصلين على دعم طبقا للمحافظة ٧٠

شكل ٢٦ الحاصلين على دعم طبقا للمحافظات خلال العام المالي ٢٠٢٢ /٢٠٢٣ ..... ٧٠

شكل ٢٧ المستفيدين من صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ٧١

شكل ٢٨ قيمة التمويل العقاري خلال فترة المتابعة(٢٠٢٠-٢٠٢٤) ٧٢

شكل ٢٩ التوزيع النسبي للأسر وفقا لحياة المسكن ومحل الإقامة ٧٧

شكل ٣٠ التوزيع النسبي للأسر وفقا لحياة المسكن ومحل الإقامة ٧٥

شكل ٣١ توزيع وحدات المباني التى لم يتم حيازتها في حضر بعض محافظات الجمهورية عام ٢٠١٧ ..... ٧٥

شكل ٣٢ تطوير المناطق غير الآمنة (٢٠١٨ - ٢٠٢٣) ٨٠

شكل ٣٣ التوزيع النسبي للمناطق غير الأمنه غير القابلة للتطوير عام ٢٠٢٣ ..... ٧٨

شكل ٣٤ الموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة(٢٠١٩ - ٢٠٢٤) ٧٩

شكل ٣٥ الموقف التنفيذي لوحدات المناطق غير الآمنة (٢٠١٩ - ٢٠٢٤) طبقاً لدرجات الخطورة ٧٩

شكل ٣٦تطوير المناطق العشوائية ٨١
شكل ٣٧التوزيع المكاني للموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة (القابلة للتطوير) حتى عام ٢٠٢٣ ..... ٨١
شكل ٣٨التوزيع المكاني للموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة (غير قابلة للتطوير) حتى عام ٢٠٢٣المصدر: مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار
(٢٠٢٥)، وصف مصر بالمعلومات – الإصدار الرابع عشر، يناير. ٨٢
شكل ٣٩ نصيب المحافظات من المناطق القابلة للتطوير حتى عام ٢٠٢٣ ..... ٨٢
شكل ٤٠نصيب المحافظات من المناطق غير القابلة للتطوير التي تم ازالتها حتى عام ٢٠٢٣ ..... ٨٣
شكل ٤١ نصيب المحافظات من المناطق غير القابلة للتطوير التي جاري ازالتها حتى عام ٢٠٢٣ ..... ٨٣
شكل ٤٢نصيب المحافظات من إجمالي الإنفاق على تطوير المناطق غير الأمنة حتى عام ٢٠٢٣ ..... ٨٤
شكل ٤٣مشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانة القاهرة ٨٥
شكل ٤٤مشروع تطوير منطقة المدابغ وسور مجرى العيون ٨٦
شكل ٤٥مشروع روضة السيدة زينب قبل وبعد تطوير ٨٦
شكل ٤٦زهور مايو قبل وبعد التطوير ٨٧
شكل ٤٧إنجازات مشروع حياة كريمة "المرحلة الأولى" ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ..... ٨٨
شكل ٤٨انجازات المرحلة الأولى من "مبادرة حياة كريمة" في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ..... ٨٩
شكل ٤٩توزيع مشروعات تدعيم شبكات مياه الشرب بالمحافظات ٨٩
شكل ٥٠توزيع مشروعات إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب بالمحافظات ٨٩
شكل ٥١نصيب المحافظات من برنامج التوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكاملة ٩٠
شكل ٥٢توسعات محطة معالجة مطوبس ١٥٠٠٠ م٣/يوم ٩١
شكل ٥٣ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السادس "المياه النظيفة والنظافة الصحية" ٩٢
شكل ٥٤هيكل استثمارات النقل خلال عام(٢٠٢٢/٢٠٢٣) ٩٣
شكل ٥٥تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية ٩٣
شكل ٥٦تطور أطوال الطرق الترابية على مستوى الجمهورية ٩٤
شكل ٥٧نصيب المحافظات في تنفيذ مشروعات تطوير ورصف الطرق ٩٥
شكل ٥٨تطور حوادث السيارات ومعدلاتها في مصر(٢٠١٠-٢٠٢٤) ٩٦
شكل ٥٩أهم تشريعات الطاقة المتجددة ٩٧
شكل ٦٠أهم مشروعات طاقة الرياح ١٠٠
شكل ٦١أهم مشروعات الطاقة المتجددة ٩٨
شكل ٦٢ أهم مشروعات الطاقة الشمسية ١٠١
شكل ٦٣ أهم مشروعات الطاقة الكهرومائية ٩٩
شكل ٦٤مشروعات طاقة الكتلة الإحيائية ١٠١
شكل ٦٥منصة مصر للطاقة الشمسية ٩٩
شكل ٦٦ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" ١٠٠
شكل ٦٧ المخصصات المالية للمحافظات المستهدفة في المرحلة الأول من مبادرة حياة كريمة لتطوير الريف المصري ١١٥
شكل ٦٨توزيع مشروعات شبكات الألياف الضوئية المستهدفة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة ١١٦
شكل ٦٩توزيع مشروعات تبطين وتأهيل الترع للحفاظ على الموارد المائية في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة ١١٧
شكل ٧٠مسطح الأراضي التي تم تضمينها في الأحوزة وأعلى المحافظات في فقدان الأراضي الزراعية ١٣٠

شكل ٧١تصنيف المدن المصرية طبقا لدرجات المخاطر الطبيعية ١٣٩
شكل ٧٢إجمالي الخسائر البشرية الناتجة عن السيول ١٤١
شكل ٧٣توزيع بؤر النشاط الزلزالي في مصر (نشاط الزلزال المحلي والإقليمي في مصر ٢٠٢١) ١٤٢
شكل ٧٤مؤشرات المخاطر الزلزالية ١٤٢
شكل ٧٥ متوسط التركيزات السنوية للمعادن الثقيلة في العينات (PM١٠) التي تم جمعها في مواقع مختلفة في منطقة العكرشة ١٤٤
شكل ٧٦متوسط تركيزات المعادن الثقيلة في التربة السطحية التي تم جمعها من منطقة العكرش ١٤٤
شكل ٧٧أماكن انتشار العواصف الرملية في مصر ١٤٥
شكل٧٨ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من جميع القطاعات حسب الغاز خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢ ..... ١٤٦
شكل ٧٩توزيع الانسكابات النفطية المكتشفة (٢٠١٤-٢٠٢٣) ١٤٧
شكل ٨٠جهود وزارة البيئة في مجال تحسين جودة الهواء ١٤٨
شكل ٨١إجمالي الطاقة الكهربائية حسب المصدر ١٥٦
شكل ٨٢نسبة الصرف الصحي المُعالج من إجمالي الصرف الصحي المُجمع خلال الفترة(٢٠٢٤/٢٠٢٣-٢٠٢٠/٢٠١٩) ١٥٤
شكل ٨٣ نسب إعادة تدوير النفايات الصلبة لبعض محافظات الجمهورية لعام ٢٠٢٢ ..... ١٥٥
شكل ٨٤ متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب ١٥٩
شكل ٨٥ تقاسم الوظائف والأدوار بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين أصحاب المصالح ١٦٤
شكل ٨٦ توزيع السكان على إقاليم مصر ٢٠٢٣ ..... ١٨٣
شكل ٨٧الهرم السكانى المتوقع لسنة ٢٠٣٠ ..... ١٨٦
شكل ٨٨ توزيع كبار السن وفقا لفئات السن ١٨٤
شكل ٨٩تغير التوازن المكاني على المستوى القومي ١٨٨
شكل ٩٠استراتيجية التنمية الشاملة لنطاق واحة سيوة- الوحدات البيئية ١٩٠
شكل ٩١العوائد المتوقعة من المشروعات ١٨٥
شكل ٩٢مشروعات الصندوق عواصم المحافظات والمدن الكبرى (داره) / الفسطاط فيو ١٨٦
شكل ٩٣مشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية ١٨٦
شكل ٩٤مناطق التطوير وإعادة إحياء القاهرة التاريخية ١٨٧
شكل ٩٥أنواع الخدمات الأساسية التي تدرج ضمن المخططات ١٨٩
شكل ٩٦تصور تطوير وتخطيط المنطقة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير ١٩٥
شكل ٩٧المخطط الاستراتيجي لمدينة بركة السبع (مدن صغيرة) – محافظة المنوفية ٢٠٢
شكل ٩٨مشروعات النقل الجماعى الاخضر ٢٠٥
شكل ٩٩تطبيق شارك ٢٠٣٠ ..... ٢١٥
شكل ١٠٠مبادرة صوتك مسموع ٢١٥
شكل ١٠١منهجية ترتيب الأراضى فى مناطق الامتداد العمرانى والكتل الحضرية ٢٢٠

فهرس الجداول

جدول ١ المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر: أهم المؤشرات ١٣
جدول ٢ توزيع الفعاليات وفقاً للموضوع ١٣
جدول ٣ نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين أقاليم الجمهورية (٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٩/٢٠٢٠) ٢١
جدول ٤ المؤشرات الفرعية للفقر ٢٢
جدول ٥ هيكل مخصصات الحماية الاجتماعية حسب المكونات عامي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ..... ٣٤
جدول ٦ نماذج من معدلات المناطق المفتوحة ونصيب الفرد منها م٢ في مدن الدلتا٢٠٢٢ ..... ٤٦
جدول ٧نماذج مشروعات مسارات الدراجات في المدن الجديدة ٤٧
جدول ٨ أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة ٤٩
جدول ٩توزيع الوحدات السكنية المنفذة طبقاً للقطاعات المختلفة (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤) ٥٦
جدول ١٠إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع الحكومي طبقاً لمستويات البناء(٢٠٢٣/٢٠٢٤ - ٢٠١٥/٢٠١٦) ٥٩
جدول ١١إجمالي الاستثمارات في الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاعات المختلفة ٦٠
جدول ١٢مشروع إنشاء مجمع سكني متكامل "نزهة الأندلس" بمدينة القاهرة الجديدة ٦٤
جدول ١٣عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان الفاخر خلال الفترة(٢٠٢٠-٢٠٢٤) ٦٦
جدول ١٤تعديل شرائح الدخل وسعر العائد للتمويل العقاري ٦٨
جدول ١٥مراحل تدخل الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات في مصر ٧٦
جدول ١٦الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ طبقاً لدرجة الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي ٧٩
جدول ١٧طبيعة التدخل في المناطق غير الآمنة الجاري معالجته ٨٠
جدول ١٨تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) – بالكيلومتر ٩٤
جدول ١٩توزيع مراكز الخدمات الزراعية المنفذة بين المحافظات خلال الأعوام(٢٠٢١/٢٠٢٣) ١١٥
جدول ٢٠درجات الخطورة الواقعة على النظم البيئية الساحلية والبحرية ١٢٢
جدول ٢١درجات المخاطر الواقعة على النظم البيئية الجبلية ١٢٤
جدول ٢٢ مشروعات إدارة المخلفات الصلبة ١٥٨
جدول ٢٣مشروعات الذكاء الاصطناعي في مصر ١٦٠
جدول ٢٤الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الثابتة والتوزيع النسبي على الانشطة التشييد والبناء العقارية (٢٠١٥-٢٠٢٣) ١٨٥
جدول ٢٥أعلى وأقل خمس محافظات في نسبة الخدمات الثقافية حسب عام ٢٠٢٤ ..... ١٨٨
جدول ٢٦المشروعات المستهدفة من الشراكات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٨

مقدمة

يستعرض التقرير الطوعي الوطني الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة الإنجاز الذي تم خلال فترة المتابعة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) نحو تعزيز التنمية الحضرية المستدامة، والشاملة، والمتوازنة، على المستويين الوطني والمحلي. ويعتبر هذا التقرير تحديثاً للتقرير الطوعي الأول الذي أُعدّ للأربع سنوات السابقة، وفقاً للدليل الاسترشادي الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وللدليل الإجرائي لإعداد تقرير المتابعة الشامل لكلٍ من الخطة الحضرية الجديدة والاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠. كما يتوافق التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مع التقارير الطوعية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، التي تم إعدادها، وعرضها، ومناقشتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يُعقد سنوياً في نيويورك.

وتجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، باعتبارها المؤسسة الوطنية المسئولة عن الهدف الحادي عشر من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والمعنية بالتنمية الحضرية المستدامة، في سبيل دعم عملية إعداد التقارير الطوعية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وفق منهجية تشاركية وواضحة ومبنية على الحقائق وعلى البيانات الرسمية الموثقة. كما يعتبر إعداد هذه التقارير أداة فعالة لرفع مستوى الوعي بقضايا التنمية الحضرية المستدامة، وللتنسيق بين الجهات المعنية ذات الصلة والشركاء الاستراتيجيين، لإعطاء دفعة قوية، وتحفيز التنمية الحضرية المستدامة، وللتعامل مع التحديات والصعوبات التي تواجهها.

ويوثق التقرير الطوعي الثاني لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة التطور الكبير الذي شهدته التنمية الحضرية المستدامة خلال السنوات القليلة الماضية. ويرصد التقرير مجموعة كبيرة من السياسات التي تبنتها الحكومة، والتشريعات التي تم تطويرها، والبرامج والمشروعات العملاقة، والمبادرات المبتكرة التي تم تنفيذها، والتي كان لها أثر كبير في معالجة عدد من التحديات الهيكلية التي كانت تواجه التنمية الحضرية، والتعامل مع المعوقات الناجمة عن التحديات التي شهدتها الدولة المصرية، كغيرها من الدول، مؤخراً. وقد أسفرت الجهود المبذولة من كافة الجهات الحكومية المعنية ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والدعم المقدم من مؤسسات التمويل والتنمية الدولية، في إطار الجمهورية الجديدة، من إحداث تغيرات جوهرية في قطاع التنمية الحضرية خلال العقد الأخير. وشملت هذه التطورات مضاعفة مساحة المعمور، وتأسيس عدد كبير من المدن الجديدة لاستيعاب الزيادة السكانية، وتوفير مستوى معيشي أفضل، من خلال إتاحة السكن اللائق، والمرافق والخدمات العامة الأساسية، وتطوير نظم النقل المستدام والاتصالية، والتحول نحو الطاقة النظيفة، وزيادة المساحات الخضراء، وتحفيز الاقتصاد الحضري، ودعم مشاركة الفئات المهمشة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير التمويل المبتكر والمستدام، وتطبيق مبادئ الحوكمة الحضرية المستدامة، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية، والتوسع في الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار للتعامل مع تحديات التنمية العمرانية. ويرصد التقرير الطوعي الوطني الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة هذه التطورات من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية تضمنت الالتزامات التي تُحفّز التغيير نحو التنمية الحضرية المستدامة، والتنفيذ الفعال، والرصد، والتقييم. وقد اعتمد التقرير على البيانات الرسمية الموثقة والمؤشرات والمعلومات التي قامت الجهات المعنية بتوفيرها لفريق إعداد التقرير بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. ومن الأهمية بمكان تسجيل اهتمام الجهات المعنية ذات الصلة التي ساهمت بفعالية في رصد مساهمتها في تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة، بالإضافة إلى زيادة عدد الجهات المشاركة في إعداد التقرير الطوعي الثاني مقارنةً بالتقرير الأول، مما يؤكد على الدور الذي تلعبه هذه التقارير في تسليط الضوء على أهمية النتائج الإيجابية للتنمية الحضرية، بحيث لا يتخلف أحد عن ركب التنمية، أو يظل أي مكان محروم من نتاج جهود التنمية.

الجزء الأول: الإطار العام والخطوات المتبعة في إعداد التقرير الطوعي الثاني للخطة الحضرية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

يستعرض الجزء الأول من التقرير عرض الإطار العام والخطوات المنهجية التي تم اتباعها في إعداد التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤. ويهدف هذا الجزء إلى توضيح الأسس التي استند إليها إعداد التقرير، بما في ذلك المنهجية القائمة على الأدلة، وتحليل الاتجاهات العامة، وتحديد العوامل الرئيسية للتغيير، بالإضافة إلى المنهجية التشاركية التي ضمنت مشاركة كافة الأطراف المعنية على المستويين الوطني والمحلي، مع التركيز على أفضل الممارسات والدروس المستفادة لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة والشاملة.

(١-١) طرق إعداد وأنواع التقارير عن التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية

يتناول هذا الجزء طرق إعداد التقارير المختلفة وآليات قياس التقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، مع تسليط الضوء على أنواع التقارير المعتمدة دولياً ومحلياً، سواء كانت تقارير طوعية شاملة، أو تحديث للتقرير الأول، حيث يوضح الفرق بين التقريرين الطوعيين الأول والثاني الذين قامت مصر بإعدادها، لمتابعة الإنجاز الذي تم تحقيقه لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال فترتي المتابعة. ويستعرض الجزء أيضاً استضافة مصر للدورة الثانية عشر من المنتدى الحضري العالمي في نوفمبر ٢٠٢٤، ودوره في عرض الجهود المبذولة خلال العقد الماضي لإعطاء دفعة قوية للتنمية العمرانية المستدامة، بالإضافة إلى توضيح الخطط المستقبلية لاستمرار هذه الجهود وجني الثمار الناجمة عنها.

١. تقرير شامل

أصدرت مصر **التقرير الطوعي الأول لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المستوى الوطني والمحلي** من خلال إعداد تقرير شامل معتمداً على أحدث البيانات والمؤشرات، موثقاً للوضع الراهن للتنمية الحضرية، ولأهم السياسات الفعالية والبرامج الاستراتيجية والمبادرات الاسترشادية التي تم تنفيذها خلال فترة المتابعة على المحاور الثلاث للتنمية الحضرية المستدامة (المحور الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي) خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠). وقد ناقش التقرير أيضاً أهم التحديات التي واجهت تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، واستعرض الإجراءات المستقبلية للتعامل مع هذه التحديات وللتقدم بخطى ثابتة نحو تعظيم الاستفادة من التنمية الحضرية المستدامة. وكانت مصر أول دولة عربية تقوم بإعداد التقرير الطوعي ورفعه على منصة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) المخصصة لهذا الغرض.

٢. تحديث للتقرير الطوعي الأول

وفقاً لما سبق، يعتبر **التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المستوى الوطني والمحلي** تحديثاً للتقرير الطوعي الأول. وفي هذا الإطار، يستهدف هذا التقارير التركيز على أهم الإنجازات الجديدة والتطورات الرئيسية التي طرأت على صعيد التنمية الحضرية المستدامة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. ويتضح من التحديث للتقرير الطوعي التأكيد على التزام مصر باستمرارية الجهود الوطنية للتوجه نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ويمثل تحديث التقرير الطوعي أداة مرجعية وطنية لرصد التحولات الهيكلية على المستويين المركزي والمحلي، بالإضافة إلى آليات ومنهجيات التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة.

وقد تم الاعتماد على التشـاركية في إعداد التقرير الطوعي الثاني، وقامت الجهات المعنية ذات الصـلة بتقديم البيانات والمعلومات اللازمة لتوضيح مستوى الإنجاز الذي تحقق لتحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة خلال فترة المتابعة، والتحديات التي واجهتها وآليات التعامل معها، فضلاً عن تقديم أهم المقترحات والتوصيات التي تستهدف تحفيز المضي قدماً نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بمكوناتها ومحاورها المختلفة.

٣. تقرير عن انجازات ونتائج وتوصيات المنتدى الحضري العالمي

عُقدت الدورة الثانية عشـر للمنتدى الحضـري العالمي في القاهرة خلال الفترة من ٤ إلى ٨ نوفمبر ٢٠٢٤ بالتعاون بين الحكومة المصرية و برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتعد هذه الدورة الأكبر من حيث عدد المشاركين حضورياً وافتراضياً، والذي بلغ أكثر من ٢٥ ألف مشـارك من ١٨٢ دولة. ومن حيث عدد الفعاليات التي بلغ عددها نحو ٦٥٩ فعالية متنوعة. تناول المنتدى موضـوع "كل شـيء يبدأ محلياً: من أجل مدن ومجتمعات مسـتدامة"، مُركزًا على ترجمة أهداف التنمية المسـتدامة على المسـتوى المحلي، بالتركيز على قضـايا الإسـكان الميسـر للجميع، والتكيف المناخي في المدن، والتخطيط الشـامل والمسـاحات العامة، والشمول الرقمي والتحول الحضري، وتمويل التنمية الحضرية، والحكم الحضري متعدد المستويات.

وخلال المنتدى، عرضـت مصـر مجموعة من المبادرات الوطنية والمحلية التي تسلط الضوء على تحولاتها الحضرية، بما في ذلك برنامج تطوير العشـوائيات الذي يهدف إلى القضـاء على المناطق غير الآمنة وتحسـين ظروف المعيشـة؛ والمدن الجديدة مثل العاصـمة الإدارية الجديدة، والعلمين الجديدة، التي تمثل نماذج للمدن الذكية والمسـتدامة؛ وبرنامج تنمية صـعيد مصـر الذي عزز من اللامركزية وتوفير الخدمات والبنية التحتية في محافظات مثل قنا وسوهاج. كما شاركت محافظات مصرية عديدة في المنتدى من خلال معارض محلية وعروض تقديمية، تضمنت مشروعات الإسكان، وتحسين النقل، وإعادة تأهيل المناطق التاريخية.

كما شـهد المنتدى عودةً إلى القارة الأفريقية بعد ٢٠ عاماً. وحضـر حفل الافتتاح رؤسـاء كلٍ من اليمن والسـودان ودولة فلسـطين. وأشار فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى أن المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر يأتي في ظل أزمات وحروب، أثرت بشكل سلبي كبير على عدد كبير من الدول، ودعا إلى ضرورة تضامن المجتمع الدولي لوقف هذه الحروب، ولمعالجة آثار الدمار الناجم عنها على السكان وعلى تراجع رأس المال البشري، وعلى البنية التحتية والمرافق العامة، وإلى أهمية دعم المجتمعات الفقيرة والفئات المتضررة والنازحين.

وعلى هامش المنتدى، أُقيم "المعرض الحضـري" الذي ضـم أكثر من ١٣٠ جهة عارضـة من ٤٧ دولة، مثلوا حكومات وطنية ومحلية، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسـسـات أكاديمية وبحثية، وشـركات القطاع الخاص. وشـكل المعرض منصـة للتفاعل بين المشـاركين من مختلف الخلفيات، مع عرض مشـاريع مبتكرة في مجالات الإسـكان المسـتدام، والتكنولوجيا الذكية، والإدارة الحضرية، وإعادة التدوير، والتصميم الحضري التشاركي. واستفاد المنتدى من كون القاهرة مدينة ذات طابع تاريخي وثقافي فريد، وجرى تنظيم مجموعة من الأنشطة الجانبية، منها زيارات ميدانية إلى أحياء مثل القاهرة الفاطمية، وحي مصـر الجديدة، ومشـروع الأسـمرات، وعروض فنية وموسـيقية في قصـر البارون والمتحف القومي للحضـارة، ومعارض للصـور والفنون التشكيلية حول الهوية الحضرية، وعروض سينمائية ضمن "السينما الحضرية" تناولت قضايا السكن والعدالة المناخية، وهذه الأنشطة عززت البُعد الثقافي للمنتدى، وربطت بين النقاشات التقنية والهوية المحلية للمجتمعات.

وسعياً لترك أثر دائم، أطلقت مصر بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سلسلة من "مشاريع الإرث الحضري"، من أهمها تطوير مسـاحة عامة في حي الأسـمرات، حيث تم تطوير مسـاحة عامة وشـاملة للنسـاء والأطفال وكبار السـن بالتعاون مع المجتمع المحلي. كما تم تنفيذ الحملة الحضـرية المصـرية التي شـملت أنشـطة توعوية، معارض متنقلة، ومنتديات

مجتمعية في محافظات مختلفة لتعميم مفاهيم التنمية المستدامة. وأُقيم أسبوع القاهرة الحضري بمشاركة طلاب، وفنانون، ومهندسون معماريون، وناشطون في فعاليات في قلب المدينة، ركّزت على البيئة والهوية الثقافية.

وتميز المنتدى بتنفيذ استراتيجية متكاملة للاستدامة شملت خفض استهلاك الطاقة من خلال الإضاءة الطبيعية ونظم التكييف الذكية؛ واستخدام مواد بناء قابلة لإعادة الاستخدام؛ وتحويل ٦٨٪ من النفايات إلى التدوير أو إعادة الاستخدام؛ وتوفير ٧٠٪ من الأغذية من مصادر محلية وعضوية؛ وخفض إجمالي الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ (١٢٣.٥٩ طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون). كما اعتمد المنتدى على مبدأ الشمولية، حيث تم تجهيز المكان بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتم تقديم الوثائق بلغة برايل والترجمة الفورية. كما تم إتاحة وسائل نقل داخلية ملائمة؛ بالإضافة إلى التمثيل القوي للشباب، والنساء، والمجتمعات المحلية.

وفى ختام المنتدى، تم إطلاق إعلان القاهرة، الذي شكّل وثيقة توجيهية تلخص أهم الرسائل والمخرجات، ودعا إلى حل أزمة السكن العالمية التي تؤثر على ٢.٨ مليار إنسان، بينهم ١.١ مليار يعيشون في مستوطنات غير رسمية؛ وإعادة التفكير في السياسات الحضرية نحو مزيد من الشمول والعدالة الاجتماعية؛ وتعزيز المساحات العامة الآمنة والمستدامة. كما أكد " إعلان القاهرة " على تمويل المدن والمجتمعات المحلية بطريقة عادلة ومستدامة؛ ودعم الحكومات المحلية والإقليمية لتقود تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛ وبناء شراكات متعددة الأطراف لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد النداء أن التغيير يبدأ محلياً، وبالشراكة بين المواطنين والجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. وقد تناول المشاركون أزمة السكن من عدة زوايا شملت إدارة آثار النزوح بسبب الحرب والصراع؛ وتعزيز التماسك الاجتماعي والشمول من خلال التخطيط والتصميم الحضريين؛ ومعالجة قضايا الاستدامة البيئية، بما في ذلك من خلال إدارة النفايات والاقتصاد الدائري.

توزعت فعاليات المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر على حوارات وفعاليات رفيعة المستوى أخرى، وجلسات حوارية شملت حلقات نقاش، وعروضًا حية ومشاركة الجمهور، واجتماعات موائد مستديرة للجهات الشريكة في المنتدى، وفعاليات "أمم متحدة واحدة" لتبادل قصص نجاح مشاريع وكالات الأمم المتحدة. كما أُقيم المعرض الحضري، الذي يُعرض فيه العديد من المبادرات الحضرية من جميع أنحاء العالم، طوال الأسبوع، بالتزامن مع الاجتماعات. تمكّن زوار أجنحة المعرض من مشاهدة منحوتات وقطع أزياء مصنوعة من مواد مُعاد تدويرها، ورسومات أطفال تُعبّر عن الأمل في المستقبل، وخلافه. كما أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقريره الرائد "مدن العالم ٢٠٢٤" خلال المنتدى. وتم إطلاق منصة بيانات محلية تابعة لمنظمة التعاون والتنمية OECD للتحليلات القائمة على الأدلة. وعقدت عدد من الموائد المستديرة التي جمعت الوزراء، ورؤساء البلديات، والممولين لمناقشة التحديات المشتركة في المحليات والتمويل والتنفيذ.

وقد شكلت الدورة الثانية عشر للمنتدى الحضري العالمي نقطة تحول في الحوار الحضري العالمي من خلال تعزيز الصوت المحلي في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، وتجديد الالتزام العالمي بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة وفقاً لإعلان القاهرة، الذي أكد على تسريع الاستجابة لحل أزمة الإسكان، خاصة في العشوائيات، وعلى دعم خطط الشمول الاجتماعي والاستدامة، بالتوازي مع التغيرات المناخية وحالات النزوح الناجمة عن الحروب. كما ناقش المنتدى عدد كبير من المشروعات الملموسة في التمويل، وإنتاج البيانات، والإسكان، مع شمول محلي ومجتمعي واضح. ومثل المنتدى منصة تجمع الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتخطط جميعاً وسوياً لمستقبل حضري أكثر عدلاً واستدامة.

مع تقدم المناقشات خلال الأسبوع، سلّط المتحدثون والمشاركون الضوء على العديد من العوامل المؤثرة في أزمة السكن، بما في ذلك ارتفاع أسعار الأراضي، والحروب والصراعات، وآثار تغيّر المناخ. ركّز المتحدثون والمشاركون بشكل خاص على التكاليف البشرية، وكيف يُمكن أن يكون الناس محور أي تغييرات نحو الأفضل. وتمّ خلال المنتدى عرض العديد من الأمثلة على الإجراءات والترويج لها. ففي الجلسة الخاصة للحكومة المصرية حول التمويل، على سبيل المثال، سلّط المتحدثون الضوء على

الإصلاحات الاقتصادية المصرية لتحسين مناخ الاستثمار. وأشاروا إلى مبادرة حياة كريمة التي أطلقتها مصر لتطوير البنية التحتية الريفية، بما في ذلك، على سبيل المثال، تقديم قروض للشباب والنساء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير خدمات للمواقع الصناعية في المناطق الريفية. وتقدم الجداول والأشكال التالية ملخصاً لأهم المؤشرات الخاصة بالمنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشر:

جدول ١ المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر: أهم المؤشرات

المؤشر	قيمته	المؤشر	قيمته
عدد الحضور الإجمالي	٢٥,١٤٦	عدد الصحفيين المعتمدين	أكثر من ٥٠٠
عدد المشاركين حضورياً	١٨,٧٦٤	الحملة الرقمية	١٢٠ مليون شخص من أكثر من ٥٠ دولة
عدد المشاركين افتراضياً	٢,٠٥٩	عدد المقالات المنشورة عن المنتدى	٢٨٥
عدد فريق العمل	٤,٣٢٣		

شكل ١ توزيع المشاركين بالمنتدى وفقاً للجنس

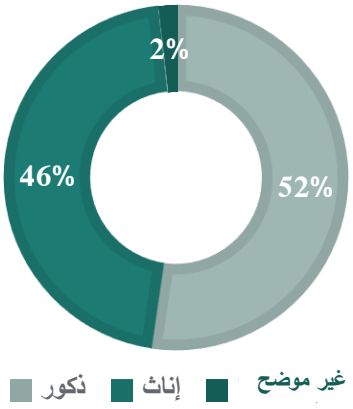

شكل ٢ توزيع المشاركين وفقاً لفئات العمر (٪)

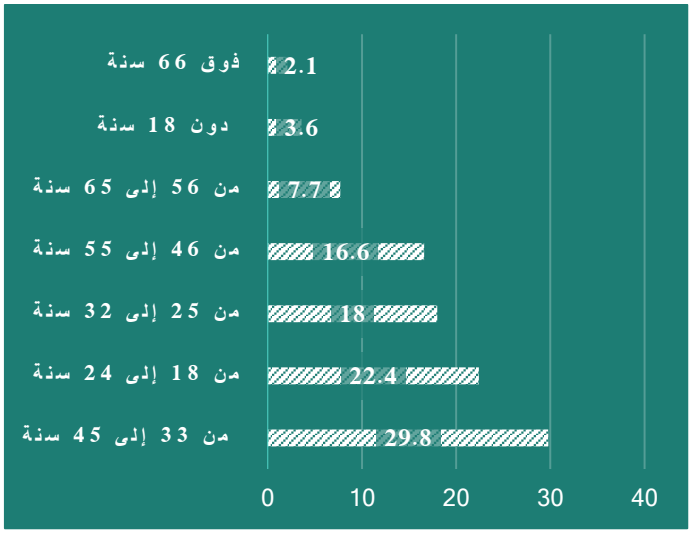

جدول ٢ توزيع الفعاليات وفقاً للموضوع

عدد الفعاليات	حوارات	جمعيات	مائدة مستديرة	جلسة تطبيق أهداف التنمية المستدامة	جلسات تواصل	تدريب	برامج الأمم المتحدة	جلسات خاصة	مكتبة حضرية	سينما حضرية
٦٥٩	٦	٥	١٣	٦٦	٢١١	٦٨	٣٥	٩	٤٨	٢٨

شكل ٣ المشاركة الحضرية للدول

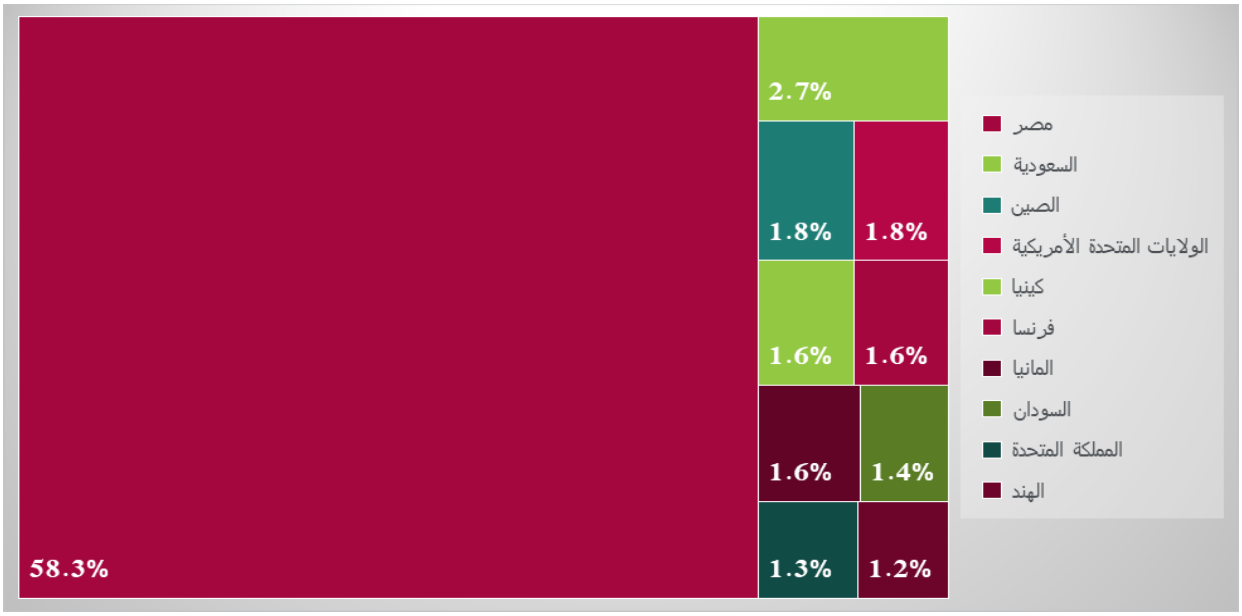

المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن الدورة الثانية عشر للمنتدى الحضري العالمي، مايو ٢٠٢٥

خلال المنتدى تم إطلاق تقرير العمل العالمي وتقرير المقارنة العالمية من قبل مركز الابتكار العالمي للإعاقة. يعتبر التقرير تتويجاً للعمل الذي تم إنجازه مع ١١ شـريكاً محلياً منذ عام ٢٠٢٠، حيث أجرى مركز الابتكار العالمي للإعاقة بحثاً فريداً ونوعياً وشاملاً لإنتاج تقرير دراسة حالة عن ست مدن نامية حول العالم. وقد ساهم التقرير في الاستماع إلى أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة، والتحدث إلى ممارسين مثل المهندسين المعماريين والمخططين، ودراسة القوانين والسياسات، في ترسيخ النتائج في الواقع المعيشـي للمدن. ومن المتوقع أن يحفز هذا التقرير نقاشـات عالمية وتحركاً وطنياً ومحلياً نحو بناء مدن شـاملة، ودعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للقيام بمناظرة قائمة على الأدلة.

وفي ختام المنتدى، أكدت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الحاجة الملحّة لإدماج الإسكان ضمن خطط التنمية، وعلى أهمية التمويل المحلي والتنظيم التخطيطي المسـتدام. كما اشـارت إلى أهمية تبادل الخبرات العالمية لتعزيز فعالية المبادرات، وإلى قيمة الشراكات المتعددة الأطراف لتحقيق النمو الحضري المستدام. كما تم الإعلان رسمياً عن الدورة الثالثة عشـرة للمنتدى الحضـري العالمي (WUF١٣) التي سـتُعقد في باكو، أذربيجان عام ٢٠٢٦. وسـوف يتمحور المنتدى الحضـري الثالث عشر حول متابعة تنفيذ إعلان القاهرة ، وتعزيز التعاون بين الدول، والاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع للإسكان والتنمية الحضرية (Habitat IV) المزمع عقده عام ٢٠٣٦. ومن المتوقع أن يستعرض المنتدى لحضري الثالث عشر تقارير مرحلية عن تنفيذ خطط التنمية الحضـرية الوطنية والمحلية، خاصـة في ضـوء تفاقم التحديات المناخية، والتحولات الرقمية، والحاجة الملحة للعدالة الاجتماعية في المدن. وتمت دعوة جميع الشـركاء من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية للمشاركة الفعالة في الإعداد للمنتدى الحضري الثالث عشر، عبر تقديم مساهمات وممارسات جيدة يمكن البناء عليها.

(١-٢) المنهجية المتبعة في إعداد التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

يُعد إعداد التقرير الطوعي الوطني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خطوة محورية في تقييم التقدم المحرز في مجال التنمية الحضرية المستدامة، على المستويين الوطني والمحلي، وتعزيز آليات التخطيط الحضري المبني على الأدلة. ويهدف هذا الجزء من التقرير إلى توضيح المنهجية التي تم اتباعها في إعداد التقرير الطوعي الثاني، من حيث الواقعية، والاعتماد على البيانات الرسمية والموثقة، وتحليل الاتجاهات خلال فترة المتابعة، وتحديد العوامل المحركة للتغيير الذي حدث خلالها، والربط بين النتائج وأفضل الممارسات والمبادرات على المستويين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى دراسات الحالة والمشروعات الاسترشادية.

١. الواقعية والاستناد إلى الأدلة

تم اعتماد منهج واقعي يراعي السياق الوطني والمحلي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، من خلال تقييم مدى التقدم بناءً على الأطر القانونية والمؤسسية والتخطيطية الفعلية القائمة، حيث تم التنسيق مع كافة الجهات المعنية ذات الصلة، من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة، لمتابعة مساهمتها في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومحاورها المختلفة. وقد تم الاعتماد أيضاً على عدد كبير من الوثائق المنشورة التي تتضمن البيانات والمعلومات الخاصة بالبرامج والمشروعات والمبادرات، ذات الصلة. وقد تضمن تقرير المتابعة أيضاً الجهود المبذولة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي، وكذا مساهمة مؤسسات التمويل والتنمية الدولية من دعم فني ومالي ومشروعات ومبادرات استرشادية، ومن تنمية قدرات، وبحوث ودراسات. ولعب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء دوراً أساسياً في توفير الإحصائيات والبيانات ذات الصلة على المستوى الوطني وعلى مستوى أقاليم ومحافظات الجمهورية كلما أمكن ذلك.

وبالإضافة إلى ما تم رصده من إنجازات نحو تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة، تم رصد المعوقات التي واجهت تنفيذ الخطة ومحاورها المختلفة. وقد تم التركيز على المعوقات أو التحديات التمويلية، وعلى نقص الإمكانات والقدرات البشرية المؤهلة التي يتطلبها تنفيذ الخطة، وكذا التحديات المتعلقة بالحوكمة الحضرية. وقد اعتماد السرد الموضوعي للمعوقات التي واجهت التنمية الحضرية في ظل الأزمات التي مرت بها خلال فترة المتابعة، خاصة التحديات التي نجمت عن جائحة كوفيد-١٩، فضلاً عن تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية، والظروف الجيوسياسية وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة. وأوضح التقرير أيضاً الفرص التي تم رصدها عند تنفيذ الخطة الحضرية على أرض الواقع، والجهود المبذولة لمواجهة التحديات والمعوقات سالفة الذكر.

٢. تحليل الاتجاهات والقدرة على تحديد العوامل الرئيسية وأهم محركات التغيير

تم استخدام أدوات تحليل الاتجاهات لتحديد مسار التغير في القضايا الحضرية الرئيسية مثل النمو العمراني المستدام، والإسكان الميسر لأصحاب الدخل المحدود، وتطوير العشوائيات من خلال منهجية تشاركية، والتوسع في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية التي تساهم في تحسين مستوى معيشة السكان، وجهود التكيف مع التغيرات المناخية والممارسات المستدامة في أنحاء الجمهورية. ويتم تحليل الاتجاهات وأهم محركات التغيير للحوكمة الحضرية والمشاركة المجتمعية. وقد ساهم هذا التحليل في إبراز ما إذا كانت السياسات الحالية تسير في الاتجاه الصحيح، أم أن هناك حاجة لإعادة التوجيه أو المعالجة. كما تم التركيز أيضاً

على الجهود المبذولة لنشر الممارسات الفضلى والاستفادة من السياسات والبرامج والمشروعات الناجحة، بالإضافة إلى الآليات التي تم تبنيها لتصحيح المسار.

٣. الربط بأفضل الممارسات المحلية ودراسات الحالة وأهم محركات التغيير

تم تحديد مجموعة من الممارسات على المستويين الوطني والمحلي التي ساهمت بشكل كبير في إعطاء دفعة قوية للتنمية الحضرية المستدامة، وتناول التقرير أيضاً العوامل التي أدت إلى نجاح هذه الجهود، مع التركيز أيضاً على المعوقات التي واجهت هذه الممارسات. وقد أستعرض التقرير السياسات الوطنية التي شملت على سبيل المثال البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وسياسة الدولة نحو تحفيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال "وثيقة ملكية الدولة" وسياسات التنويع الاقتصادي، وتوطين وتعميق التصنيع المستدام، فضلاً عن التوجه نحو تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي، والتركيز على التمويل الأخضر، وجهود رفع كفاءة الإنفاق العام وترشيده، وسياسة تشجيع الشركة بين القطاعين العام والخاص، وغيرها من السياسات والبرامج الاقتصادية. كما تناول التقرير أيضاً برامج الحماية والرعاية الاجتماعية، والسياسات العمرانية، والبيئية. وتناول التقرير أيضاً مبادرات "حياة كريمة" و"التنمية المحلية بصعيد مصر"، و"التحول الرقمي" وغيرها من المبادرات الوطنية والمحلية. كما استعرض القرير استخدام نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني، وتمكين الإدارة المحلية، خاصة في مجال التنمية العمرانية والاقتصاد المحلي، لتحقيق التنمية المتوازنة، ومبادرات تطوير منظومة النقل واللوجستيات، وسياسات وبرامج التحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة.

٤. تعدد المستويات والتنسيق التشاركي

من أهم الآليات التي اعتمدت عليها منهجية إعداد التقرير تتعلق بإلقاء الضوء على مبادئ الحوكمة متعددة الأبعاد والمستويات، والتي تستهدف تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة من حيث الشمول، والاستدامة، والمرونة، والقدرة على الصمود، والعدالة، وغيرها من الأهداف. وتجدر الإشارة إلى ما يتطلبه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية والعامة، وممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وبين الجهات المعنية ذات الصلة على المستويين المركزي والمحلي.

ويركز التقرير على التكامل بين التخطيط على المستوى الوطني والمحلي، من خلال مواءمة كافة سياسات وخطط التنمية الحضرية، ومخططات التنمية العمرانية مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والسياسة الحضرية الوطنية، وغيرها من السياسات الوطنية. وتناول التقرير أيضاً تطوير الإدارة المحلية وتمكين الوحدات المحلية على النحو الذي يتيح الاستجابة السريعة لاحتياجات السكان وتحقيق العدالة المكانية في توزيع الموارد. كما استعرض التقرير الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأيضاً التعاون بين وزارات الإسكان، والتنمية المحلية، والبيئة، والنقل، والمالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي لتنفيذ مشروعات حضرية متكاملة مثل تطوير العشوائيات والنقل المستدام، ومبادرة "حياة كريمة" وتطوير المناطق غير الآمنة، وغيرها. كما ناقش التقرير مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية والإسكان والنقل وفي تطوير المدن الذكية والمجتمعات العمرانية الجديدة كالعاصمة الإدارية، ومدينة العلمين الجديدة.

٥. الاستفادة من التقارير السابقة للتأكيد على التوافق بين أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة وأولويات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تم الاستفادة من التقارير الطوعية التي تعدها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وتقوم بعرضها ومناقشتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يُعقد سنوياً في نيويورك. ويتضمن هذا التقرير أيضاً رصداً للتقدم المحرز بالنسبة للهدف رقم ١١. وتم الاستفادة من البيانات والمعلومات والمؤشرات، بالإضافة إلى مراعاة عدم التعارض مع ما ورد في هذه التقارير من تحليلات وتوصيات. وتم إجراء مراجعة تحليلية للمخططات العمرانية وغيرها من الوثائق ذات الصلة بالتنمية الحضرية، والمخططات العمرانية. وتم أيضاً تحديد المؤشرات المشتركة أو المتداخلة بين الخطة الحضرية الجديدة (مثل العدالة المكانية، والتوسع الحضري المستدام)، وأهداف التنمية المستدامة (خصوصًا الهدف ١١ والأهداف المرتبطة به)، وأولويات ومبادئ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ومن المقترح تطوير مصفوفة توافقية تربط بين محاور التقرير الطوعي لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والأهداف والمبادئ المرجعية الدولية، مما يبرز التقدم المحرز ويوضح مجالات التقاطع أو الفجوات. ويتعين التأكيد على مواءمة السياسات على المستويين الوطني والمحلية مع الإطار الأممي للتنمية المستدامة في كافة أجزاء التقرير الطوعي للمتابعة. ويمكن استعراض نتائج التقارير السابقة لتوجيه توصيات عملية تسهم في دمج محاور وأهداف الخطة الحضرية الجديدة مع الأهداف والخطط القطاعية الخاصة بالتنمية المستدامة.

الجزء الثاني: التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة

يستعرض الجزء الثاني من التقرير المعنون "التزامات مفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة" أبرز الالتزامات التي اعتمدتها الدولة لتحقيق تحول نوعي في مسار التنمية الحضرية، بما يعزز من العدالة الاجتماعية، والاندماج، والاستدامة، والمرونة في مواجهة التحديات المتزايدة. وتستند هذه الالتزامات إلى المبادئ التوجيهية للخطة الحضرية الجديدة، وإلى الجهود المبذولة على المستويين الوطني والمحلي من سياسات وبرامج ومبادرات ومشروعات قومية عملاقة وغيرها من والممارسات الحضرية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤). ويرصد التقرير التدخلات التي تمت خلال فترة المتابعة لتعزيز الحوكمة متعددة المستويات، وتمكين المجتمعات المحلية، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في التخطيط الحضري.

(٢-١) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

يتناول هذا الجزء الجهود الرامية إلى جعل المدن المصرية أكثر شمولاً وإنصافاً وقدرة على توفير فرص عادلة لكافة الفئات، لا سيما الفئات الهشة والمهمشة. وتجدر الإشارة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لدمج البعد الاجتماعي في التخطيط العمرانى، بهدف تعزيز العدالة المكانية بين كافة الأقاليم والمحافظات، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية، وتأسيس المدن الذكية والمستدامة، وتوفير السكن الملائم، وفرص العمل اللائق، والارتقاء بالمناطق غير المخططة. كما يسلط الضوء على السياسات والبرامج التي تستهدف تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق التكافؤ في الحصول على الموارد والخدمات،

بما يسهم في كسر دوائر الفقر وتحقيق تنمية حضرية عادلة ومستدامة. ويستعرض هذا الجزء أيضاً الجهود المبذولة خلال فترة المتابعة للتعامل مع التحديات الناجمة عن وباء كوفيد-١٩.

(٢-١-١) الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

تبنت مصر برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي مدعوماً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركاء التنمية من المؤسسات الدولية المختلفة. ورغم الإجراءات التصحيحية مازال الاقتصاد المصري يعاني من تحديات هيكلية طويلة الأمد، على رأسها ارتفاع الدين العام وضعف الصادرات غير البترولية، إلى جانب تداعيات الصراع في الشرق الأوسط على قناة السويس، والتحولات في سياسات التجارة العالمية التي أدت إلى تدفقات رأسمالية خارجة من الأسواق الناشئة. وتشير تقديرات البنك الدولي استناداً إلى بيانات رسمية إلى أن معدل الفقر الوطني بلغ ٣٣.٥٪ في ٢٠٢٢/٢٠٢١، مع معدلات أعلى في ريف صعيد مصر.

كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٣.٩٪ خلال الفترة (يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤)، مقارنة بحوالي ٢.٥٪ في النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٤. وقد قاد هذا الانتعاش قطاعات السياحة والنقل والصناعات غير النفطية وتكنولوجيا المعلومات. لكن ظل أداء قطاعات أخرى ضعيفاً، خصوصاً قناة السويس بسبب الصراع الإقليمي، وكذلك قطاعي الاستخراج وتكرير النفط بسبب المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية. وانخفض معدل البطالة إلى ٦.٤٪ في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠٢٥ (يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤) مقارنة بحوالي ٦.٩٪ في ذات الفترة من العام السابق، لكنه لا يزال مقترناً بمعدلات مشاركة في سوق العمل منخفضة (٤٢.٦٪ للعمالة و٤٥.٥٪ لقوة العمل). وعلى الرغم من انخفاض التضخم إلى ١٢.٨٪ في فبراير ٢٠٢٥ (بعد أن تجاوز ٣٨٪ نهاية ٢٠٢٣)، فإنه لا يزال مرتفعاً ويحدّ من جهود الحد من الفقر. وقد تم الإبقاء على أسعار الفائدة عند ٢٧.٢٥٪ للإيداع و٢٨.٢٥٪ للإقراض حتى مارس ٢٠٢٥. وتُقدّر زيادة معدل الفقر وفق خط الفقر الدولي (٣.٦٥ دولار في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١٧) بنحو ٤ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، رغم التدابير الحكومية التعويضية. ارتفعت الاحتياطيات الدولية إلى ٤٧.٤ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٥ (ما يعادل ٦.٧ أشهر من واردات السلع)، إلا أن صافي الأصول الأجنبية للبنوك ظل سلبيًا لسبعة أشهر متتالية.

من المتوقع أن يرتفع النمو من ٢.٤٪ في السنة المالية ٢٠٢٤ إلى ٣.٨٪ في ٢٠٢٥، و٤.٢٪ في ٢٠٢٦، و٤.٦٪ في ٢٠٢٧، مدفوعًا بزيادة الاستهلاك الخاص بفضل انخفاض التضخم وزيادة الاستثمار الخاص. ومع ذلك، فإن المخاطر تميل إلى الاتجاه السلبي نتيجة حالة عدم اليقين في التجارة العالمية وتأثيرها على ثقة المستثمرين. ومن المتوقع أيضاً ارتفاع عجز الموازنة إلى ٧.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٥، مقارنة بما يقرب من ٣.٦٪ في ٢٠٢٤، بسبب زيادة مدفوعات الفوائد وانخفاض الإيرادات غير الضريبية. ومع ذلك، يُتوقع أن يستأنف الانضباط المالي لاحقًا بدعم من انخفاض دعم الطاقة وتحسن الإيرادات. ومن المتوقع أن ينخفض الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٠.١٪ في نهاية ٢٠٢٤ إلى ٨٦.٧٪ بنهاية ٢٠٢٥، بفضل تحقيق فائض أولي واستمرار أسعار الفائدة الحقيقية السلبية. ومع ذلك، لا تزال الالتزامات الطارئة مثار قلق، إذ ارتفعت من ٢٨.٧٪ في يناير ٢٠٢٣ إلى ٣٤.٠٪ في يونيو ٢٠٢٤، بسبب الاقتراض خارج الميزانية لتغطية احتياجات قطاع الطاقة.

ستظل الاحتياجات التمويلية الخارجية مرتفعة، مع استحقاق ١١.١ مليار دولار من ديون خارجية خلال الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٥، إلى جانب سداد متأخرات شركات النفط. ومن المتوقع أن يتوسع عجز الحساب الجاري بسبب زيادة واردات الغاز وتباطؤ تعافي إيرادات قناة السويس. في المقابل، قد يساعد انخفاض أسعار النفط والغاز العالمية في تخفيف الضغط الخارجي، لكن قد يقابله انخفاض في التحويلات من الخليج. في ظل استمرار انخفاض النمو الحقيقي للفرد وارتفاع التضخم، يُتوقع أن يظل معدل الفقر مستقراً في ٢٠٢٥، رغم حزمة الدعم الأخيرة المعلنة في فبراير ٢٠٢٥. وتشمل أبرز المخاطر التي تواجه الاقتصاد

المصري استمرار الصراع في الشرق الأوسط، وضعف التجارة والنمو العالمي، والتراجع المحتمل في الإصلاحات الهيكلية. ويُعد تسريع الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المؤسسات والاستقرار المالي الكلي، وتنمية رأس المال البشري أمراً بالغ الأهمية لتحفيز الإنتاجية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

١. التخلص من الفقر بجميع اشكاله

يُعَدّ الفقر من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مصر في العقود الأخيرة. ويعرَّف الفقر عادةً بنسبة السكان الذين يقل دخلهم أو إنفاقهم عن خط الفقر الوطني الذي تحدده الأجهزة الرسمية. ويعكس هذا المؤشر نسبة من لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية. شهدت مصر تغيرات كبيرة في معدلات الفقر خلال العقدين الماضيين بفعل عوامل اقتصادية مثل النمو السكاني، والتضخم، وإصلاحات الدعم الحكومي، فضلاً عن أزمات عالمية مثل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وجائحة كوفيد-١٩ في ٢٠٢٠. وفيما يلي نستعرض أحدث البيانات والإحصاءات حول الفقر في مصر على المستوى الوطني والمحلي، مع التركيز على التباينات الجغرافية بين المحافظات وبين الريف والحضر. كما نناقش برامج وسياسات الحكومة المصرية لمكافحة الفقر – وعلى رأسها برنامج تكافل وكرامة ومبادرة حياة كريمة وبرامج الدعم الاجتماعي الأخرى – مع تقييم مدى فعاليتها وتأثيرها على تخفيف حدة الفقر وتحسين جودة الحياة للفئات الأكثر احتياجًا.

المشهد العام لمعدلات الفقر في مصر

وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المستمدة من بحث الدخل والإنفاق، شهدت معدلات الفقر في مصر اتجاهاً تصاعدياً خلال مطلع القرن الحادي والعشرين حتى أواخر العقد الثاني، ثم بدأت في التحسن الطفيف قبل أن تعاود الارتفاع مؤخراً. في نهاية التسعينات، كان نحو ١٦.٧٪ من السكان تحت خط الفقر (عام ١٩٩٩/٢٠٠٠)، وارتفعت النسبة إلى ١٩.٦٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم ٢١.٦٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. واستمرت المعدلات بالصعود لتبلغ ٢٥.٢٪ في ٢٠١٠/٢٠١١ ثم ٢٦.٣٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وبعد عام ٢٠١٣، تزامن تطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية (مثل تحرير سعر الصرف في ٢٠١٦ وتقليص دعم الطاقة) مع ارتفاع ملموس في نسبة الفقر، حيث قفز المعدل من ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥ إلى حوالي ٣٢.٥٪ في بحث ٢٠١٧/٢٠١٨. ويمثل أعلى مستوى لمعدل الفقر في مصر خلال عقدين، إذ عانى قرابة ثلث السكان من الفقر بحسب خط الفقر الوطني في ذلك العام.

غير أن البيانات الأحدث أظهرت بوادر تحسّن قبل جائحة كوفيد-١٩، حيث انخفض معدل الفقر إلى ٢٩.٧٪ في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، أي بانخفاض ٢.٨ نقطة مئوية عن ٢٠١٧/٢٠١٨. ويعتبر أول انخفاض يُسجل في معدلات الفقر منذ نحو ٢٠ عاماً. يعكس ذلك جزئياً نجاح جهود الدولة في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية. كما تراجع معدل الفقر المدقع (أي نسبة السكان الذين لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية) من ٦.٢٪ في ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٤.٥٪ في ٢٠١٩/٢٠٢٠، مما يدل على تحسّن نسبي في قدرة الأسر الأفقر على تأمين الغذاء. ويوضح الشكل رقم (٤) ارتفاعاً مطرداً في معدلات الفقر في مصر (٪ من السكان تحت خط الفقر الوطني) من ١٦.٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ذروة ٣٢.٥٪ عام ٢٠١٨، يعقبه انخفاض إلى ٢٩.٧٪ عام ٢٠٢٠.

شكل ٤ معدلات الفقر في مصر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠

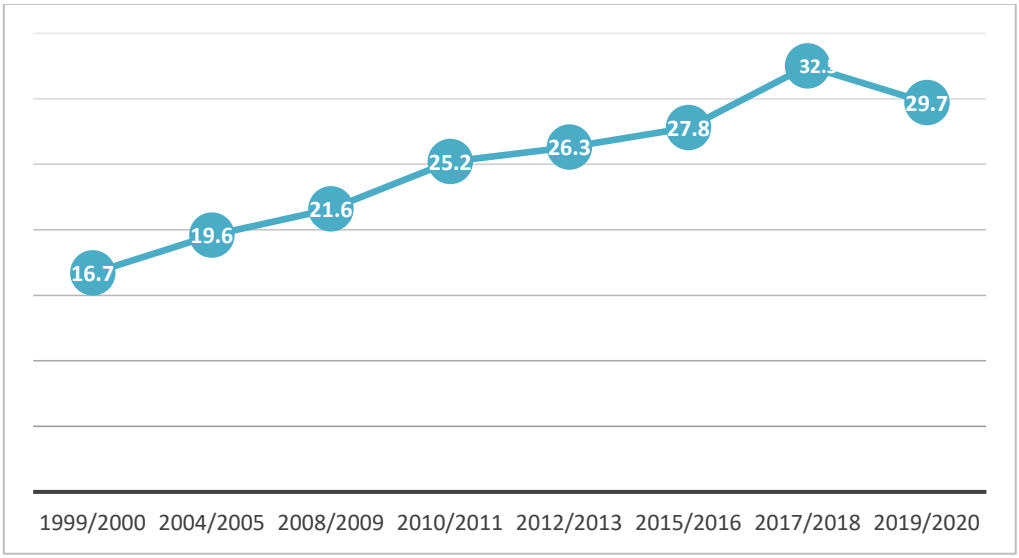

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

رغم هذا التحسن النسبي حتى ٢٠٢٠، تجدر الإشارة إلى أن التطورات الاقتصادية اللاحقة – بما فيها آثار جائحة كوفيد-١٩ وارتفاع معدلات التضخم المحلي والعالمي – أدت إلى انعكاس الاتجاه الإيجابي .تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل الفقر عاد للارتفاع ليصل إلى نحو ٣٣.٥٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. وبالمثل، قدّر خبراء الإحصاء المصريون أن نسبة الفقر بلغت حوالي ٣٣.٧٪ في عام ٢٠٢٢، مقارنةً بحوالي ٣١.١٪ في ٢٠٢١. وهذا الارتفاع يُعزى إلى زيادة التضخم وتآكل القوة الشرائية لدخول الأسر، ولا سيما مع ارتفاع أسعار الغذاء في ٢٠٢٢ بصورة كبيرة. ومن المتوقع أن يصل معدل الفقر إلى نحو ٣٥.٧٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إذا استمرت الضغوط الاقتصادية بذات الوتيرة. أي أن أكثر من ثلث السكان (أكثر من ٣٥ مليون مواطن) قد يقعون تحت خط الفقر في ٢٠٢٣، مقارنةً بنحو ٣٠ مليون في ٢٠٢٠. هذه المؤشرات الحديثة تدق ناقوس الخطر بشأن التحديات المعيشية، بالرغم من الجهود والبرامج الحكومية المبذولة.

إلى جانب الفقر النقدي (معدل الفقر الذي يُقاس بناءً على الدخل أو الإنفاق)، تبنّت مصر أيضاً مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لقياس الحرمان في جوانب أخرى كالتعليم والصحة والمسكن والخدمات الأساسية. بلغت نسبة الفقر متعدد الأبعاد نحو ٢١٪ من السكان في عام ٢٠٢٢، ما يعني أن حوالي خُمس المصريين يعانون من حرمان في عدة مجالات أساسية في الحياة. ويُظهر هذا المؤشر جوانب أخرى من معاناة الأسر الفقيرة لا يلتقطها مؤشر الفقر النقدي وحده، خصوصًا في مجالات مثل نوعية السكن والحصول على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي، والكهرباء، والتعليم، وغيرها.

التفاوتات الجغرافية في معدلات الفقر

يتسم الفقر في مصر بتفاوتات مكانية حادة بين مختلف الأقاليم والمحافظات، وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية. عمومًا، ترتفع معدلات الفقر في الريف بشكل كبير عن الحضر. وقد بلغ معدل الفقر في جميع المناطق الريفية نحو ٣٤.٨٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل حوالي ٢٢.٩٪ فقط في المناطق الحضرية. هذا الفارق (حوالي ١٢ نقطة مئوية) يبرز الفجوة بين ظروف المعيشة في القرى مقارنةً بالمدن، حيث تتوفر في المدن فرص عمل وخدمات أفضل عموماً. وعند توزيع الفقر حسب الأقاليم الجغرافية، تظهر الصورة أكثر تفاوتاً. ويوضح الجدول رقم (٣) تباين نسب الفقر بين هذه المناطق في أحدث مسحين متوفرين (٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٩/٢٠٢٠).

جدول ٣ نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الوطني بين أقاليم الجمهورية (٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠٢٠/٢٠١٩)

المنطقة / الإقليم	نسبة الفقر ٢٠١٨/٢٠١٧	نسبة الفقر ٢٠٢٠/٢٠١٩
إجمالي الحضر (كل المناطق الحضرية)	٢٤.٥٪	٢٢.٩٪
إجمالي الريف (كل المناطق الريفية)	٣٨.٤٪	٣٤.٨٪
المحافظات الحضرية	٢٦.٧٪	٢٥.٤٪
حضر الوجه البحري	١٤.٣٪	١١.٢٪
ريف الوجه البحري	٢٧.٣٪	٢٢.٦٪
حضر الوجه القبلي	٣٠.٠٪	٢٩.٠٪
ريف الوجه القبلي	٥١.٩٪	٤٨.٢٪

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

يعتبر ريف الوجه القبلي الأكثر فقراً، حيث بلغت نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي ٤٨٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، رغم انخفاضها من ٥٢٪ عام ٢٠١٨/٢٠١٧. وهذا يعني أن قرابة نصف سكان الريف في جنوب مصر يعيشون تحت خط الفقر. في المقابل، يسجل حضر الوجه البحري (مدن الدلتا) أقل نسب فقر (حوالي ١١٪ فقط في ٢٠٢٠/٢٠١٩)، وهو معدل متدنٍ يعكس الوضع الأفضل نسبياً في مدن الدلتا اقتصادياً واجتماعياً. كذلك تظهر المحافظات الحضرية (مثل القاهرة والإسكندرية) معدلات فقر أقل من المتوسط الوطني (حوالي ٢٥٪ في ٢٠/٢٠١٩)، وإن كانت لا تخلو من جيوب فقر في أطرافها.

على مستوى المحافظات، تتسع الفجوة بين الأكثر فقراً والأقل فقراً بشكل لافت. وفق أحدث إحصاءات رسمية متاحة، جاءت محافظة أسيوط كأفقر محافظات مصر حيث يعيش حوالي ٦٦.٧٪ من سكانها تحت خط الفقر. وتتركز أعلى معدلات الفقر في محافظات صعيد مصر الأخرى؛ من ذلك محافظة سوهاج (٥٩.٦٪)، والأقصر (٥٥.٣٪)، والمنيا (٥٤.٧٪)، والوادي الجديد (٥١.٥٪). ويتجاوز عدد الفقراء في هذه المحافظات الخمس نصف السكان. كما سجلت بعض محافظات الوجه البحري ارتفاعاً نسبياً على غير المتوقع، مثل محافظة البحيرة التي بلغ معدل الفقر فيها ٤٧.٧٪. في المقابل، نجد محافظات تعد أفضل حالاً اقتصادياً واجتماعياً؛ ففي محافظة الغربية – على سبيل المثال – كان معدل الفقر متدنٍ، ولا يتجاوز ٩.٤٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، تليها محافظات مثل دمياط (١٤.٦٪) والدقهلية (١٥.٢٪) والقليوبية (٢٠.١٪). كذلك تتميز بعض المحافظات الحدودية الغنية

بالموارد بانخفاض نسبي في الفقر (مثل البحر الأحمر أو شمال سيناء، التي لم تذكر ضمن الأعلى فقراً). هذه التفاوتات الجغرافية تشير إلى اختلال في التوزيع التنموي والخدماتي عبر المحافظات، حيث يتركز الحرمان في مناطق الصعيد والريف بشكل خاص، ما استدعى توجيه جهود تنموية خاصة لهذه المناطق في السنوات الأخيرة.

شكل ٥ تطور نسبة الفقر المدقع خلال الفترة (٢٠١٨/٢٠١٧- ٢٠٢٥/٢٠٢٤)

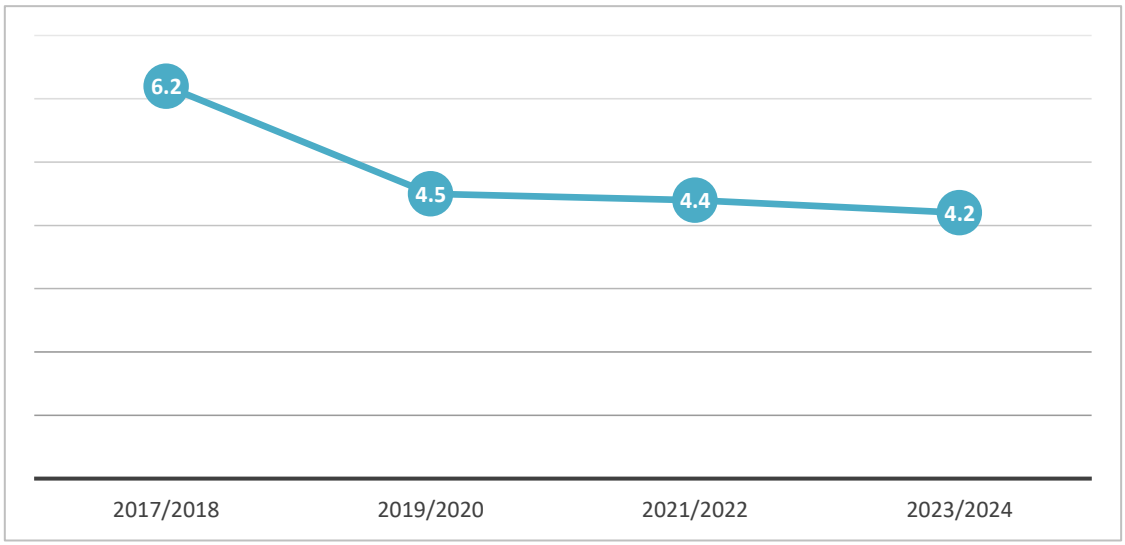

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤

يوضح الجدول رقم (٤) أهم المؤشرات الفرعية للفقر وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وذلك على النحو التالي:

جدول ٤ المؤشرات الفرعية للفقر

المؤشر	القيمة
السكان في الفقر مُتعدد الأبعاد (٪)	٥.٢
مساهمة الحرمان في التعليم في مؤشر الفقر مُتعدد الأبعاد (٪)	٥٣.١
مساهمة الحرمان في الصحة في مؤشر الفقر مُتعدد الأبعاد (٪)	٤٠
مساهمة الحرمان في مستوى المعيشة في مؤشر الفقر مُتعدد الأبعاد (٪)	٦.٩
مؤشر الفقر مُتعدد الأبعاد (نقطة مئوية)	٠.٠٢
عدد السكان في الفقر مُتعدد الأبعاد (لسنة المسح) (بالمليون)	٥.٠٠٨
عدد السكان في الفقر مُتعدد الأبعاد (إسقاط لعام ٢٠٢١) (٪)	٥.٧٢٤
السكان المُعرضون للأبعاد: شدة الحرمان (٪)	٣٧.٦
السكان الذين يقتربون من فقر مُتعدد الأبعاد (٪)	٠.٦
السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (٪)	٣٢.٥
السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (٢.١٥ دولار/يوم) (٪)	١.٥
السكان المُعرّضون للفقر مُتعدد الأبعاد (٪)	٦.١
عدم المساواة بين الفقراء (نقطة مئوية)	٠.٠٠٤

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤

جهود الحكومة المصرية في مكافحة الفقر

تبنّت الحكومة المصرية خلال السنوات الماضية حزمة واسعة من البرامج والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة للأسر الأقل دخلًا .وتراوحت هذه الجهود بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي (مثل التحويلات النقدية

المشروطة والدعم التمويني) ومبادرات تنموية متكاملة تستهدف تحسين البنية الأساسية والخدمات في المناطق الأشد فقراً. فيما يلي نستعرض أبرز تلك البرامج والسياسات:

- **برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية:** يُعد برنامج "تكافل وكرامة "أحد أهم تدخلات الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة. بدأ البرنامج عام ٢٠١٥ بدعم وتمويل من الحكومة وبمساندة فنية من البنك الدولي، ويهدف إلى تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة للأسر الفقيرة لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الأساسية ورفع مستوى معيشتها. يتضمن البرنامج شقين رئيسيين:
- **تكافل:** برنامج دعم نقدي مشروط يستهدف الأسر الفقيرة التي لديها أطفال، حيث تحصل الأسرة على مساعدة مالية شهرية بشرط استمرار إرسال أبنائها إلى المدارس والالتزام بمتابعة الرعاية الصحية (خاصة للأطفال والأمهات). يهدف ذلك إلى كسر حلقة الفقر عبر الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والصحة).
- **كرامة:** برنامج دعم نقدي غير مشروط يستهدف الفئات الأكثر ضعفاً مثل كبار السن (فوق ٦٥ عاماً) أو ذوي الإعاقة أو الأيتام ممن ليس لديهم دخل كافٍ. يقدم البرنامج معاشاً شهرياً ثابتاً لهم لتحسين مستوى معيشتهم وضمان حد أدنى من الدخل.

شهد برنامج تكافل وكرامة توسعاً كبيراً منذ إطلاقه، فمع بداية البرنامج في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ كان عدد المستفيدين حوالي ٢.٥ مليون أسرة (نحو ٩.٣ مليون فرد) بتمويل قدره ٦.٧ مليار جنيه. وبحلول العام ٢٠٢١/٢٠٢٠ أرتفع عدد الأسر المستفيدة إلى ٣.٣٧ مليون أسرة تضم نحو ١٤ مليون فرد في جميع المحافظات، بإجمالي تمويل سنوي حوالي ١٩ مليار جنيه. يشكل هذا نحو ١٤٪ من سكان مصر، مما يعني أن البرنامج أصبح يغطي شريحة كبيرة من الفقراء والفئات الهشة. ووفق توزيع المستفيدين، حصل حوالي ٨٦٪ من الأسر على دعم تكافل و١٤٪ على دعم كرامة في بدايات البرنامج، مما يدل على التركيز الأكبر على دعم أسر الأطفال مع وجود جزء مهم مخصص لكبار السن وذوي الإعاقة.

لقد ساهمت هذه التحويلات النقدية في توفير حماية اجتماعية أساسية للملايين، ويُعزى إليها فضل في تخفيف حدة الزيادة في معدلات الفقر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية القاسية. فعلى سبيل المثال، رصدت الدراسات أن نمو برامج التحويلات النقدية ساهم في منع انزلاق بعض الأسر تحت خط الفقر، وساعد الأسر الفقيرة على توفير احتياجاتها الغذائية بشكل أفضل، حيث انخفضت نسبة الفقر المدقع بالتوازي مع تطبيق البرنامج. ويصف خبراء البنك الدولي برنامج تكافل وكرامة بأنه من "أكثر البرامج فعالية من حيث التكلفة في دعم الأسر الأكثر احتياجًا في مصر "ومع ذلك، ما زال أثر البرنامج على معدلات الفقر الكلية محدودًا نسبيًا إذا ما قورن بحجم الفجوة؛ فعدد المستفيدين وإن كان كبيرًا (١٤ مليون فرد) إلا أنه يمثل تقريبًا ٤٠٪ من إجمالي عدد الفقراء بالبلاد (حيث يقدّر عدد من هم تحت خط الفقر بأكثر من ٣٥ مليونًا عام ٢٠٢٣). لهذا، أوصى خبراء الاقتصاد بضرورة توسيع نطاق برامج الدعم النقدي وزيادة قيمتها لتواكب ارتفاع الأسعار، بحيث تصل المساعدات إلى مستوى خط الفقر على الأقل. كما أن الالتزام بشروط التعليم والصحة في برنامج تكافل يهدف لمعالجة الأسباب بعيدة المدى للفقر عبر تمكين الجيل القادم، لكن نجاح ذلك مرهون بتحسين جودة الخدمات التعليمية والصحية.

- **مبادرة حياة كريمة لتنمية الريف المصري:** في ظل التفاوتات الإقليمية الشديدة في الفقر – خصوصاً في ريف صعيد مصر كما أوضحنا – أطلقت الحكومة المصرية في عام ٢٠١٩ مبادرة وطنية طموحة باسم "حياة كريمة" بهدف تطوير قرى الريف المصري بشكل شامل والنهوض بمستوى معيشة سكانها. وصُفَّت هذه المبادرة بمشروع القرن نظراً لضخامة تمويلها واتساع نطاقها، حيث تُعد أضخم مشروع تنموي في تاريخ مصر الحديث من حيث الاستهداف الجغرافي والبشري. ووفقا للموقع الرسمى لرئاسة الجمهورية تستهدف مبادرة حياة كريمة إلى تحسين نوعية الحياة في جميع القرى المصرية وعددها نحو ٤٦٠٠ قرية

تضم أكثر من نصف سكان مصر (٥٧–٥٨ مليون مواطن)، وذلك عبر خطة تنفيذ تمتد على ثلاث مراحل (المرحلة الأولى ٢٠٢١–٢٠٢٣، ثم مراحل تالية حتى تغطية كامل القرى).

تركز المبادرة على محاور تنموية متعددة تشمل: تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية (مشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب والكهرباء ورصف الطرق وإدخال خدمات الاتصالات والإنترنت ومكاتب البريد وغيرها)، تطوير خدمات الصحة والتعليم (بناء أو تجديد وحدات صحية ومدارس ومرافق رياضية وثقافية)، تحسين سكن الأسر الفقيرة عبر برنامج "سكن كريم" (بناء أسقف وترميم بيوت)، التمكين الاقتصادي وتوفير فرص العمل (من خلال دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وإقامة مجمعات صناعية وحرفية، وتقديم قروض ميسرة للشباب والمرأة المعيلة)، بالإضافة إلى حملات توعية وبرامج لتنمية المجتمع ومحاربة بعض الظواهر السلبية (مثل برنامج "مراكب النجاة" للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية كسبيل للهروب من الفقر، وبرنامج "٢ كفاية" للحد من الزيادة السكانية في الأسر الفقيرة).

وصلت التكلفة التقديرية لمبادرة حياة كريمة إلى حوالي ٧٠٠ مليار جنيه على مدار مراحلها، وتم حشد موارد مالية ضخمة من الموازنة العامة ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص للمساهمة في التنفيذ. المرحلة الأولى من المبادرة (التي اختتمت بنهاية ٢٠٢٣) استهدفت تطوير حوالي ١٥٠٠ قرية في ٥٢ مركزًا ضمن ٢٠ محافظة تُعد الأعلى فقرًا (مع التركيز على صعيد مصر). ووفق تقارير الإنجاز الرسمية، تم تحقيق نتائج ملموسة بنهاية ٢٠٢٣ :إنجاز ١٠٠٪ من مشروعات المرحلة الأولى تقريبًا في العديد من القطاعات. على سبيل المثال، انتهى تشييد ٣٢٠ مجمع خدمات حكومية من أصل (٣٣٢ مقررًا ٩٦٪) لتقريب الخدمات الإدارية للمواطنين في القرى، وتم افتتاح المئات من الوحدات الصحية والمدارس الجديدة أو المطورة، وإنشاء أسواق حضرية ومواقف سيارات منظمة للحد من العشوائية في ١٢٤ سوقًا و٩٧ موقفًا. كما ساهمت المشروعات في توفير مئات الآلاف من فرص العمل لسكان القرى خلال تنفيذ الأعمال الإنشائية ومشروعات البنية التحتية، إذ تشير البيانات إلى خلق أكثر من ٣٠٠ ألف فرصة عمل مؤقتة ودائمة بفضل المبادرة. وتستعد الدولة حاليًا للبدء في المرحلة الثانية من حياة كريمة التي ستشمل ١٩ محافظة إضافية وقرابة ١٦٠٠ قرية جديدة.

بشكل عام، تستهدف مبادرة حياة كريمة معالجة جذور الفقر في الريف من خلال توفير الخدمات الأساسية التي حُرم منها الريف لعقود (مثل الصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة)، وخلق بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية المحلية لتوفير دخل مستدام للأهالي، مما يُتوقع أن ينعكس إيجابًا على خفض معدلات الفقر متعددة الأبعاد في تلك المناطق. وقد اختيرت القرى المستهدفة وفق منهجية تركز على أفقر المراكز (مثلاً تم التركيز على المراكز التي تزيد فيها نسبة الفقر عن ٥٠٪ من السكان). ورغم ضخامة الإنجاز المعلن، إلا أن الأثر الفعلي على معدلات الفقر النقدي قد يحتاج لوقت أطول ليتجلى، حيث إن بناء البنية التحتية وتحسين الخدمات البشرية (تعليم وصحة) يؤثران على جودة الحياة حاليًا وعلى إنتاجية الفرد مستقبلًا أكثر مما يخفضان الفقر بصورة آنية. لكن بلا شك، فإن توفير الخدمات الأساسية في القرى الأشد فقرًا يقلل من إنفاق الأسر على الحصول على بدائل مكلفة (مثلاً شراء مياه شرب أو تكبد تكاليف انتقال للحصول على خدمة صحية)، ما يترك جزءًا أكبر من دخلها لتلبية احتياجات أخرى، وبالتالي يرفع مستوى المعيشة على المدى القريب ويخفف وطأة الفقر.

- **<u>برامج الدعم الغذائي والتمويني والاجتماعي الأخرى:</u>** إلى جانب التحويلات النقدية المباشرة (مثل تكافل وكرامة) ومبادرات البنية التحتية والتنمية المتكاملة (مثل حياة كريمة)، تستمر الحكومة المصرية في تنفيذ طيف واسع من برامج الدعم الاجتماعي التقليدية والمستحدثة التي تستهدف الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل. ومن أهم هذه البرامج:

- الدعم الغذائي ودعم الخبز: يعد دعم السلع التموينية الأساسية ورغيف الخبز ركيزة أساسية لشبكات الأمان الاجتماعي في مصر منذ عقود. في موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، بلغت مخصصات دعم رغيف الخبز والمواد التموينية حوالي

٨٧.٢ مليار جنيه (مقابل ٨٤.٥ مليار في العام السابق). ويستفيد من دعم الخبز حاليًا نحو ٧١مليون مواطن (من إجمالي ١٠٤ ملايين نسمة تقريبًا)، بينما يستفيد حوالي ٦٤مليون شخص من دعم السلع التموينية عبر بطاقات التموين (بواقع حصة شهرية قدرها ٥٠ جنيهًا لكل فرد لعدد ٤ أفراد بالبطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيهًا للفرد). يوفر هذا الدعم الغذائي شبكة أمان أساسية تضمن حصول الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل على الخبز المدعم (خمسة أرغفة يوميًا للفرد بسعر رمزي) وحصة شهرية من السلع الغذائية (كالزيت والسكر والأرز وغيرها) بأسعار مدعومة. وقد ساهم هذا البرنامج الواسع الانتشار في حماية الأسر منخفضة الدخل من التقلبات الحادة في أسعار الغذاء وخاصة خلال موجات التضخم، مما يحول دون سقوط الملايين في فقر مدقع نتيجة عجزهم عن توفير الغذاء. ومع ذلك، يشكل الدعم التمويني عبئاً كبيراً على الموازنة العامة، وتعمل الدولة على تنقية جداول المستحقين لضمان وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين وخفض الهدر.

- برنامج "فرصة" للتشغيل: أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي كبرنامج مكمل لتكافل وكرامة، ويستهدف تمكين القادرين على العمل في الأسر المستفيدة من الدعم النقدي أو ممن تم رفضهم لعدم انطباق الشروط. يركّز البرنامج على التدريب المهني والتشبيك مع سوق العمل وتوفير فرص عمل أو مشروعات متناهية الصغر لتوليد دخل ثابت لتلك الأسر وخروجها من دائرة العوز. خلال المرحلة التجريبية وفّر برنامج فرصة ٣٠ألف فرصة عمل في ٨ محافظات بصعيد مصر، و٥٠ ألف قرض متناهي الصغر للمرأة المعيلة بتمويل ٢٥٠ مليون جنيه من صندوق "تحيا مصر". كما نسّق لتوفير ١٠ آلاف فرصة عمل في المناطق الصناعية بالتعاون مع جمعيات المستثمرين. وتم وضع خطة للوصول إلى ٥٠ ألف مستفيد خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢٢. هذا البرنامج يسعى لنقل الأسر من تلقي المساعدات إلى الاعتماد على الذات عبر التشغيل وخلق مصدر رزق مستدام.
- برنامج "مستورة" للتمويل متناهي الصغر: تستهدف هذه المبادرة المرأة المعيلة تحديداً، ويقدم قروضاً ميسرة بدون فوائد بقيمة تتراوح بين ٤,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ جنيه لمساعدتهن على إقامة مشروعات متناهية الصغر توفر دخلاً للأسرة. يتم صرف القرض في صورة معدات أو مستلزمات إنتاج وليس مبالغ نقدية، لضمان توظيفها في المشروع المستهدف. منذ إطلاقه بالتعاون مع بنك ناصر الاجتماعي، ساعد برنامج مستورة آلاف النساء في بدء مشروعات صغيرة كشراء ماكينة خياطة أو معدات تربية دواجن وغيرها، مما يساهم في تمكين المرأة اقتصاديًا خاصة في الريف.
- برنامج "٢ كفاية": أطلقت وزارة التضامن هذه المبادرة للحد من الزيادة السكانية بين الأسر الفقيرة المستفيدة من برنامج تكافل. يهدف البرنامج إلى رفع الوعي بمخاطر كثرة الإنجاب والتشجيع على تنظيم الأسرة، تحت شعار "اثنين كفاية". استهدف البرنامج مليون سيدة تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٤٩ عامًا ممن يتلقين دعم تكافل. وتتضمن أنشطته زيارات طرق الأبواب وحملات توعية مباشرة قدمت ملايين الزيارات التوعوية (٦.٧ مليون زيارة حتى ٢٠٢١)، إضافة إلى توفير وسائل تنظيم الأسرة بالمجان عبر عيادات محددة. وقد أحال البرنامج أكثر من مليون سيدة لعيادات تنظيم الأسرة التابعة لوزارة الصحة أو الجمعيات الأهلية الشريكة. كما تم إنشاء ٦٥ عيادة جديدة ضمن المشروع في المناطق المستهدفة وحي الأسمرات بالقاهرة لخدمة هذه الفئة. يسعى البرنامج في النهاية إلى خفض معدلات الإنجاب في الأسر الفقيرة لوقف توارث الفقر عبر الأجيال، حيث إن زيادة حجم الأسرة وثبات الدخل يؤديان حتمًا إلى تدهور نصيب الفرد ومن ثمّ تفاقم الفقر.
- مبادرة "سكن كريم": بدأتها وزارة التضامن عام ٢٠١٧ لتحسين الظروف السكنية والمعيشية للأسر الفقيرة القاطنة في مساكن غير ملائمة وخاصة في قرى الصعيد. تستهدف المبادرة الأسر المستفيدة من تكافل وكرامة أو معاش الضمان الاجتماعي في القرى الفقيرة، وتقوم ببناء أسقف لمنازل الأسر المحرومة من سقف، فضلًا عن مد وصلات مياه نظيفة وصرف صحي للمنازل المحرومة لضمان بيئة معيشية صحية. كما تشمل تركيب مصادر للكهرباء وترميم المنازل المتهالكة. وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين ملموس في المؤشرات الصحية (مثل خفض تلوث مياه الشرب وخفض وفيات الأطفال) في المناطق

المستهدفة، بحسب تقارير الوزارة. يُذكر أن الحكومة زادت دعمها لبرنامج الإسكان الاجتماعي ككل إلى ٧.٨ مليار جنيه في ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بحوالي٥.٧ مليار في ٢٠٢١/٢٠٢٠ (زيادة ٣٦.٨٪)، مما يشمل برامج مثل "سكن كريم" ومشروعات الإسكان المدعومة.

- دعم العمالة غير المنتظمة: في استجابة استثنائية خلال جائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠، أطلقت الحكومة المصرية برنامجًا لدعم العمالة غير المنتظمة المتأثرة بإجراءات الإغلاق، مثل عمال اليومية وعمال البناء المتعطلين. وقد تم صرف منحة مالية شهرية بقيمة ٥٠٠ جنيه لحوالي ١.٧ مليون عامل، لمدة ثلاثة أشهر، بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٢.٤ مليار جنيه. وفي السياق ذاته، تم ضم نحو ١٠٠ ألف أسرة إضافية إلى برنامج الدعم النقدي **تكافل وكرامة**، في محاولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على الفئات الأولى بالرعاية. وقد عكست هذه التدخلات **سرعة استجابة منظومة الحماية الاجتماعية في مصر** نسبيًا لحالة الطوارئ، وأسهمت في الحد من انزلاق شرائح جديدة من السكان إلى دائرة الفقر نتيجة فقدان الدخل المؤقت.
- تجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه البرامج يتم تنفيذها بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضاً. فمبادرة حياة كريمة مثلًا تشارك فيها مؤسسة حياة كريمة الأهلية ومئات الجمعيات المحلية في تنفيذ المشروعات على الأرض. وكذلك برامج مثل مستورة ينفذها بنك ناصر الاجتماعي. هذا التكامل ضروري نظراً لضخامة مشكلة الفقر وتعدد أبعادها.

تقييم فعالية السياسات وتأثيرها على الفقر

استطاعت السياسات الحكومية وبرامج الحماية الاجتماعية سالفة الذكر إحداث فارق ملموس في حياة ملايين المواطنين، إلا أن تأثيرها على المؤشرات الكلية للفقر ظل محكومًا بعوامل اقتصادية أكبر نطاقًا وبحجم الفجوة بين دخول المواطنين وتكاليف المعيشة. فمن جانب إيجابي، ساهمت برامج التحويلات النقدية والدعم التمويني في منع تدهور أكبر في معدلات الفقر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية. ويُعزى الانخفاض الذي حدث في نسبة الفقر من ٣٢.٥٪ عام ٢٠١٨ إلى ٢٩.٧٪ عام ٢٠٢٠ جزئيًا إلى هذه التدخلات، إذ واكب تلك الفترة توسع تكافل وكرامة وزيادة الإنفاق الاجتماعي. كذلك أدت مبادرة حياة كريمة إلى تحسين ملموس في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في القرى المستهدفة عبر إيصال خدمات أساسية كانت مفقودة، مما ينتظر أن ينعكس على المدى المتوسط والطويل في صورة تحسين الفرص الاقتصادية للأهالي ورفع مستوى إنتاجيتهم ودخولهم.

مع ذلك، يبقى التحدي أكبر من الموارد الحالية: فبرغم إنفاق مليارات الجنيهات سنويًا على الدعم النقدي والتمويني، لا تزال شريحة ضخمة من السكان تعاني من الفقر. ويشير الخبراء إلى أن قيمة المساعدات النقدية قد تآكلت بفعل التضخم، فمثلاً تحصل الأسرة على ٤٠٠ أو ٥٠٠ جنيه شهرياً من تكافل لا تغطي اليوم سوى جزء يسير من احتياجاتها الأساسية بعد موجات ارتفاع الأسعار في ٢٠٢٣/٢٠٢٢. لذا فإن أثر البرنامج على تخفيض الفقر يكاد يكون أثراً وقائياً أكثر منه تحسينياً؛ أي أنه يحول دون ازدياد أوضاع الأسرة سوءًا لكنه نادرًا ما يخرجها تمامًا من دائرة الفقر ما لم يُرافق بسياسات توليد دخل وتمكين اقتصادي حقيقي (كالتشغيل أو المشروعات الصغيرة).

أما مبادرة حياة كريمة، فعلى الرغم من حجمها الضخم، تواجه تحديات تتعلق باستدامة التمويل والصيانة للمشروعات بعد تنفيذها، وضمان الاستخدام الأمثل للبنية التحتية التي يتم توفيرها في توليد الأنشطة الاقتصادية. فإذا بُنيت مدارس ووحدات صحية في قرية فقيرة دون توفير الكوادر البشرية والتجهيزات اللازمة لتشغيلها بأعلى كفاءة، أو دون ربط القرى بالأسواق الأكبر لتصريف الإنتاج الزراعي والحرفي، فقد لا يظهر الأثر التنموي الكامل. لكن المؤشرات الأولية مشجعة من ناحية تحسين جودة الحياة (طرق ممهدة، وخدمات صحية وتعليمية قريبة، وسكن لائق...إلخ) وهذا جانب مهم من جوانب مكافحة الفقر.

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال تأثير التطورات الاقتصادية الكلية على نجاح أو إخفاق جهود مكافحة الفقر. فمثلاً، أدت أزمة كوفيد-١٩ ثم موجات التضخم واستمرار نمو عدد السكان إلى زيادة مطردة في أعداد الفقراء بالرغم من كل التدخلات المذكورة. وبالتالي، فإن السيطرة على التضخم واستقرار الأسعار وخلق وظائف كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل تبقى شروطاً أساسية لتخفيض الفقر بشكل مستدام. وفي هذا السياق، تتكامل سياسات الحماية الاجتماعية مع سياسات أخرى مثل دعم المشروعات الصغيرة وتشجيع الاستثمار ورفع كفاءة التعليم والتدريب لضمان أن من يتلقى التعليم الجيد اليوم يمكنه الحصول على عمل ودخل لائق غداً.

على صعيد الفوارق الجغرافية، يبدو أن الحكومة أدركت ضرورة توجيه موارد إضافية إلى بؤر الفقر في الصعيد والمناطق الريفية النائية. وقد كان هذا واضحًا في تصميم مبادرة حياة كريمة وبرنامج تكافل وكرامة اللذين أعطيا أولوية للمحافظات الأفقر (مثل أسيوط وسوهاج وغيرها). إذا استمرت هذه الجهود بشكل مكثف لعدة سنوات، فقد نرى تضييقًا للفجوة بين الريف والحضر في المؤشرات الاجتماعية. ومع ذلك، لا تزال الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ومن الجنوب إلى الشمال قائمة بسبب الفوارق الاقتصادية، مما يفرض تحديًا إضافيًا على المدن من جهة ويستدعي تنمية ريفية أكثر شمولًا من جهة أخرى.

بحسب الدراسات، لتحقيق خفض ملموس وسريع في الفقر بنسبة نصف المعدل بحلول ٢٠٣٠ (وهو أحد أهداف التنمية المستدامة الأممية)، ينبغي التركيز على سياسات نمو احتوائي تخلق فرص عمل كافية ورفع مستويات الدخول الحقيقة للأسر الفقيرة. وهذا يتطلب استثمارات في التعليم الجيد والرعاية الصحية (لبناء رأس المال البشري القادر على العمل المنتج)، إلى جانب توسيع مظلة برامج الحماية الاجتماعية كمًا وكيفًا لتشمل جميع المستحقين وبقيمة دعم تضمن حد الكفاية. كما أن تعزيز كفاءة الإنفاق الاجتماعي أمر حيوي، بحيث يصل الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا فعلًا (من خلال تحسين نظم الاستهداف وتحديث قواعد البيانات)، وضمان عدم تسرب الموارد لمستفيدين غير مؤهلين.

الخلاصة والتوصيات

يواجه ملف الفقر في مصر تحديات مركبة تتطلب استجابات متعددة الأبعاد. فعلى المستوى الوطني، تظهر الإحصاءات الرسمية الأخيرة وضعًا دقيقًا يتمثل في ارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي ثلث السكان، ما يعني أن ثمار النمو الاقتصادي لم تصل بالقدر الكافي إلى شرائح واسعة من المجتمع. ورغم الجهود الحكومية المكثفة عبر برامج الدعم المباشر والتنمية المجتمعية، فإن الضغوط الاقتصادية (كالغلاء وضعف القوة الشرائية) ما زالت تفوق ما تقدمه هذه البرامج من مساعدة، لتُبقي الكثيرين في دائرة الفقر أو على حافتها. مع ذلك، لا يمكن إنكار ما تحقق من إنجازات، بدءًا من إنشاء مظلة حماية اجتماعية نقدية غير مسبوقة (تكافل وكرامة) يستفيد منها الملايين، مرورًا بتوفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مدعمة لغالبية المواطنين حفظًا للأمن الغذائي، ووصولًا إلى إطلاق مشروع تنموي عملاق يحاول تغيير وجه الريف المصري (حياة كريمة) وتقليص الفجوة المزمنة بينه وبين الحضر. هذه الخطوات وضعت أساسًا يمكن البناء عليه لتحقيق تنمية أكثر شمولًا وعدالة اجتماعية يشعر بها المواطن الأقل حظًا.

يتطلب المضي قدماً في كسر حلقة الفقر رؤية استراتيجية طويلة المدى تزاوج بين النمو الاقتصادي الكلي المستدام من جهة، والتوزيع العادل لعوائده عبر سياسات مالية واجتماعية رشيدة من جهة أخرى. كما يبقى تمكين الإنسان المصري – تعليمًا وصحةً ومهارةً – هو جوهر الحل، لأن الاستثمار في البشر هو الضمان لأن يكون النمو الاقتصادي مستدامًا ومولدًا لفرص عمل لائقة تُخرج الأسر من دائرة الفقر نهائياً بدلاً من اعتمادها الدائم على الدعم، إن السنوات القليلة القادمة حرجة لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يخص خفض معدلات الفقر إلى النصف. فإذا نجحت مصر في السيطرة على التضخم، وتحفيز الاقتصاد لخلق وظائف، واستمرت في توسيع شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الهشة، عندها يمكن أن نرى الفقر ينحسر تدريجيًا سواء على المستوى الوطني

أو في جيوبه الجغرافية الأكثر تأزماً. وإن لم يحدث ذلك، فقد تتفاقم الأزمة المعيشية بما يحول دون تحقيق تطلعات المصريين لحياة كريمة ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الفقر المتعدد الأبعاد في مصر

يُعرَّف الفقر المتعدّد الأبعاد بأنه حالة الحرمان التي يعانيها الأفراد والأُسر عبر عدة جوانب أساسية في الحياة، وليس فقط من خلال الدخل أو الإنفاق النقدي. فهو يقيس أوجه الحرمان المتشابكة في مجالات مثل التعليم والصحة والسكن والعمل وغيرها، مقدِّمًا صورة أشمل لمستوى المعيشة. تعتمد منهجية قياسه على طريقة ألكير–فوستر ذات العتبة المزدوجة لعدّ أوجه الحرمان، حيث يتم تحديد ما إذا كان الشخص فقيراً متعدد الأبعاد إذا حُرم في بُعدين أو أكثر من الأبعاد السبعة المحددة. وقد أصبح هذا المقياس أداة رسمية ترصدها الحكومة بانتظام لرصد الفقر بأبعاده المختلفة، تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف الأممية للتنمية المستدامة. وتكمن أهمية الفقر المتعدد الأبعاد في قدرته على التعرّف على طبيعة الفقر في السياق الوطني وتحديد الفئات الأشد حرمانًا وأولويات السياسة المطلوبة لمعالجة هذه الأوجه، بما في ذلك هدف خفض الفقر بجميع أبعاده إلى النصف بحلول ٢٠٣٠ وفق الاستراتيجيات الوطنية. ويأتي اعتماد مصر لدليل الفقر المتعدد الأبعاد بعد جهود تشاورية مطوّلة لضمان اتساق المؤشرات مع التحديات الخاصة بالبلد، ليكون مكملًا لقياس الفقر النقدي التقليدي الذي ارتفع في العقدين الماضيين رغم نمو الاقتصاد. ويعكس التقرير الوطني لعام ٢٠٢٢ وضع الفقر المتعدد الأبعاد في مصر والتحديات الرئيسية أمام مكافحته، إضافة إلى فعالية برامج الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية الكلية في التخفيف من حدته.

الأبعاد السبعة للفقر المتعدد الأبعاد في مصر (المؤشرات والنتائج)

تعتمد مصر إطاراً وطنياً لدليل الفقر المتعدد الأبعاد مكوّنا من ٧ أبعاد أساسية (التعليم؛ والصحة؛ والسكن؛ والخدمات الأساسية؛ والعمل؛ والحماية الاجتماعية؛ والأمن الغذائي)، يندرج تحتها ١٩ مؤشراً تفصيلياً لقياس الحرمان في كل بعد. تم تصميم هذه المؤشرات بحيث تعكس أولويات التنمية وظروف المعيشة في مصر، وقد وُزِّعت الأبعاد بأوزان متساوية (لكل بُعد وزن ١/٧ من المؤشر الكلي). فيما يلي شكل (٦) تحليل تفصيلي لكل بُعد من الأبعاد السبعة، يتضمن مؤشرات الحرمان المحددة لكل بُعد ومعايير تصنيف الأسر على أنها محرومة فيها. ويتضح من الشكل التالي أن العمل اللائق والتأمين الاجتماعي (٦٥.٤٪) والأمن الغذائي الأسري (٤٨.٨٪) تعد أعلى مظاهر الحرمان انتشاراً، ثم الحرمان من الإنترنت والصرف الصحي (حوالي ٤٥٪ لكل منها) وغيرها.

شكل ٦ نسب الحرمان (غير المجتزأة) في مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد بمصر لعام ٢٠٢٢

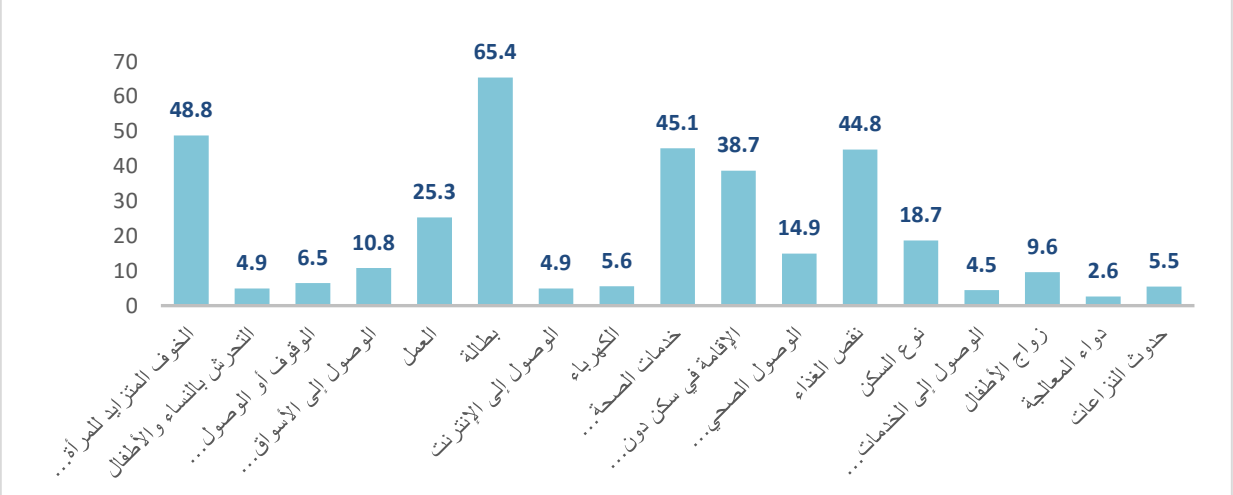

المصدر: برنامج الإسكوا (٢٠٢٤). الفقر المتعدد الأبعاد في مصر: تحليل مُعمق.

- **<u>بُعد التعليم</u>**: وفقاً للمؤشرات، تُصنَّف الأسرة محرومة تعليمياً إذا وُجد أي فرد (عمره ١٨ سنة فأكثر) لم يكمل ١٢ سنة دراسية؛ وتُعتبر الأسرة محرومة إذا وُجد أي طفل عمره ٦–١٧ سنة غير ملتحق بالتعليم أو لم يكمل المرحلة الثانوية. ويبلغ معدل الحرمان في مؤشر سنوات الدراسة حوالي ٢٣.٢٪ من السكان عام ٢٠٢٢، مما يعكس نسبة كبيرة من البالغين لم يكملوا التعليم الثانوي. تحسن هذا المؤشر مقارنةً بعام ٢٠١٨ الذي كان فيه الحرمان ٢٦.٩٪. أما مؤشر الالتحاق المدرسي فمستوى الحرمان فيه متدنٍ جدًا (أقل من ١٠٪) بفضل التحسن المستمر في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي خلال السنوات الأخيرة. ويُسهم بُعد التعليم إجمالًا بحوالي ١٤.٧٪ من قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الوطني، مما يجعله من المساهمين المتوسطين – ليس الأعلى ولا الأدنى – في تركيب الفقر المتعدد الأبعاد. ورغم انخفاض الحرمان التعليمي عموماً، تظل جودة التعليم وكلفة التعليم العالي تحديات تؤثر في بقية الأبعاد كفرص العمل مثلا.
- **<u>بُعد الصحة</u>**: يُعد بُعد الصحة الأقل مساهمة في الفقر متعدد الأبعاد في مصر، حيث لم تتجاوز مساهمته ٥.٩٪ من المؤشر الكلي عام ٢٠٢٢. يعود ذلك إلى انخفاض نسب الحرمان في العديد من مؤشراته، حيث يعاني ١٤.٣٪ من السكان من الحرمان من الرعاية الصحية عند الحاجة، وحوالي ٩.٦٪ فقط غير مشمولين بأي تأمين صحي. أما معدل حرمان الأسر من مؤشر وفيات الأطفال فيقدر بأقل من ١٠٪ أيضاً نظراً للتحسن المستمر في خدمات صحة الأم والطفل وخفض وفيات الرضع خلال العقود الماضية. هذه النتائج تعكس نجاح السياسات الصحية في خفض الوفيات وضمان حد أدنى من الرعاية (مثل مبادرات الصحة العامة والتأمين الصحي الشامل)، لكنها تبرز الحاجة إلى توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل الجميع وتحسين جودة الخدمات الصحية في المناطق النائية.
- **<u>بُعد السكن</u>**: يعيش حوالي ١٨.٧٪ من المصريين يعيشون في مساكن غير ملائمة أو تنقصها البنية الأساسية، وقد تحسّن هذا المؤشر عن عام ٢٠١٨ الذي كان فيه ٢٤.٥٪ (انخفاض ~٥.٨ نقاط مئوية) بفضل برامج الإسكان الاجتماعي ومبادرات مثل "سكن كريم". أما مؤشر امتلاك الأصول المنزلية فتظهر البيانات أن نسبة المحرومين فيه منخفضة (أقل من ١٠٪)، ما يشير إلى انتشار معظم الأجهزة المنزلية الأساسية لدى الأسر المصرية حتى الفقيرة منها (ربما بفضل انتشار السلع المستعملة أو الدعم الحكومي للسلع المعمّرة سابقًا). إجمالاً، ساهم بُعد السكن بنحو ١٤.٨٪ من مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، مما يجعله مساهماً مهماً، ولكن ليس الأعلى. وتظل تحديات السكن متمركزة في نوعية المسكن لا في الأصول، ما يستدعي استمرار تحسين البنية التحتية للإسكان لاسيما في الريف والعشوائيات.
- **<u>بُعد الخدمات الأساسية</u>**: يضم هذا البعد خمسة مؤشرات متساوية الوزن (وزن كل منها ١/٣٥ من المؤشر العام). وفق هذا البُعد، تعتبر الأسرة محرومة إذا لم تكن متصلة بشبكة صرف صحي آمنة أو كانت الشبكة تتعرض لانسدادات/طفح بشكل متكرر أكثر من مرة شهرياً. كما تُعد الأسرة محرومة إذا لم تتمكن من الوصول لمصدر مياه شرب مأمون أو كان المصدر متقطع الخدمة أكثر من مرة أسبوعياً. وتصنف الأسرة محرومة إذا كانت تعتمد طرقاً بدائية للتخلص من القمامة أو تحصل على خدمة جمع أقل من مرتين أسبوعياً؛ أو إذا كانت الأسرة غير متصلة بالشبكة العامة، أو كانت الكهرباء تنقطع عنها أكثر من مرة أسبوعياً. كما تعاني الأسرة المحرومة من عدم اتصالها بخدمة الإنترنت سواء عبر خط ثابت أو شبكة هاتف نقال الجيل الثالث فما فوق.

ويُعد الحرمان في بُعد الخدمات من أعلى نسب الحرمان بين الأبعاد، وهو أكبر مساهم في خط الفقر الوطني بنحو ١٩.٣٪. تعاني نسبة كبيرة من السكان من نقص في الخدمات الأساسية، خاصة في الريف. أبرز مظاهر الحرمان كانت في الاتصال بالإنترنت (حوالي ٤٥.١٪ من السكان محرومون منه) رغم تحسنه من ٧٠.٧٪ عام ٢٠١٨، مما يشير إلى فجوة رقمية كبيرة. كذلك، نحو ٤٤.٨٪ محرومون من صرف صحي آمن ويواجهون فيضانات في شبكات المجاري، وحوالي ٣٨.٧٪ محرومون من خدمات جمع النفايات المنتظمة. في المقابل، انخفض معدل الحرمان من المياه الآمنة المستمرة إلى ١٤.٩٪ (من ١٩.١٪ في ٢٠١٨) بفضل مشاريع تحسين مياه الشرب. أما الحرمان من الكهرباء فهو محدود جدًا (أقل من ١٠٪) نظرًا للتغطية شبه الشاملة للشبكة الكهربائية،

وإن كانت الانقطاعات المتكررة مشكلة في بعض المناطق. هذه الأرقام تعكس استمرار الفجوات في البنية التحتية والخدمات العامة، مما يجعل تحسين الخدمات الريفية والعشوائية أولوية ملحّة في جهود مكافحة الفقر المتعدد الأبعاد.

- **بُعد العمل:** يظهر بُعد العمل كمساهم بارز في الفقر المتعدد الأبعاد في مصر (١٨.٩٪) من قيمة المؤشر الكلي، ويعزى ذلك أساساً إلى الانتشار الواسع للحرمان في مؤشر العمل اللائق والتأمين الاجتماعي الذي بلغ ٦٥.٤٪ من السكان – وهو أعلى مؤشر حرمان فردي في مصر. هذا يعني أن نحو ثلثي الأسر المصرية لديها عمالة غير رسمية أو دون أي تغطية تأمينية، مما يشير إلى حجم الاقتصاد غير المنظم وضعف شبكات الأمان للعمال. أما معدل الحرمان من البطالة فكان أقل بكثير (أقل من ١٠٪ كما ورد ضمن المؤشرات ذات النسب المنخفضة)، إذ يبلغ معدل البطالة الرسمية نحو ٧–٨٪ فقط. وبذلك فإن التحدي في بُعد العمل لا يكمن في نقص فرص العمل فقط، بل في نوعية الوظائف المتاحة وأمانها، حيث إن غالبية من يعملون يقومون بذلك في ظروف عمل هشة أو دون حماية اجتماعية. ارتفاع الحرمان في هذا البُعد يفسّر الحاجة إلى سياسات سوق عمل نشطة تركز على إيجاد وظائف رسمية ولائقة وتحسين ظروف العمل للفقراء.
- **بُعد الحماية الاجتماعية:** يُسهم بُعد الحماية الاجتماعية بحوالي ١٤.١٪ من مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في ٢٠٢٢، ما يجعله مساهماً متوسط الأهمية. بلغت نسبة الحرمان في مؤشر عدم الحصول على مساعدات اجتماعية حوالي ٢٥.٣٪، أي أن ربع السكان تقريباً يعيشون ظروفاً يستحقون معها دعماً نقدياً ولا يحصلون عليه، مما يشير إما لقصور في تغطية برامج الدعم أو عدم كفاءة في استهداف جميع المستحقين. بالمقابل، كان الحرمان في مؤشر قلة مصادر الدخل أقل بكثير، حوالي ١٠.٨٪ فقط، ما يدل على أن غالبية الأسر لديها على الأقل مُعيل واحد يكسب دخلاً (ولو ضئيلاً). هذا المؤشر الأخير انخفض أيضاً من ١١.٥٪ في ٢٠١٨ إلى ١٠.٨٪ في ٢٠٢٢، ربما بفضل توسع التحويلات الاجتماعية وفرص العمل العامة. بشكل عام، تعكس هذه الأرقام أن برامج الحماية الاجتماعية في مصر (مثل الدعم النقدي ومعاشات الضمان) قد وصلت إلى شريحة واسعة من الفقراء، لكن هناك فجوات تستدعي توسيع نطاق هذه البرامج لسدّ ثغرات التغطية والوصول إلى جميع الأسر الفقيرة المستحقة.
- **بُعد الأمن الغذائي:** يساهم بُعد الأمن الغذائي بحوالي ١٢.٣٪ من مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. ويبرز ضمن مؤشراته الأمن الغذائي الأسري حيث بلغت نسبة الأسر التي عانت نقصاً غذائياً ممتداً نحو ٤٨.٨٪ عام ٢٠٢٢ – ويعد ثاني أعلى مؤشر حرمان بعد العمل اللائق – مما يعكس أثر ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية على غذاء الأسر الفقيرة. وقد تفاقم هذا المؤشر في ظل التضخم الأخير رغم الجهود الحكومية في توفير السلع المدعومة. في المقابل، معدلات الحرمان في تغذية الأطفال أفضل نسبياً؛ إذ تقل نسبة الأسر التي تعاني من سوء تغذية الأطفال (التقزّم/الهزال) عن ١٠٪ نتيجة تحسّن خدمات صحة الطفل والتوعية الغذائية، كما أن حرمان الأطفال من مصادر البروتين الحيواني منخفض أيضاً لأقل من ١٠٪ نظراً لاعتماد معظم الأسر على الأغذية الأساسية التي تشمل الألبان أو البيض ولو بكمية قليلة. على الرغم من ذلك، تبقى نوعية الغذاء وكفايته تحديًا واضحًا لدى نصف المجتمع تقريباً، مما يستدعي تعزيز شبكات الأمان الغذائي (مثل زيادة حصص التموين وتحسين تغذية الرضع والأمهات) للتصدي لخطر انعدام الأمن الغذائي.

الفوارق بين الحضر والريف

تشير نتائج ٢٠٢٢ إلى تفاوتات جغرافية حادة في الفقر المتعدد الأبعاد بين المناطق الحضرية والريفية. تبلغ قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في المناطق الريفية نحو٠.١٠٣ مقابل ٠.٠٤٢ فقط في المناطق الحضرية. أي أن الفقر متعدد الأبعاد أشدّ بأكثر من ضعف في الريف مقارنةً بالحضر. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع نسبة الأسر الريفية المصنفة فقيرة متعدد الأبعاد إلى حوالي ٢٨٪ من السكان الريفيين، مقابل ١١.٩٪ فقط من سكان الحضر. وتظهر معظم المؤشرات مستويات حرمان أعلى بكثير في الريف مقارنة بالحضر، خاصةً في الخدمات الأساسية كالمياه النقية والصرف الصحي والكهرباء والإنترنت، وكذلك في مؤشرات التعليم والسكن

والأمن الغذائي في صالح الحضر. فعلى سبيل المثال، نسبة الحرمان من الصرف الصحي في الريف تفوق الحضر بعدة أضعاف، والأمر ذاته ينطبق على الحرمان من خدمات جمع القمامة والمياه المنتظمة وغيرها. يتمثل الاستثناء الوحيد الملحوظ في مؤشر البطالة الذي يتقارب معدله بين الريف والحضر، ربما بسبب اعتماد الكثير من سكان الريف على العمل غير الرسمي أو الزراعة، وبالتالي عدم تسجيلهم كعاطلين بالرغم من ضعف دخولهم. وفيما يتعلق بمساهمة الأبعاد في الفقر في المناطق الحضرية يتصدر بُعد العمل اللائق مساهمةً في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، يليه التعليم ثم الحماية الاجتماعية. بينما في المناطق الريفية تعتبر الخدمات الأساسية الأكثر مساهمة ثم العمل فالسكن. هذه الاختلافات تبيّن أن الفقر في الريف مرتبط بشكل أكبر بنقص الخدمات والمرافق العامة فضلاً عن الحرمان التعليمي، في حين يرتبط الفقر الحضري أكثر بسوق العمل وفرص الكسب رغم توافر الخدمات. ويستدعي تقليص هذه الفجوة تكثيف الاستثمارات التنموية في الريف (البنية التحتية، والخدمات الصحية والتعليمية) وتحسين نوعية الوظائف المتاحة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

الفوارق حسب نوع معيل الأسرة (ذكر/أنثى)

كشفت البيانات أيضاً عن وجود تفاوت – وإن كان أقل حدة – بين الأسر تبعاً نوع معيل الأسرة، حيث تكون قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للأسر التي يعيلها ذكور أعلى نسبياً من تلك التي تعيلها إناث؛ إذ بلغت قيمة المؤشر للأسر التي يعيلها الذكور نحو ٠.٠٧٩ مقابل ٠.٠٦٤ للأسر التي تعيلها إناث. كما أن نسبة الأفراد الفقراء بين الأسر ذات المعيل الذكر حوالي ٢١.٨٪ مقابل ١٧.٧٪ فقط في الأسر ذات المعيلة الأنثى. يعود هذا الفارق بشكل أساسي إلى أن الكثير من الأسر التي تعيلها إناث تستفيد من برامج الحماية الاجتماعية أو تحويلات الأقارب، مما يخفف حرمانها؛ فقد أشارت التقارير إلى أن غالبية المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) هم من النساء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أوضاع تلك الأسر. وبالفعل، يسجل بُعد الحماية الاجتماعية مساهمة أعلى نسبيًا في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الأسر التي تعيلها النساء (حوالي ١٤.٦٪) مقارنةً بالتي يعيلها الرجال، ما يشير إلى اعتماد الأسر الأنثوية بشكل أكبر على التحويلات الاجتماعية والدعم. وفي المقابل، نجد أن مؤشر العمل اللائق والتأمينات يساهم بقوة أكبر في فقر الأسر الذكورية (بنحو ١٨.١٪) قياساً بالأسر الأنثوية (١٣.١٪)، مما يعني أن الرجال العاملين أكثر انخراطًا في أعمال غير رسمية بلا تأمين، بينما نسبة من الأسر التي تعيلها نساء قد تعتمد على مصادر دخل تقاعدية أو تحويلات ثابتة. أما بالنسبة لبقية الأبعاد مثل التعليم والصحة والسكن، فلا توجد فروق جوهرية كبيرة بين الأسر الذكورية والأنثوية (تفاوتات طفيفة في حدود ١٪ في المساهمة). خلاصة القول، إن الأسر التي تعيلها نساء ليست أفقر من غيرها، بل بالعكس قد تكون أحسن حالاً نسبياً بفضل شبكات الدعم الاجتماعي، ومع ذلك تظل بعضهن عرضة للفقر خصوصاً مع غياب المعيل الذكر، مما يتطلب استمرار التركيز الحكومي على تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز وصول هذه الأسر إلى الفرص والخدمات.

التوصيات والسياسات العامة لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد

في ضوء ما سبق من تحديات ونتائج، يطرح تقرير الإسكوا ٢٠٢٢ جملة توصيات سياسية شاملة للتصدي للفقر المتعدد الأبعاد في مصر، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- **توفير فرص العمل اللائق وتعزيز الاقتصاد الرسمي:** ينبغي تركيز السياسات الاقتصادية الكلية على فرص عمل منتج ولائق في القطاع الرسمي لاستيعاب الأيدي العاملة، خاصة الفئات الفقيرة والشباب. يتضمن ذلك تشجيع الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة (كالتصنيع والزراعة) بدلاً من الاقتصار على القطاعات الريعية كثيفة رأس المال، مما يتطلب تحولاً هيكلياً في بنية الاقتصاد المصري نحو أنشطة تولّد وظائف مستدامة بأجور عادلة.
- **تحقيق النمو الاحتوائي وإعادة التوزيع العادل:** ظهر من التجربة المصرية أن النمو الاقتصادي وحده ليس كافياً لخفض الفقر دون سياسات تصحيحية. لذا يؤدي تبني سياسات مالية تضامنية، مثل زيادة تصاعدية الضرائب على الشرائح الأعلى

دخلاً، واستخدام العوائد في الاستثمار بالبشر (التعليم والصحة) وفي تعزيز البنية التحتية بالمناطق المحرومة. من شأن ذلك تضييق فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء وضمان توزيع أكثر توازناً لثمار النمو بين كافة الأقاليم. كذلك يجب أن تقترن الإصلاحات الاقتصادية الكلية بسياسات اجتماعية نشطة تستهدف الفئات الأشد فقراً والمعرّضة للمخاطر لضمان عدم تخلّفها عن ركب التنمية.

- **توسيع مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأضعف:** تظهر أهمية تعزيز برامج الدعم الاجتماعي القائمة مثل برنامج تكافل وكرامة عبر توسعة قاعدة المستفيدين وزيادة قيمة المساعدات للفئات الأكثر احتياجاً. كما يتعين العمل على ضمان وصول الدعم إلى كل أسرة تحت خط الفقر وتنقية جداول المستحقين لتحقيق أقصى كفاءة للاستهداف. وتتضح ضرورة دمج خدمات الدعم النقدي مع جهود التمكين الاقتصادي للأسر (مثل التدريب المهني ودعم المشروعات متناهية الصغر) لضمان خروج المستفيدين من دائرة الفقر بشكل مستدام. ويجب أن ترافق إجراءات التقشف المالي – إن وُجدت – بسياسات حماية اجتماعية تحمي الفقراء من الصدمات الاقتصادية وتحول دون سقوط أسر جديدة في براثن الفقر. ويوضح الشكلين رقم (٧) و(٨) تطور الدعم النقدي وعدد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٤/٢٠٢٥)، و(٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٤/٢٠٢٥)، على التوالي.

شكل ٧ تطور الدعم النقدي لبرنامجي تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٤/٢٠٢٥)

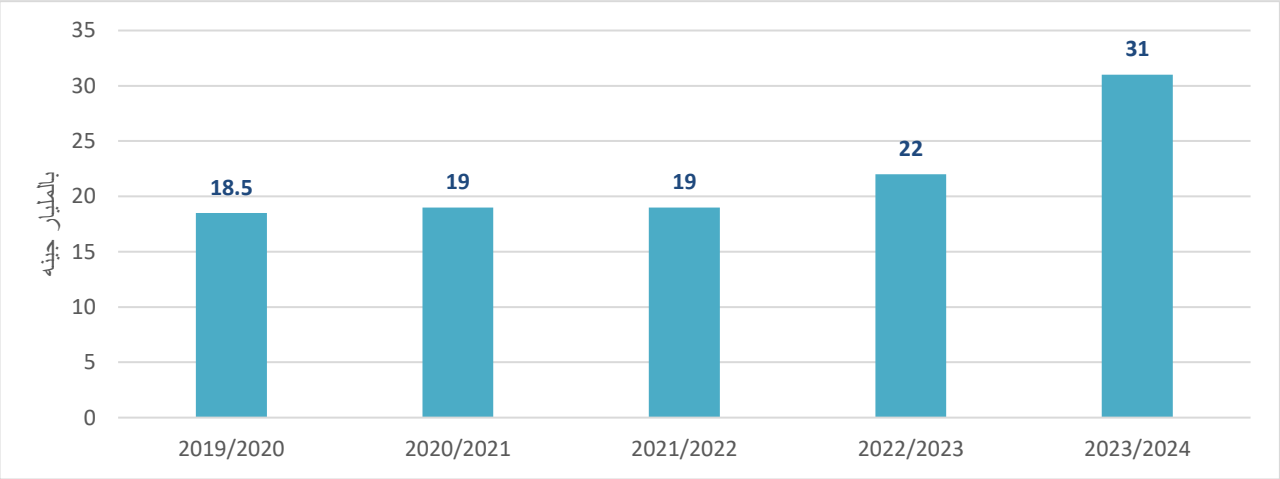

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

شكل ٨ تطور إعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٤/٢٠٢٥)

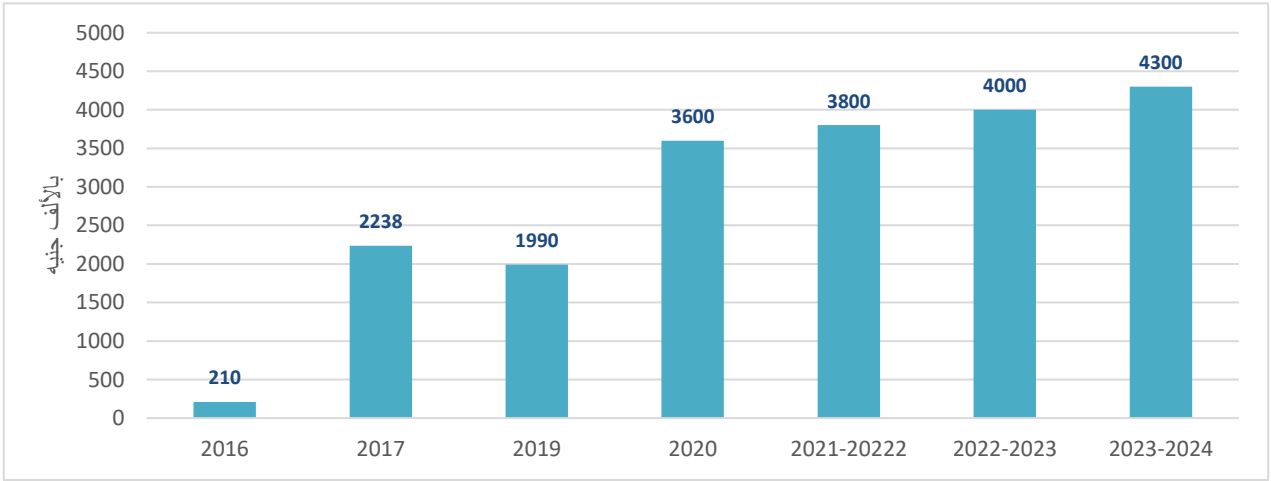

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

- **سـد الفجوات الجغرافية من خلال مبادرات تنموية ريفية:** لمعالجة التفاوت الكبير بين الريف والحضـر، تظهر أهمية توسـيع مبادرة "حياة كريمة "وتسـريع تنفيذ مشـروعاتها في القرى الأفقر والمناطق النائية (الإطار رقم ١). تشـمل هذه المشروعات تحسين الإسكان الريفي (مبادرة سكن كريم)، واستكمال شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء، ورصـف الطرق، وإقامة مراكز خدمات صـحية وتعليمية في القرى المحرومة. ويسـتهدف ذلك تضـييق الفجوة بين المحافظات ورفع مستوى البنية الأساسية في الريف إلى مستويات تقارب الحضر، مما يؤدي إلى انخفاض مباشر في مؤشـرات حرمان الخدمات في تلك المناطق. وتشـير تقارير المتابعة إلى توسـع نطاق حياة كريمة ليغطي ٤٦٠٠ قرية (جميع القرى المحتاجة تقريباً) بحلول عام ٢٠٢٤، مما يعد خطوة هامة على الطريق ينبغي البناء عليها عبر رصـد التمويل اللازم وضمان كفاءة التنفيذ.
- **الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية:** بالرغم من التحسن في بعض مؤشرات التعليم والصحة، تظهر الحاجة الملحة لزيادة الإنفاق العام على هذين القطاعين الحيويين بنسبة أعلى من النمو السكاني. يجب تحسين جودة التعليم وتقليص كثافات الفصول وتحديث المناهج لتأهيل الخريجين لسوق العمل الحديث، الأمر الذي من شأنه كسر حلقة الفقر عبر إتاحة فرص توظيف أفضل مستقبلاً. كما ينبغي تعزيز خدمات الصحة الأولية والوقائية ورفع كفاءة المستشفيات الحكومية خاصة في المناطق الريفية، مع زيادة مخصصات صيانة البنية التحتية الصحية وتوفير الأدوية والمعدات الأساسية. يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري الضمان لمحاربة الفقر على المدى الطويل، إذ يزوّد الأفراد بالمهارات والصحة اللازمة لكسب عيش كريم والمساهمة في الاقتصاد.
- **تحسين فعالية الحوكمة ومكافحة الفساد:** يعتمد نجاح السياسات المقترحة بوجود مؤسسات قوية وشفافة وآليات حوكمة رشيدة. لذا من الضروري تعزيز آليات المساءلة ومكافحة الفساد لضمان وصول الموارد والخدمات إلى مستحقيها وعدم هدرها. كما ينبغي نشر ثقافة تنافسية عادلة في السوق تكافئ الإنتاجية والابتكار بدلاً من المحسوبية، بما يوفر بيئة مواتية لنمو المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال من الفقراء. وتعد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي البناء عليها بتفعيل التشريعات والإجراءات التنفيذية التي تحاصر الفساد في القطاع العام والخاص على حد سواء. تضمن الحوكمة الرشيدة أن تؤتي سياسات الحماية الاجتماعية ثمارها المرجوة وأن تصل الخدمات والفرص إلى جميع فئات المجتمع بعدالة، مما يشكل عاملاً حاسماً في إنهاء الفقر بجميع أشكاله.

مبادرة حياة كريمة:

دعا رئيس الجمهورية في مستهل سنة ٢٠١٩ مؤسسات وأجهزة الدولة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لتوحيد الجهود بينهما والتنسيق المُشترك لإطلاق مبادرة وطنية على مستوى الدولة لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً. ويستهدف البرنامج حصر الاحتياجات التنموية للقرى المستهدفة في المبادرة، وإعداد خطة التدخلات ذات الصلة، ومتابعة وتقييم أثر كافة الجهود على حالة التنمية وجودة الحياة للوصول إلى تجمعات ريفية مستدامة. وتنطلق هذه المبادرة من الواقع المصري من حيث التصاعد المطرد في معدلات الفقر على المستوى القومي، مع انخفاض المستوى التعليمي وتنامى الاقتصاد غير الرسمي، وبخاصة في المناطق الريفية وريف الوجه القبلي على وجه الخصوص. وتبلغ قيمة الاعتمادات المدرجة للمرحلة الأولى من المبادرة (٢٠١٩-٢٠٢١) ٣.٩٥ مليار جنيه مصري وللمرحلة الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٢) ٩.٥٩ مليار جنيه موجهة إلى تدخلات متنوعة منها تطوير ورفع كفاءة المنازل، انشاء وحدات صحية وتقديم خدمات صحية واجتماعية، انشاء فصول تعليمية جديدة وتدريب مهني، تحسين شبكات الطرق وخدمات المياه والصرف الصحي، كل ذلك في عدد ٣٧٥ تجمع ريفي – كمرحلة أولى – موزعة على محافظات الجمهورية مع التركيز على المحافظات الأكثر احتياجاً وبخاصة في الصعيد. يتم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج حياة كريمة في ١,٤٧٧ قرية موزعة على ٥٢ مركزاً، في ٢٠ محافظة. وبلغ عدد المشروعات الرئيسية والعمليات الفرعية الخاصة بها ٢٧,٣٣٤. تتضمن

المشروعات التي يتم تنفيذها في المراكز إنشاء وتطوير مستشفيات مدينة المركز، وأبراج محمول، ورفع كفاءة طرق الربط الخارجية، وتطهير وتبطين الترع، ورفع كفاءة وتطوير محطات السكة الحديد، وإنشاء وتوسعة محطات الغاز الطبيعي، وإنشاء ورفع كفاءة محطات معالجة الصرف الصحي. أما مشروعات القرى النموذجية فتشمل إنشاء ومد وتدعيم شبكات الصرف الصحي المتكامل، وإنشاء ومد وتدعيم شبكات مياه الشرب، وتوصيل ومد شبكات الغاز الطبيعي، وشبكات الألياف الضوئية، وصيانة ومد وتدعيم شبكات الكهرباء وإنارة الطرق، وإنشاء وتطوير الوحدات الصحية، وإنشاء وتطوير وحدات الإسعاف، وإنشاء مباني التنمية المحلية، ومشروع الوصلات المنزلية للصرف الصحي ومياه الشرب، وإنشاء عمارات سكنية وتطوير وحدات سكن كريم، وإنشاء مجمع الخدمات الحكومية، ومجمع الخدمات الزراعية، وإنشاء وتطوير مراكز الشباب، وإنشاء وصيانة كباري الري، وإنشاء وتطوير منشآت التضامن، وإنشاء وتطوير المدارس، ومكاتب البريد، ورفع كفاءة الطرق الداخلية، وإنشاء مجمع الخدمات الصناعية.

جدول ٥ هيكل مخصصات الحماية الاجتماعية حسب المكونات عامي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

البند	٢٠٢٣/٢٠٢٤ (موازنة) مليار جنيه	٢٠٢٤/٢٠٢٥ (موازنة مبدئية) مليار جنيه	معدل النمو (٪)
دعم السلع التموينية	١٢٧.٧	١٣٤.٢	٥.١
دعم المواد البترولية	١١٩.٤	١٥٤.٥	٢٩.٤
برامج الإسكان الاجتماعي	١٠.٢	١١.٩	١٦.٧
العلاج على نفقة الدولة	٨.٢	١٠.١	٢٣.٢
التأمين الصحي والأدوية	٣.٢	٤.٤	٣٨.٣
التأمين الصحي الشامل لغير القادرين	٢.١	٢.٤	١٤.٣
برامج توصيل الغاز الطبيعي	٣.٥	٣.٥	---
نقل الركاب	٢.٥	٣.٥	٣٨.٩
اشتراكات الطلبة بخطوط السكة الحديدية ومترو الأنفاق	٠.٦	٠.٧	٨.٣
دعم الخطوط غير الاقتصادية بهيئة السكك الحديدية	٥.٢	٥.٢	---
تكافل وكرامة	٣١	٤٠	٢٩
المسهمة في صناديق المعاشات	١٣٤.٧	٢١٥	٥٩.٦
دعم وتنشيط الصادرات	١١.٣	٩.٣	(١٨.١)
دعم الأنشطة الصناعية والزراعية	١٥.٩	١.٥	(٩٠.٦)
بنود أخرى	٣٣.١	٧.٤	(٧٧.٤)
الإجمالي	٥٢٩.٧	٦٣٥.٩	٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٥) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

٢. التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق العمل على تحقيق الفرص والفوائد المشتركة المتساوية

يظهر معامل جيني مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل، حيث تعني القيم الأعلى تبايناً أكبر بين دخول الأغنياء والفقراء. خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠١٧حافظت مصر على معامل جيني معتدل نسبياً، بل وشهد تحسناً؛ إذ انخفض من ٣٣.٧٪ عام ٢٠١٧ إلى نحو ٢٩٪ عام ٢٠١٩ .هذا الانخفاض يشير إلى تحسن عدالة توزيع الدخل قبل عام ٢٠٢٠، حيث كان توزيع الدخل في ٢٠١٩/٢٠٢٠ الأكثر تكافؤاً منذ عقدين تقريباً. مع ذلك، يُلاحظ تاريخياً أن التفاوت داخل المناطق الحضرية أعلى منه في الريف؛ ففي منتصف التسعينيات كان معامل جيني الحضري يفوق الريفي بحوالي ١٠ نقاط، وازداد الفارق إلى ١٤ نقطة عام ٢٠٠٥. وبالرغم من كون قيمة جيني الكلية في مصر تقريباً ٣٠ تعكس تفاوتاً متوسطاً مقارنة بدول أخرى، إلا أن هذا المستوى المعتدل يُخفي أوجهاً من عدم المساواة المكانية وبين الجنسين فمثلاً يتباين الدخل بشدة بين سكان المدن الكبرى والمناطق الريفية، كما تختلف الفرص الاقتصادية بين الرجال والنساء.

يُعد معدل البطالة في المناطق الحضرية أحد المؤشرات الرئيسية الدالة على عدم تكافؤ الفرص، إلى جانب معامل جيني لقياس التفاوت في الدخل. وقد أظهرت البيانات خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) تأثر معدلات البطالة الحضرية في مصر بالأحداث الاقتصادية، ولا سيما جائحة كوفيد-١٩، ففي منتصف عام ٢٠٢٠، ارتفع معدل البطالة الإجمالي إلى ٩.٦٪ مقارنةً بنحو ٧.٧٪ قبل الجائحة، مع تسجيل زيادة أكثر حدة في المدن، حيث بلغ معدل البطالة الحضرية نحو ١٢.٥٪، مقابل ٧.٤٪ فقط في المناطق الريفية، نتيجة التوقف شبه الكامل للأنشطة الخدمية بالمدن أثناء فترات الإغلاق. ومع تخفيف القيود واستعادة النشاط الاقتصادي، شهدت معدلات البطالة تحسنًا تدريجيًا، إذ انخفض المعدل العام إلى ٧.٤٪ بنهاية ٢٠٢١، بينما بلغ في الحضر نحو ١١٪، مقابل ٤.٥٪ بالريف. واستمر الاتجاه التنازلي حتى عام ٢٠٢٤، الذي سجّل فيه معدل البطالة العام أدنى مستوى له منذ عقد (حوالي ٦.٦٪)، في حين انخفض معدل البطالة في الحضر إلى ٩.٦٪، مقابل ٤.٢٪ فقط في الريف. ورغم هذا التحسن، ما تزال الفجوة واضحة بين الحضر والريف، فمعدل البطالة في المدن يقارب ضعف إلى ضعفي نظيره في المناطق الريفية طوال الفترة. كما ظلت معدلات البطالة بين الشباب والنساء مرتفعة نسبيًا، ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بتحقيق المساواة في تكافؤ الفرص لجميع الفئات في الحضر.

السياسات الحكومية لخفض الفوارق في الفرص والدخل بالمناطق الحضرية

عملت الحكومة المصرية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على تبني حزمة سياسات وبرامج لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية، مع تركيز على الفئات الأكثر احتياجاً في الحضر. وفيما يلي أبرز السياسات الحكومية خلال هذه الفترة:

- **توسيع شبكات الحماية الاجتماعية:** واصلت الدولة تعزيز برامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط للأسر محدودة الدخل. يعد برنامج تكافل وكرامة أبرز هذه البرامج، إذ يغطي حاليًا نحو ٩.٤ مليون فرد (حوالي ١٠٪ من السكان) عبر تحويلات نقدية للأسر الفقيرة وكبار السن وذوي الإعاقة. خلال **جائحة كوفيد-١٩**، زادت الحكومة مخصصات البرنامج وأضافت ١٦٠ ألف أسرة جديدة إليه لتخفيف تبعات الجائحة. كما قامت برفع معاشات التقاعد بنسبة ١٤٪ في ٢٠٢٠ ومرة أخرى ١٣٪ في ٢٠٢٢ لمواجهة التضخم. وإلى جانب ذلك، قُدِّمت إعانات استثنائية لنحو ٩ ملايين أسرة محتاجة لمدة ٦ أشهر لمجابهة غلاء المعيشة في ٢٠٢٢. هذه الإجراءات ساعدت في تخفيف أثر الصدمات الاقتصادية على الفقراء ومنعت ارتفاعًا أكبر في معدلات عدم المساواة. جدير بالذكر أن الحكومة حرصت على هيكلة الدعم ليصل لمستحقيه

بشكل أكثر كفاءة، ففي ٢٠٢١ أعلنت لأول مرة انخفاض معدل الفقر إلى ٢٩.٧٪ (مقابل ٣٢.٥٪ في ٢٠١٨)، مما يعكس جزئياً أثر برامج الحماية الاجتماعية الموسعة.

- **تطوير الإسكان والبنية التحتية الحضرية:** تبنت الدولة مفهوم "السكن الكريم "كحق أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. ضمن هذا الإطار، تم القضاء على جميع المناطق العشوائية غير الآمنة بحلول ٢٠٢١ (عددها ٣٥٧ منطقة) وإعادة تسكين سكانها في وحدات حديثة وآمنة. أبرز الأمثلة مشروع الأسمرات بالقاهرة ومشاريع "بشائر الخير" بالإسكندرية التي وفرت آلاف الوحدات السكنية لسكان العشوائيات مع تجهيزها بالكامل وانتقال الأسر إليها بإيجارات رمزية. بحلول عام ٢٠٢٢، اكتملت ٦١٢ألف وحدة سكنية جديدة على مستوى الجمهورية، تم تسليم حوالي ٥٠٠ألف وحدة منها للمواطنين. كما طرحت الحكومة منذ ٢٠١٤ أكثر من ٧٠٠ألف وحدة إسكان اجتماعي لمحدودي الدخل (سُلّم منها ٤٢٠ ألف وحدة تخدم نحو ٢ مليون مواطن حتى ٢٠٢٢). هذه الجهود قلّصت بشكل ملموس مناطق الفقر الحضري، حيث انتقلت آلاف الأسر من مساكن عشوائية تفتقر للخدمات إلى مجتمعات عمرانية جديدة تتوفر بها مرافق التعليم والصحة والرياضة. كذلك استثمرت الحكومة في مشروعات البنية التحتية بالمناطق الحضرية الفقيرة، فوسّعت شبكات مياه الشرب والصرف الصحي حتى بلغت تغطية مياه الشرب في المدن ١٠٠٪ عام ٢٠٢٠، مما يحسّن جودة الحياة ويخفّض إنفاق الأسر الفقيرة على بدائل المياه والكهرباء. وضمن رؤية طويلة المدى لاستيعاب النمو الحضري ومنع ظهور عشوائيات جديدة، شرعت الدولة في إنشاء ٢٦ مدينة جديدة (مدن الجيل الرابع الذكية) في مختلف المحافظات لاستيعاب نحو ٣٠ مليون نسمة مستقبلاً، مما سيوفر مساكن وفرص عمل جديدة خارج نطاق المدن المزدحمة.

- **الإصلاحات الاقتصادية الشاملة مع تدابير تعويضية:** واصلت الحكومة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في ٢٠١٦، متضمناً إصلاح دعم الطاقة وتحرير سعر الصرف وزيادة موارد الدولة. ورغم أن هذه الإصلاحات ضرورية لتعافي الاقتصاد الكلي، لكنها حملت تكاليف على الفئات الأقل دخلاً (كارتفاع الأسعار). لذلك توازى معها زيادة الإنفاق الاجتماعي؛ فبالإضافة إلى دعم الخبز والسلع التموينية (الذي استمرت الدولة في توفيره لنحو ٦٤مليون مواطن عبر بطاقات التموين)، ووفقا لبيانات وزارة المالية فقد تم رفع الحد الأدنى للأجور عدة مرات (آخرها إلى ٤٠٠٠ جنيه طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٢٢٠ لسنة ٢٠٢٣) لتحسين القوة الشرائية للعاملين. كما طبقت الحكومة إعفاءات ضريبية وتصاعدية الرسوم لحماية الشرائح الدنيا؛ مثل رفع حد الإعفاء الضريبي على الدخل وتخفيض شرائح الضرائب لمحدودي الدخل منذ ٢٠٢٠. واهتمت الدولة بدعم المشروعات الصغيرة عبر مبادرات تمويل ميسّر (مبادرة البنك المركزي بفائدة ٥٪ للمشروعات الصغيرة) لضمان خلق فرص عمل جديدة لأبناء الطبقة الوسطى والشباب. كل هذه السياسات هدفت إلى تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً بحيث لا يقتصر العائد على فئة دون أخرى، وهو ما أكدته رؤية مصر ٢٠٣٠ بتبني شعار "نمو اقتصادي احتوائي يقلل الفوارق."

- **تمكين الفئات الضعيفة وتشريعات المساواة:** على الصعيد المؤسسي، وضعت الحكومة إطارًا قانونيًا واستراتيجيًا لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص. فقد أُطلقت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢١–٢٠٢٦)، والتي تضمنت محاور خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة، بما في ذلك تمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان المناطق الفقيرة. وفي سياق دعم مشاركة المجتمع المدني، صدر قانون تنظيم العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، بهدف تيسير عمل منظمات المجتمع المدني وإزالة العقبات التي كانت تحدّ من مساهمتها في جهود التنمية. كما صدر القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أقرّ عددًا من الحقوق، من بينها تخصيص ٥٪ من فرص العمل لهم في المؤسسات العامة والخاصة، مع إلزام الجهات المعنية بتوفير تسهيلات الإتاحة في المرافق والخدمات. وفيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، فعّلت الدولة مواد دستور ٢٠١٤ التي تنص على حماية حقوق المرأة، ما أسهم في زيادة

تمثيل النساء في البرلمان والمناصب القيادية. كما جرى تعديل بعض أحكام قوانين الميراث والعمل لضمان المساواة وعدم التمييز. تُكمّل هذه السياسات التشريعية والمؤسسية الجهود الاقتصادية المبذولة، من خلال إزالة العوائق النظامية التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص لكافة المواطنين.

دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز العدالة الاجتماعية

أدركت مصر أن تحقيق العدالة الاجتماعية مسؤولية مشتركة بين الحكومة وشركائها في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد تضافرت جهود هؤلاء الفاعلين بشكل متزايد خلال ٢٠٢٠–٢٠٢٤ للمساهمة في تقليل عدم المساواة ودعم الفئات المحرومة في المدن.

- **مساهمات منظمات المجتمع المدني:** لعبت الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية دوراً حيوياً في مساندة الأسر الفقيرة وتحسين الخدمات في الأحياء الحضرية الفقيرة .على سبيل المثال، كثّفت منظمات مثل بنك الطعام المصري وجمعية مصر الخير ورسالة جهودها في تقديم المساعدات الغذائية والنقدية خلال فترات الجائحة وارتفاع التضخم، مستهدفةً المناطق العشوائية وأسر العمالة غير المنتظمة. كما نشطت جمعيات تنموية في برامج التعليم المجتمعي والتأهيل المهني للشباب في الأحياء الشعبية لزيادة فرصهم الوظيفية. وأثمر تعاون وزارة التضامن الاجتماعي مع المجتمع المدني عن إطلاق مبادرات مثل حملة "حياة كريمة في الحضَر "التي قدمت دعمًا صحيًا ومعيشيًا للأسر الفقيرة بالمدن على غرار مبادرة حياة كريمة الريفية. بالإضافة إلى ذلك، اضطلعت منظمات حقوقية وتنموية بدور في تمكين النساء بالمناطق الحضرية من خلال مشروعات التمويل متناهي الصغر والتدريب الحرفي، ما عزز دخلهن الأسري وخفّض من هشاشتهن الاقتصادية. وقد أكدت الدراسات أن المجتمع المدني في مصر يضطلع بمهام تنموية أساسية تشمل محاربة الفقر والتوعية بالحقوق الأساسية، مما يزيد مشاركة المواطنين في تحسين ظروفهم. وإبان الأزمات الاقتصادية الأخيرة، ضاعفت الجمعيات جهودها لسد الفجوة التي قد تنشأ لدى بعض الفئات؛ فوفرت المساعدات العينية ودفعت المصروفات الدراسية عن غير القادرين وشاركت في حملات توعية حول الترشيد المالي والصحي في الأحياء المكتظة. هذا التكامل بين الدور الأهلي وجهود الدولة ساهم في تخفيف الأعباء عن كثير من الأسر في المدن خلال فترات الشدة الاقتصادية.
- **مبادرات القطاع الخاص:** اضطلع القطاع الخاص بدور مهم كذلك في تعزيز النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل، مما يقلل من التفاوت في المدن. فالشركات والمؤسسات التجارية الكبرى توسعت في برامج المسؤولية المجتمعية (CSR) التي تستهدف تحسين الأحوال المعيشية في المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، مولت بعض البنوك وشركات الاتصالات مشروعات لتطوير مدارس ومستشفيات في الأحياء الفقيرة، وقدمت شركات أخرى دعمًا لتدريب الشباب على المهارات التقنية وريادة الأعمال في المدن. وأطلقت وزارة التخطيط بالتعاون مع القطاع الخاص منصة "حوافز" عام ٢٠٢١ لتشجيع الشركات على الاستثمار في مشروعات تنموية بالمناطق الحضرية المحتاجة. وإدراكاً لدور القطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد وتوفير وظائف، تبنت الدولة سياسات تحفيزية مثل وثيقة سياسة ملكية الدولة ٢٠٢٢ التي تفتح مجالات أوسع للشراكة مع المستثمرين في المشروعات الكبرى والمتوسطة. وفعلياً، ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة الحضرية مع عودة النمو الاقتصادي في ٢٠٢١–٢٠٢٢، خصوصاً في قطاعات الصناعات التحويلية والإنشاءات التي استوعبت الكثير من العمال الشباب. كذلك لعب القطاع الخاص دورًا اجتماعيًا مباشرًا أثناء الأزمات؛ فخلال جائحة كورونا، تبرعت مؤسسات خاصة لصالح صندوق الطوارئ وأقامت مستشفيات ميدانية ودعمت الأسر المتضررة. وبالتوازي، قدّمت الشركات حلولاً ابتكارية للتحديات المجتمعية مثل تطبيقات توصيل الخضروات بأسعار مخفضة في الأحياء الشعبية ومبادرات تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة في مراكز الاتصالات. وتشير التحليلات إلى أن تفعيل

القطاع الخاص والمجتمع المدني معًا يحقق أثراً مضـــاعفاً: فهو يزيد الإنتاج وفرص العمل من جهة، ويعزز الدعم الاجتماعي المباشر من جهة أخرى. لذا حرصت الدولة على تسهيل عمل الجمعيات وتوفير حوافز للاستثمار المسؤول، إدراكًا بأن الشراكة بين الحكومة والأهالي والقطاع الخاص هي مفتاح رئيسي لتحقيق التنمية المتوازنة وتقليل التفاوت.

٣. تحقيق الاندماج الاجتماعي للفئات الضـعيفة والمهمشـة (المرأة، والشـباب، وكبار السـن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين)

ركزت السياسات والجهود المبذولة خلال ٢٠٢٠–٢٠٢٤ على تحقيق شمولية أكبر بحيث تصل ثمار التنمية إلى الفئات المهمشة في الحضر، لاسيما النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة .وفيما يلي تحليل لتأثير تلك الجهود على كل فئة:

- **المرأة:** شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، نظرًا لدورها الجوهري في تحقيق العدالة الاجتماعية. انعكس هذا الاهتمام في تقلّد النساء نسباً غير مسبوقة من المناصب القيادية (مثل ٢٥٪ من الوزراء وتقريبا ٢٨٪ من أعضـاء البرلمان بحلول ٢٠٢٤) وفي إطلاق برامج تدريب ودعم رائدات الأعمال. فعلى سـبيل المثال، أطلقت وزارة الاتصـالات مبادرة "هي للمسـتقبل الرقمي" ٢٠٢١ لتدريب الإناث على المهارات التقنية وريادة الأعمال الرقمية. كما عمل جهاز تنمية المشـروعات على تخصـيص حصـة من قروض المشـروعات المتناهية الصـغر للنسـاء في الأحياء الشعبية، ما ساعد آلاف السيدات على فتح مشاريع منزلية وتجارية صغيرة. وبرنامج تكافل للدعم النقدي الذي خصص ٨٨٪ من بطاقاته لنسـاء مُعيلات، مما عزز اسـتقلالية المرأة اقتصـاديًا في الأسـر الفقيرة. ورغم هذه الجهود، لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية نسبيًا؛ فقط نحو ١٥–١٦٪ من قوة العمل في ٢٠٢١–٢٠٢٣ من الإناث .كما أن بين الإناث أعلى بثلاثة أضـعاف من الذكور تقريباً :حوالي ١٦٪ للنسـاء مقابل ٥–٦٪ للرجال، وترتفع أكثر في الحضـر (مثلاً بطالة الشابات في المدن تخطت ٣٥٪ عام ٢٠٢٤). لكن الاتجاه العام يُظهر تحسناً طفيفاً؛ حيث انخفضت بطالة الإناث من ٢١.٩٪ في ٢٠١٩ إلى ١٦٪ في ٢٠٢١، وذلك بفضل سياسات تشغيل تستهدفهن كالمشاريع كثيفة الإناث (الصـــناعات الغذائية والملابس) وتطبيق قوانين تُســـهّل عمل المرأة (مثل تغليظ عقوبة حرمانها من الميراث ودعمها بإجازات رعاية أطول للأبناء). علاوة على ذلك، كان لزيادة الوعي المجتمعي بدور المرأة وتشـــجيع مبادرات مثل برامج التدريب الفندقي والتقني للفتيات أثر في دخول المزيد منهن لسوق العمل غير الرسمي. بصورة عامة، أسهمت السياسات الحكومية والمجتمعية في تقدم ملحوظ للمرأة حضـرياً: تقلصـت الفجوة التعليمية (تفوقت الفتيات على الفتيان في معدلات إتمام التعليم الثانوي مثلاً)، وازدادت نسب حصول النساء على خدمات الصحة الإنجابية، ما يعزز قدرتهن على المشاركة الاقتصـادية مسـتقبلاً. ومع ذلك، لا يزال تحقيق المسـاواة الكاملة في الفرص الاقتصـادية تحدياً، يتطلب اسـتمرار التركيز على إزالة العقبات الثقافية والهيكلية التي تحد من عمل المرأة، مثل توفير المزيد من حضـــانات الأطفال وخدمات النقل الآمنة للنساء العاملات.
- **الشباب:** تعد فئة الشباب (خاصة ١٨–٣٠ سنة) العمود الفقري لقوة العمل الحضرية، وقد تعرضت لتحديات كبيرة خلال السنوات الماضية أبرزها البطالة المرتفعة .وقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالشباب عبر إستراتيجيات ومبادرات متعددة. من ناحية التوظيف، أطلقت الحكومة المبادرة القومية للتشـغيل بالتعاون مع شـركات القطاع الخاص لتوفير فرص تدريب وعمل للخريجين في المدن. كما تم إنشـاء مراكز تأهيل مهني حديثة في المناطق الحضـرية الصـناعية لتزويد الشـباب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل (مثل مراكز التدريب الفندقي والسياحي في القاهرة والإسكندرية التي تستوعب آلاف المتدربين سنوياً). كل ذلك ساهم في خفض طفيف في معدل بطالة الشباب خلال هذه الفترة؛ فوفقًا لإحصاءات ٢٠٢٤،

انخفضت البطالة بين الشباب ١٥–٢٩ عاماً إلى ١٤.٩٪ مقارنةً بحوالي ١٦٪ في ٢٠٢٠. وبقي معدل البطالة بين شباب المدن أعلى من المتوسط العام لكنه أخذ في التحسن (انخفض من ١٨٪ تقريباً في ٢٠١٨ إلى نحو ١٥٪ في ٢٠٢٤). على صعيد آخر، اهتمت سياسات الدولة باشراك الشباب في العمل العام وريادة الأعمال كمسار بديل للتوظيف التقليدي. فأنشأت حاضنات ومسرّعات أعمال مثل برنامج "روّاد ٢٠٣٠ "الذي دعم مشاريع ناشئة أسسها شباب، ووفّر تمويلاً مبدئياً وتدريباً، ما أنتج مئات الشركات الناشئة في التكنولوجيا والخدمات يقودها شباب مدن. كما تم تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار من خلال تمثيلهم في المجالس المحلية ومجلس النواب، سواء عبر الكوتا المخصصة أو قرارات التعيين، مما أتاح لهم الإسهام الفعّال في صياغة السياسات التنموية لمجتمعاتهم الحضرية. وعلى المستوى الاجتماعي، نفذت الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني برامج توعية للشباب في الأحياء الفقيرة حول قضايا مثل تنظيم الأسرة ومخاطر الإدمان وريادة الأعمال المجتمعية، لتعزيز اندماجهم الإيجابي. بالرغم من ذلك، يظل توفير عدد كافٍ من الوظائف اللائقة أبرز التحديات أمام استيعاب طاقات الشباب الحضري، فكثير من الشباب لا يزال يعمل في القطاع غير الرسمي أو أعمال مؤقتة منخفضة الأجر لعدم توافر فرص ثابتة، مما يؤثر على استقرار دخلهم. لذا تتواصل الجهود لجذب مزيد من الاستثمارات في قطاعات كثيفة التشغيل (كالتصنيع والخدمات الرقمية) ولدعم المشروعات الصغيرة التي يخلقها الشباب أنفسهم، بهدف خفض البطالة الشبابية إلى خانة الآحاد في السنوات القادمة.

- **ذوي الإعاقة:** شكّل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة محورًا رئيسًا في إستراتيجية العدالة الاجتماعية في مصر. ويُقدّر عددهم بحوالي ١٠ ملايين مواطن من ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أنواعها، يتمركز عدد كبير منهم في المناطق الحضرية حيث تتوفر الخدمات بشكل أفضل نسبيًا. أطلقت الدولة سلسلة من الخطوات الجادة لتعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في الاقتصاد والحياة العامة فعلى الصعيد التشريعي، أُقر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨)، الذي نص على تخصيص ٥٪ من الوظائف في المؤسسات العامة والخاصة لهم، مع إلزام الجهات المعنية بتيسير البيئة العمرانية لضمان سهولة الحركة، مثل توفير منحدرات ومصاعد في المباني الحكومية ومحطات المترو. وقد تُرجمت هذه الالتزامات عمليًا من خلال اعتماد اشتراطات هندسية جديدة للمباني، وإعادة تجهيز بعض المنشآت الخدمية في المدن، مثل ممرات خاصة بالمكفوفين في ميدان التحرير ومحطات حافلات مزودة بإرشادات صوتية. على الصعيد الاقتصادي، تم رفع قيمة معاش "كرامة" المخصص للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة إلى ٤٥٠ جنيهًا شهريًا (بدلاً من ٣٥٠)، مع توسيع قاعدة المستفيدين لتشمل مئات الآلاف من الأفراد. وفي عام ٢٠٢٢، تمت إضافة ٤٥٠ ألف أسرة جديدة إلى برنامج "تكافل وكرامة"، معظمها لأسر تضم أشخاصًا من ذوي الإعاقة. ولتشجيع التشغيل، أُطلقت مبادرات بالتنسيق مع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل مناسبة، من أبرزها مبادرة شركة "المصرية للاتصالات "لتوظيف ٥٠ من ذوي الهمم بمراكز خدمة العملاء، شملت تدريبًا خاصًا ومناسبًا. كما وفرت وزارة التضامن منحًا لمشروعات متناهية الصغر يديرها أشخاص ذوو إعاقة، مثل ورش حرفية منزلية. أما في الجانب التعليمي، فقد أطلقت وزارة التعليم مشروعًا للدمج التعليمي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة دمج الطلاب ذوي الإعاقات البسيطة في مدارس التعليم العام. رغم هذه الجهود، لا تزال معدلات البطالة بين ذوي الإعاقة مرتفعة، إذ تتجاوز ٨٠٪ بين ذوي الإعاقات المتوسطة والشديدة وفق بعض التقديرات. ويعمل معظمهم في وظائف منخفضة الأجر أو في الاقتصاد غير الرسمي، في ظل تحديات مستمرة تشمل ضعف الوصول إلى بعض المنشآت، ونقص الوسائل التقنية المساعدة. لكن، وعلى الرغم من هذه الصعوبات، شهدت مصر تحسنًا ملحوظًا في الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الإعاقة فقد أُطلقت حملات

إعلامية منتظمة تحتفي بنماذج ناجحة منهم في مجالات الرياضة والفن والتكنولوجيا، مما ساعد على كسر الصور النمطية وتعزيز الاندماج المجتمعي. كما يتم تنفيذ مشروعات مشتركة بين الحكومة وشركاء التنمية الدوليين لتوفير تكنولوجيا مساعدة متقدمة (مثل الأطراف الصناعية الذكية)، إلى جانب برامج تدريبية لتأهيل المستفيدين على استخدامها. بوجه عام، يمكن القول إن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤أرست أسسًا أكثر صلابة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في البيئة الحضرية من خلال التشريعات والدعم المالي والتنموي، وبدأت هذه الجهود تُترجم تدريجيًا إلى زيادة في مشاركتهم في التعليم وسوق العمل، وإن كان الطريق لا يزال طويلاً نحو تحقيق مشاركة عادلة وشاملة لهذه الفئة.

التحديات أمام جهود تقليل عدم المساواة الحضرية والتوصيات المستقبلية

على الرغم من التقدم الملحوظ في السياسات والبرامج الهادفة إلى الحد من أوجه عدم المساواة الحضرية في مصر خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، فقد برزت مجموعة من التحديات التي حدّت جزئياً من فعالية هذه الجهود. وفيما يلي عرض لأبرز هذه التحديات مصحوبة بتوصيات عملية لتعظيم الأثر المستقبلي للسياسات والتدخلات.

- **الصدمات الاقتصادية وارتفاع التضخم:** شهدت مصر خلال الفترة الماضية أزمات اقتصادية عالمية (جائحة كوفيد-١٩، ثم الحرب الروسية الأوكرانية) أدت إلى موجات تضخمية حادة وارتفاع كبير في الأسعار، ما أثّر بشكل أكبر على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط في المدن، بفعل تآكل القوة الشرائية وزيادة تكاليف المعيشة، لا سيما في مجالي الغذاء والسكن.. وبالرغم من التوسع الملحوظ في شبكات الحماية الاجتماعية خلال السنوات الماضية، عادت معدلات الفقر للارتفاع مجددًا وفق تقديرات خبراء، متجاوزة نسبة ٣٠٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ما يشير إلى اتساع فجوة عدم المساواة.
- **التوصيات:** تعزيز مرونة برامج الدعم الاجتماعي من خلال ربط قيم الدعم تلقائيًا بمعدل التضخم لضمان سرعة الاستجابة للصدمات الاقتصادية، وزيادة الدعم التمويني والنقدي مؤقتًا خلال فترات الأزمات لحماية الفئات الأكثر هشاشة من آثار الغلاء الحاد، وتنويع مصادر إنتاج السلع الأساسية محليًا للحد من الاعتماد على الواردات، وتقليل تقلبات الأسعار الناتجة عن الصدمات الخارجية، والاستمرار في سياسات استقرار الاقتصاد الكلي، باعتبارها أداة حاسمة لتحقيق العدالة في توزيع الدخول والفرص، وتفعيل الرقابة على هوامش الربح في السلع الأساسية، لا سيما في المدن والمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية، للحد من ارتفاع الأسعار غير المبرر، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف الحماية من تقلبات الأسعار.
- **محدودية الموارد والحيز المالي:** تواجه مصر تحديات مالية كبيرة تتمثل في ارتفاع حجم الدين العام وأعباء خدمته، وهو ما يحد من قدرة الموازنة العامة على التوسع في الإنفاق الاجتماعي بالمستوى المطلوب. فبالرغم من زيادة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية إلى نحو ٤٠ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣، إلا أنها لا تزال غير كافية لتغطية جميع الفئات المحتاجة. على سبيل المثال، يُظهر تقييم أداء برنامج "تكافل" أن التغطية لا تتجاوز ١٥٪ من الأسر تحت خط الفقر، كما تقل التغطية بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية، إذ يشمل البرنامج فقط ٩٪ من فقراء الحضر مقابل ١٨٪ من فقراء الريف. كما أن محدودية التمويل تقيد فرص التوسع في برامج التدريب المهني وخلق فرص العمل في المدن ..
- **التوصيات** :البحث عن مصادر تمويل مبتكرة للإنفاق الاجتماعي، مثل إصدار سندات تنمية اجتماعية مخصصة لمشروعات الحد من الفقر الحضري وتطبيق ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة (مثل ضرائب على العقارات الفاخرة)، مع تخصيص عائداتها لصالح برامج دعم الفئات الفقيرة في المدن، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي عبر إعادة هيكلة أولويات الموازنة لتصب بشكل أكبر في التعليم، والصحة، والإسكان الاجتماعي، حتى ضمن الموارد الحالية، وعلى

المدى البعيد، فإن تحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام يُعد أداة رئيسية لتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الموارد المتاحة للإنفاق الاجتماعي، وتعزيز الاستثمارات في التنمية الحضرية العادلة.

- **البطالة الهيكلية وضعف فرص العمل اللائق:** رغم التحسن النسبي في معدل البطالة العام حتى عام ٢٠٢٤، إلا أن نوعية فرص العمل تظل تحديًا محوريًا أمام الحد من أوجه عدم المساواة في المدن. فقد تركزت نسبة كبيرة من الوظائف المستحدثة في القطاع غير الرسمي أو في أعمال منخفضة الأجر والإنتاجية، ما يجعل شريحة واسعة من العاملين معرضة للبقاء قرب خط الفقر، دون حماية اجتماعية أو أفق وظيفي مستدام. كما لا تزال البطالة بين خريجي الجامعات مرتفعة، لاسيما في التخصصات غير المتوافقة مع احتياجات سوق العمل، مما يفاقم الفجوة بين التعليم ومتطلبات الاقتصاد الحضري الحديث، ويكرّس فجوات الدخل والفرص داخل المدن.
- **التوصيات:** تحسين مناخ الاستثمار الحضري لجذب استثمارات في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية وتوليد وظائف رسمية مستقرة، لا سيما في مجالات التكنولوجيا، والخدمات المالية، والطاقة المتجددة، وربط التعليم بسوق العمل من خلال تحديث مناهج الجامعات والمعاهد الفنية لتلائم مهارات ووظائف المستقبل، وتشجيع التدريب العملي، وتوسيع برامج التلمذة الصناعية والتدريب المدفوع الأجر مع الشركات لتسهيل الانتقال من التدريب إلى التوظيف، خاصة في المدن الكبرى والمناطق الحضرية منخفضة الدخل، وتشجيع ريادة الأعمال الاجتماعية عبر توفير حاضنات أعمال وتمويل ميسر، بما يعزز تأسيس مشروعات صغيرة تخدم المجتمع المحلي وتوفر دخلاً للشباب، وإنشاء مناطق استثمار اجتماعي في الأحياء الفقيرة، تُمنح فيها حوافز ضريبية للشركات التي توظف نسبًا عالية من السكان المحليين أو تقدم خدمات ميسّرة السعر.
- **تحديات إدارية وتنسيقية في تنفيذ البرامج:** واجه تنفيذ بعض برامج الحد من عدم المساواة الحضرية تحديات مؤسسية وإجرائية، نتيجة تعدد الجهات المنفذة وتداخل الاختصاصات أحيانًا، مما انعكس على كفاءة التنفيذ وسرعته. فعلى سبيل المثال، تعامل أكثر من طرف مع ملف تطوير المناطق العشوائية (مثل صندوق التنمية الحضرية، والمحافظات، ووزارة الإسكان)، وهو ما تطلّب تنسيقًا عاليًا لتفادي التأخير وضمان الوصول العادل والسريع إلى المستحقين. كما شكّل التعقيد البيروقراطي في الإجراءات عقبة أمام العديد من المواطنين للحصول على الدعم، لاسيما الأشخاص ذوي الإعاقة الذين واجهوا صعوبات في استخراج بطاقة الخدمات المتكاملة، ما قلل من استفادتهم من منظومة الحماية الاجتماعية.
- **التوصيات** : يتطلب تجاوز التحديات المؤسسية تعزيز آليات التنسيق بين الجهات المختلفة عبر إنشاء وحدة مركزية مختصة بمتابعة برامج الحد من عدم المساواة، تكون تابعة مباشرة لرئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها ممثلين عن كافة الوزارات والهيئات المعنية، لضمان تكامل السياسات وسرعة التدخل لمعالجة العقبات على الأرض، كما يُوصى بتبسيط الإجراءات أمام المواطنين من خلال التوسع في التحول الرقمي لتقديم طلبات الدعم ومتابعتها إلكترونيًا، إلى جانب نشر مكاتب خدمة متنقلة في الأحياء الفقيرة لتقديم الدعم الفني والمعلوماتي لكبار السن وذوي الإعاقة وتسهيل تسجيلهم في برامج الحماية الاجتماعية، وكذلك، من الضروري تطوير نظم تقييم ورقابة دورية تعتمد على البيانات، تشمل آليات لقياس أثر البرامج الاجتماعية واستطلاع آراء المستفيدين في المناطق المستهدفة حول جودة الخدمات المقدمة، لضمان التحسين المستمر وتصحيح المسار عند الحاجة.
- **استمرار بعض أوجه عدم المساواة الاجتماعية والمكانية:** على الرغم من التحسن النسبي في بعض المؤشرات الاجتماعية مثل معدلات الفقر ومتوسط الدخل، لا تزال الفجوات الاجتماعية والمكانية قائمة وتحتاج إلى معالجات هيكلية طويلة الأمد. فمشاركة المرأة الاقتصادية لا تزال متدنية رغم الجهود المبذولة، كما أن الفجوة في فرص العمل والخدمات ما تزال واضحة بين بعض محافظات الصعيد والمناطق الأكثر نمواً كالقاهرة الكبرى والدلتا. وتستمر بعض المناطق الحضرية غير الرسمية، وإن كانت آمنة، في مواجهة مشكلات الاكتظاظ وضعف البنية الأساسية.

- **التوصيات:** الاستمرار في الاستثمارات المكانية المتوازنة عبر توجيه المزيد من المشاريع التنموية إلى محافظات الصعيد ومدن الدلتا ذات التغطية الأقل، لضـــمان توزيع عادل لعوائد التنمية، وتعزيز اللامركزية من خلال تمكين الوحدات المحلية وزيادة الموارد المتاحة لها بما يســـمح بتخطيط وتنفيذ البرامج التنموية وفقاً لاحتياجات كل منطقة، وتكثيف برامج تمكين المرأة عبر إجراءات مثل توفير حضانات مدعومة في أماكن العمل، وتطبيق سياسات تشجع تقاسم الأعباء الأسرية (كإجازات الأبوة)، إلى جانب تشـــديد إنفاذ القوانين المتعلقة بالمســـاواة في التوظيف والأجور، واعتماد خطة زمنية واضـــحة لتطوير المناطق العشوائية المتبقية وغير المخططة من خلال رفع كفاءتها تدريجيًا وتحسين جودة الخدمات، بالتوازي مع إجراءات وقائية لمنع نمو عشوائيات جديدة، أهمها التوسع في توفير الإسكان الاقتصادي والميسر للشباب والأسر الجديدة في المدن.

في الختام، ورغم التحديات الهيكلية والمعقدة التي لا تزال قائمة، فقد حققت مصـر خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤ تقدمًا ملموسًـا في الحد من أوجه عدم المســاواة الحضــرية، مســتندةً إلى حزمة متكاملة من التدخلات الاقتصــادية والاجتماعية. فقد شــهدت البلاد انخفاضًا تدريجيًا في معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل، وتحسنًا في فرص الحصول على السكن اللائق والخدمات الأساسية لملايين المواطنين، وذلك بفضل جهود حكومية مباشرة وتعاون مثمر مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ومع أهمية هذه المكاسب، فإن الحفاظ على استدامتها وتوسيع أثرها يتطلب الاستمرار في تبني نهج النمو الشامل، وتعزيز العدالة المكانية والاجتماعية، وتعبئة الموارد بما يخدم الفئات الأكثر هشاشة. فإذا استطاعت مصر ترسيخ استقرارها الاقتصادي الكلي بالتوازي مع تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والمؤسسية الموصى بها، فإنها ستكون على مسار واضح لتحقيق نقلة نوعية نحو عدالة حضرية أكثر شمولًا، تضمن مشاركة جميع الفئات في بناء المستقبل والتمتع بعوائده.

٤. ضمان الوصول إلى الفراغات العامة، شاملة الشوارع، ممرات المشاة وحارات الدراجات

تشكل شبكة المناطق المفتوحة أحد العناصر الأساسية لتحسين جودة الحياة في المدن، حيث توفر متنفسًا صحيًا ومساحات للترفيه ومؤشرًا على مستوى المعيشة. وتبرز أهمية هذه المساحات في المدن ذات الكثافة العمرانية والسكانية المرتفعة، كما هو الحال في معظم المدن المصـــرية التي تعاني من نقص شـــديد في المناطق الخضـــراء وارتفاع معدلات التلوث. فقد بلغ نصـــيب الفرد من المســـاحات المفتوحة في المدن القائمة نحو ١–٢ متر مربع فقط عام ٢٠٢٠، مقارنة بمعدلات عالمية أعلى بكثير، في حين ارتفع هذا النصـــيب إلى نحو ١٢ مترًا مربعًا في المدن الجديدة نتيجة دمج الفراغات العامة ضـــمن مكونات التخطيط الحضـــري. وخلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٤، ركزت الدولة على تطوير هذه المناطق ورفع كفاءتها، بما في ذلك الحدائق العامة والتراثية والمتخصصة، بالإضافة إلى توفير مساحات جديدة من خلال تطوير كورنيش النيل في معظم عواصم المحافظات، وإدراجه كفراغ عام متعدد الاستخدامات ضمن المخططات الحضرية، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة وتوفير بيئة عمرانية أكثر توازناً واستدامة.

مشروعات المناطق المفتوحة المتكاملة

يعد مشروع ممشى أهل مصر من المشروعات التي استهدفتها الدولة عام ٢٠٢٢ لزيادة المساحات المفتوحة للتنزه؛ عبر الاستفادة من مقومات السياحة الطبيعية التي تمتلكها. المشروع يستهدف قطاعًا عريضًا من سُكان القاهرة الكُبرى بطول حوالي ٥.٢ كم، كما يضيف المشروع تكاملا بين الجوانب تطوير البيئة العمرانية المحيطة وتشمل إزالة العشوائيات على ضفاف النيل وتطهير الملوثات، وزيادة أماكن الجذب السـياحي النهري وإقامة مراسـي نيلية مطوره، وتقديم خدمات ترفيهية متكاملة منها خدمات المطاعم ومسـارات للدرجات وأماكن انتظار سيارات، وربطها ببعض المسارح العائمة، تنفيذ مساحات خضراء تصل إلى ٣١٠٠م^{٢} تحتوي على أكثر

من ٢٣٥ شجرة و٦٢ نخلة. بلغت تكلفة المرحلة الأولى للمشروع ٥٨٥ مليون جنيه، بينما وصلت تكلفة المرحلة الثانية إلى ٨٠٠ مليون جنيه، ويستمر المشروع لمرحلتين بطول ٣ كم.

مشروعات الحدائق التراثية

تضم مصر عدد من الحدائق التراثية ذات الطابع المعماري المميز في كثير من محافظات الجمهورية. قد لا تكون الحدائق التراثية مجال للتردد الكثيف من السكان، ولكن وجودها ضمن المناطق العمرانية يمنح المناطق مجال مكاني يقلل من الكثافات السكانية للمناطق ويعطي تطويرها مجالاً آخر لتطوير المناطق المحيطة بها. أصدر الجهاز القومي للتنسيق الحضاري دليل إرشادي للحدائق التراثية ذات الطابع المعماري المتميز ووضع أسس ومعايير التنسيق الحضاري للحفاظ والارتقاء وإدارة الحدائق التراثية على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية، حيث تم اعتماد الدليل من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، والهدف من الدليل ضمان الأسلوب العلمي لتطويرها والتعامل معها قبل ضمها ضمن منظومة المناطق المفتوحة. ومن أهم الحدائق التراثية

- بمحافظة القاهرة (حديقة الأسماك حديقة المسلة، وحديقة الحرية، وحديقة الأندلس، وحديقة الأزبكية، والقناطر الخيرية، وتلال الفسطاط وعين سيلين).
- بمحافظة الجيزة (حديقة الحيوان، وحديقة الأورمان).
- بمحافظة أسوان (حديقة النباتات).
- بمحافظة الإسكندرية (حديقة انطونيادس).
- بمحافظة الدقهلية (حديقة الخالدين).

شكل ٩ الحدائق التراثية في محافظة القاهرة

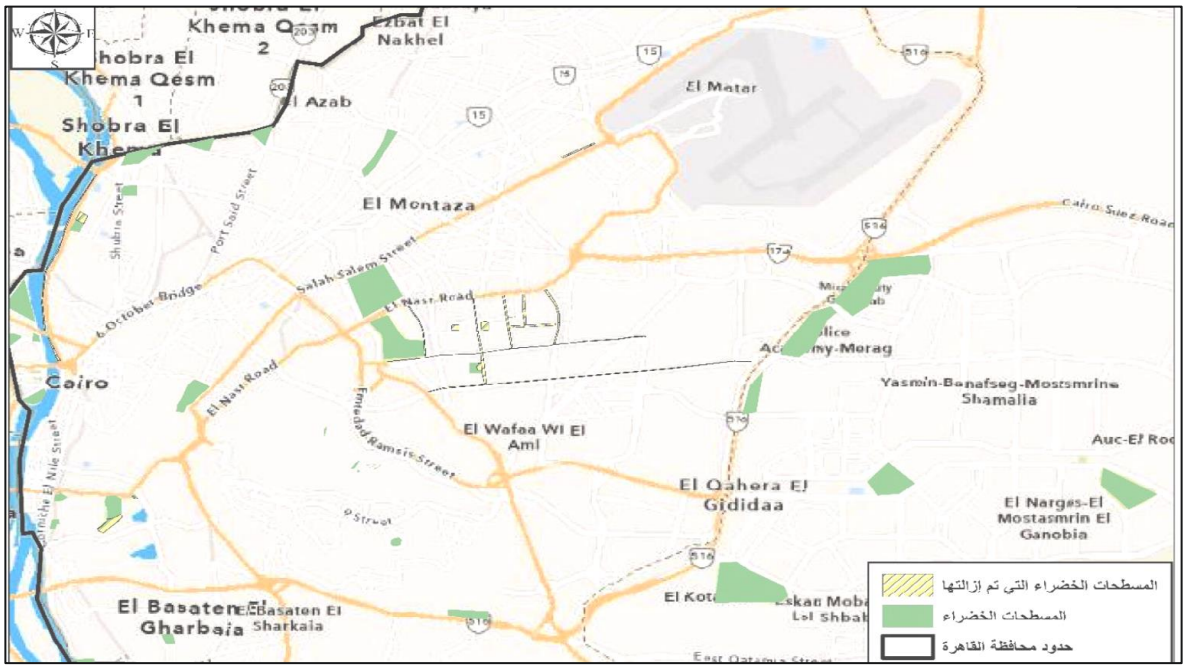

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة الإحصائية الثقافية

- **<u>تطوير حديقة الأزبكية</u>**

في إطار التعاون بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة الثقافة ممثلة في الجهاز القومي للتنسيق الحضاري ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في إطار مجهودات الدولة في تطوير منطقة القاهرة الخديوية لإحياء وترميم العقارات والمباني ذات

الطابع المميز، بالإضافة إلى تطوير المناطق العمرانية والأراضي المتاحة المنشأة حديثًا لانتقال إليها الأنشطة المختلفة، والتي تُعد من ضمنها تطوير حديقة الأزبكية التاريخية الواقعة بمحافظة القاهرة، والتي تم تنفيذها في القرن التاسع عشر في عهد الخديوي إسماعيل. وتم الانتهاء من أعمال التطوير، وتشتمل (البحيرة – النوافير الأثرية – المسرح الروماني – البرجولا – الكافيتريا – الأسوار وغيرها).

شكل ١٠ أعمال تطوير حديقة الأزبكي

المصدر: جهاز التنسيق الحضاري

- **<u>حدائق الفسطاط</u>**

من أهم مشروعات تطوير مناطق أثريه وتحويلها إلى حدائق مدمجة مع مناطق أثرية مفتوحة هو مشروع تلال الفسطاط، هو احدى ثاني تجارب تحويل مناطق مستغلة بطريقة عشوائية إلى مناطق مفتوحة بعد مشروع حديقة الأزهر. حيث تم تحويل المناطق العشوائية بمصر القديمة إلى منتجعات سياحية وأكبر مسطح أخضر بالعاصمة وقد، تم من إخلاء منطقة بطن البقرة على مساحة ٣٢ فداناً، ونقل ما يقرب من ٢٠٠ أسرة إلى وحدات مفروشة بحي الأسمرات. يبلغ مساحة المنطقة المخططة ٥٠٠ فدان في موقع مركزي بقلب القاهرة التاريخية، تضم "حديقة تلال الفسطاط"، ومتحف الحضارة وبحيرة عين الصيرة ومجمع الأديان وجامع عمرو بن العاص، ولتتكامل الحديقة مع الطبيعة الحضارية للمكان ولتحدث نقلة بيئية نوعية كأكبر متنفس أخضر في قلب القاهرة.

شكل ١١ المخطط المقترح لتطوير حدائق الفسطاط

المصدر :صندوق التنمية الحضرية

- **<u>حديقة القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية</u>**

في إطار خطة محافظة القليوبية لتطوير المناطق غير المستغلة بالمحافظة لتحويلها لمنتج سياحي بيئي على خريطة السياحة العالمية والمدن المستدامة الخضراء. قام جهاز التنسيق الحضاري بتصميم مشروع لتطوير القناطر الخيرية في إطار مشروع خطة الدولة

لتطوير واجهات المناطق التراثية وشمل مشروع التطوير إحياء الحدائق التراثية والحدائق المفتوحة، وترميم القناطر والجسور المحيطة بها والكباري وفرش الفراغات العامة. أيضا إضافة عناصر خدمية ومسارات للدراجات ومراسي للمراكب النيلية لتكون منطقة القناطر الخيرية والحدائق المحيطة بها مميزة على خريطة السياحة النيلية والسياحة البيئية الريفية، مما يضع محافظة القليوبية على قائمة المدن السياحية المستدامة والخضراء. بالإضافة إلى استغلال موارد المحافظة البيئية والطبيعية بموقعها الفريد والمتفردين قرب شبين القناطر لتعظيم العائد الاقتصادي والعوائد الاستثمارية من الموارد غير المستغلة بالمحافظة وتحويلها إلى منتج سياحي بيئي. كما تشارك المحافظة حالياً بتخطط وتطوير منطقة كورنيش القناطر وجارٍ إعداد مقترح تصميمي للمشروع.

- **مشروعات الحدائق المتخصصة**

بدء تنفيذ مشروع تطوير الحدائق المتخصصة بالقاهرة عام ١٩٨٦ في محافظة القاهرة ويهدف إلى إتاحة مساحات خضراء تخدم فئات محدودي ومتوسطة الدخل الذين لا يمتلكون فرص للاشتراك في أندية خاصة بأسعار منخفضة، ووصل عدد الحدائق إلى ١٨ حديقة تشغل مساحة اجمالية ٢٠٠ فدان. ويتم تمويل هذا المشروع ذاتياً من موارد المحافظة، إلى جانب ٢٠ حديقة أخرى في المحافظة ليصل الإجمالي إلى ٣٨ حديقة. وبرغم ثبات عدد الحدائق المسجلة في النشرة الإحصائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلا إنها شهدت أيضاً إما ثبات أو تراجع بين ٤٠٪ إلى ١٠٪ في عدد الزائرين عن عام ٢٠١٨. ومازالت بعض المناطق الحضرية تعاني من الفقر الشديد في أعداد المتنزهات ومساحات المناطق الخضراء، بالرغم من الجهود المبذولة لتوفير البدائل من المناطق المفتوحة بالمدن حيث يوجد مناطق خضراء أخرى لم تصنف كحدائق عامة، مثل تأهيل مناطق أسفل الكباري وإنشاء مناطق الترفيهية الشريطية مع المحاور الرئيسية بين المناطق السكنية وعلى المحاور في المدن الجديدة. ولكن برغم انخفاض معدلات نصيب الفرد من المناطق المفتوحة، قد تلعب المناطق الرياضية والواجهات المائية والمناطق الترفيهية المفتوحة مجالا لتعويض انخفاض المعدل، لكن يظل التأثير على تحسن المشكلات البيئية وتخفيف الضغوط داخل المدن أيضا منخفضة نتيجة ارتفاع الكثافات السكانية وكثافة حركة النقل داخلها.

شكل ١٢المناطق الخضراء والمفتوحة في المدن الجديدة في محافظة القاهرة "القاهرة الجديدة"

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢١)، النشرة السنوية الإحصائية الثقافية

جدول ٦ نماذج من معدلات المناطق المفتوحة ونصيب الفرد منها م٢ في مدن الدلتا ٢٠٢٢

المدينة	حجم السكان	مساحة الكتلة بالفدان	نسبة المناطق المفتوح ٪	نصيب الفرد م/ مربع
نماذج مدن محافظة المنوفية				
شبين الكوم	٢٧٥٣٤٧	٦.٧٤	٪٠.٢٥	٠.١٠
قويسنا	٥٨٧٤٦	٨٠١.٦	٪٠.٥	٠.٣٠
نماذج من محافظة القليوبية				
بنها	١٧٠٦٥٦	٢٢٥٨	٪٨.١	٠.٢٣
الخانكة	٧٦٤٥٥	٨٦٣.٤٠	٪٠.٢٤	٠.١٢
شبرا الخيمة	١٣٢٧٦٠٠	٦٨٣١	٪٠.٥	٠.١١

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني (سنوات مختلفة) مخططات الاستراتيجية للمدن.

التحديات التى تواجه الحدائق والفراغات العامة في المدن

مازالت نسب المسطحات الخضراء والمفتوحة تحدي في المدن القائمة نتيجة النمو السكاني، ومشروعات تطوير وتوسعة الطرق في بعض المناطق التي أدت إلى خسارة العديد من المسطحات والأشجار القائمة في مساحات الطرق، والتي كانت تساهم في توفير الظلال وتلطيف درجات الحرارة في المناطق المأهولة. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في آليات مختلفة في تعويض إعادة زراعة أشجار بديلة، وتخصيص نسب لمساحات مناسبة بالمعدلات التخطيطية في مناطق التطوير العمراني والإزالة لتوفير توازن بين الكثافات السكانية والمناطق المفتوحة. تعتبر أعمال الصيانة وإدارة الحدائق لاستمرار أداءها بكفاءة من التحديات التي تواجه استمرار الحدائق والفراغات الحالية في الخدمة، برغم تواجد إدارات التجميل والنظافة والتشجير في المحافظات والتي إحدى مهامها العناية بالحدائق العامة وأعمال التشجير في الميادين والشوارع.

شكل ١٣عدد الحدائق وعدد الزائرين سنوياً لها في عام ٢٠٢١ (بالألف زائر)

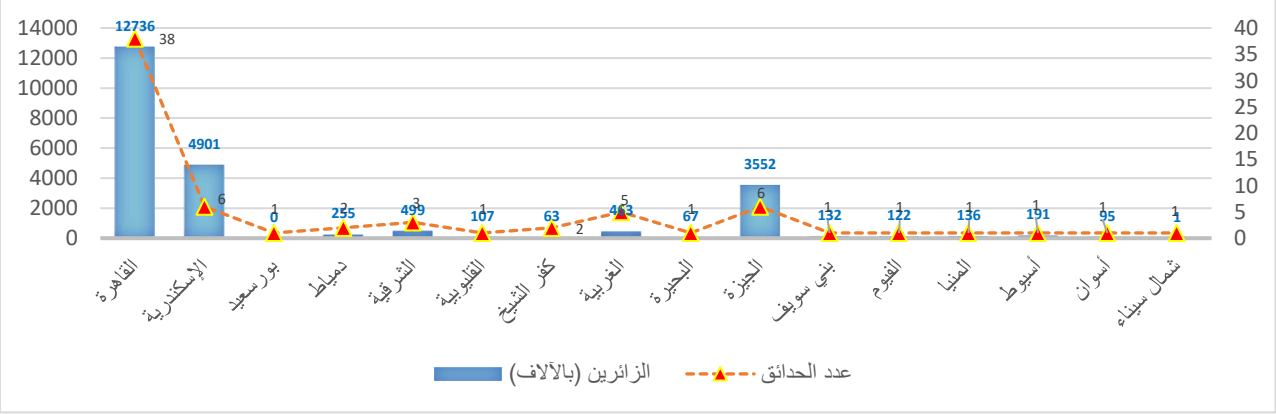

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٢١) مصر في أرقام.

الطرق وممرات المشاة

يعد **مشروع كايرو بايك** أول نظام عام لمشاركة الدراجات في مصر، وتم تنفيذه من قبل مؤسسة دروسوس السويسرية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعهد سياسة النقل والتنمية والذي يتم تشغيله عن طريق شركة بدل (Baddel). يهدف المشروع إلى إنشاء ممرات آمنة للدراجات وتعزيز مساحات المشاة. وتم تنفيذ المرحلة الأولى في منطقة وسط البلد، بعدد ٢٥٠ عجلة، وبإجمالي ٢٦ محطة، موزعة على مناطق وسط البلد وجاردن سيتي وجزء من السيدة زينب، وعابدين والعتبة. أوضح بيانات الرصد للمشروع عام ٢٠٢٣ نمواً سريعاً للمستخدمين، الذي تجاوز ٢٥ ألف مستخدم منذ بداية المشروع من الزوار وقاطني القاهرة ومنطقة وسط المدينة والسائحين المترددين عليها، وهذا يفوق قدرات عدد الدراجات التي تم تخصيصها.

جدول ٧نماذج مشروعات مسارات الدراجات في المدن الجديدة

المدينة	طول المسار	الموقع	المدينة	طول المسار	الموقع
الشيخ زايد	٧ كم	شارع البستان	الشروق	٤ كم	بين الحي التاسع والمنطقة الترفيهية
٦ أكتوبر	غير محدد	مسارات متقطعة مع المناطق الترفيهية	المنصور الجديدة	٢.٥ كم	الكورنيش والممشى السياحي

المصدر :الموقع الرسمى لمجلس امناء مدينة الشيخ زايد

قامت المحافظة خلال عام ٢٠٢٣ بحملة ترويج إضافية لمشروع "كايرو بايك"، أسفرت عن توزيع ألف دراجة في مختلف محافظات الجمهورية، إلى جانب استضافة المشروع في ٧ جامعات. وتسعى العديد من المدن الجديدة إلى توفير مسارات مخصصة للدراجات الهوائية، بهدف تحسين جودة الحياة وتوفير وسائل نقل مستدامة، سواء عبر مسارات مستقلة، أو مشتركة مع الطرق، أو داخل المناطق الترفيهية. ويُعد نجاح هذه المبادرات مرهونًا بتوافر بنية تحتية مناسبة تشمل طرقًا مؤهلة من حيث طبيعة الرصف واتساع المسارات، إلى جانب تعزيز المشاركة المجتمعية

(٢-١-٢) الحصول على مسكن ملائم

يمثل "الحصول على مسكن ملائم" إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، باعتباره حقًا إنسانيًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكرامة الإنسان وجودة حياته. وفي إطار التزام الدولة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، تعمل السياسات والبرامج الوطنية على تعزيز فرص الحصول على سكن آمن، لائق، وميسور التكلفة لكافة الفئات، وبالأخص الفئات الأولى بالرعاية، من خلال تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل التخطيط العمراني المتكامل. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز الجهود والمبادرات التي تم تنفيذها لتحسين فرص الحصول على المسكن، إلى جانب التحديات القائمة في هذا المجال. كما يتناول آليات توفير التمويل المناسب، وضمان الحيازة، بالإضافة إلى استعراض مشروعات تطوير المناطق الحضرية والقضاء على المناطق غير الآمنة.

١. ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة

تواصل الدولة المصرية جهودها لتوفير وحدات سكنية لمحدودي الدخل من منظور حقوقي يضمنه الدستور والقانون، حيث خصصت الحكومات المتعاقبة استثمارات كبيرة لتنفيذ مشروعات تستهدف تقليص المناطق العشوائية وتوفير بدائل سكنية مناسبة

لمختلف شرائح الدخل، إلى جانب تخفيف معاناة الأسر الفقيرة والفئات المهمشة في الحصول على مسكن آمن وصحي. ومن بين هذه الجهود، أطلقت الدولة عام ٢٠٢٠ تحديثًا لاستراتيجية الإسكان في مصر، بهدف معالجة التحديات والفجوات القائمة، كما هو موضح في الشكل رقم (١٤)، مع اقتراح آليات للتعامل معها.

شكل ١٤ التحديات والفجوات في قطاع الاسكان في مصر

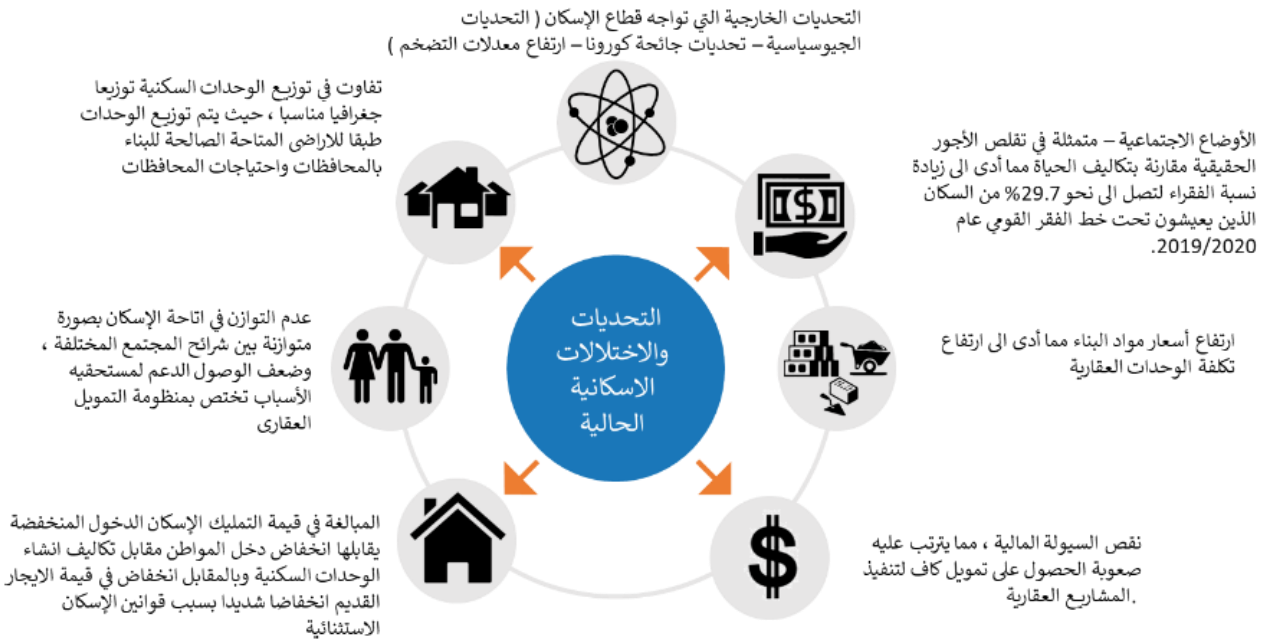

المصدر: استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وتقرير إنجازات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (٢٠٢٤)، ورؤية مصر ٢٠٣٠ (المحدثة في نوفمبر ٢٠٢٣).

وقد تأثر قطاع الإسكان كغيره من القطاعات الاقتصادية بالأحداث والتوترات في محيطنا الإقليمي وعلى مستوى العالم، حيث شهدت الفترة منذ سنة ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ عدة أزمات اقتصادية عاصفة مثل جائحة كوفيد-١٩ وتراجع حجم التجارة العالمية بنسبة ١.٢٪ خلال عام ٢٠٢٣، كما ارتفعت أسعار الفائدة بصورة متزايدة ومتتالية، بالإضافة إلى استمرار أزمة التضخم خصوصاً مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر، وغيرها من الأسباب التي كانت لها تأثير بالغ على سلاسل الشحن والإمداد على مستوى العالم، مما ساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في ارتفاع أسعار المواد المرتبطة بالتشييد والبناء مما أدى إلى زيادة تكلفة الوحدات السكنية. وعلى الرغم من هذه التحديات فقد قامت الدولة المصرية بأطلاق مبادرات جديدة لمواجهة هذه التحديات مثل المبادرة الرئاسية سكن كل المصريين وتقديم تسهيلات أكثر في قانون التمويل العقاري[١]

تأثر قطاع الإسكان، شأنه شأن باقي القطاعات الاقتصادية، بالتطورات والتوترات الإقليمية والعالمية، حيث شهدت الفترة من عام ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ أزمات اقتصادية متلاحقة، أبرزها جائحة كوفيد-١٩، وتراجع التجارة العالمية بنسبة ١.٢٪ في عام ٢٠٢٣، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة، واستمرار أزمة التضخم في ظل الحرب الروسية الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر. وقد انعكست هذه الأزمات على سلاسل الإمداد والشحن عالميًا، وأسهمت في ارتفاع أسعار مواد البناء، مما

(١) تقرير إنجازات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

أدى إلى زيادة تكاليف إنشـاء الوحدات السـكنية. ورغم هذه التحديات، أطلقت الدولة المصـرية عدة مبادرات لمواجهتها، من أبرزها المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، إلى جانب تقديم مزيد من التسهيلات في قانون التمويل العقاري.

وعلى صـعيد التحديات الداخلية لقطاع الإسـكان، وضـعت وزارة الإسـكان خطة عمل لتنفيذ اسـتراتيجية الإسـكان من خلال ثلاثة محاور رئيسية: تقديم الدعم للفئات ذات الدخل المنخفض، ومساندة الفئات المتوسطة، وإتاحة خيارات مناسبة للفئات الأعلى دخلاً. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تمكين كل مواطن من الحصول على سكن آمن في بيئة مخططة ومتكاملة المرافق، متصلة بالخدمات الأساسية، مع التزام الدولة بضمان حد أدنى من السكن الكريم للفئات غير القادرة.

شكل ١٥خطة وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة لتنفيذ استراتيجية الإسكان

المصدر: استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

جدول ٨ أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة

الهدف	التعريف
زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع وحجم وتوزيع السكان	تحديد نطاق التنمية المكانية اللازمة لاسـتيعاب الزيادة السـكانية المتوقعة في الأعوام القادمة، من خلال (١) تحقيق التوازن في التوزيع السـكاني بالمناطق المعمورة الحالية والمسـتقبلية، (٢) تعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة لضمان قدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها
الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية	تطوير جودة الحيز المعمور الحالي والمستقبلي والعمل على معالجة قضايا العمران المتفاقمة والملحة
تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً	تحقيق الاستفادة المثلى من موقع مصر الجغرافي المتميز بالنسبة لباقي دول العالم عن طريق زيادة اتصال مصر مع العالم الخارجي والتوسع في المشروعات الاستراتيجية الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٣)، رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة

تبنّت الدولة المصـرية مجموعة من الاسـتراتيجيات والخطط الطموحة لضـمان التنفيذ الفعّال للخطة الحضـرية الجديدة، وذلك من خلال تطوير سياسات إسكان وطنية ومحلية تُعزز فرص الحصول على سكن ملائم لكافة شرائح المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص بتيسير الوصول إلى السكن والخدمات الأساسية لذوي الدخول المنخفضة بتكلفة مناسبة. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في مجال سياسات واستراتيجيات الإسكان:

إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة

تتمثل الرؤية الاستراتيجية لمحور التنمية العمرانية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، في أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها، قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً تُلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم. وتتمثل هذه الرؤية في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية كما يوضح الجدول التالي.

إطلاق استراتيجية الاسكان في مصر ٢٠٢٠

في أكتوبر ٢٠٢٠، وبالتزامن مع اليوم العالمي للموئل، أطلقت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "استراتيجية الإسكان في مصر"، التي وضعت رؤى وسياسات واضحة لمعالجة التحديات العمرانية وتجاوز قصور السياسات السابقة، مع تحديد أدوار ومسؤوليات الدولة. ويجري حالياً تحديث هذه الاستراتيجية لمواكبة المستجدات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي شهدتها البلاد، بما يضمن استدامة السياسات الإسكانية وملاءمتها للظروف الراهنة.

تم إعداد استراتيجية الإسكان استناداً إلى مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية التي تُوجّه السياسات المتبعة لتحقيق أهدافها، أبرزها: الحق في السكن الملائم، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز أو التهميش، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية، وتفعيل الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والتعاوني والأهلي والمجتمع المدني. كما ترتكز الاستراتيجية على التكامل مع سياسات التنمية وتوزيع السكان، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، مع اعتماد مركزية الاستراتيجيات والسياسات، ومحلية البرامج والتنفيذ. وقد نتج عن ذلك تحديد أربع سياسات رئيسية كما هو موضح بالشكل رقم (١٦).

شكل ١٦المحاور الأساسية لسياسات الإسكان

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

سيتم تسليط الضوء في الجزء التالي على السياسات الواردة في استراتيجية الإسكان لتوفير الوحدات لمحدودي الدخل، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الإسكان. وتركّز هذه السياسات على توفير وحدات سكنية مناسبة من حيث

الموقع والتكلفة، مزودة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية، ومتصلة بشبكات النقل ومواقع فرص العمل، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وبناء مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة.

سياسات استراتيجية الإسكان في مصر للتعامل مع الإسكان محدودي الدخل

- **إتاحة أراضي الدولة للإسكان:** تُعد هذه السياسة من أبرز ركائز استراتيجية الإسكان، حيث تُركّز على تخصيص أراضٍ مملوكة للدولة، تتمتع بمواقع جيدة ومزودة بالمرافق والخدمات الأساسية، لإقامة مشروعات إسكانية تستوعب شرائح متعددة من الدخول، وتشمل استخدامات عمرانية مختلطة. كما تهدف إلى الاستفادة من الأراضي الشاغرة صغيرة المساحة داخل المناطق العمرانية القائمة، بما في ذلك أراضي الجهات الحكومية والأمنية التي قد لا تتماشى استخداماتها الحالية مع النسيج العمراني المحيط بها. وتتطلب هذه السياسة وضع ضوابط واضحة على مستوى تصميم وتنفيذ المشروعات، بما يضمن دمج فئات الدخل المختلفة في بيئات سكنية متجانسة، ويحدّ من التمييز أو الفصل المكاني. كما تؤكد على ضرورة تفعيل آليات الشراكة مع مطوري القطاع الخاص، من خلال نماذج متعددة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن كفاءة تنفيذ المشروعات وتحقيق الاستدامة المالية والعمرانية.
- **إتاحة الأراضي الخاصة للإسكان:** تسعى الاستراتيجية إلى تطوير أدوات قانونية، وإجرائية، وتنظيمية تُمكّن من التحويل الرسمي المربح للأراضي الخاصة في مناطق الامتداد العمراني المحددة لهذا الغرض في المخططات الاستراتيجية المُعدة من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني. وتسعى هذه الأدوات إلى تحفيز الملاك على الانخراط في التنمية الرسمية وتجنب البناء غير المخطط، من خلال تقديم حوافز تشجيعية، مثل السماح ببناء وحدات سكنية صغيرة وميسورة التكلفة. وفي هذا السياق، بدأت الهيئة في إعداد تشريع جديد يُمكّن من تجميع الأراضي وتعديل حدودها بطريقة فعالة، ويسمح بإنشاء مشروعات إسكان بمعايير مُيسّرة فيما يخص التقسيم والبناء، بما يدعم توفير سكن ميسر ضمن مناطق الامتداد العمراني، خاصةً في مرحلة إعداد المخططات التفصيلية لهذه المناطق.
- **الإيجار المدعوم:** تركّز الاستراتيجية على تطوير حلول فعّالة لنظام الإيجار السكني تستهدف الأسر الأشد فقراً، وخاصة الواقعة في أدنى ٢٠٪ من توزيع الدخل، مع إعطاء أولوية للفئات الأكثر هشاشة مثل كبار السن، والنساء المعيلات، وذوي الإعاقة. وتعتمد الآلية الأساسية لهذا التوجه على تقديم إعانات إيجار مباشرة (كالقسائم)، تتيح للمستفيدين اختيار السكن المناسب سواء من الوحدات الإيجارية الجديدة ضمن برامج الإسكان الاجتماعي أو من المعروض الرسمي لدى القطاع الخاص. ويقترح ضمن هذا الإطار إعداد نظام إيجار خاص بالفئات الأشد احتياجاً، بإشراف صندوق الإسكان الاجتماعي، يمكن تفعيله على المدى القصير والمتوسط لتوسيع فرص الحصول على سكن لائق بتكلفة مناسبة.
- **دعم المواطن وليس المسكن أو الأرض:** تُقر الاستراتيجية بصعوبة حصول شريحة محدودي الدخل (تحت خط الفقر) على وحدات سكنية مناسبة ضمن آليات السوق الحرة المعتمدة على العرض والطلب، ومن ثم تُعطي أولوية لدعم الفئات الأشد احتياجاً، باعتبار أن تكلفة هذا الدعم أقل بكثير من الأعباء التي يتحملها المجتمع بسبب تفشي أنماط الإسكان العشوائي والهامشي. ونظراً لتحديات ضمان وصول الدعم لمستحقيه عند تقديمه في شكل وحدات، خاصة مع احتمالات تسربه نتيجة التحايل، تُشدد الاستراتيجية على ضرورة تطوير منظومة الدعم عبر صندوق الإسكان الاجتماعي، ليشمل سياسات أكثر فعالية لضمان التوجيه السليم للدعم وتحقيق الاستهداف العادل، ويجب أن تشتمل سياسات الدعم ما يلي:
  - دقة تحديد الشريحة الاجتماعية المستهدفة: من خلال ضوابط تُحدد بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي لتحديد الأسر محدودة الدخل التي تقع دخولها دون خط الفقر.
  - توجيه الدعم إلى الساكن وليس إلى المسكن: ضماناً لوصول الدعم إلى مستحقيه. وهذا يتطلب تطوير سياسات الإسكان مستقبلًا لتغيير فلسفة وآليات الدعم وتوجيهها إلى المواطن مباشرة (دعم

نقدي) وليس إلى المسكن والأرض، مثل ما تم العمل به من خلال صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري لدعم المواطن بمبلغ يصل إلى ٤٠ ألف جنيه.

- إمكانية خفض الدعم مستقبلًا: حيث يتم دعم الساكن لمدة محددة يقل بعدها الدعم تدريجيًا كلما ازداد دخل الأسرة وتطورت مكانتها الاجتماعية.
- التطوير والتحديث المستمر لقانون الإسكان الاجتماعي: بهدف وصول الدعم لمستحقيه، حيث صدر بالفعل القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤، وتم استبداله بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ في شأن الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

معايير مخففة للإسكان ميسر التكلفة

تشجع الاستراتيجية على توفير "إسكان ميسر التكلفة" بمعايير مخففة لتيسير البناء الذاتي ومشاركة صغار المطورين، بهدف الحد من الإسكان غير الرسمي. ويمكن تخصيص هذا النوع من الإسكان في مناطق الامتداد العمراني، سواء على أراضٍ خاصة أو مملوكة للدولة. ويتطلب تمويله آليات تناسب من لا يمتلكون دخلًا ثابتًا، من خلال برامج دعم غير مرتبطة بالرهن العقاري، وتعزيز التمويل متناهي الصغر للفئات الأشد فقرًا. كما توصي الاستراتيجية بحصر الدعم غير المباشر مثل أسعار الأراضي والفوائد وتضمينه في الموازنات، مع ضرورة توجيه الإعانات لمستحقيها، وتجنب توجيهها لإسكان الطبقات المتوسطة، من خلال حوكمة فعّالة لإدارة موارد هذا القطاع.

زيادة المعروض من إسكان القطاع الخاص ميسر التكلفة

تشجع الاستراتيجية مطوري القطاع الخاص الرسمي على إدماج الفئات الأقل دخلًا ضمن مشروعاتهم السكنية، مع التأكيد على حماية حقوق المستهلكين. كما تتناول الاستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة باعتبارها ركيزة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر، وذلك من خلال:

- تحفيز وتوفير مجموعة متنوعة من خيارات السكن اللائق، الآمن، والميسور التكلفة، والقريب من فرص العمل والخدمات، بما يلبّي احتياجات مختلف فئات الدخل. وتولي اهتمامًا خاصًا بدمج الفئات الهشّة اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، من خلال منع مظاهر الفصل، واتخاذ تدابير إيجابية لتحسين ظروفهم المعيشية، بما يضمن مشاركتهم الكاملة والفاعلة في المجتمع.
- تمكين جميع السكان سواء من يقطنون في المجتمعات الرسمية أو العشوائية، من العيش في بيئة تضمن لهم حياة كريمة، وتُتيح لهم الفرصة لتحقيق كامل إمكاناتهم الإنسانية.
- الالتزام بتعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع، دون تمييز، في الحصول العادل على البنية التحتية الأساسية المادية والاجتماعية، بما يشمل الأراضي المزودة بالخدمات، والسكن الملائم، ومصادر الطاقة الحديثة، ومياه الشرب النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، وذلك بتكلفة معقولة تضمن العدالة والاستدامة.

إعداد المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية (٢٠٥٠)

تشجع الاستراتيجية مطوري القطاع الخاص الرسمي على إدماج الفئات الأقل دخلًا ضمن مشروعاتهم السكنية، مع التأكيد على حماية حقوق المستهلكين. كما تتناول الاستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة باعتبارها ركيزة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر، وذلك من خلال:

- تحفيز وتوفير مجموعة متنوعة من خيارات السكن اللائق، الآمن، والميسور التكلفة، والقريب من فرص العمل والخدمات، بما يلبّي احتياجات مختلف فئات الدخل. وتولي اهتمامًا خاصًا بدمج الفئات الهشّة اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، من خلال منع مظاهر الفصل، واتخاذ تدابير إيجابية لتحسين ظروفهم المعيشية، بما يضمن مشاركتهم الكاملة والفاعلة في المجتمع.
- تمكين جميع السكان سواء من يقطنون في المجتمعات الرسمية أو العشوائية، من العيش في بيئة تضمن لهم حياة كريمة، وتُتيح لهم الفرصة لتحقيق كامل إمكاناتهم الإنسانية.
- الالتزام بتعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع، دون تمييز، في الحصول العادل على البنية التحتية الأساسية المادية والاجتماعية، بما يشمل الأراضي المزودة بالخدمات، والسكن الملائم، ومصادر الطاقة الحديثة، ومياه الشرب النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، وذلك بتكلفة معقولة تضمن العدالة والاستدامة.

مبادرة مؤسسة حياة كريمة

في يناير ٢٠١٩، أطلق السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي مبادرة "حياة كريمة" بهدف تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة للفئات الأولى بالرعاية على مستوى الجمهورية، وذلك من خلال تنفيذ تدخلات تنموية متكاملة تستهدف **القضاء على الفقر المدقع**[٢] [٣] في المجتمعات الأكثر احتياجاً، بما في ذلك المناطق الريفية الفقيرة، والتجمعات العشوائية غير المخططة، والمناطق البديلة للعشوائيات غير الآمنة، وتمثّل المبادرة نموذجاً تنموياً رائداً يعتمد على توظيف قواعد البيانات الإحصائية الدقيقة، حيث استندت في مرحلتها الأولى إلى خرائط الفقر الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨) لتحديد القرى الأكثر فقراً، بدءاً بأفقر ١٠٠٠ قرية مصنفة وفقاً لنسب ومؤشرات الفقر. وتنتهج المبادرة نهجاً تشاركياً يجمع بين مؤسسات الدولة المختلفة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بمشاركة فاعلة من الجمعيات الأهلية، والقطاع المصرفي، وبيت الزكاة والصدقات المصري. وفي هذا الإطار، تم رصد اعتمادات مالية بقيمة ١٠٣ مليارات جنيه لتطوير عدد ٢٧٧ قرية تتجاوز فيها معدلات الفقر نسبة ٧٠٪، بالتنسيق مع ١٦ جمعية أهلية معتمدة للتنفيذ. وقد تم تقسيم مراحل تنفيذ المبادرة إلى ثلاث مراحل رئيسية، على النحو التالي:

• **المرحلة الأولى:** تشمل القرى ذات نسب الفقر البالغة ٧٠٪ فأكثر (القرى الأكثر احتياجاً التي تحتاج إلى تدخُّلات عاجلة).

• **المرحلة الثانية:** تشمل القرى ذات نسب الفقر التي تتراوح من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ (القرى الفقيرة التي تحتاج لتدخُّل، ولكن بصورة أقل من المجموعة الأولى).

• **المرحلة الثالثة:** تشمل القرى ذات نسب فقر أقل من ٥٠٪.

وتُعد مبادرة "حياة كريمة" واحدة من أضخم المبادرات التنموية الشاملة التي أطلقتها الدولة، لما لها من تأثير مباشر وعميق على مختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاع الإسكان، لاسيّما في المناطق الريفية والتجمعات الأكثر احتياجًا. وتركز المبادرة بشكل رئيسي على تحسين جودة حياة المواطنين من خلال توفير سكن لائق وآمن، وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما يسهم في خلق بيئة معيشية متكاملة تدعم الاستقرار المجتمعي، وتعزز من جهود التنمية الشاملة والمستدامة.

---

(٢) الصفحة الرسمية لمؤسسة حياة كريمة – ٢٠٢٥/٦/١٢ – https://hayakarima.com/about-us

(٣) الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية – ٢٠٢٥/٦/١٢

شكل ١٧نماذج لمشروعات تطوير المنازل بمبادرة حياة كريمة

المصدر: الصفحة الرسمية لمؤسسة حياة كريمة

انعكاس المبادرات السابقة على تحسين مؤشرات التنمية المستدامة

انعكست تلك الاستراتيجيات، والمخططات والمبادرات على تعزيز قدرة الدولة المصرية في تحسين مؤشرات التنمية بها في المناطق الحضرية وعلى الوفاء بتعهداتها الدولية في احراز تقدم ملموس في العديد من الأبعاد المتعلقة بحصول جميع المواطنين على فرص متساوية للمسكن الملائم والحياة الكريمة. وكما هو موضح بالشكل التالي، يشمل الالتزام المفضي إلى حصول جميع المواطنين على مسكن ملائم على خمس مجالات أساسية، تشمل ضمان الوصول إلى الإسكان الملائم والميسور التكلفة، وضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان، وتحقيق ضمان الحيازة، وتنفيذ برامج لتطوير العشوائيات، ودمج الإسكان في خطط التنمية العمرانية. وفيما يلي شكل رقم (١٨) عرض لأهم التحديات والمبادرات والتقدم المحرز في كل من تلك المجالات:

شكل ١٨المجالات والمؤشرات المفضية إلى الحصول على مسكن ملائم

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠٢٠)، إطار المتابعة للخطة الحضرية الجديدة.

مساهمات القطاعين الحكومي والخاص في توفير الوحدات السكنية (٢٠١٦-٢٠٢٤)

شهدت الفترة من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ تنفيذ نحو ١.٣٨ مليون وحدة سكنية على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، بإجمالي استثمارات بلغ ٤١٦ مليار جنيه مصري. وقد ساهم القطاع الحكومي بتنفيذ نحو ٤٨٦ ألف وحدة سكنية باستثمارات قدرها ١٤٥ مليار جنيه، بينما ساهم القطاع الخاص بتنفيذ حوالي ٨٩٥ ألف وحدة باستثمارات بلغت ٢٧١.٣ مليار جنيه. وفي الفترة التالية، الممتدة من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤/٢٠٢٣، تم الانتهاء من تنفيذ نحو ١.٠٥ مليون وحدة سكنية، بإجمالي استثمارات بلغت ٦٧٠ مليار جنيه مصري. وبلغت مساهمة القطاع الحكومي ٤٧٥ ألف وحدة باستثمارات قدرها ٢٥٣ مليار جنيه، في حين ساهم القطاع الخاص بتنفيذ ٥٧٩ ألف وحدة باستثمارات وصلت إلى ٤١٧ مليار جنيه. ويُلاحظ أن نسبة كبيرة من إنتاج القطاع الحكومي كانت موجهة بشكل رئيسي لشريحة محدودي الدخل، مما يعكس دور الدولة في دعم الفئات الاكثر احتياجًا وتحقيق العدالة الاجتماعية في مجال الإسكان. [٤]

شكل ١٩نصيب القطاعين الحكومي والخاص من تنفيذ الوحدات السكنية وإجمالي الاستثمارت للفترة(٢٠٢٤- ٢٠١٩)

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في معدلات بناء الوحدات السكنية عبر العقود، حيث بلغ المتوسط السنوي حوالي ١٦٠ ألف وحدة خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠١، ثم ارتفع إلى نحو ٢٧٠ ألف وحدة سنويًا بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠ مع إطلاق مشروع الإسكان الاجتماعي في ٢٠١٤. واستمرت الزيادة خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، حيث تجاوز المتوسط السنوي ٢١٥ ألف وحدة، في استجابة واضحة للنمو السكاني والطلب المتزايد على السكن. وقد تغيّر نمط المساهمة بين القطاعين العام والخاص؛ فبينما كان القطاع العام هو المساهم الرئيسي حتى سبعينيات القرن الماضي، فقد استحوذ القطاع الخاص لاحقًا على النصيب الأكبر من البناء بنسبة ٦٢٪ خلال (١٩٨٢-٢٠٠١)، و٦٥٪

(٤) قطاع الاسكان والمرافق - وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

خلال (٢٠١٥-٢٠٢٠)، ثم تراجعت نسبته إلى ٥٤.٧٪ خلال (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، في ظل تركّزه على فئات الإسكان الفاخر والفوق المتوسط. ويُبرز هذا التحوّل أهمية استمرار تدخل الدولة لضمان توفير سكن ملائم لذوي الدخل المحدود، خاصة في ظل تقلص دور القطاع الخاص في هذا المجال.

التطور في توفير الإسكان الملائم والميسور التكلفة(٢٠١٥/٢٠١٦ - ٢٠٢٢/٢٠٢٣)

تبنت الحكومة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ حزمة من السياسات والمبادرات الهادفة إلى تحفيز بناء الوحدات السكنية للفئات الفقيرة ومتوسطي الدخل، سواء في المدن القائمة أو التجمعات العمرانية الجديدة. وقد أسفرت هذه الجهود عن تنفيذ نحو ٧٤٧ ألف وحدة سكنية ضمن فئتي الإسكان المنخفض والاقتصادي خلال السنوات الأربع الأخيرة من هذه الفترة. ويُلاحظ أن عام ٢٠١٧/٢٠١٨ سجّل ذروة الإنتاج، حيث تم تنفيذ ٣٢٦ ألف وحدة سكنية، وهي أعلى قيمة سنوية مسجلة خلال تلك الفترة، كما شهد هذا العام أكبر نسبة مساهمة من القطاع الخاص بلغت نحو ٦٨٪ من إجمالي الوحدات المنفذة. إلا أن السنوات التالية شهدت انخفاضًا تدريجيًا في حجم التنفيذ، ليصل إلى ١٥٥ ألف وحدة سكنية فقط في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مع تراجع مساهمة القطاع الخاص إلى أدنى مستوياتها، حيث لم تتجاوز ٤٨.١٪. [٥][٦]

جدول ٩توزيع الوحدات السكنية المنفذة طبقاً للقطاعات المختلفة (٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤)

الفترة	الوحدات	القطاع الحكومي		القطاع الخاص		الاجمالي العام	
		عدد الوحدات	٪	عدد الوحدات	٪	عدد الوحدات	٪
٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	عدد	٩٥٧٧٢	١٠.٩٠	١٦٧٧٤٣	١٢.٣٠	٢٦٣٥١٥	١١.٧
	٪	٣٦.٣٠	–	٦٣.٧٠	–	١٠٠.٠٠	–
٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	عدد	١٠٠٥٤٨	١١.٥٠	٢١٦٦٣٦	١٥.٩٠	٣١٧١٨٤	١٤.١
	٪	٣١.٧٠	–	٦٨.٣٠	–	١٠٠.٠٠	–
٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠	عدد	١٠٥٠٧٦	١٢.٠٠	٢٢١١٨٧	١٦.٢٠	٣٢٦٢٦٣	١٤.٥
	٪	٣٢.٢٠	–	٦٧.٨٠	–	١٠٠.٠٠	–
٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠	عدد	١٠٠٥١١	١١.٥٠	١٨٠٧٧٠	١٣.٢٠	٢٨١٢٨١	١٢.٥
	٪	٣٥.٧٠	–	٦٤.٣٠	–	١٠٠.٠٠	–
٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠	عدد	٨٤٩٨١	٩.٧٠	١٠٩٢٦٨	٨.٠٠	١٩٤٢٤٩	٨.٧
	٪	٤٣.٧٠	–	٥٦.٣٠	–	١٠٠.٠٠	–
٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠	عدد	١٤٦٨٨٥	١٦.٧٠	١٦٩٧٩٨	١٢.٤٠	٣١٦٦٨٣	١٤.١
	٪	٤٦.٤٠	–	٥٣.٦٠	–	١٠٠.٠٠	–
٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠	عدد	١٠١٧٥٧	١١.٦٠	١١٥٤١١	٨.٤٠	٢١٧١٦٨	٩.٧
	٪	٤٦.٩٠	–	٥٣.١٠	–	١٠٠.٠٠	–
٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠	عدد	٦٠٥٦٠	٦.٩٠	١١٠٣٩٢	٨.١٠	١٧٠٩٥٢	٧.٦
	٪	٣٥.٤٠	–	٦٤.٦٠	–	١٠٠.٠٠	–
٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠	عدد	٨٠٨٩٤	٩.٢٠	٧٤٩٢٦	٥.٥٠	١٥٥٨٢٠	٦.٩
	٪	٥١.٩٠	–	٤٨.١٠	–	١٠٠.٠٠	–
الاجمالي		٨٧٦٩٨٤	١٠٠٪	١٣٦٦١٣١	١٠٠٪	٢٢٤٣١١٥	١٠٠.٠٪

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

تأثير جائحة كوفيد-١٩

ألحقت جائحة كوفيد-١٩ أضرارًا جسيمة بالفئات الفقيرة والأكثر احتياجًا حول العالم، غير أن سرعة استعادة النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، نتيجة قرارات إنهاء الإغلاق الجزئي والكلي، إلى جانب حزم من السياسات المالية والنقدية، خففت من حدة التأثير. وقد انعكس ذلك أيضًا على الاقتصاد المصري، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣.٣٪ في

عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بـ ٣.٦٪ في العام السابق، مما أثر على قطاع الإسكان من خلال ارتفاع أسعار مواد البناء وزيادة تكلفة تنفيذ الوحدات السكنية، إلى جانب تقليص مخصصات الموازنة العامة الموجهة للإسكان لصالح دعم القطاع الصحي.[٥و٦]

الحرب الروسية الأوكرانية

يشهد السوق العقاري المصري في السنوات الأخيرة طفرة عمرانية واسعة، تتجلى في التوسع الكبير في مشروعات البنية التحتية، من طرق وكباري، وكذلك في جهود التنمية العمرانية وبناء المدن الجديدة. إلا أن هذه الديناميكية تأثرت سلباً جراء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي عامة، وعلى الاقتصادات الناشئة بشكل خاص. وقد كان للقطاع العقاري في مصر نصيبٌ ملموس من هذه التأثيرات، حيث تصاعدت أسعار العقارات بشكل ملحوظ في أعقاب اندلاع الحرب، مدفوعة بارتفاع أسعار مواد البناء، وعلى رأسها الحديد الذي شهد زيادة وصلت إلى نحو ٣٠٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢. هذا إلى جانب موجات التضخم العالمية والزيادات المتتالية في أسعار السلع، والتي ساهمت بدورها في رفع تكاليف التطوير العقاري، مما انعكس على الأسعار النهائية للوحدات العقارية وقلل من القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين. وطبقا للإحصائيات فإن مصر قامت باستيراد منتج الحديد خلال عام ٢٠٢١ من دولة أوكرانيا بقيمة ٩٦٨ مليون دولار حديد الخلاف خامات معادن أخرى بقيمة ٩٠,٢ مليون دولار، ويمثل الحديد حوالي ١٥٪ من تكلفة إنشاء أي مشروع بشكل عام، مما أثر بالتبعية على زيادة أسعار الوحدات السكنية التي يجري إنشائها حالياً ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الوحدات السكنية بنسبة قد تصل إلى ١٠٪ إذا استمر الارتفاع في أسعار الحديد لفترة طويلة. يشهد السوق العقاري المصري في السنوات الأخيرة طفرة عمرانية كبيرة، تتمثل في التوسع الملحوظ في مشروعات البنية التحتية، من طرق وكباري، إلى جانب جهود التنمية العمرانية وإنشاء المدن الجديدة. إلا أن هذه الديناميكية تأثرت سلبًا بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي انعكست بحدة على الاقتصاد العالمي، ولا سيما الاقتصادات الناشئة. وقد كان للقطاع العقاري المصري نصيب واضح من هذه التأثيرات، حيث شهدت أسعار العقارات ارتفاعًا ملحوظًا عقب اندلاع الحرب، نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار مواد البناء، وعلى رأسها الحديد الذي ارتفع بنسبة تقارب ٣٠٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢. كما ساهمت موجات التضخم العالمية والارتفاع المتتالي في أسعار السلع والخدمات في رفع تكلفة التطوير العقاري، ما انعكس بدوره على أسعار الوحدات العقارية، وأدى إلى تراجع القدرة الشرائية لفئة كبيرة من المواطنين.

وبحسب الإحصاءات، فقد بلغت واردات مصر من الحديد من أوكرانيا خلال عام ٢٠٢١ نحو ٩٦٨ مليون دولار، بالإضافة إلى خامات ومعادن أخرى بقيمة ٩٠.٢ مليون دولار. ويُشكّل الحديد نحو ١٥٪ من تكلفة تنفيذ أي مشروع عمراني، ما ساهم بشكل مباشر في زيادة أسعار الوحدات السكنية الجاري إنشاؤها. وتشير التقديرات إلى احتمال ارتفاع أسعار هذه الوحدات بنسبة تصل إلى ١٠٪ في حال استمرار ارتفاع أسعار الحديد لفترة طويلة.

موجة التضخم العالمي

يواجه سوق العقارات العالمي في الوقت الراهن تحديات جسيمة تهدد الطفرة التي استمرت لأكثر من عقد، ويأتي في مقدمتها تشدد السياسات النقدية التي تنذر بمخاطر حدوث ركود تضخمي، واضطراب أسواق المال العالمية، إلى جانب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. وتشهد الساحة الدولية موجة تضخم غير مسبوقة خلال الخمسين عامًا الماضية، تزامنت مع جائحة كوفيد-١٩، وارتفاع تكاليف الشحن وأسعار الوقود بأنواعه. وقد أثرت هذه العوامل مجتمعة على قطاع الصناعة بشكل عام، وعلى صناعات مواد البناء والتشييد بشكل خاص، ما أدى إلى قفزة كبيرة في أسعار العقارات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، التي انعكست بدورها على أسعار

---

(٥) تقرير انجازات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ٢٠٢٠-٢٠٢١

(٦) المصدر: نهاية الموجة الثالثة لفيروس كورونا في مصر دراسة استكشافية – الاصدار الثالث – أغسطس ٢٠٢١

البيع. وفي ظل هذا الوضع، واجه المطورون العقاريون والشركات تحديًا حادًا يتمثل في كيفية الحفاظ على هامش الربحية، ما دفع العديد منهم إلى الاتجاه نحو رفع أسعار الوحدات لمواجهة ضغوط التكاليف المتزايدة.

الإجراءات والمبادرات المتخذة من قبل الحكومة المصـــرية لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-١٩ والتحديات السياسية [٧]

قامت الحكومة المصرية باعتماد مخصصات مالية بالموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ وذلك للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تداعيات فيروس كوفيد-١٩ والحرب الروسية الأوكرانية ومعدل التضخم كما يلي:

- زيادة مخصصات الصحة في الموازنة العامة بنسبة ٤٧٪ لتصل إلى ٢٥٨.٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بحوالي ١٧٥.٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وزيادة مخصصات الأدوية بحوالي نسبة ٢١٪ لتصل إلى ١١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بما يقرب ٩.١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.
- دعم برنامج (سكن كل المصريين) في الموازنة العامة للدولة بحوالي ٤٦٪، من أجل تسريع بناء ٢٥٠ ألف وحدة، واستكمال بناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية لسكان المناطق غير الآمنة، وقد حقق قطاع التشييد والبناء نموا إيجابيا خلال فترة الإغلاق الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩ وساعدت في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة.
- إجراءات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري للتصدي للأزمة لضمان استمرارية بناء الوحدات السكنية:
  - رفع الحد الأقصى للدخل الشهري للمواطنين محدودي الدخل من ٤,٥٠٠ إلى ٦ آلاف جنيه للأعزب، ومن ألف إلى ٨ آلاف جنيه للأسرة، فيما أصبحت فئة متوسطي الدخل ١٣ ألف جنيه للفرد الأعزب، و١٨ ألف جنيه للأسرة.
  - زيادة الحد الأقصى للفئة المستحقة للدعم النقدي الشهري من منخفضي الدخل، بحيث يتدرج من ٥ آلاف جنيه، وذلك لفئة دخل ٤,٥٠٠ جنيه صافي، وتصل إلى ٦٠ ألف جنيه لفئات الدخل الأدنى من ٣ آلاف جنيه صافي، ويكتفى بتقديم دعم سعر العائد والدعم غير المباشر لذوي الدخل أعلى من ٤,٥٠٠ جنيه، لتمكين تلك الفئة المستهدفة من الحصول على وحدات سكنية مدعومة، وذلك للوحدات السكنية التي تزيد أسعار بيعها عن ٣٤٠ ألف جنيه/الوحدة، وبحد أقصى ٤٠ ألف جنيه.
  - زيادة الحد الأقصى لسعر بيع الوحدات السكنية التي سيتم طرحها للبيع مستقبلاً سواء بمعرفة الصندوق أو المطورين العقاريين أو الوحدات المتاحة بالسوق العقاري، بحيث تصبح ٤٥٠ ألف جنيه للوحدات كاملة التشطيب ٣ غرف وصالة، و٤٠٠ ألف جنيه للوحدات كاملة التشطيب غرفتين وصالة، وذلك لفئة منخفضي الدخل فيما سيصبح سعر بيع الوحدة ١,٧ مليون جنيه بدلا من ١.٤ مليون جنيه.
  - طرح محور الإيجار، حيث قام صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بتوفير عدد ٣٢ ألف وحدة سكنية جاهزة للتسليم بالمحافظات والمدن الجديدة بمساحات مختلفة أغلبهم ضمن مساحة ٩٠ متر٢ لطرحها بنظام الإيجار من خلال وزارة التضامن الاجتماعي، وبناء على تكليف السيد رئيس الجمهورية بطرح وتوفير ١٠٠ ألف وحدة سكنية في إطار الإسكان الاجتماعي للإيجار للشباب وحديثي الزواج لمواجهة ارتفاع الأسعار ولتخفيف العبء عن المواطنين من محدودي الدخل.

يلاحظ من الجداول التالية أن الإسكان الاقتصادي والمتوسط معاً يمثلان المستويات الأكثر شيوعاً حيث يمثلان نحو ٩٤.٤٪ من إجمالي عدد الوحدات المنفذة من عام ٢٠١٥/٢٠٢٤، مما يعكس أولويات الحكومة وسياستها في توجيه البناء لهذه الفئات التي

(٧) تقرير إنجازات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري ٢٠٢٠-٢٠٢١ – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

تعتبر الأكثر احتياجا في المجتمع المصري. ويؤكد على ذلك الاهتمام أيضاً أنه في الاربع السنوات الأخيرة قام القطاع الحكومي وحده ببناء نحو ٢٥٩ ألف وحدة سكنية اقتصادية و٨٨ ألف وحدة سكنية متوسطة من إجمالي ٣٩٠ ألف وحدة سكنية في هذه الفترة، أي ان إجمالي الوحدات الاقتصادية والمتوسطة المستوى الذي قام بإنشائها القطاع العام خلال الاربع سنوات الماضية تمثل نحو ٨٩٪ من إجمالي الوحدات التي قام بتنفيذها.

كما يُلاحَظ أنه خلال السنوات الأخيرة سجَّل إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع الحكومي ذروته في العام (٢٠٢٠–٢٠٢١) حيث بلغ ١٤٦,٨ألف وحدة، ثم انخفض بشكل حاد إلى ٦٠.٥ ألف وحدة في العام (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، ليعاود الارتفاع التدريجي ويصل إلى ٨٠ ألف وحدة عام (٢٠٢٣/٢٠٢٤)، واتضح تحول جوهري في أولويات الاستثمار: فبينما انخفضت حصة الوحدات الاقتصادية (للأسر محدودة الدخل) من ٩٨.٤٪ عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦إلى ٧٢.٦٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ارتفعت حصة الوحدات المتوسطة ١٥ ضعفاً تقريبا من ١,٠٨٩وحدة ١.١٪(٢٠١٥/٢٠١٦) إلى ١٦,١٨٠وحدة ٢٠.٠٪(٢٠٢٣/٢٠٢٤).

جدول ١٠إجمالي الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاع الحكومي طبقاً لمستويات البناء(٢٠٢٣/٢٠٢٤ – ٢٠١٥/٢٠١٦)

الفترة		منخفض		اقتصادي		متوسط		فوق متوسط		فاخر		الاجمالي العام	
		عدد الوحدات	٪	عدد الوحدات	٪	عدد الوحدات	٪	عدد الوحدات	٪	عدد الوحدات	٪	عدد الوحدات	٪
٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	عدد الوحدات	١١٦	٣٨	٩٤٢٥٣	١٤	١٠٨٩	١	٢٨٤	١٠	٣٠	٠.٠٦	٩٥٧٧٢	١١
	٪	٠.١	–	٩٨.٤	–	١.١	–	٠.٣	–	٠.٠	–	–	–
٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	عدد الوحدات	٠	–	٩٨٠٨٦	١٤	٢١٣٧	٢	٢٧٥	١٠	٥٠	٠.١١	١٠٠٥٤٨	١١
	٪	٠.٠	–	٩٧.٦	–	٢.١	–	٠.٣	–	٠.٠	–	–	–
٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠	عدد الوحدات	١٤٢	٤٦	٨٩٣٩٥	١٣	١٥٠٢٣	١١	٥٠٨	١٩	٨	٠.٠٢	١٠٥٠٧٦	١٢
	٪	٠.١	–	٨٥.١	–	١٤.٣	–	٠.٥	–	٠.٠	–	–	–
٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠	عدد الوحدات	٠	–	٨٣٥٥٦	١٢	١٦٨٧٣	١٢	٧٢	٣	١٠	٠.٠٢	١٠٠٥١١	١١
	٪	٠.٠	–	٨٣.١	–	١٦.٨	–	٠.١	–	٠.٠	–	–	–
٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠	عدد الوحدات	٠	–	٦٠٧٠٠	٩	١٧٧٢١	١٢	١٠١٦	٣٧	٥٥٤٤	١١.٩	٨٤٩٨١	١٠
	٪	٠.٠	–	٧١.٤	–	٢٠.٩	–	١.٢	–	٦.٥	–	–	–
١/٧/٢٠٢٠ حتى ٣٠/٦/٢٠٢١	عدد الوحدات	٤٨	١٦	٨٤٣٧٧	١٢	٤٨٣٦٢	٣٤	٠	–	١٤٠٩٨	٣٠.٣	١٤٦٨٨٥	١٧
	٪	٠.٠	–	٥٧.٤	–	٣٢.٩	–	٠.٠	–	٩.٦	–	–	–
١/٧/٢٠٢١ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٢	عدد الوحدات	٠	–	٦٨٤٣٩	١٠	١٦٣٤٦	١٢	١٣٦	٥	١٦٨٣٦	٣٦.٢	١٠١٧٥٧	١٢
	٪	٠.٠	–	٦٧.٣	–	١٦.١	–	٠.١	–	١٦.٥	–	–	–
١/٧/٢٠٢٢ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٣	عدد الوحدات	٠	–	٤٨١٥٠	٧	٨٠٩٦	٦	٣٨٧	١٤	٣٩٢٧	٨.٤٦	٦٠٥٦٠	٧
	٪	٠.٠	–	٧٩.٥	–	١٣.٤	–	٠.٦	–	٦.٥	–	–	–
١/٧/٢٠٢٣ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٤	عدد الوحدات	٠	–	٥٨٧٣٩	٩	١٦١٨٠	١١	٦٠	٢	٥٩١٥	١٢.٧	٨٠٨٩٤	٩
	٪	٠.٠	–	٧٢.٦	–	٢٠.٠	–	٠.١	–	٧.٣	–	–	–
الاجمالي	عدد الوحدات	٣٠٦	١٠٠	٦٨٥٦٩٥	١٠٠	١٤١٨٢٧	١٠٠	٢٧٣٨	١٠٠	٤٦٤١٨	١٠٠	٨٧٦٩٨٤	١٠٠
	٪	٠.٠٣	–	٧٨.٢	–	١٦.٢	–	٠.٣	–	٥.٣	–	–	–

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الاقتصاد المصري استثمر بمتوسط ١.٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في قطاع الإسكان على مدى العقدين الماضيين، وذلك وفقًا لوثيقة معلومات برنامج تمويل الإسكان الشامل الصادرة عن البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق

والتنمية العمرانية عام ٢٠١٥.[٨] ومع ذلك، فقد شهدت معدلات الاستثمار ارتفاعًا، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات في قطاع الإسكان ١٣٨.٩ مليار جنيه مصري خلال الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وهو ما يمثل ٣.٨٪ من إجمالي الموازنة العامة للدولة.[٩] وعلى الرغم من هذا الارتفاع، لا تزال هذه المستويات تعتبر منخفضة بالمقارنة باحتياجات السكن المتزايدة في مصر ومعدل النمو العمراني السريع، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النسب لا تتضمن عملية تشييد المساكن غير الرسمية. فعلى الصعيد الدولي، تستثمر الدول منخفضة ومتوسطة الدخل عادة بمتوسط ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في الإسكان. بينما يقدر متوسط الاستثمارات في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بحوالي ٤.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.[١٠]

جدول ١١إجمالي الاستثمارات في الوحدات السكنية المنفذة بواسطة القطاعات المختلفة

الفترة	حكومي		خاص		اجمالي	
	بالألف جنيه	٪	بالألف جنيه	٪	بالألف جنيه	٪
٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	٨٦٠٧٤٣٢	١٩.٨	٣٦١٦٩٧٥٠	٨٣.١	٤٣٥٠٣٨٦٢	٤.٤
٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	٣٩٦٨٤٨٧٨	٤٦.٧	٥٠٨٤٦٠٠٠	٥٩.٨	٨٥٠٥٢٠٣٨	٨.٥
٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠	٢٩٠٦٩١١١	٢٧.٣	٧٧٣٧٧٥٠٠	٧٢.٧	١٠٦٤٤٦٦١١	١٠.٦
٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠	٢٨٢٠٤٣٠٣	٢٩.٨	٦٦٣٩٤٩٥٠	٧٠.٢	٩٤٥٩٩٢٥٣	٩.٥
٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠	٣٩٤٣٩٥٦٠	٤٩.٣	٤٠٥٧٣٣٠٠	٥٠.٧	٨٠٠١٢٨٦٠	٨.٠
١/٧/٢٠٢٠ حتى ٣٠/٦/٢٠٢١	٢٥١٦٢٢٤٥	٢٢.٩	٨٤٧٠٣٩٥٠	٧٧.١	١٠٩٨٦٦١٩٥	١١.٠
١/٧/٢٠٢١ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٢	٥٩٧٠٧٥٧٤	٤٥.٢	٧٢٣٢٣٧٠٠	٥٤.٨	١٣٢٠٣١٢٧٤	١٣.٢
١/٧/٢٠٢٢ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٣	٦٧٥٩٩٠٨٢	٣٢.٣	١٤١٧٤٩٠٢٥	٦٧.٧	٢٠٩٣٤٨١٠٧	٢٠.٩
١/٧/٢٠٢٣ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٤	٦٠٨٩٢٨٣٢	٤٣.٨	٧٨٠٩٤١٢٥	٥٦.٢	١٣٨٩٨٦٩٥٧	١٣.٩
الإجمالي	٣٥٨٣٦٧٠١٧	٣٥.٨٪	٦٤٨٢٣٢٣٠٠	٦٤.٨٪	٩٩٩٨٤٧١٥٧	١٠٠.٠٪

المصدر : وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

الإنجازات والمشروعات التي تنفذها الدولة المصرية في الوقت الراهن بقطاع الإسكان

- **المبادرة الرئاسية سكن لكل المصريين (مشروعات الإسكان الاجتماعي)**

شهدت المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لتوفير سكن ملائم لمحدودي ومتوسطي الدخل، إنجازات غير مسبوقة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣، حيث بلغ عدد المستفيدين منها نحو ١.٦ مليون مواطن. وقد بدأت المبادرة بتلقي ما يقرب من ١٩ ألف طلب في عام ٢٠١٤، لتصل إلى ذروتها في عام ٢٠٢٣ بتسجيل نحو ٢٩٥ ألف طلب، مما يعكس الإقبال الكبير على هذه المشروعات وثقة المواطنين فيها. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لتنفيذ مشروعات المبادرة ما يقرب من ٣٠٠ مليار جنيه، ساهمت الدولة بنسبة ٣٥٪ منها، في صورة دعم مباشر يشمل تكلفة الأراضي والمرافق، وفروق الأسعار، وتعويضات المقاولين، إلى جانب دعم الفائدة على التمويل العقاري لتيسير التمليك للمواطنين المستهدفين.

---

(٨) وثيقة معلومات برنامج التمويل الإسكان الشامل (٢٠١٥) ، البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

(٩) قطاع الاسكان والمرافق – وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

(١٠) وثيقة معلومات برنامج التمويل الإسكان الشامل (٢٠١٥) ، البنك الدولي ووزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

وفي إطار تحقيق العدالة الاجتماعية، تم تخصيص ٦٣٪ من الوحدات السكنية لفئة الشباب (من سن ٢١ إلى ٤٠ عامًا)، بينما خُصص نحو ٧٠٪ منها للعاملين في القطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة. كما بلغت نسبة المستفيدات من السيدات نحو ٢٣٪ من إجمالي الحاصلين على الوحدات، وهو ما يعكس التوجه نحو تمكين المرأة وتلبية احتياجاتها السكنية.

شكل ٢٠مشروعات الإسكان الاجتماعى (مدينة القاهرة الجديدة– مدينة الفيوم الجديدة)

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

وخلال الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤، تم تنفيذ عدد إجمالي بلغ ٣٠٩,٠٣١ وحدة سكنية ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعي. وقد شهدت وتيرة التنفيذ تباينًا على مدار هذه السنوات؛ حيث بلغت ذروتها في الفترة (٢٠٢٠ /٢٠٢١) بتنفيذ عدد ٨٣,٨٤٧ وحدة، ثم تراجعت إلى ٦٨,٦٩١ وحدة خلال (٢٠٢١ /٢٠٢٢)، وواصلت الانخفاض إلى ٤٧,١٠٧ وحدة خلال (٢٠٢٢ /٢٠٢٣)، وذلك نتيجة عدد من التحديات، أبرزها الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، وصعوبة توفير الموارد المالية ومستلزمات البناء، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنشاء.

ورغم هذه التحديات، شهدت الفترة (٢٠٢٣ /٢٠٢٤) تعافيًا نسبيًا في معدلات التنفيذ، حيث ارتفع عدد الوحدات المنفذة إلى ٥٨,١٦٢ وحدة، مما يعكس استمرار الدولة في دعم هذا القطاع الحيوي والتزامها بتحقيق الحق في السكن الكريم للفئات المستهدفة.

شكل ٢١عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان الإجتماعي خلال الفترة(٢٠٢٤ – ٢٠٢٠)

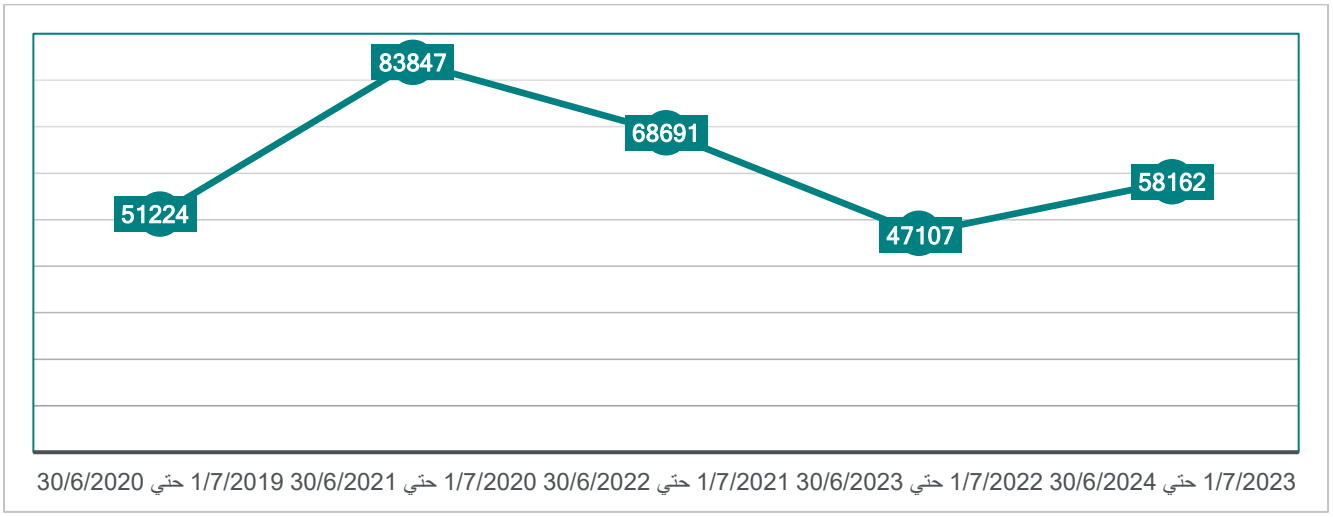

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

بلغ اجمالي عدد الوحدات السكنية التي تم تنفيذها بمشروع الإسكان الاجتماعي خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٤) ٦٢٦.٨ ألف وحدة منفذ منها ٥٨.١ ألف وحدة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.[١١] نفذ منها الجهاز المركزي للتعمير ٥٨٠ وحدة بنسبة ١,٢٪ باستثمارات قدرها ١٣٧,٩ مليون جنيه، ومديريات الإسكان ٤,١ ألف وحدة بنسبة ٨,٦٪ باستثمارات قدرها ٦٠١,٤ مليون جنيه، كما نفذت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ٤٢,٥ ألف وحدة بنسبة ٩٠,٢ ٪ باستثمارات قدرها ٥٦,٩ مليار جنيه. حتى عام ٢٠٢٣ أما من حيث التوزيع الجغرافي، فيتضح أن محافظات الجيزة والقليوبية والقاهرة قد استحوذت خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على الحجم الأكبر من تنفيذ الوحدات السكنية بنسبة (٣٠٪، ٢٧٪ و٢٢٪) على الترتيب، يليها محافظات بورسعيد، والشرقية، والمنوفية، وسوهاج، وأسوان، من حيث عدد الوحدات السكنية المنفذة. ويوضح الشكل رقم (٢١) نصيب المحافظات من الإسكان الاجتماعي المنفذ[١٢].

ويُوضح الشكل رقم (٢٢) التوزيع التفصيلي لنصيب المحافظات من الإسكان الاجتماعي المنفذ.

شكل ٢٢نصيب المحافظات من الإسكان الاجتماعي المنفذ حتى عام ٢٠٢٣

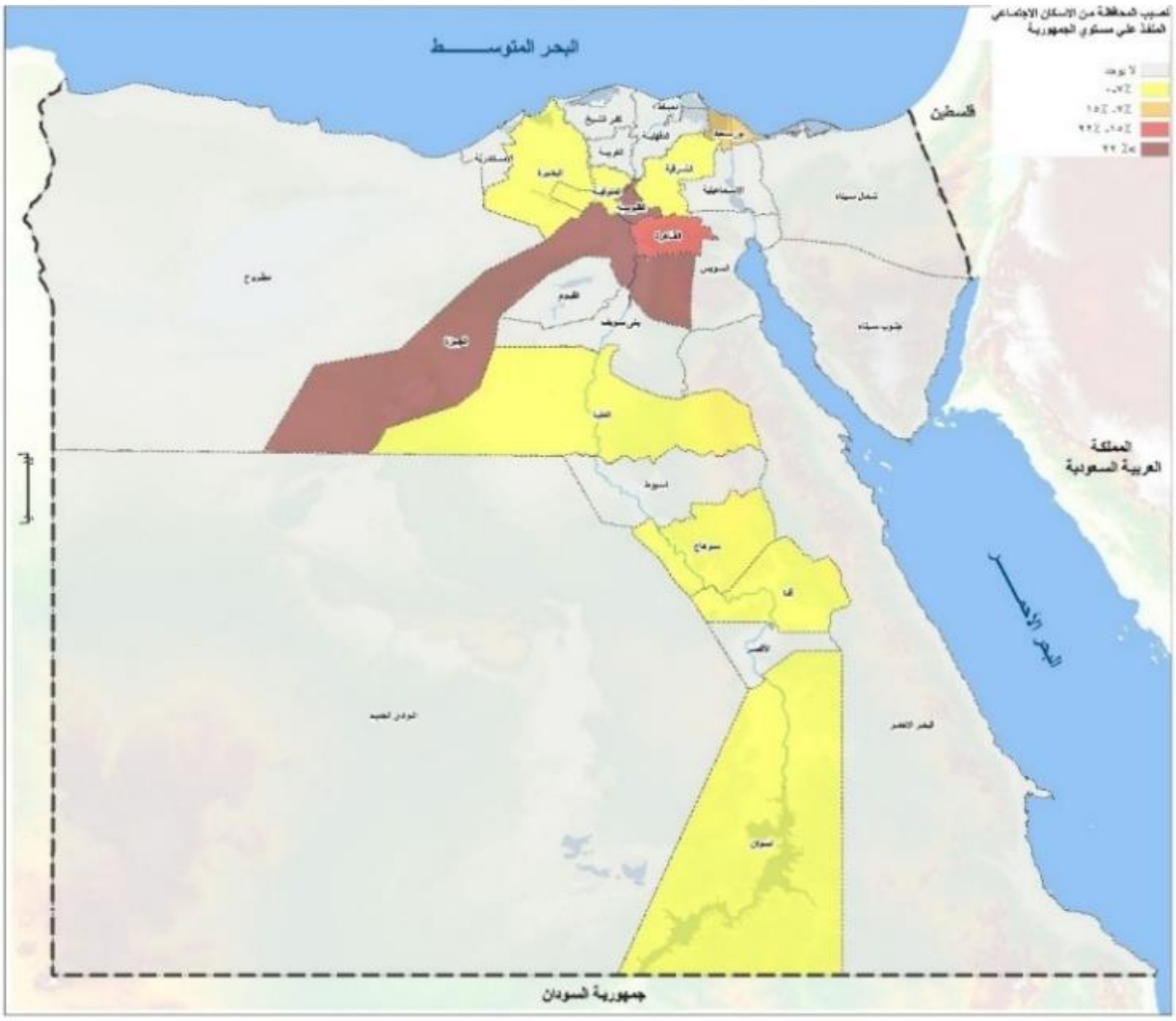

المصدر :نشرة الإسكان في مصر ٢٠٢٢/٢٠٢٣–الإصدار مارس ٢٠٢٣٤–الجهاز المركزى العام للتعبئة والاحصاء

(١١)قطاع الاسكان والمرافق - وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

(١٢) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقا للتصنيف الوظيفي الحكومي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ – مايو ٢٠٢٤ – الجهاز المركزي العام للتعبئة والاحصاء.

- **مشروعات الإسكان الاقتصادي**

تهدف وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في مصر إلى الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال حساب تمويل الإسكان الاقتصادي التابع للوزارة. يقوم هذا الحساب بتمويل إقامة وحدات الإسكان الاقتصادي لتلبية رغبات مختلف شرائح المجتمع. وتتضمن أبرز مشروعات الإسكان الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٤) المشروعات التالية:

- مشروع إنشاء ٤ عمارات بمنطقة إسكان المستقبل – القاهرة الجديدة (مرحلة تكميلية لنزهة التجمع الثالث): يُعد هذا المشروع مرحلة تكميلية لمشروع نزهة التجمع الثالث، ويشمل تنفيذ ٤ عمارات بإجمالي ٨٠ وحدة سكنية مكتملة التشطيب. تم تخصيص هذه الوحدات بالكامل، مما يعكس الحاجة الملحة لمثل هذه المشاريع في المنطقة

- مشروع إنشاء مجمع سكني متكامل "نزهة الأندلس" بمدينة القاهرة الجديدة: يقع هذا المشروع على قطعة الأرض بمنطقة الجمعيات بقطاع الأندلس في مدينة القاهرة الجديدة، ويمتد على مساحة ١٢ فداناً، ويتكون المشروع من مجمع سكني متكامل يضم ٢٨ عمارة سكنية، بالإضافة إلى مول تجاري يخدم قاطني المشروع والمناطق المحيطة.

جدول ١٢مشروع إنشاء مجمع سكني متكامل "نزهة الأندلس" بمدينة القاهرة الجديدة

عـــــدد العمارات	عدد الوحدات	مساحة الارض	المساحة المخصصة للاستعمال السكني	النسبة البنائية	النسبة المخصصة للخدمات	نســـــبـــة الـطـرق والمسطحات الخضراء
٢٨	٦٧٢	٥١٦٩٠.١٥ م^{٢}	١٤٤١٣م^{٢}	٢٧.٨٨٪	١.٨٢٪	٧٠.٣٪

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- **مشروعات الإسكان المتوسط (سكن مصر – دار مصر)**

في إطار جهود وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لتوفير سكن ملائم لفئة المواطنين من متوسطي الدخل، تعمل الوزارة على تنفيذ مشروعات إسكان متوسط ضمن مجتمعات عمرانية متكاملة المرافق والخدمات، تتضمن وحدات سكنية كاملة التشطيب، بأسعار تنافسية مقارنة بنظيراتها في القطاع الخاص، مع إتاحة نظم ميسّرة للسداد من خلال التمويل العقاري. وتشمل هذه المشروعات:

- مشروع "سكن مصر:" يضم المشروع وحدات سكنية بمساحات تتراوح بين ١٠٦م^{٢} و١١٨ م^{٢}، مكونة من ثلاث غرف وصالة، كاملة التشطيب. كما يشمل المشروع محلات تجارية في الدور الأرضي من العمارات لتلبية احتياجات السكان، وتُحاط التجمعات السكنية بسياج شجري لضمان الخصوصية.
- مشروع "دار مصر:" تتراوح مساحات الوحدات السكنية في المشروع بين ١٠٠م^{٢} و١٥٠ م^{٢}، وتضم ثلاث غرف وصالة كاملة التشطيب. يتم تنفيذ المشروع داخل تجمعات سكنية متكاملة تتضمن مجموعة من الخدمات المتميزة، منها :مول تجاري، مسجد، مدرسة، مسطحات خضراء، مصاعد، أسواق، محلات تجارية، خدمات إدارية ومنفصلة، بالإضافة إلى منظومة أمن وحراسة متكاملة .ويُحاط المشروع بسور حديدي ليكون على هيئة كمبوند سكني يوفر بيئة آمنة ومتكاملة للسكان.
- شهد مشروعي الإسكان المتوسط في مصر، تنفيذ إجمالي ٨٩.٦٨ ألف وحدة سكنية (٦١.٦٧ وحدة سكن مصر – ٢٨ ألف وحدة دار مصر) خلال الفترة من (٢٠١٩ /٢٠٢٤)، وقد تباين أداء المشروعين على مدار هذه السنوات، حيث بلغت ذروة التنفيذ في الفترة من (٢٠٢٠ /٢٠٢١)، بتنفيذ ٤٢.٤ ألف وحدة. بعد هذه الفترة شهدت وتيرة التنفيذ تراجعاً ملحوظاً. ففي الفترة (٢٠٢١– ٢٠٢٢)، انخفض عدد الوحدات المنفذة إلى ١٣.٤ ألف وحدة. واستمر هذا الانخفاض ليبلغ أدنى مستوى له في الفترة (٢٠٢٢– ٢٠٢٣)، حيث تم تنفيذ ٥.٣ ألف وحدة. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أبرزها التحديات الاقتصادية التي واجهتها مصر والعالم خلال هذه الفترة، وعدم توفر الموارد المالية ومستلزمات البناء، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنشاء. على الرغم من الانخفاض، عادت أعداد الوحدات المنفذة للارتفاع نسبياً في الفترة الأخيرة (٢٠٢٣– ٢٠٢٤)، لتصل إلى ١٠.٦ ألف وحدة، مما يشير إلى تعافٍ جزئي في وتيرة العمل بالمشروع.[١٣] كان أكبر عدد وحدات منفذة بمدينة العلمين الجديدة حيث بلغ ٢,٢ ألف وحدة بنسبة ٤١,١٪ بنسبة وأقل عدد وحدات بمدينة المنصورة الجديدة حيث بلغ ٣٣٦ وحدة بنسبة ٦,٣٪ من الإجمالي حتى عام ٢٠٢٣.[١٤]

([١٣]) قطاع الاسكان والمرافق - وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

([١٤]) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقا للتصنيف الوظيفي الحكومي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ – مايو ٢٠٢٤ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

شكل ٢٣عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان المتوسط خلال الفترة(٢٠٢٤ – ٢٠١٩)

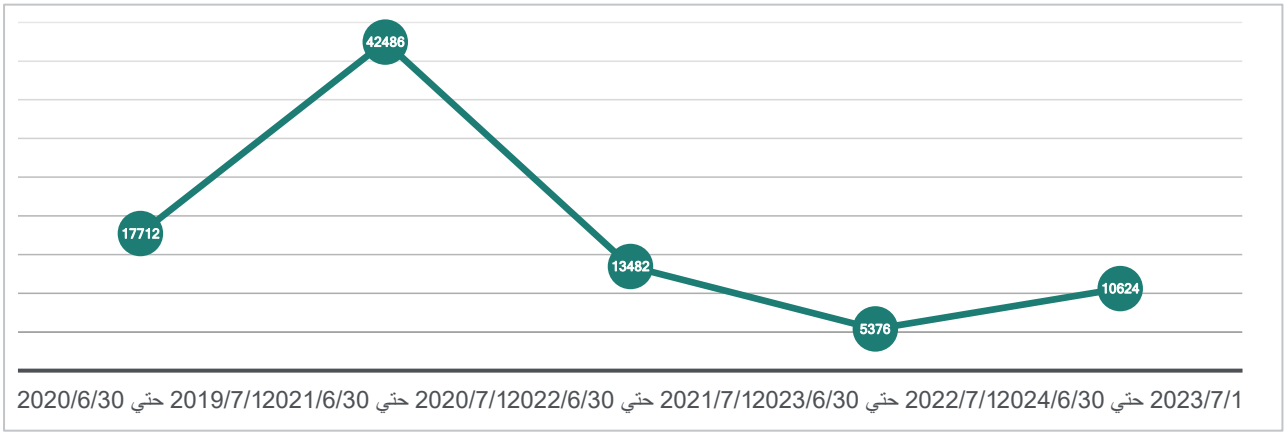

المصدر : وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- **<u>مشروعات الإسكان الفاخر (جنة)</u>**

يستهدف الإسكان الفاخر مواطنين الدخل المرتفع من خلال توفير مجمع سكني في أفضل مواقع المدن الجديدة محاط بسور لتوفير الخصوصية للسكان، وأمن وحراسة، ومبنى اجتماعي، وتتراوح مساحات الوحدات السكنية لمشروع جنة من ١٠٠ م^{٢} إلى ١٥٠ م^{٢}. ويتوافر به أمن وحراسة ومبنى اجتماعي ليصبح مشروع كامل الخدمات. بلغ اجمالي عدد الوحدات المنفذة بمشروع جنة مصر ٣١.٣ ألف وحدة منفذة حتى عام ٢٠٢٤ بالمدن الجديدة، منفذ منهم ٣٤٨٠ وحدة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.[١٥] بلغ اجمالي عدد الوحدات المنفذة ٥٦٠ وحدة و٣١.٦ ألف جارى تنفيذها بالعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات قدرها ٦.٧ مليار جنيه وعدد الوحدات المنفذة بالمنصورة الجديدة ٨٧٢ وحدة والجاري تنفيذها ٢٥٤ وحدة باستثمارات قدرها ٠.٣ مليار جنيه، و١٠٢٥٦ وحدة جاري تنفيذها بالعلمين الجديدة باستثمارات قدرها ٨.٢ مليار جنيه و٣٣٧٨ وحدة جاري تنفيذها بغرب كارفور باستثمارات قدرها ٠.٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.[١٦]

شكل ٢٤مشروعات الإسكان الفاخر بالعاصمة الإدارية الجديدةR٣

المصدر : وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

(١٥) قطاع الاسكان والمرافق – وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

(١٦) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقا للتصنيف الوظيفي الحكومي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ – مايو ٢٠٢٤ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

شهد مشروع جنة مصر تراجعاً حاداً في العام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (يوليو ٢٠٢٢ – يونيو ٢٠٢٣) حيث انخفضت الوحدات المنفذة إلى ٤٣٢ وحدة فقط (بنسبة انخفاض حوالي ٩٦٪ عن العام السابق)، لكنه شهد انتعاشاً ملحوظاً في العام الجاري (٢٠٢٤/٢٠٢٣) بإنجاز ٣,٤٨٠ وحدة (زيادة حوالي ٧٠٠٪ عن العام السابق).

جدول ١٣عدد الوحدات المنفذة بمشروع الإسكان الفاخر خلال الفترة(٢٠٢٤-٢٠٢٠)

الفترة	عدد الوحدات المنفذة بمشروع جنة
١/٧/٢٠١٩ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٠	٥٥٤٤
١/٧/٢٠٢٠ حتى ٣٠/٦/٢٠٢١	٩٤٨٠
١/٧/٢٠٢١ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٢	١٢٠٧٢
١/٧/٢٠٢٢ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٣	٤٣٢
١/٧/٢٠٢٣ حتى ٣٠/٦/٢٠٢٤	٣٤٨٠
الاجمالي	٣١٠٠٨

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

التحديات التى تواجه توفير السكن اللائق والميسور التكلفة

يعتبر التوسع في خيارات الإسكان للمجموعات الأقل دخلا ورفع قدرتهم على الحصول على سكن وخدمات عامة وفرصة عمل أحد أهم أولويات الحكومة الحالية. وتبنت الحكومة برنامج تحفيزي في بداية عام ٢٠١٤ مع إعطاء الأولوية لقطاع الإسكان. وقد أقرت الدولة كذلك قانون الإسكان رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ وأنشأ الصندوق الاجتماعي للإسكان بهدف توفير مليون مسكن للأسر منخفضة الدخل خلال ستة سنوات. ومن المقرر أن يقوم هذا البرنامج بتوفير أكثر من ١.٥ مليون وظيفة سنويا طوال فترة البرنامج.

وبالرغم من إن الغرض الاساسي لدعم الدولة للسكان يتمثل في تقريب الفجوة بين أسعار السكن والدخول، ولكن في الوقت الذي تنفق فيه الدولة مليارات الجنيهات على مشروعات إسكان مدعمة، تزداد الفجوة بين الأسعار والدخول بنسبة تفوق نسبة الدعم. فمثلاً، ازداد سعر الشقة المدعمة من ٥٠ ألف جنيه عام ٢٠٠٥ ببرنامج الإسكان القومي، إلى ١٣٥ ألف جنيه عام ٢٠١٤ ببرنامج الإسكان الاجتماعي، أي بمقدار ٢٧٠ ٪ في تسع سنوات، بمتوسط زيادة ٣٠ ٪ في السنة. تواكب هذه الزيادة في أسعار الشقق المدعمة ارتفاع أسعار السكن في السوق المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات الفقر في ذات الفترة، وشهدت دخول متوسطي الدخل زيادة طفيفة قد يلتهمها التضخم، بما معناه أن القدرة الشرائية للمواطن المصري انخفضت، وبخاصة الفقراء، مما أثر في مقدرته على حيازة مسكن ملائم[١٧].

ويتفاوت ما تخصصه الأسر من دخولها لإيجار المسكن تفاوتاً كبيراً، إذ ينخفض من ناحية إلى أقل من ١٪ ومن ناحية أخرى يصل إلى أكثر من ٣٠٪ من دخولها مما قد يهدد تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى أو الانتقاص منها. ووفقاً لدراسات الدخل والإنفاق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن متوسط ما تنفقه الأسرة على المسكن والتنقلات معاً يصل إلى نحو ١٩.٢٪ (٢٠.٤ ٪ في الحضر – ١٧.٩٪في الريف) في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٤.٧٪ من إجمالي الاستهلاك في عام

(١٧) ورقة سياسات الإسكان: وضع سياسة عادلة للإسكان في مصر (٢٠١٤) ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصي

٢٠١٨/٢٠١٧، ويقل عن الانفاق عام ٢٠١٥ على ذات البند (٢٣.٨٪). ويلاحظ أن الانفاق على بندي السكن والتنقل يرتفع في الحضر عنه في الريف ليصل إلى نحو ٢٦.٤٪ و٢٦.٨٪ عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨/٢٠١٧ على التوالي.

وبالرغم من التحسن المستمر في أداء الاقتصاد الكلى المصري خلال الخمس أعوام الأخيرة، والانفاق على المسكن ومستلزماته، فإن الأوضاع الاجتماعية مازالت تمثل تحدياً للدولة المصرية، متمثلة في تقلص الأجور الحقيقية مقارنة بتكاليف الحياة. وانعكس ذلك على زيادة نسبة الفقراء لتصل إلى نحو ٢٩.٧٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. وقد اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات لتخفيف حدة التكلفة الاجتماعية على السكان، فعلى سبيل المثال تم زيادة المخصصات المالية لبرنامج تكافل وكرامة التابع لوزارة التضامن الاجتماعي بنحو ٤٠٠٪ في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ بهدف دعم نحو ٢.٢ مليون أسرة.

وقد كان لكل من السياسات السابقة في مجال الإسكان والزيادة السكانية الكبيرة وأسعار الفائدة المرتفعة آثاراً سلبية على ضمان توفير السكن الميسور التكلفة في مصر لأعوام عديدة. وبناء على دراسة اعدت من البنك الدولي عام ٢٠١٤ فإن الطلب على الوحدات السكنية يقدر بنحو ٣٠٠ ألف وحدة سنوياً علاوة على ٢٥٤ ألف وحدة إضافية مطلوبة لتغطية الخلل الموجود بالسوق المصري، إلا أن معدل تنفيذ الوحدات الجديدة لم يتخط ال ٢٠٠ ألف وحدة سنوياً. وقد يزيد حالياً الاحتياج الفعلي للوحدات السكنية بسوق الإسكان في مصر عن ٧٠٠ ألف وحدة سنوياً نتيجة لزيادة السكان في الفئة العمرية الأقل من أربعين سنة. وقد أدى العجز الحالي في الوحدات إلى زيادة كبيرة في أسعار الوحدات وصعوبة وصول الفئات الفقيرة إلى السكن الميسور الرسمي. وتعمل الدولة جاهدة إلى مواجهة هذا التحدي عن طريق إصلاحات هيكلية في منظومة التشريعات المتعلقة بقطاع الإسكان، علاوة على انشاء الصناديق التمويلية العقارية بالإضافة إلى التعاون مع جهات دولية داعمة لتيسير وصول الفئات الفقيرة إلى بدائل تمويلية تساعدها على الحصول على المسكن الملائم، والحد من الانتشار العشوائي للوحدات غير الرسمية.

٢. ضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مستدامة للإسكان

تبنت الدولة المصرية حديثاً مجموعة من الآليات المختلفة للتعامل مع ملف الإسكان بجميع مستوياته، فبجانب مساهمة الدولة في طرح وحدات مشروع الإسكان الاجتماعي لفئة محدودي الدخل والإسكان المميز لفئة متوسطي الدخل، فقد قامت بتخفيض سعر الإقراض وتقديم الدعم النقدي المباشر للمستفيدين المستحقين وكذا تنويع اساليب ومنتجات التمويل العقاري. ولعل من أهم التشريعات التي قامت الدولة بتطويرها وتعديلها لضمان وصول الفئات الأكثر احتياجا إلى بدائل تمويلية مناسبة قانون التمويل العقاري وقانون الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

- **<u>قانون التمويل العقاري</u>**[١٨]

يعد قانون التمويل العقاري أحد أدوات الدولة لتطبيق العدالة الاجتماعية وإعادة صياغة منظومة الدعم في قطاع الإسكان، وقد صدر قانون التمويل العقاري لتنظيم بناء وتمويل وتخصيص الإسكان لمحدودي الدخل وهو القانون رقم ١٨٤ لسنة ٢٠٠١ ، ويجيز القانون للمستثمر التصرف في العقار بالبيع أو الهبة أو غيرهما من التصرفات، أو ترتيب أي حق عيني عليه وذلك بعد موافقة جهة التمويل وبشرط الوفاء بالالتزامات المترتبة على اتفاق التمويل، ويجوز للمستثمر تأجير العقار أو تمكين غيره من الانفراد بشغله وذلك بعد الحصول على موافقة جهة التمويل. ولم يقتصر القانون على تخصيص وحدات سكنية فقط، بل أتاح طرح أراضي للمواطنين لبناء وحدات سكنية، وشمل أيضا فئة متوسطي الدخل لزيادة عدد المستفيدين، ليكون توفير سكن كل المصريين هو السياسة المنفذة من

---

[١٨] تقرير الإنجازات السنوي صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

قبل الدولة المصرية، وما لهذا القانون من مردود على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وقام قانون التمويل العقاري بوضع القواعد لنوعية القروض الممكن تقديمها من قبل البنوك والشركات وكذلك معايير الاكتتاب، وذلك على النحو التالي:

- يبلغ الحد الأقصى لقيمة القرض ٩٠٪ من قيمة الوحدة، والحد الأقصى للقسط الشهري ٤٠٪ من الدخل، و٣٥٪ لمحدودي الدخل.
- ولا يتعدى الحد الأقصى لقيمة القرض الممنوح للفرد أو الأسرة ١٥٪ من القيمة المالية لشركة التمويل العقاري.
- يجب أن تحدد قيمة الوحدة بواسطة خبير تقييم عقاري معتمد قبل منح التمويل.
- يجب حساب قيمة أقساط الدين مسبقاً.
- يجب أن يكون الدخل معتمد ومقبول من البنوك.
- تقوم شركات التمويل العقاري المرخصة من هيئة الرقابة المالية بتقديم التمويل بجانب البنوك وعقود التمويل العقاري الموحدة.
- تم تخفيض رسوم تسجيل العقار من ١٢٪ إلى قيمة ثابتة قدرها ٢٠٠٠ جنيه.

كما تم تعديل شرائح الدخل وسعر العائد للتمويل العقاري في إطار المبادرة وكذلك الحد الأدنى للدفعة المقدمة وفقا للجدول رقم (١٤)

جدول ١٤تعديل شرائح الدخل وسعر العائد للتمويل العقاري

فئة العملاء	سعر العائد (متناقص)	الحد الأقصى لصافي الدخل الشهري	الحد الأدنى للدفعة المقدمة
محدودي الدخل	٧,٥٪	١٠آلاف جنيه للفرد١٣ ألف جنيه للأسرة	٢٠٪
	٨٪	١٢ ألف جنيه للفرد١٥ ألف جنيه للأسرة	
متوسطي الدخل	١٢٪	٢٠ ألف جنيه للفرد٢٥ ألف جنيه للأسرة	

المصدر: البنك المركزي المصري، مبادرات التمويل العقاري، فبراير ٢٠٢٥.

دور التشريعات الحديثة في مجال التطوير العقاري وضمان الوصول إلى بدائل تمويلية مناسبة

ساهم قانون التمويل العقاري في تطوير البنية الأساسية القانونية والتنظيمية الخاصة بالتمويل العقاري في مصر من خلال الاعلان عن سوق التمويل العقاري المصري بالقانون رقم ١٤٨ لعام ٢٠٠١. وقد استهدف القانون العمل على توسيع وتبسيط نطاق عمل واختصاصات صندوق الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، من خلال توفير قدر كبير من المرونة، فيما يخص تحديد شروط وقواعد الاستفادة من السكن الاجتماعي، وطرق الدعم، وكذلك وضع معايير توصيف مشروعات إسكان ذوي الدخل المنخفض والحد الأقصى لنسبة عبء التمويل إلى الدخل. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق وقاعدة المستفيدين من منظومة التمويل العقاري، من ذوي الدخول المنخفضة، وتمكين الصندوق من الحصول على أراضي مخصصة بالمجان لبناء مساكن اقتصادية عليها، وتقديم ضمان ضد مخاطر التعثر في سداد الأقساط لجهات التمويل من خلال مشاركة الصندوق مع إحدى شركات التأمين أو الصناديق المتخصصة. ويلاحظ أنه بالرغم من هذه الإجراءات فإن تسجيل العقارات كان محدوداً، وقد يرجع ذلك إلى المستوى المنخفض من الوعي لدى المواطنين والمستثمرين بمنتجات التمويل العقاري[١٩و٢٠]. قدوتم تطوير الإطار التشريعي

[١٩] العقارات التي تم تشييدها مؤخرا في مصر تم بناؤها نقدا أو من خلال نظام أقساط قرض يتم تقديمه من جانب شركات الإنشاءات العقارية.

[٢٠] تقرير متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (التقرير الوطني لمصر ٢٠٣٠) (٢٠٢٠) ، قطاع الاسكان والمرافق – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمراني

لهذا القانون من خلال قانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض مواد قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بهدف توسيع دائرة المستفيدين من نظام التمويل العقاري وتنشيط عمل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري، من خلال توفير قدر من المرونة فيما يخص تحديد شروط وقواعد الاستفادة من المساكن من المستوى الاقتصادي وفي وضع معايير توصيف مشروعات إسكان ذوي الدخل المنخفض وفي الحد الأقصى لنسبة عبء التمويل إلى الدخل. وقد استحدث القانون ضمن أنشطة التمويل العقاري حالات الانتفاع بالعقار والتأجير الذي ينتهي بالتملك، إضافة إلى ما هو قائم حاليا من تمويل شراء العقارات، أو بناءها، أو ترميمها، او تحسينها. كما أتاح القانون إنشاء "الاتحاد المصري للتمويل العقاري" ليضم الجهات العامة في نشاط التمويل وإعادة التمويل العقاري تحت مظلة واحدة بهدف المساهمة في تطوير المعايير المهنية لهذه الجهات والعمل على تنمية هذا النشاط في مصر حيث تساعد هذه التعديلات على إحكام الرقابة على الوكلاء العقاريين وخبراء التقييم العقاري ووسطاء التمويل العقاري، وقد بدأ نشاط الاتحاد عام ٢٠١٥. كذلك فقد تم التنسيق مع العديد من الوزارات والجهات المعنية حيث تم تخفيض رسوم التسجيل العقاري بموجب قانون رقم ٨٣ لسنه ٢٠٠٦ وتبسيط إجراءات التسجيل بالمجتمعات العمرانية الجديدة، تبسيط إجراءات التنفيذ على العقار، وإصدار قواعد إنشاء وتنظيم عمل الشركات التي تقدم خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني. وتشمل أساليب التمويل العقاري وفقاً للقانون على التالي. تمويل شراء المستثمر لعقار بنظام الإجارة، التمويل بنظام المرابحة، تمويل شراء العقارات بنظام المشاركة، تمويل شراء حق الانتفاع للعقارات، وتمويل بناء او تحسين أو تطوير عقارات إلى المستثمر بنظام حق الانتفاع.

كذلك فقد أصدرت الدولة القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الإسكان الاجتماعي والمستبدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن "الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري"، حيث تم ضم صندوقي ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري وتمويل الاسكان الاجتماعي في صندوق واحد بهدف تحقيق أقصي استفادة ممكنة بأقل وأيسر السبل، وتيسير الأمر على المواطنين بالتعامل مع جهة إدارية واحدة ، ويعد من أهم احكام القانون ايجاد مصادر ذاتية دائمة لتمويل وحدات سكنية لفئة محدودي الدخل بمشروع الاسكان الاجتماعي دون الاعتماد على الخزانة العامة للدولة من خلال صندوق له موازنة مستقلة بما يكفل له تأدية دوره, كما صدرت شروط وضوابط للتخصيص بهدف ضمان وصول الدعم لمستحقيه.

- **<u>آليات صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري</u>**[٢١]

يختص الصندوق بتوفير تمويل وإدارة وإنشاء وبيع وايجار الوحدات السكنية، والخدمات والأنشطة التجارية والمهنية اللازمة لهذه الوحدات وتوفير قطع أراضي معدة للبناء ووحدات سكنية لمحدودي ومتوسطي الدخل. أعتمد صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري على مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تحقيق العدالة السكنية للفئات المستحقة. وتستهدف هذه السياسات المواطنين محدودي الدخل، سواء من الأفراد أو الأسر، مع أولوية للمواطنين المتقدمين للحصول على وحدة سكنية لأول مرة. ويحرص الصندوق على تقديم وحدة واحدة فقط لكل أسرة، بما يضمن توزيعاً عادلاً للموارد. كما يقدم الصندوق أشكالاً متنوعة من الدعم، تشمل الدعم النقدي المباشر والدعم المرتبط بالتمويل العقاري، مع التركيز على إحداث تمييز إيجابي لصالح الفئات الأكثر احتياجاً، بما يُسهم في تحقيق الشمول الاجتماعي والاستقرار السكني المستدام.

---

[٢١] تقرير الإنجازات السنوي صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

شكل ٢٥دمج التمويل العقاري في الطلب على الإسكان الحاصلين على دعم طبقا للمحافظة

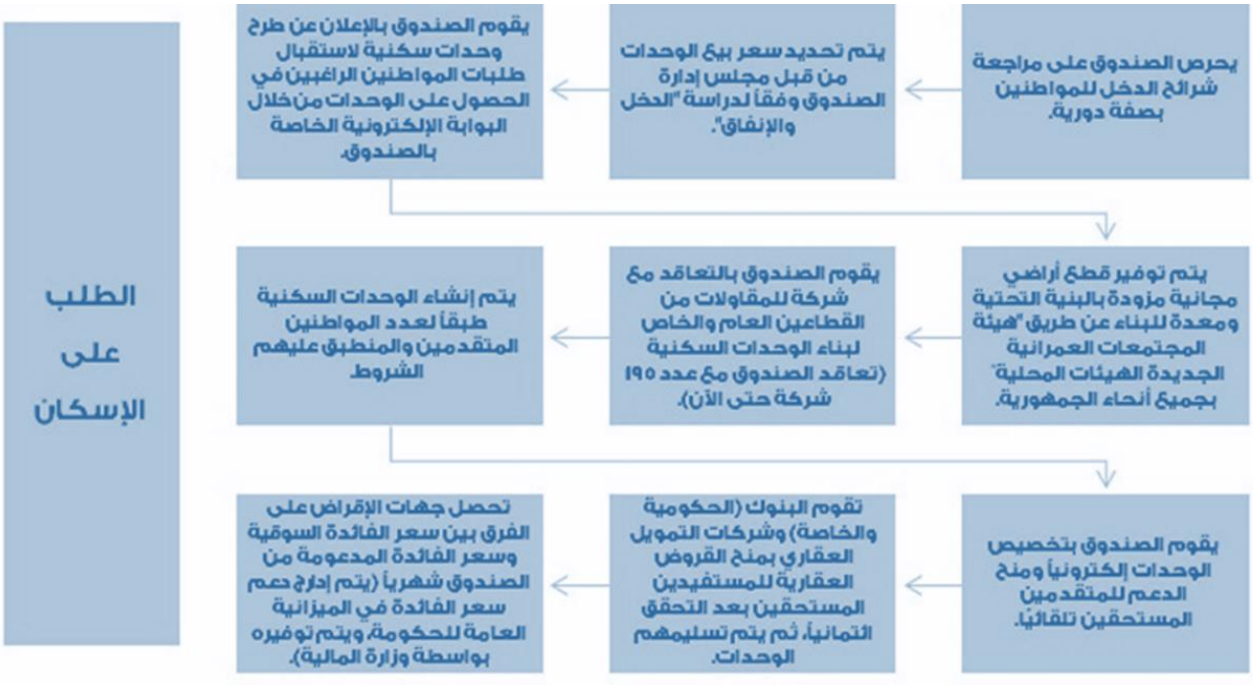

المصدر: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

قام الصندوق منذ نشأته بتوفير الوحدات السكنية في كافة محافظات الجمهورية من سيناء شرقا وحتى مطروح غرباً ومن الاسكندرية شمالاً وحتى أسوان جنوباً واستفاد من تلك الوحدات مواطنين من كافة تلك المحافظات. ويعد العملاء من محافظة الجيزة أكثر المستفيدين من الدعم، فقد بلغ إجمالي عدد العملاء من محافظة الجيزة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ عدد ٢١٨٢٦ مستفيد بنسبة ٢٥.٨٪ من إجمالي الحاصلين على الدعم مقارنة بعدد ١٦٠١٥ مستفيد خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٥٨١١ مستفيد بنسبة ٣٦.٢٪ عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، كما هو موضح بالشكل رقم(٢٦):

شكل ٢٦الحاصلين على دعم طبقا للمحافظات خلال العام المالي ٢٠٢٢ /٢٠٢٣

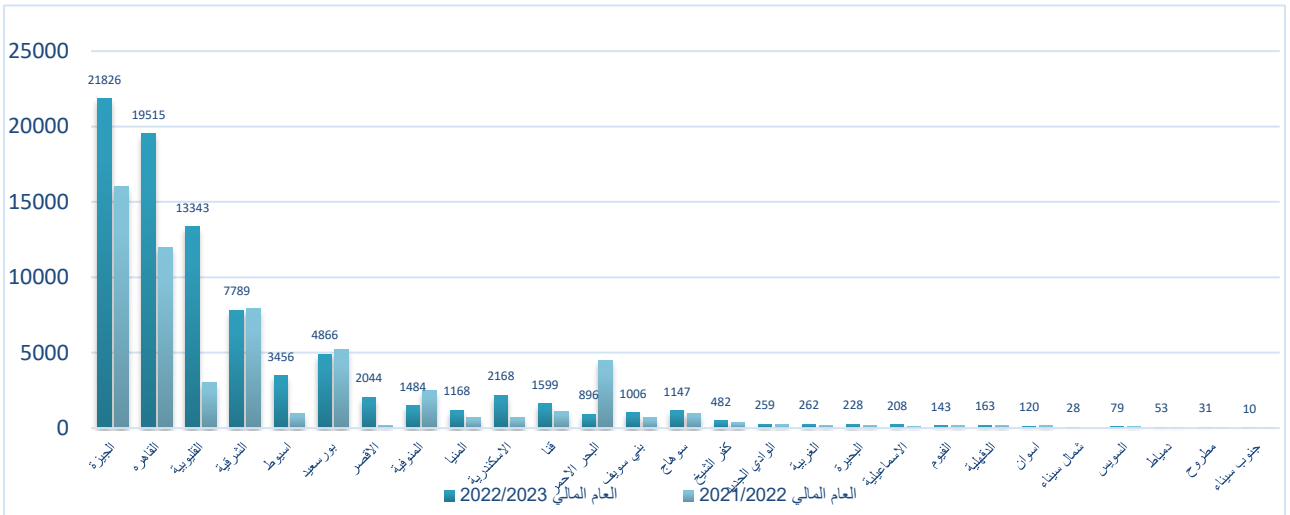

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، تقرير الإنجازات السنوي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (٢٠٢٢-٢٠٢٣).

شكل ٢٧المستفيدين من صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري

المصدر :تقرير الإنجازات السنوى صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى العام المالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

يتولى صـــندوق الإســكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بالإشــراف والرقابة على نشــاط التمويل العقاري الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك منذ بداية العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بموجب قانون رقم (١٠) لســنة ٢٠٠٩. وتقوم الهيئة بالإشــراف على شــئون التمويل العقاري ووضع الضوابط التي تكفل كفاءة السوق ومتابعة نشاطه والرقابة عليه والعمل على تنميته واتخاذ كافة التدابير التي تحافظ حقوق كافة الأطراف المتعاملة فيه. ووفقاً لتقارير نشاط التمويل العقاري للهيئة فقد بلغ عدد الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري في السوق المصري ٢٠ شركة بنهاية عام ٢٠٢٣ (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).[٢٢]

ويعمل كل من صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري (وزارة الاستثمار) وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري (وزارة الإسكان) في تنفيذ سياسات الإسكان والتي يحددها الصندوق الأخير، وتوفير الموارد التمويلية. وتقوم صناديق التمويل العقاري بدعم برنامج الإسكان الاجتماعي الذي طرحته الدولة لبناء مليون وحدة سكنية لفئة محدودي الدخل، من خلال تقديم خدمات التمويل العقاري وتطبيق اسعار فائدة ميسرة (لفئة محدودي الدخل) لشراء هذه الوحدات علاوة على الدعم النقدي، وبذلك ضمنت الدولة توافر التمويل المستدام لبرنامج الاسكان الاجتماعي من خلال استرداد كافة استثماراتها من حصيلة التمويل العقاري الذي توفره البنوك وبما يضمن عدم توقف البرنامج نتيجة لنقص التمويل. وقد ساهمت هذه الصناديق في توفير دعم مالي لأكثر من ٥١٣ ألف أسرة (في الفترة من ٢٠١٤ وحتى يوليو ٢٠٢٣) في جميع المحافظات. ويقدم الشكل رقم(٢٧) ملخصاً لفئات المستفيدين المختلفة من التمويل العقاري.

- **<u>مؤشرات نشاط التمويل العقاري</u>**

قامت شركات التمويل العقاري بتوجيه ٩.٧ مياد جنيه تمويلات ممنوحة للمستثمرين لحوالي ٢٢ ألف عميل خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢١[٢٣]. ثم حدثت طفرة كبيرة في معدلات ضخ الاستثمارات، حيث تم منح ٢٥.٥ مليار جنيه لعملائها في عام ٢٠٢٤ مقارنة بحوالي ١٠.٤ مليار جنيه في العام السابق، بمعدل زيادة بلغ ١٤٤.٩٪. وبلغ عدد شركات الحاصلة على رخصة مزاولة التمويل العقاري في السوق المصري ٢٠ شركة (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري)، مقابل ١٥ شركة في عام ٢٠١٩.[٢٤]

([٢٢]) تقارير نشاط التمويل العقاري (٢٠١٤، ٢٠١٨ و٢٠٢٠) ، الهيئة العامة للرقابة المالية – وزارة الاستثمار.

([٢٣]) تقرير عن تقدم أعمال برنامج الحكومة – مصر تنطلق – يوليو ٢٠١٨ – يوليو ٢٠٢١ – رئاسة مجلس الوزراء.

([٢٤]) التقرير السنوي ٢٠٢٤ – الهيئة العامة للرقابة المالية – وزارة الاستثمار.

ونلاحظ ارتفع معدلات التمويل النشاط العقاري، باستثناء عام ٢٠٢٣ بمعدل انخفاض ٢٢.٤٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٢. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠٠ نقطة أساس لتصل إلى ١٩.٧٥٪ بنهاية عام ٢٠٢٣ ارتفاعاً من ٩.٧٥٪ في مارس ٢٠٢٢.[٢٥]

شكل ٢٨قيمة التمويل العقاري خلال فترة المتابعة(٢٠٢٠-٢٠٢٤)

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقارير نشاط التمويل العقاري (٢٠٢١ – ٢٠٢٤).

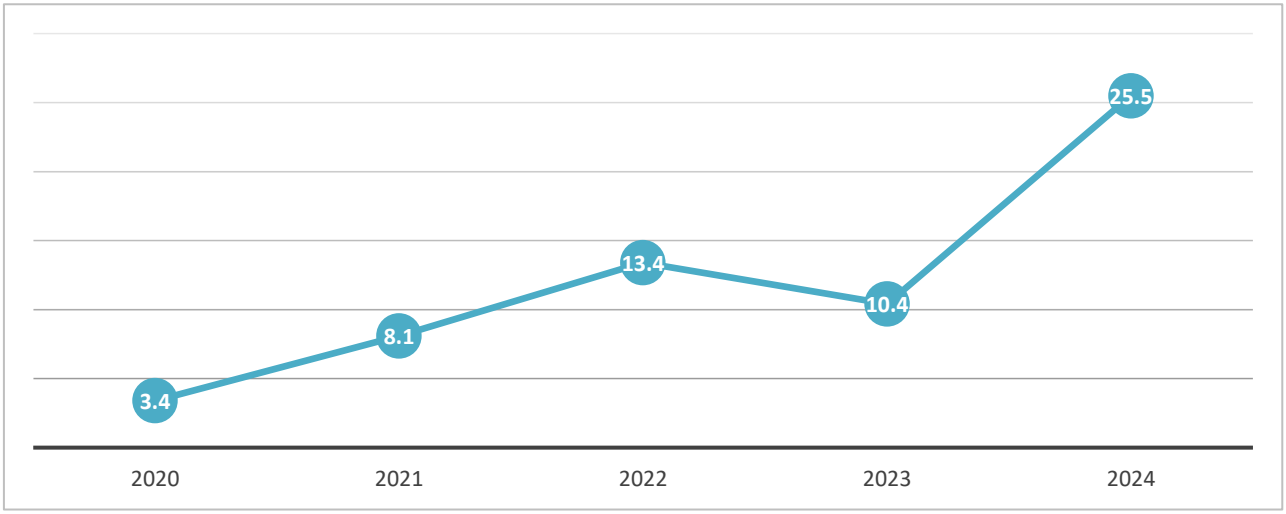

ويقدر إجمالي الانفاق الحكومي ٢٩٩٠.٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٢٠٧٠.٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنسبة زيادة قدرها ٤٤.٤٪/[٢٦] وتم تخصيص ١١١٦.٣ مليار جنيه لقطاع الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٧٤.٧٩١ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٦٤٪. ويساهم قطاع التشييد والبناء بنسبة ٤٠٪ من معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ١٨.٢٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.[٢٧] وبلغ إجمالي الوحدات السكنية المنفذة والجاري تنفيذها بالإسكان الاجتماعي ٨٦٩.٥ ألف وحدة، وعدد وحدات الإسكان المتوسط والفاخر ١٤٨.٣ ألف وحدة حتى عام ٢٠٢٣. وبلغ إجمالي عدد المدن الجديدة ٥٠ مدينة منها ٢٤ مدينة من مدن الجيل الرابع المصممة لاستيعاب ٣٢ مليون نسمة.

٣. تحقيق ضمان الحيازة

تعتبر عملية تنظيم الحيازة من المحاور الهامة التي تقوم الدولة بالعمل على علاجها من خلال استراتيجية الإسكان بهدف تحقيق ضمان الحيازة لجميع الأسر وخاصة الفقيرة منها. ونتيجة لعقود من السياسات التي لم تساهم في ترسيخ حيازات آمنة للسكان فإن الوضع الراهن يمثل تحدياً كبيراً لتحقيق التوازن بين التنظيم والتطوير العمراني من ناحية وضمان أمن الحيازة وبخاصة للفئات الفقيرة، كجزء لا يتجزأ من الحق في السكن اللائق

(٢٥) التقرير السنوي ٢٠٢٣ – الهيئة العامة للرقابة المالية – وزارة الاستثمار.

(٢٦) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة – طبقا للتصنيف الوظيفي للحكومة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ – الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.

(٢٧) النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة – طبقا للتصنيف الوظيفي للحكومة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ – الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.

ومكوّناً ضرورياً للتمتع بالحقوق المدنية[٢٨]. وتعمل استراتيجية الإسكان على تنظيم الرصيد السكني القائم لتيسير منح سندات ملكية العقارات السكنية وتسجيلها، ومن ثم تسهيل نقل الملكية في السوق الثانوية، والسماح باستخدام العقارات كضمانات للقروض، وتطوير طرق التوسع في التمويل عن طريق القروض العقارية في السوق. ويتم تنفيذ ذلك من خلال ثلاث مكونات فرعية تشمل (١) تنظيم وإضفاء الطابع الرسمي على سندات ملكية لما يقرب من ٢ مليون وحدة سكنية من المساكن الحكومية بنيت على مدار ٤٥ عاماً ماضية، ومن ثم تحسين سيولة تداول الوحدات سواء للبيع أو للإيجار في السوق الثانوية، و(٢) إطلاق برامج لمنح سندات ملكية الأراضي تسمح ببيع قطع الأراضي لملاك المباني منذ أمد طويل في التجمعات غير الرسمية المبنية على أراضي الدولة، و(٣) بدء برنامج وطني لحل قضية عدم تسجيل معظم العقارات السكنية الخاصة سواء أكانت رسمية أو غير رسمية.

دور التشريعات الحديثة في مجال التطوير العقاري وضمان الحيازة

- **قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها**[٢٩]

تسعى الدولة المصرية بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤية شاملة للتنمية المستدامة، ترتكز على التخطيط العمراني السليم، ورفع كفاءة استخدام الأراضي، وضمان الحقوق القانونية لحائزي العقارات ، وفي هذا الإطار فقد كان القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ في شأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين يمثل محطة محورية في تعزيز هذه الرؤية، لا سيما فيما يتعلق بملف "الحيازة" وإعطاء الصفة الرسمية القانونية للعقارات المبنية بالمخالفة بعد إتمام التصالح ، حيث تمثل الحيازة القانونية للعقارات عنصراً أساسياً في التنمية الحضرية، فهي تضمن حقوق الملكية، وتُسهل عملية الاستثمار، وتُحسن من جودة حياة المواطنين، كما تفتح الباب أمام الدولة لضم تلك العقارات إلى خطط المرافق والخدمات العامة. لكن استمرار العقارات المخالفة دون تصالح أو تقنين يمثل عقبة أمام التخطيط السليم واستقرار السوق العقارية.

وفي هذا الإطار فقد صدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ بإصدار قانون التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها ليعالج العقبات التي حالت دون استفادة شريحة كبيرة من المواطنين من إجراءات التصالح وفقا لأحكام قانون التصالح السابق (١٧ لسنة ٢٠١٩)، خاصة في ظل تعقيد المعايير وتفاوت القرارات المحلية ، جاء القانون الجديد ليبسط الإجراءات، ويوسّع نطاق المخالفات التي يجوز التصالح عليها، ويضع آليات واضحة للتقنين، بما يخدم المواطن والدولة على حد سواء، وقد أسهم قانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣ في دعم تأمين الحيازة على النحو التالي:

- إعطاء الصفة الرسمية القانونية للمباني من خلال التصالح، مما يتيح لحائزيها إمكانية استخراج التراخيص لأي أعمال لاحقة، وإدخالها ضمن النطاق الرسمي لخدمات المرافق.
- رفع القيمة السوقية للعقار بعد التصالح، حيث يمكن لحائز العقار تسجيله عقارياً، مما يعزز الثقة في سوق العقارات بأن يتم التعامل عليه بقيمته الحقيقية ووفقاً لحركة السوق الحكومية.

---

(٢٨) استراتيجية الإسكان في مصر (٢٠٢٠) ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

(٢٩) قطاع الاسكان والمرافق – وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

- دعم التحول الرقمي والتوثيق العقاري من خلال تمكين المواطن من تسجيل العقار بمنظومة التحول الرقمي مما يُسهم في بناء قاعدة بيانات موحدة ومحدثة للعقارات، تسهل عمليات الحصر، والتخطيط، وتوجيه الدعم أو التمويل العقاري، بما يتوافق مع أهداف مصر الرقمية. هذا بالإضافة إلى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٥ الخاص ببناء قاعدة بيانات الرقم القومي الموحد للعقارات والذي سيساهم بشكل كبير في تحقيق ضمان الحيازة من خلال توحيد قاعدة بيانات للعقارات.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يوفر القانون فرصة عادلة للمواطنين لتقنين أوضاعهم، لا سيما من ذوي الدخل المتوسط والمحدود، دون الدخول في صراعات قانونية أو هدم الممتلكات.
- كما كان لهذا القانون أهداف اخرى تتمثل في مواجهة تداعيات فوضي البناء المخالف والتعدي على الأراضي الزراعية،

وتقليل النزاعات القضائية بإعطاء إطار قانوني للتصالح، وتخفيف العبء على القضاء بحسم آلاف القضايا المتعلقة بالمباني المخالفة. كما يهدف القانون أيضاً إلى توفير موارد يمكن من خلالها التغلب على مشكلات البنية التحتية التي احدثتها هذه المخالفات البنائية، والحفاظ على الأراضي الزراعية من التآكل، والزحف العمراني.

وفي عام ٢٠٢٥، صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٥ ويمثل نقلة نوعية في تنظيم الحيازة العقارية في مصر من خلال إنشاء قاعدة بيانات قومية إلكترونية تحتوي على رقم قومي موحد لكل عقار. هذا الرقم يُعد معرفًا فريدًا وغير قابل للتكرار، مما يسهم في تثبيت هوية العقار بشكل دقيق ورسمي، ويقلل من حالات التزاحم على الملكية أو التعدي على العقارات . كما يفرض القانون على الجهات الحكومية ومقدمي الخدمات التعامل مع العقارات فقط من خلال هذا الرقم، وهو ما يعزز من الاعتراف القانوني بملكية العقار أو حيازته ويجعلها قابلة للتوثيق بسهولة في السجلات الرسمية. وبهذا الشكل، يضمن القانون حقوق الحائزين على العقارات من خلال توثيق بياناتهم ضمن المنظومة الرقمية الرسمية، ويوفر حماية قانونية ضد التزوير أو النزاعات العقارية، بما يعزز الثقة في السوق العقاري ويشجع على الاستثمار والتنمية العمرانية الآمنة[٣٠].

- **تقديرات أمن الحيازة في مصر**

هناك ثلاثة مستويات لقياس الحيازة الرسمية وغير الرسمية في مصر : حيازة اللأراضيى (التى بنيت عليها الوحدة) والحيازة الأولية للوحدة (لأصحابها الأصليين) والحيازة الثانوية للوحدة (للمستأجرين). كما إن الاختلال في

سوق الإسكان والتنمية العمرانية لعقود عديدة مضت قد أدى إلى ظهور اشكال مختلفة من الإسكان غير الرسمي الذي ينطوي على حيازات أغلبها يكون غير آمن، علاوة على حيازات أخرى غير آمنة ايضاً، ولكن في مشروعات إسكان رسمي. وبالرجوع إلى البيانات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن طبيعة الحيازات في مصر بصورة عامة وفى حضر المحافظات بصورة خاصة يتضح الآتي:

(٣٠) قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢٥ – الجريدة الرسمية – العدد ٢٤ (مكرر) في ١٧ يونية سنة ٢٠٢٥

يعتبر شكل الحيازة السائد في كل من حضر وريف الجمهورية التملك والتمليك، حيث يمكن تصنيف حيازة نحو ٦٥.٧٪ من إجمالي الأسر بالجمهورية كتمليك. كما يلاحظ أن عملية الإيجار بأشكالها المختلفة (قديم – حديث – مفروش) كلها تعتبر سمة من سمات المناطق الحضرية وتنخفض نسبتها كثيراً في الريف[٣١].

شكل ٢٩التوزيع النسبي للأسر وفقا لحياة المسكن ومحل الإقامة

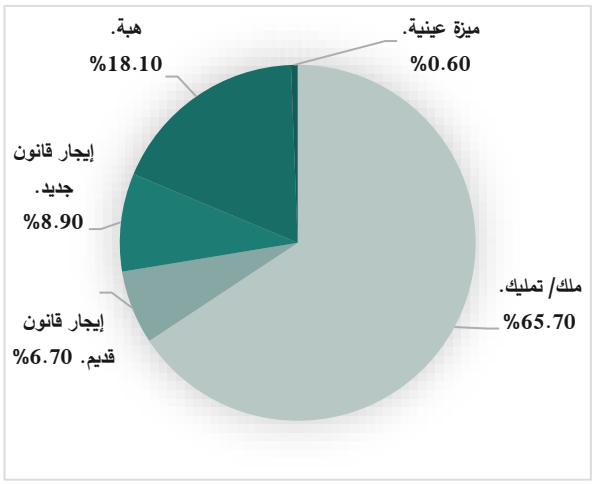

شكل ٣٠التوزيع النسبي للأسر وفقا لحياة المسكن ومحل الإقامة

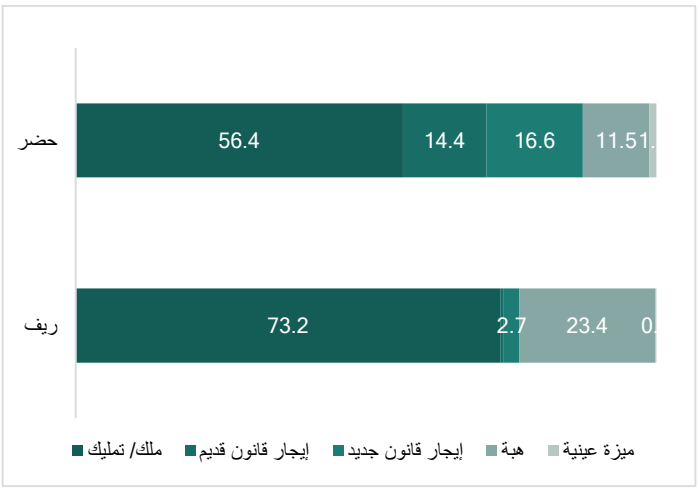

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٩ /٢٠٢٠.

شكل ٣١توزيع وحدات المباني التى لم يتم حيازتها في حضر بعض محافظات الجمهورية عام ٢٠١٧

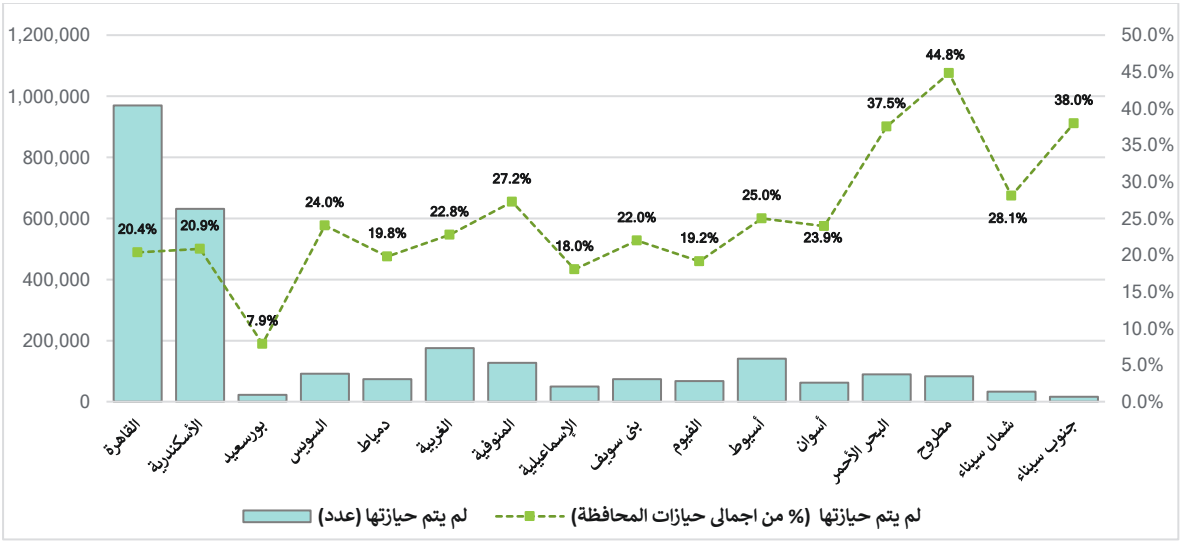

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- **جهود الدولة لضمان أكبر قدر من أمن الحيازة في مصر**

ساهم قانون التصالح في مخالفات البناء (القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠) على تأمين حيازة المواطنين وضمان حصولهم على مسكن مناسب. وقد هدف القانون إلى تأمين حيازة كافة العقارات المقامة بالمخالفة

(٣١) أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٩ /٢٠٢٠ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

في ضوء ضوابط محددة تضمن السلامة الإنشائية وتحفظ حقوق ذوي الشأن. وكان من بين أهم نتائج تأمين الحيازة إيجاد سبيل للاستفادة من أموال واستثمارات المواطنين في إنشاء عقارات وتأمين حيازة تلك العقارات من خلال إعطاء صفة الرسمية لها، وبالتالي يصبح لزاماً على الدولة امدادها بالمرافق بصورة رسمية. علاوة على رفع قيمة العقار للمبني بعد التصالح واثبات الوضع القانوني للعقار، وبالتالي إمكانية تسجيله، ومن ثم التعامل عليه بالقيمة الحقيقية والسوقية.

وبصدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٣، الذي جاء ليعالج الإشكاليات التي كشف عنها التطبيق العملي للقانون السابق، بما يمثل ليس فقط معالجة لوضع عمراني قائم، بل خطوة استراتيجية نحو ترسيخ مفهوم "الحيازة القانونية" كأداة فعالة للتنمية، ووسيلة لدمج ملايين العقارات ضمن المنظومة الرسمية للاقتصاد، بما يعزز تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجالات التنمية العمرانية، والعدالة الاجتماعية، والتحول الرقمي. ومن المتوقع أن تساهم هذه الجهود في تمكين المواطن من وضع العقار على منظومة التحول الرقمي الجاري الانتهاء منها حالياً، وإصدار لكل وحدة سكنية شهادة برقم قومي لإمكان تداولها والتعامل عليها مستقبلاً. وتعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي تهدف إلى تنظيم العمران ووضع آليات واضحة للتعامل مع وحدات الإسكان وحيازاتها مع الإدارة الرشيدة لأصول الدولة.

٤. تنفيذ برامج لتطوير العشوائيات

يتسم الواقع العمراني في المدن والقرى المصرية باتساع رقعة النمو غير الرسمي – وذلك بالرغم من جهود التخطيط العمراني وتوسع الدولة في انشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية. وجدير بالذكر أن انضمام الريف إلى منظومة التخطيط العمراني – كما جاء في قانون البناء ١١٩ / ٢٠٠٨ – قد ألقى بالأعباء الجسام على التنمية العمرانية وقدرة الإدارة المحلية على تنظيم العمل بها. وقد قامت الدولة بجهود حثيثة لمواجهة هذه الظاهرة باستخدام أدوات تدخل متعددة بدءاً من عام ١٩٩٤. وفي ظل اهتمام الدولة بتطوير المناطق العشوائية بصورة شاملة وفى إطار تنموي متكامل، تأسس صندوق التنمية الحضرية، ليكون بديلا لصندوق تطوير المناطق العشوائية. نفّذ صندوق التنمية الحضرية حوالي ١٠٠ ألف وحدة سكنية في ٢٤ موقعاً في ١٣ محافظة، وذلك في إطار خطة تستهدف تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى بإنشاء ١٠٠ ألف وحدة من أصل ٥٠٠ ألف وحدة مستهدفة حتى عام ٢٠٣٠. وتبلغ استثمارات الصندوق في مشروعات التطوير العمراني أكثر من ٧٠٠ مليار جنيه، ضمن خطة أشمل تصل إلى ١.١ تريليون جنيه لدعم التنمية الحضرية على مستوى الجمهورية. وتتضمن أهم مشروعات الصندوق تطوير القاهرة التاريخية وحدائق الفسطاط، ومشروع "داره" للإسكان الاستثماري في مختلف المحافظات، وتطوير منطقة المعصرة بمدينة نصر، ومشروع "واحة فيو" في مدينة نصر، ومشروع "روضة السيدة زينب"، ومشروع "مساكن الخيالة"، ومشروع تطوير مدينة كفر الشيخ.

جدول ١٥مراحل تدخل الدولة لمواجهة مشكلة العشوائيات في مصر

المرحلة الأولى (١٩٩٤-٢٠٠٤) برنامج تطوير المناطق العشوائية	توفير المرافق الأساسية للمناطق غير المخططة، وتطوير ٣٢٥ منطقة وإزالة ١٣ من إجمالي ١,٢٢١ منطقة عشوائية بتكلفة ٣,٢ مليار جنيه مصري
المرحلة الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٨) برنامج تحزيم المناطق العشوائية	إعداد المخططات التفصيلية لوقف امتداد المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى والإسكندرية.
المرحلة الثالثة (٢٠٠٨ – أغسطس ٢٠٢١) صندوق التنمية الحضرية (صندوق تطوير المناطق العشوائية سابقاً)	تأسيس صندوق تطوير المناطق العشوائية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٨ بالمهام التالية: - حصر وتصنيف المناطق العشوائية - وضع السياسات العامة للتطوير - إعداد خطط التطوير ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المختصة

المرحلة الرابعة (أغسطس ٢٠٢١ – مستمر) صندوق التنمية الحضرية	تأسيس صندوق التنمية الحضرية بقرار من مجلس الوزراء بالمهام التالية: - تطوير وتنمية مناطق التطوير العمراني - يقوم بطرح مشروعات التطوير العمراني - بإدارة محفظة استثمارات مشروعات التطوير العمراني التي ينفذها، الحفاظ على المناطق ذات الطابع المميز منها، والعمل على توفير احتياجات ومتطلبات السكان بتلك المناطق من خدمات، ومرافق عامة، وأنشطة - ووضع السياسات والاستراتيجيات التي تُمكن الصندوق من التطوير والتنمية، والحفاظ على المناطق

المصدر: صندوق التنمية الحضرية – الموقع الرسمي –٢٠٢٥/٦/١٢ http://www.isdf.gov.eg/NewsDetails.aspx?news=١٨٦

وتنقسم المناطق غير الآمنة من حيث درجة الخطورة إلى أربعة أنواع وذلك طبقاً لمجموعة من المعايير الفنية الواردة بالتصنيف الدولي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الأخذ في الاعتبار ظروف العمران المصري.

مناطق خطورة الدرجة الأولى تعتبر المناطق المهددة لحياة لقاطنيها، مثل المناطق المعرضة للانزلاق الجيولوجي، والمناطق المعرضة لحوادث السكة الحديد، والمناطق المعرضة للسيول.

أما مناطق خطورة الدرجة الثانية فتشمل مناطق المسكن غير الملائم، ويتم تحديد وتصنيف معايير الخطورة لهذه الدرجة وذلك طبقا لتقارير السلامة الانشائية للمباني الصادر من الاحياء او وجود أكثر من ٥٠٪ من مباني المنطقة متهدمة ومتصدعة أو مبنية من مخلفات ومواد غير صالحة للبناء.

وتعتبر مناطق خطورة الدرجة الثالثة تلك المناطق المهددة للصحة العامة لقاطنيها نتيجة لافتقادها لمياه الشرب الصالحة أو الصرف الصحي أو تلك التي تقع في مناطق التلوث الصناعي أو في حرم خطوط الضغط العالي. يتم تحديد وتصنيف معايير الخطورة طبقا للتقارير من وزارة الكهرباء والطاقة – وزارة البيئة –الادارة المحلية.

وأخيراً فإن مناطق خطورة الدرجة الرابعة فتفتقد للحيازة المستقرة، ويتم تحديدها بناءً على بيان من الادارة المحلية بالمناطق الواقعة على اراضي أملاك الدولة والاراضي الواقعة على أملاك الجهات المركزية.

تطور المناطق غير الآمنة: في الآونة الأخير برزت جهود الدولة المصرية في تطوير المناطق الغير امنه حيث تم تطوير ٤٢٢ منطقة حتى عام ٢٠٢٣. بلغ إجمالي عدد المناطق غير الأمنة ١٥ منطقة بإجمالي ٩.٢٣٧ ألف وحدة سكنية (وجاري تطوير ٨ مناطق و٣ مناطق لم يبدأ تطويرها). وقد تم إزالة ٩٠.٩٪ من إجمالي المناطق غير القابلة للتطوير والتي كانت تمثل ٤٠ منطقة وجاري إزالة ٤ مناطق من المناطق غير الأمنة غير القابلة للتطوير حتى عام ٢٠٢٣.[٣٢]

(٣٢) وصف مصر بالمعلومات – يناير ٢٠٢٥ – الاصدارة الرابعة عشرة – مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار – مجلس الوزراء

شكل ٣٢تطوير المناطق غير الآمنة (٢٠٢٣ – ٢٠١٨)

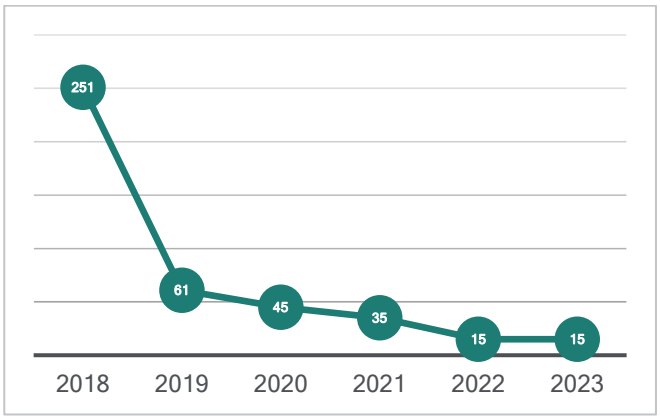

شكل ٣٣التوزيع النسبي للمناطق غير الأمنه غير القابلة للتطوير عام ٢٠٢٣

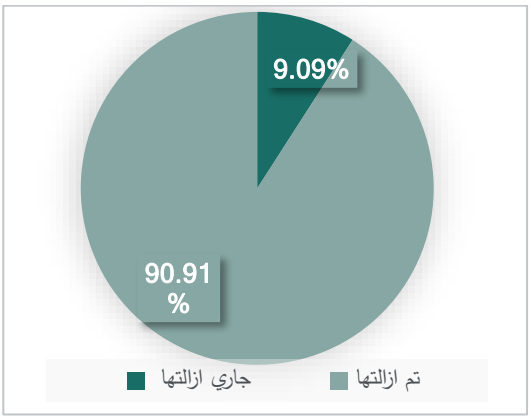

المصدر: مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠٢٥)، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار الرابع عشر.

وخلال الفترة من عام ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٤ تم تطوير وازالة خطورة لعدد ١٥٧ منطقة بعدد وحدات ١٣٤.١ ألف وحدة سكنية. ويمكن القول إن معدلات تنفيذ خطط التطوير والتدخل في المناطق غير الآمنة قد ارتفعت من نحو ٦ مناطق/ ٤.٩ ألف وحدة سنوياً في الفترة حتى عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢٦ منطقة/ ٢٢.٣٥ ألف وحدة سنوياً في الست سنوات الأخيرة وهذا المعدل يرتفع على نظيرة ٢٠.٥ ألف وحدة سنويا في الفترة من ٢٠١٤ حتى نهاية ٢٠١٨ [٣٣].

ويوضح الجدول رقم (١٩) والأشكال (٣٢-٣٥) الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة طبقا لدرجات الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي لها. ويتضح منها أن نسبة تنفيذ عمليات التطوير في المناطق الآمنة وصل في الفترة من ٢٠١٩ وحتى نهاية ٢٠٢٤ إلى نحو ٩٣.٥ ٪ من إجمالي الوحدات المستهدفة للانتهاء من كامل تطوير المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية، في حين أنه جار الانتهاء من ٦.٥٪ من الوحدات (١٩) منطقة من إجمالي ١٧٢ منطقة). وتشير هذه المعدلات إلى أن الصندوق في طريقه إلى نهو تطوير جميع المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية بمعدلات جيدة ووفقاً لما هو مأمول.

ويلاحظ أن الحجم الكبير من الوحدات (٥٧.٩٪ من إجمالي الوحدات) والمناطق غير الآمنة (٧٢.١٪ من إجمالي المناطق) تقع في نطاق درجة الخطورة الثانية (المسكن غير الملائم)، في حين ان نطاق درجة الخطورة الأولى (وهو الأخطر لإنه يهدد الحياة لقاطنيه بصورة مباشرة) يمثل نحو ٩.٩٢٪ من إجمالي عدد المناطق و٥.٩٪ من إجمالي عدد الوحدات في كل المناطق الآمنة. كما يتضح من خلال متابعة الموقف التنفيذي أن أغلب ما يتبقى من مناطق غير آمنة الجاري التدخل فيها تقع في درجة الخطورة الثانية وتمثل نحو ٦٠٪ من إجمالي المناطق ونحو ٦٢.١٪ من إجمالي الوحدات السكنية. ويقوم الصندوق بضخ حجم كبير من الاستثمارات الذي يستهدف نهو إزالة الخطورة من كامل المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية، ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن سياسات الصندوق في التطوير كانت دائما تتبع أسلوب تشاركي مع

(٣٣) صندوق التنمية الحضرية (صندوق تطوير المناطق العشوائية سابقا) – رئاسة مجلس الوزراء

الأهالي مع محاولة التوصل إلى حلول تنفيذية تنأى بقدر المستطاع عن عملية التهجير والنقل، وتحاول توفير حيازات آمنة للسكان، سواء في منطقة التطوير أو خارجها. علاوة على ذلك قام الصندوق بمراعاة التوزيع الجغرافي للوحدات – طبقاً للشكل المرفق – بحيث يتم التخلص من كامل المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية بشكل يضمن التوازن في التنفيذ بين أقاليم ونطاقات الجمهورية المختلفة.

جدول ١٦الموقف التنفيذي لتطوير المناطق غير الآمنة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ طبقاً لدرجة الخطورة وعدد الوحدات والموقف التنفيذي

درجة الخطورة	تم التنفيذ			جاري التنفيذ		الاجمالي
	عدد المناطق	عدد الوحدات	عدد المناطق	عدد الوحدات	عدد المناطق	عدد الوحدات
درجة أولى	١٢	٥٧٥٩	٥	٢٦٥٨	١٧	٨٤١٧
درجة ثانية	١١٥	٧٧٣٢٧	٩	٥٧٤٥	١٢٤	٨٣٠٧٢
درجة ثالثة	١٧	٤١٣٦٢	١	٨٣٤	١٨	٤٢١٩٦
درجة رابعة	١٣	٩٦٦٥	–	–	١٣	٩٦٦٥
الإجمالي	١٥٧	١٣٤١١٣	١٥	٩٢٣٧	١٧٢	١٤٣٣٥٠

المصدر: صندوق التنمية الحضرية.

شكل ٣٤الموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة(٢٠٢٤ – ٢٠١٩)

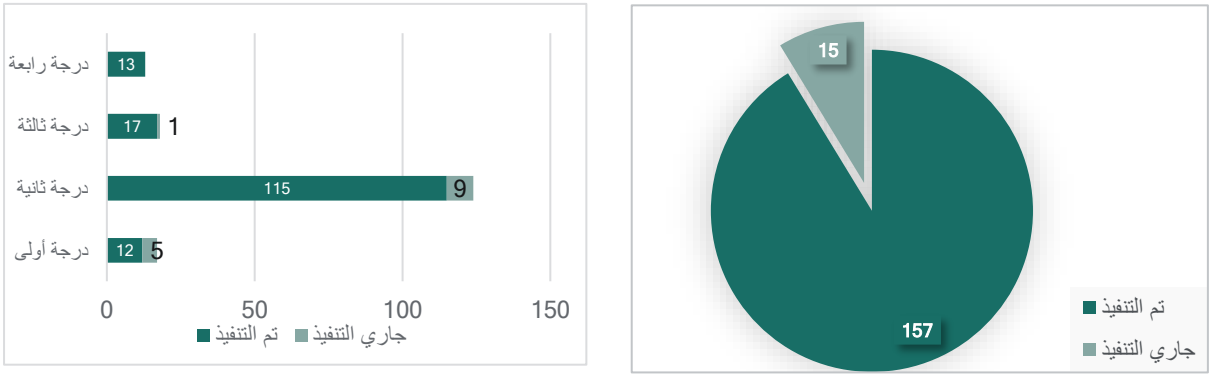

شكل ٣٥الموقف التنفيذي لوحدات المناطق غير الآمنة (٢٠١٩ – ٢٠٢٤) طبقاً لدرجات الخطورة

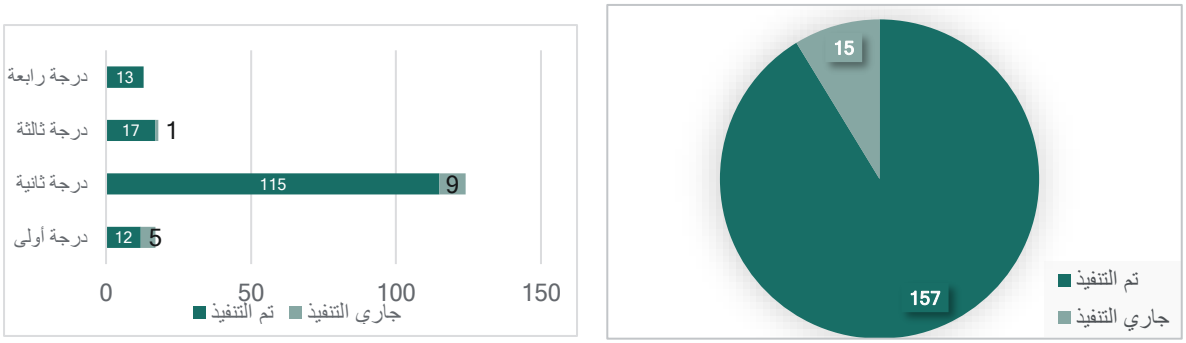

المصدر: صندوق التنمية الحضرية.

جدول ١٧طبيعة التدخل في المناطق غير الآمنة الجاري معالجته

درجة الخطورة	عدد المناطق	طبيعة التدخل
درجة أولى	٥	إزالة مصدر الخطورة عنها واصبحت امنه لحياة قاطنيها.
درجة ثانية	٩	إتاحة عملية تراخيص الهدم والبناء للأهالي وتوفير الخدمات والبنية التحتية بتلك المناطق
		تعويضات نقدية بناء على طلب الأهالي
		تعويضات عينية من خلال بناء الوحدات البديلة والتسكين سواء بذات الموقع أو في مواقع أخرى وذلك بناءً على رغبة الأهالي من خلال عمليات المشـــاركة المجتمعية في عملية التطوير
درجة ثالثة	١	إزالة خطورة كابلات الضغط العالي الكهربائية
		إزالة خطر التلوث الصناعي
		إزالة خطورة الصرف الصحي وتركيب شبكة صرف محسن
الإجمالي	١٥	

المصدر: صندوق التنمية الحضرية.

وقد استفاد ١.٢ مليون مواطن من تطوير المناطق غير الآمنة والتي بلغ عددها ١٧٢ منطقة في ٢٥ محافظة، بإجمالي ١٤٣ ألف وحدة سكنية، وذلك بواقع ١٧ منطقة غير آمنة من الدرجة الأولى، و١٢٤ منطقة غير آمنة من الدرجة الثانية، و١٨ منطقة غير آمنة من الدرجة الثالثة، و١٣ منطقة غير آمنة من الدرجة الرابعة.[٣٤] وتشمل هذه المناطق ٥٤ منطقة بالقاهرة، و٣١ منطقة بالجيزة، و١٠ مناطق بكل الإسكندرية وبورسعيد، و٧ مناطق بكل من الوادي الجديد وأسوان والبحيرة وجنوب سيناء والمنوفية، و٥ مناطق بالسويس، و٨ مناطق بكل من المنيا ومطروح، و٤ مناطق بدمياط، و٢٢ منطقة بكفر الشيخ. كما تم التعامل مع ١٤ منطقة عشوائية غير آمنة بكل من البحر الأحمر والشرقية، و٣٤ بقنا، و٢٠ بالإسماعيلية، و١١ بالغربية، و١٣ بكل من الأقصر وسوهاج، و١٧ ببني سويف، ومنطقتين بأسيوط، و١٦ منطقة بكل من الدقهلية والقليوبية.

وعلى صعيد المناطق غير المخططة، من المقرر أن تنتهي مصر من الأسواق العشوائية والمناطق غير المخططة عام ٢٠٣٠، حيث يبلغ إجمالي مساحة المناطق غير المخططة لعواصم مدن المحافظات ١٥٢ ألف فدان، وتصل تكلفة رفع كفاءة البنية الأساسية بها لـ ٣١٨ مليار جنيه. هذا وقد تم تطوير ٥٦ منطقة غير مخططة بمساحة ٤٦١٦ فداناً، وتخدم حوالي ٤٦٠ ألف أسرة، بينما يجري تطوير ٧٩ منطقة بمساحة ٦٩٤١ فداناً، وتخدم حوالي ٦٩٠ ألف أسرة.

شكل ٣٦تطوير المناطق العشوائية

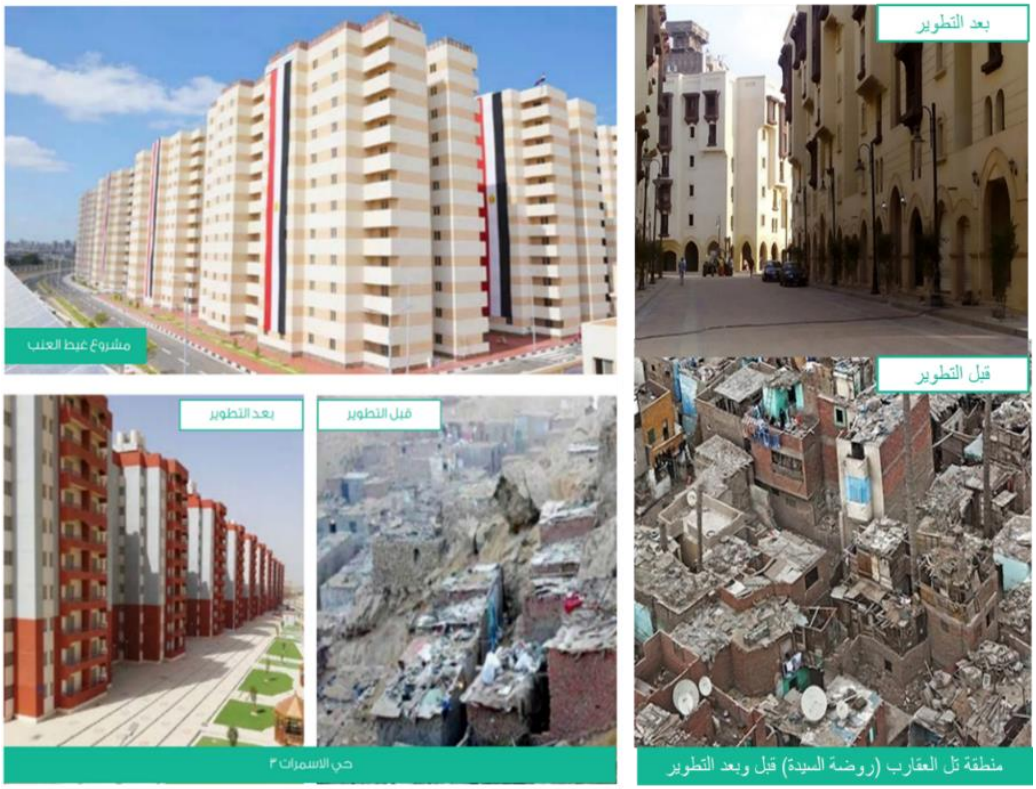

المصدر: صندوق التنمية الحضرية.

شكل ٣٧التوزيع المكاني للموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة (القابلة للتطوير) حتى عام ٢٠٢٣

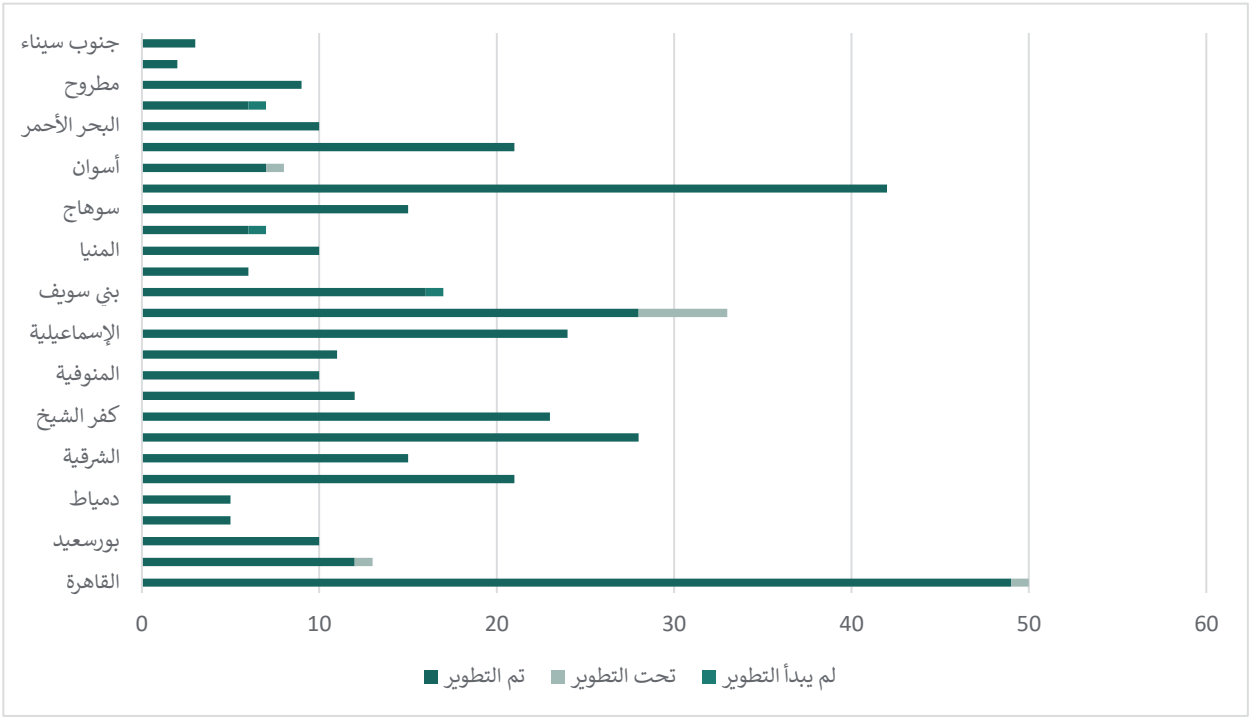

المصدر :مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠٢٥) وصف مصر بالعلومات- الإصدار الرابع عشر-يناير

شكل ٣٨التوزيع المكاني للموقف التنفيذي للمناطق غير الآمنة (غير قابلة للتطوير) حتى عام ٢٠٢٣المصدر: مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار (٢٠٢٥)، وصف مصر بالمعلومات – الإصدار الرابع عشر، يناير.

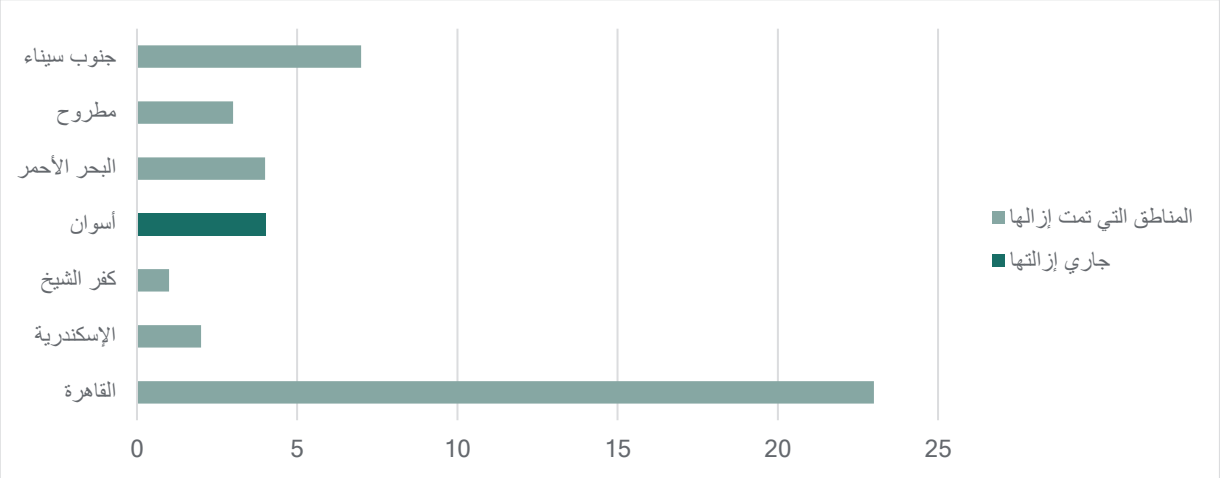

شكل ٣٩ نصيب المحافظات من المناطق القابلة للتطوير حتى عام ٢٠٢٣

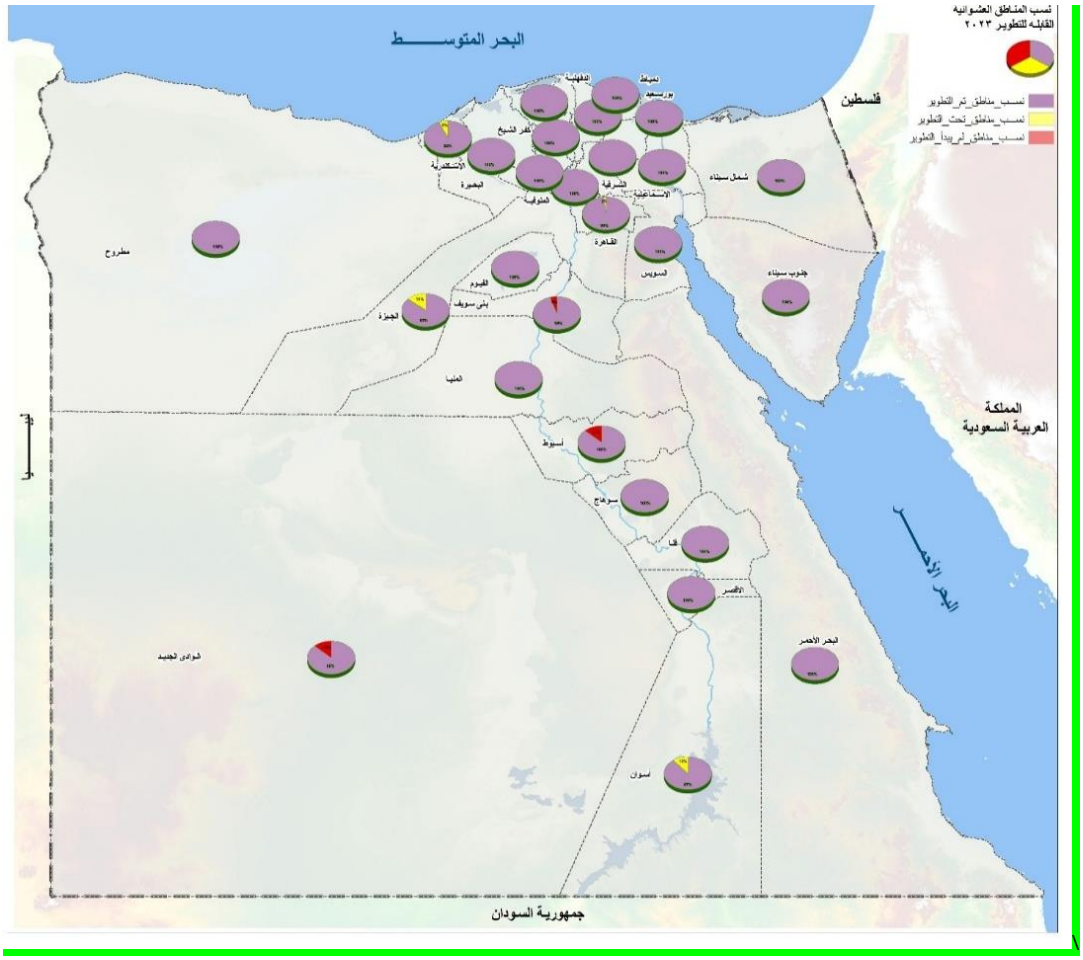

المصدر: صندوق التنمية الحضرية

شكل ٤٠نصيب المحافظات من المناطق غير القابلة للتطوير التي تم ازالتها حتى عام ٢٠٢٣

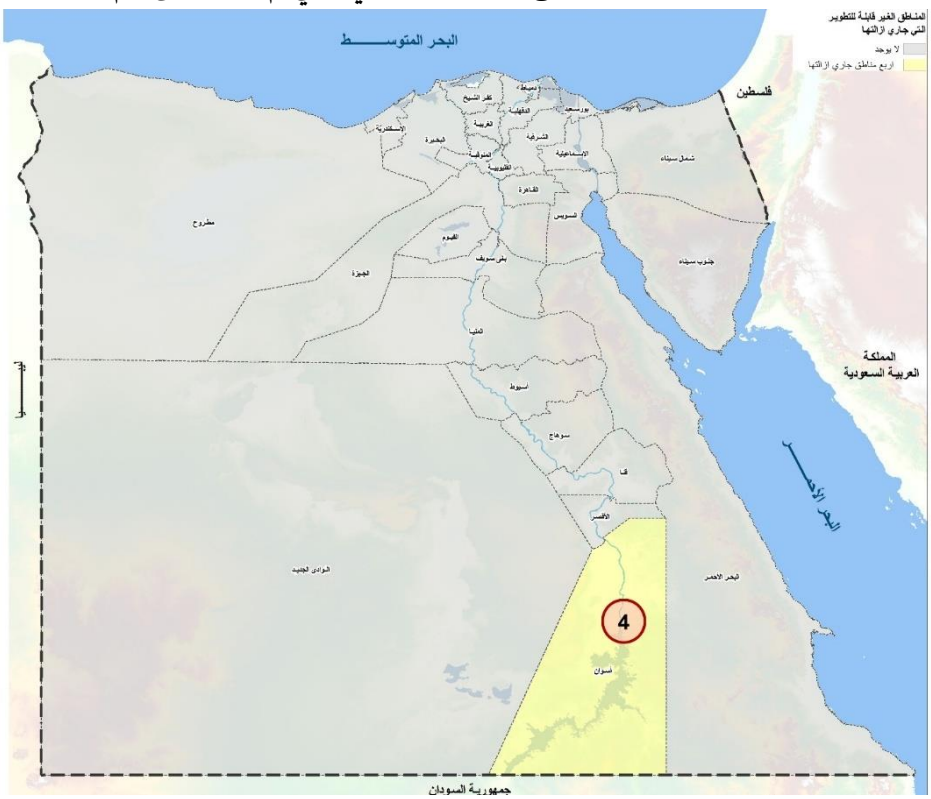

شكل ٤١ نصيب المحافظات من المناطق غير القابلة للتطوير التي جاري ازالتها حتى عام ٢٠٢٣

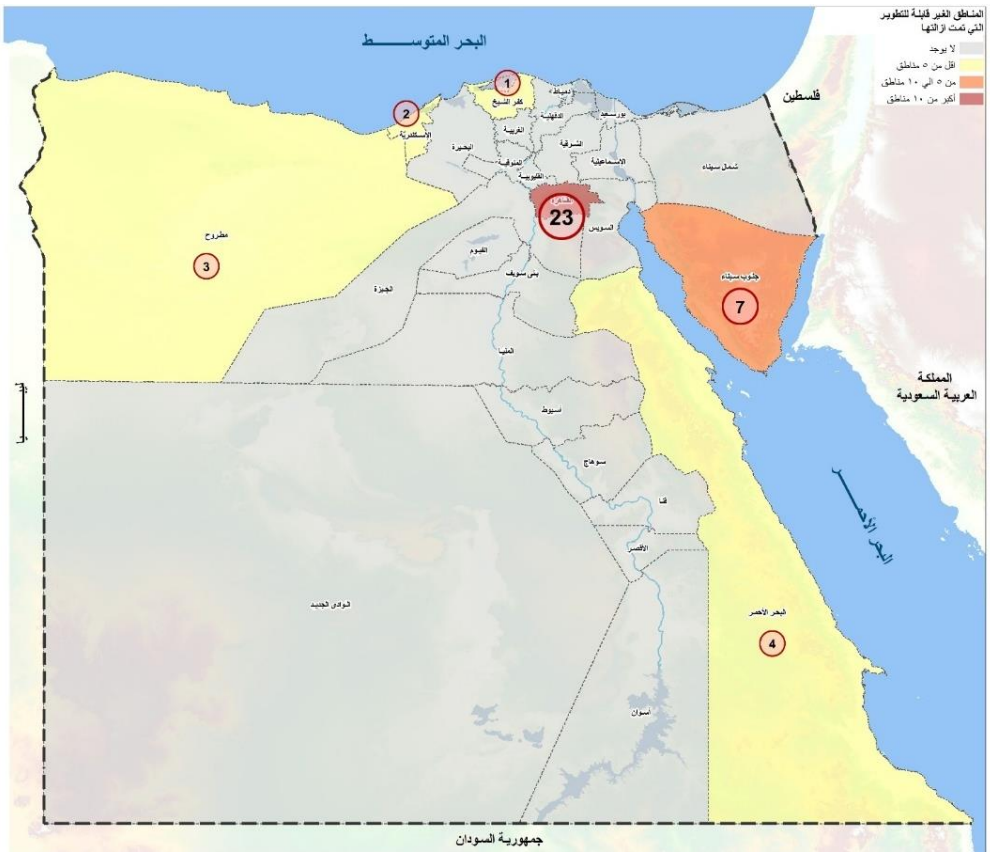

المصدر: صندوق التنمية الحضرية

شكل ٤٢نصيب المحافظات من إجمالي الإنفاق على تطوير المناطق غير الأمنة حتى عام ٢٠٢٣

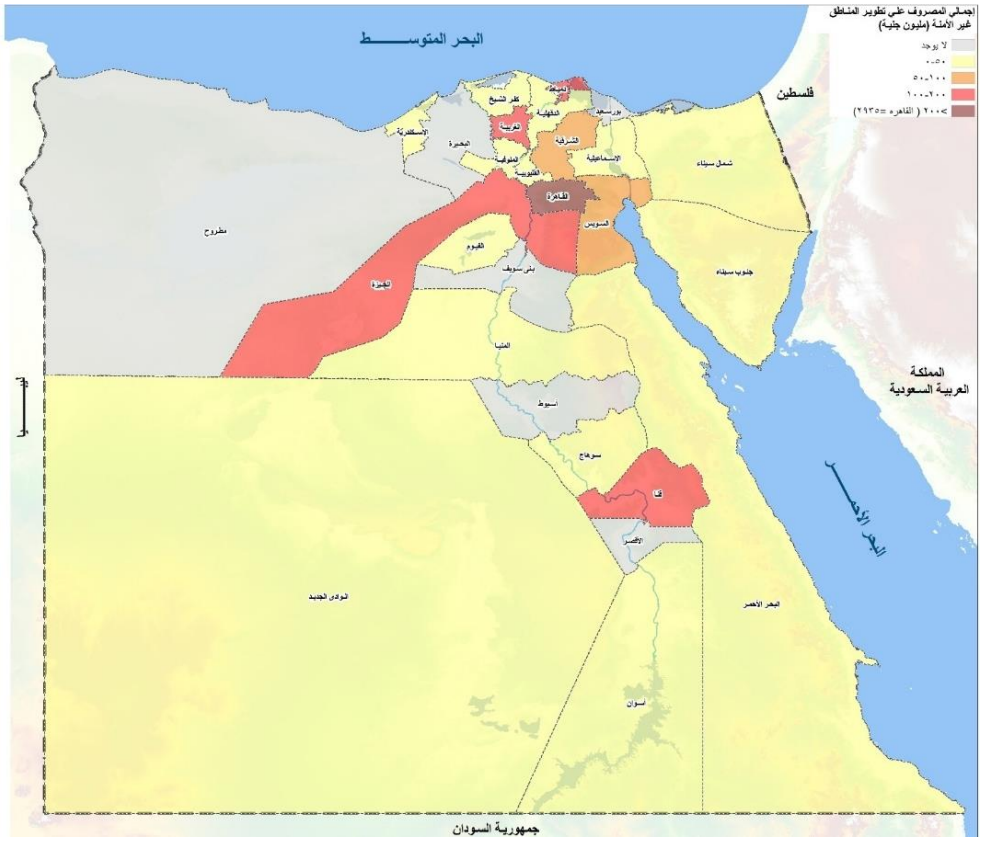

المصدر: صندوق التنمية الحضرية

تطوير المناطق غير المخططة

تم تطوير ٦٠ منطقة من المناطق غير المخططة لخدمة ٤٦٨ ألف اسرة خلال الفترة من (٢٠١٤ / ٢٠٢٣) بتكلفة تقديرية ٣١٨ مليار جنيه لتطوير ورفع كفاءة البنية الأساسية. يقوم صندوق التنمية الحضرية بالتعامل مع المناطق غير المخططة على مستوى الجمهورية، التي نشأت نتيجة عدم تمكن المناطق الرسمية بالمناطق المخططة في الوفاء باحتياجات قاسم كبير من السكان، بحيث تفاقمت هذه المشكلة عبر عقود عديدة، بحيث أصبحت جزء لا يستهان به من عمران أغلب المدن والقرى. تتسم هذه المناطق بالكثافة السكنية المرتفعة التي تزيد في بعض الأحيان عن٥٠٠ فرد / فدان، كما تتراوح ارتفاعات المباني بها من ٤-١٠ أدوار كما إنها لا توفر الحد الأدنى من السكن الآمن، وتتطلب عمليات تنمية متوسطة وطويلة الأجل .

وقد قام الصندوق بصياغة إطار عمل محدد لدراسة المناطق غير المخططة من خلال إعداد خرائط الأساس والتعاون مع المحافظات لجمع البيانات عن الخدمات والمرافق في هذه المناطق استخدمت في ذلك الصور الفضائية لتحديد المناطق، حيث تم الانتهاء من حصر المناطق غير المخططة في جميع مدن الجمهورية وعددها ٢٢٦ مدينة في ٢٧ محافظة (٣٧,٥٪ من إجمالي مساحة الكتلة العمرانية للمدن. ويلاحظ وفقاً لبيانات صندوق تطوير العشوائيات أن محافظة سوهاج تحتوي على النسبة الأكثر ارتفاعا من المناطق غير المخططة حيث بلغت ٦٩,٩٪ من كتلة مدن المحافظة. وعلى النقيض من ذلك بلغت أقل نسبة للمناطق غير المخططة ٢,٥٪ وذلك بمحافظة بور سعيد. علاوة على ذلك فإن بعض الجهات المانحة قامت بدعم عملية تطوير المناطق غير المخططة، كبرنامج الارتقاء الحضري

وتعزيز فرص العمل بالمناطق غير المخططة في مصر والممول بمنحة مفوضة من الاتحاد الأوروبي للوكالة الفرنسية للتنمية، وينفذ من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ويركز هذا البرنامج على التطوير في أربع مناطق بالقاهرة الكبرى، يقطنها ٥٥٪ من إجمالي سكان المناطق غير المخططة في مصر .

وفيما يلي نلقي الضوء على بعض مشروعات التنمية العمرانية كمشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانة القاهرة ومشروع تطوير منطقة المدابغ وسور مجري العيون، ومشروع زهور مايو كمنطقة سكنية بديلة المناطق الخطرة وغير الأمنه، ومشروع روضة السيدة زينب الحاصل على جائزة مجلس وزراء والإسكان والتعمير لعام ٢٠٢٤ ضمن أفضل مشروعات الإسكان المنفذة، ومشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبري، ومشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية.

مشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانة القاهرة: تعتمد الفكرة التخطيطية على إعادة إحياء وصياغة النطاق الجغرافي المحيط لمناطق المقابر. وذلك بإنشاء حدائق خضراء مع تطوير الجزر السكنية الموجودة بالمنطقة وينقسم المخطط المقترح إلى عدد من الحدائق تشمل حديقة الفسطاط التاريخية، وحديقة الفسطاط الترفيهية، وحديقة الفسطاط الثقافية، وحديقة المماليك التذكارية. وتضم هذه الحدائق العديد من الأنشطة الترفيهية والسياحية.

شكل ٤٣مشروع تطوير منطقة الفسطاط وجبانة القاهرة

المخطط المقترح لحديقة الفساط التاريخية

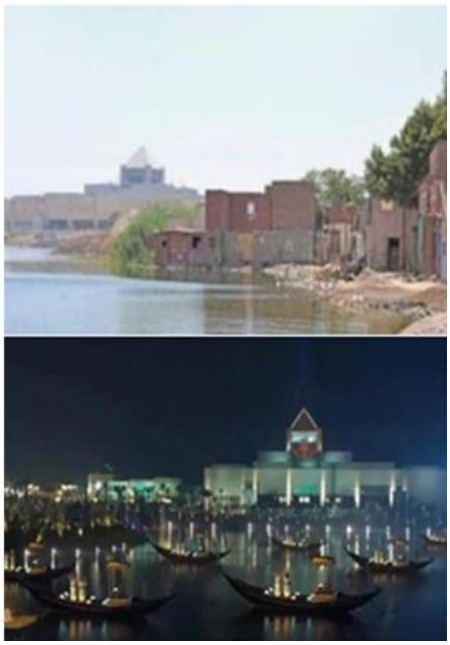

المصدر: صندوق التنمية الحضرية

مشروع تطوير منطقة المدابغ وسور مجرى العيون: يعتبر أحد مشروعات الدولة الكبرى لإعادة إحياء القاهرة التاريخية وتعزيز طابعها الحضاري والتراثي، حيث يُقام على مساحة ٩٥ فداناً خلف سور مجرى العيون، في منطقة المدابغ القديمة التي تم نقلها إلى مدينة الروبيكي الصناعية. ويهدف المشروع إلى تحويل المنطقة من عشوائية إلى مقصد سياحي يعكس التاريخ العريق للعاصمة، من خلال إعادة تخطيطها وتطويرها عمرانياً بما يتناسب مع النسيج التاريخي للمدينة. وتم تنفيذ ٧٩ عمارة تضم ١٩٢٤

وحدة سكنية في مشروع تطوير سور مجرى العيون، بديلاً لمنطقة المدابغ العشوائية، وتصل مساحة الوحدة إلى نحو ١٥٠ م٢، ضمن خطة لتحويل المنطقة إلى مجتمع سكني حضاري متكامل.

شكل ٤٤مشروع تطوير منطقة المدابغ وسور مجرى العيون

المصدر: صندوق التنمية الحضرية

مشروع روضة السيدة زينب: تم اعتماد تخطيط أمثل ونموذج راقٍ لتطوير منطقة "تل العقارب بالسيدة زينب" بما يتناسب مع الإطار العام لمنطقة السيدة زينب، مع إضافة لمسات جمالية وطابع إسلامي للعمارات. وكان المشروع ضمن المشروعات الحاصلة على جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير لعام ٢٠٢٤ ضمن أفضل مشروعات الإسكان المنفذة. وكانت المنطقة تُعرف سابقاً باسم "تل العقارب"، وتشهد وجود مبانٍ متهالكة وعشوائية تهدد سلامة السكان، حيث وصل بعضها إلى مرحلة الانهيار. لذا، تمت إزالة عدد من العقارات والأسر المقيمة بها، حيث بدأت المحافظة بتسكين المتضررين مؤقتاً وتقديم الدعم السكني قبل بدء التنفيذ. يُعتبر المشروع من مشروعات الإسكان البديل التي نفذها صندوق التنمية الحضرية ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع محافظة القاهرة. تم الانتهاء من تنفيذ مشروع "روضة السيدة" بمحافظة القاهرة بتكلفة ٣٣٠ مليون جنيه، لتوفير مسكن آمن لحوالي٤٠٨٠ نسمة، وتحتوي على ٨١٦ وحده سكنية بإجمالي ١٦ عمارة، بالإضافة إلى ١٩٨ وحدة إدارية وتجارية.

شكل ٤٥مشروع روضة السيدة زينب قبل وبعد تطوير

المصدر: موقع رئاسة الجمهورية.

مشروع زهور مايو كمنطقة سكنية بديلة للمناطق الخطرة وغير الآمنة: يُعد مشروع "زهور مايو" نموذجاً رسمياً موثقاً للسكن البديل الحضاري الذي تم تنفيذه لسكان منطقة "الزرايب" السابقة. وجاء المشروع استجابة لتعرض المنطقة لمخاطر السيول، وضمن جهود الدولة للقضاء على العشوائيات الخطرة، حيث نُفذ بالتعاون بين محافظة القاهرة ووزارتي الإسكان والتضامن الاجتماعي. وقد وفر

المشروع وحدات سكنية حديثة بمساحات مناسبة، وخدمات متكاملة، إلى جانب حظائر نموذجية تتماشى مع طبيعة عمل السكان. وتم تنفيذ ١٠٠٨ وحدة سكنية، ويُقام المشروع على ٦٧.٣٧ فدان. ويتضمن ٨٣٤ حظيرة، ومرافق خدمية مثل مدرسة ووحدة صحية وحضانة، بتكلفة ٥٥٠ مليون جنيه.

شكل ٤٦زهور مايو قبل وبعد التطوير

المصدر: صندوق التنمية الحضرية

(٢-١-٣) الحصول على الخدمات الأساسية

في إطار تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يمثل تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الخاصة في المناطق الحضرية أحد المحاور الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للسكان. وتشمل هذه الخدمات قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والنقل والإسكان والطاقة والمياه، والتي تُدار غالباً بالشراكة مع القطاع الخاص أو من خلال مزودي خدمات مستقلين. ويُعد ضمان الوصول المنصف والآمن لهذه الخدمات، خاصةً في المناطق الفقيرة والمهمشة، عاملاً رئيسياً في تقليل الفجوة الحضرية وتحقيق شمولية التنمية. وقد عملت الدولة المصرية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية التي تضمن توفير خدمات خاصة ذات جودة عالية، مع تعزيز آليات الرقابة والحماية الاجتماعية لمنع التمييز أو الإقصاء. كما شجعت على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق الخدمات وضمان كفاءتها، مع التركيز على مراعاة احتياجات الفئات الضعيفة، مثل النساء، والشباب، وذوي الإعاقة. ويشكل تحسين الحصول على هذه الخدمات جزءاً محورياً من التزامات مصر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ مبادئ الحق في المدينة، وتعزيز المساواة والكرامة لجميع السكان الحضريين.

١. توفير اتصال آمن بمياه الشرب، والصرف الصحي، والتخلص من المخلفات الصلبة

استهدفت السياسية الوطنية الحضرية السياسات المؤدية إلى خفض الفوارق الإقليمية وما بين الريف والحضر، وتقليل الفجوات بين الشرائح الاجتماعية داخل المدن المصرية، وتمكينها المتساوي من الوصول للخدمات والمرافق الأساسية. كما تتضمن إعداد المخططات للتجمعات الحضرية والريفية برامج ومشروعات شبكات البنية الأساسية والتي تضمن الاحتياج المستقبلي للسكان والأنشطة المستقبلية للتجمعات. كما ساهمت المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي تم تنفيذها في العديد من القطاعات بالقرى

المستهدفة في المرحلة الأولى، يبلغ عددها إلى ١٤٧٧ قرية، داخل ٥٢ مركزاً على مستوى ٢٠ محافظة، في تحسين مستوى الخدمات المقدمة لمواطني هذه القري، من خلال المشروعات المنفذة في العديد من القطاعات الخدمية والتنموية.

شكل ٤٧إنجازات مشروع حياة كريمة "المرحلة الأولى" ٢٠٢٢/٢٠٢٣

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة عن عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

بلغت جملة الاستثمارات المعتمدة لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بخطة العام المالي ٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢٢ مليار جنيه، منها ٢٠ مليار جنيه تمويل خزانة عامة محلي، و٢.٣ مليار جنيه قروض خارجية، بينما بلغت إجمالي الخطة المعدلة ٤٦ مليار جنيه منها ٢٩.٣ مليار جنيه خزانة عامة محلى، و٢.٣ مليار جنيه قروضاً خارجية، وبلغت جملة المُنفذ نحو ٤٣ مليار جنيه بنسبة ٩٣.٧ ٪ من الاستثمارات المُعدّلة.

الحصول على مصادر مياه شرب أمنة

تتنوع مصادر مياه الشرب للحضر والريف حسب الموقع الجغرافي والبيئة الطبيعية التي تتواجد بها التجمعات العمرانية، وتتأثر بعض التجمعات بالحرمان من مصادر مياه شرب أمنه نتيجة أيضاً العزلة المكانية وصعوبة الوصول. وبصفة عامة تشمل هذه المصادر المياه المنقولة بأنابيب إلى المبنى أو الوحدات السكنية أو قطع أراضي، والصنابير العامة والآبار والينابيع المحمية. ويشير تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء– التعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠١٧ إلى حصول ٩٨.٧ ٪ من سكان حضر الجمهورية على مصادر مياه شرب آمنه، بينما يحصل ٩٥,٤٪ من سكان ريف الجمهورية على مصادر مياه آمنه للشرب. ففي حين ارتفعت نسبة التغطية بمياه الشرب على مستوى حضر الجمهورية بحوالي ١٠٠ ٪، ونسبة التغطية بمياه الشرب على مستوى ريف الجمهورية بحوالي ٩٧ ٪ وذلك لعام ٢٠٢١. ونتيجة تنفيذ عدد من المشروعات من مبادرات توصيل مياه الشرب إلى المناطق المحرومة منها المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، تم تنفيذ مشروعات مد وتدعيم شبكات مياه الشرب بطول ٧.٥ كم من إجمالي ٨.٥ كم مستهدف وبإجمالي ١١٦٠ مشروع، موزعة بين محافظات الجمهورية. وقد استحوذت محافظتي البحيرة بشمال مصر والمنيا بجنوب مصر على أعلى عدد المشروعات المنفذة في المرحلة الأولى من مشروعات مبادرة "حياة كريمة" في مشروعات إدخال الوصلات المنزلية إلى المنازل ومشروعات تدعيم شبكات مياه الشرب، وبنسبة ٢٠٪ و١٧٪ تقريباً من إجمالي المشروعات المنفذة، على التوالي. بينما حصلت محافظة المنوفية في دلتا مصر على النصيب الأكبر من مشروعات إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب وبنسبة ٣١٪ من إجمالي المشروعات.

شكل ٤٨انجازات المرحلة الأولى من "مبادرة حياة كريمة" في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣

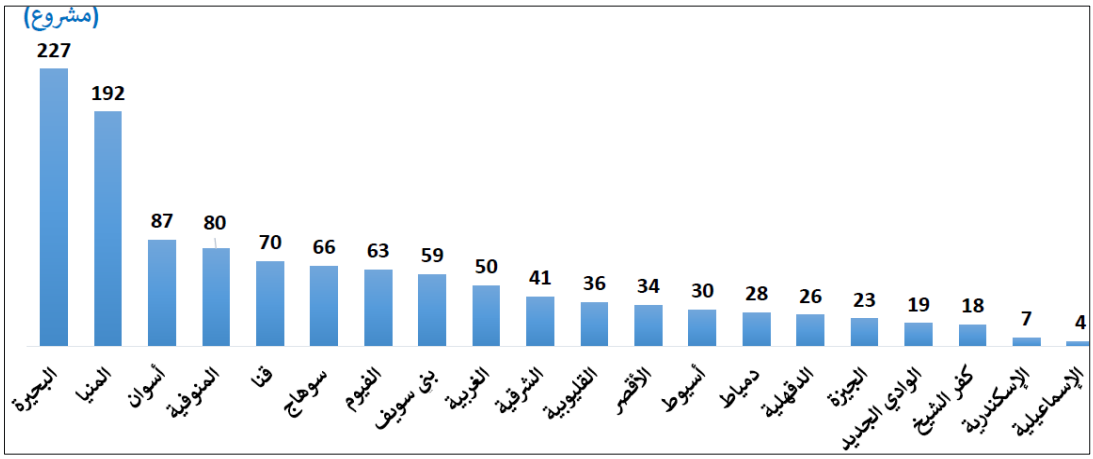

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة عن عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

شكل ٤٩توزيع مشروعات تدعيم شبكات مياه الشرب بالمحافظات

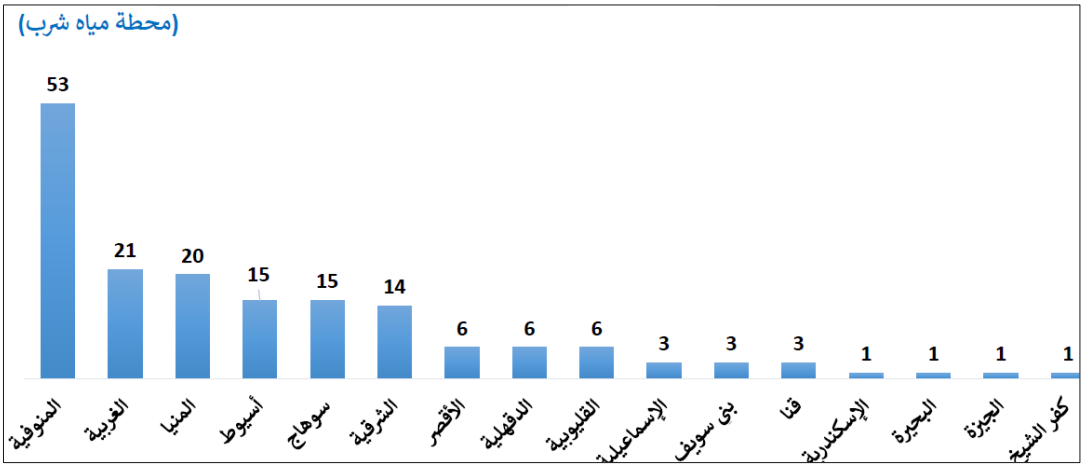

شكل ٥٠توزيع مشروعات إنشاء وتطوير محطات مياه الشرب بالمحافظات

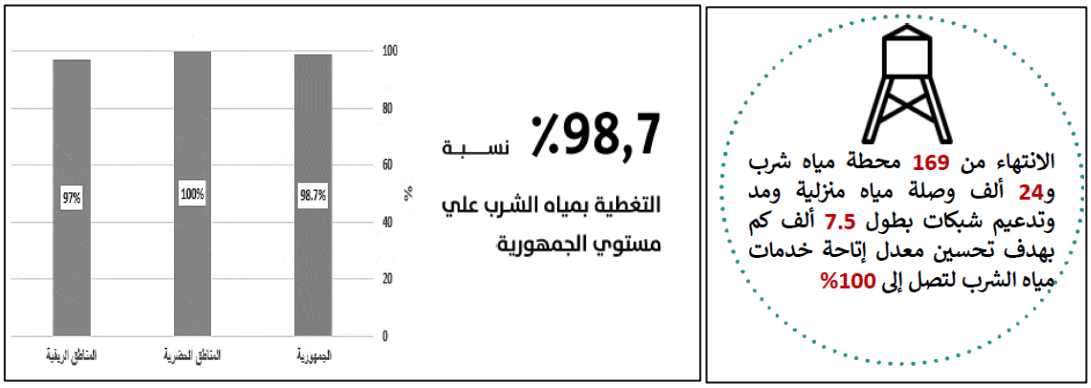

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة عن عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

وضمن استكمال مشروعات مياه الشرب، وقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع الحكومة الفيدرالية السويسرية منحة تمويلية بالتعاون مع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ومن خلال برنامج "إدارة مياه الشرب بصعيد مصر". ويهدف المشروع إلى تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في محافظات جنوب الصعيد، وتوفير خدمة فعالة لمياه الشرب من قبل شركات المياه والصرف الصحي التابعة لها، مما يؤدي إلى الوصول المستدام والمتساوي لمياه الشرب. يتم تنفيذ المشروع

خلال مرحلتين، تستغرق المرحلة الأولى من البرنامج الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢) وتتم المرحلة الثانية خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥). تبلغ قيمة تمويل المرحلة الأولى ٨.٨ مليون فرانك سويسري، و٩.٣٧ مليون فرانك سويسري للمرحلة ثانية. وتشمل المبادرة تحسين البنية التحتية من خلال مشروعات توريد وإنشاء شبكات مياه الشرب، وتوريد وإنشاء الخزان الأرضي سعة ٥,٠٠٠ متر مكعب، ومحطة رفع تخدم حوالي ٣٥ ألف نسمة وتطوير خطوط المياه، إلى جانب برامج لدعم الفني والحوكمة لشركة أسوان للمياه، والتوعية المجتمعية بأهمية المياه.

كميات مياه الشرب المنتجة والمستهلكة

تبلغ كمية مياه الشرب المنتجة من جميع المحطات على مستوى الجمهورية حوالي ٢٥.٨٨٨ مليون م٣/يوم، بذلك يكون معدل نصيب الفرد من الطاقة الإنتاجية لمحطات المياه حوالي ٢٥٧ لتر/فرد/يوم. ويعتبر معدل مرتفع بالمقارنة مع متوسط الاحتياج من مياه الشرب والمقدر بحوالي ١٦٠ لتر /فرد/يوم وذلك لعام ٢٠٢١. وقد يرجع السبب إلى زيادة الفاقد من شبكة المياه ببعض المناطق نتيجة قدم الشبكة والاحتياج إلى رفع كفاءتها، مما يؤكد على ضرورة استمرار تنفيذ مبادرات تطوير الشبكات ومرافقها على المستوى المحلي والإقليمي. أما الطاقات التصميمية لمحطات مياه الشرب فتقدر بحوالي ٣٥٠لتر/فرد/يوم. بينما يقدر معدل نصيب الفرد من الطاقة الانتاجية لمحطات مياه الشرب بحوالي ٢٥٧ لتر/فرد/يوم، مما يدل على وجود فائض بطاقة محطات المياه القائمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية.[٣٥]

الصرف الصحي والتخلص من المخلفات الصلبة

تقدر نسبة التغطية بالصرف الصحي للتجمعات العمرانية القائمة على مستوى الجمهورية بحوالي ٦٦.٧ ٪ تقريباً. وتختلف هذه النسبة بين حضر وريف الجمهورية. فتقدر نسبة التغطية بالصرف الصحي على مستوى حضر الجمهورية بحوالي ٩٦٪. وتنخفض على مستوى ريف الجمهورية لتصل إلى حوالي ٤٠٪ طبقاً لبيانات عام ٢٠٢١. والمستهدف ارتفاع نسبة التغطية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية بالصرف الصحي. من خلال المبادرات والمشروعات الممولة من سواء من خطط الدولة الاستثمارية أو الاتفاقيات والمنح الأجنبية. تبلغ قيمة المشروعات المنفذة وفقاً للخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ حوالي ٤.٢ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي، منها ٢.١ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي بالقرى. وخلال ذات العام المالي، ومن خلال الهيئة القومية والجهاز التنفيذي والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وتم تنفيذ ٥٨ مشروع بإجمالي طاقة إنتاجية ٣٣٨ ألف م٣/يوم، منها عدد ٤٤ مشروع صرف صحي بالقرى، وبقيمة ٤.٢ مليار جنيه منها مبلغ ٢.١ مليار جنيه لمشروعات الصرف الصحي للقرى.

شكل ٥١نصيب المحافظات من برنامج التوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكاملة

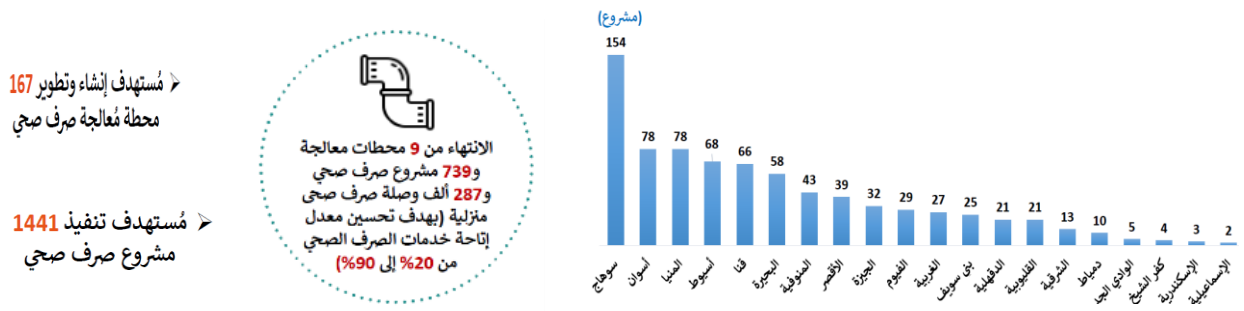

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة عن عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

[٣٥] المصدر: مؤشرات الرصد الحضري على لمستوى القومي.

كما حظيت محافظات كفر الشيخ والفيوم على مشروع ضمن برنامج إدارة مياه الشرب في صعيد مصر بمرحلتيه الأولى والثانية، بتنفيذ مشروعات الصرف الصحي. ويتم تنفيذ مشروع خدمات الصرف الصحي بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي بإجمالي مبلغ ١٦٤ مليون يورو خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٦). يهدف المشروع إلى الحد من التلوث بالمصارف والمجاري المائية التي تصب ببحيرة البرلس والبحر المتوسط، تخدم المشروعات ٤٠٠ ألف نسمة بمراكز (البرلس – مطوبس – دسوق – سيدي سالم – الرياض). تشمل المرحلة الأولى تنفيذ عدد من مشروعات الصرف صحي (شبكات انحدار ومحطات رفع وخطوط طرد) لعدد ٢٢ قرية بمركزي مطوبس ودسوق. بالإضافة إلى تنفيذ توسعات محطة معالجة مطوبس بطاقة ١٥ ألف م^{٣}/يوم. وتشمل المرحلة الثانية تنفيذ عدد من مشروعات الصرف صحي لعدد ٢٤ قرية بمراكز مطوبس ودسوق والرياض وسيدي سالم والبرلس بالإضافة إلى تنفيذ عدد ٣ محطات معالجة صرف صحي.

شكل ٥٢توسعات محطة معالجة مطوبس ١٥٠٠٠ م٣/يوم

المصدر: الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي.

ويهدف مشروع معالجة الصرف الصحي بالقرى الملوثة بمحافظة الفيوم إلى تقليل التلوث الواقع على بحيرة قارون، التي تبلغ مساحتها من ٢٠٠ كم^{٢} إلى ٢٥٠ كم^{٢}. وتتمثل مصادر التلوث للبحيرة في مياه الصرف الصحي غير المعالج، أو المعالجة وغير المطابقة، ومياه الصرف الزراعي والصناعي. يخدم المشروع ٦٩٨ ألف نسمة، ويتم تمويله من خلال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي بإجمالي تمويل للمرحلة الأولى بقيمة ٣٠٠ مليون يورو والمرحلة الثانية بقيمة ٩٥ مليون يورو. ويتضمن تنفيذ مشروعات الصرف الصحي لعدد ٥٧ قرية، وهدم وإعادة إنشاء محطات معالجة صرف صحي، وتوسعة وإعادة تأهيل محطات معالجة قائمة. وتستغرق مدة تنفيذ المشروع ستة سنوات (٢٠٢٠- ٢٠٢٦).

تـولي الدولـة المصـرية اهتمامًـا متزايـدًا بعمليـة تـوطين أهـداف التنميـة المسـتدامة لمـا لهـا مـن أثـر فـي تحقيـق التنميـة الإقليميـة المتوازنـة باعتبارهـا مـن مـن أهـم الركـائز الأساسـية للأجنـدة الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة: رؤيـة مصـر ٢٠٣٠. وحتـى تسـتطيع السـلطات المحليـة المشـاركة بفاعليـة فـي عمليـة تـوطين أهـداف التنميـة المسـتدامة، فمـن الضـروري تـوافر بيانـات ومسـتهدفات المؤشـرات لكـل محافظـة فـي ٢٠٣٠ مرتكـزة علـى الوضـع الحـالي والطمـوح للوصـول إلـى مسـتهدفات أهـداف التنميـة المسـتدامة علـى المسـتوى القـومي. تسـاهم خطـة الدولـة ومـا توليـه مـن إهتمـام فـي تمويـل مشـروعات البنيـة الأساسـية ، فـي تـوطين الهـدف الأممـي السـادس " الميـاه النظيفـة والنظافـة الصـحية" ، تلاحـظ إقتـراب محافظـات الجمهوريـة مـن تحقيـق الهـدف وخاصـة المحافظـات الحضـرية مـع تراجـع المحافظـات الريفيـة فـي تحقيـق الهـدف مـع وجـود نسـب تغيـر فـي الاتجاه نحو تحقيق الهدف بين ٠.٥٪ إلى ١.٣٪.

شكل ٥٣ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السادس "المياه النظيفة والنظافة الصحية"

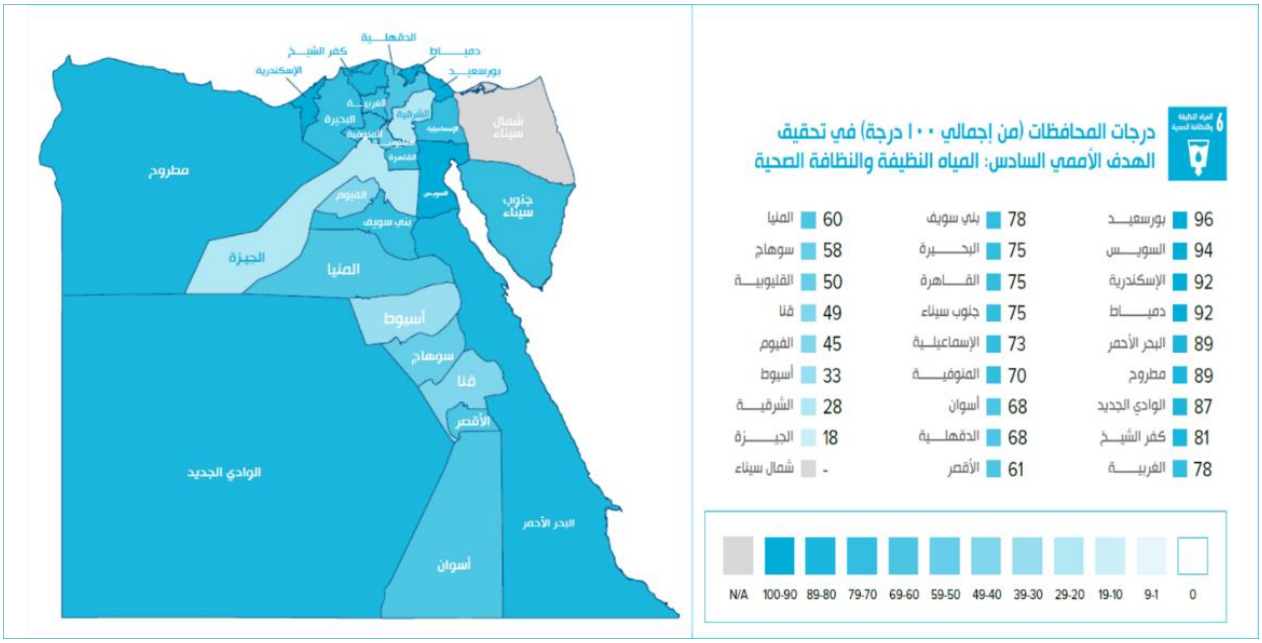

المصدر: نحو توطين التنمية المستدامة–تقرير مُوجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية ٢٠٢٣ – الإصدر الثاني – وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي. تقرير مُوجز حول أداء المحافظات في الأهداف الأممية مصر – ٢٠٢٣

٢. ضمان الوصول لمنظومة آمنة وكفء للمواصلات العامة

يعتبر قطاع النقل والمواصـلات أحد أهم القطاعات الخدمية والحيوية الهامة بالدولة، والتي ترتبط ارتباطا وثيقاً ومباشـراً بكافة القطاعات الأخرى الاقتصـادية والاجتماعية. وتقوم الدولة بتنفيذ إسـتراتيجية متكاملة لتطوير منظومة النقل من خلال خطة واضـحة تشمل كافة قطـاعـات النقل (الطرق والكباري – السكك الحديدية – مترو الأنفاق – النقل البحري – النقل النهري – الموانئ الجافة واللوجسـتيات – والنقل الجوي)، بالتوافق مع رؤية التنمية المسـتدامة ٢٠٣٠، علاوة على مخرجات المخطط الاسـتراتيجي القومي للتنمية العمرانية (٢٠٥٠)، وتحقق الترابط والتكامل فيما بينها، مع وضع آليات محددة ودقيقة لمتابعة التنفيذ. وتستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ "توفير نظام نقل يحقق أهداف التنمية المستدامة ويرتبط ارتباطاً جوهرياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المستقبلية، وفى ذات الوقت يدعم دور النقل اعلى المستويين الإقليمي والدولي.

شكل ٥٤هيكل استثمارات النقل خلال عام(٢٠٢٣/٢٠٢٢)

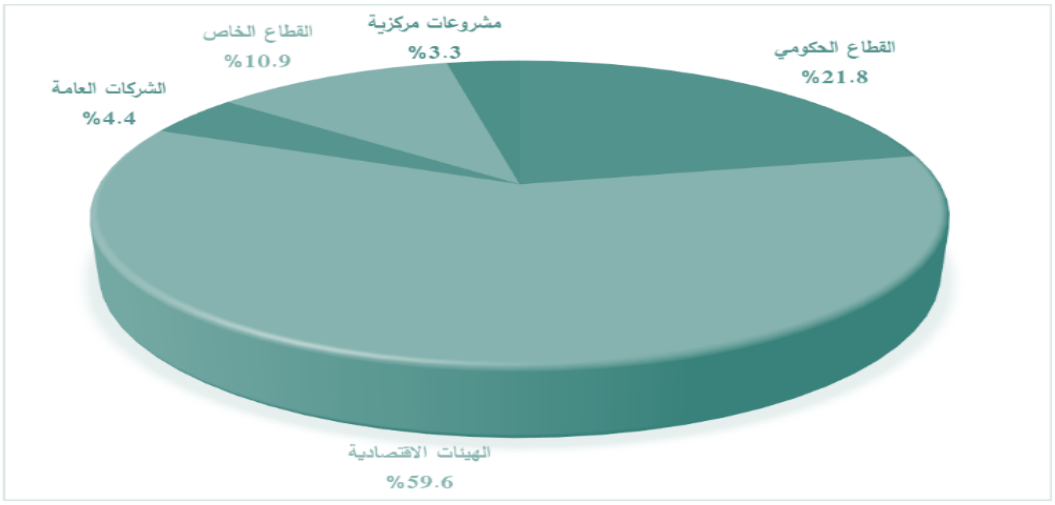

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٣)، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

استهدفت خطة الدولة زيادة معدل نمو قطاع النقل والتخزين من ٨.٨٪ من إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نحو ١٢.٣٪ من إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١. وبصفة عامة تستهدف الخطة إعطاء دفعة قوية لاستثمارات القطاع بشقيه العام والخاص نظراً لأهمية القطاع الاقتصادية ومردوده الإيجابي على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك مقارنة بالأعوام السابقة. وبلغت إجمالي الاستثمارات في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالي ١٨٥.٢ مليار جنيه، وحوالي ٢٥٨.٨ مليار جنيه خلال عام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة٢٠.٨٪، مُقارنة بالاستثمارات المنفّذة في العام السابق والبالغة نحو ٢١٤.٣ مليار جنيه، ليُساهم القطاع عام ٢٠٢٣ بنحو ٢٢٪ في جملة الاستثمارات المنفّذة.

تطور أطوال الطرق المرصوفة

ارتفعت نسبة أطوال الطرق المرصوفة على المستوى القومي خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢٤ من (١٠١.٥٧٦ كم إلى ١٤٤.٣٤٩ كم) وبمعدل تغير قدره ١.٤٪. كما تشير البيانات أيضا إلى انخفاض في أطوال الطرق الترابية بنسبة ٣٧٪ على مستوى محافظات الجمهورية والتي بلغت ٤٨.٤٧٦ كم عام ٢٠٢٠ إلى ٣٠.٥٣٣ كم عام ٢٠٢٤.

شكل ٥٥تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية

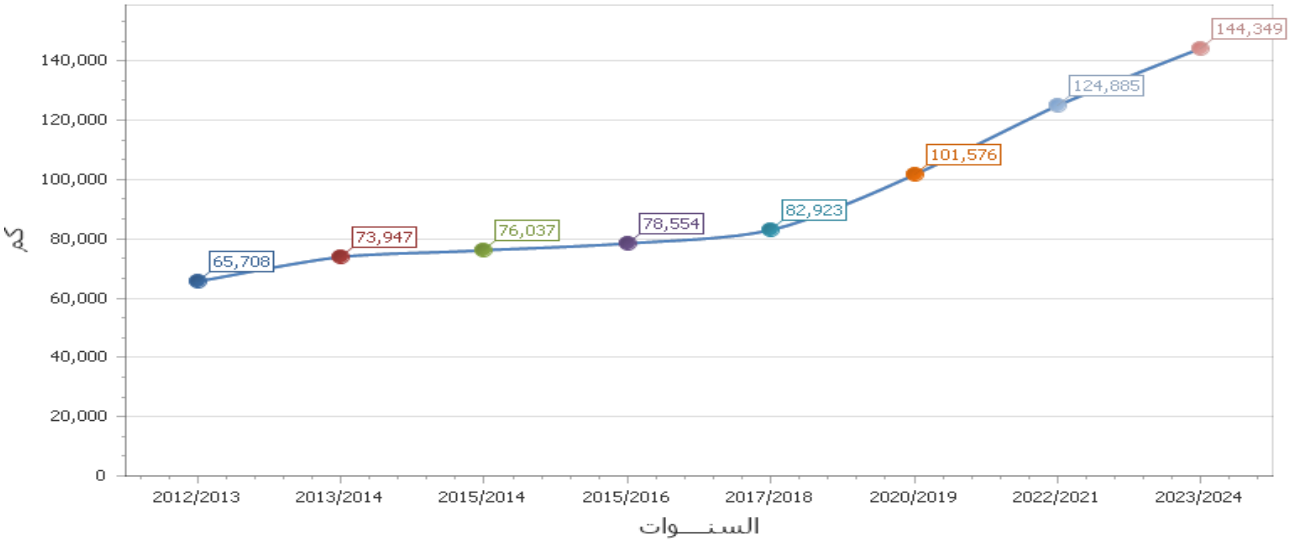

شكل ٥٦تطور أطوال الطرق الترابية على مستوى الجمهورية

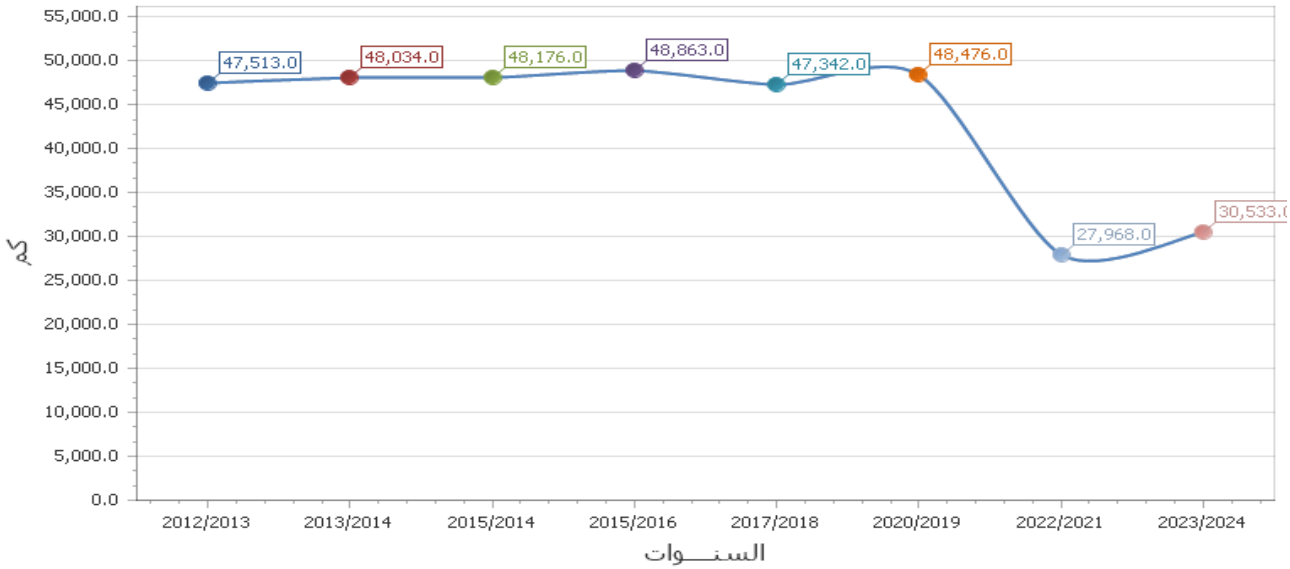

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٥)، نشرة حصر الطرق والكباري، يناير.

جدول ١٨تطور أطوال الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية (٢٠٢٠-٢٠٢٤) – بالكيلومتر

الفترة	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٣/٢٠٢٤
الهيئة العامة للطرق والكباري	٢٨١٢٠	٢٨٨٢٠	٣٠٣٧٣
مديريات الطرق/المحليات	١٤١٧٢١	٧٨٠٨٩	١٢٨٩٩٦
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	١٠٠٦٥	١٧١١٦	١٤٦٥٢
الشركة الوطنية/ الهيئة الهندسية	٦٣٢٣	٨٦٠	٨٦٠
الإجمالي	١٥٠٠٥٢	١٥٢٨٥٣	١٧٤٨٨٢
معدل التغير	١.٦٨	١.٨	٧.٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٥)، نشرة حصر الطرق والكباري، يناير.

ولما للطرق أهمية في تعزيز إمكانيات الوصول سواء لمناطق العمل والخدمات والاسواق، خلاف تحسين البيئية العمرانية للمناطق الداخلية للتجمعات العمرانية، وخفض معدلات استهلاك الوقود، فقد اهتمت الدولة بنسب الإنفاق في الخطط الاستثمارية على تحسين ورصف الطرق الداخلية. وتضمنت مبادرة حياة كريمة برنامجًا لتطوير الطرق الرئيسية والطرق الداخلية للتجمعات العمرانية المستهدفة في المبادرة بالتكامل مع برامج البنية الأساسية بعدد ٥٢ مركز في نطاق عدد ٢٠ محافظة لتقديم خدمات متميزة لتحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري كأحد أهم أهداف المبادرة. وتم التخطيط لتطوير ورفع كفاءة طرق بإجمالي أطوال ٢٩٠٠ كم وتم انجاز ١٣٣٤ كم منها ٧٥٩ كم في الصعيد ٥٧٥ كم في الدلتا. حيث استهدفت المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة" رصف ٢٨٠٢ كم من الطرق موزعة بين المحافظات المستهدفة كانت نسبة الإنجاز تتراوح بين ٢٨٪ إلى ٨٢٪ من إجمالي المستهدف كما هو موضح بالشكل رقم (٥٧).

شكل ٥٧نصيب المحافظات في تنفيذ مشروعات تطوير ورصف الطرق

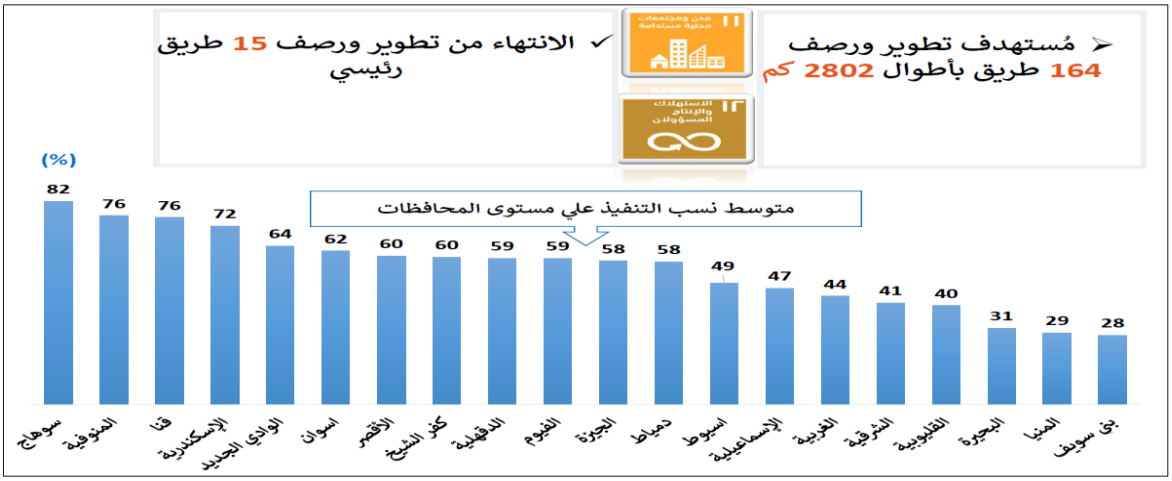

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٣)، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

المشروعات القومية لتحسين النقل بين المحافظات

تعمل الدولة على تنفيذ مشروعات النقل التي تخدم المشروعات القومية الكبرى فضلاً عن تنفيذ برامج رفع كفاءة البنية الأساسية القائمة من شبكات النقل (طرق وكباري – خطوط سكك حديدية – طرق ملاحية – موانئ بحرية – مواني جوية) لتحقيق الاستغلال الأمثل للاستثمارات وتوفير العديد من فرص العمل في مجالات النقل المختلفة، فضلاً عن خلق مناخ استثماري قادر على تحقيق التنمية في قطاع النقل. وتستهدف التوجهات الإستراتيجية للاقتصاد المصري في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٣٠ التالي:

- زيادة متوسط معدل نمو ناتج قطاع النقل والتخزين بالأسعار الثابتة إلى ٦٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤.٧ ٪ خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- زيادة استثمارات النقل والتخزين إلى ١٥٢٩ مليار جنيه مقابل١٣١٧ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠٢٣.
- الزيادة في إجمالي أطوال محاور الطرق الجديدة بنسبة ٥٠٪ لتصل إلى ١٠٥٠٠ كم.
- إنشـــاء ٣٤ محور على النيل، و١١٦٠ كوبري علوي مقارنة ب ١٣ محور و١٠٠٠ كوبري خال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٣).
- اسـتكمال مشـروع القطار الكهربائي السـريع بتكلفة ٥٤٤ مليار جنيه، والمونوريل بتكلفة ٢٦ مليار جنيه، وتطوير مترو الأنفاق بتكلفة٣٤١ مليار جنيه.
- وتم الانتهاء من انشـــاء المرحلة الأولى الأتوبيس الترددي الســـريع على الطريق الدائري بعدد ١٤ محطة من أكاديمية الشرطة وحتى طريق الإسكندرية الزراعي. ويجري حالياً تدريب السائقين على مسار المرحلة الأولى جاري تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بعدد ٣٤ محطة لخدمة المسافة المتبقية من الطريق الدائري.
- رفع طاقة نقل الركاب بالسـكك الحديدية إلى ٣.٥ مليون راكب/ يوم في عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو مليون راكب/ يوم خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٣).
- رفع طاقة نقل البضـــائع عبر الســـكك الحديدية إلى ٢٥ مليون طن عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤.٥ مليون طن في عام ٢٠٢٢.
- تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المختلفة، والتركيز على النقل متعدد الوسائط، "رفع متوسط نسبة مساهمة قطاع النقل البحري" في نقل البضائع إلى ٩٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتشجيع مساهمة النقل النهري في نقل البضائع إلى ما لا يقل عن ٥٪ من جملة حجم النقل.

- تقدم مصر في مؤشر جودة الطرق إلى المراتب العشرة الأولى في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمرتبة ١٨ في عام ٢٠٢١.
- تقدم مصـــر في مؤشـــر الربط بين شـــبكة الطرق إلى المرتبة ٢٠ عالمياً في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمرتبة ٤٨ في عام ٢٠١٩.

شكل ٥٨تطور حوادث السيارات ومعدلاتها في مصر(٢٠١٠-٢٠٢٤)

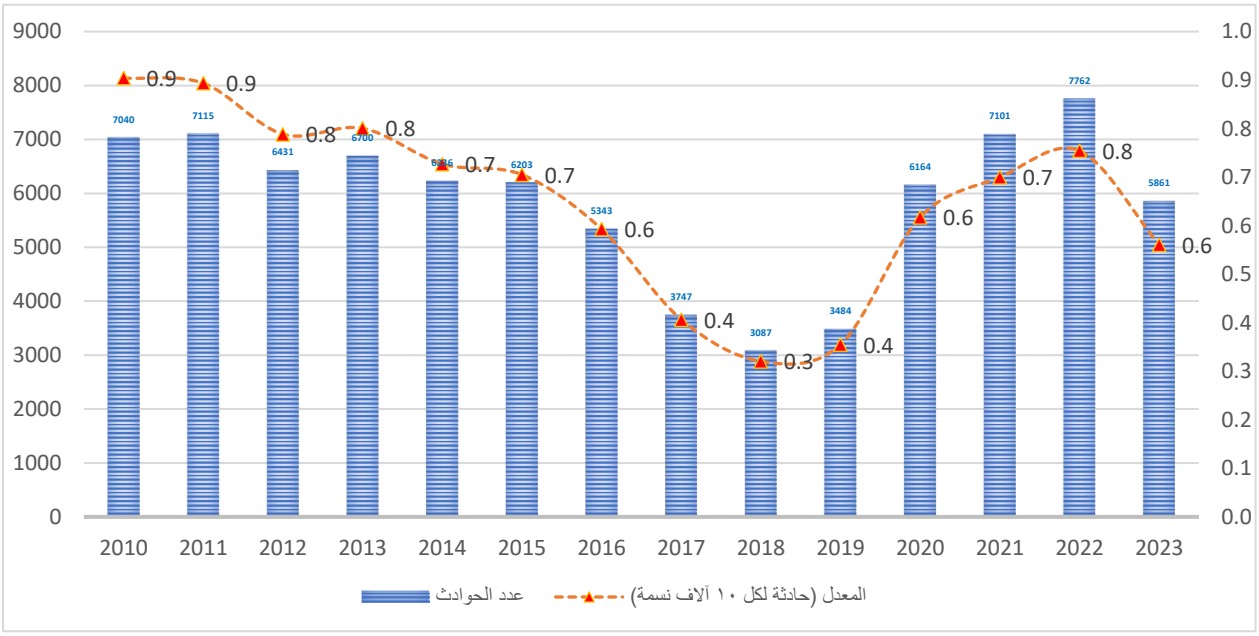

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٤)، النشرة السنوية لحوادث السيارات والقطارات.

٣. توفير اتصال للطاقة المتجددة الحديثة

تستهدف مصر الوصول بالطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ من إجمالي القدرة الإجمالية للشبكة القومية للكهرباء بحلول عام ٢٠٣٥، موزعة بواقع ٢٢٪ من الشمسية و١٤٪ من الرياح، و٤٪ من المركزات الشمسية، و٢٪ من الطاقة المائية.

الإطار التشريعي

تتبنى الدولة المصرية منظومة تشريعية متكاملة لدعم الطاقة المتجددة، تهدف إلى تعزيز الاستثمار وتحقيق التحول نحو مصادر نظيفة ومستدامة. من أبرز هذه التشريعات قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥، الذي ينظم إنتاج وتوزيع الطاقة ويمنح هيئة تنظيم الكهرباء صلاحيات رقابية لضمان كفاءة واستدامة القطاع. كما صدر قانون رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤ لتحفيز إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، ويشمل آليات مثل تعريفة التغذية، التي تضمن أسعاراً مجزية وثابتة لشراء الكهرباء من المستثمرين لمدة تصل إلى ٢٥ عاماً. وتكمل هذه المنظومة قوانين الاستثمار مثل القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الذي يوفر إعفاءات ضريبية وجمركية للمشروعات الخضراء، ويشجع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في تطوير الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر. كما أصدرت الدولة قرارات جمهورية بتخصيص أراضٍ واسعة في محافظات مثل البحر الأحمر وأسوان لإنشاء محطات طاقة متجددة، مما يعكس التزامًا سياسيًا واستراتيجيًا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشروعات الطاقة المتجددة

تُنفذ مصر حالياً مجموعة متنوعة من مشروعات الطاقة المتجددة ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتشمل هذه المشروعات محطات الرياح في الزعفرانة وجبل الزيت وخليج السويس، ومحطات الطاقة الشمسية في بنبان وكوم أمبو والغردقة، بالإضافة إلى مشروعات الكتلة الإحيائية مثل الجبل الأصفر وشرق الإسكندرية.

شكل ٥٩أهم تشريعات الطاقة المتجددة

يناير ٢٠٢٣	كتاب دوري رقم ٢ بخصوص القواعد التنظيمية لشراء الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة التى تنتجها هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.
يناير ٢٠٢٣	الكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن القواعد التنظيمية لمنظومة إنتاج الطاقة الكهربية المنتجة من الطاقة الشمسية الفوتوفلطية بغرض الاستهلاك الذاتي.
فبراير ٢٠٢٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٣، بتخصيص المساحات في كل كن محافظتى سوهاج وأسوان من المساحات المملوكة للدولة ملكية خاصة لاستخدامها في إقامة محطات توليد الكهرباء والطاقة المتجددة.
فبراير ٢٠٢٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٣، بتخصيص ٥٩٢٦٣٤٥٨٩ متر مربع بناحية سيدي براني بمحافظة مطروح من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، لاستخدامها في إقامة مشروع محطات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة.
يونيو ٢٠٢٣	الكتاب الدورى رقم ٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعفاء مشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بنظام صافى القياس حتى قدرة ١٠ ميجاوات من سداد مقابل الدمج.
يونيو ٢٠٢٣	الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل الكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بشأن القواعد التنظيمية لمنظومة إنتاج الطاقة الكهربية المنتجة من الطاقة الشمسية الفوتوفلطية بغرض الاستهلاك الذاتي.
سبتمبر ٢٠٢٣	كتاب دورى رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن سريان الاعفاء من مقابل الدمج لمشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددةبنظامى صافى القياس ولاستهلاك الذاتي والتى يتم ربطها بالشبكة الكهربائية منذ نشأة المحطة وحتى صدور الكتاب الدورى رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢.
ديسمبر ٢٠٢٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٠ لسنة ٢٠٢٣ بتخصيص مساحة ارض حوالى ٤٦ كيلو متر مربع ناحية بنبان محافظة أسوان من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها فى انشاء محطات طاقة متجددة.
يناير ٢٠٢٤	قانون ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.
فبراير ٢٠٢٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢٤ بتخصيص مساحة ارض حوالى ١٠ آلاف كيلو متر مربع ناحية محافظة الوادى الجديد من الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها فى انشاء محطات طاقة متجددة
يونيو ٢٠٢٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٢٤بتخصيص مساحة ارض حوالى ٩٠٠ كيلو متر مربع ناحية محافظتي البحر الأحمر والسويس من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها في انشاء محطات طاقة متجددة.
نوفمبر ٢٠٢٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢ لسنة ٢٠٢٤بتخصيص مساحة ارض حوالى ١٦.٣ كيلو متر مربع ناحية محافظة قنا من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها فى انشاء محطة طاقة شمسية.
ديسمبر ٢٠٢٤	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ٢٠٢٤بتخصيص مساحة ارض حوالى ٣٥٠ كيلو متر مربع ناحية محافظة البحر الاحمر من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، لصالح هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لاستخدامها فى انشاء محطات طاقة متجددة.

المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة – التقرير السنوي ٢٠٢٤

شكل ٦٠أهم مشروعات طاقة الرياح

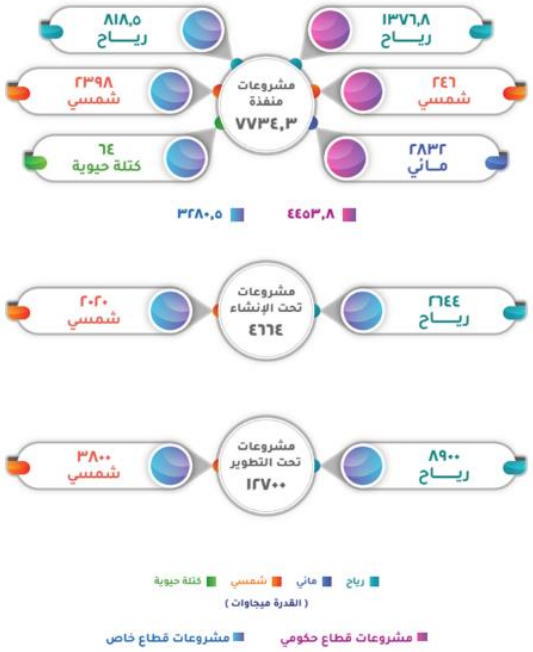

شكل ٦١أهم مشروعات الطاقة المتجددة

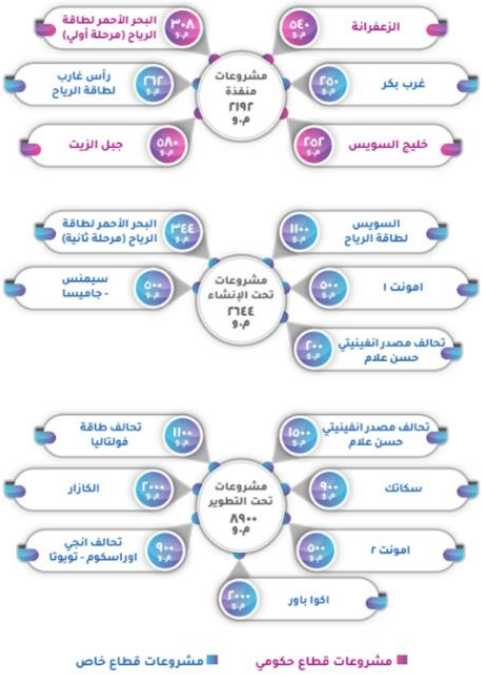

المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، التقرير السنوي ٢٠٢٤.

- **<u>طاقة الرياح</u>**

تُعد مشروعات طاقة الرياح في مصر من أبرز ركائز التحول نحو الطاقة النظيفة، حيث تمتلك الدولة إمكانات هائلة بفضل سرعات الرياح العالية في مناطق مثل خليج السويس والزعفرانة وجبل الزيت. وقد بلغ إجمالي القدرة المركبة من طاقة الرياح حتى منتصف ٢٠٢٥ نحو ٣٠٣٤.٥ ميجاوات، منها أكثر من ١٦٠٠ ميجاوات من تنفيذ القطاع الخاص.

- **<u>الطاقة الشمسية</u>**

تُعد الطاقة الشمسية من أهم مصادر الطاقة المتجددة في مصر، نظرًا لموقعها الجغرافي مما يمنحها معدلات إشعاع شمسي مرتفعة طوال العام. وقد شهدت البلاد طفرة في مشروعات الطاقة الشمسية، أبرزها مجمع بنبان بأسوان، الذي يضم ٣٢ محطة بقدرة إجمالية تصل إلى ١٤٦٥ ميجاوات، ويُعد من أكبر المجمعات الشمسية في العالم. كما تنفذ مصر مشروعات أخرى في مناطق مثل كوم امبو، الغردقة، والزعفرانة، بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل جايكا والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار.

- **<u>الطاقة الكهرومائية</u>**

تُعد الطاقة الكهرومائية إحدى دعائم منظومة الطاقة المتجددة في مصـــر، إذ تعتمد على الاســـتفادة من تدفق مياه النيل لتوليد الكهرباء بطريقة نظيفة ومستدامة. وتبرز محطة السد العالي كأكبر منشأة في هذا المجال بقدرة إنتاجية تصل إلى ٢١٠٠ ميجاوات، إلى جانب محطات أخرى.

- **<u>طاقة الكتلة الإحيائية</u>**

تُعد طاقة الكتلة الإحيائية من المصـــادر الواعدة للطاقة المتجددة في مصـــر، حيث تعتمد على تحويل المخلفات الزراعية والحيوانية والصـــناعية إلى كهرباء أو وقود حيوي بطرق نظيفة وصـــديقة للبيئة. وقد بلغ إجمالي القدرة الإنتاجية للمشـــروعات المنفذة نحو ٦٤ ميجاوات، تشمل محطات مثل الجبل الأصفر وشرق الإسكندرية، فيما يجري تنفيذ مشروعات إضافية بقدرة ٣٠ ميجاوات.

شكل ٦٢ أهم مشروعات الطاقة الشمسية

شكل ٦٣ أهم مشروعات الطاقة الكهرومائية

المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة – التقرير السنوي ٢٠٢٤.

شكل ٦٤مشروعات طاقة الكتلة الإحيائية

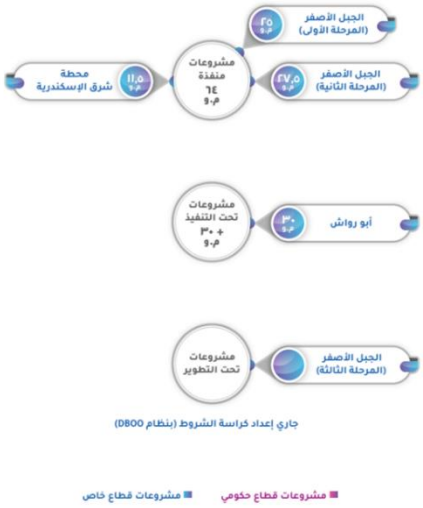

شكل ٦٥منصة مصر للطاقة الشمسية

المصدر: هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة – التقرير السنوي ٢٠٢٤

- **<u>الهيدروجين الأخضر</u>**

في إطار مواكبة الزخم العالمي حول اقتصاد الهيدروجين وتنمية الاعتماد عليه في خفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق أمن الطاقة وتنوع مصادرها، قامت مصر بتطوير السياسات والأطر التنظيمية لتنمية اقتصاد الهيدروجين منخفض الكربون، في نهاية عام ٢٠٢٣ أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر من خلال التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تستهدف فيها حوالي من ٥٪ إلى ٨٪ من السوق العالمي بحلول عام ٢٠٤٠ حوالي (٥,٦ مليون طن سنوياً)، وتتطلب استثمارات تبلغ حوالي ٦٠ مليار دولار أمريكي، ويتم التطبيق على ثلاث مراحل :

- المشاريع التجريبية خلال الفترة من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٩.

- التوسع في السوق خلال الفترة من ٢٠٣٠ – ٢٠٣٩.
- السوق الكامل بحلول عام ٢٠٤٠.

مع بداية ٢٠٢٤ تم اطلاق حزمة من الحوافز لتشجيع صناعة الهيدروجين الأخضر والتي تمثلت في حوافز ضريبية إعفاءات جمركية، حوافز استثمارية، تخفيضات تتعلق برسوم استخدام الموانئ، وتخفيضات في مقابل الانتفاع بأراضي مصنع انتاج الهيدروجين وزيادة مدد التراخيص الصادرة لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته قد يصل إلى ٥٠ عام

- **منصة مصر للطاقة الشمسية**

تعمل المنصة منذ شهر مارس لعام ٢٠٢٤من خلال تلك المنصة تم تأهيل ٥٨ شركة حتى الآن بمختلف الفئات للعمل بمجال الطاقة الشمسية وعرض بياناتهم للموطن لاختيار الشركة المناسبة له لتركيب خلايا شمسية. كما تم ربط حوالى ٨٠ محطة طاقة شمسية بقدرة إجمالية ١١ ميجاوات. وجارى الآن العمل على تنفيذ أكثر من ٢٠٠ محطة طاقة شمسية بقدرة ٣٤ ميجاوات تقريباً.

شكل ٦٦ترتيب المحافظات من حيث اقترابها من تحقيق الهدف الأممي السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"

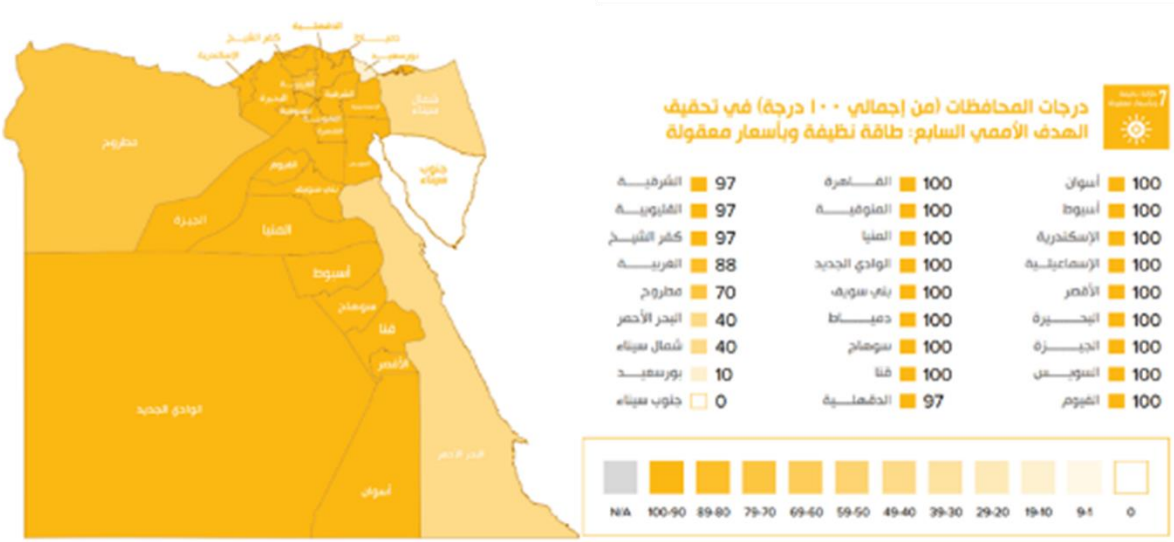

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (٢٠٢٣). نحو توطين التنمية المستدامة: تقرير موجز حول أداء المحافظات في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

تعكس الخريطة درجات محافظات مصر في مدى تحقيق الهدف الأممي السابع من أهداف التنمية المستدامة، وهو "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، حيث تم تقييم المحافظات من ٠ إلى ١٠٠ درجة. يُلاحظ من التحليل أن غالبية المحافظات، خصوصًا في الصعيد والدلتا، مثل القاهرة، الإسكندرية، المنيا، أسيوط، قنا، الأقصر، الوادي الجديد، قد حصلت على درجة كاملة (١٠٠)، مما يدل على توفر جيد للطاقة النظيفة بأسعار معقولة في هذه المناطق. في المقابل، تُظهر المحافظات الحدودية مثل جنوب سيناء (٠) وبورسعيد (١٠) وشمال سيناء والبحر الأحمر (٤٠) تدنيًا كبيرًا في الأداء، ما يعكس تحديات واضحة في البنية التحتية أو الوصول للطاقة في هذه المناطق. أما محافظات مثل مطروح (٧٠) والغربية (٨٨) فقد حصلت على درجات متوسطة، مما يشير إلى وجود جهود، ولكن مع بعض التحديات القائمة.

(٢-٢) تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع

في سياق التزامها بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، شهدت مصر خلال الفترة (٢٠٢٠–٢٠٢٤) اهتمامًا متزايدًا بمحور "تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع"، باعتباره جوهر التنمية العادلة والمنصفة في المدن والمجتمعات الحضرية. وقد انطلقت الجهود الوطنية من رؤية واضحة مفادها أن النمو الحضري لا يكتسب قيمته الحقيقية إلا عندما يُترجم إلى تحسين فعلي في جودة الحياة لجميع السكان، دون استثناء، مع ضمان توزيع عادل للموارد والفرص والخدمات.

وتجسدت هذه الرؤية من خلال سياسات ومبادرات شاملة استهدفت تعزيز التماسك الاجتماعي، والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق، وتحقيق العدالة المكانية، لا سيما في المناطق المهمشة والعشوائية والريفية. كما تم إطلاق مبادرات كبرى مثل "حياة كريمة" و"تطوير العشوائيات" لتجسيد مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، إلى جانب دعم الفئات الأكثر احتياجًا – من النساء، والشباب، وذوي الإعاقة – لضمان شمولهم الكامل في العملية التنموية الحضرية. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز الجهود والتجارب التي ساهمت في ترسيخ أسس الرخاء الحضري الشامل في مصر، خلال السنوات الأربع الماضية.

(٢-٢-١) اقتصاد حضري شامل للجميع

في إطار التوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية نحو تحقيق تنمية عمرانية متوازنة ومستدامة، يبرز محور "اقتصاد حضري شامل للجميع" كأحد الركائز الأساسية للأجندة الحضرية الجديدة، لما له من دور محوري في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية داخل المدن والمجتمعات العمرانية. وقد شهدت الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) جهودًا متواصلة لتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية الحضرية، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، ودمج الفئات الأقل حظًا في النشاط الاقتصادي، وتوفير بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. وفي هذا السياق، تبنّت الحكومة المصرية مجموعة من السياسات والبرامج التي تستهدف تحقيق اقتصاد حضري منفتح، قادر على توفير فرص عمل مستدامة، وتحفيز الابتكار، وتضييق فجوات الدخل بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة. وشملت هذه الجهود تطوير منظومة التعليم الفني، وتعزيز الاقتصاد غير الرسمي، وتمكين المرأة والشباب اقتصاديًا، إلى جانب التوسع في المبادرات الداعمة للأنشطة الاقتصادية المجتمعية، لا سيما في المناطق العشوائية والمهمشة. ويستعرض هذا الجزء من التقرير الوطني الطوعي الثاني أبرز ما تحقق في مسار بناء اقتصاد حضري شامل، عادل، ومرن يخدم الجميع دون تمييز.

١. تحقيق التوظيف المنتج والفعال للجميع وخاصة للشباب

استهدفت النسخة المحدثة من رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تم إطلاقها في نوفمبر ٢٠٢٣ إلى توفير فرص عمل آمن ولائق ومنتج، ورفع معدلات التشغيل، خاصةً بين الشباب والنساء وذوي الإعاقة، وإيجاد بيئة عمل توفر السلامة والأمن لجميع العاملين، وحماية حقوقهم ومدّ مظلة الرعاية الصحية والاجتماعية لتشمل العمالة غير المنتظمة إلى جانب تقليص حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. كل ذلك في إطار تعزيز مرونة سوق العمل وفاعليته ورفع كفاءة العمالة المصرية ومهاراتهم وزيادة قدرتهم التنافسية.

وحددت الرؤية مجموعة من التدخلات اللازمة لتحقيق هذا الهدف تتضمن:

- رفع كفاءة العملية التعليمية، بتطوير البرامج والمقرَّرات الدراسية لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل.
- دعم الاستثمار في رأس المال البشري، وتنمية المهارات التكنولوجية بالاتِّساق مع أحدث النظم التعليمية والمهنية.
- تحفيز القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على المساهمة في رفع كفاءة منظومة التدريب المهني.
- زيادة الإنفاق العام على البحث والتطوير والاستفادة من مخرجات البحوث والدراسات.
- دعم الشراكات بين قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية، للاستفادة من الابتكارات الأكاديمية بما ينعكس إيجابيًا على سوق العمل.
- دعم البيئة المؤسسية والتشريعية الخاصة بالملكية الفكرية، وتشجيع براءات الاختراع.
- زيادة التعاون والروابط مع علماء مصر بالخارج، للاستفادة من خبراتهم.
- تنظيم الاستعانة بالعمالة المصرية في الخارج، بما يكفل حماية حقوقهم وربطهم بالوطن الأم، من خلال اعتماد دولي للشهادات والمؤهلات المهنية الممنوحة للمصريين الراغبين في العمل في الخارج.
- نشر الوعي بأهمية السلامة والصحة المهنية، لخلق مجتمع واعٍ، وتفادي الإصابات والحوادث الجسيمة.

- دعم التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

أهم مؤشرات سوق العمل خلال فترة المقارنة

- بلغ حجم قوة العمل نحو ٣١ مليون فرد بنهاية الربع الرابع من عام /٢٢/ ٢٠٢٣ مقابل نحو ٣٠ مليون فرد بزيادة قدرها ٩٨٤ ألف فرد عن الفترة المناظرة من العام السابق. وبالمثل تنامي عدد المشتغلين ليصل إلى نحو ٢٨.٨ مليون فرد، وقد ترتب على ذلك إضافة فرص عمل جديدة بلغت ٩٦٦ ألف فرصة خلال عام ٢٢ ٢٠٢٣ وفقًا لبيانات بحث القوي العاملة الذي يُصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- بالنسبة لمعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي، فقد سجل ٤٣٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢٠٢٣، وهي نسبة مقاربة للنسبة المناظرة في الفترة المقابلة من العام السابق. (٤٢.٦٪)
- ووفقًا للنوع، بلغ معدل مساهمة الذكور ٦٩.٢٪ مقابل ١٥.٥ للإناث.
- تجدر الإشارة إلى عودة معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للارتفاع مرة أخري بعد انحسار التأثير السلبي لجائحة فيروس كوفيد-١٩، حيث شهد المعدل تراجعًا ملحوظاً دون مستوى ٣٩٪ في عام الجائحة، غير أنه عاود الصعود التدريجي حتى بلغ ٤٣ في عام ٢٢/٢٠٢٣. ويصدق ذلك على كل من الذكور والإناث على حد سواء، حيث تصاعد المعدل في حالة الذكور من ٦٥ عام ١٩/٢٠٢٠ إلى ٦٩.٢ عام ٢٢/٢٠٢٣، وفي حالة الإناث من ١١.٧٪ إلى ١٥.٥٪.
- تشير بيانات التوزيع النسبي للمشتغلين وفقًا للنشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢٠٢٣ إلى تركز النسبة الأكبر من المشتغلين في قطاع الزراعة (١٨.٨٪)، ويليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة (١٤.٦) ثم قطاع التشييد والبناء (١٤.١)، وقطاع الصناعة التحويلية (١٣) بإجمالي يربو على ٦٠٪ من جملة المشتغلين، ويلي ذلك قطاعا النقل والتخزين والتعليم (٩.٣٪) و (٧.٥٪)، ثم الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري ٤.٥٪)، بإجمالي ٨١.٨٪ من جملة المشتغلين.
- ارتفع عدد المتعطلين بشكل طفيف من نحو ٢.١٥ مليون فرد إلى حوالي ٢.١٧ مليون فرد خلال فترتي المتابعة بزيادة مطلقة قدرها ١٨ ألف فرد مع تراجع محدود في معدل البطالة إلى ٧٪ مقابل ٧.٢٪ في العام السابق.
- بالمقارنة بما كان مستهدفا، جاءت معدلات البطالة الفعلية مقاربة إلى حدٍ كبير للمعدلات المستهدفة حيث سجلت الأخيرة ٧.٣٪ خلال عامي ٢١/٢٠٢٢ و٢٢/٢٠٢٣، وكذلك الحال في الأعوام السابقة، حيث تقاربت المعدلات المستهدفة والمحققة، باستثناء عام ١٨/٢٠١٩ الذي شهد اتساع الفجوة بين معدل البطالة المستهدف (١٠.٢)، والمعدل الفعلي (٧.٥٪).
- باستقراء تطوّر معدلات البطالة على امتداد أعوام الفترة (١٨/٢٠١٩ – ٢٢/٢٠٢٣)، يمكن استخلاص الآتي:

١. التصاعد الملحوظ في معدلات البطالة الإجمالية وبحسب النوع في عام الجائحة (١٩/٢٠٢٠) مقارنة بالأعوام الأخرى السابقة واللاحقة. ويرجع ذلك إلى تباطؤ نمو القوي العاملة في عام الجائحة.
٢. الاتجاه التناقصي لمعدلات بطالة الإناث من ٢٢.٣ عام ١٩/٢٠٢٠ إلى ١٧.٣٪ عام ٢٢/٢٠٢٣، مع اتساع الفجوة النوعية بين الإناث والذكور إلى ١٢.٥ نقطة بعد أن كانت قد تراجعت إلى ما دون ذلك في الأعوام السابقة، عدا عام ١٨/٢٠١٩.
٣. أظهرت نتائج بحث القوي العاملة أن نسبة المتعطلين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة تصل إلى حوالي ٦١.٨٪ من إجمالي المتعطلين في عام المتابعة، مقابل نحو ٦١.٣٪ في العام السابق.
٤. بلغت نسبة المتعطلين في الفئة العمرية (١٥) – ١٩ سنة) نحو ٦.٥٪ من إجمالي المتعطلين، وانخفضت نسبتهم في الفئة العمرية (٢٠) – ٢٤ سنة) إلى ٢٦.٩٪ من الإجمالي وتصاعدت في الفئة (٢٥) – ٢٩ سنة) إلى ٢٨.٤٪

من جملة المتعطلين، مع ملاحظة ثبات نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و٦٤ سنة عند نحو ٥٪ في عامي المتابعة.

٥. يلاحظ ارتفاع معدل البطالة في الفئات الشابة (٢٠ – ٢٩ سنة)، وتراجعها في باقي الفئات دلالة على وهن سوق العمل في استيعاب الفئات الأكبر عمرًا، بالإضافة إلى الفئة العمرية (١٥ – ١٩ سنة)، مع ملاحظة شبه استقرار معدل بطالة الفئة العمرية (٤٠ – ٤٩ سنة) عند ٣.١.

٦. تراجعت معدلات البطالة في معظم الأقاليم الجغرافية، عدا محافظات الوجه القبلي التي ارتفعت فيها معدلات البطالة بشكل طفيف، وكذلك حضر محافظات الحدود الذي ارتفع معدل البطالة به من نحو ١٥.٩٪ إلى ١١.٦٪.

٢. دعم وتقوية الاقتصاد غير الرسمي

يشكل الاقتصاد غير الرسمي في مصر نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي والعمالة. وتُقدّر مساهمته بنحو ٤٠–٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما بين ٥٥–٦٠٪ من إجمالي القوى العاملة، معظمهم من الشباب، النساء، وصغار المنتجين والمُزارعين. كما تجدر الإشارة إلى ارتفاع تمركز النساء في القطاع غير الرسمي. ورغم دوره في توفير فرص عمل، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، إلا أن هذا الاقتصاد غالباً ما يعاني من ضعف الإنتاجية، وغياب الحماية الاجتماعية، وانخفاض مساهمته في الإيرادات الضريبية للدولة. وترجع أهم أسباب ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي إلى التعقيد البيروقراطي والضريبي المرتبط بالتراخيص والتسجيل، على الرغم من جهود تطوير الإطار القانوني المرن لتسجيل الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يعاني العاملون في القطاع غير الرسمي من نقص الوعي بالمزايا المرتبطة بالانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، ومن صعوبة الوصول للتمويل الرسمي والتأمينات الاجتماعية. كما يترتب على محدودية البيانات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي وحجمه صعوبة تصميم سياسات فعّالة لتطويره وتحديثه.

وخلال فترة المتابعة، بذلت الحكومة جهوداً لدعم الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، الذي يتضمن منح حوافز ضريبية وجمركية لهذه المشروعات، وتوفير تراخيص مؤقتة لها لمدة ٥ سنوات، وغيرها من الإجراءات التي تسهل دمج هذه المشروعات تدريجياً في منظومة الاقتصاد الرسمي. كما وفرت مبادرة "حياة كريمة" الخدمات الأساسية والتدريب المهني في الريف، بالإضافة إلى توفير مشروعات كثيفة العمالة للمساهمة في تحسين الدخل كما تبنت الحكومة عدد من المبادرات في إطار الشمول المالي، من أهمها تطوير المحافظ الإلكترونية، ونقاط البيع الرقمية، ونشرها بشكل كبير، فضلاً عن تقديم الدعم للمشروعات المنزلية والموسمية لفتح حسابات بنكية. كم تم مد شبكة الحماية الاجتماعية للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي من خلال برامج تكافل وكرامة، التأمينات الاجتماعية، والمعاشات لنحو ٢.٥ مليون مستفيد من العمالة غير المنتظمة. كما تم إعداد سجل إلكتروني للعمالة غير المنتظمة بالتعاون مع وزارة القوى العاملة. وقد ساهم الدعم المقدم للعمالة في القطاع غير الرسمي المتضررة من تداعيات جائحة كوفيد–١٩. وتضمنت جهود الحكومة للتمكين الاقتصادي تنفيذ عدد من مبادرات التمويل متناهي الصغر مثل "مشروعك"، "ومن خلال التوسع في برامج التدريب المهني والحرفي التي تقدمها مراكز التدريب بالمحافظات، وصندوق التنمية المحلية. كما توسعت الحكومة في تقديم الدعم للتعاونيات الإنتاجية في الزراعة والصناعات الريفية.

وتجدر الإشارة إلى إنه على الرغم من أن القطاع غير الرسمي واتساع حجمه يمثل تحدياً كبيراً لتطوير النشاط الاقتصادي في مصر وتحديثه، إلا أنه يعتبر فرصة أيضاً، غي حال تم التعامل معه بشكل سليم، لتحقيق التوازن بين الحفاظ على مرونة هذا القطاع وتوفيره لفرص العمل، خاصةً في وقت الأزمات، وبين تحويل هذه الفرص إلى عمل لائق، ومن ثم تحقيق الاستفادة منها على مستوى الاقتصاد الوطني والمحلي. ويمكن تحقيق دمج آمن وعادل لهذا القطاع، عبر سياسات تدريجية ومرنة، ومن خلال التمكين الاقتصادي للفئات الهشة، وعن طريق التوعية والتحفيز، بما يدعم أهداف التنمية المستدامة الأممية، وخصوصاً الهدف رقم ٨، والهدف الرابع من أهداف "رؤية مصر ٢٠٣٠". وتشمل جهود الإصلاح المقترحة ما يلي:

١. تطوير نظم الترخيص المرنة :اعتماد "الرخصة المتدرجة" لدمج المشاريع تدريجياً دون فرض أعباء مباشرة.
٢. تعزيز الحوافز الإيجابية بدلاً من النهج العقابي، مع تسويق مزايا الدمج الرسمي (مثل التأمينات، التمويل).
٣. ربط الاقتصاد غير الرسمي بسلاسل القيمة المحلية في الزراعة، الصناعات التراثية، والخدمات.
٤. دعم النساء والشباب من خلال برامج خاصة تتناسب مع طبيعة العمل غير الرسمي لديهم.
٥. توطين السياسات من خلال تمكين المحافظات والوحدات المحلية في تصميم حلول مناسبة لسياقها الجغرافي.

٣. دعم ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تولي الدولة أهمية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت على دعم ريادة الأعمال وإطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي وتمكين المرأة، وتقديم الخدمات التسويقية واللوجستية والتكنولوجية لهذه المشروعات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وترسيخ ثقافة العمل الحر.

وفيما يلي عرض لإنجازات القطاع خلال عام ٢٠٢٢ والشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣

خلال عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٦.٨ مليار جنيه، منها ٢.٥ مليار جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، و٤.٣ مليار جنيه للمشروعات متناهية الصغر. واستفاد من التمويل ٢٢١.٨ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر، ساهمت في توفير نحو ٣٦٧.٦ ألف فرصة عمل. وجاء القطاع التجاري في الصدارة بنسبة ٧٣٪ من حيث التمويل وفقاً للأنشطة الاقتصادية، ثم القطاع الخدمي (١٣.٨٪)، وقطاع الصناعة (٧.٣٪)، ثم قطاعي الثروة الحيوانية والمهن الحرة بنحو ٤.٩٪ و١٪ على الترتيب. وجاءت محافظات الوجه القبلي في المركز الأول بنحو ٥٠.٨٪ من إجمالي التمويل، تلتها محافظات الوجه البحري بنسبة ٣٢.٨، والمحافظات الحضرية بنحو ١١.٢٪، مع هامشية نصيب المحافظات الحدودية (٥.٢٪). وفي مجال الخدمات غير المالية، تم تقديم خدمات الشباك الواحد التالية:

في مجال خدمات التسويق

- متابعة تنفيذ ٢٣٨ صفقة تكامل بين المشروعات بقيمة ٢٨.٨ مليون جنيه.
- تسجيل ٢٨٨٠ عميلا من جميع المحافظات بالجهات الحكومية بسجل الموردين بقيمة مناقصات ١٧٧.٨ مليون جنيه. -
- تأهيل المشروعات للتعريف بمتطلبات التصدير لنحو ٦٦٤ مشروعا. -
- تشبيك ٢٦١ مشروعا بالقنوات التسويقية المختلفة، بإجمالي مبيعات ٥.٩ مليون جنيه. -
- خدمات تطوير المشروعات الصناعية والدعم التكنولوجي
- تكويد منتجات لنحو ١٦٢ عميلا.
- تقديم ٣٩٥ خدمة فنية لنحو ٣٧١ عميلا في مجال التدريب الفني.
- المساهمة في تطوير (١٨) مجمعاً إنتاجياً من خلال تقديم خدمات تنمية الأعمال للمشروعات داخل التجمع.

المشروعات الزراعية

- تقديم ٥٥٦٦ خدمة دعم فني متنوعة لمشروعات زراعية في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- ومنها (استفسار دراسات جدوى معلومات فنية مصادر معلومات تدريب فني زراعي، تدريب متخصص للسيدات).
- إعداد وتحديث ٤٠ دراسة جدوى استرشادية للمشروعات الصغيرة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- إعداد وتنفيذ ثلاثة برامج تدريبية لنحو ٤٧ متدربًا على إعداد وتقييم دراسات الجدوى المشروعات الإنتاج والتصنيع الزراعي، وكذلك إجراء المعاينات الفنية لتلك المشروعات.

في مجال التجارة الإلكترونية

- التعاون مع عدد من الجهات الخارجية في مجال التسويق الإلكتروني.
- تدريب نحو ١٩٩٣ مستفيدا على التسويق الإلكتروني والتسجيل على منصة المشروعات.
- وآليات التسجيل على المنصات المختلفة، مثل جوميا، وأمازون.

خدمات ريادة الأعمال

- تنفيذ ٤٧٠ ندوة لرفع الوعي بريادة الأعمال، بإجمالي حضور ٣١.٣ ألف متدرب.
- تنفيذ ٣١٤ دورة تدريبية لتدريب نحو ٨٢٠٠ متدرب بالتعاون مع وزارات الشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي، والقوي العاملة، ومنظمة العمل الدولية، والجامعات المختلفة.
- تنفيذ نحو ٤٤٠٠ جلسة توجيه وإرشاد.

خدمات الامتياز التجاري

- إعداد ٨٧ ندوة توعية مع شركاء التنمية.
- ترشيح نحو ٢٧٥ عميلا للتمويل بنظام الامتياز التجاري.

خلال الفترة (يناير – سبتمبر ٢٠٢٣) بلغ إجمالي التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٣.٧ مليار جنيه، منها ٣.٦ مليار جنيه قروضا للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، و١٠١.٨ مليون جنيه منحاً لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية. وبلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المستفيدة من التمويل خلال هذه الفترة ١٢٠ ألف مشروع، وفرت نحو ١٩٩ ألف فرصة عمل. وجاء القطاع التجاري في الصدارة بنسبة ٦٩٪ من حيث التمويل وفقا للأنشطة الاقتصادية، ثم القطاع الخدمي (١٥٪)، وقطاع الثروة الحيوانية (٧٪)، ثم قطاعا الصناعة والمهن الحرة بنحو ٧٪ و٢٪ على الترتيب. كما جاءت محافظات الوجه القبلي في المركز الأول بنحو ٥٥٪ من حيث التمويل وفقا للمحافظات، تلتها محافظات الوجه البحري بنسبة ٣٣٪ والمحافظات الحضرية بنحو ٩٪ مع هامشية نصيب المحافظات الحدودية ٣٪. وبلغ إجمالي عدد المعارض نحو ١٣١ معرضا منها ٢٣ معرضا داخليا بالقاهرة، و١٠٤ مباني محافظات الجمهورية، و٤ معارض خارجية، بإجمالي مبيعات وتعاقدات بلغت ١٣٦.٦ مليون جنيه. وتم تقديم خدمات التدريب الفني من خلال برامج تدريبية فنية متخصصة في مجالات متعددة لنحو ١٥٩ سيدة من إجمالي ١٦٥ عميلا، وذلك بالتعاون مع المراكز التكنولوجية والقطاع الخاص. وقد استفادت المرأة من خدمات الصحة الأولية بنسبة ٩٩٪ مثل تنفيذ برامج للزيارات المنزلية من خلال الرائدات الريفيات لنحو ٥٣٠.٩ ألف زيارة منزلية، وتوفير الرعاية الصحية لعدد ٢٤٨٠ سيدة وطفلا، وتنفيذ عديد من القوافل الطبية للوصول إلى المناطق البعيدة عن الخدمات الصحية.

بالإضافة إلى ما سبق، تم فتح عدد (١٣٥) فصل جديد لمحو أمية السيدات والفتيات التحق بها ١٧١٠ سيدة وفتاة، وتم تدريب ٧١٣ فتاة على المهارات الحياتية والتدريب الفني، وتوظيف ٦٢١ فتاة. وتم توقيع اتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية بهدف تهيئة بيئة اقتصادية مواتية لإنشاء وتطوير المشروعات الخاصة بالمرأة وزيادة الشمول المالي، حيث تم صرف نحو ٣١.٦ مليون جنيه لعدد ١٤٧٠ مشروعا متناهي الصغر بنسبة ١٠٠ قروضا موجهة للمرأة. وتم أيضاً توقيع عقد مع البنك الزراعي المصري بقيمة ٦٠ مليون جنيه بهدف تمويل السيدات فوق ٢١ عاما لإقامة مشروعات متناهية الصغر في القري المتواجدة بمحافظات مبادرة "حياة كريمة" (٢٠ محافظة).

في إطار مبادرة "حياة كريمة"، عُقدت دورات تدريبية في ريادة الأعمال لنحو ٣٠٨ متدربة بنسبة ٨٥.٥٪ من إجمالي المتدربين، وتم تنفيذ مسابقة تأهيل وتدريب ٥٠ سيدة للتصدير في مجالات الحرف اليدوية والتراثية.

نشاط التمويل متناهي الصغر

وفقا لتقرير الهيئة العامة للرقابة المالية (أبريل/ يونيو (٢٠٢٣) تشير البيانات إلى بلوغ عدد المستفيدين نحو ٣.٩ مليون فرد بنهاية الربع الرابع من عام ٢٢/٢٠٢٣ مقابل ٣.٨ مليون فرد في الربع المناظر من العام السابق، بنسبة نمو ٢.٦٪ مع زيادة أرصدة

التمويل بنحو ١٠ مليار جنيه بنسبة نمو تربو على ١٢٨، وتعكس البيانات استحواذ الذكور على المركز الأول من حيث أرصدة التمويل بنحو ٥٣٪ في فترتي المقارنة مع ملاحظة ثبات أعداد المستفيدين خلال فترتي المتابعة، واستحواذ الإناث على النسبة الأكبر من الإجمالي. وعلى مستوى الأنشطة، يعكس نبؤ النشاط التجاري المركز الأول من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل بقيمة ٢٥ مليار جنيه لنحو ٢.٤ مليون مستفيد بنهاية يونيو ٢٠٢٣، وجاء النشاط الزراعي في المركز الثاني بنسبة ١٦.٩٪ و٢٠.١٪ من حيث عدد المستفيدين وأرصدة التمويل على الترتيب، ثم كل من الأنشطة الخدمية والإنتاجية بنسب ١٤ و٦.٦٪ على التوالي، من حيث أرصدة التمويل خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

٤. تعزيز بيئة عادلة ومسؤولة للابتكار وريادة الأعمال

يُعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الرئيسة ذات الأولوية في البرنامج الحكومي للإصلاح الهيكلي، شأنه في ذلك شأن قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وقطاعي الخدمات التعليمية والصحية. ويُعتبر هذا القطاع من أسرع القطاعات نموًا، حيث لا يقل متوسط معدل نموه السنوي عن ١٥٪، كما أنه من أكثر القطاعات تعزيزاً لمقومات التنمية المستدامة. ويُسهم هذا التطور الكبير لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في توفير وسائل معرفة ومعلومات حديثة تُشكّل أساسا لتقديرات الإنتاج والاستثمار والتشغيل، فضلا عن دوره الحيوي في الارتقاء بالخدمات الحكومية الرقمية لتطوير أداء الجهاز الحكومي ورفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، علاوة على إسهامات القطاع في تنمية الصادرات الخدمية من خلال نشاط التعهيد والاستشارات الفنية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن المستهدف مضاعفة أعداد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصل إلى مليون متدرب في عام ٢٠٣٠، مقارنة بنحو ٢٦٥ ألف متدرب متوقع بخطة عام ٢٣/٢٠٢٤.

وفي إطار الاهتمام المتزايد بهذا القطاع دعماً لدوره في توفير البيئة الداعمة للابتكار وريادة الأعمال، تتبنى الحكومة عدد من التوجهات الاستراتيجية التي تشمل التوسع والانتشار لنظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال التطوير المستمر ورفع كفاءة شبكات الإنترنت والخدمات المرتبطة بها، وتنمية القدرات في الاعتماد على البيانات والذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات والأنشطة، مع نشرها في مختلف المناطق الجغرافية لتحقيق العدالة الرقمية. كما يتم تكثيف الاهتمام بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في التخصصات الحديثة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتدريب العاملين بأجهزة الدولة على أفضل الممارسات. وتساهم جهود الحكومة في تفعيل السياسات والبرامج الرامية إلى توفير بيئة علمية أكاديمية تُحفّز الابتكار والاستكشافات المعرفية، ونشر مراكز الإبداع التكنولوجي، والنهوض بمستوى التعليم التكنولوجي. وتشمل المبادرات التي تم تنفيذها لدعم الابتكار وريادة الأعمال إطلاق مبادرة "براعم مصر الرقمية" في عام ٢٠٢٣ بهدف تأهيل وبناء المهارات التكنولوجية لطلاب المدارس الابتدائي، ومبادرة "أشبال مصر الرقمية التي تستهدف تطوير مهارات المتفوقين من طلبة المدارس الإعدادي والثانوي. كما تم أيضاً إطلاق مبادرة رواد مصر الرقمية" بهدف تنمية الريادة التكنولوجية في التقنيات الحديثة لدى طلاب الجامعات والخريجين من جميع التخصصات. وتهدف مبادرة "بناة مصر الرقمية" إلى صقل مهارات الخريجين المتفوقين في تخصصات محددة ويتم التدريب فيها من خلال برنامج ذوي الخبرة الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع عدد من الجامعات الدولية لمنح الملتحقين به درجة الماجستير، والبرنامج الاحترافي الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع المنصات التعليمية العالمية والجامعات الدولية. ويستفيد من مبادرات أجيال مصر الرقمية حتى الآن نحو ٦٠ ألف متدرب، وتخريج ٧ دفعات في مختلف التخصصات التي تقدمها مبادرة بناة مصر الرقمية؛ حيث تم منح درجة الماجستير المهني لعدد ٢٥٧ طالباً ليصل إجمالي خريجي المبادرة نحو ٣٦٩ خريجاً. وبلغ عدد المتدربين المستفيدين من المحتوى التدريبي عبر المنصة الرقمية لمعهد تكنولوجيا المعلومات للتعلم الإلكتروني "مهارة تك" نحو أكثر من ٧٩ ألف متدرب ليصل إجمالي المتدربين عبر المنصة إلى أكثر من نصف مليون متدرب. وتم إطلاق خدمة محتوى متخصص في الذكاء الاصطناعي، يتكون من مجموعة واسعة من الدورات التدريبية على المنصة في مجال الذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع مجموعة من الشركاء، والتي تناسب جميع الأعمار والمستويات.

وتم الانتهاء من إنشاء المرحلة الأولى من مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وبدء التشغيل التجريبي لها، التي تضم مركز إمحوتب للإبداع والتطوير، وجامعة مصر للمعلوماتية، وهي أول جامعة متخصصة بأفريقيا في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجالات المتأثرة بها، وأسستها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وتضم أربع كليات هي علوم الحاسب والمعلومات والهندسة، وتكنولوجيا الأعمال، والفنون الرقمية، والتصميم. وتمنح الجامعة شهاداتها بالتعاون مع جامعات دولية مرموقة في مجال دعم الإبداع الرقمي وتنمية الشركات الناشئة. وبلغ عدد مراكز إبداع مصر الرقمية إلى ٢٠ مركزاً، ومن المستهدف تأسيس مركز إبداع مصر الرقمية بكل محافظة لتهيئة المناخ الداعم للإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، وتنمية مهارات الشباب بمختلف المحافظات وتأهيلهم بما يتواكب مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي في تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وشملت أنشطة مراكز إبداع مصر الرقمية احتضان ١٦٤ شركة ناشئة، وتدريب ١٥ ألف متدرباً ومستفيداً من برامج ريادة الأعمال، ودعم نحو ٦ آلاف مهنياً مستقلاً.

وفي مجال توطين صناعة الإلكترونيات، تم تأسيس أول مركز إبداع متطور في الشرق الأوسط لدعم تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة بالتعاون مع شركة "سيمينز" العالمية. وتم تأسيس ٨ شركات جديدة متخصصة في تصميم الإلكترونيات والأنظمة المدمجة ليصبح إجمالي الشركات ٧٠ شركة عالمية ومحلية. وقد ارتفعت صادرات تصميم الإلكترونيات والأنظمة المدمجة أكثر من ٢٠٪ لتصبح ٤٩٠ مليون دولار عام ٢٠٢٣، وشهدت فترة المتابعة تأسيس أكثر من ١٥ شركة ناشئة في تصميم الإلكترونيات وحلول الأنظمة الذكية والذكاء الاصطناعي، وتمويل خمسة مشروعات بحث وتطوير، ونشر أكثر من عشرة أوراق بحثية في كبرى الإصدارات العلمية العالمية، وتسجيل خمس براءات اختراع.

كما أطلقت الحكومة إطلاق برنامج تدريب التأهيل للتوظيف في مجال الإلكترونيات، وبدأت الدفعة الأولى من البرنامج التدريبي في سبتمبر ٢٠٢٣، وضمت قرابة ٤٨٥٠ متدربًا تخرج منهم ٢١٠٠ متدرب. وتتم فاعليات البرنامج التدريبي حاليا في سبعة مراكز لتطوير الإلكترونيات من جميع أنحاء الجمهورية، ويتم التعاون مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال التصميم الإلكتروني لإقامة محافل للتوظيف بهدف توفير فرص عمل متميزة لخريجي هذا البرنامج. وتم أيضاً استضافة المؤتمر العالمي لصناعة أشباه الموصلات (Global Semiconductors Alliance) لأول مرة في الشرق الأوسط بمشاركة كبرى شركات الإلكترونيات العالمية وخبراء الصناعة.

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تم البدء في إعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، وذلك في ضوء قرب انتهاء المرحلة الأولى من الاستراتيجية في مايو ٢٠٢٤ حيث تتضمن الاستراتيجية تنفيذ مجموعة من المبادرات عبر ست ركائز محورية تتمثل في الحوكمة والبيئة التمكينية، والبنية المعلوماتية، والبيانات، والموارد البشرية، والتكنولوجيا. وتم إطلاق الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسئول، الأمر الذي يُساعد في ضمان إدارة وتطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي في الدولة واستخدامها بشكل واعي ومسؤول، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الدعم التقني والمؤسسي لمركز الابتكار التطبيقي، بالإضافة إلى تطوير رأس المال البشرى، ومع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا" وشركة "هواوي" بشأن تحسين مؤشرات مصر في مجال الذكاء الاصطناعي. واستهدفت برامج تنمية القدرات أيضاً تعليم وتدريب ٥٠٠ طالب في خمس جامعات في مجال الذكاء الاصطناعي من خريجي الدورة الأولى المبادرة بناء القدرات للجامعات في مجال الذكاء الاصطناعي والتي تم تنظيمها بالتعاون مع شركة بمصر Dell Technologies.

في مجال التنمية المجتمعية الرقمية، بلغ إجمالي عدد المتدربين رابة ٢٥ ألف متدربًا من خلال مبادرة قدوة تك، ومراكز الاستدامة الرقمية، والتعلم الإلكتروني، ومبادرة المواطنة الرقمية. وبلغ عدد المستفيدين من خدمات التشخيص عن بعد أكثر من ٨٥ ألف مواطن بالإضافة إلى تركيب وتشغيل ٤٥ وحدة تشخيص عن بعد ليصل الإجمالي إلى ١٩٥ وحدة تشخيص عن بعد. كما تم تسجيل ما يقرب من ٤٠٠ شخص من الباحثين عن عمل من الأشخاص ذوي الإعاقة في قاعدة بيانات موقع الشبكة القومية

لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التوظيف ليصل الإجمالي إلى ٩٠٠ شخص، بالإضافة إلى تسجيل ١٥ شركة محلية وعالمية على الموقع ليصل إجمالي عدد الشركات المسجلة على الموقع إلى ١٢٠ شركة.

وفي مجال تنمية صناعة التعهيد وقطاع المهنيين المستقلين، من المستهدف إنشاء والتوسع في ٨٥ مركز تعهيد، وتعيين ٦٠ ألف متخصص على مدار ٣ سنوات، وتأسيس ٢٤ شركة بها مراكز لتقديم خدمات التعهيد لأول مرة بمصر، و٥٠ شركة تتوسع في نشاطها في تصدير الخدمات الرقمية انطلاقا من مصر، حيث من المستهدف أيضاً مضاعفة صادرات التعهيد بنحو ٢.٧ مرة في عام لتصل إلى ما لا يقل عن ١٣ مليار دولار عام ٢٠٢٣ مقارنة بنحو ٤.٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.

(٢-٢-٢) الرخاء المستدام للجميع

في إطار التزامها بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، حرصت مصر خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) على تعزيز مفهوم "الرخاء المستدام للجميع" كأحد الأهداف الجوهرية للتنمية الحضرية الشاملة. ويعكس هذا التوجه رؤية الدولة في أن تحقيق الازدهار لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يشمل أيضًا الارتقاء بجودة الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان توزيع عادل للفرص والخدمات على جميع السكان، دون تمييز أو إقصاء. وقد تجسدت هذه الرؤية من خلال مجموعة من المبادرات والسياسات التي ركزت على تحسين البيئة العمرانية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتمكين الفئات الأكثر ضعفًا، إلى جانب تنمية القدرات المحلية وتوطين أهداف التنمية المستدامة. كما حظيت المناطق الريفية والمهمشة باهتمام خاص من خلال مبادرة "حياة كريمة"، التي شكلت نموذجًا رائدًا في الربط بين العدالة المكانية والرخاء الاجتماعي. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز الجهود التي بذلتها الدولة لضمان أن يكون الرخاء الحضري في مصر شاملاً ومستدامًا ويعود بالنفع على الجميع.

١. تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز صناعات مبدعة وثقافية

شهدت مصر في السنوات الأخيرة تنامياً ملحوظاً في مساهمة الصناعات الإبداعية والثقافية في تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز النمو الشامل. وتعد مصر من الدول الرائدة أفريقياً في هذا المجال، حيث تمتلك أصولاً ثقافية وإبداعية غنية تشمل صناعات عريقة كالنسيج والسينما إلى جانب مواقع تراث ثقافي ومتاحف عالمية. وقد أسهم الاقتصاد الإبداعي بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري عام ٢٠٢٠، وتعتبر نسبة تقارب متوسط المساهمة العالمية المقدَّرة بحوالي ٣.١٪. ويعكس ذلك الدور المتنامي لهذا القطاع في الاقتصاد المصري، إذ بات يُنظر إليه كمحرك مهم لخلق فرص العمل وتنويع مصادر الدخل في المدن. وبالمقارنة، توفر الصناعات الإبداعية عالميًا نحو ٥٠ مليون فرصة عمل (أي حوالي ٦.٢٪ من إجمالي التوظيف العالمي) مع تميزها باستقطاب فئة الشباب والنساء بنسب أعلى من أي قطاع آخر. ويبرز هذا الإمكان الكبير لتوليد الوظائف في مصر من خلال هذا القطاع الحيوي، الذي يساهم في تمكين رواد الأعمال والفنانين والحرفيين الشباب، ويدعم تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .إن تنويع الاقتصاد الحضري عبر الاقتصاد الإبداعي يسهم أيضًا في تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية في المدن المصرية، من خلال إبراز الهوية الثقافية ودعم الابتكار وريادة الأعمال المحلية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

خلال الفترة من ٢٠٢٠إلى ٢٠٢٤ تبنّت الحكومة المصرية حزمة من السياسات والبرامج التي عززت تطوير الصناعات الإبداعية والثقافية ضمن الخطة الحضرية الجديدة. ووفق البيانات الرسمية، حافظت مساهمة الاقتصاد الإبداعي في الناتج المحلي الإجمالي على نسبة تقارب ٣٪ خلال هذه الفترة، مع توقعات بارتفاعها في ظل التركيز الحكومي على هذا القطاع كمصدر قوة للاقتصاد الوطني. وقد انعكس الاهتمام المتزايد بالصناعات الإبداعية في حجم المشروعات والمبادرات المنفذة: فعلى سبيل المثال، انضمت ١٣منشأة ثقافية جديدة إلى منظومة العمل الثقافي عام ٢٠٢١، كما تم افتتاح ١٨ منشأة ثقافية أخرى خلال عام ٢٠٢٣ بتكلفة إجمالية ٢٦٢ مليون جنيه. وبذلك تجاوز عدد المراكز الثقافية الجديدة (من مكتبات ومسارح ومتاحف وغيرها) الخمسين موقعاً في مختلف المحافظات خلال السنوات الأخيرة، مما وفر بنية تحتية داعمة للإبداع في المدن والأقاليم. إلى جانب ذلك، شهدت الأنشطة

الثقافية نموًا غير مسبوق؛ حيث نظّمت وزارة الثقافة نحو ٢٥ألف فعالية ثقافية وفنية في عام ٢٠٢٣، منها ٥ آلاف فعالية في قرى مبادرة حياة كريمة والمناطق الحدودية. وفي عام ٢٠٢٤، ارتفع عدد الأنشطة الثقافية المنفذة إلى أكثر من ١٢٠ ألف نشاط متنوع استفاد منه ما يزيد عن ١١ مليون مواطن بجميع أنحاء الجمهورية – وتعتبر قفزة نوعية تؤكد التعافي بعد جائحة كوفيد-١٩ واستعادة الزخم الثقافي. كذلك أطلقت الوزارة أكثر من ٣٠ مهرجاناً دولياً ومحلياً في ٢٠٢٤ ووقعت العديد من بروتوكولات التعاون لتعزيز الصناعات الثقافية. وعلى صعيد دعم المشروعات الإبداعية، تم إصدار حوالي ١٢٠٠ عنوان نشر جديد في ٢٠٢٤، وإنتاج أكثر من ٥٠٠ عرض إبداعي جديد (مسرحي وتوثيقي واستعراضي) ضمن جهود تطوير المحتوى الإبداعي. وإلى جانب المبادرات الثقافية، حرصت الدولة على تمكين الصناعات الإبداعية اقتصادياً؛ فقد أولت النسخة الأولى من رؤية مصر ٢٠٣٠ اهتماماً خاصاً لهذا القطاع عبر هدف دعم الصناعات الثقافية كأحد مصادر القوة الناعمة للاقتصاد. وفي هذا الإطار، قامت أجهزة حكومية عدة بتنفيذ برامج لتعزيز قدرات رواد الأعمال والشركات الصغيرة في مجالات الإبداع: على سبيل المثال، قام مركز تحديث الصناعة (التابع لوزارة التجارة والصناعة) بتقديم دعم فني وتصميمي للتجمعات الحرفية والإبداعية في مختلف المحافظات، وساهم على مدار ٢٠ عامًا في تطوير منتجات الحرف اليدوية والتراثية. وفي عام ٢٠٢٣، وقع المركز بروتوكول تعاون جديد لدعم التجمعات الحرفية ضمن برنامج الصناعات الإبداعية والثقافية، بهدف تحفيز تنافسية الحرف التراثية المصرية وزيادة قدرتها التصديرية وتوفير فرص عمل خاصة للمرأة والشباب. وتعكس هذه الجهود التكاملية التزام الحكومة المصرية بتعزيز قطاع الصناعات الإبداعية كرافد أساسي للنمو الاقتصادي الحضري المستدام. وبفضل هذه السياسات والإنجازات خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤، أصبح القطاع الإبداعي والثقافي مساهمًا فعّالًا في خلق فرص العمل (لا سيما في الصناعات الثقافية والحرفية والسياحة الإبداعية) وتحقيق التنمية الشاملة التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن المصرية، مما يرسّخ نهج التنمية المستدامة في إطار الخطة الحضرية الجديدة.

تظهر المؤشرات المذكورة أعلاه اعتمادًا على تقارير رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارات الثقافة والتخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر، إلى جانب تقديرات المنظمات الدولية المعنية. وقد تم الاستناد إلى تقرير معلوماتي حديث لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول الاقتصاد الإبداعي، وتقارير الأونكتاد والأمم المتحدة بشأن حجم الاقتصاد الإبداعي عالميًا، بالإضافة إلى بيانات وزارة الثقافة المصرية حول مشروعاتها وإنجازاتها السنوية. هذه المصادر تؤكد جميعها تنامي دور الصناعات الإبداعية والثقافية في الاقتصاد المصري، سواء من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي أو عدد المشروعات والفعاليات المنفذة وكذلك دعم السياسات الحكومية الموجهة لهذا القطاع خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة صادرات مصر من السلع والخدمات الإبداعية بلغت قرابة ١.٢٥مليار دولار، مما يدل على إمكانات هذا القطاع في تعزيز موارد النقد الأجنبي أيضًا. وعليه، يبرز هذا التوجه الاستراتيجي نحو الاقتصاد الإبداعي كعامل تمكين للاقتصاد الحضري المصري، يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المتنوع وخلق فرص العمل ودفع عجلة التنمية المستدامة التي تضع الإنسان والثقافة في قلب عملية التطوير.

تعطس الأرقام والإحصاءات بوضوح الأهمية المتصاعدة للصناعات الإبداعية والثقافية في مصر، سواء كقطاعات اقتصادية منتجة تساهم في الناتج المحلي وتعزز الصادرات، أو كمجالات مبتكرة لتوفير فرص العمل خصوصًا للشباب، فضلًا عن دورها في صون التراث الثقافي وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة. وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة عام ٢٠٢١ على اعتبار الاقتصاد الإبداعي محركًا للنمو في مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-١٩، وأعلنت ذلك العام" السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة". وفي السياق ذاته، تواصل مصر تنفيذ التزاماتها ضمن الخطة الحضرية الجديدة عبر دمج مبادئ الاستدامة الثقافية في خططها التنموية، بما يضمن ازدهار الصناعات الإبداعية كرافد مستدام يعزز التنوع الاقتصادي الحضري ويدعم تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة محلياً ودولياً.

٢. تطوير المهارات الفنية ومهارات ريادة الأعمال لتحقيق النجاحات في إطار اقتصاد حضري حديث

يشهد الاقتصاد الحضري الحديث تحولات سريعة قائمة على المعرفة والابتكار، مما يجعل تنمية المهارات الفنية والتقنية، إلى جانب مهارات ريادة الأعمال، ضرورة ملحة لتحقيق النمو المستدام. تؤكد الخطة الحضرية الجديدة على أهمية بناء قدرات رأس المال البشري في المدن وتوفير الدعم لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل ازدهار الاقتصاد الحضري. وهذا التوجه يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تهدف إلى التحول نحو اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع قائم على المعرفة والابتكار. في هذا السياق، وضعت الحكومة المصرية بناء قدرات الشباب وتأهيلهم مهنيًا وريادياً في صدارة أولوياتها كجزء من التزامها بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

أهمية تطوير المهارات الفنية وريادة الأعمال في الاقتصاد الحضري

تلعب المهارات الفنية دورًا جوهريًا في تأهيل عمالة قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل الحديث وزيادة إنتاجية وتنافسية القطاعات الحضرية. فامتلاك العمال للمهارات التقنية الحديثة يرفع كفاءة الصناعات والخدمات في المدن ويدعم الانتقال إلى اقتصاد قائم على التكنولوجيا والمعرفة. بالمقابل، تمثل ريادة الأعمال ركيزة أساسية للاقتصاد التنافسي ومحركًا رئيسيًا لخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي وتعزيز المرونة في مواجهة التحديات. إن رواد الأعمال يضخون أفكاراً ابتكارية في أوصال الاقتصاد الحضري، مما يسهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتوليد حلول جديدة للتحديات الحضرية (مثل الخدمات الرقمية والنقل الذكي والطاقة النظيفة وغيرها). وبذلك، فإن الاستثمار في تنمية المهارات الريادية يتيح إنشاء مشروعات ناشئة وصغيرة توفر وظائف وتدعم التحول نحو اقتصاد أكثر شمولًا واستدامة.

ومن المنظور الوطني، يعد رأس المال البشري الثروة الحقيقية لمصر، حيث سيحدد تطوير هذا المورد البشري إلى حد كبير مدى نجاح الدولة في المستقبل. وتشير هذه الحقيقة إلى أن الاستثمار في تعليم وتدريب الأفراد وصقل مهاراتهم التقنية وريادية الأعمال ليس مجرد هدف تنموي فرعي، بل هو عامل حاسم لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. كما أن تعزيز مهارات القوى العاملة وروح المبادرة يدعم جهود الحد من البطالة (لا سيما بين الشباب) وتقليص الفقر من خلال خلق فرص كسب العيش. على سبيل المثال، يساهم رواد الأعمال في فتح شركات ومشاريع جديدة تستوعب العمالة وتولد دخولًا، بينما يؤدي تحسين مهارات العمال الفنيين إلى زيادة قابليتهم للتوظيف في القطاعات الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، غالباً ما ترتبط المدن المزدهرة بوجود قاعدة بشرية ماهرة وقطاع أعمال نابض بالحياة – أي أن المدن التي تطور مهارات سكانها وتدعم رواد الأعمال والمشروعات الناشئة تتمتع باقتصاد حضري أكثر قدرة على المنافسة والنمو.

جهود تطوير المهارات الفنية في مصر

تبذل مصر جهودًا حثيثة لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني من أجل إعداد كوادر قادرة على قيادة الاقتصاد الحديث. تمتلك مصر أحد أكبر أنظمة التعليم الفني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتجاوز عدد الملتحقين بالتعليم والتدريب الفني ٢ مليون طالب وطالبة، ويمثّل طلبة التعليم الفني ما يقرب من نصف طلاب المرحلة الثانوية في البلاد (حوالي ٤٦.٩٪ في عام ٢٠١٩). وهذا دليل على اهتمام الدولة بتنمية المهارات التقنية لدى الشباب على نطاق واسع. معظم هؤلاء الطلاب من خلفيات محدودة الدخل ويتطلعون إلى تحسين سبل معيشتهم من خلال اكتساب مهارات فنية تفتح أمامهم فرص عمل أفضل، مما يعني أن التعليم الفني أصبح أداة أساسية لتمكين الفئات الأقل حظًا اقتصاديًا وللارتقاء الاجتماعي.

ركّزت الحكومة على إصلاح منظومة التعليم الفني عبر تبني استراتيجية شاملة لتحديث هذا القطاع، معروفة باسم برنامج إصلاح التعليم الفني ٢.٠. تستند هذه الاستراتيجية إلى عدة ركائز رئيسية تشمل تحسين الجودة في مدارس التعليم الفني، تحديث المناهج الدراسية لتواكب التكنولوجيا واحتياجات سوق العمل، تطوير قدرات المعلمين والمدربين فنيًا وتربويًا، تعزيز الشراكة مع الصناعات والقطاع الخاص لضمان مواءمة مهارات الخريجين مع متطلبات العمل الفعلية، وأيضًا تغيير الصورة النمطية للتعليم الفني في المجتمع. فمن خلال تحديث المناهج واعتماد منهجية التعليم القائم على المهارات والكفاءة، يجري إعداد الطلاب بالمعارف والمهارات العملية المطلوبة في القطاعات الحديثة. وكذلك يجري التعاون مع أرباب العمل لضمان أن التدريب عملي ومرتبط

باحتياجات الصناعة، مما يزيد فرص توظيف الخريجين فور تخرجهم. هذه الجهود تأتي ضمن رؤية أوسع لجعل التعليم الفني مسارًا مرغوبًا ومتكافئًا مع التعليم الأكاديمي العام، بحيث يصبح مصدرًا لإمداد الاقتصاد بالمهارات المتخصصة التي يتطلبها النمو الحضري (مثل فنيي التصنيع الحديث، وتقنيي المعلومات والاتصالات، ومهندسي الصيانة المتقدمة، وغيرها).

إلى جانب المدارس والمعاهد، تعمل مصر على توسيع نطاق التدريب المهني والتقني عبر مبادرات ومراكز تدريب متخصصة لتأهيل الشباب في حرف وتخصصات مطلوبة. ويتم التعاون في هذا المجال مع الشركاء الدوليين والمؤسسات التنموية لضخ أحدث الخبرات. على سبيل المثال، دخلت وزارة التربية والتعليم في شراكات مع منظمات دولية كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرات منظومة التعليم الفني وتطبيق نماذج ناجحة عالميًا في مجال التدريب المزدوج (التعليم بالتناوب مع التدريب العملي في المصانع). كما أسس مختبر التأثير المصري Egypt Impact Lab شراكة مع معمل عبد اللطيف جميل (J–PAL) لدعم متخذي القرار بالدلائل العلمية فيما يخص سياسات التعليم الفني. ومن الابتكارات أيضًا إدخال مفاهيم ريادة الأعمال ضمن مناهج التعليم الفني لتنمية روح المبادرة لدى الطلبة. ففي بعض المدارس الفنية تم إدراج برنامج اعرف عن الأعمال (Know About Business – KAB) التابع لمنظمة العمل الدولية، والذي يزوّد الطلاب بأساسيات تأسيس المشاريع ويُدرب المعلّمين على تفعيل ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب. وتهدف هذه الخطوة إلى تخريج فنيين ليسوا قادرين على العمل لدى الآخرين فحسب، بل مؤهلين أيضًا لبدء مشاريعهم الخاصة أو الابتكار داخل أماكن عملهم، مما يربط بين المهارات الفنية والريادية لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية.

نتيجة لهذه الجهود، بدأت ملامح التطوير تظهر من خلال تحسن قابلية توظيف خريجي التعليم الفني وزيادة إقبال الشركات على التعاون مع المدارس التقنية. وتسهم هذه النهضة في التعليم الفني في توفير عمالة فنية ماهرة ترفع إنتاجية القطاعات الصناعية والحضرية، وتسد فجوة المهارات التي طالما شكا منها أصحاب العمل. ورغم التحديات القائمة – مثل الحاجة لمواصلة تحديث المناهج بسرعة أكبر وتوفير تدريب عملي ذو جودة عالية لجميع الطلاب – فإن الاتجاه العام يشير إلى تطور إيجابي سيؤتي ثماره في تمكين الاقتصاد الحضري المصري من قاعدة عمالة مؤهلة تقنيًا وقادرة على التعامل مع تقنيات العصر.

جهود تنمية مهارات ريادة الأعمال في مصر

شهدت مصر خلال الأعوام الأخيرة نموًا ملحوظًا في منظومة ريادة الأعمال، مدفوعًا بإدراك متزايد لدور رواد الأعمال في تحفيز الاقتصاد وخلق الوظائف. تسعى البلاد إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للشركات الناشئة، لاسيما في مجالات مثل التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والحلول المستدامة، مستفيدةً من حماس الشباب وريادة أفكارهم. وقد نمت البيئة الريادية بدعم من الحكومة والقطاع الخاص معًا، وبمساندة منظمات دولية وفرت التمويل والتوجيه والتدريب لرواد الأعمال في المراحل المبكرة. هذا الزخم خلق منظومة ريادية نابضة تتألف من حاضنات ومسرّعات أعمال، ومسابقات للابتكار، وصناديق تمويل للمشروعات الناشئة، وغيرها من عناصر الدعم.

وضمن هذا الإطار، تبنت الحكومة المصرية استراتيجية وطنية شاملة لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة كسبيل لدفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائقة. وقد صرّح الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بأن الحكومة مستمرة في تطوير خدمات التمويل والدعم الفني لأصحاب المشروعات الصغيرة، وتيسير مختلف سبل المساندة لهم. وتأتي هذه الخطوة ضمن تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة، فضلًا عن زيادة حجم الصادرات للأسواق الدولية. تعكس هذه التصريحات التزام الدولة بتهيئة مناخ ملائم لنمو المشروعات الناشئة والصغيرة من خلال حشد كافة الأجهزة المعنية لتقديم التمويل الميسر والإرشاد والتدريب لأصحاب الأفكار والشركات الناشئة. وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق نتائج بارزة، حيث أوضح جهاز المشروعات أن المشروعات الصغيرة في مصر تساهم بحوالي ٤٣٪من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر أكثر من ٧٥٪ من إجمالي فرص العمل في السوق المصرية .وهذا يؤكد الدور المحوري

لهذه المشـروعات في الاقتصـاد الوطني، ويبرهن أن دعم ريادة الأعمال ليس مجرد مبادرة محدودة، بل ركن أسـاسـي للاقتصـاد الحضري المصري.

من بين الخطوات المهمة التي اتخذتها الدولة إصدار قانون تنمية المشروعات رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠، الذي يهدف إلى تهيئة البيئة التشريعية والإجرائية لنمو قطاع المشروعات الصغيرة. يتضمن القانون حوافز وتسهيلات عديدة بينها تبسيط المعاملة الضريبية وتقديم إعفاءات، إضافة إلى تشجيع المشروعات غير الرسمية على الانضمام للاقتصاد الرسمي عبر حوافز دمج خاصة. كما تم إطلاق العديد من المبادرات الوطنية بمشـاركة مختلف الوزارات والبنوك ومنظمات المجتمع المدني لدعم رواد الأعمال، وقام جهاز المشروعات بدور المنسّق لضمان تكامل الجهود بين الجهات المعنية. ومن الجهود البارزة أيضًا تشجيع ريادة الأعمال في المجالات الابتكارية والتكنولوجية ودعم التحول الرقمي؛ إذ يركز الجهاز على دعم المشـروعات الصـغيرة ذات الطبيعة الابتكارية أو المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة لتكون عنصـرًا فاعلًا في التنمية الاقتصـادية والتحول الرقمي. في هذا السـياق، أُعلن أن مصـر احتلّت المركز الأول عربيًا في عام ٢٠٢٢ من حيث عدد صفقات الاستثمار في الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية، مما يدل على نشـاط اسـتثماري قوي وبيئة جاذبة للمبتكرين. وقد سـاهمت الدولة في ذلك عبر إطلاق أول برنامج حكومي لتمويل رأس المال المخاطر بقيمة ٥٠ مليون دولار (بتمويل من البنك الدولي) للاستثمار في صناديق رأس المال الجريء التي تدعم الشركات الناشئة.

علاوة على ذلك، أنشأت الحكومة كيانات متخصصة لتعزيز بيئة ريادة الأعمال وضمان استدامة زخمها. مثالٌ حديث هو المركز المصـري لريادة الأعمال والابتكار الذي تم تأسـيسـه في يونيو ٢٠٢٣ بهدف توفير مظلة متكاملة لدعم المبتكرين ورواد الأعمال. يهدف المركز إلى دعم التحول نحو اقتصـاد المعرفة من خلال تمكين الشـباب المصـري من تحويل أفكارهم الإبداعية إلى شـركات ناشـئة قادرة على الاندماج في سـلاسـل القيمة العالمية، وذلك عبر توفير بيئة ريادية محفزة تسـرّع من نمو المشـاريع وتربطها بالمستثمرين. يقدم المركز حزمة خدمات تشمل التدريب وبناء القدرات الريادية، وإتاحة حاضنات ومسرّعات الأعمال، وإرشاد الشباب من مرحلة الفكرة وصـولًا إلى التوسع والنمو، إضـافة إلى توفير معلومات دورية لصـناع القرار حول وضـع البيئة الريادية في مصـر لتعزيز السياسات الداعمة. كما يضـطلع المركز بمبادرات للوصـول إلى رواد الأعمال في مختلف المحافظات، لضـمان نشـر ثقافة الابتكار خارج العاصمة ودعم رواد الأعمال في المدن الثانوية والريف.

تركز جهود بناء القدرات الريادية أيضًـا على تمكين المرأة والشـباب في ريادة الأعمال، سـدًا للفجوات القائمة. فمنذ إطلاق موجة برامج ريادة الأعمال في ٢٠١٦، جرى تصـميم العديد منها لمعالجة بطالة الشباب مع تبني نهج أكثر شمولًا يراعي الفوارق الجندرية والمكانية. وقد بات استهداف النساء والشباب جزءًا أساسيًا من خطط حاضنات الأعمال وبرامج التمويل، مع إعطاء أولوية خاصة لسكان المحافظات الأقل حظًا. وعلى الرغم من استمرار وجود تحديات أمام رائدات الأعمال (مثل العقبات الثقافية وضعف خدمات رعاية الأطفال وصـعوبة التنقل الآمن وغيرها)، فإن هناك إدراكًا متزايدًا لضـرورة توفير دعم متخصـص لزيادة مشـاركة النسـاء في النشـاط الريادي. وتعمل الجهات المعنية حاليًا على تهيئة الظروف لبيئة أكثر تمكينًا للمرأة، سـواء عبر توفير حاضـنات أعمال مخصصة لهن أو إدراج مكوّنات التدريب على المهارات الحياتية والقيادية ضمن برامج ريادة الأعمال الموجهة لهن.

ومن جهة أخرى، يشـهد المجتمع المصـري تغيرات ثقافية في نظرة الشـباب للعمل بفضـل التحول الرقمي وانتشـار مفهوم الاقتصـاد القائم على المنصات. إذ بات الكثير من الشباب يفضلون العمل الحر والاقتصاد الرقمي المرن (وظائف الاقتصاد التشاركي والعمل عن بعد وغيرها) على الوظائف التقليدية. هذا التغير في التطلعات أسهم في زيادة إقبال الشباب على خوض تجربة تأسيس شركات ناشئة بحثًا عن الاستقلالية والابتكار. وتواكب الدولة هذا التحول بتشجيع الشركات الناشئة الرقمية وتبني سياسات داعمة للاقتصاد التكنولوجي (مثل التوسـع في خدمات الدفع الإلكتروني، وحاضـنات للتجارة الإلكترونية، وبرامج التدريب على البرمجة والتطبيقات الرقمية). ورغم أن الأطر القانونية المنظمة لأشـكال العمل الجديدة ما زالت قيد التحديث لتشـمل مجالات كاقتصـاد الأعمال الحرة والعمل عن بعد، فإن الاتجاه العام يبشر بتحول إيجابي نحو اقتصاد حضري أكثر ابتكارًا ومرونة رقمية.

الأثر على تحقيق اقتصاد حضري حديث

إن ثمار هذه الجهود المتكاملة في تطوير المهارات الفنية والريادية بدأت تنعكس في تعزيز مقومات الاقتصاد الحضري الحديث في مصر .فمن جهة، يُرفد سوق العمل الحضري بخريجين فنيين أكفاء يمتلكون مهارات تقنية حديثة، مما يرفع إنتاجية القطاعات الصناعية والخدمية في المدن المصرية ويُعزز القدرة التنافسية لتلك القطاعات. القطاع الخاص بات يجد في خريجي التعليم الفني المُطوَّر عمالةً قابلة للتدريب السريع وذات مهارات عملية تلبي احتياجاته، وهو ما يشجعه على الاستثمار والتوسع. كذلك، تحسين المهارات التقنية للعمال الحاليين (عبر برامج التدريب أثناء العمل وغيرها) يسهم في ترقية جودة المنتجات والخدمات المحلية ويفتح آفاقًا أوسع لدخول أسواق جديدة. وبهذا، فإن الاستثمار في رأس المال البشري الفني ينعكس مباشرةً على تحقيق نمو اقتصادي حضري مستدام قائم على قاعدة إنتاجية قوية.

من جهة أخرى، تؤدي تنمية مهارات ريادة الأعمال وما يصاحبها من دعم للمشاريع الناشئة إلى حفز النشاط الاقتصادي في المدن ونشوء شركات مبتكرة تُثري المشهد الاقتصادي. زيادة عدد رواد الأعمال وشركاتهم يعني المزيد من فرص العمل واستيعاب العاطلين – وهو أمر بالِغ الأهمية في بلد يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكانه. وقد أشارت دراسات إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب كان أحد الدوافع الرئيسية لتوسع برامج ريادة الأعمال في مصر، حيث تُعوَّل تلك البرامج على المشروعات الناشئة لاستحداث وظائف واستقطاب الشباب للعمل المنتج. وعلى الرغم من أن الأثر الفعلي للمنظومة الريادية على معدلات البطالة ما زال قيد التقييم (حيث تشير بعض الأدلة إلى نتائج متباينة)، إلا أنه من الواضح أن ريادة الأعمال تسهم في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتوفير بدائل وظيفية للكثير من الشباب الطموح.

وفي المدن، تنتشر هذه المشروعات في مختلف المجالات من تصنيع وتجاره وخدمات، وبالتالي فإن دعمها يؤدي إلى تنشيط الاقتصاديات المحلية في الحضر وزيادة الدخل المجتمعي. أضف إلى ذلك أن كثيرًا من هذه المشاريع يعمل في القطاع غير الرسمي، لذا فإن سياسات الدمج الرسمي (مثل قانون ٢٠٢٠/١٥٢) وتحسين المهارات الإدارية والمالية لأصحابها يرفع إنتاجيتها ويدخلها ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية، وهو ما يزيد حصيلة الاقتصاد الحضري ككل ويوفر موارد إضافية للدولة (عبر الضرائب وتنمية سلاسل التوريد المحلية).

كما أن تنمية المهارات الريادية يرافقه عادةً نشر ثقافة الابتكار في المجتمع. فوجود رواد أعمال ناجحين وقصص نجاح شركات ناشئة يتحول إلى قدوة تشجع مزيدًا من الشباب على الابتكار واغتنام الفرص. وقد بدأت المدن المصرية تشهد فعاليات دورية كمعارض الابتكار ومسابقات ريادة الأعمال والهاكاثونات، التي تجمع المبدعين مع المستثمرين والحكومة، مما يخلق منصات لتوليد الحلول الحضرية الجديدة (في مجالات مثل المواصلات الذكية وإدارة المخلفات والطاقة الشمسية وغيرها). هذه الحركة تعزّز التحول نحو مدن أكثر ذكاءً واستدامة عبر تبني حلول تكنولوجية وريادية لمعالجة مشاكل المدينة التقليدية. كما أنها تدعم التوجه نحو اقتصاد أخضر حضري، من خلال تشجيع المشروعات الصديقة للبيئة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتغيّر المناخ. على سبيل المثال، يدعم جهاز المشروعات ورواد الأعمال الشباب في تأسيس شركات ناشئة خضراء تساهم في مواجهة تحديات التغير المناخي والتكيف معه، وفق الاستراتيجية الوطنية للمناخ ٢٠٥٠.

التحديات وسبل التعامل معها

على الرغم من التقدم الواضح في تنمية المهارات الفنية والريادية في مصر، إلا أن هناك تحديات قائمة ينبغي معالجتها لضمان تحقيق النتائج المرجوة بالكامل. فعلى صعيد المهارات الفنية، ما يزال عدم التطابق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل تحديًا مستمرًا، لا سيمّا مع تسارع التغير التكنولوجي. يحتاج الأمر إلى مرونة أكبر في تحديث التخصصات الفنية واستحداث برامج تدريبية قصيرة المدى لتلبية الطلب على مهارات جديدة (مثل برمجة الآلات الرقمية، وصيانة معدات الطاقة المتجددة، وغيرها). كما أن جودة التدريب العملي ليست موحدة بعد؛ إذ تتفاوت قدرات المدارس ومراكز التدريب، مما يتطلب وضع معايير موحدة للجودة وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص لتوفير تدريب عملي أوسع نطاقًا. وإلى جانب ذلك، لا تزال الصورة النمطية السلبية عن

التعليم الفني في نظر بعض الأسـر تحول دون انخراط المزيد من الشـباب المؤهلين فيه. لذا يجب الاسـتمرار في حملات التوعية التي أبرزت بالفعل قصص نجاح خريجي التعليم الفني وفرصهم الوظيفية المتميزة، لإقناع المجتمع بقيمة هذا المسار التعليمي.

أما على صعيد ريادة الأعمال، فمن أبرز التحديات ضمان استدامة الشركات الناشئة ورفع قدراتها الإدارية .الكثير من رواد الأعمال الشباب يواجهون عقبات تتعلق بنقص الخبرة في الإدارة والتخطيط المالي والتسويق، مما قد يؤدي إلى تعثر مشاريعهم رغم أفكارها الواعدة. لذلك من الضروري تعزيز مكوّن التدريب على مهارات الأعمال ضمن حاضنات ومسرعات الشركات الناشئة – كأن يتم توفير برامج منتظمة لبناء القدرات في إدارة المشروعات، والمالية، والموارد البشرية لرواد الأعمال. وبالفعل أوصى خبراء السياسات بضرورة توفير تدريب خاص لأصحاب المشاريع حول مهارات إدارة رأس المال البشري وكيفية بناء فرق العمل والمحافظة عليها، إذ وجد أن الكثير من الشركات الناشئة تعاني من تسرب الموظفين بسبب ضعف الخبرة الإدارية لدى المؤسسين. كما أن الحصول على التمويل لا يزال تحديًا أمام العديد من الشركات الناشئة، فرغم تحسن بيئة الاستثمار نسبيًا، إلا أن الوصول إلى التمويل في المراحل المبكرة أو التوسع قد يكون محدودًا لبعض القطاعات أو خارج المدن الكبرى. هنا يأتي دور مبادرات مثل صناديق التمويل الحكومية ودعم البنوك العامة لتوفير قروض ميسرة وضمانات ائتمانية للمشروعات الصغيرة المبتكرة.

إضـافة إلى ذلك، يبرز تحدي الفجوة الرقمية في بعض الفئات؛ فعلى الرغم من أن البنية التحتية الرقمية في مصـر تتطور، إلا أن هناك نقصًا في بعض المهارات الرقمية المتقدمة لدى رواد الأعمال والعاملين في المشاريع الصغيرة. وقد أظهرت المسوح أن العديد من أصحاب الشركات الصغيرة يعتبرون نقص المهارات الرقمية واللغات الأجنبية من العوائق أمام نمو أعمالهم. بالتالي، فإن برامج التدريب يجب أن تشمل بقوة تنمية المهارات الرقمية (كالإدارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي، والتحليل البياناتي) لضمان قدرة رواد الأعمال على الاستفادة من فرص الاقتصاد الرقمي الحديث. وفي السياق نفسه، ينبغي التركيز على إدماج التكنولوجيا في عمليات المشروعات الصغيرة (مثل التحول إلى البيع عبر الإنترنت، واستخدام حلول الدفع الرقمي) لمساعدة هذه المشروعات على المنافسة والتوسع.

ولا يمكن إغفال تحديات الدمج الشامل؛ فبرغم الجهود المبذولة للوصول إلى رواد الأعمال في الريف وصعيد مصر، لا تزال أغلب أنشـطة ريادة الأعمال تتمركز في القاهرة وبعض المدن الكبرى. وهذا يتطلب تكثيف مبادرات نشـر ثقافة ريادة الأعمال في جميع المحافظات وتطوير مراكز ابتكار محلية تتناسـب مع موارد وظروف كل منطقة. أيضًـا، يجب مواصـلة العمل على إزالة العقبات الخاصـة بمشاركة المرأة – كتوفير حضـانات أطفال في حاضـنات الأعمال، وتحسين خدمات المواصـلات العامة الآمنة – لتمكين المزيد من السيدات من إطلاق مشاريعهن والمساهمة في الاقتصاد. إن التغلب على هذه العقبات سيضمن أن عوائد تنمية المهارات تصل لجميع فئات المجتمع وتعزز عدالة التنمية الحضرية.

٣. تطوير اتصالية بين الحضر والريف لتعظيم الإنتاجية

مع التوسـع لحضـري المتسـارع، تتزايد فجوة التنمية بين المناطق الريفية والحضـرية. وقد حظي الحضـر في مصـر مثله مثل دول العالم وخاصـة العواصـم، بكثير من الفرص، ولكن على الرغم من اعتماد المناطق الحضـرية والريفية على بعضـها البعض، إلا أن المناطق الريفية تتخلف عن الركب. وتأتي مبادرة "حياة كريمة" ضـمن أهم المبادرات لتطوير الريف المصـري، بهدف تحسين قدراته وتقليل الفوارق بين أداءات التنمية للريف وإعطاءه فرص التكامل مع الحضـر. حيث تم تخصـيص تمويل لعدد ٣٣٢ وحده محلية وتضـم ١٤٧٧ قرية بتوابعها، ويبلغ عدد المسـتفيدين من سـكان القرى في المرحلة الأولى للمبادرة حوالي ١٨ مليون نسـمة. ويبلغ نصيب محافظات الصعيد التي تعد الأكثر فقراً وتراجعاً في مستويات التنمية حوالي ٦٨٪ من إجمالي المخصصات المالية للمرحلة الأولى والبالغة ٢٣٧ مليار جنيه مصري (الشكل رقم ٦٧).

شكل ٦٧ المخصصات المالية للمحافظات المستهدفة في المرحلة الأول من مبادرة حياة كريمة لتطوير الريف المصري

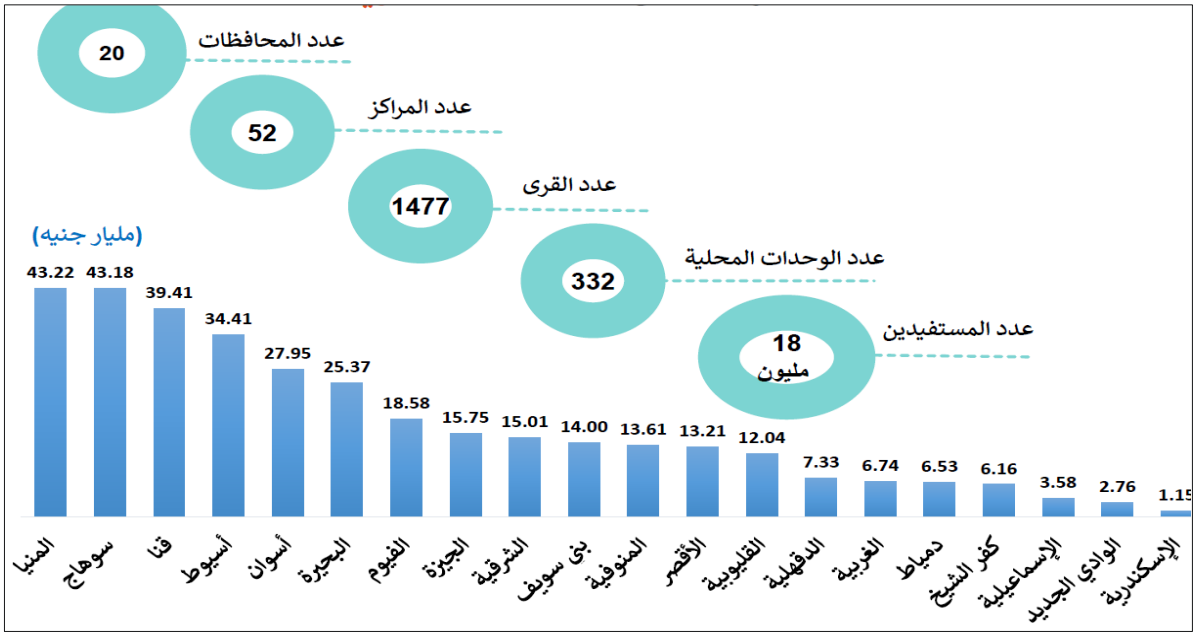

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي (٢٠٢٢/ ٢٠٢٣).

تحسين قدرات الروابط الاقتصادية: تم اتاحة قروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من البنوك وجهات التمويل المختلفة بقيمة ١٥ مليار جنيه بعدد ٦٤٧ ألف مستفيد. وبلغ التمويل خلال الفترة من ٢٠٢١ / ٢٠٢٣ حوالي ٧.١ مليار جنيه مصري لهذه المشروعات وانعكس ذلك على توليد ٥٠٣ ألف فرصة عمل. وتهدف هذه المشروعات إلى تفعيل دور التعاونيات الإنتاجية في القرى. كان نصيب قطاع الزراعة ٦٪ في مشروعات داعمة مثل (مراكز خدمات بيطرية، مراكز ارشاد زراعي، مراكز تجميع ألبان). ويوضح الجدول(١٩) التالي توزيعها مراكز الخدمات الزراعية بين محافظات الصعيد ومحافظات الدلتا.

جدول ١٩توزيع مراكز الخدمات الزراعية المنفذة بين المحافظات خلال الأعوام(٢٠٢١/٢٠٢٣)

المحافظات	عدد المشروعات	النسبة٪
محافظات وسط وجنوب مصر	٥٣٧	٨٠
محافظات الدلتا	١١٤	١٧
أخرى	٢١	٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي (٢٠٢٢/ ٢٠٢٣).

تفعيل مبادرات "شغلك جنب قريتك" و"شغلك من بيتك" لتوفير فرص عمل للشباب قريبة من أماكن إقامتهم في القرى والمناطق الريفية، وذلك من خلال توجيههم نحو العمل الحر والعمل عن بعد، وتأهيلهم لسوق العمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات والخدمات عن بعد. وتساهم هذه المبادرات في تخفيف الضغط على المدن الكبرى والحد من الهجرة الداخلية.

الاتصالية المادية: يعد قطاع الاتصالات من القطاعات التي تمكن الربط بين المجتمعات والافراد وينعكس ذلك على نمو فرص العمل وتمكين المشروعات المختلفة من فتح آفاق أسواق جديدة لتسويق المنتجات والسلع المختلفة، كما يساهم في زيادة فرص التعلم والتدريب في مجالات عدة مما يزيد الروابط بين المجتمعات الريفية وفرص النمو في الاقتصاديات الحضرية. وتهدف وزارة الاتصالات إلى تطوير الخدمات والمرافق لجميع القرى المصرية، وهي حوالي ٤٦٠٠ قرية مصرية، لاسيما المباني الحكومية والمنازل والمستشفيات، والمدارس، ومراكز الخدمات، وغيرها. ويبلغ عدد المستفيدين إلى ما يزيد عن ٥٨ مليون مواطن في أكثر من ثلاثة ملايين أسرة. وفيما يلي مشروعات الاتصالات للقرى:

- ربط المباني في القرى المستهدفة في مبادرة "حياة كريمة" باستخدام شبكة الألياف الضوئية في غضون ثلاث سنوات. استهدف خلال المرحلة الأولى ربط ١٤٠٠ قرية تتضـــمن مليون مبنى في عام واحد، وفي المراحل القادمة ســـيتم تغطية كامل القرى المستهدفة، وخلال العام المالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، تم الانتهاء من تنفيذ ربط ١٨٧ قرية (الشكل رقم ٦٨).
- تجهيز مُجمّعات الخدمات الحكومية في قرى المشـروع بأحدث الوسـائل التكنولوجية التي تتيح تقديم الخدمات بآليات رقمية بما يدعم جهود الدولة في إحداث نقلة نوعية في مســتوى الخدمات الحكومية المقدمة والبالغ عددها ٣٣٢ مُجمّعاً، لتقديم الخدمات للمواطنين بالوحدات القروية.
- تنظيم ندوات للتثقيف الرقمي والمالي لرفع الوعي بالتحول الرقمي والشـــمول المالي، وتقديم محاضـــرات حول أدوات التمكين الاقتصادي الرقمي التي تدعم فرص العمل الحُر والعمل عن بُعد، إلى جانب عقد ورش عمل حول تقنيات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع "مؤسســة كير مصــر" ووزارة الشـباب والرياضــة، ذلك بهدف رفع كفاءة الشـباب من خريجي برامج بناء القدرات الرقمية من قرى حياة كريمة، وتنمية مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

شكل ٦٨توزيع مشروعات شبكات الألياف الضوئية المستهدفة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة

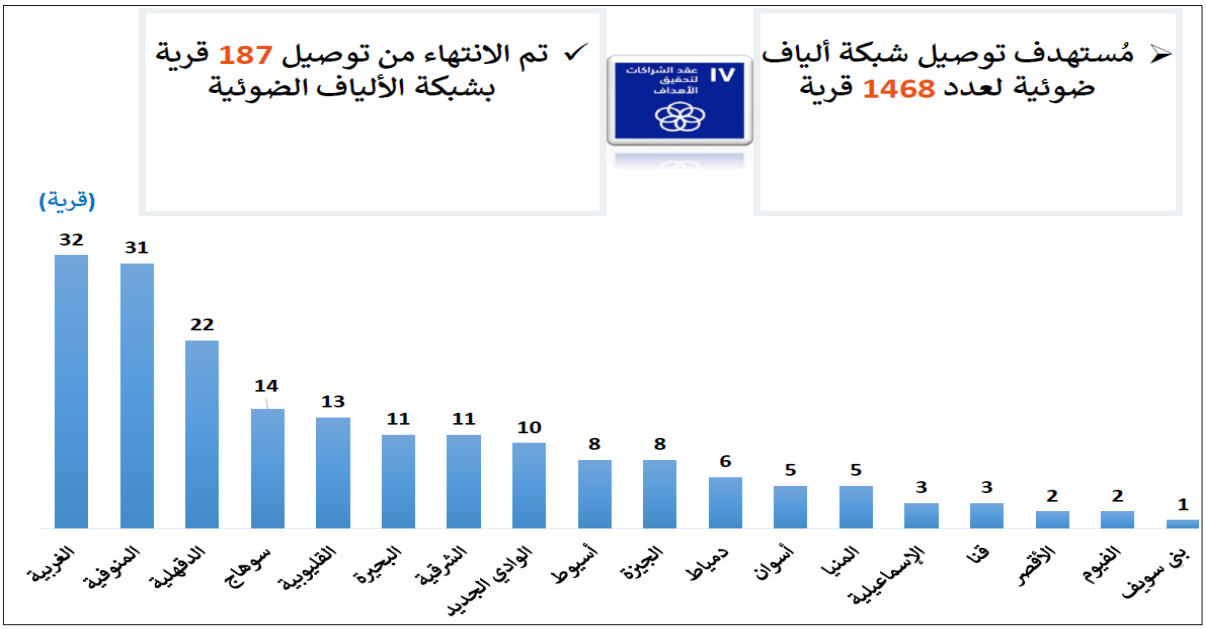

المصدر: الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي (٢٠٢٢/ ٢٠٢٣) – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

<u>تعزيز الصـــمود ومرونة المجتمعات الزراعية</u>: أطلقت الدولة البرنامج الوطني للاســتثمار في مشـــروعات المياه والطاقة والغذاء «نوَفِيّ» لتجســيد مشـــروعات في مجال العمل المناخي لدفع التحول الأخضـــر وتعزيز جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، تركيزًا على قطاعات المياه، والغذاء، والطاقة، والنقل المستدام، بشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاســتثمار الأوروبي، والبنك الأفريقي للتنمية، والصــندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومن المشــروعات ذات العلاقة بتعزيز صــمود ومرونة الريف نحو إنتاج الغذاء وبالتالي المساهمة في تعزيز الروابط الحضرية الريفية لسلاسل الإمداد المختلفة، سواء انتاج الغذاء أو التصنيع الزراعي أو احتياجات الأسواق المحلية. ويهدف البرنامج إلى:

- تحقيق الربط والتكامل بين عدد من المشروعات وخاصة ذات التشابه التي تتيح التكامل في النطاق الجغرافي في مجال تحديث الممارسـات الزراعية، والتحول إلى أنظمة الري الحديثة في الزراعة من خلال تحديث نظم الري في الأراضـي الزراعية القديمة؛ وبشـرط مراعاة الأبعاد المائية، والبيئية، والاقتصـادية، والاجتماعية. ومراعاة التوزيع العادل للمشـروعات التنموية على مختلف أنحاء الجمهورية والمناطق شـديدة التأثر بالتغيرات المناخية مع تركيز عمليات تحسـين مسـتوى المعيشـة على المناطق الأكثر فقرا، لتشمل محافظات وسط وجنوب مصر، وفي محافظات الدلتا لمكون الري الحديث في مراكز وقرى مبادرة حياة كريمة وهذا الإطار تم تنفيذ عدد من مشروعات تبطين وتأهيل الترع للحفاظ على الموارد المائية (الشكل رقم ٦٩)

شكل ٦٩توزيع مشروعات تبطين وتأهيل الترع للحفاظ على الموارد المائية في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة

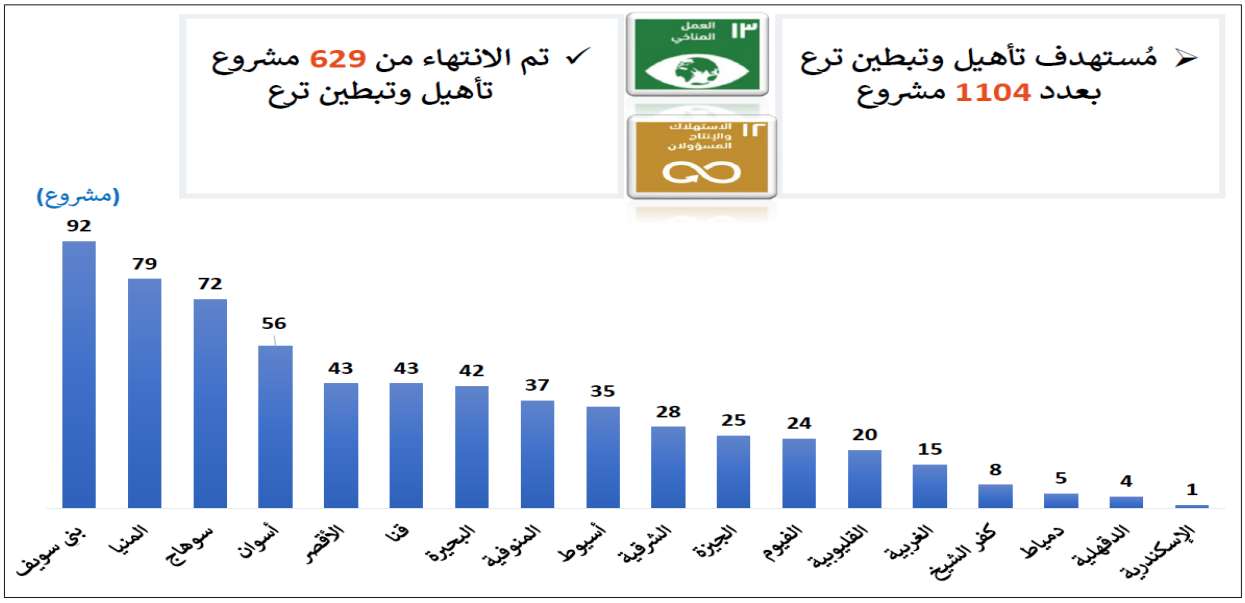

المصدر: الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" بنهاية العام المالي (٢٠٢٢/ ٢٠٢٣) – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

- مشـــروع التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ أحد مشـــروعات محور الغذاء ببرنامج" نُوَفِّي"، من خلال تعزيز إنتاجية المحاصـيل الزراعية وتكيفها مع التغيرات المناخية في منطقة وادي النيل والدلتا، ودعم قدرات صـــغار المزارعين على التكيف مع مخاطر وتداعيات التغيرات المناخية. مما يقلل من آثار التغير المناخي التي قد تؤدي إلى الهجرة المناخية من المناطق المتأثرة، وبالتالي الضغط على التجمعات الريفية والحضرية المتاخمة.

(٢-٣) التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة

تُعد التنمية الحضـرية المسـتدامة بيئياً والمرنة إحدى الركائز الأساسـية لتحقيق مدن ومجتمعات أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والصـدمات البيئية، وأكثر التزاماً بحماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وتعكس هذه الأولوية التوجه الوطني نحو تعزيز الاستدامة في التخطيط الحضري، من خلال الحد من البصمة البيئية للمدن، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، ودعم التحول نحو الاقتصـاد الأخضـر، بما يتماشـى مع أهداف التنمية المسـتدامة حتى عام ٢٠٣٠، والمسـاهمات المحددة وطنياً، ورؤية مصـر ٢٠٣٠. وفي هذا الإطار، تبذل الدولة جهوداً متواصلة لتبني سياسات حضرية مرنة تستند إلى الأدلة العلمية وتراعي خصوصيات النظم البيئية المحلية، من خلال إدماج معايير الاستدامة والمرونة في مشروعات البنية التحتية والتخطيط العمراني، وتعزيز جاهزية المدن لمواجهة المخاطر البيئية مثل السـيول وارتفاع درجات الحرارة والتصـحر. كما تولي اهتماماً خاصـاً بتعزيز مشـاركة المجتمع المحلي والقطاع الخاص في تنفيذ حلول حضـرية مبتكرة تسـاهم في الحد من التلوث وتحقيق الاسـتخدام الكفء للأراضـي والموارد. ويتناول هذا الجزء من التقرير موضوعين، الأول يتعلق بالمرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية، والثاني يركز على الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية. ويناقش الموضوع الأول قضايا الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك، وآليات تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي، والجهود المبذولة لتطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان، ودور البنية التحتية عالية الكفاءة والتخطيط المكاني المتميز في تحقيق المرونة البيئة المســـتهدفة. ويتناول الموضـــوع الثاني من هذا الجزء، الخطط والبرامج التي تبنها الدولة خلال فترة المتابعة لتعزيز الإدارة المســـتدامة للموارد الطبيعية بكفاءة، خاصـــةً في المناطق الحضـــرية، وآليات دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات، وتنفيذ إدارة فعالة بيئياً للموارد المائية والمناطق السـاحلية الحضـرية. كما يسـتعرض أيضـاً التوسـع في تأسيس المدن الذكية، التي تعزز الرقمنة، وتعتمد على استخدام الطاقة النظيفة والتكنولوجية.

(٢-٣-١) المرونة، والحد من مخاطر الكوارث، وتأقلم المدن والموائل البشرية

تولي مصـــر أهمية متزايدة لتعزيز المرونة الحضـــرية والحد من مخاطر الكوارث، خاصـــة في ظل تصـــاعد التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية. وفي هذا الســياق، أطلقت الدولة مجموعة من المبادرات والاســتراتيجيات الوطنية، انطلاقًا من التزامها بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق مستهدفات "رؤية مصر ٢٠٣٠". وتأتي هذه الجهود امتدادًا لمسار طويل من السياسات والمبادرات التي تهدف إلى بناء مجتمعات أكثر قدرة على التكيف والصـــمود في مواجهة المخاطر البيئية والمناخية. كما اتخذت مصـــر بعد عام ٢٠٢٢ مجموعة من الســـياســـات والإجراءات لمواجهة تحديات تغير المناخ، مع التركيز على التحول الأخضـــر، تعزيز الطاقة المتجددة، تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التعاون الدولي. وفيما يلي أبرز هذه السياسات والإجراءات:

الاســتراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠: أطلقت مصــر هذه الاســتراتيجية في مايو ٢٠٢٢، تهدف إلى تحقيق نمو اقتصــادي مســتدام منخفض الانبعاثات، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتحســين البنية التحتية للتمويل المناخي، وتعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ.

استضافة مؤتمر COP٢٧ (نوفمبر ٢٠٢٢): استضافت مصر مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP٢٧) في شرم الشيخ، مما عزز دورها القيادي في المفاوضات المناخية الدولية. وركز المؤتمر على دعم الدول النامية لمواجهة التحديات المناخية، مع التركيز على تمويل التكيف وخفض الانبعاثات.

زيادة الاستثمارات الخضراء: من خلال تعزيز الاستثمارات الخضراء، ودعم البنية التحتية المستدامة في إطار جهود الدولة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال مواصلة تضمين البُعد البيئي في منظومة التخطيط وتنفيذ "دليل معايير الاستدامة البيئية". وبموجب تلك الــمعايير، من المستهدف زيادة نسبة المشروعات الاستثمارية الخضراء المُدرجة ضمن مشروعات الخطة الاستثمارية للعام المالي عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ إلى حوالي ٥٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة مقارنة بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

مشــروع تعزيز التكيف مع تغير المناخ: في دلتا نهر النيل والســاحل الشــمالي والذي أطلقته الدولة المصــرية بهدف حماية ٦٩ كيلومتراً من السواحل في خمس محافظات حيوية بحلول قائمة على الطبيعة، تضم كفر الشيخ والبحيرة وبورسعيد والدقهلية ودمياط الجديدة، وذلك من مخاطر ارتفاع منسوب سطح البحر. بالإضافة إلى ذلك، يعمل المشروع بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية على وضع خطة استراتيجية شاملة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على امتداد ١٢٠٠ كيلومتر على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط. وتهدف هذه الخطة إلى تحديد المناطق الأكثر عرضة للخطر، وتقييم التأثيرات المحتملة لارتفاع منسوب سطح البحر على المياه الجوفية والترسيب الساحلي، وذلك وفقًا لسيناريوهات مستقبلية تمتد حتى عام ٢١٠٠.

خطة مصر للتكيف مع المناخ: تم إعداد "الخطة الوطنية للتكيف" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتركز على الزراعة، والموارد المائية، والمناطق الساحلية، والصحة العامة وتهدف إلى بناء قدرة مؤسسية وفنية على التخطيط والتنفيذ الفعّال لإجراءات التكيف، وتقليل المخاطر المناخية على القطاعات الحيوية.

بعد عام ٢٠٢٢، بدأت وزارة البيئة المصرية تنفيذ عدد من المشروعات المدعومة من خلال الصناديق التمويلية المتخصصة، مثل صندوق المناخ الأخضر (GCF) وصندوق الاستثمار المناخي (CIF)، بهدف خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز التكيف مع تغير المناخ تتمثل في:

مبادرة اســتثمارات الطبيعة والناس والمناخ (صــندوق CIF): خلال مؤتمر COP٢٧ في نوفمبر ٢٠٢٢، فازت مصــر بالمرتبة الأولى على مســتوى دول شــمال إفريقيا وأوروبا في مبادرة صــندوق CIF لدعم مشــروعات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. تركز هذه المبادرة على تمويل مشـــروعات ضـــمن برنامج "نُوفّي" في مجالات: الزراعة الذكية مناخيًا– الأعمال الزراعية والتمويل الزراعي– حماية النظم البيئية للمناطق الساحلية. –تحفيز مشاركة القطاع الخاص. ووافق مجلس إدارة صندوق المناخ الأخضر GCF، على ٣ برامج تمويلية لدعم جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز العمل المناخي، تستفيد منها مصر وعدد من الدول في

قارة أفريقيا، وآسيا، وشرق أوروبا، ويتم تنفيذها بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. كما وافق صندوق المناخ الأخضر على برنامج صندوق استثمار الزراعة المرنة الذكية في مصر و٩ دول بحزم تمويلية قيمتها ١٣٠ مليون دولار، لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة، وتوفير الحلول المستدامة للتنمية الزراعية والريفية وتحسين الدخول، ودعم قدرة القطاع على مواجهة التغيرات المناخية.

رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة ٢٠٢٢: تضع هذه الرؤية أهدافًا لتعزيز الاستدامة البيئية، وتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يسهم في بناء مدن ومجتمعات أكثر مرونة واستدامة.". حددت أربعة مبادئ حاكمة تمثل الركائز الرئيسية التي تحكم تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة للرؤية باستخدام سبع ممكنات تمثل أدوات لتسريع تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

مبادرة "أجندة شرم الشيخ للتكيف": أُطلقت خلال مؤتمر المناخ COP٢٧، وتهدف إلى تعبئة ما بين ١٤٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار سنويًا لدعم جهود التكيف مع التغيرات المناخية، مع التركيز على حماية الفئات الأكثر ضعفًا في إفريقيا من آثار الكوارث المناخية مثل الجفاف والفيضانات.

وقد شهدت ساحة رسم السياسات العامة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية توجهًا نحو دمج المخاطر البيئية في عملية التخطيط كوسيلة وكغاية أيضا؛ فهناك مجموعة من السياسات البيئية التي رمت إلى تحقيق أهداف اقتصادية (وسيلة)، ولكن مع التأكيد على أهمية تخفيض معدلات التلوث ورفع جودة الحياة (غاية). فقد أطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، وأصدرت أيضًا أول سند أخضر سيادي في المنطقة لتمويل مشاريع في مجال النقل النظيف والإدارة المستدامة للمياه في ضوء استضافتها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي (COP٢٧) كما قامت مصر أيضًا بتنسيق العمل العالمي بشأن التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته والتمويل كما تلعب الهيئة العامة للتخطيط العمراني دورًا محوريًا في دمج اعتبارات التغير المناخي ضمن السياسات والمخططات العمرانية في مصر، بما يعزز من قدرة المدن على التكيف والمرونة.

دليل تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي في المخططات العمرانية: أعدت الدليل الهيئة العامة للتخطيط العمراني، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دمج الأبعاد البيئية والمناخية في مراحل التخطيط المختلفة. وتم اختبار الدليل على عدة مستويات شملت المشروعات القومية، والمحلية (مثلاً في محافظة مطروح ومدينة العريش).

تحديث المخططات الاستراتيجية للمحافظات والمدن، مع مراعاة الضغوط المناخية: وذلك لتأخذ المخططات لمحدثة في الاعتبار تداعيات التغيرات المناخية التي تشمل على سبيل المثال ارتفاع درجات الحرارة، والسيول، وارتفاع منسوب البحر يتم استخدام أدوات تحليلية لتقييم المرونة المناخية للمناطق العمرانية، وتحديد أولويات التدخل.

تعزيز التخطيط الحضري المستدام: وتمثلت هذه الجهود في المنتدى الحضري العالمي بالقاهرة، حيث ناقشت الهيئة العامة للتخطيط العمراني تحديات التغير المناخي في التخطيط العمراني، وأكدت على أهمية التخطيط متعدد المستويات، وشرحت الجهود المبذولة لتحديث الأدلة التخطيطية لتشمل معايير الاستدامة والمرونة، خاصة في المدن الجديدة والمناطق الساحلية.

إطلاق برنامج التكامل المكاني بين المدن الجديدة والقائمة: كأحد البرامج الرائدة التي تُنفذ بالتعاون بين الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويُعد جزءً من جهود مصر لتحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة.

قضايا الاستدامة البيئية: تتعرض المناطق الساحلية في مصر لمجموعة من الظواهر البيئية الناتجة عن تغير المناخ العالمي، والتي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات المحلية، الأنشطة العمرانية، والمناطق الصحراوية. تشمل هذه الظواهر ارتفاع منسوب البحر، تآكل الشواطئ، الفيضانات الساحلية، زيادة الملوحة، والظواهر الجوية المتطرفة مثل العواصف وموجات الحر. هذه التحديات تهدد الأمن الغذائي، البنية التحتية، والاقتصاد المحلي، خاصة في دلتا النيل والساحل الشمالي.

- **ارتفاع منسوب سطح البحر:** يهدد ارتفاع منسوب سطح البحر المدن الساحلية مثل الإسكندرية ودمياط بالغرق الجزئي بحلول ٢٠٥٠ و٢١٠٠، وفقًا لسيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ، وذلك على النحو التالي:

المنطقة الساحلية للبحر المتوسط: مع ارتفاع منسوب سطح البحر تتآكل وتغمر الشواطئ الرملية وبالتالي يتراجع خط الشاطئ تدريجيا في اتجاه اليابسة وخاصة في المناطق الساحلية ذات المناسيب المنخفضة (من منسوب صفر إلى منسوب متر واحد فوق مستوى سطح البحر) مما يجعلها من المناطق شديدة الخطورة. وقد يؤدي ذلك إلى التهام الحاجز الرملي الضيق والمنخفض المنسوب – الذي يفصل بين البحر والبحيرات الشمالية – والتحام هذه البحيرات بالبحر تدريجيا كما هو متوقع لبحيرة المنزلة. وفى هذه الحالة سوف تتغير النواحي البيئية للكائنات المائية والخواص الطبيعية والكيميائية للبحيرة، وفي حالة إزاحة خط الشاطئ تجاه الأراضي الزراعية فمن المحتمل أن يزيد من ملوحة المياه الجوفية وبالتالي يعرض تربة الأراضي الزراعية بالمنطقة للتملح، ومن الممكن أن تحيط مياه البحر ببعض الأماكن من خلال غمرها لمناطق منخفضة مالم تدعم إنشاءات الحماية وتتخذ تدابير خاصة بالتكيف. كما من المتوقع تكرار للعواصف والأعاصير وموجات تسونامي التي تتسبب في كثير من الآثار السلبية. وطبقا للسيناريوهات فسيؤدي الارتفاع المتوقع في مستوى سطح البحر إلى غرق ما بين ١٢٪ إلى ٣٢٪ من دلتا نهر النيل بحلول ٢٠٦٠، مع توقع أضرار وخسائر اقتصادية سنوية.

المنطقة الساحلية للبحر الأحمر: من المحتمل أن تتأثر المنطقة الساحلية للبحر الأحمر وتتأثر الشعاب المرجانية بارتفاع منسوب سطح البحر خاصة إذا كان معدل الارتفاع أعلى من معدل نمو الشعاب المرجانية، كذلك قد تزداد معدلات ابيضاض الشعاب المرجانية نتيجة للإجهاد البيئي، إلا أن التكوين الصخري للساحل – الذي يتميز به البحر الأحمر، والمرتفع قليلا عن منسوب البحر بما يقارب مترين إلى خمسة أمتار – يعد حاجز طبيعي للحماية من ارتفاع منسوب سطح البحر في تلك المناطق.

"وفقًا لتقرير حديث صادر عن الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، فإن دلتا النيل معرضة بشكل متزايد للفيضانات الساحلية نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر، وهو أحد آثار الاحتباس الحراري. كما يُشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن تغمر المياه حوالي ٢٦٦٠ كيلومترًا مربعًا في شمال الدلتا بحلول عام ٢١٠٠. وهذا يُمثل حوالي ٢٥٪ من مساحة الدلتا وفقًا للنماذج الرياضية. وتواجه المدن الساحلية، مثل الإسكندرية، ذات المشكلة. ويُقال إن الإسكندرية تغرق سنويًا بمقدار ثلاث ملليمترات تقريبًا."[٣٦]

من المتوقع أن تُسبب الفيضانات الساحلية الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر أضراراً أوسع نطاقاً من الفيضانات في بورسعيد، تُعدّ الإسكندرية المدينة الساحلية الأكثر عُرضةً للخطر في سياق الفيضانات، حيث تُواجه تكاليف اقتصادية مُحتملة أعلى نتيجة الأضرار التي لحقت بها. وبالنسبة للتكلفة المالية، يُظهر التأثير الإجمالي لسيناريو الفيضانات لعام ٢٠٥٠ في الإسكندرية خسائر اقتصادية محلية تتراوح بين ٦.٩ مليون دولار و٣٤.٥ مليون دولار، وذلك حسب درجة ضعف في المدينة. وطبقا التنمية العمرانية في مواجهة التغيرات المناخية التقرير السنوي لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة٢٠٢٤فيمثل عدد السكان المتأثر بالتغير المناخي في شمال الدلتا ٨ مليون نسمة في المناطق الحضرية بينما في المناطق الريفية يمثل ٦.٥ مليون نسمة.

- **هبوط التربة:** ترتفع معدلات هبوط التربة من (٦–٩) مم/ السنة في كل من محافظة المنوفية، الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ بينما معدل متوسط من هبوط التربة (٣–٦) مم/السنة في كل محافظة بورسعيد، والمنوفية، والدقهلية، ودمياط، وكفر الشيخ.
- **موجات الحرارة:** تشمل أكثر المدن التي تتعرض للزيادة المتوقعة في مؤشر متوسط حجم موجات الحرارة اليومية (١٩٠٠ – ٢٠٤٠) أسيوط، ثم السويس، ثم الزقازيق، والفيوم.
- **ارتفاع درجة حرارة مياه البحر المتوسط:** يحذر من تسجيل درجات حرارة قياسية في البحر المتوسط صيف ٢٠٢٣، حيث تجاوزت بعض المناطق ٣٠°C، مما يعرض النظم البيئية البحرية للخطر الشديد. بالنسبة لمصر، فهذا يؤثر بشكل مباشر على سواحل الإسكندرية ودمياط وشواطئ البحر المتوسط.
- **الفقر المائي:** تعد مصر من أكثر دول العالم التي تعاني من الشح المائي، حيث يصل نصيب الفرد من المياه إلى ٥٦٠ متر مكعب سنويا وهو ما يمثل تقريبا نصف خط الفقر المائي المقدر ب ١٠٠٠ متر مكعب سنوي[٣٧]

---

[٣٦] https://www.space٤water.org/local-perspectives-case-studies/sea-level-rise-and-potential-predictions-sinking-delta-egypt.

[٣٧] https://www.mwri.gov.eg/?p=٢٠٤٨٠

- **<u>عواصف متطرفة</u>** لمستوى سطح البحر المدفوعة بمزيج من ارتفاع المد والجزر والعواصف إلى الفيضانات الساحلية المدمرة مثل عاصفة نوفمبر ٢٠٢٣. شهدت محافظة الإسكندرية ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى البحر، أدى إلى غمر أجزاء من الكورنيش وانهيار أجزاء من البنية التحتية البحرية.
- **<u>تلوث البحيرات المصرية</u>**: تواجه البحيرات المصرية مجموعة من التحديات البيئية المتفاقمة، تختلف حدتها من بحيرة لأخرى، لكنها تشترك في تأثيرها السلبي على الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

من أبرز هذه التحديات:

- تجفيف أجزاء واسعة من البحيرات لصالح التوسع الزراعي أو العمراني، مما أدى إلى تقلص ملحوظ في المساحة المائية للعديد من البحيرات عبر التاريخ، مثل بحيرات المنزلة.
- التلوث الناتج عن مياه الصرف (الزراعي، الصناعي، والصحي)، حيث تصب كميات كبيرة من هذه المياه في البحيرات، سواء عبر المصارف الرسمية أو بشكل مباشر دون معالجة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المغذيات والملوثات.
- أنشطة الصيد المخالفة باستخدام وسائل مدمرة للثروة السمكية، إضافة إلى انتشار المزارع السمكية غير المرخصة أو غير المنظمة، مما يسبب خللاً في التوازن البيئي.
- ومن الأمثلة الحديثة على تدهور بعض البحيرات:
- بحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ، والتي أظهرت دراسة منشورة عام ٢٠٢٥ تعرضها لمستويات خطيرة من التلوث بالبلاستيك حيث تم رصد تركيزات عالية من الجزيئات البلاستيكية في المياه والرسوبيات، مما يشكل خطرًا على الأسماك والطيور المائية وسلسلة الغذاء كاملة.

١. الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عنه

تحتل مصر الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، حيث يلتقي أربعة من أقاليم الجغرافيا البيولوجية، تشمل الإيراني – الطوراني، وإقليم البحر المتوسط، والسنديانى الصحراوي، والأفريقي الاستوائي؛ ويمثل موقعها – بالوقت ذاته – قلب حزام الصحراء في الإقليم الثالث، السنديانى الصحراوي؛ وهو الإقليم الذي يمتد من مراكش، في الزاوية الشمالية الغربية من أفريقيا، إلى صحاري آسيا الوسطى، المرتفعة الباردة. ويزيد من تفرد هذا الموقع كونه منقسما إلى جزئين، بواسطة أطول أنهار العالم النيل[٣٨].

- مؤشر نسبة مساحات المحميات الطبيعية من إجمالي مسطح الجمهورية: ١٤.١٠٪ وذلك سنة ٢٠٢٢ وهذه

  النسبة ثابت من سنة ٢٠٢١، ولكنها زادت عن سنة ٢٠٢٠ حيث كانت تبلغ ١٣.٦٪.
- مؤشر نسبة مساحة المناطق الساحلية البحرية المحمية من إجمالي المحميات الطبيعية ٧.٣٪ وذلك سنة ٢٠٢٢.
- تبلغ نسبة الإدارة المتكاملة للمناطق المحمية ١٠٠٪.

- **<u>التلوث من القمامة البحرية والتلوث من مصادر البرية</u>**: تؤدي المخلفات البلاستيكية إلى موت عدد من الكائنات البحرية والاسماك، السلاحف والحيتان حيث تتناول مع طعامها الاكياس والعبوات الفارغة وهذا يعمل على انسداد قنواتها الهضمية مما يؤدي إلى موتها حسب دراسة أجريت أظهرت

[٣٨] https://www.eeaa.gov.eg/Topics/٨٥/٣٨/Details

محطة رأس غارب في البحر الأحمر ومحطتي دمياط وبورسعيد في البحر الأبيض المتوسط أعلى وفرة للمواد البلاستيكية الدقيقة، بينما وُجد أقل تركيز في محطة العين السخنة في البحر الأحمر ومحطة مرسى مطروح في البحر الأبيض المتوسط. كان الرايون والبولي إيثيلين تيريفثالات أكثر البوليمرات شيوعًا في الأسماك. أبرزت النتائج وجود المواد البلاستيكية الدقيقة في الرواسب والمياه والأسماك في البحرين الأبيض المتوسط والأحمر.

- **<u>مؤشرات التأثيرات السلبية لتغير المناخ على التنوع البيولوجي في مصر</u>**[٣٩]
  - ابيضاض الشعب المرجانية بالبحر الأحمر لأول مرة عام ٢٠٠٧
  - انكماش وجود وتوزيع وانتشار أشجار الامبيت في المناطق المرتفعة بجبل علبة.
  - انكماش وجود وتوزيع العديد من النباتات الطبية في جبل سانت كاترين بسيناء.
  - انكماش وجود وانتشار فراشة سيناء الزرقاء الأصغر في العالم والمستوطنة في سيناء، ومدى انتشارها لا يزيد على ٥ كيلومترات مربعة، وتتغذى على نوع من النباتات الموجودة في جبل سانت كاترين (الزعيتران).
  - فقدان نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية قد تصل إلى ٢٥٪.
  - حدوث خلل في توقيتات ومواعيد زراعة المحاصيل.
  - انتقال قرابة ٢.٥ مليون مصري إلى مناطق أقل تأثرًا بتغير المناخ.
- **<u>المخاطر المؤثرة على النظم البيئية الساحلية والبحرية</u>**: تتعرض المناطق الساحلية والبحرية للعديد من المخاطر التي تواجهها مثل التلوث وتدمير الموائل والنحر، واستخدامات الأراضي غير الرشيد، والإدارة غير الواعية لأهمية الموارد، والتوسع في إنشاء المنتجعات السياحية. وقد أدى التدهور في نوعية البيئة وتناقص إنتاجية مواردها المتجددة بأسلوب جائر، إلى فقدها لإنتاجيتها المثلى واستنزاف مواردها بما يهدد بنضوبها، ويوضح الجدول رقم (٢٠) المهددات الواقعة على البيئات الساحلية والبحرية

جدول ٢٠درجات الخطورة الواقعة على النظم البيئية الساحلية والبحرية

المهددات	أهم مكونات النظم البيئية الساحلية والبحرية					
	الشعاب المرجانية	المانجروف	الحشائش البحرية	مناطق تكاثر الأسماك	الطيور المائية	الشواطئ
التغيرات المناخية	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	متوسطة	متوسطة	مرتفعة جدا
السياحة والتنمية الحضرية	مرتفعة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة	مرتفعة
التلوث البترولى	مرتفعة جداً	متوسطة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة
الصيد الغير قانوني والجائر	مرتفعة	ضعيفة	ضعيفة	مرتفعة جداً	ضعيفة	ضعيفة
السيول	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة
حوادث الإصطدام بالشعاب	مرتفعة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة
المخلفات الصلبة	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة	متوسطة
الإستخدام المفرط للأسمدة بالزراعة	مرتفعة	متوسطة	متوسطة	مرتفعة	ضعيفة	ضعيفة
الصرف الصحي والزراعي	مرتفعة	متوسطة	ضعيفة	متوسطة	ضعيفة	متوسطة

المصدر: جهاز شئون البيئة – الحقيبة التعليمية الخاصة بالتنوع البيولوجي اصدار ٢٠٢٢.

[٣٩] سياسات مناخية – العدد الثالث: حماية التنوع البيولوجي واستعادة النظم البيئية في ظل مخاطر تغيُّر المناخ –مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٢٤

- **<u>تأثير ارتفاع درجة حرارة البحار على الأحياء المائية (البحر الأحمر):</u>** تمثل السياحة المرتبطة بالشعاب المرجانية دخل رئيسي لبلدان البحر الأحمر، حيث يعد البحر الأحمر أحد الوجهات السياحية الرئيسية في العالم حتى الآن، يقدر الدخل من السياحة الساحلية على طول الساحل الشرقي لمصر حوالي ٣.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعاني البحر الأحمر من درجات حرارة مرتفعة، ومن المعروف أن الشعاب المرجانية تتعرض للتهديد بسبب زيادة درجات حرارة المحيطات وظروف التسخين الشديدة المرتبطة بتغير المناخ، مما يؤدي إلى فقدان هذه الشعب لتصبغها ومصدرها الرئيسي للتغذية، وتعرف هذه الظاهرة نادرة الحدوث بتبييض الشعب المرجانية، وقد شهدت السواحل المصرية بعض التبييض على مدى عدة أشهر من منتصف عام ١٩٩٨ [٤٠].

- كشف تطور الزمني لعدد موجات الحر البحرية على طول خطوط العرض عن زيادة في الأحداث في شمال البحر الأحمر منذ عام ١٩٩٨ الذي كان خاليًا في السابق من موجات الحر البحرية وهو ما يُترجم أيضًا إلى زيادة في إجمالي أيام موجات الحر البحرية وقد تم أيضًا ملاحظة انخفاضًا تدريجيًا في الأحداث في القسم الجنوبي من البحر الأحمر.
- يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى فقدان الشعاب المرجانية في البحر الأحمر، ومن المتوقع أن تتوقف عن النمو بحلول عام٢٠٧٠. وتقدر الخسارة المالية السنوية لقطاع السياحة بسبب التغير في التفضيلات السياحية بسبب ارتفاع درجات الحرارة وفقدان الشعاب المرجانية في البحر الأحمر بنحو ١٠٠ مليار جنيه سنويًا بحلول عام٢٠٦٠[٤١]
- يوجد العديد من الدراسات (طبقا لتقرير حالة البيئة ٢٠٢١ الصادر عن وزارة البيئة) أشارت إلى حدوث تغيرات في سلوك أسماك القرش في البحر الأحمر المصري خلال العقد الماضي قد يكون لها علاقة بالتغيرات المناخية، بما في ذلك درجة حرارة الماء ودوران المياه ودرجة الحموضة، كما أن التغيير في الخصائص الفيزيائية للمياه يمكن أن يؤثر على النبضات الكهربائية التي تتلقاها أسماك القرش و يشير التناقص الواضح في أنواع أسماك القرش السطحية في مناطق الشعاب المرجانية البحرية في وسط البحر الأحمر مقارنة بحوضه الشمالي الغربي إلى وجود توزيع غير المتكافئ لتلك الحيوانات في جميع أنحاء البحر الأحمر، خاصة لبعض الأنواع منها والتي يتم ملاحظتها بشكل شائع في مصر.
- وفقًا لمعايير القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، تُصنّف أنواع القرش الحُر والقرش ذو الطرف الأبيض المحيطي على أنها مهددة أو مهددة بشدة بالانقراض على المستوى الإقليمي، نتيجة للضغوط البيئية والصيد الجائر. أما الدلافين، فهي من الثدييات البحرية ذات الدم الحار، وتنتشر في المناطق الضحلة نسبيًا من البحر الأحمر. وتُعد معظم أنواعها مدرجة ضمن فئات التهديد في القائمة الحمراء لعام ٢٠١١، سواء كأنواع مهددة أو مهددة بشدة بالانقراض. وتتميز الدلافين بحساسيتها العالية لأي تغير في الخصائص الفيزيائية للمياه، نظرًا لاعتمادها على تحديد الموقع بالصدى في البحث عن الغذاء وتجنب المفترسات.

- **<u>المخاطر المؤثرة على النظم البيئية الجبلية</u>**: تتمثل المخاطر الرئيسية للتنوع الأحيائي في المناطق الجبلية في الأنشطة البشرية (الصيد – التحطيب – الاتجار في الأنواع (نشاط غير قانوني يشمل صيد، أو جمع، أو بيع، أو شراء الكائنات الحية، أو أجزائها، ويُعد من أخطر التهديدات للتنوع البيولوجي الامتداد العمراني. هذا بالإضافة إلى الأنواع الغازية (كائنات غير أصلية يتم إدخالها إلى نظام بيئي جديد، وتتفوق على الأنواع المحلية في التكاثر والانتشار، مما يؤدي إلى اضطراب النظام البيئي.) التي دخلت حديثا وأيضا التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية (أهمها السيول). ويمكن تلخيص المهددات الواقعة على البيئات الجبلية وذلك على وفقا للجدول(٢١) :

---

[٤٠] Lily Genevier -Marine heatwaves reveal coral reef zones susceptible to bleaching in the Red Sea - April ٢٠١٩Global Change Biology

[٤١] نشرة "توجهات مستقبلية – التغيرات المناخية أبرز المخاطر العالمية" التي أصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء في مارس٢٠٢٠

جدول ٢١درجات المخاطر الواقعة على النظم البيئية الجبلية

المهددات	أهم القيم الطبيعية للنظم البيئية الجبلية	
	الغطاء النباتي	الكائنات البرية
التغيرات المناخية	مرتفعة	مرتفعة
السياحة	متوسطة	متوسطة
التلوث البترولي	ضعيفة	ضعيفة
الصيد الغير قانوني	لاتنطبق	مرتفعة جدا
المخلفات الصلبة	ضعيفة	ضعيفة
الزراعة	ضعيفة	ضعيفة
الرعي والجمع الجائر	مرتفعة	مرتفعة
التنمية الحضرية	ضعيفة	ضعيفة

المصدر: جهاز شئون البيئة (٢٠٢٢)، الحقيبة التعليمية الخاصة بالتنوع البيولوجي.

أبرز جهود الدولة لتعامل مع القضايا البيئية

تبذل الدولة المصرية جهوداً كبيرة لحماية التنوع الحيوي والحد من تدهوره من خلال تبني استراتيجيات وطنية شاملة ومشروعات ميدانية متعددة. فقد أطلقت وزارة البيئة "الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل ٢٠٣٠" بهدف الحفاظ على الأنواع والموائل الطبيعية ودمج مفاهيم الحماية في السياسات التنموية. كما توسعت شبكة المحميات الطبيعية فتبلغ نسبة مسطحات المحميات الطبيعية من إجمالي مسطح الجمهورية ١٤.١٠٪ وذلك سنة ٢٠٢٢. وهذه النسبة ثابتة من سنة ٢٠٢١، ولكنها زادت عن سنة ٢٠٢٠ حيث كانت تبلغ ١٣.٦٪ [٤٢]من مساحة البلاد، إلى جانب تنفيذ مشروعات مثل دمج التنوع البيولوجي في السياحة البيئية، وحماية الشعاب المرجانية في البحر الأحمر، وبرامج صون الطيور المهاجرة. وتعمل الحكومة أيضًا على تعزيز الرصد البيئي، وتفعيل قوانين حماية الطبيعة، وزيادة وعي المجتمعات المحلية بأهمية التنوع الحيوي كأحد ركائز الاستدامة البيئية في مصر. وتتضمن أبرز تلك الجهود خلال عام ٢٠٢٤ ما يلي:[٤٣]

- تم الانتهاء من إعداد خطط التمنطق لعدد ٦ محميات (وادي دجلة، الغابة المتحجرة، محمية وادي الريان، محمية قارون، محمية الجزر الشمالية، محمية وادي الجمال). تم إعداد واعتماد ٤ خطط إدارة للموارد الطبيعية وادي الجمال، نبق، سيوة، العميد أمارا مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر.
- تطوير الفرص الاستثمارية: تطوير ١٨ فرصة استثمارية في مجال السياحة البيئية.
- التعاون العلمي: توقيع بروتوكول مع مركز بحوث وقاية النبات لدعم محمية وادي الأسيوطي علميًا في مجال الحفاظ على النحل، ومراجعة دليل رصد التنوع البيولوجي بالتعاون ع مشروع التعاون المصري الإيطالي.
- إزالة التعديات: تنفيذ قرارات إزالة التعديات على محمية وادي الأسيوطي، ومتابعة تطبيق القانون في جميع المحميات بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- التقييم البيئي: إصدار دليل إرشادي لأعمال إنشاء بعض الأعمال الخفيفة سهلة الفك والتركيب في منطقة حرم الشاطئ.

[٤٢] طبقا (النشرة السنوية لإحصاءات البيئة: الجزء الأول أحوال البيئة وجودتها اصدار مايو ٢٠٢٤).

[٤٣] الموقع الرسمي لوزارة البيئة – جهود وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٤ .

- مشروع دمج صون التنوع البيولوجي للسياح في مصر: الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض
- خطط الحماية: الانتهاء من رصد الأنواع المهددة بالانقراض بمحمية وادي الجمال (عروس البحر، السلحفاة البحرية، صقر الغروب، أشجار المانجروف والسيال) باستخدام الخبرات التقليدية لقبيلة العبابدة.
- الانتهاء من رصد الغزال المصري بمحمية سيوة الطبيعية وتم إعداد التقرير وتسليمه لقطاع حماية الطبيعة ومكتب رئيس جهاز شؤون البيئة.
- إعداد تقرير تقييم دراسات صقر الغروب، عروس البحر، والسلحفاة البحرية، وإعادة صياغتها بما يتوافق مع القواعد التوجيهية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتعاون مع البرنامج البيئي للتعاون المصري الإيطالي.
- الطيور البرية والمائية: المشاركة في المهرجان السنوي لمشاهدة وتصوير الطيور ببورسعيد في فبراير ٢٠٢٤، وإصدار قرار تنظيم الصيد للصيادين ومحبي الصيد.

- **<u>الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي</u>**: الانتهاء من مسودة الاستراتيجية الوطنية خطة العمل للتنوع البيولوجي المتوافقة مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.
- **<u>تطوير البنية التحتية للمحميات</u>**: وتشمل مجموعة من المشروعات على النحو التالي:
  - إنشاء سقالة البلو هول وسقالة التايجر ريف لدعم الأنشطة السياحية البيئية في محمية أبو جالوم بسيناء.
  - إعداد مخطط لإعادة تصميم منطقة البلو هول تمهيدا لطرحها للاستثمار.
  - تطوير خدمات الزوار والبنية التحتية لمنطقة البلو هول ومحمية راس محمد بمحميات سيناء بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة في مصر
  - تطوير خدمات الزوار – محمية وادي الجمال بالتعاون مع مشروع دمج صون التنوع البيولوجي بالسياحة.
  - تطوير ورفع كفاءة مركز الزوار بمحمية وادي الجمال.
  - إدارة وتشغيل المركز للتعريف بالمحمية وعرض معلومات عن كافة البيئات ومكونات التنوع البيولوجي، والتعريف بمناطق الزيارة بالمحمية.
  - إنشاء منطقة تقسيم بمنطقة أم البساو تتضمن خيمة بدوية على ترات قبيلة العبابدة لتقديم خدمات الزوار، وإتاحة أنشطة مشاهدة النجوم والسياحة الصحراوية والجبلية للاستفادة بموارد المحمية.
  - تطوير خدمات الزوار بشاطئ حنكوراب وتوفير معدات السباحة والسنوركلينج وإقامة مطعم ومركز معلومات للتعريف بالمحمية ومواردها وأماكن الزيارة المتاحة بها.
  - رفع كفاءة المبنى الإداري المحمية قارون.

تطوير محمية الدبابية (تقع جنوب مدينة إسنا بمحافظة الأقصر): التعاون مع مشروع السياحة البيئية والإدارة المستدامة لمدعوم من برنامج المنح لصغيرة في صندوق البيئة العالمية، حيث تم الانتهاء تمهيد الطريق الترابي داخل المحمية بطول ١.٢ كم وعرض ٥أمتار، بالإضافة إلى كفاءة التجهيزات بقاعة العرض بالمبنى الإداري وتجهيز دولاب عرض متحفي، مع وضع عدد من اللافتات العضوية.

- **<u>برنامج مبادلة الديون المصرية الإيطالية</u>**[٤٤]: على مدار العشرين عاما الماضية، أنجز برنامج التعاون البيئي المصري – الإيطالي مجموعة واسعة من المبادرات البيئية الناجحة في مصر، بما في ذلك مشروعات لتعزيز الزراعة المستدامة وتحسين إدارة الموارد المائية والنفايات الصلبة. وأبرز تلك الإنجازات:
  - دعم حماية منتزه وادي الريان الوطني.
  - ترميم موقع وادي الحيتان المدرج على قائمة التراث العالمي.
  - ضمان الحفاظ بشكل أفضل على منطقة سيوة المحمية.

[٤٤] سياسات مناخية – العدد الثالث: حماية التنوع البيولوجي واستعادة النظم البيئية في ظل مخاطر تغيُّر المناخ –مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٢٠٢٤

- تعزيز الاستدامة في منتزه الصحراء البيضاء الوطني.
- حماية وتمكين المجتمعات في منتزه وادي الجمال الوطني.

- مبادرة " الحلول القائمة على الطبيعة" ودورها في التحول المناخي.
- **أبرز جهود الدولة لحل القضية تلوث البحيرات:** أطلقت الدولة في مايو ٢٠١٧ المشروع القومي لتطوير البحيرات الطبيعية، باستثمارات تُقدّر بنحو ١٠٠ مليار جنيه مصري، بالتعاون بين الهيئة الهندسية للقوات المسلحة والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، بهدف استعادة وتجديد وتأهيل ١٤ بحيرة طبيعية رئيسية على مستوى الجمهورية.
- **برنامج الرصد الدوري للبحيرات المصرية يهدف إلى:**

١. رصد نوعية المياه والرواسب بالبحيرات.
٢. تقييم الوضع البيئي والجيولوجي الحالي لكل بحيرة.
٣. إنشاء قاعدة بيانات شاملة للبحيرات ترتكز على أعمال التحكم في النوعية وتوكيد الجودة والتي سوف يتم الاعتماد عليها في إدارة كل هذه البحيرات.

- **المشروع القومي لتطوير البحيرات المصرية:** يعد أحد المشروعات القومية العملاقة التي أطلقتها الدولة المصرية في إطار استكمال مسيرة التنمية الحقيقية، وذلك بتوجيهات من القيادة السياسية لتأهيل وتنمية البحيرات وحل المشكلات البيئية والتعديات التي عانت منها لعقود. ويهدف المشروع إلى إعادة البحيرات إلى أفضل حالاتها البيئية والإنتاجية، بل وتحويلها إلى بحيرات ذات معايير عالمية، من حيث جودة المياه والتنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد وفي هذا الإطار، تم إطلاق برنامج للرصد البيئي الدوري للبحيرات يهدف إلى متابعة الموقف البيئي بدقة، من خلال قياس جودة المياه، وتحليل الرسوبيات، ورصد الملوثات مثل الصرف الزراعي والصناعي والميكرو بلاستيك، وتتبع التغيرات في التنوع البيولوجي ويسهم هذا البرنامج في دعم متخذي القرار بمعلومات علمية دقيقة لضمان استدامة عمليات التطوير والحفاظ على البحيرات كمورد طبيعي وبيئي واقتصادي استراتيجي.

بحيرة مريوط: الانتهاء من مشروعات الإصحاح البيئي للتدفق (٣) (خطوط أو نقاط محددة يتم منها صرف المياه (سواء بعد المعالجة أو قبلها) إلى البحيرة. تقوم بالصرف على بحيرة مريوط وهي شركة العامرية لتكرير البترول – شركة سيدي كرير للبترول – شركة أبو الهول للملح والصودا، وجاري الانتهاء من تركيب وتشغيل محطة معالجة التدفق (١) شركة (العامرية للغزل والنسيج. وجاري تنفيذ إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصناعي بواسطة شركة لبتروكيماويات المصرية. الانتهاء من مشروع حصري وجرد الملوثات (مصادر تلوث المياه) لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي والمنشآت الصناعية لجميع محافظات الجمهورية طبقا لتقرير إنجازات وزارة البيئة ٢٠٢٤

تنمية بحيرة البرلس:

- الانتهاء من دراسة التقييم البيئي لأعمال تطوير بحيرة البرلس والتنسيق مع جهاز تنمية الثروة السمكية والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الغطاء النباتي بالبحيرة. طبقا لتقرير إنجازات وزارة البيئة ٢٠٢٤
- إعادة التوازن البيئي لبحيرة قارون:
- بشأن تنفيذ مشروعات الحفاظ على التوازن البيئي لبحيرة قارون والتي تتضمن مشروعات منها:
- مشروعات شبكات ومحطات رفع ومعالجة الصرف الصحي للمياه الجارية تعمل بمركزي يوسف الصديق واطسا من خلال مبادرة حياة كريمة.
- مشروعات شبكات ومحطات رفع ومعالجة الصرف الصحي للمياه الجارية تعمل بإجمالي عدد ٢٠ مشروع بقرض من بنك الاعمار الأوروبي.
- مشروع رفع كفاءة محطة معالجة الصرف الصحي للمياه الجارية تعمل بالمنطقة الصناعية بكوم اوشيم.

تنمية الثروة السمكية: تم إجراء البحث في إنزال عدد ٦ مليون وحدة زريعة جمبري بالبحيرة بعد توقف عدة سنوات، بداية إنتاج البحيرة خلال نوفمبر طبقا لتقرير إنجازات وزارة البيئة ٢٠٢٤.

تطوير بحر يوسف وتحسين نوعية المياه ببحيرة قارون: تم تنفيذ أعمال تكريك وتطهير لبحر يوسف بطول ٧٠ كم في المرحلة الأولى، مع دمجها بالمرحلة الثانية ليصل الإجمالي إلى ٢٨٨ كم، بهدف تحسين إدارة المياه بالفيوم وزيادة كفاءة وصول المياه إلى بحيرة قارون. وتم اقتراح توسيع وتعميق بحر وهبي لتوصيله مباشرة بالبحيرة، مما يُسهم في تحسين نوعية المياه وتقليل التلوث.

تطوير بحيرة المنزلة: تم البدء بتطوير بحيرة المنزلة لتكون مشروع تنوعي متكامل تم اختياره بعناية ليكون مدخلًا لتطوير بحيرات مصر وبخاصة إدكو والبرلس ومريوط والبردويل وقارون، وقطعت أعمال تطهير وتطوير بحيرة المنزلة شوطًا كبيرًا نحو استعادة البحيرة بريقها وطبيعتها باعتبارها أكبر بحيرات مصر الشمالية بالتخلص من التعديات التي انتهكت قوانين تنظيم الصيد بها وكذلك قطعت أعمال التخلص من الملوثات مرحلة متقدمة. تمثل بحيرة المنزلة واحدة من أهم البحيرات الطبيعية في مصر، وقد شهدت خلال السنوات الأخيرة مشروعًا قوميًّا ضخمًا لتطويرها، بإشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وبتكليف مباشر من القيادة السياسية. يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل البحيرة بيئيًّا واقتصاديًّا من خلال إزالة التعديات والمخلفات، وتكريك الرواسب لتحسين تدفق المياه، وفتح البواغيز التي تربط البحيرة بالبحر المتوسط، ما أسهم في تحسين جودة المياه وزيادة مساحتها المائية من ١٥٠ ألف فدان إلى نحو ٢٥٠ ألف فدان. كما تم إنشاء حزام آمن وبنية تحتية متكاملة تشمل مراسي للصيادين ومحطات معالجة مياه الصرف. وأسفرت الجهود عن زيادة إنتاجية الثروة السمكية، وتحسين الظروف البيئية والمعيشية للصيادين، مما يجعل البحيرة نموذجًا ناجحًا في استعادة الأنظمة البيئية وتعزيز الأمن الغذائي.

حماية الشعاب المرجانية: وذلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والإجراءات الت تشمل:

- إدارة مستدامة للشعاب المرجانية، وتنفيذ سياسات "سياحة مستدامة" في محميات البحر الأحمر.
- تنظيم رياضة الغوص والمراسي.
- إطلاق مبادرة حماية الشعاب المرجانية ٢٠٣٠ تحت مظلة الاتفاقية الدولية لحفظ الشعاب المرجانية [٤٥].
- مراقبة بيئية مستمرة بالتعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد، وتنظيف شواطئ وقاع البحر بشرم الشيخ برعاية وزيرة البيئة ومحافظ جنوب سيناء؛ تم جمع قرابة ١٠٠ كجم من النفايات.
- تنظيم فعالية الجزر الشمالية بالغردقة بعنوان "الغردقة خضراء"، واطُلِقت بالتعاون مع القطاع الخاص لإزالة النفايات من محمية الجزر الشمالية[٤٦].
- زراعة أشجار المانجروف، في المواقع المتدهورة المختارة من خلال زراعة وتشذيب شتلات المانجروف، وبالتالي زيادة احتجاز ثاني أكسيد الكربون مما يؤدي إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. يقدر إجمالي الكربون العضوي المخزن في أشجار المانجروف في مصر بنحو ٠.٢٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون مع تخزين ٠.٠١ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في الكتلة الحيوية فوق الأرض و٠.١٩ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون المخزنة في المتر العلوي من التربة. وطبقا لمؤشر الترميم البيئي للشعاب المرجانية في مصر يُظهر أن إمكانية الاستعادة تتراوح بين ٤٠٪ إلى ٨٠٪، وهو ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا نسبيًا مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى حول العالم[٤٧]. وتنفيذ مشروع يهدف إلى زيادة مساحة مساحات أشجار المانجروف في مواقع المانجروف المتدهورة المختارة على ساحل البحر الأحمر من خلال زراعة ١٠٠٠٠ شتلة مانجروف جديدة / سنة (ما مجموعه ٥٠٠٠٠ شتلة) بدعم من المجتمع. تم تنفيذ أنشطة الزراعة في صيف ٢٠٢٣ في حماطة مع المجتمع المحلي وفي سفاجا مع شباب مجتمع سفاجا.

[٤٥] https://oceandecade.org/ar/news/gfcr-approves-more-than-٢٥-million-usd-in-additional-funding-for-resilience-action
[٤٦] https://www.eeaa.gov.eg/News/٢٢٥١٣/Details
[٤٧] The-State-of-the-Worlds-Mangroves-Report_٢٠٢٢

- **مبادرة البحر الأحمر للشعاب المرجانية**[٤٨]: أُطلقت رسمياً في مؤتمر COP٢٧ ، بالشراكة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والصندوق العالمي للشعاب المرجانية، بهدف حماية الشعاب المرجانية من آثار تغير المناخ وتعزيز السياحة البيئية في البحر الأحمر.
- **مشروع تطوير قرية الغرقانة في محمية نبق بشرم الشيخ** [٤٩]، كجزء من مبادرة "جرين شرم" لتحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضـــراء، بالتعاون بين وزارة البيئة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبتمويل من مرفق البيئة العالمي، بهدف دمج المجتمع المحلي في مسارات التنمية البيئية والسياحية.
- **بدأت مصـر في تنفيذ مبادرة Green Fins عام ٢٠١٩**، التي تديرها مؤسـسـة Reef-World بالشـراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتهدف إلى تعزيز الاستدامة داخل قطاع السياحة البحرية من خلال تحديد التهديدات المتعلقة بالسياحة والحد منها. وفي غضـون العام الأول من التنفيذ في مصـر، تخطط المبادرة للوصـول إلى ٣٠ من مشـغلي السـياحة البحرية، وتدريب ١٥٠ مرشد غوص، وزيادة الوعي حول الاستدامة وأفضل الممارسات بين ٣٠ ألف سائح [٥٠]
- **خطة الحماية البيئية للمناطق السـاحلية**: تُنفذ الهيئة المصـرية العامة لحماية الشـواطئ عددًا من مشـروعات حماية السـواحل باستخدام مواد وتقنيات صديقة للبيئة، بهدف مواجهة النحر والتغيرات المناخية، والحفاظ على الموارد الساحلية.[٥١]

المواد والتقنيات البيئية المستخدمة

- التغذية بالرمال :تُستخدم الرمال الطبيعية لإعادة تشكيل الشواطئ المتآكلة، كما حدث في شواطئ الإسكندرية مثل إستانلي وأبي قير.
- الحواجز الغاطسـة :تُنفذ تحت سـطح الماء لتقليل قوة الأمواج دون التأثير على المنظر الطبيعي، وتُعد خيارًا بيئيًا مقارنة بالحواجز الخرسانية التقليدية.
- إعادة تأهيل الحواجز القديمة :بدلاً من إنشـــاء حواجز جديدة، يتم ترميم الحواجز القائمة باسـتخدام مواد مقاومة للتآكل وصديقة للبيئة مثل الأحجار الطبيعية.

أمثلة على المشروعات

- حماية كورنيش الإسكندرية :باستخدام التغذية بالرمال والحواجز الغاطسة لحماية الطريق والمنشآت السياحية.
- حماية شاطئ الأبيض وخليج مطروح :باستخدام تقنيات بيئية لوقف التآكل واستعادة الشاطئ.
- مشـروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية في دلتا النيل :بتمويل من صـندوق المناخ الأخضـر، ويشـمل حماية بطول ١٤ كم باستخدام حلول طبيعي.

- **مشروعات حماية سواحل [٥٢]، وتشمل:**

- ومن أبرز مشـروعات حماية سـواحل محافظة مطروح والتي كان لها أثر كبير في حماية شـواطئ مدينة مرسـى مطروح ومنطقة الأبيض غرب المدينة من تأثيرات التغيرات المناخية (مشروع حماية شاطئ خليج مطروح و مشروع حماية شاطئ الأبيض)، حيث سـبق الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشـروع حماية وتطوير شـاطئ خليج مطروح بطول ١٥٠٠ متر، ويجرى تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع بطول ٣٠٠ متر، كما سبق الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع حماية شاطئ الأبيض بطول ١٥٠٠ متر ويجرى تنفيذ المرحلة الثانية بطول ٤٠٠٠ متر.

[٤٨] https://www.undp.org/ar/egypt/press-releases/anqad-wrsht-alml-alawly-altshawryt-alawly-hwl-mbadrt-albhr-alahmr-llshab-almrjanyt
[٤٩] https://www.eeaa.gov.eg/News/٢٢٥٨٨/Details
[٥٠] https://greenfins.net/news/egypt-hurghada
[٥١] https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢٢٢٤٠
[٥٢] https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢٢٢٤٠

- ومن أبرز مشـروعات حماية سـواحل محافظة كفر الشـيخ، والتي كان لها أكبر الأثر في وقف التراجع المتزايد في خط الشـاطئ والذي وصـل لما يزيد عن ٤.٨٠ كيلومتر عند مصـب النيل بفرع رشـيد حتى الثمانينيات من القرن العشـرين. مشروع حماية مدينة بلطيم واستعادة شواطئها، ومشروع حماية المنطقة شرق الرؤوس البحرية المنفذة شرق مصب مصرف الغربية الرئيسـي (كتشـنر) والتغذية بالرمال بطول ٤ كيلومتر، وأعمال تدعيم الحائط البحري الشـرقي لمصـب النيل فرع رشيد
- ومن أبرز مشـروعات حماية سـواحل محافظة دمياط.، عملية إنشـاء حاجز غاطس وأعمال حماية بإجمالي أطوال ٨٠٠ متر لحماية المنطقة غرب لسـان راس البر، وعملية تدعيم وإعادة تأهيل حواجز أمواج راس البر ١ & ٢، بطول ٢٠٠ متر، وعملية حماية المنطقة شرق مدينة عزبة البرج بمنطقة طوال أبو الروس، وعملية حماية شواطئ المنطقة شرق ميناء دمياط وأمام مدينة رأس البر عن طريق انشاء حاجزي أمواج بطول ٢٢٥ متر لكل حاجز .
- من أبرز المشروعات المنفذة بالمحافظة مشروعات (تدعيم وتطوير وحماية كورنيش الإسكندرية في اتجاه المنشية ومحطة الرمل وفى المسـافة من بئر مسـعود حتي المحروسـة – إعادة تأهيل حاجز السـلسـلة بالميناء الشـرقي – حماية وتدعيم الحائط البحري الأثري للأحواض السـمكية بالمنتزه – إعادة تأهيل الحاجز الغربي لقلعة قائيتاي – إعادة تأهيل الحاجز الأوسـط للميناء الشـرقي – التغذية بالرمال بشـواطئ سـتانلي وأبي قير والمندرة – حماية عدد من المناطق الاسـتراتيجية بمنطقة حائط أبي قير)، والتي كان لها أثر كبير في وقف التراجع المتزايد في خط الشـاطئ ، واسـتعادة شـواطئ المدينة بمناطق بئر مسعود والمحروسة ، وحماية الثروة العقارية لمدينة الاسكندرية ، وحماية طريق الكورنيش من الأمواج العالية ، كما وفرت هذه المشـروعات الحماية لمناطق الميناء الشـرقي ، وحماية قلعة قايتباي وتطوير المنطقة أمام القلعة لجذب وتنشـيط ودعم الاسـتثمارات السـياحية ، وحماية الحائط البحري الأثري بالمنتزه وكوبري المنتزه، وعدد من المناطق الاستراتيجية الهامة بالمحافظة .[٥٣]
- كما تنفذ مصر حلولاً طبيعية قائمة على النظم الإيكولوجية لتدابير الحماية للسواحل من خلال "مشروع تعزيز التكيف مع التغيرات المناخية بالسـاحل الشـمالي ودلتا نهر النيل" والجاري تنفيذه بالتعاون بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبمنحة ممولة من صندوق المناخ الأخضر بقيمة ٣١.٤٠ مليون دولار ، ويستخدم هذا المشروع تقنيات منخفضة التكلفة من البيئة المحيطة بمنطقة المشـروع لإنشـاء خطوط طولية لمصـدات الرمال المسـتخدمة في أعمال الحماية والتي تم إعدادها بمشاركة المجتمع المحلى ، وهو الأمر الذى ينعكس على استدامة هذا المشروع .
- ويهدف هذا المشـروع لمواجهة ارتفاع منسـوب سـطح البحر ، والظواهر الجوية الحادة ، وحماية المواطنين والمنشـآت والأراضـي الزراعية والقرى والمناطق المنخفضة من مخاطر الغمر بمياه البحر ، والعمل على استقرار المناطق الصناعية والمدن الجديدة ، وذلك بإقامة حمايات بأطوال تصـل إلى حوالى ٦٩ كم في خمس محافظات سـاحلية هي (بورسـعيد – دمياط – الدقهلية – كفر الشـيخ – البحيرة) ، حيث تم الانتهاء من تنفيذ أعمال حماية بأطوال تصـل إلى ٥٨ كم بمحافظات كفر الشيخ والبحيرة ودمياط وبورسعيد ، والعمل على تنفيذ ١١ كم أخرى بمحافظة الدقهلية .
- كما يهدف المشروع أيضاً لإقامة محطات رصد على البحر المتوسط لمتابعة التغيرات في الأمواج والرياح ومنسوب سطح البحر نتيجة التغيرات المناخية، وكذلك وضـع خطة إدارة متكاملة للمناطق الساحلية على طول السواحل الشمالية لمصر على البحر المتوسط، للحفاظ على الاستثمارات والثروات الطبيعية بالمناطق الساحلية.

- **<u>ضبط النمو على الأراضي الزراعية</u>**: اختلفت تقديرات معدلات فقد الأراضي الزراعية في مصر بسبب النمو العمراني، في عام ٢٠١٩، تراجعت الحالات إلى أقل من ٥٠,٠٠٠ حالة، وهو أدنى مستوى في العقد. يعود ذلك إلى:

- تكثيف حملات الإزالة الفورية.
- ربط تراخيص البناء بشهادة صلاحية من وزارة الزراعة.

[٥٣] https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢٢٢٤٠

- إدراج حماية الأراضي ضمن أهداف الاستراتيجية الزراعية.
- لوحظ ارتفاع طفيف في ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، قد يكون ناتجاً عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩، والتي أثرت على عمليات المراقبة والتنفيذ جزئيًا، مع عودة بعض المخالفات.
- التناقص المستمر في مساحة الأراضي الزراعية نتيجة التعديات حتى عام ٢٠٠٨، مع استمرار الفقد في الأراضي الزراعية نتيجة ضمها للأحوزة العمرانية للمدن والقرى، تقدر هذه المساحة بحوالي ٦٠ ألف فدان للمدن و٨٠ ألف فدان للقرى في عامي ٢٠٢٧ / ٢٠٢٢ وإجمالي ٥٠٠ ألف فدان عام ٢٠٥٠.

شكل ٧٠مسطح الأراضي التي تم تضمينها في الأحوزة وأعلى المحافظات في فقدان الأراضي الزراعية

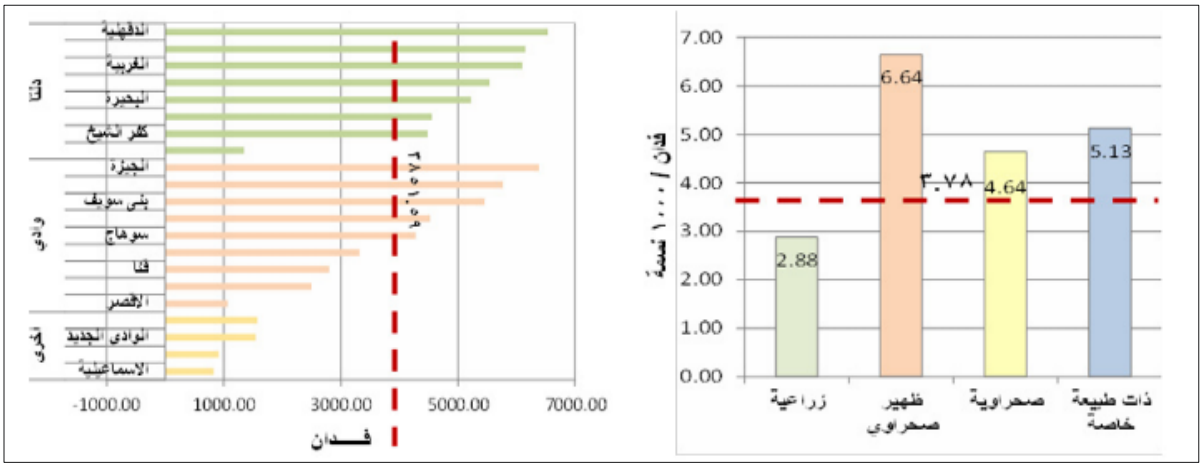

المصدر: السياسة الحضرية الوطنية ٢٠٢٣.

طبقا لمؤشر معدل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في المدن الجديدة[٥٤]، يبلغ معدل نصيب الفرد من المسطحات الخضراء في المدن الجديدة مهم لأنه يحسن جودة الحياة، يقلل التلوث، يخفف من حرارة المدن، يدعم التنوع البيولوجي، ويعزز الصحة النفسية. حيث يتعدى نصيب الفرد فيها من المسطحات الخضراء والمفتوحة ١٥ متراً مربعاً.

- **<u>النماذج الناجحة</u>**: تبذل الدولة المصرية جهودًا حثيثة وشاملة للقضاء على التعدي على الأراضي الزراعية، باعتبارها قضية أمن قومي تمس الأمن الغذائي والتوازن البيئي. أبرز هذه الجهود:
  - المرحلة الثانية من الموجة ٢١ لإزالة التعديات (٢٠٢٣-٢٠٢٤) وهي استكمالا لمجموعة من الموجه لإزالة التعديات
  - تنفيذ إزالة جماعية للمباني غير المرخصة على الأراضي الزراعية.
  - تغطية كل المحافظات وخاصة الغربية، الشرقية، البحيرة، والمنوفية.
  - تم إزالة أكثر من ٢٢٠ألف حالة تعدٍ حتى منتصف٢٠٢٤.
- المبادرات التوعوية والردع المجتمعي مثل حملات "احمي أرضك" و"الأرض مستقبلنا"، حيث يتم تحديث التصوير الجوي والأقمار الصناعية شهريًا.
- الإجراءات التشريعية والتنظيمية: تعديلات قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦.
- مشروع النهج المستدام لإدارة المياه والتربة للأراضي الجافة بحوض البحر الأبيض المتوسط: بهدف تحديد واختبار والتحقق من الحلول المصممة خصيصًا "القائمة على الطبيعة" والحلول العملية لتعزيز مرونة النظم الاجتماعية والبيئية للأراضي الجافة المهددة بالانقراض أو لاستعادة النظم البيئية المتدهورة في الأراضي القاحلة. سيتم تطوير المعرفة العلمية الجديدة، والأدوات والعمليات المتكاملة عبر مجموعة واسعة من المناطق المختارة للأنظمة الاجتماعية والبيئية للأراضي الجافة بمنطقة حوض البحر الابيض المتوسط، ستساعد التقنيات التي يتم تطويرها داخل المشروع على الاستخدام الفعال

[٥٤] طبقا الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك مصر – مدن الجيل الرابع

لكل قطرة من المياه والإدارة المستدامة للتربة وذلك لكلا من الخدمات المدنية والزراعية والنظم البيئية في هذه المناطق مع إمكانية الارتقاء إلى النظم الاجتماعية والبيئية المماثلة عبر حوض البحر المتوسط.[٥٥]

- إنشاء المشاتل[٥٦]، بهدف مكافحة التصحر، وإنتاج الأشجار، وإيجاد فرص عمل للشباب، حيث تقوم وزارة البيئة بالاهتمام بإنشاء ورفع كفاءة المشاتل طبقا للمادة ٢٧ من قانون البيئة رقم ٤ لسنه ١٩٩٦ والذي ينص على تخصيص مساحة بكل محافظة او مدينه او قرية تكون مشتل لإنتاج الاشجار حيث قامت الوزارة بإنشاء مشتل بالعريش ببئر العبد ومشتل بمحافظة الوادي الجديد بالخارجة بالإضافة لمشتل وزارة البيئة بالقاهرة الجديدة وهو المصدر الأساسي لإنتاج الشتلات.
- إصدار القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٢، الذي ينص على الحبس والغرامة لكل من يتعدى على أرض زراعية أو مملوكة للدولة.
- إطلاق المركز الوطني للبنية الأساسية للبيانات المكانية عام ٢٠٢٠ بهدف إنشاء نظام تخطيط وطني متكامل لمنع التعديات على الأراضي في المستقبل.
- أطلقت الدولة مشروعات استصلاح ضخمة مثل الدلتا الجديدة، توشكى، وتنمية سيناء لتعويض الفاقد من الرقعة الزراعية
- مشروع الدلتا الجديدة: يُعد مشروع الدلتا الجديدة نموذجًا متقدمًا يجمع بين التنمية الزراعية والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة في مواجهة التغيرات المناخية وندرة الموارد. فقد اعتمد المشروع منذ بدايته على تطبيق الزراعة الذكية، من خلال استخدام نظم الري المحوري والتقنيات الرقمية لمراقبة جودة التربة ومستويات الرطوبة، وتوجيه كميات المياه بدقة، مما يساهم في ترشيد استهلاك المياه وتحسين الإنتاجية الزراعية. كما تم دمج تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تخطيط الأراضي وتحديد أنسب المحاصيل لكل منطقة، إلى جانب استخدام أنظمة الطاقة الشمسية لتشغيل الآبار ومحطات الضخ، مما يقلل من الاعتماد على الوقود التقليدي. ويعزز المشروع من فرص التحول الرقمي في الزراعة من خلال التوسع في استخدام التطبيقات الذكية لإدارة المزارع، وتحليل البيانات الزراعية في الوقت الفعلي.
- جهود وزارة الموارد المائية والري في معالجة تدهور الأراضي والتصحر واستدامة المياه.
- تولي وزارة الموارد المائية والري في مصر اهتماماً بالغاً بمواجهة تحديات تدهور الأراضي والتصحر، باعتبارها من القضايا ذات التأثير المباشر على الأمن المائي والغذائي. وتعمل الوزارة من خلال حزمة من المشروعات والمبادرات المتكاملة لتحقيق استدامة الموارد المائية، من أبرزها:
  - مشروعات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.
  - مشروع تأهيل وتبطين الترع، لتحسين كفاءة نقل المياه وتقليل الفاقد، مما يساهم في تحسين التربة وتقليل معدلات التصحر في المناطق الزراعية.
  - برنامج التحول إلى نظم الري الحديث، عبر دعم استخدام الري بالتنقيط والري بالرش بدلاً من الري بالغمر، بهدف ترشيد استخدام المياه وتحسين جودة الأراضي الزراعية.
  - حفر وتجهيز الآبار الجوفية في المناطق الحدودية والصحراوية، لتعزيز التنمية الزراعية في الأراضي الجديدة ومكافحة التصحر.
  - التوسع في مشروعات الحصاد المائي في مناطق جنوب سيناء والوادي الجديد ومطروح، من خلال إنشاء سدود وبحيرات صناعية لتجميع مياه الأمطار والسيول واستخدامها في الزراعية.
- البرنامج القومي للصرف[٥٧]: يتم تنفيذ "البرنامج القومي الثالث للصرف" على ثلاث مراحل ، حيث تم نهو المرحلة الأولى في عام ٢٠١٩ والتي تم خلالها إحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى في زمام ٩٤ ألف فدان وتوسيع وتعميق

[٥٥] https://www.salam-med.org/
[٥٦] https://www.eeaa.gov.eg/Topics/٨٧/١٨٠/index
[٥٧] https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢١٩٩١

المصـارف العامة والمكشـوفة في زمام ١٠ آلاف فدان بالإضـافة لشـراء معدات وقطع غيار للمعدات والمصـانع بهيئة الصـرف ، ويجرى تنفيذ المرحلة الثانية بين عامي ٢٠١٦ – ٢٠٢٣ لإحلال وتجديد شـبكات الصـرف المغطى في زمام ١٥٣ ألف فدان (تم نهو ١١٧ ألف فدان منها ، وجارى التنفيذ والطرح في ٣٦ ألف فدان أخرى) ، وتوسـيع وتعميق المصـارف العامة والمكشـوفة في زمام ٢٠ ألف فدان (تم نهو ١٥ ألف فدان منها ، وجارى طرح ٥ آلاف فدان) ، كما يجرى تنفيذ المرحلة الثالثة بالتزامن مع المرحلة الثانية بين عامي ٢٠٢٠ – ٢٠٢٦ لإحلال وتجديد شـبكات الصـرف المغطى في زمام ٢٥٧ ألف فدان (تم نهو ٧٣ ألف فدان منها ، وجارى التنفيذ والطرح في ٦٦ ألف فدان أخرى) ، وتوسيع وتعميق المصارف العامة والمكشوفة وإحلال وتجديد الأعمال الصناعية في زمام ٧٠ ألف فدان ، حيث تم نهو عدد (١٥) عملية وجارى تنفيذ عدد (٢٠) عملية وإسناد عدد (٨) عمليات والسير في اجراءات طرح عدد (٤٠) عملية ، بالإضـافة لتنفيذ عدد من الخدمات الاسـتشـارية لدعم الهيئة في مجال تطوير الجانب البيئي والاجتماعي لمشـروعات الصرف المغطى وتحسين نظام المراقبة والتقييم للصرف المغطى وتطوير نظام المعلومات.

٢. تطبيق إجراءات التكيف وتخفيف آثار التغير المناخي

في ظل التغيرات المناخية المتسـارعة، اتخذت مصـر مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تسـتهدف التكيف مع الظواهر البيئية وتخفيف آثارها، عبر استراتيجيات وطنية وسياسات قطاعية متخصصة. شملت هذه الجهود التوسع في مشروعات الطاقة النظيفة، مثل محطة بنبان للطاقة الشمسية، والتحول نحو النقل المستدام، وإطلاق أول سندات خضراء سيادية لتمويل مشروعات بيئية. وعلى صـعيد التكيف، عملت الدولة على إعداد الخطة الوطنية للتكيف (NAP) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف تعزيز مرونة قطاعات الزراعة والمياه والصـحة، وحماية المناطق السـاحلية من ارتفاع منسـوب البحر. كما أطلقت مصـر مبادرات دولية، أبرزها مبادرة "AWARe" للتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع المياه خلال مؤتمر COP٢٧. هذه الإجراءات تؤكد التزام مصـر بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠، وتعزيز قدرة المجتمعات والموائل الطبيعية على التكيف مع تحديات المناخ.

قامت مصر بالعديد من الجهود في مجال الحد من الكوارث **ومن ضمنها:**

تطوير منظومات متكاملة لإدارة الكوارث بهدف تعزيز قدرتها على التنبؤ بالمخاطر والاسـتجابة السـريعة لها، سـواء كانت كوارث طبيعية مثل السـيول والزلازل والعواصـف الرملية، أو كوارث ناتجة عن النشـاط البشـري مثل التسـربات الكيميائية أو الحوادث الصـناعية. ومن أبرز هذه المنظومات: نظام الإنذار المبكر متعدد المخاطر، الذي تشـرف عليه الهيئة العامة للأرصـاد الجوية بالتنسيق مع مركز معلومات مجلس الوزراء، والذي يُصدر تحذيرات فورية للمحافظات والجهات المختصة قبل وقوع الكارثة. كما تم تطوير خريطة قومية للمخاطر الطبيعية تعتمد على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاسـتشـعار عن بعد لتحديد المناطق عالية الخطورة، خصـوصًـا في الدلتا وسـيناء والبحر الأحمر. وتعمل الدولة كذلك على تحديث خطط الطوارئ والإخلاء في المؤسسات التعليمية والمستشفيات والمنشآت الحيوية، إلى جانب تنفيذ تدريبات ميدانية مشتركة بين الجهات المعنية مثل الحماية المدنية، ووزارة الصـحة، والمحافظات، مما يعزز من جاهزية الدولة وتقليل الخسـائر البشـرية والاقتصـادية وقت الأزمات. ترتكز المنظومة الوطنية المتكاملة للإنذار المبكر بمخاطر الطقس والمناخ على العناصر التالية:

- الرصد، ويشمل الآتي:

- محطات الرصد: عدد ١٢٠ محطة رصد تقوم برصد جميع عناصر الطقس المختلفة من ضغط ورياح ودرجات حرارة ورطوبة وسحب وظواهر جوية، وتتكون منظومة محطات الرصد من ١٠٣ محطات سطحية – ٦ محطات طبقات جو عليا – ٤ محطات أوزون – ١٨ محطة إشعاع – ٥ محطات تلوث.
- عدد ٣ رادارات طقس: تستخدم لرصد حركة السحب وأنواعها وحساب كمية الأمطار وتوقيت سقوطها، وهي إحدى أدوات التنبؤ الآني بالطقس.

- الإنذار المبكر، ويشمل الآتي:

- مراكز الإنذار المبكر والتنبؤات وعددها (٩ مراكز) تعمل على مدار ٢٤ ساعة بنظام نوبات ٧/٢٤
- عدد المدن والمحافظات التي لديها أنظمة الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة: تشمل منظومة الإنذار المبكر حاليًا مجموعة واسعة من المحافظات التي تشهد مخاطر بيئية متكررة. وتتوزع الأنظمة على النحو التالي[٥٨]:
- المحافظات الساحلية (مواجهة ارتفاع منسوب البحر والعواصف):
  - الإسكندرية: نظام متكامل لرصد ارتفاع منسوب البحر والأمواج العالية، مرتبط بغرف عمليات المحافظة.
  - دمياط – بورسعيد – كفر الشيخ: أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بتغيرات الأمواج والرياح، إضافة إلى متابعة مخاطر النحر الساحلي.
  - البحيرة (مدينتا رشيد وإدكو): وحدات متقدمة لرصد ارتفاع منسوب البحر وتأثيره على المناطق المنخفضة.
  - مرسى مطروح: أنظمة متكاملة تشمل تحذيرات من العواصف البحرية والرياح الشديدة، خاصة في مناطق السلوم وسيدي براني.
  - محافظات البحر الأحمر وسيناء (مواجهة السيول والعواصف):
    - البحر الأحمر: تعتبر من أكثر المحافظات تجهيزًا بمنظومة إنذار مبكر ضد السيول، خاصة في مدن الغردقة، رأس غارب، القصير، مرسى علم، والشلاتين، حيث تم إنشاء سدود إعاقة وبحيرات تخزين بالتوازي مع نظم إنذار رقمية مبكرة.
    - جنوب سيناء: تغطية شاملة للمدن السياحية (شرم الشيخ، دهب، نويبع، الطور، سانت كاترين) بأنظمة استشعار الأمطار وتحليل بيانات السحب، مع إرسال تحذيرات فورية عبر غرف العمليات.
    - شمال سيناء: تطوير منظومة لرصد السيول بالتعاون مع وزارة الموارد المائية، خاصة في العريش، الشيخ زويد، ورفح.
  - محافظات صعيد مصر (مواجهة مخاطر السيول):
    - أسوان: أنظمة إنذار مبكر فعالة في نصر النوبة، دراو، إدفو، خاصة مع انتشار مخرات السيول.
    - الأقصر: نظام إنذار ضد السيول في المناطق الجبلية وغرب المحافظة.
    - قنا – سوهاج – أسيوط – المنيا: المحافظات مزودة بشبكة من محطات الإنذار المبكر موزعة على المناطق ذات الخطورة، خصوصًا المراكز الواقعة بالقرب من المخرات الجبلية، مثل نقادة، قوص، البداري، دير مواس، والمنشاة.
  - محافظات الوادي الجديد (رصد العواصف الرملية والمخاطر الصحراوية):
    - تغطي أنظمة الإنذار مدن الداخلة، الخارجة، الفرافرة، باريس، بهدف مواجهة العواصف الرملية والتغيرات المناخية الحادة.
  - القاهرة الكبرى:
    - تتوفر أنظمة إنذار مبكر للتعامل مع الأمطار الشديدة في مناطق شرق القاهرة (مدينتي، القاهرة الجديدة، بدر)، وبعض المناطق المعرضة لتجمع المياه، بالإضافة إلى مراقبة العواصف الترابية والرياح عبر غرف العمليات المشتركة بين المحافظات الثلاث (القاهرة، الجيزة، القليوبية).

مراكز الإنذار المبكر والتنبؤات المدنية: مركز الإنذار المبكر الجوي الرئيسي بمقر الهيئة – عدد ٤ مراكز لتأمين سلامة الملاحة الجوية (مركز مطار القاهرة – مركز مطار الأقصر – مركز مطار الغردقة – مركز مطار برج العرب).

[٥٨] وزارة التنمية المحلية

مراكز الإنذار المبكر والتنبؤات العسكرية: مركز تنبؤات بحرية بمقر الهيئة – قاعدة رأس التين البحرية– ٢ مركز تنبؤات جوية (المركز الرئيسي بالقوات المسلحة – مركز ألماظة).

مشروعات التكيف وتخفيف أثار التغير المناخي للمجتمعات المحلية في المناطق الزراعية والمناطق الحضرية

- مبادرة "القرية الخضـراء" إحدى المبادرات الرائدة التي أطلقتها الحكومة المصـرية ضـمن المشـروع القومي "حياة كريمة"، وتهدف إلى تعزيز التنمية الريفية المستدامة من خلال دمج البعد البيئي في خطط تطوير القرى المصرية. تسعى المبادرة إلى تحويل القرى إلى نماذج صـديقة للبيئة تعتمد على الطاقة النظيفة، وتحسـين كفاءة اسـتخدام الموارد، وإدارة المخلفات بطريقة مسـتدامة. كما تعمل على تأهيل القرى للحصـول على شـهادة "ترشـيد" للمجتمعات الريفية الخضـراء وفقًا لمعايير المجلس العالمي للأبنية الخضـراء. حتى عام ٢٠٢٤، حصـلت أربع قرى مصـرية على هذه الشـهادة، مما يعكس التقدم الفعلي نحو تحقيق أهداف التحول إلى الاقتصـاد الأخضـر في الريف المصـري. وتتكامل هذه المبادرة مع جهود وطنية أخرى مثل "اتحضر للأخضر" و"الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠"، مما يعزز من قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث
- الإدارة المسـتدامة للنظم الإيكولوجية الزراعية في واحة الخارجة في الصـحراء الغربية المصـرية [٥٩]، بهدف زيادة وتحسـين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة:

١. الممارسـات والتقنيات المبتكرة التي تم تجريبها أو اختبارها أو توسـيع نطاقها من قبل المنتجين لزيادة الإنتاجية بشكل مستدام ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي
٢. صـياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار لدعم الزراعة المستدامة والغابات ومصـايد الأسماك والتصـدي لتغير المناخ والتدهور البيئي.

المرونة الحضرية في الأقصر "التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من اثاره"[٦٠]

يعمل البرنامج على تعزيز قدرة مدينة الأقصـــر على التكيف مع التغيرات المناخية والمخاطر البيئية، من خلال تطوير خطة عمل مناخية تدعم استثمارات حضرية مرنة ومستدامة، تحمي السكان والبنية التحتية والتراث الثقافي. ويشمل ذلك:

- تقوية قدرة المؤسسات المحلية على التخطيط والإدارة البيئية.
- تحسين التكامل بين التنمية الحضرية والسياسات المناخية.
- حماية الفئات الضعيفة والمناطق المعرضة للمخاطر مثل الفيضانات وارتفاع درجات الحرارة.
- ضمان أن تكون التنمية العمرانية في الأقصر شاملة، ومستجيبة لتغير المناخ، وقادرة على الصمود
- يغطي المشـــروع محافظة الأقصـــر، مع التركيز على مدينة الأقصـــر والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك مراكزها الحضرية والمجتمعات الريفية المعرضة للمخاطر المناخية.

- **<u>مشروع توسيع نظم الري بالطاقة الشمسية تخفيف وتكيف</u>**[٦١]:

- سـيسـتفيد من هذا المشـروع حوالي ١.٧٥ مليون مواطن، ويعزز من تحقيق خطط الدولة بشـأن زيادة إنتاج الطاقة المتجددة بنحو ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- توسـيع نطاق اسـتخدام الري بالطاقة الشـمسـية من قبل صـغار المزارعين والمجتمعات الريفية في المناطق النائية من أجل تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

---

[٥٩] https://moic.gov.eg/ar/project/٣٢١

[٦٠] وزارة البيئة

[٦١] الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة –منصات رسم السياسات وتفعيل الشركات – التقرير السنوي ٢٠٢٣ – وزارة التعاون الدولي

- تجنب الآثار السلبية أزمات الطاقة المستقبلية وتأثيراتها على إنتاج الغذاء وإنشاء نموذج قابل للتكرار يمكن استخدامه من قبل البلدان الاخرى

- **مشروع تحقيق المرونة بالمناطق النائية والأكثر احتياجاً**

_ زيادة قدرة المناطق المعرضة للتأثر مناخيا على الصمود من خلال تدخلات محددة تهدف إلى تحسين سبل عيش المزارعين، وذلك بالمناطق الصحراوية والنائية.

_ يبلغ عدد سكان تلك المناطق والمزمع استفادتهم من أنشطة المشروع حوالي ٥ مليون شخص وذلك من خلال إدخال العديد من تقنيات التكيف التي من شأنه أن يساعد المجتمعات الضعيفة على تقليل الخسائر.

- **مشروعات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية في كلا من المجتمعات المحلية والمدن المتأثرة بالتغير المناخي.**

_ مشروع التحول إلى أنظمة الري الحديث لترشيد استهلاك المياه العذبة على النحو الأمثل وذلك في زراعات قصب السكر وحدائق الفاكهة.

_ سدود الاعاقة للحماية من خطر السيول والفيضانات وحصاد مياه الأمطار وتجميعها في البحيرات الصناعية أمام سدود الحماية لاستخدامها.

- **المشروع القومي لتأهيل الترع** والذي يغطي آلاف الكيلومترات في ريف مصر عبر قرى ونجوع في سائر أنحاء الدولة، ويسعى المشروع للحفاظ على كفاءة استخدام المياه في الري وتقليل الهادر من المياه بالإضافة إلى رفع كفاءة نقل المياه لتعظيم الاستفادة من وحدة المياه مع ضمان وصول المياه إلى المزارعين في نهاية الترع مما يحقق أعلى إنتاجية، ويشمل المشروع تطهير الترع ونزع الحشائش وزيادة المساحة المخصصة للمنفعة العامة وتطوير الجسور.
- **مشروعات حماية الشواطئ من ارتفاع منسوب البحر** باستخدام حواجز الامواج والكتل الخرسانية، ومشروعات حماية الشواطئ بمواد صديقة للبيئة.
- **إنشاء وإحلال شبكات الصرف الزراعي** بشقيه العام والمغطى بهدف الحفاظ على مستويات الملوحة وزيادة الإنتاجية للمزارعين مكافحة للتصحر، ومشروعات السحب من الآبار الجوفية باستخدام الطاقة الشمسية، واحلال وتجديد محطات الرفع. [٦٢]

مشروعات التكيف وتخفيف أثار التغير المناخي في قطاع الطاقة

مصر تقود التحول في قطاع الطاقة المتجددة بالمنطقة، حيث تصدّرت الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في قدرات توليد الكهرباء من الرياح عام ٢٠٢٤، مدعومة بتوسّع لافت في المشروعات الكبرى والتعاون مع القطاع الخاص. هذا التقدّم يعكس رؤية واضحة للاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة، ويعزّز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة المستدامة. ويتمثل في:

- مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان: أكبر مشروع للطاقة الشمسية في إفريقيا، بقدرة تتجاوز ١.٦ جيجاوات، حصل على جوائز دولية مثل جائزة التمويل من البنك الدولي
- المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»، الذي يتضمن محورا للطاقة تستهدف الحكومة من خلاله تنفيذ مشروعات طاقة متجددة بقدرة ١٠ جيجاوات لتحل محل مشروعات كهرباء تعمل بالطاقة الحرارية بقدرة ٥ جيجاوات.
- الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتغيرات المناخية لعام ٢٠٥٠: في مايو ٢٠٢٢، أطلقت جمهورية مصر العربية الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتغيرات المناخية لعام ٢٠٥٠، والتي تضمنت مستهدفات الحكومة المصرية على مستوى القطاعات ذات الصلة، من خلال مجموعة من المشروعات ذات الأولوية القصوى التي سيتم تنفيذها قبل عام ٢٠٣٠ (٢٦ مشروعًا تغطي ٥ قطاعات رئيسية من بينهم الكهرباء والطاقة، والغذاء، والمياه)، مُستندة على محاور العمل

[٦٢] وزارة الموارد المائية والري في ٢٩مايو ٢٠٢٥

المناخي الثلاث (التخفيف، والتكيف، و تعزيز المرونة والصـــمود للتعامل مع الخســـائر والأضـــرار المترتبة على تغير المناخ)، وباستخدام مبدأ الانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر والمستدام، كما أعلنت المساهمات المحدثة وطنيًا لخفض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠:[٦٣]

- مشـروع رياح السـويس للطاقة ١.١ جيجاوات: يقع المشـروع بالقرب بمدينة رأس غارب في منطقة خليج السـويس وجبل الزيت، وسـيتم تطويره وفق نظام "بناء/تملك/تشـغيل"، وسـتقود اكوا باور أعمال التطوير والتمويل والهندسـة والإنشـاء والتشـغيل والصـيانة الخاصـة بالمشـروع. سـيتم توليد الطاقة في مشـروع رياح السـويس للطاقة ١.١ جيجاوات باسـتخدام توربينات يصـــل ارتفاعها إلى ٢٢٠ متراً إلى جانب توظيف أحدث التقنيات. ومن المقرر أن تعمل المحطة على أعلى مسـتوى من كفاءة الأداء، وسـتزود نحو ١,٠٨٠,٠٠٠ وحدة سـكنية بالطاقة، وتخفض ما يقرب من ٢.٤ مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً[٦٤].
- إنشاء محطة توليد كهرباء من طاقة الرياح بجبل الزيت (جنوب رأس غارب) تقع محطة طاقة الرياح الجديدة "جبل الزيت" بالكيلو ١١٨ بمنطقة جبل الزيت جنوب مدينة رأس غارب على مسـاحة ١٠٠ كيلومتر مربع، وبتكلفة ٤٧٨ مليون يورو اختير المشـروع كأفضـل مشـروع للطاقة والصـناعة في العالم وذلك ضـمن فوز خمسـة مشـروعات مصـرية في مسـابقة التحكيم العالمية، كأفضل أعمال إنشائية على مستوى العالم لعام ٢٠٢٢.
- محطة "أمونت" لطاقة الرياح برأس غارب تقوم شركة "إيميا باور" الإماراتية بتنفيذ المحطة، بالشراكة مع شركة "سوموتومو كوربوريشن" اليابانية، بقدرة ٥٠٠ ميجاوات موعد التشغيل التجاري التعاقدي المحدد في أغسطس
- محطة أبيدوس للطاقة الشمسية في أسوان تم افتتاح محطة "ابيدوس ١ للطاقة الشمسية" في ديسمبر ٢٠٢٤، في صحراء كوم امبو بمحافظة أسوان بقدرة ٥٠٠ ميجاوات. هذا المشروع من ضمن مشروعات أخرى تأتي ضمن محور الطاقة في المنصة الوطنية لبرنامج "نوفي".
- محطة الضـبعة النووية تُعد محطة الضـبعة للطاقة النووية أحد أبرز المشـروعات القومية في مصـر، وركيزة اسـتراتيجية لتحقيق أمن الطاقة والتحول نحو مصـادر نظيفة منخفضـة الانبعاثات. تقع المحطة في مدينة الضـبعة بمحافظة مطروح، وتضم أربعة مفاعلات روسية من طراز VVER-١٢٠٠ بقدرة إجمالية تبلغ ٤٨٠٠ ميجاوات
- توقيع صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية مذكرة تفاهم مع شركة أكوا باور بخصوص استثمار مشترك في مشروع لطاقة الرياح بقيمة ١.٥ مليار دولار بطاقة ١.١ جيجاوات في خليج السـويس، وبحلول عام ٢٠٢٦، من المخطط أن يُسـهم المشـروع بقدرة ١.١ جيجاوات بمنطقة خليج السـويس في إمداد أكثر من مليون أسـرة بالطاقة وتفادي ٢.٤ مليون طنٍ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.
- الهيدروجين الأخضر: في السنوات الأخيرة، أصبحت مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر محورًا استراتيجيًا ضمن جهود الدولة للتحول نحو الطاقة النظيفة وتحقيق الحياد الكربوني. حيث قامت الدول بعمل الاســـتراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون٢٠٢٤، وذلك في إطار جهود مصـــر للتحول نحو الاقتصـــاد منخفض الكربون، وتكريس الاستدامة البيئية. وتتمثل أبرز جهود الدولة في مجال الهيدروجين الأخضر في:
- توقيع ٢٧ مذكرة تفاهم لإنتاج الوقود الأخضـــر تم توقيع ١٠ اتفاقيات إطارية منها خلال انعقاد COP ٢٧ مع مختلف الشركات الدولية والعالمية، وكان انطلاق أولى المشروعات من السخنة، بل ومنطقة الشرق الأوسط وتم اعلان عن افتتاح أول مصـنع لإنتاج الهيدروجين الأخضـر بالمنطقة الاقتصـادية خلال قمة المناخ في نوفمبر ٢٠٢٢، تمهيداً لأن تصـبح المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أحد أهم مراكز الطاقة الخضراء إقليمياً ودولياً،

[٦٣] https://moic.gov.eg/ar/page/nwfe

[٦٤] https://mped.gov.eg/singlenews?id=٦٣٢٥

- إطلاق أولى مشروعات إنتاج الوقود الأخضر بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس الخاص بتحالف شركات مصر للهيدروجين الأخضر وفرتيجلوب وسكاتك النرويجية، لإنتاج الهيدروجين الأخضر من محطة إنتاج بقدرة ١٠٠ ميجاوات من المحللات الكهربائية، يتم تدعيمها بنحو ٢٦٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح معاً؛ لإنتاج ١٥ ألف طن من الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة ولإنتاج ما يصل إلى ٩٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء سنوياً، ويوفر نحو ١٠٠ فرصة عمل، بتكلفة استثمارية ١٣٥ مليون دولار.
- شركة (سكاتك) النرويجية – منشأة لتصنيع الأمونيا الخضراء بمنطقة السخنة بطاقة إنتاجية مليون طن سنويًا قابلة للزيادة إلى ٣ ملايين طن سنويًا، بتكلفة استثمارية ٥,٥ مليار دولار، وسوف يتيح ١٠ آلاف فرصة عمل في مرحلة الإنشاء و٦٠٠ فرصة في مرحلة التشغيل.
- إقامة مصنع لإنتاج الوقود الأخضر بحجم إنتاج ٥٠٠ ألف طن سنوياً شركة (الفنار) السعودية: لإنتاج ٤٨٠ ألف طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر باستخدام محللات كهربائية بقدرة ٤ جيجاوات ومخطط أن تبدأ عمليات التشغيل بحلول عام ٢٠٢٦.
- المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بهدف دعم المشروعات التي تركز على الاستدامة البيئية والتحول الرقمي، من خلال تشجيع الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والنقل المستدام، مما يعزز من قدرة المدن على التكيف مع التغيرات المناخية[٦٥].
- شهدت المبادرة تطورًا نوعيًا في كل دورة على النحو التالي:
- الدورة الأولى (٢٠٢٢) كانت دورة تأسيسية، شهدت مشاركة أكثر من ٦,٠٠٠ مشروع على مستوى الجمهورية، وركزت على ترسيخ فكرة دمج البعد البيئي والرقمي داخل المحافظات، وبرزت خلالها مشروعات معالجة المخلفات وتدويرها، والطاقة الشمسية، وأنظمة الري الذكي.
- الدورة الثانية (٢٠٢٣) اتسمت بزيادة عدد المشروعات المتقدمة إلى أكثر من ٧,٢٠٠ مشروع، مع ارتفاع جودة المقترحات، خاصة في مجالات الابتكار التكنولوجي، والحلول الذكية لإدارة المياه والطاقة، وتميزت بزيادة واضحة في مشروعات يقودها الشباب والمرأة.
- الدورة الثالثة (٢٠٢٤) شهدت توسعًا في حجم المشاركة إلى أكثر من ٨,٥٠٠ مشروع، مع تركيز أكبر على الاقتصاد الدائري، والذكاء الاصطناعي لخدمة البيئة، والمشروعات التي تعالج آثار تغير المناخ في المناطق الريفية والحدودية. [٦٦]

البرامج القومية لتخفيف أثار التغير المناخي في قطاع الصناعة:

- مشروع الابتكار المناخي والاستدامة الصناعية[٦٧].
- بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبدعم من صندوق المناخ الأخضر.
- يركز على التكنولوجيا النظيفة، دعم الشركات الناشئة، وتحفيز التمويل المناخي.
- مبادرة "الصناعة الخضراء: تهدف لتعزيز القدرة التنافسية للأعمال الدائرية في جنوب البحر الأبيض المتوسط" هي برنامج تنموي رائد أطلقته الحكومة المصرية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار. تهدف المبادرة إلى دعم القطاع الصناعي المصري في التحول نحو ممارسات صناعية مستدامة، من خلال تحسين الأداء البيئي، خفض استهلاك الموارد، وضمان التوافق مع اللوائح البيئية.[٦٨]

---

[٦٥] الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – صفحة المبادرة https://www.sgg.eg

[٦٦] طبقاً للبيانات الواردة من وزارة التنمية المحلية.

[٦٧] https://www.eeaa.gov.eg/News/٢٢٥٩٥/Details

[٦٨] طبقا الموقع الرسمي لوزارة البيئة

- الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات في مصر في ١٤ يونيو ٢٠٢٢ [٦٩]: تأتي هذه الاستراتيجية في إطار إدراك مصر للأهمية الكبرى لقطاع السيارات في تحقيق مستهدفات التطوير الصناعي والتنمية الاقتصادية. وتحت مظلة هذه الاستراتيجية تم إطلاق عدد من الخطوات الجادة لدعم هذه الصناعة الهامة:

- **<u>البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات</u>:**
  - إطلاق وحدة صناعة السيارات التابعة لوزارة التجارة والصناعة
  - تأسيس المجلس الأعلى لصناعة السيارات
  - صندوق دعم صناعة السيارات صديقة البيئة
  - المبادرة الرئاسية لإحلال المركبات المتقادمة
  - تعزيز البنية التحتية لصناعة المركبات
  - تصنيع الضفائر الكهربائية
- **<u>البرامج القومية لتخفيف أثار التغير المناخي في قطاع النقل</u>:**

- مشروع الحافلات الكهربائية:
- إدخال ١٠٠ حافلة كهربائية بالقاهرة الكبرى، ضمن مشروع الحد من التلوث. وتأتي هذه الأتوبيسات الكهربائية في إطار مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى بتمويلٍ من البنك الدولي، والذي يستهدف جعل القاهرة مدينة أكثر اخضرارًا وأكثر ملاءمة للحياة فيها. وستلعب وسائل النقل العام دورًا كبيرًا في تحقيق ذلك، نظراً لأن قطاع النقل يحل في المرتبة الثانية بعد قطاع الطاقة كأكبر مُنتِجٍ لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في مصر. ومن شأن الأتوبيسات الكهربائية الحديثة والموثوقة أن تشجع الركاب على التحول من استخدام السيارات الخاصة إلى الأتوبيسات، مما يقلل من انبعاثات قطاع النقل بشكل كبير [٧٠]
- القطار الكهربائي: يعد مشروع القطار الكهربائي السريع أحد وسائل النقل المستحدثة طبقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، هذا الخط يضمن سرعة الانتقال والربط بين القاهرة والمدن الجديدة (العبور – المستقبل – الشروق – هليوبوليس الجديدة – بدر – المنطقة الصناعية والعاشر من رمضان – العاصمة الادارية الجديدة) سيخدم ٣٠ ألف راكب /ساعة/اتجاه بإجمالي ٥٠٠ ألف راكب يومياً.
- إنشاء مسارات للدراجات: تعمل مصر على إنشاء مسارات خاصة للدراجات في عدة مناطق، خاصة في وسط القاهرة، ضمن مشروع "بسكلتة" الذي يهدف إلى تعزيز وسائل النقل المستدامة وتقليل الازدحام المروري ويل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وتتمثل أهمية المشروع في تقليل التلوث الهوائي الناتج عن المركبات التقليدية، وتعزيز ثقافة ركوب الدراجات كوسيلة نقل بديلة وصديقة للبيئة، وتحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية عبر تقليل الازدحام المروري.

٣. تطوير منظومات للحد من آثار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الانسان

تبذل الدولة المصرية جهودًا مستمرة لتطوير منظومات متكاملة للحد من آثار الكوارث الطبيعية وتلك الناتجة عن الأنشطة البشرية، في إطار سعيها لتعزيز المرونة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة. وقد

[٦٩] https://www.sis.gov.eg/Story/٢٩١٩٣٥

[٧٠] https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/٢٠٢٣/٠٨/٢٩/electric-buses-will-help-cairo-move-toward-a-greener-future

شملت هذه الجهود تحديث خطط الطوارئ والإغاثة، وإنشاء نظم للرصد والإنذار المبكر خاصة فيما يتعلق بالسيول، والزلازل، وتلوث الهواء، وحرائق الغابات. كما تم تعزيز قدرات الحماية المدنية، وتحديث البنية التحتية لتكون أكثر مقاومة للصدمات المناخية والبيئية. وفي هذا السياق، أطلقت الحكومة مشروع "التكيف مع التغيرات المناخية في دلتا النيل" لمواجهة مخاطر ارتفاع منسوب سطح البحر، إلى جانب دعم مشروعات الحماية من السيول في محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر. وعلى صعيد الكوارث الصناعية والبيئية، تم تطوير منظومات الرقابة البيئية على المصانع، وتفعيل آليات الرصد اللحظي للانبعاثات، بما يقلل من مخاطر الحوادث الصناعية والتلوث. وتُعد هذه المنظومات جزءاً من رؤية أشمل نحو بناء مجتمع أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات المتعددة.

المدن المعرضة للمخاطر البيئية (ارتفاع سطح البحر – السيول – الزلازل)

تم تحديد المدن المصرية ذات الطبيعة الخاصة المعرضة لدرجة من درجات المخاطر الطبيعية والمستقبلية سواء كانت تلك المعرضة لمخاطر السيول، وزحف الرمال والكثبان الرملية، والزلازل، والجفاف، وارتفاع منسوب البحر. كما تم تحديد المدن ذات الخطورة المرتفعة التي تتعرض لأكثر من خطر طبيعي حالي أو مستقبلي وتلك ذات الخطورة المتوسطة

شكل ٧١تصنيف المدن المصرية طبقا لدرجات المخاطر الطبيعية

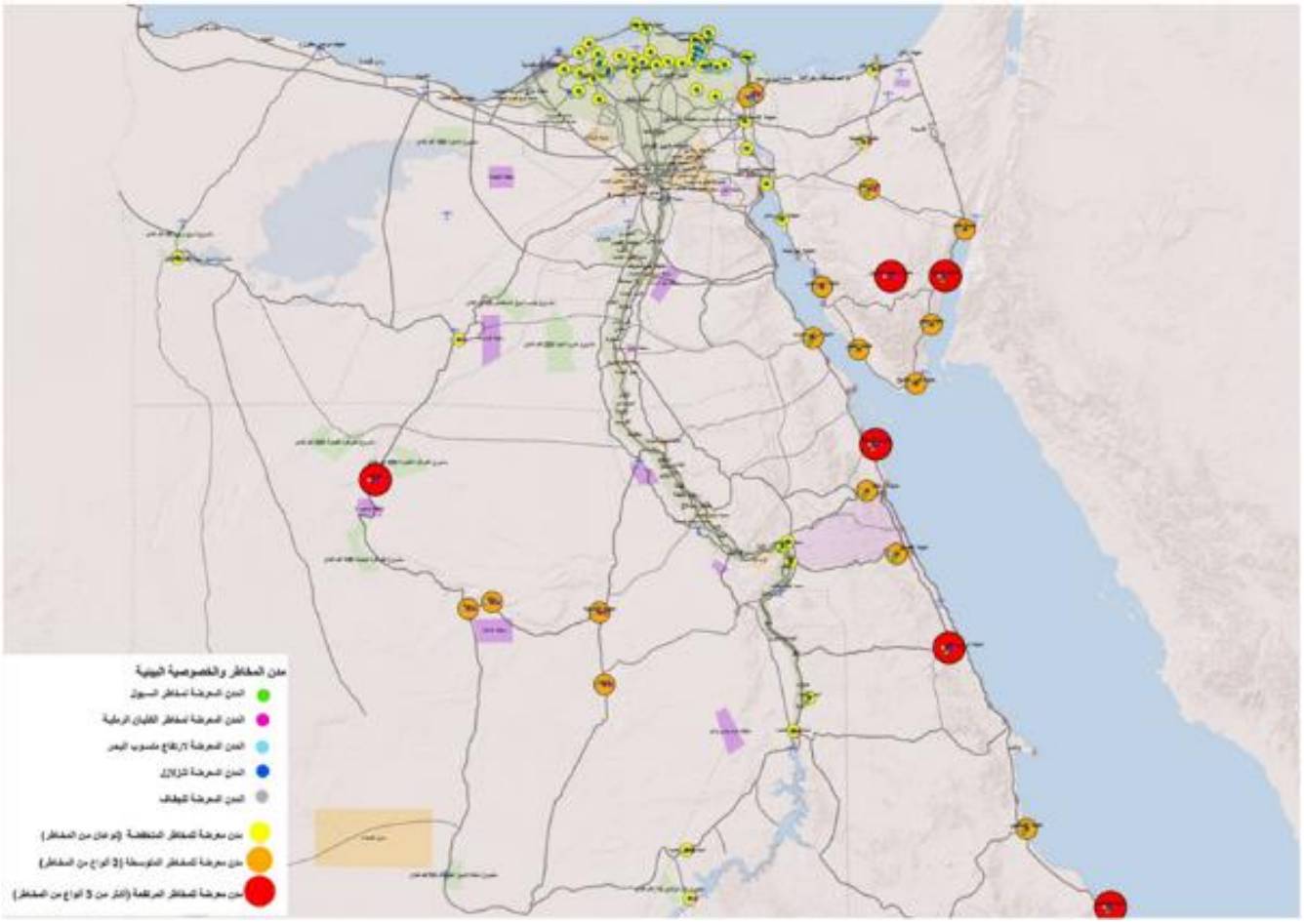

المصدر: السياسة الحضرية الوطنية ٢٠٢٣

- **<u>أبرز حوادث السيول في مصر</u>**

- **عاصفة التنين" في القاهرة الجديدة ٢٠٢٠:** في ١٢ مارس ٢٠٢٠، تعرضت مصر لعاصفة جوية شديدة أُطلق عليها "عاصفة التنين"، والتي تُعد من أقوى العواصف التي شهدتها البلاد منذ عام ١٩٩٤. تميزت هذه العاصفة بأمطار غزيرة وصلت إلى حد السيول، ورياح عاتية بلغت سرعتها نحو ١٢٠ كيلومترًا في الساعة، مما أدى إلى اقتلاع الأشجار وتدمير بعض البنى التحتية. كانت القاهرة الجديدة من أكثر المناطق تضرراً.

سيول قرية سنور ببني سويف (٢٠٢٢): تسببت السيول القادمة من سلاسل جبال البحر الأحمر في انهيار جسر مخر السيل بقرية سنور، مما أدى إلى غرق حوالي ٤٠٠ فدان من الأراضي الزراعية وتلف محاصيل مثل الطماطم والقمح والفول البلدي. كما تصدعت بعض المنازل، واضطر الأهالي إلى إخلائها والانتقال إلى قرى مجاورة.

- **سيول مرسى مطروح (أكتوبر ٢٠٢٣):** شهدت محافظة مرسى مطروح أمطارًا غزيرة أدت إلى سيول في مناطق مثل وادي الرمل والكيلو ٤ ومنطقة القصر. وصلت المياه إلى داخل المنازل، مما دفع السلطات المحلية إلى إجراء عمليات إخلاء للسكان في المناطق المتضررة
- **سيول أسوان (٢٠٢٣):** تعرّضت المدينة لأمطار غزيرة استمرت على مدار يومين، مما أدى إلى تدهور الحالة الجوية، وأسفر عن وقوع حادث انقلاب سيارة على الطريق الصحراوي الغربي، أُصيب فيه خمسة أشخاص.

- سيول مرسى علم (ديسمبر ٢٠٢٣): تعرضت مدينة مرسى علم بمحافظة البحر الأحمر لسيول كثيفة أدت إلى غرق الطرق الرئيسية، خاصة طريق مرسى علم – إدفو، وقطع الكهرباء عن بعض المناطق. أسفرت السيول عن مصرع شخص وإصابة ٣ آخرين، بعد أن جرفت السيول السيارة التي كانوا يستقلونها.

شكل ٧٢إجمالي الخسائر البشرية الناتجة عن السيول

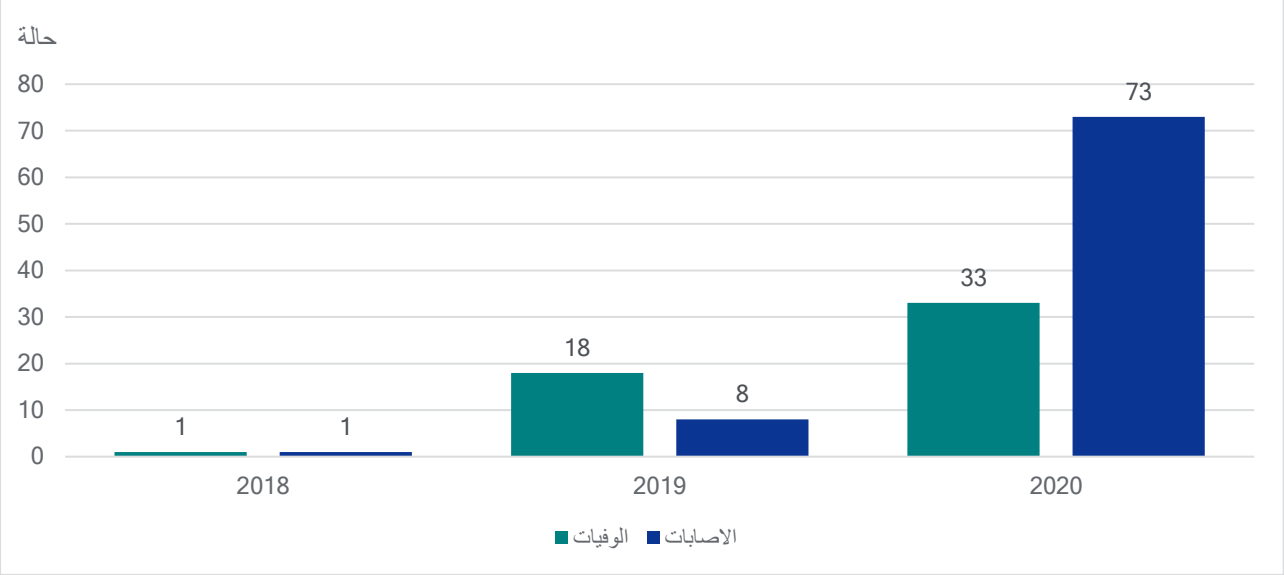

المصدر: النشرة السنوية لإحصاءات البيئة الجزء الثالث: المخلفات والكوارث عام ٢٠٢٢ اصدار مايو ٢٠٢٤.

- **<u>التوزيع المكاني للنشاط الزلزالي في مصر</u>**

- **منطقة شرق البحر ابيض المتوسط:** تعد من أكثر المناطق الزلزالية نشاطاً، ويصل مستوى النشاط الزلزالي بها إلى المتوسط وفوق المتوسط، وتؤثر مباشرة على مدن الساحل الشمالي وإسكندرية ورشيد ودمياط، ويصل إلى أجزاء من الدلتا ونهر النيل. وبالنبة لزلزال عام ١٩٥٥ بقوة ٦،٨ ريختر، فقد شعر به سكان مصر كلها وأحدث دمارا محدودا في مدن إسكندرية والبحيرة وبعض مناطق الدلتا، وأدى إلى مقتل ٢٢ شخصاً.
- **منطقة أخدود البحر الاحمر وخليجي السويس والعقبة:** يصل مستوى النشاط الزلزالي بها إلى المتوسط وفوق المتوسط، ويتسم بتكرارية عالية. وتؤثر الزلازل في هذه المنطقة على محافظات القناة والبحر الاحمر وجنوب سيناء والمناطق المحيطة بالخليج، والقاهرة والدلتا. وقد هز زلزال عام ١٩٩٥ بقوة ٧،٢ ريختر، بخليج العقبة، كلٍ من الأردن ومصر وفلسطين والسعودية، وتسبب في تدمير جزئي في بعض أرصفة ميناء نويبع وأحد الفنادق، وأحدث شروخا في بعض المباني والطرق، كما أحدث شروخا في المناطق الجبلية المحيطة.
- **دهشور (جنوب غرب القاهرة):** يحدث بها نشاط زلزالي متوسط، ويقع على بعد ٣٥ كم جنوب غرب القاهرة، وتشمل منطقة الفيوم وبحيرة قارون.
- **مكامن الزلازل في جنوب مصر:** أقل نسبيا عنها في الشمال، ويتأثر بمجموعة من بؤر الزلازل المتفرقة على امتداد وادي النيل جنوباً.
- **مكمن أبو زعبل – الخانكة (شمال شرق القاهرة):** يحدث بها نشاط زلزالي متوسط ودون المتوسط، ويقع على بعد ٣٥ كم شمال شرق القاهرة، ويشمل منطقة الخانكة وأبو زعبل.

شكل ٧٣توزيع بؤر النشاط الزلزالي في مصر (نشاط الزلزال المحلي والإقليمي في مصر ٢٠٢١)

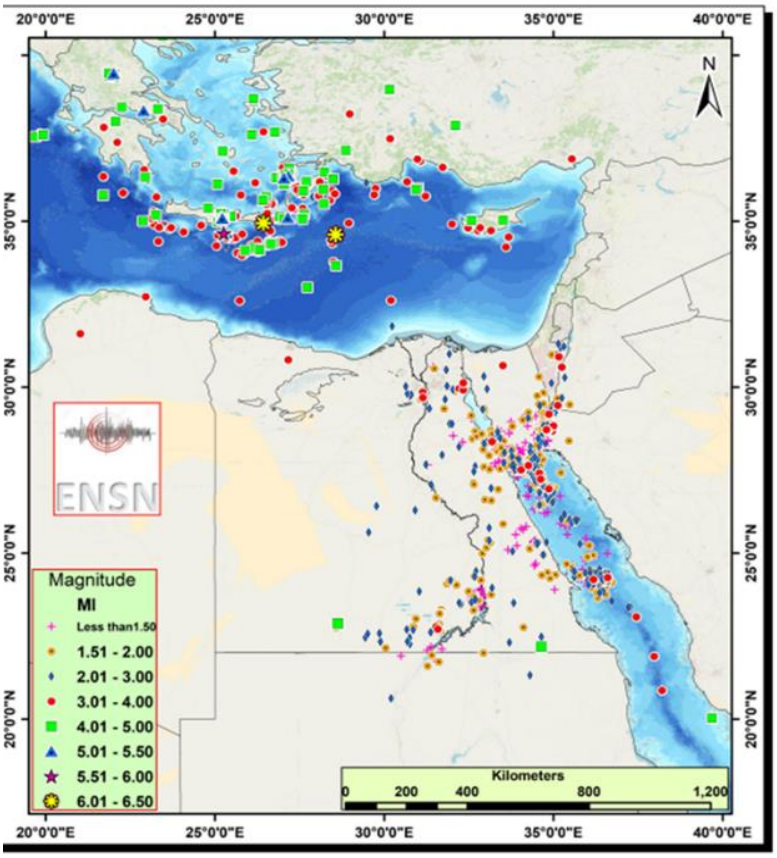

المصدر: الشبكة القومية للزلازل – النشرة السنوية ٢٠٢١

شكل ٧٤مؤشرات المخاطر الزلزالية

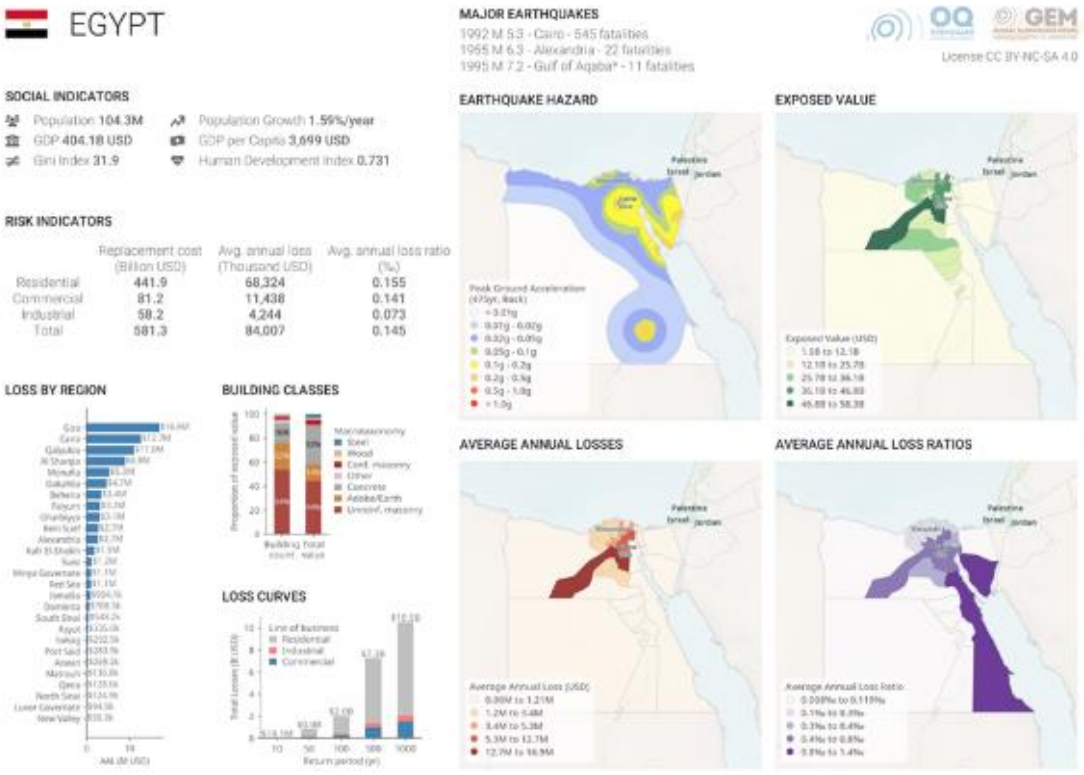

Source: Egypt – Global Seismic Risk Profiles ٢٠٢٣" -GEM Global Earthquake Model.

- **خريطة الخطر الزلزالي**

تظهر أعلى مستويات الخطورة الزلزالية تظهر في كلٍ من منطقة خليج العقبة وشبه جزيرة سيناء الجنوبية، ومنطقة البحر الأحمر قرب رأس غارب وسفاجا، ومنطقة شرق البحر المتوسط (شمال غرب مصر – قبالة الإسكندرية). بينما تظهر كلٍ من الدلتا ووادي النيل خطورة زلزالية منخفضة إلى معتدلة.

- **خريطة القيمة المعرضة للخطر**

تظهر أعلى القيم في كلٍ من القاهرة الكبرى والجيزة، بسبب الكثافة السكانية والمباني والمنشآت، وفي الإسكندرية والمدن الساحلية الكبرى. بينما تسجل المناطق الصحراوية وريف الصعيد أقل القيم.

- **خريطة نسبة الخسائر السنوية**

تشمل المناطق التالية، على سبيل مثل جنوب سيناء خليج العقبة المنطقة الشرقية من البحر الأحمر تسجل نسب خسارة عالية، أي أن المباني فيها هشة نسبيًا مقارنة بقيمتها. بينما تسجل القاهرة والإسكندرية، نسب خسارة أقل نسبياً رغم ارتفاع القيمة والخطر، بسبب بنية أقوى نسبيًا أو اختلاف طبيعة التربة.

- **تلوث التربة**

يُعد تلوث التربة في مصر من القضايا البيئية الخطيرة التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، وصحة الإنسان، واستدامة الموارد الطبيعية. وتتعدد أسبابه ومصادره تُعاني التربة في مصر من تلوث متزايد نتيجة للعديد من الأنشطة البشرية، وعلى رأسها الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الكيميائية في الزراعة، والتخلص العشوائي من المخلفات الصناعية، والري بمياه الصرف غير المعالجة، إلى جانب التوسع العمراني غير المخطط. هذا التلوث يُؤدي إلى تدهور خصوبة الأراضي الزراعية، ويؤثر سلبًا على جودة الغذاء وصحة الإنسان، كما يُهدد التنوع البيولوجي للتربة. وتُعد مناطق دلتا النيل والقاهرة الكبرى من أكثر المناطق تضررًا. وقد بدأت الدولة في اتخاذ خطوات للحد من هذه الظاهرة، من خلال تنفيذ مشروعات للإدارة المستدامة للتربة، وتشديد الرقابة البيئية، وتشجيع التحول نحو الزراعة العضوية واستخدام الأسمدة الحيوية. وتؤدي الأنشطة الصناعية إلى تراكم المعادن الثقيلة في التربة، مثل الرصاص والزئبق، مما يشكل خطرًا على الصحة العامة والزراعة وأبرز الأمثلة على ذلك في منطقة العكرشة بمحافظة القليوبية وجود مستويات مرتفعة من المعادن الثقيلة في التربة والهواء، مما يزيد من المخاطر الصحية للسكان المحليين. أظهرت الدراسة وجود مستويات مرتفعة من المعادن الثقيلة في التربة والهواء في منطقة العكرشة، مما يشكل خطراً على الصحة العامة.

طبقا لدراسة أجريت على كلا من سفاجا والقصير والتي أشارت إلى أن معظم المعادن الثقيلة والملوثات في رواسب البحر الأحمر تأتي من مصادر طبيعية، مع كمية صغيرة فقط تأتي من الأنشطة البشرية مثل تعدين النفط والفوسفات. كما تشير العديد من مؤشرات التلوث البيئي في هذه الدراسة إلى أن الكادميوم يشكل مصدر قلق بيئي كبير على ساحل البحر الأحمر في المنطقة، وخاصة في منطقة القصير. وتظهر مستويات الكادميوم والرصاص مرتفعة في منطقة سفاجا.[٧١]

وطبقا لدراسة أجريت عام ٢٠٢٢ والتي اشارت إلى ان حوالي ٣٣٪ من الأراضي المزروعة في مصر مملحة بسبب الظروف القاسية مثل ارتفاع درجات الحرارة والجفاف. يؤدي وجود مستويات عالية من الملح في التربة إلى عواقب وخيمة على إنبات البذور، والعمليات الكيميائية الحيوية للنباتات، ونموها، وتكاثرها، وكلها تؤدي إلى إنتاج أنواع الأكسجين التفاعلية، وفي النهاية

[٧١] A comparative study of the risk assessment and heavy metal contamination of coastal sediments in the Red Sea, Egypt, between the cities of El-Quseir and Safaga. Geochemical Transactions, ٢٥, Article ٦.

موت النبات. على الرغم من إمكانية اســـتخدام الطرق الحرارية أو الكيميائية، أو مزيج منهما، لمعالجة التربة الملوثة، إلا أن تطبيقاتها معقدة ومكلفة.[٧٢]

شكل ٧٥ متوسط التركيزات السنوية للمعادن الثقيلة في العينات (PM١٠) التي تم جمعها في مواقع مختلفة في منطقة العكرشة

Source: Atef M. F. Mohammed, Inas A. Saleh, Hend R. Zahran, & Nasser M. Abdel-Latif. (٢٠٢٣). Ecological and Risk Assessment of Heavy Metals in a Diverse Industrial Area of Al-Akrasha, Egypt. Mdpi

شكل ٧٦متوسط تركيزات المعادن الثقيلة في التربة السطحية التي تم جمعها من منطقة العكرش

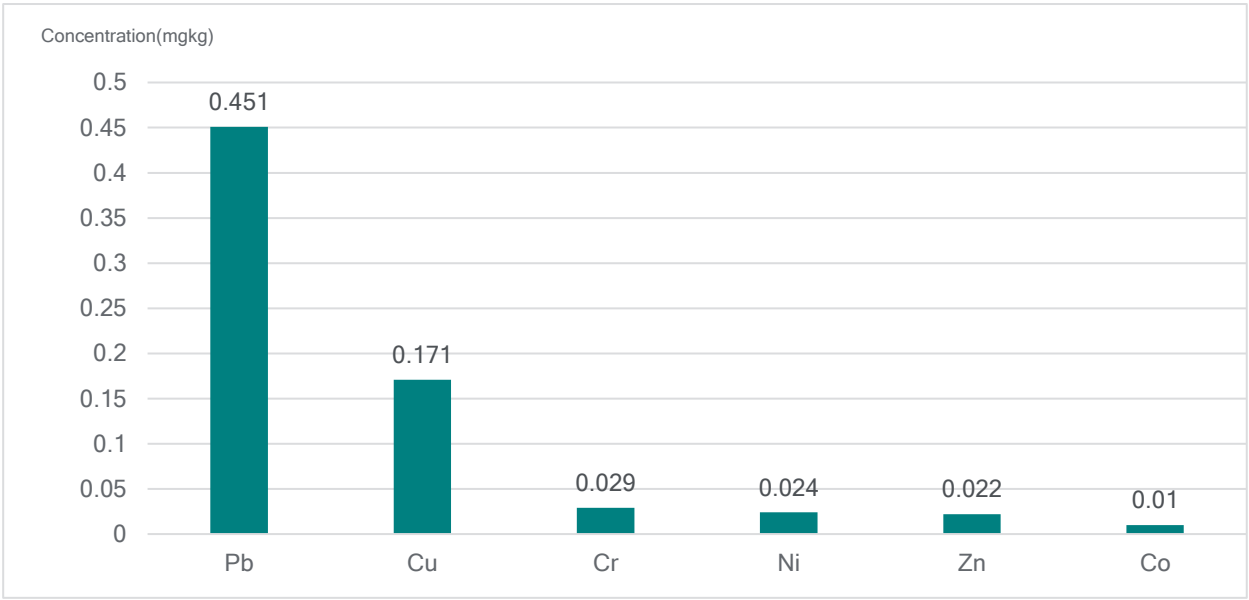

Source: Atef M. F. Mohammed, Inas A. Saleh, Hend R. Zahran, & Nasser M. Abdel-Latif. (٢٠٢٣). Ecological and Risk Assessment of Heavy Metals in a Diverse Industrial Area of Al-Akrasha, Egypt. Mdpi

[٧٢] Bedair, H., Ghosh, S., Abdelsalam, I. M., Keerio, A. A., & AlKafaas, S. S. (٢٠٢٢). Potential implementation of trees to remediate contaminated soil in Egypt. Environmental Science and Pollution Research.

- **العواصف الرملية**

تعتبر شبة جزيرة سيناء من أكثر المناطق عرضة للعواصف الرملية وكذلك الصحراء الشرقية بطول ساحل البحر الأحمر مع وجود عواصف جنوب غرب الصحراء الغربية.

شكل ٧٧أماكن انتشار العواصف الرملية في مصر

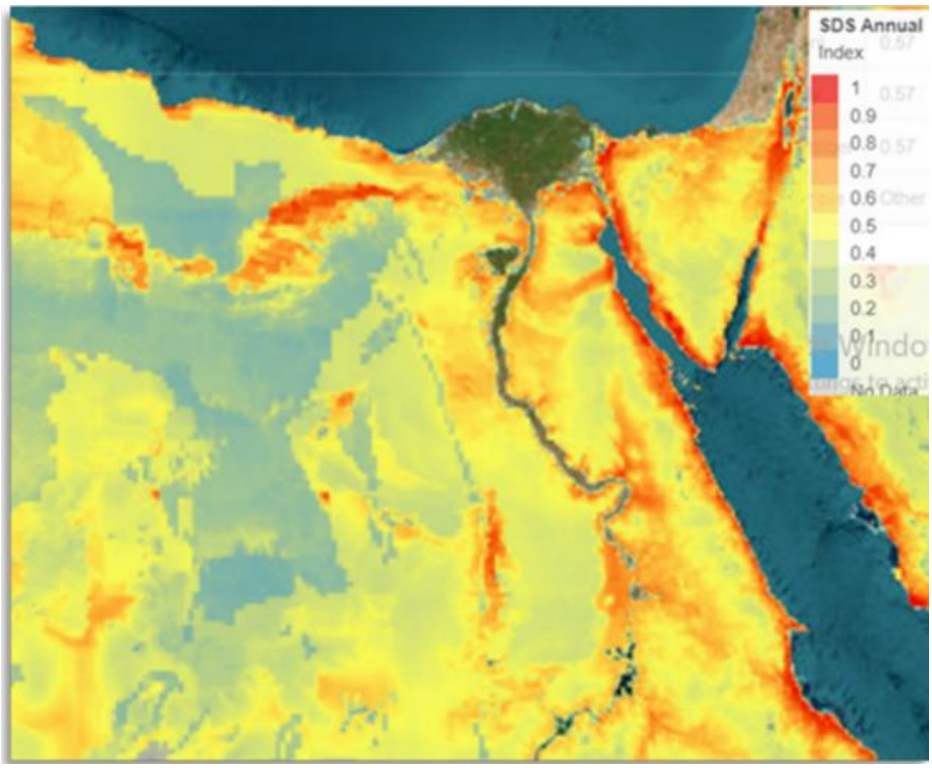

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (٢٠٢٤)، التنمية العمرانية في مواجهة التغيرات المناخية: التقرير السنوي لمتابعة تنفيذ خطة الحضرية الجديدة

- **جودة الهواء**

تتأثر جودة الهواء في مصر بعدة عوامل رئيسية، منها:

- قطاع توليد الكهرباء: يعد المصدر الرئيسي للانبعاثات، حيث تعتمد محطات توليد الكهرباء على الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي، مما يؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات الدفيئة.
- قطاع النقل: وسائل النقل المعتمدة على الوقود الأحفوري تساهم بنسبة كبيرة في الانبعاثات الغازية، مما يزيد من مستويات التلوث في المدن الكبرى مثل القاهرة.
- القطاع الصناعي: المصانع والمنشآت الصناعية تطلق ملوثات الهواء مثل ثاني أكسيد الكبريت والجسيمات الدقيقة، مما يؤثر على جودة الهواء وصحة السكان.
- النفايات: حرق النفايات وإطلاق الغازات الضارة من المدافن يؤدي إلى تلوث الهواء والمياه والتربة، مما يزيد من المخاطر البيئية.

شكل٧٨ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من جميع القطاعات حسب الغاز خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢

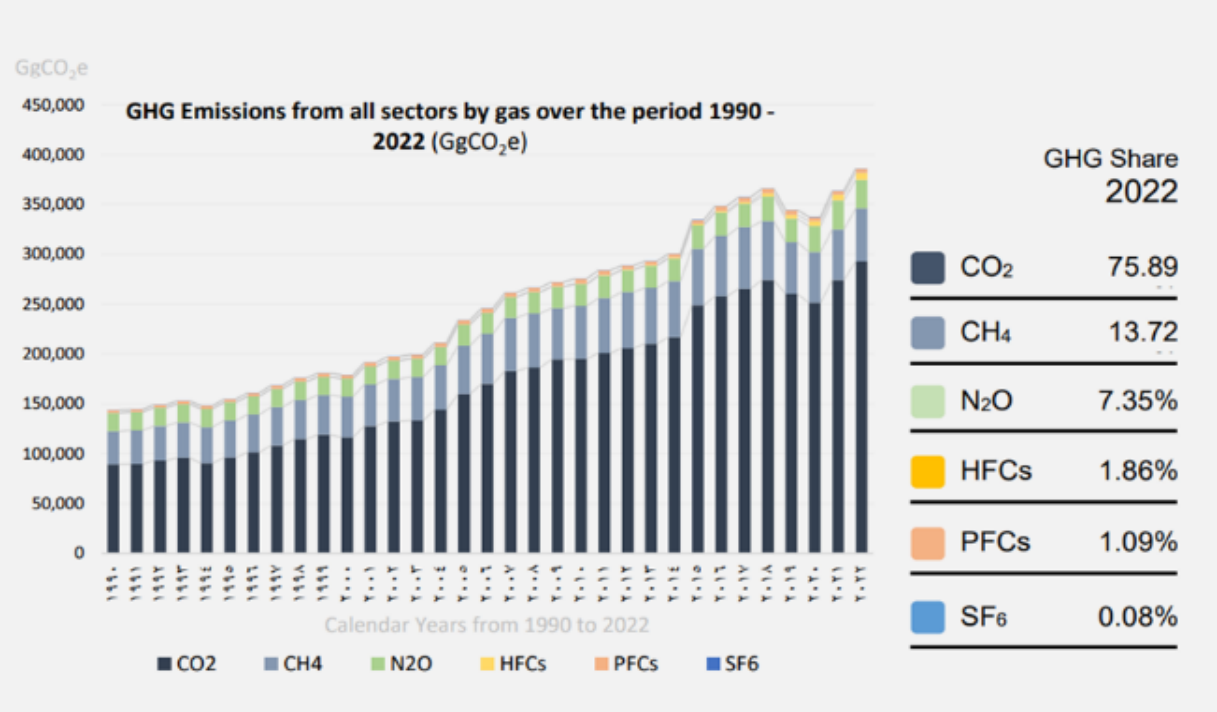

Source: Egypt's First Biennial Transparency Report ٢٠٢٤

- تُعد القاهرة من أكثر المدن تلوثًا في العالم، حيث تسهم الصناعات الثقيلة، مثل مصانع الأسمنت والحديد والصلب، في زيادة مستويات الجسيمات الدقيقة (PM٢.٥) في الهواء. تشير الدراسات إلى أن هذه الصناعات تساهم بنسبة تصل إلى ١٧٪ من تركيزات PM٢.٥ في القاهرة، مما يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، بما في ذلك أمراض الجهاز التنفسي.
- في القاهرة، تزيد مستويات الجسيمات الدقيقة، التي تشكل أكبر خطر على صحة الإنسان، عدة مرات عن المستويات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. فتلوث الهواء يُعد أحد أكبر مشكلات الصحة البيئية في المدينة. وفي كل عام، يحصل ما يصل إلى مليوني مواطن على العلاج الطبي لأمراض الجهاز التنفسي الناتجة عن سوء نوعية الهواء في القاهرة. وتنطوي هذه المشكلات الصحية على تكاليف اقتصادية باهظة حيث تعادل نحو ١.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي لمصر سنويًا.[٧٣]
- طبقا معهد التأثيرات الصحية، ومعهد القياسات الصحية والتقييم، بالتعاون مع اليونيسف يبلغ إجمالي عدد الوفيات المنسوبة إلى تلوث الهواء الكلي في عام ٢٠٢١ في مصر إلى ١١٧٠٠٠نسمة.

التلوث النفطي

يعتبر البحر المتوسط هو الأكثر تعرضا لأنواع مختلفة من الملوثات مثل تلوث النفط الناتج عن حركة مرور السفن العالمية والتنقيب عن النفط في البحر وتفريغ الرواسب الزيتية والحوادث البحرية. يوضح

[٧٣] https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/٢٠٢٣/٠٨/٢٩/electric-buses-will-help-cairo-move-toward-a-greener-future

الشكل التالي التوزيع الكبير للانسكابات النفطية ويتضح انها تتركز بشكل خاص بالقرب من الموانئ الرئيسية وقناة السويس، مما يسلط الضوء على الصلة بين حركة المرور البحرية الكثيفة والمخاطر البيئية. كما تشير التقلبات الزمنية، مع ارتفاعات ملحوظة في سنوات معينة مثل ٢٠١٧ و٢٠١٩ وزيادات موسمية في الصيف والربيع، إلى وجود علاقة بين حركة المرور البحرية الإقليمية.

شكل ٧٩توزيع الانسكابات النفطية المكتشفة (٢٠١٤-٢٠٢٣)

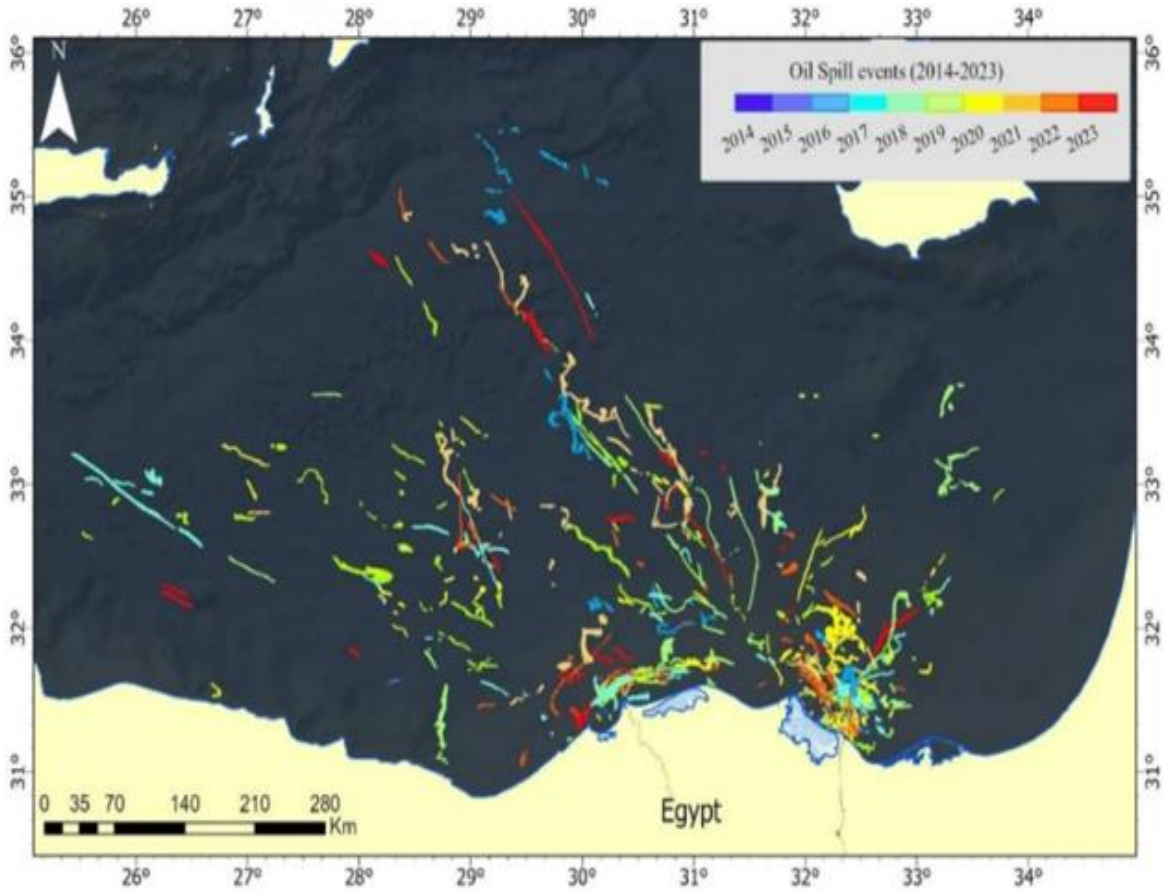

Source: Salma M. Baghdady & Ali A. Abdelsalam (٢٠٢٤). Ten years of oil pollution detection in the Eastern Mediterranean shipping lanes opposite the Egyptian coast using remote sensing techniques- Springer

- **النماذج الناجحة للحد من تلوث الهواء**

– مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى يونيو – ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٦: يهدف مشروع "إدارة تلوث الهواء والتغير المناخي في القاهرة الكبري" والممول من البنك الدولي إلى تحسين نوعية الهواء من خلال الحد من الانبعاثات المختلفة من القطاعات الحيوية، وزيادة القدرة على مقاومة تلوث الهواء في القاهرة الكبرى، وتقليل تركيزات الملوثات، وخاصة ذات التأثير الأكثر ضررا بالصحة والاقتصاد والاستدامة بكافة أنواعها، وذلك من خلال وضع خطة متكاملة لإدارة نوعية الهواء والمناخ خلال مكونات المشروع. ويتكون المشروع من خمس مكونات رئيسية تشمل:

- المكون الأول: تعزيز نظام دعم اتخاذ القرارات بشأن نوعية الهواء.
- المكون الثاني: دعم تفعيل الخطط الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى.
- المكون الثالث: خفض انبعاث مركبات هيئة النقل العام.
- المكون الرابع: تغيير السلوكيات ورفع الوعي والتواصل.

شكل ٨٠جهود وزارة البيئة في مجال تحسين جودة الهواء

المصدر : https://www.eeaa.gov.eg/News/٢٢٤٠٢Details/

- المكون الخامس: إدارة المشروع والرصد والتقييم.

- **<u>مشروعات التشجير</u>**[٧٤]

- تشجير المناطق الأكثر تلوثاً: تقوم وزارة البيئة سنوياً بتشجير أحد المناطق الأكثر تلوثاً، حيث تم تشجير مناطق حلوان وشبرا الخيمة والخانكة وأبو زعبل والتبين والمعصرة بإجمالي عدد من الأشجار ٣٠ ألف شجرة تقريباً. وقامت بتنفيذ مشروع تشجير المدارس والجامعات والمعاهد. وقد قامت وزارة البيئة بتشجير تلك الاماكن على مستوى الجمهورية بعدد ٥٠ ألف شجرة سنوياً.
- **مشروع تشجير الطرق الرئيسية والميادين:** حيث تقوم وزارة البيئة بتشجير الطرق الرئيسية بالتنسيق مع الهيئة العامة للطرق والكباري حيث تم تشجير الطريق الدائري وطريق وادي النطرون العلمين بعدد ١٧ ألف شجرة بالإضافة لتشجير الميادين (تريموف) وألماظة وشوارع مصر الجديدة.
- **مشروع زراعة الأسطح:** يهدف المشروع لاستغلال الاسطح في زراعه اصناف من الخضراوات والنباتات لتوفير الغذاء وحل مشكلة البطالة وتحسين نوعية الهواء وقد قامت وزارة البيئة بتنفيذ مشروع تجريبي تدريبي فوق اسطح وزارة البيئة بالفسطاط للاستفادة منه بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، ليكون هذا المشروع مركز تدريبي لطلاب المدارس حيث يمكن لكل م^{٢} مزروعة من السطح أن تزيل حوالي ١٠٠ جم من الملوثات سنوياً.
- **المبادرة الرئاسية ١٠٠ مليون شجرة:** مبادرة لزراعه ١٠٠ مليون شجرة خلال ٧ سنوات تساهم وزارة البيئة بعدد ١٣ مليون شجرة خلال فترة المبادرة حيث تم البدء بزراعه ١.٣ مليون شجرة من المبادرة على أن يتم زراعة ٢ مليون شجرة سنوياً على مدار سنوات المبادرة وتهدف تلك المبادرة إلى مكافحة التصحر وزيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء وخفض الانبعاثات وتحسين نوعية الهواء.

[٧٤] https://www.eeaa.gov.eg/Topics/٨٧/١٨٠/index

- **إنشاء الحدائق:** قامت وزارة البيئة بإنشاء العديد من الحدائق حيث تم تنفيذ حديقة الماظة على مساحة ٤٠٠٠م من خلال انشاء مساحات خضراء وزراعه الاشجار بها بالإضافة للنباتات المزهرة قامت الوزارة أيضاً برفع كفاءة حديقة السلام البيئية بشرم الشيخ على مساحة ٣٣ فدان حيث شهدت تلك الحديقة مؤخراً انشاء منطقة خضراء خلال مؤتمر المناخ الذي عقد بمدينه شرم الشيخ.

- **<u>الغابات الشجرية</u>**

تهدف الغابات الشجرية إلى الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالج في زراعه الاشجار الخشبية لما لها من مردود بيئي حيث انه مع التزايد المستمر لكميات مياه الصرف الصحي المعالجة وتوالي إنشاء محطات المعالجة في سائر أنحاء الجمهورية خلال سنوات الخطة فإن وزارة البيئة بالتعاون مع كافة الوزارات المعنية ممثله في وزارة الزراعة ووزارة الاسكان (الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي) تولي أهمية كبيرة في زراعة مزيد من الغابات الشجرية والأحزمة الخضراء حول الطريق الدائري للقاهرة الكبرى ومع الطرق المتقاطعة وحول المدن الصناعية والجديدة. وفقا لأخر حصر فعلى يوجد حاليا في حدود ٨ الاف فدان غابات شجرية موزعه ٣٤ غابة في ١٧ محافظة، إن البرنامج الوطني للاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة في زراعة الغابات الشجرية يؤدي إلى حل المشكلة البيئية لتراكم مياه الصرف الصحي ويساهم في تقليل حدة تلوث الهواء والتربة، كما أنه أحد عناصر تلطيف وتحسين المناخ، ان زراعه الغابات الشجرية أحد الحلول للتخفيف من اثار التغيرات المناخية حيث تساهم ايضا في توفير الاخشاب وايجاد فرص عمل للشباب.

- **<u>الحد من التلوث البترولي</u>**

تبذل الدولة المصرية جهودًا متكاملة للحد من التلوث البحري الناتج عن البترول، خاصة في المناطق الحساسة بيئيًا مثل خليج السويس والبحر الأحمر. أبرز هذه الجهود:

- خطط الإصحاح البيئي لمنشآت البترول: بالتعاون بين وزارة البيئة ووزارة البترول والثروة المعدنية، تم تنفيذ خطط لمعالجة مياه الصرف الصناعي في ١٣ موقعًا بتروليًا في خليج السويس، منها منشأتان لتكرير البترول. وتشمل هذه الخطط إنشاء محطات معالجة متطورة للوصول إلى التوافق البيئي، بتكلفة تجاوزت ٧مليارات جنيه.
- الاستجابة لحوادث التسرب البترولي: في حالات الطوارئ، مثل حادث السفينة الجانحة في القصير (٢٠٢٤)، تم نشر حواجز مطاطية وماصة للزيت، واستخدام معدات لشفط الوقود من سطح المياه. تم إرسال فرق غطس لتقييم الأضرار على الشعاب المرجانية، وتفعيل برامج للرصد البيئي وإعادة التأهيل إذا لزم الأمر.
- للحد من التلوث البحري بالزيت تقوم وزارة البيئة بالتعاون مع الجهات المعنية المختلفة برصد وتسجيل أي حالات تسرب بالزيت واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو متابعة مصير ومسار بقع الزيت ومكافحته بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الملوث بهدف تطبيق القانون والاتفاقات الدولية وحماية البيئية البحرية من التلوث وتقوم وزارة البيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذ عدد من البرامج التدريبية في إطار رفع الوعي للحفاظ على البيئة.
- وقعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس اتفاقية تعاون مشترك مع شركة الخدمات البترولية للسلامة والبيئة "بتروسيف"، ، بهدف مكافحة التلوث البحري بالزيت في كافة الموانئ التابعة لاقتصادية قناة السويس، وذلك في إطار سعي المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لتحقيق أعلى معايير النظم البيئية المستدامة، بموجب هذه الاتفاقية ستعمل شركة بتروسيف على وضع إجراءات احترازيه لتأمين عمليات شحن وتفريغ المنتجات البترولية بداخل الموانئ الجنوبية التابعة للهيئة الاقتصادية لقناة السويس، بالإضافة إلى التدخل السريع والتعامل مع كافة حوادث التلوث البحرية بالزيت حال حدوثها؛ لحماية البيئة البحرية من كافة المخاطر والأضرار بما في ذلك وضع التدابير اللازمة للحد من حوادث التسرب أو التلوث الزيتي.

- **الحد من تلوث التربة**

– مشروع الإدارة المستدامة للأراضى بالشراكة مع منظمة الفاو[٧٥] والذى يهدف الى تحسين إدارة التربة في البيئات ومكافحة التدهور. ويشـــمل: نظم دعم القرار المكاني، تدريب مزارعين، تحليل جودة التربة. وتم تطبيقه في محافظات كفر الشـيخ، والشـرقية، وأسـيوط، والمنيا، والفيوم، ومشـروع الرمال السـوداء (كفر الشـيخ – البرلس). مع تزايد القلق من احتمالية تلوث التربة بسـبب وجود أكثر من ٤١ عنصـراً من العناصـر الأرضـية النادرة في بعض المناطق الغنية بالمعادن، اتجهت الدولة إلى تنفيذ نظام مغلق لمعالجة وفصل هذه المعادن، يُعد صديقًا للبيئة ويهدف إلى الحد من التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الاستخلاص التقليدية. ويعتمد هذا النظام على تقنيات تضمن منع تسرب المخلفات الكيميائية، وإعادة استخدام المياه، وتقليل الانبعاثات، وذلك بما يتوافق مع توصـــيات وزارة البيئة المصـــرية وهيئة المواد النووية. وقد جاء هذا التوجه في إطار حرص الدولة على تحقيق التوازن بين اســـتغلال الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية المحلية، لا ســـيما في مناطق مثل مشروع استخلاص المعادن من الرمال السوداء بمحافظة كفر الشيخ حيث تُطبق معايير السلامة البيئية المشددة لضمان عدم تدهور التربة.

– مشروع تطوير منطقة العكرشة الصناعية بمحافظة القليوبية[٧٦]

- **جهود الدولة لمواجهة مشكلة السيول**

تبنت الدولة المصرية مجموعة من السياسات والإجراءات الفعالة لمواجهة مشكلة السيول، التي تُعد من أبرز المخاطر الطبيعية التي تهدد مناطق عديدة خاصة في جنوب سيناء، البحر الأحمر، وأسوان. وحرصت الدولة على التحول من أسلوب "رد الفعل" بعد وقوع الكارثة إلى منهج "الإدارة الاستباقية للمخاطر"، من خلال تنفيذ مشروعات بنية تحتية للحماية من السيول، وتعزيز قدرات الإنذار المبكر، وتحديث خرائط المخاطر. اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات للحد من مخاطر السيول، منها[٧٧]:

- إنشاء منشآت للحماية: حيث تم تنفيذ ٣٢٤ منشأة للحماية من أخطار السيول، تشمل سدودًا وبحيرات صناعية وخزانات أرضية، بتكلفة ٢ مليار جنيه
- تطهير وتطوير مخرات السـيول: حيث تقوم وزارة الموارد المائية والري بتطهير وتطوير مخرات السـيول الطبيعية وإنشـاء أخرى صناعية لتصريف المياه بشكل آمن.
- التوعية والتدريب: حيث تعمل الجهات المعنية على توعية المواطنين بمخاطر السيول وتدريب فرق الإنقاذ.
- **جهود الدولة المصرية للتعامل مع العواصف الرملية**

تواجه مصر تحديات متزايدة بسبب العواصف الرملية والترابية، خاصة في مناطق الصحراء والصعيد وسيناء، والتي تؤثر سلبًا على الصـحة العامة والزراعة والنقل. واسـتجابة لهذه الظاهرة، كثّفت الدولة المصـرية جهودها للتقليل من آثار العواصـف من خلال تطوير منظومات الرصـد والإنذار المبكر، بالتعاون مع الهيئة العامة للأرصـاد الجوية ووزارة البيئة. كما تعمل الحكومة على تعزيز الغطاء النباتي في المناطق الصـحراوية وشـبه الجافة عبر مشـروعات التشـجير وحماية الكثبان الرملية، للحد من انجراف الرمال. ومن جانب آخر، تم تحديث السـياسـات المتعلقة بإدارة الطوارئ الجوية، وتفعيل خطط اسـتجابة سـريعة في المطارات والمدارس والمرافق العامة. وتُعد هذه الجهود جزءًا من الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية، والتي تولي اهتمامًا خاصًـا بالظواهر الجوية المتطرفة ومنها العواصـف الرملية، بهدف تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف وتقليل المخاطر البيئية المرتبطة بها.

---

[٧٥] https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/eec٩٠٠٥٥-٧٤٩٤-٤٤٠e-ad٥٣-١bc٣٦٦٣dc٧١b/conten

[٧٦] https://gopp.gov.eg/%D٩%٨٥%D٩%٨٦%D٨%A٧%D٩%٨٢%D٨%B٤%D٨%A٩-%D٩%٨٥%D٨%B٤%D٨%B١%D٩%٨٨%D٨%B٩-%D٨%AA%D٨%B٧%D٩%٨٨%D٩%٨A%D٨%B١-%D٩%٨٥%D٩%٨٦%D٨%B٧%D٩%٨٢%D٨%A٩-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٩%D٩%٨٣%D٨%B١%D٨%B٤%D٨%A٩-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%B٥%D٩%٨٦/

[٧٧] طبقا لموقع الرسمي لوزارة الري والموارد المائية

- **جهود الدولة لمواجهة مخاطر الزلازل**

تبذل الدولة المصرية جهودًا كبيرة لمواجهة مخاطر الزلازل والتقليل من آثارها، خاصة مع وقوع مصر في نطاق النشاط الزلزالي عند أطراف الصفيحة الإفريقية. وقد تم تأسيس المركز القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية ليكون الجهة الرئيسية لمراقبة النشاط الزلزالي من خلال الشبكة القومية لرصد الزلازل، والتي تضم أكثر من ٥٥ محطة موزعة على مستوى الجمهورية، قادرة على تسجيل وتحليل أي هزات أرضية في وقتٍ قياسي. كما تعمل الدولة على تحديث الأكواد الإنشائية المصرية للمباني المقاومة للزلازل، لضمان أن تكون المنشآت الحيوية والبنية التحتية قادرة على الصمود، خصوصًا في المدن الجديدة والمناطق الصناعية.

٤. بناء المرونة الحضرية من خلال تنفيذ بنية تحتية ذات كفاءة مرتفعة وتخطيط مكاني متميز

تتبنى مصر نهجًا متكاملًا في بناء المرونة الحضرية، من خلال تطوير بنية تحتية ذكية ومرنة وتطبيق تخطيط مكاني متوازن يستجيب للتحديات المناخية والبيئية. ويأتي ذلك في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تضع في أولوياتها تعزيز قدرة المدن على مواجهة الصدمات مثل السيول، وموجات الحر، وندرة المياه، وتدهور الأراضي. وتشمل الجهود تنفيذ مشروعات كبرى تعتمد على مفاهيم الاستدامة، مثل شبكات الصرف المطري في المدن الجديدة، ومشروعات تحلية المياه وإعادة استخدام المياه الرمادية، بالإضافة إلى التوسع في المساحات الخضراء والممرات البيئية داخل الكتل العمرانية.

دون جهود مستدامة للتصدي لتحديات تغير المناخ، تشير التقديرات إلى أن مصر قد تواجه خسارة في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين ٢٪ و٦٪ بحلول عام ٢٠٦٠. حيث حدد بيان الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤ خطة طموحة لزيادة الاستثمارات العامة الخضراء إلى ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات بحلول السنة المالية ٢٠٢٥، بناءً على ما يُقدر بنحو ٤٠٪ في السنة المالية ٢٠٢٤. ويمثل ذلك زيادة كبيرة من ١٥٪ فقط في السنة المالية ٢٠٢١، مما يعكس التزام مصر بتوسيع نطاق المشروعات الصديقة للبيئة وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرات الوطنية مثل "حياة كريمة" و "القرية الخضراء" مصممة خصيصاً لتعزيز الاستدامة في المجتمعات الريفية. وستغطي مبادرة القرية الخضراء في نهاية المطاف ١٧٥ قرية، مما يعزز القدرة على الصمود وتحمل آثار المناخ من خلال تطبيق معايير البناء الأخضر وإنشاء شبكات ري حديثة.[٧٨]

- **النماذج الناجحة**

- مشروع تطوير البنية التحتية الذكية في العاصمة الإدارية الجديدة: يستهدف هذا المشروع إنشاء مدينة ذكية مستدامة وصديقة للمناخ. وتتسم العاصمة باستخدام أنظمة تحكم ذكية في الطاقة والمياه، وبنية مرنة لمجابهة تغيرات المناخ، وتخطيط مكاني يقلل الكثافة ويحافظ على التهوية.
- مشروع تعزيز استدامة خدمات المياه في صعيد مصر: يتم تمويل هذا المشروع من الحكومة الهولندية، وتنفذه اتحاد البلديات الهولندية. ويهدف المشروع بشكل عام إلى تحسين استدامة استثمارات المياه والصرف الصحي والنظافة المصرية، خاصة في إطار جهود الحكومة المصرية بعد ضخ استثمارات من خلال حياه كريمة وبرنامج تنمية الصعيد في مشروعات بنية تحتية على المستوى المحلي، والتي من شأنها تحسين الخدمات المحلية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. كما يتم تنفيذه في أربع محافظات في صعيد مصر تتضمن قنا، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا.
- **تحسن نوعية المياه في مصرف كتشنر**[٧٩]: يهدف إلى رفع كفاءة المصرف وتحسين الأحوال الصحية والبيئية لسكان في المحافظة التي يمر بها (كفر الشيخ – الدقهلية – الغربية) بتمويل من بنك الاستثمار الأوربي – الاتحاد الأوربي

[٧٨] https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/٢٠٢٤/١١/٢٥/climate-action-a-catalyst-for-egypt-s-prosperity-and-sustainable-growth

[٧٩] البيانات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

- برنامج الصرف الصحي بكفر الشيخ: يهدف المشروع تحسين خدمات الصرف الصحي بمحافظة كفر الشيخ بتزويد ٦٢ قرية بخدمة الصرف الصحي بتمويل من البنك الأوربي لإعادة الاعمار والتنمية –بنك الاستثمار الأوربي – الاتحاد الأوربي.
- **معالجة مياه الصرف الصحي للقرى الملوثة لبحيرة قارون بمحافظة الفيوم:** يهدف للمساهمة في القضاء على مشكلة الصرف الصحي في محافظة الفيوم والتلوث في بحيرة قارون بتمويل من البنك الأوربي لإعادة الاعمار والتنمية – بنك الاستثمار الأوربي–الاتحاد الأوربي.
- **محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر ٢٠٢١:** أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الزراعي في العالم وتعد الأضخم من نوعها، وتقع على بعد ١٠ كيلو متر جنوب أنفاق بورسعيد في سيناء وشمال مدينة القنطرة شرق بحوالي ١٧ كيلو متر وتعد من أهم مشروعات برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء وتعظيم مواردها الطبيعية حيث ستساهم في استصلاح ٤٥٦ ألف فدان من خلال إعادة تدوير وتشغيل مياه الصرف الزراعي والصناعي والصرف الصحي التي سيتم تحويلها من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية أسفل قناة السويس، وبعد المعالجة سيتم تصريفها في قناة الشيخ جابر.

تبلغ الطاقة القصوى التصميمية لمحطة معالجة مياه مصرف بحر البقر تقدر بـــ ٥.٦ مليون متر مكعب / يوم، حيث تعمل المحطة ضمن منظومة مياه مصرف بحر البقر ليصل إجمالي الأراضي المزروعة إلى ٤٠٠ ألف فدان في سيناء.

تقع المحطة على مساحة ١٥٥ فدان بإجمالي ٦٥٠ ألف متر مربع في الجانب الشرقي لقناة السويس وإلى الجنوب من مدينة بورسعيد بحوالي ٢٧ كيلو متر.

سيتم تحويل المياه من الضفة الغربية من (محطة السلام) إلى الضفة الشرقية أسفل قناة السويس من خلال عبور المياه داخل عدد ٢ سحارة قائمة أسفل قناة السويس، حيث تم تنفيذ ٤ خطوط قطر ٣٨٠٠ مم (٢ خط لكل سحارة) لنقل المياه من السحارة إلى القناة المكشوفة الموجودة خارج حدود محطة المعالجة التي يقدر طولها بـ ٧٥٠ متر تقريبًا ومنها إلى قناة الدخول الموجودة داخل المشروع التي تقدر بطول ٥٨٦ مترًا. تعمل المحطة من خلال أربعة وحدات لمعالجة المياه، حيث تقدر الطاقة الاستيعابية لكل وحدة معالجة ب ١.٤ مليون متر٣/يوم.[٨٠]

- **النهر الأخضر بالعاصمة الإدارية الجديدة:** سلسلة من الحدائق الحضرية التي تشبه النهر وتقع في العاصمة الإدارية الجديدة. ستمتد أكثر من ٣٥ كيلومترًا وتغطي مساحة٦٢٠٠ فدان، مما يجعلها ستة أضعاف سنترال بارك في مدينة نيويورك. كما سمي بالنهر الأخضر على غرار نهر النيل ودوره في وسط القاهرة. ولكنه ليس مياه جارية كالنيل، بل حديقة شريانية تمثل الرئة الطبيعية للعاصمة الادارية الجديدة مضيفا سمة جديدة لها. النهر الأخضر عبارة عن حديقة كبيرة من المساحات الخضراء. كما تحتوي على بحيرة اصطناعية، وليس مياه نهر النيل. توجد بحيرتان صناعيتان، البحيرة الحالية تم إنشاؤها في النهر الأخضر وتغطي مساحة ٤ أفدنة، والبحيرة الثانية ستتجاوز ٢٥ فداناً، وستحتوي على ألعاب مائية للترفيه والتسلية.[٨١]
- **معالجة الصرف الصحي للقرى الملوثة لبحيرة قارون بمحافظة الفيوم (٢٠٢٢-٢٠٢٦):** يهدف المشروع إلى المساهمة في القضاء على مشكلة الصرف الصحي في محافظة الفيوم والتلوث في بحيرة قارون وذلك من خلال انشاء وهدم وتوسعة وإعادة تأهيل محطات معالجة ومد شبكات انحدار وإنشاء خطوط طرد ومحطات رفع – شراء سيارات كسح – خدمات استشارية. وهذا المشروع بالتعاون مع البنك الأوربي لإعادة الاعمار والتنمية – بنك الاستثمار الأوروبي –الاتحاد الأوربي. بتكلفة ٣٩٥ مليون يورو (طبقاً للبيانات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي في ٢٦ مايو ٢٠٢٥).
- **برنامج الصرف الصحي بكفر الشيخ (٢٠١٧-٢٠٢٦):** يهدف المشروع تحسين خدمة الصرف الصحي بمحافظة كفر الشيخ بتزويد٦٢ قرية بخدمة الصرف الصحي وذلك من خلال إنشاء وتوسعات لمحطات معالجة صرف صحي جديدة

[٨٠] https://www.presidency.eg/ar /
[٨١] https://www.arabcont.com

وقائمة وإنشاء محطات رفع، تركيب شبكات الصرف الصحي. وهذا المشروع بالتعاون مع البنك الأوربي لإعادة الاعمار والتنمية – بنك الاستثمار الأوروبي –الاتحاد الأوربي. بتكلفة ١٦٤ مليون يورو (طبقا للبيانات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي في ٢٦ مايو ٢٠٢٥).

- **تحسين نوعية المياه في مصر كتشنر (٢٠٢٣-٢٠٢٨):** يهدف المشروع إلى رفع كفاء المصرف وتحسين الأحوال الصحية والبيئية لسكان المحافظات التي تمر بها من خلال إعادة تأهيل وبناء وتوسعات محطات معالجة صرف صحي وتنفيذ شبكات وهذا المشروع بالتعاون مع– بنك الاستثمار الأوروبي –الاتحاد الأوربي. بتكلفة ٢٣٨.٩ مليون يورو (طبقاً للبيانات الواردة من الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي في ٢٦ مايو ٢٠٢٥).
- برنامج إدارة مياه الشرب في صعيد مصر – المرحلة الثانية (٢٠٢٢-٢٠٢٥): يتم تمويل المشروع من خلال الحكومة الفيدرالية السويسرية.

(٢-٣-٢) الإدارة المستدامة في استخدام الموارد الطبيعية

تُعد الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، خاصة في ظل التحديات البيئية المتزايدة مثل ندرة المياه وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين الاستغلال الاقتصادي للموارد والحفاظ عليها للأجيال القادمة، من خلال اعتماد سياسات وتشريعات تنظم استخدام المياه، والطاقة، والأراضي، والموارد الحيوية. ففي قطاع المياه، تبنت الحكومة الاستراتيجية القومية للمياه التي تركز على ترشيد الاستهلاك، وتحسين جودة المياه، والتوسع في إعادة الاستخدام. وفي قطاع الأراضي، يجري تنفيذ مشروعات مثل الدلتا الجديدة ومستقبل مصر الزراعي باستخدام أساليب ري حديثة وطاقات متجددة. كما تم التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، مثل محطة بنبان بأسوان، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتولي الدولة اهتمامًا خاصًا بالمحميات الطبيعية وإعادة تأهيل النظم البيئية المتدهورة، بما يسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وتؤكد هذه الجهود التزام مصر بتطبيق مفهوم الإدارة المستدامة كخيار استراتيجي في مواجهة التغيرات البيئية والمناخية.

١. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية

تبذل مصر جهوداً كبيرة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق الحضرية، وذلك من خلال عدة استراتيجيات ومشروعات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتقليل التأثير البيئي. من أبرز هذه الجهود:

التوسع في المدن الخضراء: تعمل الحكومة المصرية على إنشاء مدن جديدة تعتمد على الطاقة المتجددة والتخطيط العمراني المستدام، مثل العاصمة الإدارية الجديدة التي تتضمن مساحات خضراء واسعة وتقنيات حديثة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

مشروعات الطاقة المتجددة: يتم تنفيذ مشروعات تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مثل مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يساهم في تحسين جودة الهواء وتقليل الانبعاثات الكربونية. فمصر تظهر التزامًا سياسيًا قويًا تجاه التحول الأخضر من خلال الاستفادة من ثروتها من الموارد الطبيعية لزيادة حصة إنتاج الطاقة المتجددة، كما تسعى مصر إلى أن تصبح رائدة في قطاع الهيدروجين منخفض الكربون، وكذلك مركزًا إقليميًا لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في المنطقة، من خلال الاستفادة من إمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة. طبقاً لمؤشر مساهمة الطاقة المتجددة في انتاج الطاقة الكهربائية يبلغ نسبة مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة في الإنتاج الطاقة ٥.١٪.

إدارة المياه بكفاءة: تشمل الجهود تحسين أنظمة الري والزراعة الذكية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للمياه لضمان استدامة الموارد المائية في المناطق الحضرية هناك تحسن مستمر في قدرة الدولة على معالجة مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية بأمان طبقا لمؤشر نسبة كميه مياه الصرف المعالج يتضح أن النسبة ارتفعت بحوالي١٥٪ خلال خمس سنوات، ما يدل على توسع في المحطات والتقنيات المستخدمة.

شكل ٨١إجمالي الطاقة الكهربائية حسب المصدر

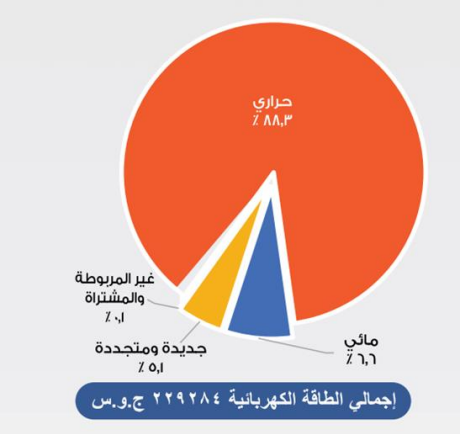

المصدر: التقرير السنوي٢٠٢٣/٢٠٢٤ لشركة القابضة للكهرباء في مصر

شكل ٨٢ نسبة الصرف الصحي المُعالج من إجمالي الصرف الصحي المُجمع خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٣/٢٠٢٤)

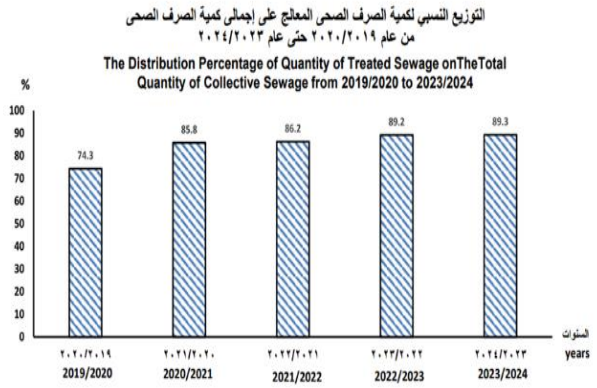

المصدر: النشرة السنوية احصاءات مياه النقية والصرف الصحي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

- **النماذج الناجحة:**

- **مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:**[٨٢] يوفر هذا المشروع الغاز لما يقرب من ٢.٣ مليون وحدة سكنية، ويستفيد منه ٩ ملايين مواطن في ٢٠ محافظة، ويتم تنفيذه بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية.

- **مشروع الحدائق الذكية والمستدامة بالعاصمة الإدارية الجديدة:** تصميم مساحات خضراء تعتمد على أنظمة ري ذكية باستخدام المياه المعالجة.

- مشروع الطاقة الشمسية في المباني الحكومية – القاهرة والجيزة: تركيب ألواح طاقة شمسية على أسطح المباني الحكومية.

- **أعمال التطوير الجارية بواحة سيوة:**[٨٣] تقوم وزارة الموارد المائية والري بتنفيذ أعمال لتطوير منظومة الري والصرف بواحة سيوة، لاستعادة التوازن البيئي بالواحة، وتحقيق التوازن بين معدلات سحب المياه والمناسيب الآمنة لبرك الصرف الزراعي بالواحة، ووضع حلول جذرية لمشكلة السحب الجائر للمياه الجوفية وارتفاع منسوب مياه الصرف الزراعي بالواحة، وذلك بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة والباحثين بكلية الهندسة بجامعة القاهرة.

تهدف أعمال التطوير الحالية لوضع حلول جذرية لمشكلة زيادة الملوحة بمياه "خزان الحجر الجيري المتشقق" نتيجة الحفر العشوائي للآبار، حيث يعتبر هذا الخزان هو الخزان الرئيسي لإنتاج مياه الري بالواحة ، وأيضاً لحل مشكلة زيادة كميات مياه الصرف الزراعي والتي أدت لارتفاع منسوب المياه الأرضية بالأراضي الزراعية بالواحة وهو الأمر الذى أثر سلباً على هذه الأراضي ، وهى مشكلات قائمة منذ ٣٠ عاماً ، ولذلك بدأت الوزارة في تنفيذ خطة لتنمية الواحة وتطوير ما بها من جسور للبرك وآبار وعيون طبيعية ، حيث يتم حفر آبار عميقة لإنتاج المياه العذبة من خزان الحجر الرملي النوبي للخلط مع مياه الآبار السطحية وإغلاق العديد من الآبار الجوفية والتي كانت تسحب المياه من الخزان الجوفي السطحي بشكل جائر.

كما تم تنفيذ أعمال لتقوية وتعلية وتدعيم عدد من الجسور ببركة سيوه لتقليل الأضرار الناتجة عن ارتفاع مناسيب المياه خلال السنوات الماضية والتي أثرت سلباً على بعض الأراضي الزراعية والمباني والمنشآت السياحية الواقعة على البحيرة،

[٨٢] الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة –منصات رسم السياسات وتفعيل الشركات – التقرير السنوي ٢٠٢٣ – وزارة التعاون الدولي

[٨٣] https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢١٩٣٣

حيث بدأت المنطقة تسترد عافيتها بعد خفض منسوب المياه ببركة سيوة، الأمر الذي أسهم في استرداد مساحات كبيرة من المزارع التي تدهورت خلال السنوات الماضية.

كما تجرى أعمال حفر قناة مفتوحة لنقل مياه الصرف الزراعي ببعض المصارف المؤدية لبركة سيوة إلى منخفض عين الجنبي شرقي الواحة حيث تمتد هذه القناة لمسافة ٣٣.٧٠ كيلومتر، كما يجرى إنشاء محطة رفع أنطفير لنقل مياه الصرف الزراع من مصارف أنطفير وسيوة الغربي وملول من خلال قناة بطول ٥.٧٠ كيلومتر تصل إلى القناة المفتوحة.

- قناطر أسيوط الجديدة:[٨٤] تُعد من أكبر المشروعات المائية القومية التي نفذتها مصر على نهر النيل، وجاءت لتحل محل القناطر القديمة التي تجاوز عمرها ١١٥ عامًا، بهدف تحسين إدارة المياه، والري، والطاقة، والملاحة. توفر قناطر أسيوط الجديدة مياه الري لنحو ١.٦ مليون فدان في ٥محافظات، ويوفر الكهرباء النظيفة لـ ١٣٠ ألف أسرة من خلال محطة الطاقة الكهرومائية، ويوفر الدخل لنحو ٥ ملايين شخص من الفئات الضعيفة في القطاع الزراعي؛ كل ذلك بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، وبنك التنمية الألمان، وبنك الاستثمار الأوروبي والتعاون السويسري.

- مؤشر نسبة استخدام الطاقة المتجددة إلى إجمالي الطاقة المستخدمة: تعتبر نسبة استخدام الطاقة المتجددة إلى إجمالي الطاقة المستخدمة مؤشر مهمة لأنها تقلل الانبعاثات، وتعزز الاستدامة، وتنوع مصادر الطاقة، وتحفز الابتكار، وتساعد في تحقيق الأهداف البيئية. حيث بلغت نسبة استخدام الطاقة المتجددة إلى إجمالي الطاقة المستخدمة عام (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) طبقا وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة) ٢٠٪ وتم تحديد المستهدف لعام ٢٠٣٠ في حدود ٤٠.٣٪.

٢. دعم حماية الموارد علاوة على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات

تبذل الدولة المصرية جهودًا ملموسة في دعم حماية الموارد الطبيعية من خلال تبني سياسات متكاملة تركز على خفض وإعادة استخدام وتدوير المخلفات، باعتبارها جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة، التي تهدف إلى تقليل توليد النفايات، وتحسين جمعها، وزيادة معدلات التدوير. كما تم إنشاء جهاز تنظيم إدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة، لضبط القطاع وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص. ترتفع نسبة مؤشر تدوير المخلفات البلدية في كلا من محافظة القاهرة حيث تبلغ ٢٣.٠٣٪ والدقهلية ١٢.٨٣٪والبحيرة ٩.٥٤٪.

شكل ٨٣ نسب إعادة تدوير النفايات الصلبة لبعض محافظات الجمهورية لعام ٢٠٢٢

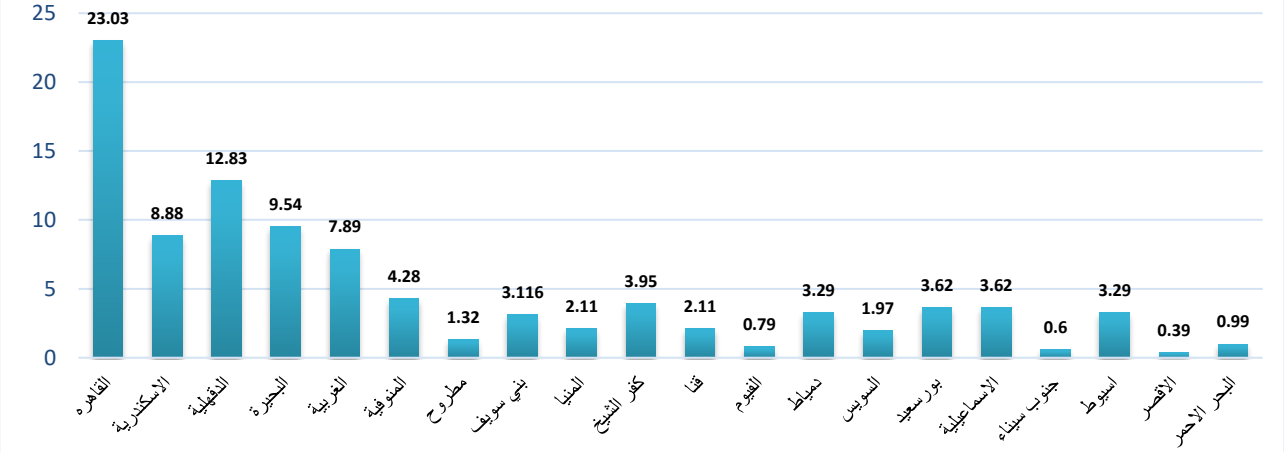

المصدر: مصر في أرقام قطاع البيئة إصدار مارس ٢٠٢٤.

[٨٤] الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة –منصات رسم السياسات وتفعيل الشركات – التقرير السنوي ٢٠٢٣ – وزارة التعاون الدولي

تعتبر المخلفات الصلبة البلدية المكون الأكثر تاثيراً على البيئة والتي لا تقل كمياتها تبعا للتقارير الرسمية عن ٢٥ في المائة من المجموع الكلي لحجم المخلفات في مصر، وتختلف مكونات المخلفات البلدية حسب المنطقة والحالة الاجتماعية غير أن المواد العضوية هي الجزء الأكبر من هذه المخلفات . وقد قام جهاز تنظيم إدارة المخلفات بإعداد دليل المخططات الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة في مصر، يهدف الدليل إلى تقديم خدمات إرشادية لإدارة المخلفات الصلبة على مستوى المحافظات لإعداد مخططات متكاملة تؤدي إلى إدارة بيئية وصحية سليمة لإدارة المخلفات الصلبة، وتحقيق الاستدامة، والكفاءة الاقتصادية، والفنية. كما أولت الدولة اهتماما بأنواع المخلفات الطبية والإلكترونية وهي من المخلفات التي تقترن وجودها في المناطق الحضرية الكبرى.

شهدت مصر توسعًا ملحوظًا في تنفيذ مشروعات البيوجاز في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في الريف المصري. وتعتمد هذه المشروعات على إعادة استخدام المخلفات الحيوانية والزراعية لإنتاج غاز حيوي يُستخدم كبديل للطاقة، إلى جانب إنتاج سماد عضوي آمن. حيث تم تنفيذ عدد ٦ وحدات غاز حيوي (سعة ٢ م^{٣}) بقرية الفالوجا بمحافظة البحيرة، وتنفيذ عدد ١٦ وحدة غاز حيوي (سعة ٢ م^{٣}) بقرية بنى رافع بمحافظة أسيوط، وكذلك تنفيذ عدد ٢٤ وحدة غاز حيوي (سعة ٢ م^{٣}) بقرية الطوناب بمحافظة أسوان، وذلك ضمن بروتوكول التعاون مع جمعية دار الأورمان. كما تم تطوير دليل تقييم كفاءة مشروعات البيوجاز في مصر والذي يهدف إلى تقييم نماذج الشركات المنفذة لمشروعات تنفيذ وحدات الغاز الحيوي من خلال تحليل الجوانب الفنية والإدارية والمالية.

تم انشاء النظام الوطني لإدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالمخلفات كنظام متكامل لتسجيل الشركات العاملة في مجال المخلفات للحصول على التراخيص والموافقات والتصاريح الخاصة بأنشطة المواد والمخلفات والتي يصدرها جهاز تنظيم إدارة المخلفات إلكترونياً، وذلك لتسهيل الاجراءات على إعادة تدوير المخلفات الصلبة تحافظ على الموارد، تقلل التلوث، تحد من حجم النفايات، توفر الطاقة، وتعزز الاستدامة. تبلغ اعلى نسبة لتدوير النفايات على مستوى مصر في محافظة القاهرة تليها محافظة الدقهلية ثم محافظة البحيرة.

النماذج الناجحة:

من أبرز المشروعات الداعمة لهذا التوجه

البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة: الممول من الاتحاد الأوروبي، والذي يركز على تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات في أربع محافظات نموذجية[٨٥] .

- إنشاء مصانع لتدوير القمامة وإنتاج الوقود البديل في مدن مثل الفيوم وأبو رواش [٨٦]
- مشروعات الجمع والفصل من المصدر، خاصة في القاهرة والجيزة، بالشراكة مع المبادرات المجتمعية.
- مشروع "صفر نفايات "في مدينة شرم الشيخ، الذي تم إطلاقه قبيل استضافة مصر لقمة المناخCOP٢٧ ، ويُعد نموذجًا للمدن المستدامة.
- إنشاء المدينة المتكاملة لمعالجة المخلفات بالعاشر من رمضان: إنشاء المدينة المتكاملة لمعالجة المخلفات بالعاشر من رمضان على مساحة ١٢٢٨ فدان، حيث تستقبل مخلفات بلدية، هدم وبناء، وطبية، وصناعية، وخطرة ، وتم مراعاة كمية المخلفات المستقبلية المتولدة عن محافظتي القاهرة والقليوبية، حيث تم تخصيص مساحة ١٠٦ فدان لمعالجة المخلفات البلدية الصلبة المتولدة عن محافظة القليوبية، ومساحة ٢٣٧.٥ فدان للتخلص الآمن من المرفوضات، ومساحة ١٠ فدان لمعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الطبية بمحافظة القليوبية، وتخصيص مساحة ٢١٢ فدان لمعالجة المخلفات البلدية الصلبة المتولدة عن محافظة القاهرة ومساحة ٤٤٦.٧ فدان للتخلص الآمن من المرفوضات الناتجة عن عمليات

[٨٥] https://dev.nswmp.net/

[٨٦] https://www.eeaa.gov.eg/News/٦٧٧١/Details?utm_source)

المعالجة، بالإضافة إلى مساحة ١٦.٥ فدان لمعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الطبية المتولدة عن محافظة القاهرة، كما تضم المدينة مساحة ٧٦.١٤ فدان لمعالجة المخلفات الصناعية الخطرة ومساحة ٢٣ فدان لمعالجة مخلفات البناء والهدم، كما حساب الاحتياجات المطلوبة لمعالجة المخلفات البلدية المتولدة بنطاق القاهرة الكبري خلال ٣٠ عامًا. [٨٧]

- وقعت الحكومة المصرية ممثلة في وازرة البيئة وبالتنسيق مع وزارة الخارجية وثيقة مشروع ادارة المخلفات الطبية والإلكترونية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمنحة مقدمة من مرفق البيئة العالمية مدتها خمس سنوات بهدف تنفيذ أولويات الحد من انبعاثات مركبات الدايوكسين والفيوران المنصوص عليها في خطة العمل الوطنية الصادرة في عام ٢٠٠٥ للوفاء بمتطلبات اتفاقية إستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

- **<u>المدن المزودة بنظام متكامل لإدارة المخلفات في مصر</u>**[٨٨]: تشير البيانات الرسمية إلى أن منظومة إدارة المخلفات تم إدخالها تدريجيًا إلى عدد متزايد من المدن المصرية على مستوى الجمهورية، مع تفاوت في درجات التطبيق حسب مستوى الجاهزية والبنية التحتية المحلية. حتى منتصف عام ٢٠٢٤، يمكن رصد تطور المنظومة على النحو التالي:

- شملت منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات جميع المحافظات، بدرجات متفاوتة بين المحافظات الكبرى والمحافظات الأقل كثافة سكانية.
- يتراوح إجمالي عدد المدن التي تم إدخال نظم متكاملة لإدارة المخلفات بها بين ١٣٠ إلى ١٥٠ مدينة، تشمل العواصم الإقليمية، والمدن الحضرية الكبرى، ومراكز المحافظات.
- في عدد من المحافظات، لا سيما القاهرة الكبرى والإسكندرية والدقهلية ودمياط وبورسعيد، وصلت منظومة الإدارة المتكاملة إلى مراحل متقدمة، مع استكمال جميع مكونات البنية التحتية (محطات وسيطة، مصانع تدوير، مدافن صحية).
- يجري العمل حاليًا على استكمال إدخال المنظومة إلى بقية المدن والمراكز، ضمن خطة قومية تنتهي مرحلتها الحالية بحلول عام ٢٠٢٦، بهدف تغطية كافة أنحاء الجمهورية.
- وتشتمل المنظومة المتكاملة على خدمات منتظمة لجمع ونقل المخلفات، وإنشاء محطات وسيطة ثابتة ومتحركة لتحسين كفاءة النقل، بالإضافة إلى مصانع معالجة وتدوير ومدافن صحية مطابقة للمعايير البيئية. كما تعتمد المنظومة على إدخال نظم رقمية للمتابعة والتقييم لضمان جودة الأداء.

- **<u>البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة:</u>**[٨٩]

يعمل إدارة المخلفات الصلبة على تحسين نظام النفايات الصلبة البلدية في أربع محافظات، ويستفيد منه أكثر من ٦ ملايين شخص ويوفر ٥٧١ فرصة عمل مباشرة. وقد تم تنفيذه بالشراكة مع بنك التعمير الألماني، والاتحاد الأوروبي وسويسرا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

- **<u>مبادرة "إدارة المخلفات الصلبة لأفريقيا بحلول عام ٢٠٥٠"</u>:**

أُطلقت خلال رئاسة مصر لمؤتمر المناخ COP٢٧، وتهدف إلى تدوير ٥٠٪ من مخلفات القارة بحلول عام ٢٠٥٠، من خلال تطوير منظومة إدارة المخلفات، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتعزيز الاقتصاد الدائري.

- **<u>مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة</u>:**

يتم تنفيذه بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، ويعمل على تحسين الظروف الصحية لنحو ٣.١مليون شخص يعيشون في المجتمعات الأقل حصولاً على الخدمات في مصر، ٥٠٪ منهم من النساء، وذلك من خلال التخلص من ١٠٨٢ طن من مبيدات الآفات القديمة من ٦٥ موقعا في جميع أنحاء مصر.

---

[٨٧] https://www.eeaa.gov.eg/News/٢٢٥٧٦/Details

[٨٨] وزارة التنمية المحلية

[٨٩] الشراكة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة –منصات رسم السياسات وتفعيل الشركات – التقرير السنوي ٢٠٢٣ – وزارة التعاون الدولي

- **مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى:**[٩٠]

تعتبر مبادرة بيئية كبرى أطلقتها الحكومة المصرية عام ٢٠٢١، بتمويل من البنك الدولي، ويستمر حتى عام ٢٠٢٦. يهدف المشروع إلى تحسين جودة الهواء وتقليل الانبعاثات الضارة، خاصة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. تنفذ الحكومة المصرية حاليا مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى بتمويل من البنك الدولي. يهدف المشروع إلى خفض انبعاثات الهواء والمناخ من القطاعات الحيوية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلوث الهواء في القاهرة الكبرى. وينّفذ المشروع بالتعاون مع وزارة البيئة ووزارة التنمية المحلية ومحافظة القليوبية وهيئة النقل بالقاهرة والجهات المعنية الأخرى. يركز المشروع على مصدرين رئيسيين لتلوث الهواء: النفايات الصلبة وانبعاثات المركبات في القاهرة الكبرى.

جدول ٢٢ مشروعات إدارة المخلفات الصلبة

اسم المشروع / المبادرة	الوصف
تنفيذ منظومة المخلفات البلدية الصلبة الجديدة	إنشاء (١٧) محطة وسيطة ثابتة، (١٤) محطة وسيطة متحركة، (٣) مصانع جديدة، (٤) خطوط جديدة، (٢١) مدفن صحي
محطة المعالجة بمحافظة الجيزة	توقيع عقد أول محطة لمعالجة المخلفات في الجيزة
رفع التراكمات التاريخية	رفع (٣.٢) مليون طن من التراكمات التاريخية على مستوى الجمهورية
محطة معالجة النفايات الطبية بالغربية	إنشاء محطة مركزية بتكنولوجيا الفرم والتعقيم
التخلص من المخلفات الإلكترونية والبطاريات	التخلص من ٧٠٩١ طن من المخلفات الإلكترونية وبطاريات الرصاص
التخلص من المبيدات المهجورة	التخلص من ١٠٠٠ طن من المبيدات المهجورة عالية الخطورة
التخلص من شاشات الأشعة الكاثودية	التخلص الآمن من ١٠٠٥ طن من شاشات CRT
معالجة زيوت محولات ملوثة بـ PCBs	معالجة ٤٣٠ طن من الزيوت الملوثة بشركات الكهرباء
تقنين مصانع تدوير المخلفات الإلكترونية	تقنين أوضاع ١٥ مصنعًا
وحدات البيوجاز	تنفيذ ١٨٤٣ وحدة منزلية و١ متوسطة الحجم لإنتاج الغاز الحيوي

المصدر: البيانات الواردة من وزارة البيئة.

٣. تنفيذ إدارة فعالة بيئياً للموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية

تتبنى مصر نهجاً متكاملاً لإدارة الموارد المائية والمناطق الساحلية الحضرية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتقليل التأثيرات البيئية السلبية. من أبرز الجهود المبذولة:

- **الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:** وضعت وزارة البيئة استراتيجية وطنية للإدارة الساحلية المتكاملة، تشمل تعزيز دعم السياسات، التخطيط المستدام لاستخدام الموارد الساحلية، ورفع الوعي بين الجهات المعنية.
- **حماية الشواطئ المصرية:** تعمل وزارة الموارد المائية والري على تنفيذ مشروعات لحماية الشواطئ، خاصة في دلتا نهر النيل، باستخدام حلول منخفضة التكلفة تعتمد على دعم المجتمع المحلي.
- **إدارة البحيرات المصرية:** تضع وزارة البيئة البحيرات المصرية وحمايتها ضمن أهم أولوياتها واستراتيجياتها ويتم ذلك من خلال تطبيق منظومة متكاملة تضمن استدامة مواردها الطبيعية وتعظيم الاستفادة البيئية والاقتصادية منها وإدارتها بأسلوب الادارة المتكاملة من خلال حزمة من الإجراءات والبرامج، تشمل برنامج الرصد البيئي للبحيرات ويتم تنفيذ هذا

[٩٠] Egypt: Greater Cairo Air Pollution Management and Climate Change Project -January ٢٠٢٥ - World Bank

البرنامج بالتعاون مع المعهد القومي لعلوم البحار والمصائد منذ ٢٠٠٩ برصد نوعية مياه البحيرات الشمالية " البردويل – البرلس – المنزلة– إدكو –مريوط".

- **<u>الرصد اللحظي للصرف الصناعي للمنشآت الكبرى</u>:** يتم التنسيق مع " الهيئة العامة للتنمية الصناعية " لإلزام الشركات الصناعية الكبرى لتركيب الحساسات على السيب النهائي للمنشآت الصناعية الكبرى بهدف الرصد اللحظي المستمر لمؤشرات الصرف الصناعي لتلك المنشآت وربطها بالشبكة الوطنية للرصد بوزارة البيئة
- **<u>مشروعات تحلية مياه إعادة استخدام المياه</u>:** تُعد إعادة استخدام المياه من الركائز الأساسية لمواجهة تحديات ندرة المياه، وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذا المورد الحيوي، خاصة في ظل ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل وارتفاع الطلب بسبب النمو السكاني والتوسع العمراني والزراعي. وقد اعتمدت الدولة في الاستراتيجية القومية للمياه على مبدأ التدوير وإعادة الاستخدام كمحور رئيسي، حيث يتم إعادة استخدام نحو ٢٥٪ من المياه المتاحة عبر عدة مصادر.
- **<u>تقنيات ترشيد وإعادة الاستخدام للمياه</u>** [٩١]: حيث انخفض نصيب الفرد من المياه المنتجة كما يوضح شكل رقم(٨٤) :

شكل ٨٤ متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٤.تبني توجهات مبنية على مفهوم المدن الذكية والتي تعزز الرقمنة، والطاقة النظيفة والتكنولوجية

يتعلق الهدف الرابع من برنامج عمل الحكومة بتنمية عمرانية متكاملة ومستدامة، حيث يركز على استيعاب السكان المتزايد من خلال التوسع العمراني وزيادة المساحة المأهولة بالسكان، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي وتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وذلك بشكل واضح دون المساس بالنمو السكاني القادم، مع استكمال تطوير المناطق غير المخطط لها. ويتضمن الهدف الرابع من برنامج عمل الحكومة، برنامجاً فرعياً للتوسع في تأسيس المدن المستدامة وتنمية الجيل الرابع.

- يركز هذا الهدف خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على بناء ١٤٢ ألف وحدة سكنية في إطار التوسع العمراني والسكني خدمات متكاملة متفرعة بين وحدات سكنية متوسطة وفوق متوسطة، وإنشاء وحدات عمرانية متكاملة وتستمر في السعي إلى إنشاء وحدات سكنية متكاملة وخدمات متكاملة إسكان مناسبة لجميع فئات المجتمع. وفي الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، تم تنفيذ نحو ٢٢٥٣٥ وحدة سكنية جديدة لكل فئات المجتمع المصري، في مجال الإسكان الاجتماعي، تم

[٩١] طبقا البيانات الوارد من وزارة الموارد المائية والري في٢٩مايو ٢٠٢٥

تنفيذ ٢١٣٤٧ وحدة سكنية في مجال الإسكان التعاوني، تم تنفيذ ٥٥ وحدة سكنية، وفي الإسكان الفاخر، تم تنفيذ ٣٨٤ وحدة سكنية، وفي الإسكان المميز والمتوسط، تم تنفيذ ٥٨ وحدة سكنية، وفي مشروعات سكن مصر، تم تنفيذ ٦٩٦ وحدة سكنية.

- في إطار مبادرة وحدات "العمارة الخضراء" بسكن لكل المصريين بالتعاون مع البنك الدولي والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، بهدف بناء السكن البيئي، تم تنفيذ المرحلة الأولى والتي تتضمن بناء ٢٥ ألف وحدة سكنية، معتمدة بشكل جزئي حسب الهرم للإسكان الاجتماعي. وحصلت مبادرة "العمارة الخضراء" في مصر على جائزة الاتحاد الأفريقي للإسكان كأفضل أفكار إبداعية في مجال الإسكان على المستوى القارة الأفريقي في نوفمبر ٢٠٢٣.
- فاز برج فوريس العالمي بالعاصمة الإدارية الجديدة بعدد من الجوائز كأفضل ناطحة سحاب تجارية خلال عام ٢٠٢٤. [٩٢]
- تهدف الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٢٥–٢٠٣٠ إلى لبناء مراكز بيانات متطورة لتعزيز البنية التحتية الوطنية الرقمية، والمساهمة في إنشاء مركز البيانات الوطني في دعم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي في مصر في مجالات مثل التحكم في المرور، والتخطيط العمراني، وتحسين الزراعة، والتشخيص الطبي، وخلافه. وفي إطار هذه الاستراتيجية، أطلقت مصر عدة مشروعات ومبادرات تطبيقية تسهم بشكل مباشر في تعزيز التحول الرقمي والتنمية الحضرية المستدامة، وذلك من خلال إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة. وفيما يلي جدول(٢٣) أبرز هذه المشروعات:

جدول ٢٣مشروعات الذكاء الاصطناعي في مصر

اسم المشروع أو المبادرة	الوصف	المصدر
المركز الوطني للذكاء الاصطناعي	ذراع تنفيذي للاستراتيجية، يعمل على تنسيق الجهود البحثية والتطبيقية في الذكاء الاصطناعي	https://ai.gov.eg/
منصة المدن الذكية CityOS	منصة لإدارة نظم المدينة (مرور، طاقة، نفايات) عبر AI والتحليل التنبؤي	عرض المشروع في Cairo ICT
دعم الشركات الناشئة في AI	احتضان وتوجيه وتمويل للشركات العاملة في الذكاء الاصطناعي	ITIDA – InnovEgypt – مركز الابتكار التطبيقي AIC – الذكاء الاصطناعي
أنظمة المرور الذكية	رصد ذكي لحركة السيارات عبر كاميرات وذكاء اصطناعي لتقليل الحوادث	وزارة النقل المصرية – الذكاء الاصطناعي في النقل + تقارير Cairo ICT

المصدر: كتاب وصف مصر في معلومات ٢٠٢٥

تطبيقات التحول الرقمي لوزارة الري والموارد المائية تشتمل هذه التطبيقات[٩٣]:

تبنت الدولة مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- تحويل نظم الري إلى الري الحديث وذلك لزراعة قصب السكر وحدائق الفاكهة
- التوسع في تطبيق نظم الري المطور بالترع الفرعية بناءً على مشاركة المزارعين واستعاضة التكاليف.
- التوسع في نظم الصرف المغطى والصرف المحكوم وإعادة تأهيلها.
- التوسع في معالجة مياه الصرف الزراعي

[٩٢] كتاب وصف مصر في معلومات ٢٠٢٥

[٩٣] https://www.mwri.gov.eg/?page_id=٢٢٢٤٣

- إنشاء وإحلال وتجديد وصيانة القناطر والمنشآت الصناعية أفمام – حجوزات – سحارات – كبارى – محطات رفع ..... على الترع ومجرى نهر النيل ومن أهم تلك المنشـــآت قناطر أســـيوط الجديدة والتي تعمل على توفير الاحتياجات المائية لمساحة ١,٦٥٠ مليون فدان
- معالجة مياه الصـــرف الزراعي محطة بحر البقر لمعالجة ٥,٦ مليون متر مكعب يوميا – محطة المحســـمة لمعالجة ١ ملبون متر مكعب يوميا – محطة الضبعة لمعالجة ٧,٥ مليون م ٣ يوم لاستصلاح غرب الدلتا
- استخدام الإدارة الذكية والنمذجة لتحسين عمليات التخطيط لتوزيع المياه.
- التحول الرقمي مثل إنشاء ٢٧ تطبيق يعتمد على النظم الجغرافية للمتابعين وقياس مؤشرات الأداء مثل: (تطبيق محطات مصـلحة الميكانيكا والكهرباء – حصـر تعديات املاك الدولة على منافع الري – متابعة البحيرات داخل مصـر منخفضـة توشكي) – حصر حدائق الري الحديثة – منشآت الحماية من السيول – حصر مساحات المنزرعة على المياه الجوفية – بيانات شبكة الترع والمصارف ومتابعة أعمال التطهيرات – متابعة الأملاك – متابعة أعمال الإزلالات للتعديات) [٩٤]
- تطبيق لحصـر بيانات نوعية المياه بالمواقع المختلفة على امتداد شـبكة المجاري المائية، وكذا إعداد مؤشـر يوضـح نوعية المياه على طول مجري نهر النيل وفروعه
- تطبيق لحصر بيانات الترع (موزعة على حسب درجة الترعة وعرض القاع والادارة).
- تطبيق لحصـر المسـاحات التي تم التحول فيها لنظم الري الحديث (موزعة على حسـب الموقع – الزمام – نوع الأرض – نوع المحاصيل – تاريخ التحول – نوع النظام المستخدم).
- تطبيق لحصر الجزر والمراسى النهرية والتعديات على نهر النيل.
- تطبيق لحصر التعديات على نهر النيل وفرعية وشبكة الترع والأراضي الزراعية.
- تطبيق لحصر منشآت الحماية من أخطار السيول على مستوى الجمهورية، ومخرات السيول بالوجه القبلي.
- تطبيق لحصـر آبار المراقبة، وحوالي ٥٥ ألف بئر إنتاجي (موزعة على حسـب ملكية البئر وموقف الترخيص)، وحصـر المساحات المنزرعة على المياه الجوفية (تبعا لنوع المحاصيل الزراعية وطريقة وتقنية الري المستخدمة).
- تطبيق لحصر المخالفات بالمناطق الشاطئية (موزعة على حسب المحافظة ونوع المخالفة وموقف الإزالة وتحرير محاضر المخالفة وقرارات إزالة).

- **<u>الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضر والمستدام</u>**[٩٥]: تم الإعلان رسمياً عن الاستراتيجية الوطنية للعمران والبناء الأخضـر والمسـتدام في مصـر خلال فعاليات المنتدى الحضـري العالمي في نوفمبر ٢٠٢٤، وهي تُعد أحد المرتكزات الأساسية لرؤية الدولة نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أنماط عمرانية أكثر كفاءة واستدامة، تراعي الاستخدام الرشيد للموارد، وتحسن جودة الحياة، وترتكز على محاور رئيسية تشمل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه ومواد البناء، ودمج الطاقة المتجددة والتنقل الحضري المستدام، والإدارة المتكاملة للمخلفات، وتحسين البيئة العمرانية الداخلية والخارجية. وتشـــمل الاســـتراتيجية تحفيز المطورين العقاريين عبر حوافز مادية (إعفاءات ضـــريبية، تسـهيلات تمويل) وغير مادية (تبسـيط الإجراءات، شـهادات بيئية). وتطبيق الأكواد الخضـراء للبناء بالتعاون مع المركز القومي لبحوث الإســكان والبناء، بالإضـــافة إلى دمج الاســـتراتيجية مع خطط الإســـكان والمباني الحكومية والخدمية والمشروعات القائمة.
  - **<u>أكواد البناء الأخضر التي تم تطويرها</u>:**

- كود المباني الخضراء صديقة البيئة
  - يضع معايير لتصميم وتنفيذ المباني التي تُراعي كفاءة الطاقة والمياه وجودة البيئة الداخلية

[٩٤] وزارة الموارد المائية والري في٢٩ مايو ٢٠٢٥

[٩٥] https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/٧٥٤٨٨

- يُشجع استخدام المواد المستدامة وتقنيات العزل الحراري

- كود تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني
  - يُلزم باستخدام نظم الإضاءة والتكييف الموفرة للطاقة
  - يُدمج الطاقة الشمسية في التصميمات الجديدة
- دليل الاستدامة والعمارة الخضراء والطاقة
  - يُعد مرجعًا إرشاديًا للمصممين والمطورين لتطبيق مفاهيم الاستدامة في المشاريع العمرانية

- **برنامج أطلس المدن المصرية المستدامة**[٩٦]: يهدف الأطلس إلى تقديم تصور شامل لحالة المدن المصرية من منظور الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع التركيز على تأثيرات تغير المناخ. كما انه يوفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة حول المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، التي تعكس واقع المدن المصرية، مما يسهم في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات فعالة تدعم التحول نحو مدن أكثر استدامة وفقًا لمستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتم تنفيذه في جميع المدن المصرية (مدن المراكز – المدن الجديدة – العواصم الإدارية للمحافظات)، ويتم التنفيذ على مراحل، بدأت بنموذج في مدينتي الاسكندرية والأقصر. وتم تمويل هذا المشروع من خلال تمويل حكومي وتمويل من شركاء التنمية الدوليين – برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يمكن الاستفادة من المنح المقدمة من جهات التمويل المختلفة.
- أطلقت **خطة عمل المدينة الخضراء** لمدينة السادس من أكتوبر بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لتكون أول مدينة مصرية تعتمد رسمياً خطة للتحول الأخضر، ضمن برنامج المدن الخضراء العالمي تحديد ١٤ مشروعاً رئيسياً تشمل النقل المستدام، وإدارة المياه، والطاقة النظيفة، والمخلفات الصلبة، و١٧ مبادرة طويلة المدى، منها تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين كفاءة الطاقة في المباني والمنشآت الصناعية.

(٢-٤) التنفيذ الفعال

في إطار التزام مصر بتطبيق الخطة الحضرية الجديدة، يأتي محور "التنفيذ الفعّال" باعتباره أحد الأعمدة الجوهرية لضمان ترجمة المبادئ والأهداف إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وقد عملت الدولة المصرية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على تعزيز قدراتها المؤسسية والتشريعية والتنفيذية لضمان التطبيق المتكامل للخطة، من خلال تطوير الأطر التنظيمية، وتحديث آليات التخطيط العمراني، وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والمحلية. كما تم التركيز على دمج أولويات التنمية المستدامة ضمن الخطط القطاعية والمحلية، وتفعيل آليات التمويل المستدام، وبناء القدرات، وتعزيز دور البيانات والرقمنة في دعم اتخاذ القرار. ولتحقيق تنفيذ فعّال وشامل، تبنّت الحكومة المصرية نهجاً قائماً على الشراكة بين مختلف الأطراف، بما يشمل الوزارات والهيئات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء التنمية. وتم اعتماد مبدأ التوطين المحلي للأجندة الحضرية من خلال برامج مثل "حياة كريمة" التي جسدت نموذجًا تطبيقيًا للتنمية الحضرية المتكاملة. كما أولت الدولة أهمية خاصة للرصد والمتابعة المستندة إلى مؤشرات أداء واضحة، لضمان التقييم المستمر لمسارات التنفيذ وتحقيق التعلّم المؤسسي. ويعكس هذا التوجه التزام مصر الراسخ بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على نحو فعّال، ضمن رؤية تنموية وطنية تستند إلى الشمولية، والاستدامة، والتكامل المكاني، والمؤسسي.

---

[٩٦] وزارة التنمية المحلية

(٢-٤-١) بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إعداد إطار داعم

في ضوء الالتزامات الوطنية تجاه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يشكّل محور "بناء هيكل حوكمة حضرية: إعداد إطار داعم" أحد الركائز الأساسية لضمان فعالية السياسات الحضرية واستدامة نتائجها. وتدرك الدولة المصرية أن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة لا يقتصر على البرامج والمشروعات فحسب، بل يتطلب أيضًا وجود بنية مؤسسية قوية، تستند إلى الشفافية والتنسيق بين مختلف المستويات الحكومية، وتُعزّز من قدرات الفاعلين المحليين على التخطيط والإدارة والمتابعة. ومن هذا المنطلق، تولي مصر اهتمامًا خاصًا بتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يُمكّن الوحدات المحلية من الاضطلاع بأدوارها في إدارة الشأن الحضري، وفق مبادئ الحوكمة متعددة المستويات والأطراف. وقد ركزت الجهود الوطنية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على مراجعة وتحديث الإطار المؤسسي الداعم للتنمية الحضرية، بما يشمل تعزيز اللامركزية، ورفع كفاءة الهياكل المحلية، وتطوير آليات المشاركة المجتمعية، وإرساء قواعد التنسيق بين الجهات المركزية والمحلية. كما تم إعداد ومراجعة عدد من الأدلة التنظيمية والخطط الإرشادية المتعلقة بالتخطيط العمراني والإدارة المحلية، إلى جانب تعزيز دور البيانات ونظم المعلومات في دعم صنع القرار المحلي. ويُعد هذا المسار خطوة محورية نحو تأسيس نظام حوكمة حضرية قادر على تفعيل الخطة الحضرية الجديدة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

١. تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بأدوارها

أهم مرتكزات التوجه نحو اللامركزية والتي تمثلت في وضع الدستور الحالي (٢٠١٤) الإطار التشريعي الحالي لتطبيق اللامركزية، ونص عليها صراحة، وحدد ملامح النظام المحلي في إطارها. كما تعتبر اللامركزية وسيلة (وليست هدف في حد ذاته) لتمكين الإدارة المحلية من القيام بأدوارها ولإصلاح النظام المحلي، بما يحقق التنمية الشاملة وتحسن الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمواطنين، ورضاهم عن الأداء الحكومي. ولا يمكن اعتبار اللامركزية مجرد مجموعة إجراءات إدارية، ولكنه تحول جذري وشامل في نظام عمل الدولة، يتطلب تأصيل اللامركزية كثقافة إدارية. ولا تعتبر مصر حديثة العهد باللامركزية، حيث يعتبر قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ – خاصة في نسخه الأولى بداية الاهتمام باللامركزية وزيادة صلاحيات المحليات كجزء من التحول للديمقراطية، حيث تضمن تفويض صلاحيات ١٤ وزارة خدمية للمحافظات فيما يخص عمل المديريات الخدمية، ولكن هذا التفويض لم يطبق. وصدرت قوانين وقرارات أخرى تزيد من درجة اللامركزية وتأخذ من صلاحيات وأدوار الإدارة المحلية لصالح الهيئات والوزارات المركزية (أمثلة: هيئة التنمية الصناعية – هيئة التنمية السياحية – إلخ). وبالنسبة للإطار الدستوري لتطبيق اللامركزية، فقد استعرض فريق عمل المشروع أهم ملامح هذا الإطار وفقاً لما ورد في دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ في بالنسبة لنظام الإدارة المحلية في الفرع الثالث من الفصل الثاني (السلطة التنفيذية) من الباب الخامس (نظام الحكم) وأفرد لها المواد (١٧٥ – ١٨٣) والتي جاءت داعمة بشكل صريح لتوجه الدولة نحو اللامركزية، وفقاً لما يوضحه الشكل التالي:

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة إعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية في مصر، وفقاً لخطاب وزير المالية الموجه إلى السيد وزير التنمية المحلية بشأن توصيات مجلس النواب المؤرخ ٦/٢٣/ ٢٠٢٣ والمتضمنة التوصية بتشكيل لجنة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة التنمية المحلية ووزارة المالية لإعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية في مصر بما يسمح بوضع الأسس والقواعد العامة لدعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية. وبناءً عليه، قدم السيد وزير التنمية المحلية مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة لإعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية وتطبيق اللامركزية بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٢، تضمنت اقتراح تشكيل اللجنة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء، وأن تكون قراراتها ملزمة للوزارات، وينوب وزير التنمية المحلية عن رئيس مجلس الوزراء ويحل محله في حالة غيابه، وتتولي وزارة التنمية المحلية الأمانة الفنية للجنة وبدعم فني ولوجيستي من مشروع الدعم الفني للوزارة. كما تم ضم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لعضوية اللجنة، لأهمية دورها في تنفيذ نقل الاختصاصات والموازنات الاستثمارية. ويتمثل دور اللجنة في وضع مقترحات لإعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية في مصر بما يسمح بوضع أسس والقواعد العامة لدعم اللامركزية

الإدارية والمالية والاقتصـــادية، والتنســيق بين الجهات المركزية والهيئات في مجالات اللامركزية الثلاث حســب مجموعات العمل المشكلة، وموائمة مقترحاتها مع التوجه في قانون الإدارة المحلية حين صدوره.

وتظهر أهمية التوجه نحو اللامركزية في ضوء ما تحققه من رفع مستوى الرضاء الشعبي عن أسلوب وجودة تقديم الخدمات العامة، وتحقيق التوازن التنموي جغرافيًا ومكانيًا (توطين التنمية محلياً)، وتحسين كفاءة استخدام المال العام على المستوى المحلي، وتخفيف ضـــغوط تبعية المحليات على الحكومة المركزية، وإطلاق قدراتها في تنمية مواردها في ضـــوء ســيطرتها على الخدمات المحلية، وتمكين المستوى المركزي من القيام بمهام وضع السياسات العامة والتقييم والمساءلة، وتحسين الصورة الذهنية والعلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين. وذلك من خلال تقاسم الأدوار الذي يعبر عنه بشكل مبسط الشكل رقم(٨٥):

شكل ٨٥ تقاسم الوظائف والأدوار بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والمواطنين أصحاب المصالح

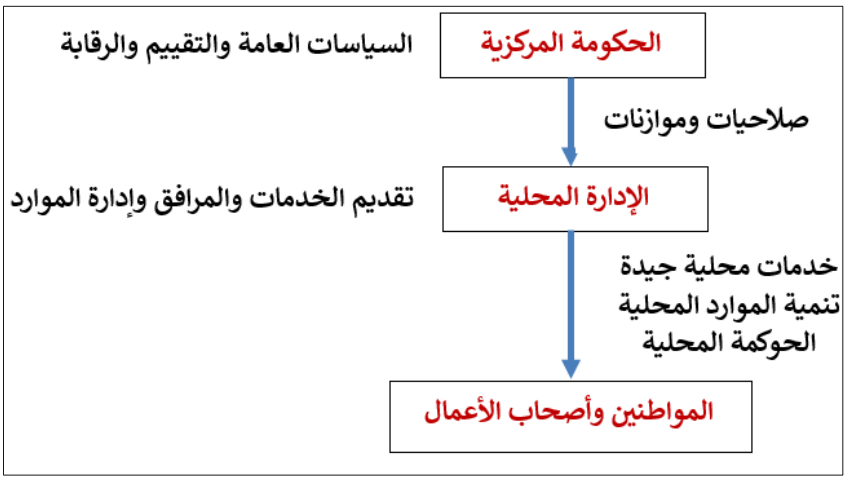

ونظراً لأهمية "الحوكمة متعددة المستويات" أوضـح فريق عمل المشـروع تطور هذا المفهوم وعلاقته باللامركزية. فخلال الفترة منذ بداية ١٩٩٠ كانت اللامركزية من أهم الاصـــلاحات التي تم تبنيها من الحكومات تمهيداً للابتعاد عن مركزية اتخاذ القرارات من خلال الحكومات المركزية والتخطيط المركزي وفي الفترة من بداية الألفية اســتمرت الحكومات في الإصـــلاحات نحو تطبيق اللامركزية مع التركيز بشـكل متزايد على الأهداف الألفية. وفي الفترة التالية بدأ التركيز على أهداف التنمية المسـتدامة واعتبار أن اللامركزية ليست هدفاً في حد ذاته، ولكن سبيل لتحسين مستوى الخدمات ورفع مستوى رضـاء المواطن. ومن ثمَ بدء تبني مدخل توطين أهداف التنمية المسـتدامة لتحقيق التوازن التنموي جغرافياً ومكانياً. ويشـير مصـطلح الحوكمة متعددة المسـتويات إلى تكامل أفقي ورأسـي لأنظمة الحوكمة لتمكين رسـم السـياسـات بكفاءة، وتقديم الخدمات بشـكل فعال، مع الأخذ في الاعتبار أن الخدمات الحكومية يتم تقديمها بشـكل تشـاركي بين أصـحاب المصـلحة على جميع مسـتويات المركزية والمحلية ويعتمد ذلك على مبادئ اللامركزية والتوطين، ويعتمد ذلك على كفاءة الإدارة المحلية ومؤسسات محلية ممكنة وقوية.

التحديات التي تعترض التوجه نحو اللامركزية

تتمثل أهم التحديات التي تعترض التوجه نحو اللامركزية فيما يلي:

- **التحديات التشريعية:**

- صـعوبة وجود قانون منفصـل للمجالس المحلية وانتخابها، كما ينادي البعض. كما أن تطبيق المادة (١٧٦) من الدسـتور تعتبر الأساس في التوجه نحو اللامركزية، حيث تتطلب وجود توافق حول "البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية".
- تنص المادة (١٧٨) من الدسـتور على أن الموارد المحلية تتضـمن الضـرائب ذات الطابع المحلي، ولابد من توافق هذه المادة مع المادة (٣٨) من الدستور والتي تنص على أن إصدار الضرائب لابد وأن يكون بقانون.

- ضرورة الانتهاء من مناقشة وإقرار قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، واتخاذ لإجراءات اللازمة لتنفيذه.

➢ **التحديات البشرية:**

- توافق أغلب الحضور على أن تطبيق اللامركزية يتوقف بدرجة كبيرة على توافر الكادر البشري المدرب والمؤهل على تنفيذ المهام والوظائف التي سيتم نقلها من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، وعلى إدارة الموارد المالية والموازنات التي يتم تخصيصها للوحدات المحلية.
- يتطلب تأهيل وتدريب الكادر المحلي وجود نمط استرشادي للمهام والوظائف التي يتم نقلها إلى الوحدات المحلية، وكيفية تطبيق ذلك بحيث يتم تأهيل وتدريب القيادات والموظفين المحليين على تنفيذ المهام والوظائف المنقولة، بالجودة والكفاءة المطلوبة.
- ضـــرورة أن يتواكب التوجه نحو اللامركزية مع تطبيق منظومة متكاملة للشـــكاوى والمتابعة في إطار تطبيق الحوكمة المحلية، وعلى النحو الوارد في قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، للتأكيد على المحاسبة والمسألة.

➢ **التحديات المالية:**

- ضعف الموارد التي يتم تحويلها من الحكومة المركزية إلى وحدات الإدارة المحلية.
- تواضـــع قدرة وحدات الإدارة المحلية على تنمية مواردها المحلية، وغياب الدوافع التي تحفز وحدات الإدارة المحلية في تنمية الموارد المحلية، في ضوء تطبيق مبدأ وحدة الموازنة وتحويل الموارد المحلية وموارد الصناديق الخاصة إلى حساب الخزانة الموحد.
- ضعف قدرات ومهارات الإدارة المحلية في تنفيذ المناقصات وإدارة المشروعات التنموية وتنفيذها ومتابعة تنفيذها.

➢ **تحديات أخرى:**

- توجد مقاومة للتوجه نحو اللامركزية، ليس فقط من الحكومة المركزية، ولكن من وحدات الإدارة المحلية وقيادتها أيضاً.

متطلبات التوجه نحو اللامركزية

- أهمية الربط بين اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصـادية مع اللامركزية السـياسـية، حيث يمكن وضـع تصـور متكامل للتوجه نحو اللامركزية، ولكن لا يتم تطبيقه إذا لم يرتبط بالسياسة العامة للدولة.
- ضـرورة وضـع تصـور ورؤية للتنمية الشـاملة خلال السـنوات العشـر القادمة، ومن ثم تحديد الدور المحوري الذي تلعبه الإدارة المحلية في تحقيق هذه الرؤية، ومن ثم إعداد استراتيجية متكاملة للتوجه نحو اللامركزية في هذا الإطار.
- ضـرورة ضـمان اسـتدامة التوجه نحو اللامركزية، وبحيث لا يكون هناك رجعة إلى المركزية عند البدء في التطبيق، مع وجود آليات لمراجعة كافة القوانين والتشريعات ذات الصلة لضمان توافقها ع التوجه نحو اللامركزية.
- يمكن التدرج في التنفيذ من خلال اختيار نطاق جغرافي (محافظة أو إقليم) أو نطاق قطاعي للتطبيق الاســـترشـــادي للامركزية قبل التعميم والتوسع في التطبيق على مستوى الجمهورية.
- تحديد أولويات إصـــلاح منظومة الإدارة المحلية ســـواء جغرافياً أو قطاعياً، مع إمكانية التجريب والتركيز على تحقيق قصص نجاح سريعة يمكن الاستفادة منها في تعميم الممارسات الفضلى.
- تعزيز مفاهيم الحوكمة المحلية خاصة ما يتعلق بالتشاركية وبالشفافية ووضوح العلاقات وخطوط المسئولية والمساءلة في العلاقة بين المستوى المركزي والمستوى المحلي، وبين الحكومة والمواطنين، وبين الجهات المعنية ذات الصلة.
- تحديد دور مهم ودمج القيادات الطبيعية على المســـتوى المحلي في رفع الوعي وتنمية القدرات ودعم التوجه نحو اللامركزية.
- إعداد قاعدة بيانات أو مرصد للمبادرات المحلية الناجحة واستخلاص الدروس المستفادة وتعميم الممارسات الفضلى.
- تطوير الإطار المؤسسي للوحدات المحلية على النحو الذي يسمح بمعالجة التحديات التي تواجه هذه الوحدات، واستحداث هيئات لإدارة التجمعات العمرانية الجديدة.

- إصدار قانون تداول المعلومات لتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات التي يتم بناء عليها اتخاذ القرارات والسياسات المعززة بالحقائق والمعلومات.
- إعادة النظر في قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢، لإعطاء دور أكبر لوحدات الإدارة المحلية في إعداد الخطط التنموية الخاصة بها.
- التوسع في ميكنة الخدمات العامة للاستفادة من التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها والذكاء الاصطناعي في توفير الخدمات العامة للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم.
- وجود أهمية قصوى لتطبيق منظومة متكاملة وفعالة للمتابعة والتقييم لضمان تنفيذ البرامج والمشروعات لخدمة المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، مع الاهتمام بتقييم أثر تطبيق اللامركزية من خلال مؤشرات ذكية.
- ضرورة رفع الوعي الجمعي بأهمية التحول إلى اللامركزية والهدف منها، خاصة على مستوى الوزارات والهيئات المركزية، وأيضاً وحدات الإدارة المحلية من خلال معالجة السلبيات التي تتراءى للأطراف المختلفة والتي تتمثل في التخوف من تحمل المسئولية وعدم القدرة على إدارة الموارد وفقدان الصلاحيات وخلافه.
- مرونة التوجه نحو اللامركزية تطبيق نماذج مختلفة بالنسبة للامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وفقاً للظروف الوطنية.

اللامركزية لإدارية

- التأكيد على وجود حكومة مركزية قوية تضمن عدالة التوزيع، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين بجودة وكفاءة وفعالية، من خلال وضع المعايير وتطبيقها، ومراقبة التنفيذ وتقييم الأداء.
- ضرورة تحديد العلاقة بين الوزارات المركزية والمديريات التابعة لها على مستوى المحافظات وتقاسم الأدوار وتعزيز التنسيق بينها.
- رسم خريطة المهام والوظائف لتحديد المسئوليات وتقاسم الموارد بين المستويين المركزي والمحلي، مع التأكيد على أن نقل السلطات والمهام يكون على مستوى كافة الوحدات المحلية، حتى القرى.
- تحديد الأدوار والمهام التي يتم نقلها إلى الوحدات المحلية في توفير الخدمات والمرافق العامة، وفي إدارتها، وصيانتها، وتحديثها.
- تطوير وتفعيل دور المديريات لتقوم بالأدوار المنوطة بها على مستوى المحافظات، وتوفير الموارد البشرية ونظم العمل التي تسمح لها بالقيام بهذه الأدوار، وتنمية قدرات العاملين بهذه المديريات التي عانت من نقص في الكوادر وعدم تأهيل الموظفين للقيام بوظائفها ومهامها في التخطيط والتنفيذ وإدارة الخدمات والمرافق العامة.
- التأكيد على دور وزارة التنمية المحلية في تنمية القدرات وتأهيل الكوادر المحلية، حيث إن المشروعات والمبادرات التي يتم تنفيذها في هذا الشأن والتي تكون في الأغلب والأعم منفذة من خلال مشروعات الدعم الفني وممولة في إطار التعاون الدولي، ومن ثم لا تنطوي على عناصر الاستدامة.
- التركيز والاهتمام بتنمية قدرات الكوادر المحلية على تنفيذ المشروعات التنموية على المستوى المحلي، ومتابعتها وتقييم أثرها، حيث عادة ما تركز برامج تنمية القدرات على تنمية المهارات في مجال تخطيط وتمويل المشروعات فقط.
- ضرورة الاهتمام باختيار القيادات المحلية والتأكد من تمتعها بالسمات الشخصية وبالمهارات والقدرات التي تسمح لها بالاضطلاع بمسئولياتها وتنفيذ المهام والوظائف المنوطة بها.
- ضرورة تطوير دور المحافظ والقيادات المحلية وعدم قصر هذا الدور على الوظائف الإدارية الذي يعوق من قيامها بأدوار فنية في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية المحلية وغيرها.
- التأكيد على أن تطبيق نظام الانتخاب للقيادات المحلية لا يسفر بالضرورة عن وفير كوادر أكثر كفاءة.

اللامركزية المالية

- تنمية قدرات الوحدات المحلية على إدارة الموازنة الاستثمارية التي تمول من الباب السادس من الموازنة العامة للدولة، والتي زادت بنسبة كبيرة خلال الأعوام الماضية، ولكن الوحدات المحلية وجدت صعوبة في إدارتها بكفاءة، وفقاً للشروط المحددة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- أهمية رفع قدرة الوحدات المحلية على تنمية مواردها المالية الذاتية من خلال أنشطة فعلية وتقديم الخدمات للمواطنين وليس من خلال فرض الرسوم والضرائب وزيادة معدلاتها فقط.
- ضرورة توضيح دور الصندوق السيادي في إدارة أملاك الدولة على المستوى المحلي، ومدى إمكانية الاستفادة من هذه الأملاك في تمويل المشروعات والخدمات والمرافق المحلية.
- عدم التمسك بمبدأ "حياد دور اللامركزية على الموازنة العامة للدولة" واستبدال هذا المبدأ باستهداف تعزيز الأثر الإيجابي للتوجه نحو اللامركزية على الموازنة العامة لدولة، من خلال زيادة قدرة الوحدات المحلية على تنمية مواردها الذاتية، وعلى رفع كفاءة الانفاق العام على المستوى المحلي.
- إصلاح منظومة الشركات القابضة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وفي تعزيز قدرتها على تنمية مواردها الذاتية.
- التوجه نحو الحد من تنفيذ المشروعات التنموية من خلال الأمر المباشر حيث تحد من قدرة الوحدات المحلية على تنفيذ هذه المشروعات، وعدم قدرتها على تحمل تبعات هذا النمط من اسناد المشروعات، وعدم قدرة المقاولين المحليين على التقدم للمناقصات العامة، خاصة في ضوء صدور قانون الحياد التنافسي ومن ثم العودة إلى تطبيق قانون المناقصات العامة.
- الاهتمام بتقييم أثر المشروعات الممولة من خلال منظومة التعاون الدولي والتي يتم تنفيذها في الوحدات المحلية المختلفة.
- أهمية الدور الذي تلعبه "الموازنة التشاركية" في المساهمة في تعزيز التحول نحو اللامركزية المالية، وفي تنفيذ بعض المشروعات وفي تغير الصورة الذهنية عن قدرات الوحدات المحلية.
- ضرورة الانتقال من إعداد برنامج استثماري لبرامج التنمية المحلية، إلى إعداد خطة تنموية طويلة ومتوسطة الأجل على المستوى المحلي.

اللامركزية الاقتصادية

- تمتلك المحافظات إمكانات كبيرة للمساهمة بدور أهم في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب توفير السياسات والحوافز التي تعزز اللامركزية الاقتصادية.
- ضرورة تبني استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية المحلية تقوم على تعظيم الاستفادة من كافة الموارد والامكانيات والمقومات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية التي تمتلكها الوحدات المحلية.
- ضرورة الاهتمام بالتعامل مع التحديات التي تواجه ضم القطاع غير الرسمي إلى منظومة الاقتصاد الرسمي، في ضوء الدور الأصيل للإدارة المحلية في إدارة قطاع المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وريادة الأعمال، والمشروعات الناشئة.
- ضرورة تعزيز الربط بين التنمية العمرانية والتنمية الصناعية لتوفير البنية الأساسية المتكاملة لهذه المناطق والتي تعاني في بعض الوحدات المحلية من ضعف معدلات التشغيل وتوضع معدلات الإشغال، في حين تعاني من ارتفاع الطلب على الوحدات الصناعية في بعض الوحدات المحلية.
- تحويل المشروع القومي لتنمية الريف المصري إلى استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية المستدامة.
- أهمية الدور الذي تلعبه المجالس المحلية المنتخبة في دعم منظومة التنمية الاقتصادية المحلية، لتعكس وتعبر عن احتياجات المواطنين وأصحاب المصالح في توفير فرص عمل لائق ومنتج، وتعزيز الموارد المحلية، ومستوى معيشي

أفضـل، وبحيث يكون التوجه إلى اللامركزية الاقتصـادية معزز بالطلب من الجهات المعنية ذات الصـلة ومن أصـحاب المصالح.

- على الرغم من أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تم استحداثه على مستوى المحافظة إلا أنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن المجالس المحلية المنتخبة.
- ضرورة مراعاة ودمج التزامات مصر الدولية والإقليمية خاصة تلك التي تفرض قيوداً على ضرورة تطبيق معايير الحوكمة متعددة المستويات، وغيرها من الالتزامات التي تحد من قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماج في سلاسل الامداد والتوريد العالمية، وفي الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الدولية، وعلى المعونات الفنية من مؤسسات التنمية الدولية.
- تعزيز دور الوحدات المحلية في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية وتأثيرها على التنمية الاقتصـــادية وعلى جودة حياة المواطنين ورفع قدرة الوحدات المحلية على الصمود والمرونة.
- أهمية رسم خريطة بالمزايا التنافسية والممكنات الاقتصادية لكافة الوحدات المحلية حتى على مستوى القرية.

التوصيات والمقترحات

- أهمية مناقشـــة التوجه نحو اللامركزية شـــريطة وجود إرادة قوية من الجهات التنفيذية على المســـتويين المركزي والمحلي للالتزام بتبعات التوجه نحو اللامركزية ومسئولياتها.
- تتضـمن متطلبات التوجه نحو اللامركزية ضـرورة وجود إطار تشـريعي متكامل لتفعيل ما ورد في الدسـتور من مواد ذات صـلة، بالإضـافة إلى تطوير الأطر المؤسـسـية والتنظيمية الداعمة لهذا التوجه، مع توفير الموارد المالية اللازمة ومسـاندة جهود الوحدات المحلية لتنمية مواردها الذاتية، وتنمية القدرات البشرية لتمكين القيادات المحلية للقيام بالمهام المنوطة بها، بالإضـافة إلى التأكيد على أهمية المسـاءلة والمحاسـبة وتوفير المعلومات وتعزيز التشـاركية والشـفافية لضـمان أن يؤتي التوجه نحو اللامركزية ثمارها في تحسين حياة المواطنين، وتنمية الاقتصاد المحلي.
- تطبيق مبادئ الحوكمة متعددة المستويات، ومتعددة الأطرافـــ، والتوسع في التجريب والاسترشاد بالتجارب الدولية والمحلية الناجحة، مع مراعاة التطورات المحلية والإقليمية والدولية التي لها تؤكد على أهمية تطوير أداء الوحدات المحلية لتصـــبح أكثر صلابة ومرونة وقدرة على الصمود في موجهة الأزمات المتسارعة.
- التأكيد على الدور الهام والحيوي لوزارة التنمية المحلية في إدارة ملف "التوجه نحو اللامركزية"، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق تقدم واضح وملموس وفي توقيت مناسب في ضوء الجهود السابقة للوزارة والخبرات المتراكمة لدى قيادات الوزارة.

وفي ضوء ما سبق، نخلص إلى ٣ توصيات أساسية:

أولاً: ضـــرورة قيام وزارة التنمية المحلية بإعداد اســـتراتيجية متكاملة للتوجه نحو اللامركزية، يتم إعدادها من مجموعة من الخبراء في مجالات الإدارة المحلية، والتنمية المحلية، والقانون والتشريعات، والاقتصـاد، والسكان، والاجتماع، والعمران، والبيئة، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من التخصصـات، مع ضـرورة تبني منهج التخطيط التشاركي في إعدادها. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تتضـمن الاستراتيجية الرؤية المستقبلية طويلة المدى لتوجه نحو اللامركزية، والأهداف الكلية والقطاعية والمكانية والزمنية، وخارطة تقاسـم الوظائف والمهام بين المسـتويين المركزي والمحلي، وآليات تطبيق اللامركزية بكافة أنواعها، فضـلاً عن إعداد إطار متكامل لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم نتائجها.

ثانياً: ضـرورة اسـتمرار جهود وزارة التنمية المحلية لتفعيل وتقوية دور لجنة إعادة هيكلة نظام الإدارة المحلية في مصـر لتتولى تبني السـياسـات وإصـدار القرارات الملزمة لكافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية ذات الصـلة، وتنفيذ ما يلزم من برامج وإجراءات، لإعطاء دفعة قوية للتوجه نحو اللامركزية، في إطار إعداد الاستراتيجية المتكاملة، وفي ظل الجهود الحالية والمستمرة.

ثالثاً: متابعة الجهود المبذولة من كافة الأطراف المعنية ذات الصلة، خاصة في الأجل القصير والمتوسط، لتطوير الإطار التشريعي، والمؤسسي، والتنظيمي، وتوفير التمويل، وتنمية القدرات، والتوسع في تطبيق الحوكمة متعددة المستويات والأطراف، وما يرتبط بها من قواعد للمساءلة والمحاسبة والرقابة والشفافية والمتابعة والتقييم وتوفير المعلومات والبيانات الداعمة.

٢. الربط بين السياسات الحضرية وآليات التمويل والميزانيات

في إطار توجهات الدولة للإصلاح التشريعي والقضاء على تقادم بعض التشريعات بسبب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تم إعداد قانون التخطيط العام للدولة (١٨ لسنة ٢٠٢٢) ليحل محل القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة، والذي تم صياغته في وقت كانت مصر تتبنى فيه الفكر الاشتراكي القائم على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج المختلفة. كما جاء القانون ليتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ – والتي تم أطلقها في فبراير ٢٠١٦ ، حيث أوجدت واقع جديد للتخطيط في مصر يتطلب التنسيق بين الوزارات والهيئات والمحافظات من ناحية وبين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى والذي لم يحققه القانون ١٩٧٣/٧٠، كما استهدف القانون الجديد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة . وجاء القانون الجديد ليتسق بشكل تام مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي للدولة المصرية والتغيرات المختلفة، حيث يضع مجموعة من المبادئ التخطيطية التي تعكس الاستحقاقات الدستورية التي جاء بها دستور ٢٠١٤ كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والتحول نحو اللامركزية، والأدوار الممنوحة لمؤسسات المجتمع المدني والتطورات التي شهدها علم التخطيط كالاستدامة والتنوع والمرونة والتنمية المتوازنة والانفتاح على المجتمع وتشجيع الابتكار

وتتمثل اهداف مشروع القانون فيما يلي:

- التحول نحو اللامركزية ونقل السلطات والمسئوليات بين المستويات المحلية المختلفة.
- تحقيق الاستحقاقات الدستورية المتعلقة بالإدارة المحلية.
- التركيز على قضايا المتابعة والتقييم وهو ما لم يكن موجود في القانون السابق.
- تشجيع التخطيط التشاركي والمشاركة المجتمعية وإشراك المواطن في جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- تأسيس مجلس أعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، برئاسة السيد رئيس الجمهورية والذي يحقق التنسيق بين الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية حيث يهدف مشروع القانون للقضاء على فكرة عدم الاتساق والتضارب.
- تحقيق مجموعة من المبادئ التخطيطية التي تعكس الاستحقاقات الدستورية التي جاء بها دستور ٢٠١٤.
- تحديد المنهجية التخطيطية المفصلة لإعداد الخطط على المستوى القومي والإقليمي والمحلى والقطاعي وتحديد كافة الأدوار لجميع الأطراف ذات العلاقة بشكل واضح ومنضبط .
- معالجة أسباب تعثر المشروعات الممولة من الخزانة العامة، والتأكيد على عدم إدراج أية مشروعات دون التحقق من توافر الأراضي اللازمة لتنفيذها مما يعزز من كفاءة المشروعات الممولة من الخزانة العامة للدولة.
- إدراج البعد البيئي في كافة مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- تنظيم اليات التخطيط التنموى وربط التخطيط بالتمويل
- تنظيم العلاقة بين المستويات القومية والاقليمية والمحلية في اعداد الخطط
- كفاءة استخدام الموارد العامة ووضع مواشرات اداء ومعايير واضحة لتقيم اثر المشروعات والخطط

٣. تطوير أطر قانونية وسياسات لتمكين الحكومات من تنفيذ السياسات الحضرية

عملت الحكومة المصرية على تحديث التشريعات ذات الصلة بقطاع التنمية العمرانية، وتعزيز قدرات الإدارة المحلية، ووضع استراتيجيات وطنية شاملة للتنمية الحضرية. وشملت هذه الجهود تعديل قانون البناء الموحد وتشديد إنفاذه، واستحداث قوانين لتقنين

أوضـــاع البناء غير الرســـمي، إلى جانب إعداد الاســـتراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وتحديث الأدلة التنظيمية للمدن. تأتي هذه الإصـلاحات في سياق السـعي لتوفير بيئة تمكينية تمكن الحكومات المركزية والمحلية من تنفيذ السـياسـات الحضـرية بفعالية، مع مراعاة مبادئ الاستدامة والحوكمة الرشيدة ومواجهة التحديات الحضرية المتنامية.

تحديث التشريعات الحضرية وتعزيز إنفاذها

يمثل قانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ الإطار التشريعي الأساسي لتنظيم التخطيط العمراني والبناء في مصر. خلال السنوات الأخيرة، أدخلت الحكومة تعديلات جوهرية على هذا القانون لتحســـين منظومة تراخيص البناء وضـــبط النمو العمراني. ففي عام ٢٠٢٠، وافق مجلس النواب مبدئياً على تعديلات قانون البناء الموحد بهدف تبســـيط إجراءات الترخيص وتشـــديد العقوبات على المخالفات. وقد نصت التعديلات على زيادة مدة صلاحية تراخيص البناء إلى ثلاث سنوات بدلًا من سنة واحدة لتخفيف العبء عن المواطنين، وتفعيل دور اتحاد الشاغلين لضمان الصيانة الدورية للعقارات والحد من انهيار المباني. كما مُنحت وزارة الزراعة سلطة إزالة المباني المقامة خارج الحيز العمراني حفاظًا على الرقعة الزراعية، ووُضعت آليات لمساءلة المسئولين في الإدارات المحلية في حال تأخر إصـــدار التراخيص عن مدة شـــهر دون مبرر. هذه الإجراءات مجتمعة تهدف إلى ســـد ثغرات المنظومة القديمة التي أسهمت في انتشار البناء العشوائي، وضمان تطبيق أكثر صرامة للقانون للحد من المخالفات.

بالتوازي مع تعديل التشريعات، تبنت الحكومة اشتراطات تخطيطية وبنائية جديدة لضبط التنمية العمرانية. في أعقاب ظهور جائحة كوفيد-١٩، فُرضت في منتصف ٢٠٢٠ إجراءات استثنائية منها تجميد مؤقت لإصدار تراخيص البناء في محافظات القاهرة والجيزة والإسـكندرية لمدة سـتة أشـهر، بهدف وقف موجة البناء المخالف خلال الإغلاق. وخلال عام ٢٠٢١ صـدرت اشـتراطات بنائية وتخطيطية تفصـيلية جديدة تُخفض كثافات البناء المسـموح بها وتقلل ارتفاعات المباني في المناطق المزدحمة، مع اشـتراط ترك مساحات فضاء حول المباني ومنع البناء السكني في بعض المناطق شديدة الكثافة حتى إعداد مخططات تفصيلية. كما استحدثت تلك الاشـتراطات عملية ترخيص أكثر تعقيدًا تتضـمن مراجعات فنية من جامعات وجهات هندسـية لضـمان الالتزام بالمعايير. ورغم أن هذه الضـوابط جاءت كفرصـة ذهبية لتنظيم العمران وفق توصـيف وزير الإسـكان آنذاك، إلا أنها واجهت تحديات على أرض الواقع، حيث اعتُبرت صـــارمة إلى حد أعاق حركة البناء في كثير من المناطق. وبحلول أوائل ٢٠٢٤ قررت الحكومة إلغاء هذه الاشتراطات المؤقتة الصادرة عام ٢٠٢١ نظرًا لتداعياتها السلبية، والتوجه نحو تفعيل قانون البناء الموحد كإطار تشريعي شامل مع إدخال تسـهيلات جديدة. وقد أعلنت وزارة الإسـكان في مارس ٢٠٢٤ عن تعديلات تنفيذية لتبسـيط تراخيص البناء وتخفيف قيود الارتفاعات، لا سيما في الريف والمناطق القروية، لتنشيط قطاع التشييد وتحفيز الاستثمار العقاري. فعلى سبيل المثال، رُفع الحد الأقصى المسموح لارتفاع المباني في القرى ليصل إلى طابق أرضي + دورين في الشوارع بعرض ٤ أمتار، وأرضي + ٣ أدوار في الشوارع بعرض ٦ أمتار، مع تحديد الارتفاع النهائي من ١٠ إلى ١٣ متر حسب عرض الشارع. أما في المدن، فتظل قيود الارتفاع مرتبطة بالمخططات الاســـتراتيجية المعتمدة لكل مدينة والصـــادرة عن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية. هذه التعديلات الجديدة من شأنها تحقيق قدر أكبر من العدالة التخطيطية بين المناطق الحضرية والريفية، والحد من البناء غير الرسمي عبر إتاحة خيارات تطوير نظامية للمواطنين.

قانون التصـالح في بعض مخالفات البناء مثّل ركيزة أخرى في تطوير المنظومة التشـريعية الحضـرية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. فمع تفاقم مشـكلة البناء غير المرخص عبر العقود الماضـية، صـدر القانون رقم ١٧ لسـنة ٢٠١٩ (وتعديله بالقانون رقم ١ لسـنة ٢٠٢٠) ليتيح للمواطنين تقنين أوضـاع المباني المخالفة مقابل غرامات مالية، وذلك لاحتواء ظاهرة العشـوائيات وتحقيق دمجها في الاقتصـــاد الرســـمي. ورغم أن هذه المبادرة القانونية حققت بعض النتائج، حيث تلقت الجهات المختصـــة نحو ٢.٩مليون طلب تصـالح حتى نهاية المهلة في ٢٠٢١، إلا أن عملية البتّ في الطلبات شـهدت بطئًا شـديدًا ولم يتم البت إلا في نسـبة ضـئيلة منها (حوالي ٦٪ قبول و٤٪ رفض حتى ٢٠٢٣). في ضوء ذلك، وحرصًا على توسيع نطاق التقنين وجذب المزيد من المخالفين لتوفيق أوضـاعهم، أقرّت الحكومة قانونًا جديدًا للمصـالحة في مخالفات البناء هو القانون رقم ١٨٧ لسـنة ٢٠٢٣ الذي عُمل به بدءًا من

ديسمبر ٢٠٢٣. جاء القانون الجديد بمثابة إعادة صياغة شاملة للقانون السابق، حيث وسع فئات المخالفات القابلة للتصالح بشكل كبير بحيث يُمكن تقنين نحو ٨٠٪ من البناء المخالف القائم وفق تصريحات رئيس لجنة الإسكان بالبرلمان. أصبحت مخالفات كانت محظورة سابقًا – مثل البناء على أراضٍ ذات قيمة تراثية أو على خطوط التنظيم أو تجاوز قيود ارتفاع قرب المطارات – قابلة للتقنين بشروط خاصة تتطلب موافقات إضافية من الجهات المعنية (كالحصول على موافقة جهاز التنسيق الحضاري للمباني التراثية مثلًا). وإلى جانب توسيع الفئات، أدخل القانون تبسيطات إجرائية مهمة؛ فلم تعد لجان البتّ ملتزمة بالمعاينة الميدانية لكل حالة قبل إصدار القرار، بل يكتفى بفحص المستندات المقدَّمة وحُسن النية، مع إمكانية معاينة الموقع خلال خمس سنوات بعد الموافقة. هذا التغيير الإجرائي يُتوقع أن يُسرِّع البت في الطلبات بصورة ملموسة. كذلك لم يُخفّض القانون رسوم التصالح مباشرةً، لكنه قدّم تسهيلات في السداد (تقسيط الرسوم حتى ٥ سنوات مع إعفاء الفوائد لأول ٣ سنوات)، إلى جانب منح تخفيضات ونسب إعفاء تشجيعية وتوسيع صلاحيات المحافظين في تحديث قيمة الغرامات لتتناسب مع الأوضاع الاقتصادية. ويُنظر إلى القانون الجديد كمحاولة جادة من الحكومة لتعزيز دمج البناء غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية وتحصيل موارد مالية لدعم الخزانة العامة، خصوصًا بعد أن جاءت حصيلة الرسوم من القانون السابق أقل كثيرًا من المتوقع. ومع ذلك، يبقى نجاح هذا القانون مرهونًا بوضوح آليات تنفيذه وقدرة المواطنين على تحمل كلفة التقنين، فضلًا عن توفر الإرادة السياسية لمواصلة تطوير البيئة التشريعية بشكل يحفّز الامتثال ويحول دون عودة المخالفات مستقبلاً.

دعم الإدارة المحلية والحوكمة الحضرية

إلى جانب تحديث القوانين العمرانية، أدركت الدولة أن تمكين الإدارة المحلية هو عنصر حاسم لتنفيذ السياسات الحضرية على الأرض. ينص دستور ٢٠١٤ على التزام الدولة بتطبيق اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية خلال مدة محددة، بما يكفل تمكين الوحدات المحلية من إدارة شؤونها وتوفير الخدمات بكفاءة وعدالة. وفي هذا السياق، جرى إعداد مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد ليحل محل القانون القديم رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، بغية تعزيز استقلالية الوحدات المحلية وتوسيع صلاحياتها وصلاحيات مجالسها المنتخبة. استهدفت مسودة هذا القانون إعطاء المحافظات والمدن قدرًا أكبر من الحرية في وضع موازناتها وتنمية مواردها المحلية (عبر الضرائب والرسوم المحلية) بما يساعدها على تمويل مشروعات التنمية الحضرية. كما يتضمن المشروع تعزيز آليات المساءلة المحلية عبر المجالس المنتخبة ومنحها صلاحيات رقابية وتشريعية أوسع على المستوى المحلي، تنفيذًا لنصوص الدستور. وعلى الرغم من بدء مناقشة هذا القانون منذ عام ٢٠١٨، إلا أن إقراره تأخر خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤ .فقد أُرجئ طرحه للتصويت في البرلمان عام ٢٠٢٠، واستمرت البلاد طوال تلك الفترة بلا مجالس محلية منتخبة، حيث تعيَّن مجالس مؤقتة لإدارة المحافظات والمدن. هذا الفراغ المؤسسي حدّ من قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في صنع القرار العمراني ومتابعة تنفيذ الخطط على المستوى المحلي. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تحركات تمهيدية على صعيد بناء قدرات الإدارة المحلية؛ منها استمرار برنامج تنمية صعيد مصر الممول جزئيًا من البنك الدولي منذ ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تعزيز قدرة محافظات الصعيد على إدارة التنمية المحلية ضمن إطار من الحوكمة الرشيدة وتوسيع اللامركزية المالية. كذلك أطلقت الدولة الحوار الوطني في ٢٠٢٣ والذي تضمّن إحدى أولوياته التعجيل بانتخابات المجالس المحلية وإصدار قانون الإدارة المحلية الجديد لضمان مساءلة محلية وتحسين الخدمات. وفي أغسطس ٢٠٢٣، صدر عن الحوار الوطني توصيات بضرورة إجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية قبل نهاية ٢٠٢٤ وإعطاء أولوية لإقرار التشريعات المنظمة لها. إن تمكين الحكومات المحلية عبر انتخاب مجالسها ومنحها السلطات والصلاحيات المالية المطلوبة سيشكل خطوة جوهرية نحو تنفيذ أكثر فعالية للسياسات الحضرية، بحيث تصبح خطط التنمية العمرانية متوائمة مع احتياجات كل منطقة ومدعومة برقابة شعبية محلية، مما يعزز الاستدامة والعدالة في التنمية.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والسياسات الحضرية

ضمن جهود مصر لتحقيق التنمية الحضرية المتكاملة، برز اهتمام بوضع إطار استراتيجي وطني يوجه سياسات العمران على المدى المتوسط والطويل. وتبلور ذلك في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية التي تنسجم مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطة

التنمية المستدامة. وقد عملت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تطوير سياسة حضرية وطنية شاملة، تُحدد التوجهات العامة لإدارة العمران في مصر وتعزز التكامل بين برامج وخطط التنمية القطاعية المختلفة. وفي عام ٢٠٢٣، تم إقرار الوثيقة الوطنية للسياسة الحضرية من قبل مجلس الوزراء ومن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية لتصبح إطاراً للتنفيذ. وتهدف هذه السياسة الوطنية إلى تنسيق جهود التخطيط والتنمية بين مختلف الجهات، ووضع رؤية موحدة للتوسع الحضري المستدام تتضمن مبادئ مثل: توازن التوزيع السكاني على المستوى القومي، وتعظيم استغلال الموارد والموقع الجغرافي لمصر، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، إلى جانب تعزيز نهج المدن الذكية وتحسين إدارة المدن بالخدمات الرقمية. وتُرَكِّز الاستراتيجية أيضًا على دعم التخطيط التشاركي وإشراك جميع أصحاب المصلحة – من قطاع خاص ومجتمع مدني وأكاديميين – في صياغة وتنفيذ الخطط الحضرية، بما يضمن تبني حلول مبتكرة للمشكلات المزمنة كالازدحام والنقل والإسكان. كما ارتكزت الاستراتيجية على مخرجات المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢ الذي يضع تصوّرًا طويل المدى لشكل العمران في مصر، ويرمي إلى زيادة المساحة المعمورة من حوالي ٧٪ حاليًا إلى ما يقارب ١٢–١٤٪ من مساحة مصر بحلول عام ٢٠٥٢ وتوجيه النمو السكاني إلى مجتمعات عمرانية جديدة لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ضمن هذا الإطار، تمضي الحكومة في بناء مدن الجيل الرابع الذكية وتحويل المدن القائمة إلى مدن مستدامة ومرنة، مثل العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة وغيرها. وتتكامل هذه الجهود مع إطلاق برامج قومية مثل "حياة كريمة" لتنمية القرى والمناطق الريفية ورفع جودة الخدمات بها، مما يساعد في تقليل ضغط الهجرة إلى المدن وتحسين توزيع التنمية الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، عززت الدولة الأطر المؤسسية للتخطيط العمراني من خلال المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية برئاسة رئيس الوزراء، والذي يختص بوضع وإقرار السياسات العمرانية على المستوى القومي وضمان التنسيق بين الوزارات والمحافظات في ملفات استخدامات الأراضي وتنفيذ المخططات الاستراتيجية. كل هذه الاستراتيجيات والسياسات الوطنية تشكل مرجعية تساعد الحكومات المركزية والمحلية على توحيد الرؤية والأهداف في إدارة العمران، وتضمن مواءمة التشريعات والإجراءات التنفيذية مع الأهداف الأشمل للتنمية المستدامة حضرياً.

التحديات والتوجهات المستقبلية

على الرغم من التقدم الملحوظ في تحديث الأطر القانونية والسياساتية للتنمية الحضرية في مصر، لا تزال هناك تحديات قائمة تستوجب المعالجة لضمان تمكين فعلي للحكومات في تنفيذ السياسات الحضرية. من أبرز هذه التحديات ترجمة التشريعات إلى إنفاذ فعال على أرض الواقع؛ فعلى سبيل المثال، نجاح التعديلات الأخيرة لقانون البناء الموحد وقانون التصالح سيعتمد على قدرة الأجهزة المحلية على تطبيقها بعدالة وحزم، وتوفير كوادر مدربة ونظم رقابة تمنع العودة إلى المخالفات القديمة. كذلك فإن **تأخر** تفعيل اللامركزية الكاملة يمثل تحدياً هيكلياً. لذا فإن الإسراع بإصدار قانون الإدارة المحلية الجديد سيكون خطوة أساسية لتعزيز الحوكمة الحضرية التشاركية.

من التحديات أيضًا التنسيق بين الجهات المختلفة العاملة في مجال التنمية العمرانية. فرغم وجود مجلس أعلى للتخطيط العمراني، قد تتداخل اختصاصات وزارات وهيئات متعددة (الإسكان، التنمية المحلية، البيئة، النقل وغيرها) في تنفيذ سياسات وبرامج حضرية. لذا من المهم تعزيز آليات التنسيق الأفقي والرأسي، وتفعيل مبدأ التخطيط المتكامل الذي يراعي جوانب الإسكان والبنية التحتية والاقتصاد الحضري والاعتبارات البيئية معًا في كل مشروع أو خطة. كما تواجه المدن المصرية تحديات تمويلية في توفير الموارد الكافية لمشاريع التنمية المستدامة (كشبكات النقل العام وتحسين المناطق العشوائية والبنية الأساسية الخضراء). وهنا تبرز الحاجة إلى ابتكار حلول تمويلية، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص وآليات التمويل المحلي (مثل سندات البلديات أو صناديق التنمية الحضرية)، إلى جانب الاستفادة من الشراكات الدولية وبرامج التعاون الإنمائي.

على صعيد السياسات المستقبلية، يتوقع أن تستمر مصر في مراجعة وتحديث المنظومة التشريعية بحسب تطورات الحاجة. فمثلًا، يجري العمل على الانتهاء من التعديلات المرتقبة على قانون البناء الموحد عبر البرلمان الحالي لضمان إدماج التسهيلات الأخيرة

ضمن القانون. ومن المنتظر أيضًا صياغة لوائح تنفيذية محدثة تتماشى مع السياسة الحضرية الوطنية ٢٠٢٣، بحيث تُرسي معايير للتخطيط المستدام تراعي قضايا معاصرة مثل التكيف مع التغيرات المناخية وخفض الانبعاثات الكربونية في المدن. وفي هذا الصدد أصدرت وزارة الإسكان في ٢٠٢٤ تقريراً بعنوان "التنمية العمرانية في مواجهة التغيرات المناخية" يبرز سياسات تعزيز مرونة المدن المصرية وقدرتها على الصمود. كذلك ستشهد الفترة القادمة تركيزًا على تمكين التقنيات الذكية في الإدارة الحضرية، تنفيذًا لأهداف التحول الرقمي في المدن وتحسين الخدمات للمواطنين؛ ويأتي مشروع مدينة بدر الذكية كمثال ريادي تتبناه الوزارة بدعم من الشراكة مع كوريا الجنوبية لتطبيق حلول المدن الذكية ضمن التخطيط العمراني.

٤. بناء قدرات الحكومات المحلية في تنفيذ الحوكمة المحلية والإقليمية ذات المستويات المتعددة

في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ كثّفت الحكومة المصرية جهودها لتعزيز قدرات وحدات الإدارة المحلية على مستوى المحافظات والمراكز والقرى، بما يتوافق مع توجهات الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وانطلقت هذه الجهود في إطار دستور ٢٠١٤ الذي نصّ على دعم اللامركزية والتنمية الريفية والمتوازنة، وذلك لضمان حوكمة محلية وإقليمية متعددة المستويات تربط بين المستويات المركزية والإقليمية والمحلية بشكل فعّال. وقد تجسدت هذه الرؤية في حزمة من البرامج الوطنية والمبادرات الرئاسية ومشروعات تطوير نظم الإدارة المحلية، إلى جانب خطط مستمرة لبناء قدرات الكوادر البشرية المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط وصنع القرار.

برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر: يُعد برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر أحد أبرز نماذج التعاون التنموي التي هدفت إلى تمكين المحافظات اقتصاديًا وإداريًا. منذ انطلاقه تجريبيًا في محافظتي سوهاج وقنا عام ٢٠١٧ ثم امتداده إلى محافظتي المنيا وأسيوط، نجح البرنامج خلال ٢٠١٨-٢٠٢٤ في تنفيذ ٥٦٣٣ مشروعاً (منها مشاريع منتهية وأخرى جارية) باستثمارات إجمالية تُناهز ٢٧.٠٥مليار جنيه. شملت هذه المشروعات تحسين البنية التحتية (الصرف الصحي، الطرق والنقل، مياه الشرب، الكهرباء والإنارة) وتطوير البيئة العمرانية، إلى جانب رفع كفاءة الوحدات المحلية وتطوير المراكز التكنولوجية بالمحافظات المستهدفة. وقد استفاد من تدخلات البرنامج حوالي ٨.٢ مليون مواطن في المحافظات الأربع، وساهمت هذه التدخلات في تحسين مستوى البنية الأساسية والخدمات المحلية بنسبة تقارب ٨٢.٦٪، بالمعدل، متجاوزةً الهدف المخطط (٧٠٪) .

ركز البرنامج على تعزيز قدرات الإدارة المحلية وتمكينها من قيادة عملية التنمية الاقتصادية على أرضها. تم إنشاء وحدات تنفيذ محلية بالمحافظات المستهدفة وتنمية مجالس اقتصادية محلية تضم ممثلين عن القطاع الخاص، ما عزز نهج التخطيط التشاركي والاستثمار القائم على الاحتياجات الفعلية. تمكنت المستويات المحلية عبر البرنامج من ترفيق وتجهيز ٤ مناطق صناعية جديدة وتطوير ١٢ تكتلًا اقتصاديًا في الصعيد، فضلًا عن تطوير وميكنة ٤٨ مركزًا تكنولوجيًا لخدمة المواطنين، مما **حسّن إجراءات** تقديم الخدمات المحلية وقلّص زمن الحصول على التراخيص والخدمات الأساسية بنسبة تُراوح بين ٥٠٪ و٦٠٪. وبالتوازي، أطلق البرنامج آلية حوافز الأداء وربط التمويل بتحقيق النتائج لتحفيز الإدارة المحلية على تحسين الأداء الإداري والخدمي. وقد أشرك البرنامج المواطنين في جلسات تشاور مجتمعية لتحديد أولويات مشروعات خطط الاستثمار المحلي، مما عزز المشاركة المجتمعية في التخطيط على المستوى المحلي.

أسفرت هذه الجهود **عن** تحسين بيئة الأعمال المحلية في المحافظات المستهدفة، حيث تم تحسين تنافسية بيئة الاستثمار ورفع كفاءة إدارة المرافق الاقتصادية. وتشير نتائج قياس رضا أصحاب الأعمال (المستثمرين) إلى أن ٨٥٪ منهم أعربوا عن رضاهم عن تدخلات البرنامج لتحسين مناخ الاستثمار المحلي. كما استفاد أكثر من ٥٩ ألف منشأة وشركة أعمال من تحسينات بيئة الأعمال وإشراك القطاع الخاص. وبفضل هذه النجاحات المتكاملة، اختارت الأمم المتحدة برنامج تنمية صعيد مصر كإحدى أفضل الممارسات التنموية عالميًا التي حققت تقدمًا في توطين أهداف التنمية المستدامة. كذلك حصل البرنامج على جائزة أفضل برنامج تنموي ممول من البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٣ تقديرًا لأثره. وفي ضوء توجيهات القيادة

السياسية، يجري العمل على تعميم ممارسات البرنامج على باقي المحافظات ووضع خارطة طريق لتطوير الإدارة المحلية وتعزيز **اللامركزية** المالية والإدارية في وحدات الحكم المحلي.

المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتنمية الريف: تُعد مبادرة حياة كريمة المشروع القومي الأضخم لتطوير الريف المصري، وقد أُطلقت مرحلتها الأولى في ٢٠١٩ بهدف تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر احتياجًا. خلال السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٤، قطعت المبادرة شوطًا كبيرًا في تحديث البنية التحتية والخدمات بالريف مع التركيز على النهج المتكامل والتنمية المستدامة. شملت المرحلة الأولى من حياة كريمة العمل في ٢٠ محافظة تضم ٥٢ مركزاً إداريًا، حيث تم تطوير ٣٣٢ وحدة محلية قروية تخدم ١٤٧٧ قرية يبلغ عدد سكانها نحو ١٨ مليون مواطن. تم ضخ استثمارات تقارب ٣٥٠ مليار جنيه في هذه المرحلة لتوفير مرافق وخدمات أساسية تشمل مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء ورصف الطرق وبناء مساكن جديدة وتحسين الوحدات الصحية والتعليمية. وأسفرت الجهود عن نتائج ملموسة مثل ارتفاع نسبة تغطية خدمات الصرف الصحي بنحو ٥٨٪ وزيادة توفير الغاز الطبيعي للمنازل بنسبة ٣٦٦٪، إلى جانب توسعة شبكات الاتصالات وتحسين جودة الإنترنت بالقرى بنسبة ٤١٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

ركزت المبادرة أيضًا على إنشاء مجمعات خدمات حكومية موحدة في الوحدات المحلية الريفية، لتقريب الخدمات من المواطنين وتبسيط إجراءات حصولهم عليها. تم إنشاء وتجهيز مئات المراكز الخدمية التي تجمع خدمات الأحوال المدنية والتوثيق والتموين والبريد وغيرها تحت سقف واحد، ما عزز كفاءة الأداء المحلي وسهل حياة المواطنين في المناطق الريفية. وتعمل وزارة التنمية المحلية بالتنسيق مع الجهات المعنية على ضمان التشغيل الفعّال لهذه المجمعات عبر توفير الكوادر المدربة والبنية التكنولوجية اللازمة لها. إلى جانب ذلك، اتسم تنفيذ حياة كريمة بروح المشاركة المجتمعية، حيث تم إشراك المجتمع المدني ومتطوعي مؤسسة حياة كريمة في تحديد الاحتياجات ومتابعة تنفيذ المشروعات على الأرض. وقد ساهم هذا النهج التشاركي في تعزيز إحساس المواطنين بالملكية المجتمعية للمشروعات وفي بناء الثقة بين الأهالي ومؤسسات الحكم المحلي، الأمر الذي يُعد عاملًا جوهريًا لنجاح الحوكمة على المستوى المحلي. وتماشياً مع تركيز المبادرة على بناء الإنسان، تم إطلاق برامج توعية وتمكين اقتصادي لأبناء القرى، بما يخلق فرص عمل محلية ويساعد في خفض معدلات الفقر وتحسين جودة الحياة الريفية بشكل مستدام.

تطوير نظم الإدارة المحلية والتحول الرقمي

انطلقت خلال الأعوام الأخيرة عدة مشروعات لتحديث نظم عمل الإدارة المحلية وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية الداعمة للحوكمة متعددة المستويات. في عام ٢٠٢٢، تم إصدار قانون التخطيط العام الجديد الذي رسّخ نهج التخطيط التشاركي والمتكامل على المستوى المحلي، حيث ألزم بإشراك المواطنين والجهات المحلية في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أرسى القانون منهجية التخطيط القائم على الأدلة وتحديد أولويات الاستثمار المحلي وفق معادلة تمويلية عادلة بين المحافظات، آخذة بالاعتبار مؤشرات السكان ومعدلات الفقر ومستوى الخدمات بكل محافظة. وقد بدأت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطبيق نظام التوزيع الممركز للاستثمارات (الاستثمارات الموجهة محليًا) وفق هذه المعادلة منذ ٢٠١٨، مما أدى إلى زيادة الموارد المخصصة للمحافظات الأفقر بنسبة ٣٤٠٪ تقريباً. أتاحت هذه الإصلاحات توجيه مزيد من التمويل لمشروعات البنية الأساسية والخدمات بالريف والمناطق النائية، ومثّلت نقلة نوعية نحو سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتعزيز العدالة المكانية.

على صعيد التحول الرقمي، نفّذت وزارة التنمية المحلية خطة شاملة لميكنة الخدمات وتبسيط إجراءاتها في دواوين المحافظات والوحدات المحلية. تم تطوير المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين في جميع المحافظات وتزويدها بالنظم الإلكترونية الحديثة، حيث جرى ربط ١٠٠٪ من المراكز التكنولوجية بالمنظومة المركزية للشباك الواحد. وأسهم ذلك في توحيد إجراءات تقديم الخدمات المحلية والارتقاء بمستوى الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد عبر تقليل التعامل المباشر بين المواطن والموظف. ووفق البيانات، أدى تطوير ٤٥ مركزًا تكنولوجيًا في الإدارات المحلية بعدة محافظات إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتقليص زمن الحصول على التراخيص والخدمات الأساسية بمعدل يتراوح بين ٥٠٪ و٦٠٪. كما أطلقت الوزارة خدمات إلكترونية عبر الإنترنت

وفي تطبيقات الهواتف الذكية لعدد من خدمات المحليات (مثل طلبات التصاريح وبناء المشروعات الصغيرة ورخص المحال)، مما سهّل وصول المواطنين لهذه الخدمات دون عناء وانتظار طويل.

إلى جانب ذلك، حرصت الحكومة على تعزيز نظم المتابعة وتقييم الأداء على المستوى المحلي. فتم إنشاء وحدات ولجان مختصة بتقييم الأداء الخدمي بكل محافظة، وجرى تطبيق منظومة حوافز تميّز لتشجيع الوحدات المحلية على تحسين مؤشرات أدائها في مجالات مثل رضا المواطنين وكفاءة إدارة الموارد المحلية. كما يجري الإعداد لإطلاق بوابة موحدة للبيانات المحلية تتيح جمع وتبادل المعلومات بين الوزارات والمحافظات، مما يدعم صنع القرار المستند إلى البيانات ويعزز التنسيق الرأسي والأفقي بين مستويات الحوكمة المختلفة. هذه الخطوات مجتمعةً تشكل البنية التحتية المؤسسية اللازمة لتحقيق حوكمة متكاملة متعددة المستويات تربط الخطط القومية برؤى التنمية المحلية بصورة سلسة وشفافة.

بناء قدرات الكوادر المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية

إدراكًا لأهمية العنصر البشري في نجاح جهود اللامركزية، أولت الحكومة عناية خاصة لبرامج رفع كفاءة الكوادر المحلية إداريًا وماليًا وتخطيطيًا. يُعد مركز التنمية المحلية للتدريب بسقارة الذراع الأساسي في هذا المجال، إذ ينفذ سنويًا خطة تدريبية مكثفة تستهدف العاملين بالإدارة المحلية على مختلف المستويات الوظيفية. يقدم المركز نحو ١٤٠ دورة تدريبية سنويًا يتلقى عبرها حوالي ٥ آلاف متدرب من ديوان عام الوزارة وجميع المحافظات تدريبًا متخصصًا في مجالات الإدارة المحلية المتنوعة. وتشمل الدورات موضوعات الإدارة الحديثة، والتخطيط المحلي المتقدم، وإدارة المشروعات، وتنمية مهارات القيادات المحلية والشباب، فضلًا عن التدريب على التحول الرقمي وحوكمة البيانات. ونتيجة لهذه الجهود، تمكنت الوزارة خلال ٢٠٢٠–٢٠٢٤ من تأهيل المئات من الكوادر الشابة لشغل مناصب قيادية بالوحدات المحلية، مما خلق صفًا ثانيًا من القيادات المحلية المؤهلة علميًا وعمليًا. كما حصل مركز سقارة عام ٢٠٢٣ على شهادة الجودة العالمية ISO ٢١٠٠١:٢٠١٨ كمؤسسة تدريبية معترف بها دوليًا، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتطبيق أفضل المعايير في بناء قدرات العاملين بالمحليات.

وعلى صعيد التوعية والمشاركة المجتمعية، تبنّت الدولة مبادرات لتعزيز تواصل الإدارة المحلية مع المواطنين وإشراكهم في صنع القرار المحلي. فعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة التنمية المحلية برنامجًا لتدريب مسؤولي وحدات حقوق الإنسان ووحدات تكافؤ الفرص بالمحافظات لرفع وعيهم بقضايا مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة في الشأن المحلي. وتم عقد جلسات استماع ومنتديات محلية في عدد من المحافظات لإشراك الأهالي في مناقشة خطط المشروعات التنموية قبل اعتمادها. وفي إطار برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، تم إرساء ممارسات مؤسسية جديدة لإشراك المواطنين في عمليات التخطيط والاستثمار المحلي، إذ يجرى استطلاع آراء المواطنين وأصحاب المصلحة حول أولويات المشروعات في بداية كل دورة تخطيط. وأسفر ذلك عن تعزيز الشفافية والمسائلة حيث أصبح المواطن شريكًا في تحديد احتياجات مجتمعه وتقييم جودة الخدمات. كذلك شجعت الدولة التعاون مع منظمات المجتمع المدني والتحالفات الأهلية، مثل التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، للمساهمة في تنفيذ مبادرات تنموية على المستوى المحلي (كقوافل الرعاية الصحية وتحسين السكن للأسر الأولى بالرعاية في إطار حياة كريمة). هذا التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية عمّق من أثر التدخلات التنموية ورسّخ نهج الحوكمة التشاركية في إدارة الشأن العام المحلي.

الخلاصة

بالنظر إلى الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤، يظهر جليًا أن مصر قطعت خطوات واسعة في بناء قدرات الحكومات المحلية وتحسين نظم الحوكمة متعددة المستويات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. فمن خلال برامج رائدة كمبادرة حياة كريمة وبرنامج **تنمية** صعيد مصر، شهدت القرى والمراكز الأقل حظًا استثمارات غير مسبوقة في البنية الأساسية والخدمات، رافقها تمكين مؤسسي للإدارة المحلية وضخ كوادر مؤهلة قادرة على إدارة هذه المشروعات بكفاءة واستدامة. كما أن إدخال آليات التخطيط التشاركي

والتمويل القائم على الأداء وتطوير التشـــريعات الداعمة، كلها عناصـــر عززت تكامل الجهود بين الحكومة المركزية والمحافظات والوحدات القروية تحقيقًا لمبدأ الحوكمة متعددة المسـتويات الذي تتبناه الخطة الحضـرية الجديدة. ولعل المؤشـرات المذكورة – من أعداد المسـتفيدين بالملايين ونسـب التحسـن الكبيرة في الخدمات المحلية، وارتفاع معدلات رضـا المواطنين والمسـتثمرين – تعكس حجم ما تحقق من تقدم. ومع التزام الحكومة المصـرية بمواصـلة هذا النهج، يتوقع أن تواصـل قدرات الإدارات المحلية النمو خلال السنوات القادمة، بما يكفل تقديم خدمات أكثر كفاءة وشمولًا للمواطنين، ويُسرّع تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ على المســتوى المحلي والقومي. وبهذا تبرز مصـــر تجربتها في التقرير الوطني الطوعي الثاني لتنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة كنموذج يُحتذى به في دمج الاستثمار في البشر والبنية الأساسية لتحقيق تنمية حضرية متوازنة وشاملة.

٥. تبنى مداخل تشاركية تضع في اعتبارها المرأة والتنوع العمري في تنفيذ التخطيط والسياسات الحضرية

شـهدت مصـر خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤ جهودًا متنامية لتعزيز النهج التشـاركي في التخطيط الحضـري، بحيث يراعي هذا النهج اعتبارات النوع الاجتماعي (الجندر) والتنوع العمري. ويأتي ذلك اتسـاقًا مع الخطة الحضـرية الجديدة والتزامات مصـر تجاه تحقيق التنمية الحضـرية المسـتدامة. فقد أكدت الدولة المصـرية في خططها وتقاريرها الوطنية على إشـراك النسـاء والشـباب وكافة الفئات العمرية في عملية صنع القرار المحلي والتخطيط العمراني، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لبناء مدن ومجتمعات أكثر شمولًا واستدامة. وفي هذا السـياق، يتناول هذا المقال أمثلة عملية لمبادرات وطنية طبّقت مداخل تشـاركية مراعية للمرأة والشـباب، مثل مبادرة حياة كريمة وبرامج تطوير المناطق العشـوائية، إلى جانب السـياسـات الحضـرية الوطنية. كما يسـتعرض بيانات ومؤشـرات حديثة حول مشاركة النساء والشباب في التخطيط وصنع القرار على المستوى المحلي، مع الإشارة إلى أبرز التحديات والفرص في هذا المجال خلال الأعوام الأخيرة.

أهمية النهج التشـاركي الشـامل في التخطيط الحضـري: يسـهم منهج التخطيط التأشـيري في ضـمان أن تعكس التنمية الحضـرية احتياجات وتطلعات جميع فئات السكان، بمن فيهم النساء، والشباب، وكبار السن، والأطفال. وقد شدّدت تقارير الأمم المتحدة على ضـرورة تعزيز مشـاركة هذه الفئات في الحياة العامة والسـياسـية على المسـتوى المحلي لضـمان التنمية المسـتدامة والشـاملة. وفي مصر، تنطلق الدولة من قناعة بأن تمكين المرأة والشباب وإعطاءهم مساحة للمشاركة الفاعلة في التخطيط وصنع القرار هو عنصر جوهري لتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. لذلك، اتُخذت خطوات تشريعية ومؤسسية مهمة خلال العقد الماضي لترسيخ هذه المشـاركة. فعلى سـبيل المثال، نصَّ دسـتور مصـر ٢٠١٤ (المادة ١٨٠) على تخصـيص نسـبة ٢٥٪ من مقاعد المجالس المحلية للنسـاء ونسـبة مماثلة ٢٥٪ للشـباب (ذكورًا وإناثًا دون سن ٣٥)، وهي سـابقة تاريخية تهدف إلى ضـمان صـوت قوي للمرأة والشـباب في المجالس المحلية المسـتقبلية. وعلى الرغم من تأخر إجراء انتخابات المحليات حتى الآن، فإن هذا الإطار الدسـتوري يعكس إرادة سياسية لتفعيل دور المرأة والشباب في الحكم المحلي فور انعقاد تلك الانتخابات.

إدماج المرأة والشباب في السياسات الحضرية الوطنية

حرصـت الحكومة المصـرية عند إعداد السـياسـات الحضـرية الوطنية وبرامج التخطيط القومي على إدماج منظور النوع الاجتماعي وتمكين الشـــباب. فقد عملت وزارة الإســـكان ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على إعداد السياسة الحضرية الوطنية خلال السنوات الأخيرة. وتستهدف هذه السياسة خلق بيئة عمرانية مستدامة تعزّز التنمية المتوازنة إقليميًا وتحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات والخدمات بين المناطق الريفية والحضرية وبين المدن القائمة والمدن الجديدة. ومن ضـمن توجهاتها تشـجيع المشـاركة المجتمعية في التخطيط، بحيث يكون للمجموعات المختلفة – ومن ضمنها النساء والشباب – دور في صياغة الرؤية التنموية الحضرية وتنفيذها ومتابعتها. وقد أكّد مسؤولون مصريون في المحافل الدولية على أن قضـايا المرأة والشـباب تؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط الحضـري الوطني؛ فمثلاً أوضـح وزير الإسـكان خلال

المنتدى الحضري العالمي عام ٢٠٢٤ أن هناك مجالس استشارية مجمّعة معنية بالفئات مثل النساء والأطفال والشباب لتعزيز مشاركتهم في وضع توصيات تُطبق محليًا. وتهدف هذه الجهود إلى ضمان أن السياسات الحضرية لا تكون محايدة تجاه الفوارق الاجتماعية، بل تراعي احتياجات المرأة وتطلق طاقات الشباب في التنمية العمرانية.

مبادرة "حياة كريمة" كنموذج للتنمية التشاركية

إشراك الشباب وتمكين المرأة في مبادرة حياة كريمة

تعد المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" أحد أبرز المشروعات التنموية الشاملة التي أُطلقت في السنوات الأخيرة، وتركز على تطوير قرى الريف المصري والمناطق الأكثر احتياجًا بهدف تحسين جودة الحياة والقضاء على الفقر. اتسمت هذه المبادرة بطابع تشاركي واضح من خلال تعبئة جهود الشباب والمتطوعين في عمليات التنفيذ الميداني. فبعد إطلاق المبادرة عام ٢٠١٩، تم تأسيس مؤسسة حياة كريمة لتكون المظلة الرسمية لعمل الشباب المتطوع في المشروع. وقد انخرط آلاف الشباب في جميع المحافظات في العمل التطوعي وخدمة مجتمعاتهم المحلية عبر هذه المبادرة، مما أكسبهم خبرات قيادية وعزّز روح المواطنة النشطة. وإلى جانب دور الشباب، وضعت مبادرة حياة كريمة المرأة المصرية في قلب جهودها التنموية. إذ أفادت تقارير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن المبادرة استهدفت نحو ٢٦ مليون سيدة مصرية ضمن تدخلاتها المختلفة، وذلك بهدف تحسين جودة حياة الأسرة الريفية عبر توفير البنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية وفرص التمكين الاقتصادي للنساء. وقد انعكس ذلك في تنفيذ برامج لتدريب السيدات على الحِرف والمشاريع الصغيرة وتوفير التمويل متناهي الصغر لهن، فضلًا عن مبادرات صحية موجهة للمرأة مثل دعم صحة الأم والطفل. وهكذا مثّلت "حياة كريمة" نموذجًا لكيفية توجيه الاستثمار العام بشكل شامل يراعي الفئات المهمَّشة، مع توظيف طاقات الشباب في التنفيذ ومراعاة تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا ضمن أهداف التنمية المحلية.

أثر المبادرة على المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية

امتدت آثار مبادرة حياة كريمة لتشمل تعزيز المشاركة المجتمعية على المستوى المحلي. فقد شجّعت المبادرة الأهالي (بمن فيهم النساء والشباب) على المشاركة في تحديد أولويات مشروعات تطوير قراهم، سواء عبر جلسات استماع ومشاورات تنسيقية أو من خلال تمثيلهم في لجان متابعة التنفيذ في بعض المناطق. كما أتاحت المبادرة منصّة للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، حيث تضافرت جهود الجهات الحكومية مع مؤسسات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص لإنجاح المشاريع. وأسفر هذا التكامل عن نتائج ملموسة في البنية التحتية والخدمات الأساسية بالريف، ما يعود بالنفع خاصةً على الفئات الضعيفة كالنساء وكبار السن الذين كانوا الأكثر معاناة من نقص الخدمات سابقًا. وبفضل نهجها الشامل، أشاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٢١ باهتمام القيادة المصرية بملف تطوير القرى والعشوائيات، واعتبر مبادرة حياة كريمة تجسيدًا للنهج التنموي المتكامل الذي يحقق تحسينًا نوعيًا في حياة المواطنين. كذلك أكّد برنامج الأغذية العالمي عام ٢٠٢٣ تكامل سياسات التنمية المستدامة في مصر، مشيرًا إلى أن مبادرة حياة كريمة أثبتت فعالية النهج المصري الشامل في التنمية. هذه الإشادات الدولية تعكس نجاح مصر في تقديم نموذج تنموي يضع الإنسان في المركز، ويضمن ألا يُترك أحد خلف الركب – لا سيما النساء والشباب في المجتمعات الريفية – خلال عملية التحديث العمراني.

تطوير المناطق العشوائية وتحسين سكن الأسر الأكثر احتياجًا

حققت مصر خلال ٢٠٢٠–٢٠٢٤ إنجازات غير مسبوقة في تطوير المناطق العشوائية ضمن استراتيجيتها لتحقيق العمران الآمن والكريم لجميع المواطنين. وقد تبنّت الدولة مقاربة توازن بين إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة وتطوير العمران القائم من أحياء غير مخططة أو مناطق سكن غير لائق، مع الحرص على إشراك السكان قدر الإمكان في مراحل إعادة التسكين وتحسين الخدمات. فعلى مدى ما يقرب من عقد، عملت أجهزة الدولة بالتعاون مع المجتمع المدني على نقل الأسر القاطنة في المناطق الخطرة إلى مساكن حديثة وآمنة، وتوفير بدائل ملائمة تراعي احتياجات كل أسرة. وقد تطلّب ذلك في كثير من الحالات إجراء حوار مع الأهالي

لكسب ثقتهم وتطمينهم حيال الانتقال إلى المجتمعات الجديدة، وضمان تقبّلهم للتغيير عبر توفير خدمات أفضل وفرص معيشة كريمة. ومن الأمثلة البارزة مشروع نقل سكان المناطق غير الآمنة في القاهرة إلى حي الأسمرات ومشروع "بشائر الخير" في الإسكندرية، حيث تم إشراك الأهالي في اختيار نمط الوحدات السكنية الجديدة نسبيًا وإعلامهم بمراحل التطوير أولًا بأول. ورغم أن التخطيط التفصيلي لهذه المشروعات تم على المستوى المركزي، إلا أن التركيز كان موجّهًا نحو خدمة المواطن وتحسين نوعية حياته كغاية أساسية، الأمر الذي يتسق مع المبادئ الحقوقية في ضمان حق كل فرد في سكن لائق.

نتائج ملموسة لتحسين حياة الأسر (بيانات ومؤشرات)

أسفرت جهود تطوير العشوائيات في مصر عن نتائج كبيرة من منظور الكم والنوع. فعلى صعيد المناطق العشوائية غير الآمنة (وهي المناطق التي كانت تشكل خطرًا مباشرًا على حياة قاطنيها)، تم الإعلان رسميًا عن خلو مصر من المناطق العشوائية غير الآمنة بنهاية عام ٢٠٢٢. حيث تم تطوير ٣٥٧ منطقة غير آمنة على مستوى الجمهورية، عبر إنشاء نحو ٢٤٦ ألف وحدة سكنية جديدة لنقل الأهالي إليها، مما استفاد منه حوالي ١.٢ مليون مواطن كانوا يقطنون تلك المناطق. وبلغت التكلفة الإجمالية لتطوير المناطق غير الآمنة نحو ٦٣ مليار جنيه مصري. هذه الأرقام تعكس حجم الاستثمار الاجتماعي الموجّه لتحسين معيشة الفئات الأقل دخلًا وظروفًا. أما فيما يتعلق بـ المناطق العشوائية غير المخططة (الأحياء التي تفتقر للبنية الأساسية الملائمة لكنها لا تمثل خطورة آنية)، فقد شهدت هي الأخرى مشاريع رفع كفاءة واسعة خلال الفترة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، في محافظة القاهرة وحدها تم تطوير ٣١ منطقة غير مخططة بمساحة إجمالية ٢٣٨٠ فدان، استفاد منها ما يقارب ٢٦٣ ألف أسرة من خلال تحسين شبكات المياه والصرف ورصف الطرق وتنسيق العمران. كما تأسست عام ٢٠٢٠ "صندوق التنمية الحضرية" كبديل لصندوق تطوير العشوائيات، ليتولى إدارة ملف تطوير المناطق غير المخططة وتلبية احتياجات سكانها على نحو أكثر شمولية واستدامة. وإلى جانب البنية التحتية، وفّرت الدولة في مشاريع الإسكان البديل خدمات اجتماعية متكاملة (مراكز صحية، مدارس، ملاعب، مناطق حرفية) لضمان توفير مقومات الحياة الكريمة للعائلات المنتقلة. وقد أولت اهتمامًا خاصًا للمرأة والطفل في هذه المجتمعات الجديدة عبر إنشاء حضانات ومراكز تنمية مهارات للسيدات، إدراكًا أن تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا ينعكس إيجابًا على استقرار الأسرة ككل. وبالجملة، فإن نهج التطوير العمراني في المناطق العشوائية خلال السنوات الأخيرة كان إنساني النزعة، يهدف إلى تحقيق أمن السكان وكرامتهم، مما يساهم في معالجة الفجوات الاجتماعية داخل المدن على المدى الطويل.

مشاركة المرأة والشباب في صنع القرار المحلي: تطورات وتحديات

مؤشرات على تمكين المرأة في المناصب القيادية المحلية

خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤، برزت زيادة ملحوظة في تمثيل المرأة المصرية في مواقع اتخاذ القرار على المستويات التنفيذية المختلفة، الأمر الذي يهيئ البيئة نحو مشاركة أقوى للمرأة في إدارة الشأن المحلي مستقبلاً. فإلى جانب تحقيق المرأة نسبة تاريخية في البرلمان (٢٨٪ من المقاعد منذ انتخابات ٢٠٢٠ بفضل نظام الكوتا)، شهدت الحكومة وحركة المحافظين في عام ٢٠٢٤ تعيين عدد غير مسبوق من النساء في مناصب قيادية. وطبقًا للبيانات الرسمية، تضمّنت التشكيلة الحكومية التي أُعلنت في يوليو ٢٠٢٤ ٤ وزيرات (بينهن وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزيرة التنمية المحلية) بالإضافة إلى ٥ نائبات للوزراء؛ كما تم تعيين أول سيدة في منصب محافظ لمحافظة البحيرة، فضلًا عن وجود ٩ سيدات في منصب نائب المحافظ في عدة محافظات. هذا الحضور النسائي البارز في المستويات التنفيذية العليا يضمن إيصال صوت المرأة في صنع القرارات التنموية ويعزز أخذ احتياجات النساء بعين الاعتبار في السياسات المحلية. وقد أكد التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠٢١ تصاعد مشاركة المرأة في الحوكمة المحلية تزامنًا مع توجه الدولة نحو اللامركزية. ومع اقتراب عقد انتخابات المجالس المحلية (المؤجلة منذ فترة)، من المتوقع أن يستفيد تمثيل المرأة من نص المادة ١٨٠ الدستورية بحيث يفوق عدد النساء المنتخبات في المحليات ١٤ ألف سيدة (ما لا يقل عن ٢٥٪ من إجمالي حوالي ٥٦ ألف مقعد محلي). ورغم التحديات المتبقية، فإن هذه التطورات تشير إلى تقدم ثابت نحو تمكين المرأة سياسيًا على المستوى المحلي وضمان مشاركتها الفعّالة في التخطيط وصنع القرار بشأن قضايا مجتمعها.

مشاركة الشباب وبناء قدراتهم القيادية

أما بالنسبة إلى فئة الشباب، والتي تمثل شريحة كبيرة من المجتمع المصري (حيث تُقدّر نسبة من هم بين ١٨ و٣٥ عامًا بحوالي ثلث السكان)، فقد أولتها الدولة اهتمامًا استثنائيًا في إطار ما يسمى «الجمهورية الجديدة». إذ أدركت القيادة السياسية أن الشباب هم قاطرة المستقبل ولا بد من إشراكهم في رسم السياسات وتحمّل المسؤوليات التنفيذية. ففي السنوات الأخيرة، تم إطلاق برامج لبناء قدرات الشباب وتأهيلهم للقيادة المحلية، مثل الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب وبرنامج القيادة الرئاسية، مما أدى إلى بروز كوادر شبابية في مناصب معاوني المحافظين ونوابهم. وتشير حركة نواب المحافظين ٢٠٢٤ إلى تعيين عدد من الشباب (بعضهم في أوائل الثلاثينات من العمر) في مواقع نائب المحافظ، جنبًا إلى جنب مع التمكين النسائي المذكور. كما أن اشتراط المادة الدستورية ١٨٠ بمنح ٢٥٪ من مقاعد المحليات للشباب دون سن ٣٥ سيضمن دخول آلاف من القادة الشباب إلى المجالس المحلية المنتخبة مستقبلًا، ما يضخ دماء جديدة في الإدارة المحلية. وإلى حين إجراء تلك الانتخابات، يجري تشجيع الشباب على المشاركة العامة عبر مجالس ومنتديات الشباب التي تُنظمها وزارة الشباب والرياضة، ومن خلال مشاركتهم في مبادرات التنمية على الأرض مثل حياة كريمة وغيرها. وقد أكدت الدكتورة منال عوض (وزيرة التنمية المحلية الحالية) في كلمتها أمام المنتدى الحضري العالمي ٢٠٢٤ أهمية دور الشباب في التنمية الحضرية، مشيرة إلى أن الأطفال والشباب والنساء والقاعديين هم قاعدة ثرية للتشاور وتقديم رؤى متجددة تسهم في حلول مبتكرة للتحديات الحضرية. وتواجه مشاركة الشباب بعض العقبات المعروفة، مثل العزوف أحيانًا عن العمل العام وضعف خبرات البعض، إلا أن الفرص المتاحة أمامهم اليوم في مصر – سواء عبر التعيينات القيادية أو المبادرات التطوعية – غير مسبوقة وتُمثّل فرصة ذهبية لخلق جيل جديد من قيادات الإدارة المحلية القادرين على إحداث التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم.

التحديات والفرص في سبيل تخطيط حضري أكثر شمولًا

على الرغم من التقدم الملموس، لا تزال هناك تحديات تعترض تحقيق المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة وجميع الفئات العمرية في التخطيط الحضري. من هذه التحديات ما يتعلق بالإطار المؤسسي؛ فعلى سبيل المثال، تأخر تطبيق اللامركزية وعدم انتخاب المجالس المحلية منذ أكثر من عقد حدَّ من القنوات الرسمية لمشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي. كما أن الثقافة المجتمعية التقليدية في بعض المناطق قد لا تحبّذ تولي النساء أو الشباب أدوارًا قيادية، مما يستدعي جهودًا مستمرة لبناء الوعي وتغيير الصور النمطية. كذلك، كثيرًا ما تواجه عمليات التخطيط التشاركي صعوبة في الوصول إلى الفئات الأكثر تهميشًا (كالنساء الريفيات كبيرات السن أو الشباب العاطلين) وإشراكهم في النقاشات التخطيطية بسبب نقص التدريب أو المعوقات اللوجستية. وفي المقابل، هناك فرص واعدة يمكن البناء عليها. فالدعم السياسي العلني لتمكين المرأة والشباب صار أوضح من أي وقت مضى، ويتجسد ذلك في الخطاب الرسمي وفي التعيينات القيادية الأخيرة. كما أن استضافة مصر لفعاليات دولية مثل المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر عام ٢٠٢٤ أتاح منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول إدماج المجتمع (بمختلف فئاته) في التنمية الحضرية. وقد خرجت توصيات ذلك المنتدى داعيةً إلى تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان أن التخطيط العمراني يستجيب لاحتياجات الجميع. إضافة إلى ذلك، يُمثل التوسع في التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية فرصة لإشراك أوسع للمواطنين – خاصة الشباب – في عمليات التخطيط من خلال منصات الاستبيانات الإلكترونية والمشاورات عبر الإنترنت حول مشروعات التطوير المحلي. وأخيرًا، فإن النجاحات التي تحققت في مبادرات كحياة كريمة وتطوير العشوائيات تولّد قصص نجاح يمكن تعميمها والبناء عليها، فهي تثبت أن النهج التشاركي المراعي للبعد الاجتماعي يؤتي ثماره تنمويًا ويغيّر حياة الناس للأفضل.

الخلاصة:

لقد أثمرت فترة المتابعة عن مبادرات رائدة ونتائج ملموسة في تمكين المرأة وإشراك الشباب وتحسين معيشة السكان في المدن والقرى على حد سواء. ولا يزال الطريق طويلًا لترسيخ المشاركة المجتمعية كجزء أصيل من منظومة التخطيط المحلي، إلا أن الإرادة

السياسية والوعي المجتمعي بأهمية هذا النهج يبعثان على التفاؤل. ومع المضي قدمًا في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ستواصل مصر تعزيز تلك المداخل التشاركية والبناء على دروس التجربة الأخيرة، سعيًا نحو مدن ومجتمعات أكثر شمولًا وعدالة واستدامة تحقق رؤية "لا أحد يُترك خلف الركب" في سياق التنمية الحضرية الحديثة.

٦. تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار

يستعرض هذا الجزء من التقرير جهود الدولة المصرية لتمكين المرأة في المناصب القيادية والحياة العامة، مستنداً إلى البيانات والمؤشرات الحديثة، مع استعراض أهم السياسات والمبادرات والتحديات القائمة والتوصيات للمضي قدماً.

التمكين السياسي وتمثيل المرأة في مواقع القيادة

حققت المرأة المصرية خلال الفترة الأخيرة حضورًا تاريخيًا في السلطات التشريعية والتنفيذية. فبفضل التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ وتفعيل نظام الكوتا، وصلت نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب إلى حوالي ٢٧٪ (١٦٢ نائبة من إجمالي ٥٩٦) في الدورة الحالية ٢٠٢١–٢٠٢٦، وهي أعلى حصة في تاريخ البرلمان المصري. كما تمثل النساء ١٤٪ من مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية) وتتولى إحدى السيدات منصب وكيل المجلس، مما يدل على كسر حواجز النوع الاجتماعي حتى في المناصب البرلمانية العليا. وفي الحكومة، شهد تشكيل مجلس الوزراء في عام ٢٠١٨ دخول أكبر عدد من الوزيرات بتاريخ مصر بحصة بلغت ٢٥٪ من الحقائب الوزارية. ورغم بعض التراجع لاحقًا، عادت القيادة السياسية لتوسيع مشاركة المرأة في التشكيل الوزاري الجديد عام ٢٠٢٤، والذي ضم ٤ وزيرات بالإضافة إلى ٥ نائبات للوزراء. هذا التواجد النسائي المميز امتد أيضًا للإدارة المحلية، حيث تم تعيين سيدة كمحافظ لمحافظة البحيرة إلى جانب ٩ نائبات للمحافظين في محافظات عدة (مثل القاهرة والإسكندرية والجيزة والبحر الأحمر وجنوب سيناء والوادي الجديد وغيرها) في حركة تغييرات ٢٠٢٤. وبذلك تضمن الدولة وصول المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار على المستويين المركزي والمحلي، إيمانًا بدورها الجوهري في التنمية.

من ناحية أخرى، عززت الدولة الإطار القانوني والمؤسسي لدعم المشاركة السياسية للمرأة. دستور ٢٠١٤ ضمن حصة ٢٥٪ من مقاعد المجالس المحلية للنساء (نحو ١٣,٥٠٠ مقعد مخصص للسيدات) لضمان صوت المرأة في صنع القرار المحلي، إلا أن تفعيل ذلك مرهون بإجراء انتخابات المحليات القادمة. كذلك أُنشئت مجالس وآليات وطنية لتمكين المرأة، مثل المجلس القومي للمرأة الذي يضطلع بدور استشاري مهم وإطلاق مبادرات لرفع الوعي بحقوق المرأة سياسيًا ومجتمعيًا. وقد عينت القيادة السياسية نساء في مناصب رفيعة مستحدثة لأول مرة، منها مستشارة للأمن القومي لرئيس الجمهورية، ومستشارة رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية، تأكيداً للاعتماد على الكفاءات النسائية في دوائر صنع القرار العليا.

دمج المرأة في القضاء والإدارة العامة

شهدت السنوات الأخيرة قفزة نوعية في انخراط المرأة في السلطة القضائية والمناصب التنفيذية العليا. فبعد عقود من غيابها عن بعض الهيئات القضائية، جاء قرار تاريخي في يوم المرأة العالمي ٨ مارس ٢٠٢١ بالسماح بتعيين المرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة، تفعيلًا للاستحقاق الدستوري بالمساواة. وعلى إثر ذلك التحقت دفعات من القاضيات بتلك الهيئات لأول مرة، حيث تم تعيين ٩٨ قاضية في مجلس الدولة بأكتوبر ٢٠٢١ تلتها دفعات أخرى. ونتيجة هذه الجهود، بلغ عدد النساء في القضاء المصري أرقامًا غير مسبوقة: ١٣٠ قاضية في المحاكم العادية، و١٣٧ قاضية بمجلس الدولة، ووجود ١٧ وكيلة نيابة عامة (بعد انضمامهن لأول مرة)، فضلاً عن آلاف العضوات بهيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة. كما حققت المرأة سابقة تاريخية بتولي المستشارة حسناء شعبان رئاسة المحكمة الاقتصادية بطنطا كأول امرأة ترأس محكمة في مصر، وتولي قاضيات مناصب رئيس دوائر بمحاكم الاستئناف العالي. وفي المناصب التنفيذية، ازدادت مشاركة النساء كنواب للوزراء والمحافظين كما سلف ذكره، وتم تعيين أول مساعد أول لرئيس الوزراء لشؤون المتابعة من السيدات عام ٢٠١٩. هذه المؤشرات تؤكد نجاح الدولة في فتح أبواب الهيئات القضائية والإدارية أمام الكفاءات النسائية بما يحقق تكافؤ الفرص في تولي المناصب العامة.

التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

تعترف الدولة بأن التمكين الاقتصادي للمرأة ليس مجرد قضية مساواة اجتماعية، بل هو ضرورة لتحقيق التنمية الشاملة. وعلى الرغم من استمرار فجوة مشاركة النساء في سوق العمل (حيث ارتفعت نسبة مشاركة الإناث اقتصاديًا إلى حوالي ١٦.٩٪ فقط في ٢٠٢٤ مقابل أكثر من ٧٠٪ للذكور)، فقد اتخذت خطوات ملموسة لتعزيز اندماج المرأة اقتصادياً. ارتفع حجم التمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر الخاصة بالنساء من ٨ مليارات جنيه عام ٢٠١٩ إلى ٩ مليارات في ٢٠٢٠، لتشكل النساء ٦٢٪ من إجمالي عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر على مستوى البلاد. كما أطلقت الحكومة أول دليل للتخطيط المستجيب للنوع الاجتماعي بهدف توجيه الجهات الحكومية لإدماج احتياجات المرأة في البرامج التنموية وتخصيص التمويل الملائم لها. نتيجةً لهذه الجهود وغيرها، تحسنت مؤشرات الشمول المالي للمرأة؛ إذ استحوذت النساء على ٤٠٪ من الزيادة في عدد الحسابات البنكية الجديدة خلال ٢٠٢١/٢٠٢٠، وارتفع عدد المستفيدات من خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول إلى نحو ٢ مليون سيدة. كذلك تُظهر البيانات أن النساء يمثلن حوالي ٥٠٪ من العاملين بالجهاز الإداري للدولة (لا سيما في قطاعي التعليم والصحة)، مما يعكس حضورهن القوي في الوظائف الحكومية. وعلى صعيد القطاع الخاص وقطاع الأعمال، بدأت المشاركة النسائية في المناصب القيادية تشهد تحسنًا تدريجيًا مدعومًا بإصلاحات تنظيمية؛ فقد ألزمت الهيئة العامة للرقابة المالية منذ ٢٠١٩ الشركات المُدرجة بالبورصة والشركات المالية غير المصرفية بتعيين سيدة واحدة على الأقل في مجالس إداراتها، وتطور الأمر عام ٢٠٢١ ليتعين أن يكون للمرأة نسبة ٢٥٪ من مقاعد مجالس إدارة الشركات أو عضوتين على الأقل. وبالفعل ارتفعت نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة من ١٠٪ في ٢٠١٩ إلى نحو ١١.٦٪ في ٢٠٢٠، مع توقع استمرار الارتفاع لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ ببلوغ المرأة ٣٠٪ من المناصب القيادية بحلول ٢٠٣٠.

أما في جانب التمكين الاجتماعي، فقد أولت الدولة اهتمامًا خاصًا لتحسين جودة الحياة للمرأة وأسرتها. أُطلقت مبادرات صحية ضخمة مثل حملة "١٠٠ مليون صحة" التي وفرت فحوصات مجانية للأمراض المزمنة والسرطان للنساء في جميع المحافظات. وفي مجال التعليم، نجحت مصر في سد الفجوة بين الجنسين؛ حيث ارتفعت نسبة الإناث المقيدات بالتعليم العالي إلى ٤٩.٨٪ في العام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (مقارنة بحوالي ٤٥.٤٪ في ٢٠١٤/٢٠١٣) كما تشكل الإناث ٥٨٪ من طلاب الدراسات العليا حاليًا. وانخفض معدل تسرب الفتيات من المرحلة الابتدائية إلى ٠.٢٣٪ فقط عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بعدما كان ٠.٤٥٪ قبل عقد، مما يؤشر إلى تحسن فرص بقاء الفتيات في التعليم. إلى جانب ذلك، اتسع نطاق برامج الحماية الاجتماعية المراعية للمرأة؛ فتستفيد مئات الآلاف من الأسر التي تعولها نساء من برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة"، كما جرى تعزيز معاشات الأرامل والمطلقات وزيادة منافذ مراكز استضافة النساء المعنفات. وأطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برامج للتوعية بالمسؤولية الأسرية مثل برنامج "مودة" لتأهيل الشباب للزواج وتثقيفهم، وذلك للحد من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تقع المرأة ضحيتها. كل هذه الجهود تعكس إدماج بعد تمكين المرأة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية باعتباره ركيزة لتحقيق التنمية الحضرية الشاملة.

دور المرأة في التخطيط العمراني والمبادرات المجتمعية

على صعيد التنمية الحضرية والمحلية، تبنت مصر نهجًا يضمن أن تكون للمرأة كلمة مسموعة في رسم سياسات المدن والمجتمعات المحلية. فقد ألزمت وحدات تكافؤ الفرص المنشأة في كل وزارة ومحافظة بوضع قضايا النوع الاجتماعي ضمن خطط التنمية المحلية الشاملة. يبلغ عدد هذه الوحدات ٢٧٧ وحدة على مستوى الجمهورية، ومهمتها دمج احتياجات المرأة في عملية التخطيط والمتابعة والتقييم بالمحافظات. وفي إطار عمل هذه الوحدات، تم إطلاق حزمة من المبادرات في مختلف المحافظات لتعزيز المشاركة المجتمعية للنساء؛ فعلى سبيل المثال أطلقت وزارة التنمية المحلية ست مبادرات توعوية وتدريبية تستهدف النساء، منها حملة "معًا ضد العنف" التي عقدت ٢٣٨ ندوة لتوعية ١٧ ألف مستفيدة بمناهضة العنف والتحرش، وحملة لمناهضة ختان الإناث (٢٤٩ ندوة) وزواج القاصرات (٣٠ ندوة) للوصول للأسر بجميع القرى. وكذلك مبادرة "إنتِ منتجة" التي نظمت عشرات ورش العمل لتدريب السيدات في الريف على حرف يدوية ومشروعات صغيرة بهدف تمكينهن اقتصاديًا محليًا. هذه الجهود على المستوى القاعدي توازيها مبادرات

قومية كبرى مثل مبادرة "حياة كريمة" لتنمية الريف المصري، والتي تُعد منصة شاملة لتحسين معيشة المواطنين في القرى الأكثر احتياجًا. وتولي "حياة كريمة" عناية خاصة لتمكين المرأة الريفية عبر توفير فرص عمل في المشروعات الصغيرة والبنية التحتية الاجتماعية؛ إذ تتعاون المؤسسة القائمة على المبادرة مع الوزارات المعنية لتدريب النساء والشباب على الحرف وتحسين دخول الأسر الريفية. على سبيل المثال، تشمل بروتوكولات التعاون الحديثة تدريب وبناء قدرات المرأة في الزراعة والصناعات الغذائية المنزلية (كالزراعات على الأسطح وتصنيع الغذاء) لضمان دخل مستدام للأسر الريفية. وإلى جانب ذلك، يجري إشراك المرأة في عمليات التخطيط الحضري من خلال مراعاة احتياجاتها في تصميم المشروعات العمرانية. ففي القاهرة الكبرى تم إدماج منظور النوع الاجتماعي في تطوير خدمات النقل العام مثل مشروع الأتوبيس الترددي السريع، وذلك بعد عقد مشاورات متعددة الأطراف تضمن مراعاة سلامة المرأة وراحة تنقلها. كما نفذت الحكومة بالتعاون مع هيئات دولية برنامج "مدن آمنة" لتهيئة الفضاءات العامة بما يكفل أمن النساء والفتيات في المناطق الحضرية المكتظة، عبر تحسين الإضاءة في الشوارع والأسواق وتصميم مسارات آمنة. هذه الأمثلة تؤكد حرص مصر على أن تكون المرأة شريكًا متساويًا في صنع القرارات التخطيطية محليًا وعمرانيًا، سواء من خلال مواقعها الرسمية (كعضوة بالمجالس المحلية مستقبلاً أو كقيادية تنفيذية) أو عبر المشاركة المجتمعية المنظمة.

التحديات المتبقية والخطوات المستقبلية

بالرغم من التقدم الملحوظ في تمكين المرأة المصرية خلال السنوات الأخيرة، لا تزال هناك تحديات تتطلب المعالجة لضمان تحقيق المشاركة الكاملة المنشودة في جميع المجالات. من أبرز هذه التحديات استمرار انخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة مقارنة بالرجال، ويرتبط ذلك بعوامل اجتماعية وثقافية تتطلب مزيدًا من الجهد لتغيير الصور النمطية حول عمل المرأة وتشجيع توظيفها في القطاع الخاص. وعلى الرغم من التحسن التدريجي في تمثيل النساء بمجالس إدارات الشركات والمؤسسات، إلا أن النسبة لا تزال دون المأمول، مما يتطلب تحفيزًا أكبر للقطاع الخاص للالتزام بتوجيهات الدولة نحو زيادة القيادات النسائية، وكذلك توفير شبكات دعم مثل برامج وتبادل الخبرات لتمكين مزيد من رائدات الأعمال والمديرات التنفيذيات. وفي المجتمع، ما زالت بعض الممارسات الضارة مثل العنف الأسري والتحرش تمثل عقبات أمام المشاركة الآمنة والفاعلة للمرأة، مما يستلزم استمرار إنفاذ التشريعات الرادعة والتوعية المجتمعية المكثفة. وفيما يلي أبرز التوصيات لتعزيز مشاركة المرأة والمضي قدمًا نحو تحقيق المساواة الكاملة في مواقع صنع القرار:

- **استدامة بناء القدرات:** توسيع برامج بناء قدرات القيادات النسائية على المستوى الوطني والمحلي، على غرار برنامج "المرأة تقود في المحافظات" الذي يستهدف تدريب السيدات في جميع المحافظات على المهارات القيادية والإدارية للمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعاتهن. واستمرار برامج التأهيل للمناصب التنفيذية والقضائية لضمان تمكين الكفاءات النسائية الشابة وصقل خبراتهن.
- تمكين اقتصادي أعمق: تعزيز سياسات المصالحة بين العمل والأسرة لرفع مشاركة المرأة في سوق العمل (مثل التوسع في خدمات رعاية الأطفال وإجازات الأمومة المدفوعة)، إلى جانب زيادة التمويل للمشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، واستهداف رفع نسبة مشاركة النساء اقتصاديًا إلى المستويات المستهدفة في رؤية ٢٠٣٠ (٣٠٪ فأكثر في المواقع القيادية).
- **سد الفجوات الإقليمية:** التركيز على الفجوات بين المحافظات في مؤشرات تمكين المرأة، عبر رصد تقدم كل محافظة في مجالات مثل تعليم الإناث ومشاركتهن الاقتصادية ومناصبهن القيادية، وتقديم حوافز للمحافظات الأقل أداءً لاعتماد مبادرات مبتكرة تزيد من مشاركة المرأة المحلية. فعلى سبيل المثال، يمكن تبني برامج خاصة للفتيات في صعيد مصر لرفع معدلات الالتحاق بالتعليم الفني والتكنولوجي، بما يعزز فرص تمثيلهن في قطاعات اقتصادية جديدة.
- استمرار الإصلاحات التشريعية والمؤسسية: متابعة تحديث التشريعات الداعمة لحقوق المرأة وضمان إنفاذها الفعال. ويشمل ذلك الاستمرار في تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١-٢٠٢٦ فيما يخص حقوق المرأة، وتحديث الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ كلما اقتضت الحاجة لمواءمتها مع مستجدات التنمية. كما يُوصى بتعزيز آليات

المتابعة والتقييم عبر المرصد الوطني للمرأة وغيره، لرصد التقدم المحرز سنويًا في تحقيق أهداف تمكين المرأة وإعداد تقارير شفافة تبرز النجاحات والتحديات.

(٢-٤-٢) تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية

يُعدّ "تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية" من الركائز الجوهرية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، إذ يُسهم في توجيه النمو العمراني بطريقة متوازنة ومنظمة، ويعزز الاستخدام الكفء للأراضي والموارد، ويراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وفي إطار تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، تولي الدولة اهتماماً متزايداً بتطوير أدوات التخطيط الحضري وتعزيز القدرات المحلية على إدارة النمو الحضري، مع التركيز على تعزيز التكامل بين التخطيط على المستويين الوطني والمحلي، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتبني نهج قائم على الأدلة والبيانات. ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز السياسات والتدخلات التي تهدف إلى تحسين آليات التخطيط والإدارة المكانية في المدن والمناطق الحضرية. ويستعرض هذا الجزء أيضاً تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة، وتطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الإلكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين، والتوسع في تبني التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والأقاليم. كما يناقش تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافية، بهدف تطوير التخطيط العمراني والإقليمي، وزيادة كفاءة إدارة الأراضي وسهولة الوصول إلى الخدمات الحضرية. وأخيراً، يعرض جهود بناء القدرات على جميع المستويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سياسات التنمية الحضرية، وكذا إجراءات دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات.

١. تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متوازنة ومتكاملة

أهم مؤشرات التوازن المكاني لتوزيع السكان

بلغ عدد سكان مصر عام ٢٠٢٣ حوالي ١٠٥ مليون نسمة ٢٠٢٣، يعيش منهم ٤٣٪ في الحضر، و٥٧٪ في الريف. واحتل الوجه البحري أكبر عدد من سكان مصر، حيث يمثل سكان هذا الإقليم ٤٢.٩٪ من إجمالي السكان، يليه الوجه القبلي بنسبة ٣٨.٩٪، ثم المحافظات الحضرية (١٦.٧٪)، في حين تمثل المحافظات الحدودية أقل من ٢٪ من إجمالي السكان.

شكل ٨٦ توزيع السكان على إقاليم مصر ٢٠٢٣

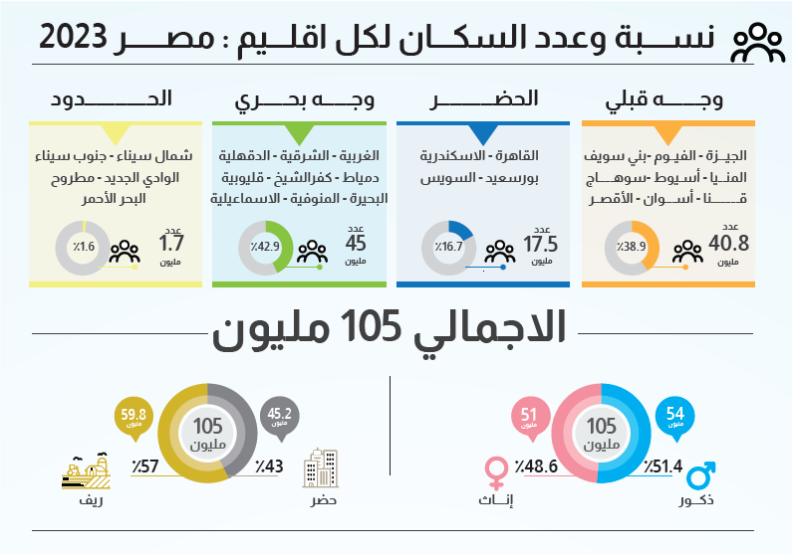

المصدر :الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠- وزارة الصحة والسكان.

حدثت تغيرات في توزيع هيكل الفئات العمرية للسكان في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١، حيث زادت نسبة الفئات العمرية ٦٠ سنة فأكثر من ٦.٩٪ سنة ٢٠١١ إلى ٨.٢٪ سنة ٢٠٢١، ومتوقع زيادة ذات الفئة في عام ٢٠٣٠ إلى ١٠.٦٪. مما له تأثيرات متعددة وتحديات صحية واجتماعية، مثل زيادة في الاحتياجات الصحية والاجتماعية لهذه الفئة، والحاجة إلى توفير خدمات صحية ودعم اجتماعي أفضل، وزيادة تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات، مما يتطلب توجيه استثمارات إضافية في البنية التحتية الصحية.

شكل ٨٧الهرم السكانى المتوقع لسنة ٢٠٣٠

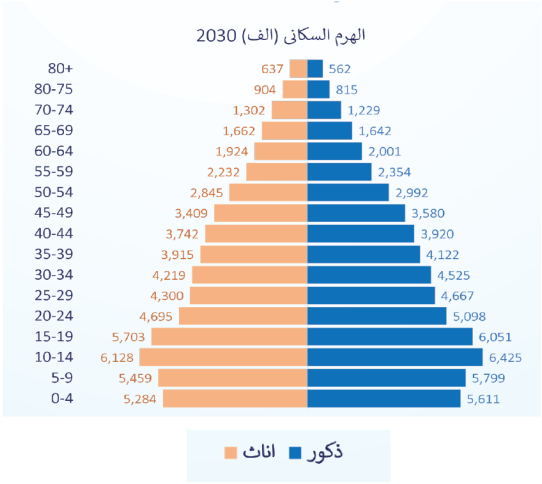

شكل ٨٨ توزيع كبار السن وفقا لفئات السن

كبار السن			
فئات	ذكور	اناث	الاجمالي
60-64	2001	1924	3925
65-69	1642	1662	3304
70-74	1229	1302	2531
80-75	815	904	1719
80+	562	637	1199
			12678

60 فاكثر % 10.6

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠- وزارة الصحة والسكان.

تضمن سياسات التنمية الإقليمية المتوازنة والمتكاملة رؤية مصر ٢٠٣٠، والإستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠، والمخطط القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢، وبعض البرامج الإقليمية مثل برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، وغيرها، وذلك على النحو التالي:

<u>رؤية مصر ٢٠٣٠:</u>

أطلقتْ مصر عام ٢٠١٦ النسخةَ الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعد بوصلة لتوجّهات الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، تبني عليها الدولة الخطط والبرامج لتنفيذ أهدافها من خلال التركيز على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية المحلية المتوازنة. وتهدف الرؤية إلى أن تكون مصر بحلول ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوّع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمةً على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام بيئي مُتَّزن ومتنوّع، لتُحقّق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، بما لا يخلّ بحقوق الأجيال القادمة. ونظراً إلى المتغيّرات والتحدّيات لدوليّة والإقليمية والمحلّية، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتحديث الرؤية في المصدرة في ٢٠٢٣. وتضم الرؤية ستة أهداف رئيسية على النحو التالي:

الهدف الرئيسي الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

وذلك بتطبيق مبدأ "العدالة والإتاحة" من خلال تقديم التمويل المناسب لتوفير الخدمات، اتاحة حلول متطورة لتحقيق كفاءة تقديم الخدمات للتغلب على التحدّيات من خلال التقدم التكنولوجي والابتكار وتعزيز التحوّل الرقمي، وبيئة تشريعية ومؤسسية داعمة، وبرامج القيم الثقافية. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) القضاء على الفقر، (٢) توفير الغذاء، (٣) إتاحة خدمة صحية متميزة، (٤) الارتقاء بمنظومة التعليم، (٥) إتاحة السكن اللائق، (٦) إثراء الحياة الثقافية والرياضية.

الهدف الرئيسي الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة

وذلك بتطبيق التوزيع العادل للدخل الذي يُمكِّن المواطنين من تلبية احتياجاتهم المعيشية، والارتقاء في المواقع الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تكافؤ الفرص وعدم التمييز، سواء بسبب السن، أو الجنس، أو الإعاقة، أو الدين، أو البُعد الجغرافي. وتحقيق المساواة من خلال اتاحة الموارد والمنافع والخدمات العامة لجميع المواطنين، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، إلى جانب التمتّع بحقوق التعبير، والحق في العمل، والحقوق المدنية، كالملكية الخاصة دون تمييز. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) توفير برامج الحماية الاجتماعية (٢) الحدّ من الفجوة بين الجنسين (٣) لإدماج وتكافؤ الفرص (٤) وتعزيز التنمية المكانية والمحلية.

الهدف الرئيسي الثالث: نظام بيئي متكامل ومستدام

من خلال حماية الموارد البيئية والطبيعية وتنوعها البيولوجي، والحد من الاستهلاك غير المستدام المصاحب لعملية التنمية في قطاعات مثل الزراعة والصيد، والتعدين، والسياحة، والنقل. وأيضا الاعتماد على الموارد البديلة المتجددة. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) مواجهة تحدّيات تغيّر المناخ (٢) استدامة الموارد الطبيعية (٣) المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة النظم الإيكولوجية (٤) إدارة المخلفات.

الهدف الرئيسي الرابع: اقتصاد متنوع ومعرفي

يقصد بالتنوع الاقتصادي بدعم مقدرة الأنشطة والقطاعات المختلفة على توليد الدخل وإدارة الموارد وخلق فرص عمل في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، ليُكسب النمو والتنمية المرونة الكافية لمواجهة الأزمات والصدمات المختلفة. مما يتيح عدّة مصادر للدخل. والاقتصاد المعرفي من خلال ربط مؤسسات التعليم والبحث العلمي بالقطاعات الاقتصادية، لتعزّز الكفاءة في التعليم والتدريب، والبحث العلمي، والاستعداد التكنولوجي، والابتكار. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة، (٢) تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية، (٣) زيادة فرص العمل اللائق، (٤) التحوّل نحو الشمول المالي، (٥) تحفيز التصنيع، (٦) مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة، (٧) تحقيق الاستدامة المالية.

الهدف الرئيسي الخامس: بنية تحتية متطورة

من خلال مفهومً شاملً للخدمات عالية الجودة التي توفّرها الدولة لمواطنيها من أجل الارتقاء بمستوى معيشة الفرد وإتاحة فرص متساوية للجميع من الطاقة المستدامة، وشبكات النقل الآمنة، ونُظم الاتصالات والبنية الرقمية التي تربط جميع المناطق الجغرافية ببعضها. والتي من دورها تدعم التنمية الاقتصادية بتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع، وتسهيل حركة التجارة الدولية وإقامة مناطق لوجستية وتجارية وصناعية متطوّرة، بما يدفع عجلة النمو الاقتصادي ويجذب مزيدًا من الاستثمارات المحلية والأجنبية بتوفير الجاهزية اللازمة للمشروعات، سواء في المجمعات الصناعية المنتشرة بمعظم محافظات مصر أو في المدن الجديدة. أما الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) تقديم خدمات أساسية وملائمة، (٢) توفير نُظم نقل آمنة ومستدامة، (٣) تعزيز نظم وموارد الطاقة المستدامة، (٤) تطوير نظم الاتصالات والمعلومات.

الهدف الرئيسي السادس: الحوكمة والشراكات

تشمل تطبيق مبادئ الحوكمة في سيادة القانون والعدالة والمشاركة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، وإدماجها مؤسسيا وتشريعيا، بالإضافة إلى العمل على رفع القدرات البشرية وتغيير الثقافة والسلوك الإداري. وترتبط قضية الحوكمة بالمسؤولية المشتركة للقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتصبح مسؤولية كل فرد من أفراد المجتمع، من خلال العمل بنظام فعَّال للمراقبة والمحاسبة للعمليات والإجراءات الخاصة بجميع المؤسسات، بما يضمن فاعليتها وكفاءتها وامتثالها للوائح والقوانين المعمول بها، والوصول إلى أداء أكثر إنتاجية في الدولة. أما

الأهداف الأساسية العامة، تتمثل في: (١) الإصلاح الإداري، (٢) ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد، (٣) تعزيز المساءلة والمحاسبة، (٤) تمكين الإدارة المحلية، (٥) تعزيز الشراكات، (٦) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، (٧) الحفاظ على الاستقرار والأمن. وتتضمَّن الوثيقة عددًا من المؤشرات الاستراتيجية لمتابعة الأداء والتقدّم المُحرَز بكل هدف من الأهداف العامة التي تتضمَّنها الوثيقة، مع تحديد نقطتين زمنيتين: عامي ٢٠٢٥و ٢٠٣٠.

الإستراتيجية الوطنية للسكان والتنمية ٢٠٢٣-٢٠٣٠

تم إطلاق الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية الأولى في نوفمبر ٢٠١٤ بهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خال تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي وذلك عن طريق تحسين خصائص السكان وإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان، مع تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات والفجوات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية. وتم تحديث الاستراتيجية عام ٢٠٢٣ بعد مراجعة وتقييم الخطة التنفيذية ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ بناءً على نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١ والذي أظهر ضرورة إجراء تدخلات وتعديلات جديدة على الخطط الخمسية للاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠٣٠-٢٠١٥ لتتمكن من تحقيق مستهدفات ٢٠٣٠. واهتمت الاستراتيجية بعدد من المبادرات والمشروعات التالية لتحقيق أهداف رؤية مص ٢٠٣٠ ومنها:

- إطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية في عام ٢٠٢٢ ليكون بمثابة النواة الرئيسية لتحديث الاستراتيجية.
- تحقيق أهداف المبادرات الرئاسية والتي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفرد وتحسين خصائص السكان مثل، (١) مشروع حياة كريمة، (٢) مشروع تكافل وكرامة، (٣) الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، (٤) استراتيجية الطفل.
- دعم المبادرات القومية الحالية الخاصة بالمجال الصحي ومتابعة تنفيذها مثل، (١) مشروع التأمين الصحي الشامل، (٢) مبادرة ١٠٠ مليون صحة، (٣) ومبادرة صحة المرأة للكشف عن أورام الثدي، (٤) مبادرة صحة الأم والجنين، (٥) والبرنامج القومي للأمراض المنقولة جنسياً.
- وضع خطط طوارئ في حالة الأزمات لضمان الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية والهامة للفرد، مثل التغيرات المناخية والأوبئة.
- ووضع الخدمات الخاصة بالنساء والفتيات للتكيف مع تغير المناخ.

وتشمل أهم مرتكزات الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية ٢٠٢٣ – ٢٠٣٠ والتي لها تأثير على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، ما يلي:

- ضمان الحقوق الإنجابية: والتغطية الصحية الشاملة، مع ضمان فرص الحصول على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية المتكاملة، وخاصة بين الفئات الهشة.
- حوكمة الملف السكاني: ومن أهمها مراجعة متطلبات الإطار القانوني للوائح القطاع الصحي فيما يخص مشاركة التمريض والرائدات والقابلات في المهام، مما يغطي فجوة تقديم الخدمات الصحية المتوافقة مع الأبعاد الثقافية والمجتمعية لبعض المناطق. والتغطية الصحية من خلال منظومة التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين في مختلف الخدمات الصحية، والخدمات المتنوعة بطرق مختلفة مثل القوافل والحملات الطبية.

- تفعيل اللامركزية: لتمكين المديريات والإدارات بالمحافظات للمشاركة في تنفيذ الأنشطة، من خلال إدماج الخطط السكانية ضمن خطط التنمية على المستوى المحلي. مع ضمان استدامة التمويل وتنوع مصادره بمشاركة القطاع الخاص لتنفيذ الأنشطة، وضمانها للمناطق المحرومة من التغطية الجغرافية.
- تدفق واستخدام البيانات: التنسيق والتكامل بين مرصد المجلس القومي للسكان ومرصد وزارة التخطيط ومرصد المركز الديموغرافي ومراكز المعلومات المختلفة في وزارات (الصحة والسكان والتضامن) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- ميكنة نظم المعلومات من الوحدة الصحية حتى المستوى المركزي لمتابعة التطور في تلقي الخدمة، وتمكين متخذي القرار من تخطيط وتنفيذ برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والسكان. أيضا توفير أنظمة إدارة السجلات الإلكترونية وتطبيقات الصحة الرقمية لتسجيل وتتبع البيانات بفعالية.

المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢

تتبني الهيئة العامة للتخطيط العمراني إعداد الإستراتيجيات القومية عدد من المحاور التي تضمن بها تحقيق التوازن في المعمور المصري وتكامل المقترحات القطاعية المختلفة مع التوجهات القومية. أصدرت الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠١١ المخطط الاستراتيجي القومي لعام ٢٠٥٢ وتم اعتماده في ديسمبر ٢٠١٣، ثم تبنت الهيئة تحديثه طبقا للمستجدات التنموية ومن خلال هذا أعدت الهيئة خريطة مستقبل التنمية العمرانية في مصر ٢٠٣٠(الجمهورية الجديدة) حيث تعكس الخريطة واقع ومستقبل التنمية العمرانية علي المستوي القومي من خلال ما تحقق ومستهدف من توازن بين التوزيع المتكافئ للموارد والمقومات وبين متطلبات تنمية المناطق ذات الأولوية وتمثل خريطة الطريق لتحقيق مستهدفات رؤية واستراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ تنفيذا لأهداف التنمية المستدامة علي مستوي العالم وايضا تؤكد علي أهمية وتفرد وظيفة ودور الموقع الجغرافي للدولة المصرية التي تعد نافذه التنمية لأفريقيا شمالا ولأسيا غربا ولأوروبا جنوبا وترسم الخريطة خطه عمل الدولة المصرية بمنافذها الشرقية والغربية والجنوبية في رسم علاقتها الاقتصادية مع الدول الجوار

وقد اسفرت جهود التنمية لمخرجات المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢ و ٢٠٣٠ وخريطة مستقبل مصر للتنمية العمرانية ٢٠٣٠ على التغير في تركز التنمية واستعمالات الأراضي على المستوى القومي كالتالي

- زيادة نسبة مساحة المعمور الحالية والمقترحة للتنمية من ٧.٨٪ في عام ٢٠١١ إلى ١٤.٢٪ عام ٢٠٢٤ من إجمالي مساحة الجمهورية.
- تضاعف مساحات الأراضي المخصصة للتنمية الزراعية وأصبحت تمثل ٣.٧٪، في مقابل ذات النسبة للمناطق الزراعية القائمة، ليصبح اجمالي نسبة الأراضي التنمية الزراعية ٨٪ من مساحة الجمهورية.
- إتاحة أراضي للتنمية العمرانية الجديدة من مدن جديدة ومناطق عمرانية مخطط بنسبة ٠.٦٣٪ من مساحة الجمهورية.
- إضافة مساحات لأراضي قطاع الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة بنسبة ٣.٥٤٪ من إجمالي مساحة الجمهورية.
- توجيه التنمية العمرانية للظهير الصحراوي وتكامل مشروعات التنمية للقطاعات الاقتصادية.
- اضافة خمس مناطق تنمية ذات اولوية جديدة علي المستوي القومي ناتجة من تحليل المقومات والمستجدات وصلاحيات الاراضي للتنمية لجميع القطاعات حيث وصل الاجمالي الي ١٥ منطقة تنمية ذات اولوية علي المستوي القومي

شكل ٨٩تغير التوازن المكاني على المستوى القومي

المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢

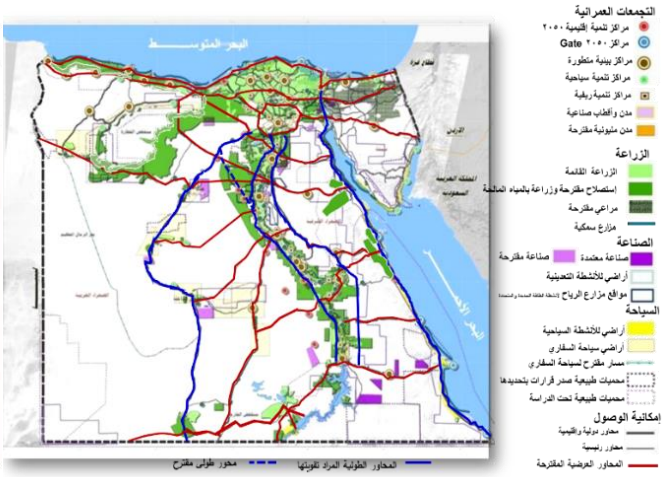

خريطة مستقبل التنمية العمرانية في مصر ٢٠٣٠

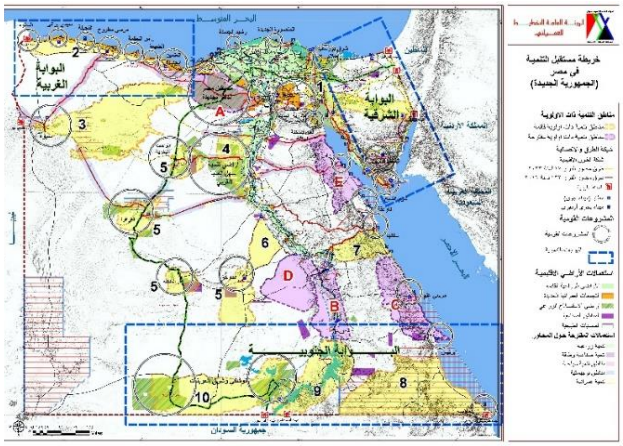

مناطق التنمية ذات الاولوية الجديدة		
	منطقة A	منطقة غرب الدلتا
	منطقة B	منطقة المثلث اللوجستي القومي
	منطقة C	منطقة الاقصر- أسوان
	منطقة D	منطقة رأس غارب - جبل الزيت
	منطقة E	منطقة مرسي علم – برنيس

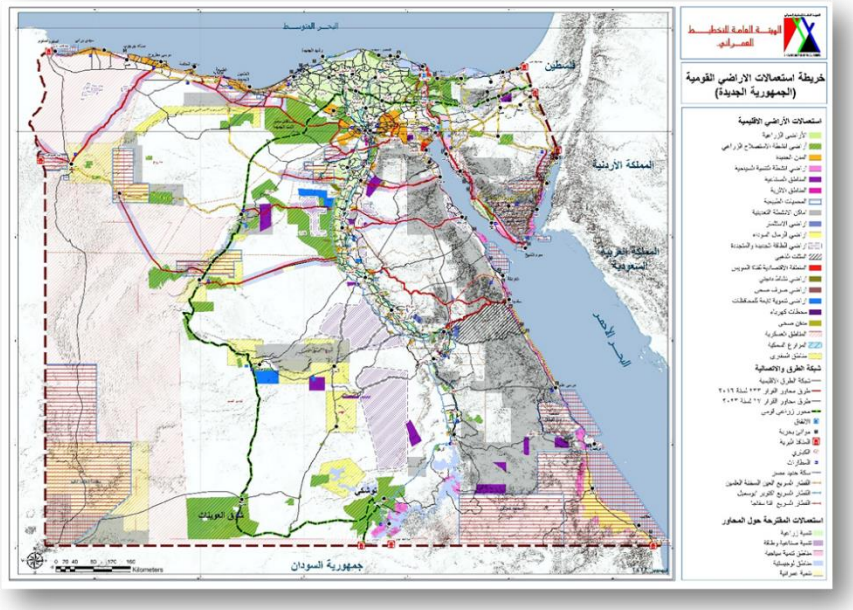

النشاط	استعمالات الاراضي	المساحة بال كم٢	النسبة من الجمهورية	اجمالي المساحة بال كم٢
اراضي التنمية الزراعية	العمران والزراعة القائمة (الوادي والدلتا)	37019.7	3.70%	7.64%
	اراضي الاستصلاح المقترحة	36955.6	3.70%	
	اراضي الدواعن	465.85	0.05%	
	جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للتنمية الزراعية	1998.71	0.20%	
اراضي التنمية الصناعية	المناطق الصناعية	8070.93	0.81%	0.88%
	اراضي الاستثمار	698.77	0.07%	
اراضي التنمية السياحية	اراضي تنمية سياحية	13465.45	1.35%	1.41%
	مناطق اثرية	675.74	0.07%	
اراضي التنمية العمرانية	المدن الجديدة - ٢٥%	1734.0675	0.17%	0.32%
	قرار ٣٩١ الساحل الشمالي - ٥٠%	1497.605	0.15%	
اراضي الطاقة	اراضي الطاقة الجديدة والمتجددة	35270.82	3.53%	3.54%
	محطات كهرباء	120.6	0.01%	
اراضي التنموية اخرى	اراضي الصرف الصحي	400.66	0.04%	0.22%
	الاراضي التنموية بالمحافظات	1175.47	0.12%	
	المنطقة الاقتصادية الخاصة	671.53	0.07%	
	الدلتا الجديدة ٢٠ %	2383.25	0.24%	0.24%
نسبة استخدامات الاراضي القومية من الجمهورية				14.2 %

إجمالي نسبة استعمالات الاراضي القومية
٧,٨% من اجمالي مساحة مصر
عام٢٠١٠

إجمالي نسبة استعمالات الاراضي القومية
١٤,٢ % تقريبا من اجمالي مساحة مصر
عام٢٠٢٤

المصدر: مستقبل التنمية العمرانية في مصر –الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٢٤

السياسة الوطنية الحضرية:

أطلقت الهيئة العامة للتخطيط العمراني وثيقة السياسة الحضرية الوطنية والتي تم اعتمادها من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية في سبتمبر ٢٠٢٣، وقد تم دمج مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة، ضمن أهداف السياسة. والتزاما دوليا من مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وقد أسهمت هذه الوثيقة في توجيه جهود الدولة نحو بناء مدن مستدامة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد تجسدت هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال إنشاء مدن جديدة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ مشاريع ضخمة مثل مبادرة حياة كريمة لتطوير الريف المصري. من التوجهات الأساسية للسياسة:

- اعادة هيكلة النسق العمراني القومي لتقليل الهيمنة إقليم القاهرة والاسكندرية والاستفادة من ميزات التكتل الحالي في تحقيق التنافسية العالمية.
- الانتشار المتزن للنمو الحضري من المدن الجديدة في والقائمة نحو الظهير الصحراوي لتخفيف طلب النمو الحضري على الأراضي الزراعية.
- وضع سياسات لتعزيز الروابط الحضرية الريفية وأهمها الاتصالية والتنمية الاقتصاد المحلي والريفي لتقليل التفاوتات.
- الاهتمام بتنمية وتحفيز نمو المدن الصحراوية وخاصة مدن البوابات، وإنشاء نظم النقل الشبكي اللوجيستي بين المدن الإنتاجية ومدن المنافذ بما يتفق مع الخطط القومية، والذي من شأنه سيدعم التوازن وتحرك التنمية في المناطق والأقاليم الهامشية واعطاء فرص للمحافظات الحدودية لتغيير حالتها التنموية من أقل تطورا إلى أقاليم انتاجية وجاذبة للسكان.
- وضع منظومة النقل الذكي وربطها بالظهير الريفي والعمراني.
- دعم التنمية المرتكزة على النقل على محاور شبكة النقل من خلال تكثيف الأنشطة الاقتصادية واستخدامات الأراضي المتنوعة.
- التكامل بين خطط تنمية أراضي المدن الجديدة والأراضي المتاحة داخل الكتل العمرانية بالمدن القائمة.
- تشجيع الصناعات المكملة لسلاسل القيمة محلياً والصناعات التصدير ذات المكون المحلي والمحتوى التكنولوجي المرتفع.

الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم للتنمية المتوازنة:

رغم أن قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ لا يزال الإطار التشريعي القائم، إلا أن هناك جهودًا مستمرة لتطويره بما يتوافق مع الدستور ورؤية مصر ٢٠٣٠، وأهداف برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤–٢٠٢٧، ووثيقة ملكية الدولة، والمخرجات الهامة للحوار الوطني لعام ٢٠٢٤، إضافة إلى الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي للفترة ٢٠٢٤–٢٠٣٠. ترتكز جهود الإصلاح الحالية على أربعة محاور رئيسية للتحول إلى اللامركزية التي تعزز التنمية المتوازنة:

- الإصلاح القانوني والتشريعي، من خلال إعداد مشروع قانون جديد للإدارة المحلية يدعم نقل الصلاحيات المالية والإدارية والاقتصادية للمستويات المحلية، ويعزز من أدوار المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، ويُحدد بوضوح العلاقة بين المستويات المختلفة للحكومة.
- الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات، عبر إعادة هيكلة وحدات الإدارة المحلية، وتطوير الهياكل التنظيمية، وبناء قدرات الكوادر البشرية، وضمان وجود آليات عمل فعالة قادرة على تنفيذ مهام التنمية المحلية بكفاءة.
- تمكين مالي مستدام، يشمل تطوير نظم الإيرادات الذاتية للوحدات المحلية، وتنظيم نظام التحويلات المالية من الحكومة المركزية وفقًا لمعادلات تحقق العدالة والكفاءة، بما يضمن القدرة المالية للمحليات على أداء مهامها.
- تعزيز الحوكمة المحلية، من خلال ترسيخ الشفافية والمساءلة، وتطوير نظم متابعة الأداء، وإشراك المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات التخطيط، وتنفيذ المشروعات، ورقابة تقديم الخدمات.

المخططات الإقليمية والمحلية الداعمة للتنمية المتوازنة:

- تخطيط حول الطرق والمحاور في الظهير الصحراوي: في عام ٢٠٢٣ صدر القرار الجمهوري رقم ١٧ بتخصيص ٢ كم من الاراضي الصحراوية الواقعة حول الطرق الجديدة في المناطق الصحراوية وتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخططات الاستراتيجية لتنمية الأراضي حولها، ويبلغ طولها حوالي ٣٧٠٠ كم.
- وتعزز المحاور الربط بين التجمعات القائمة والجديدة وتفتح آفاق تنموية جديدة بالظهير الصحراوي والاستفادة من الموارد والامكانيات غير المستغلة لجذب السكان من وادي النيل والدلتا ودعم الاقتصاد القومي زراعيا وصناعيا وسياحا.
- وتتسم المشروعات المقترحة بالتكامل بين القطاعات الاقتصادية التي تتوافق مع الموارد الطبيعية للنطاق المار به المحور.

شكل ٩٠استراتيجية التنمية الشاملة لنطاق واحة سيوة- الوحدات البيئية

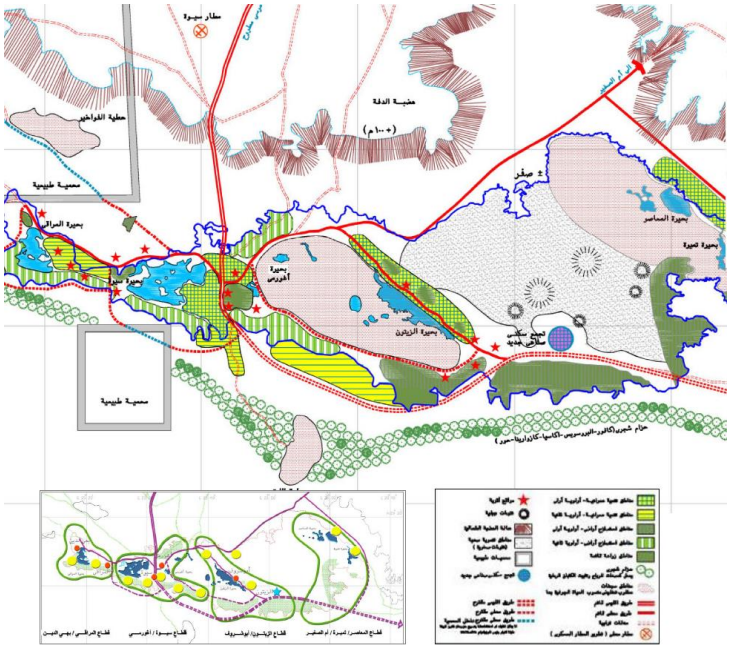

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

استراتيجيات التنمية الشاملة للواحات مع محاور الربط:

لم تحظ الواحات من قبل بوضع استراتيجيات تتكامل فيها عمرانيا مع النطاقات حولها والمشروعات الاقليمية والقومية. وستتيح الإستراتيجيات فرص تنمية متنوعة للمناطق المعزولة وربطها بالبيئات الخارجية لها، أيضا توجيه تنمية تراعي أهداف الاستدامة، وخاصة التنمية الاجتماعية التي تنمي قدرات المجتمع المحلى وجعله قادر على التطور. كما راعت الاستراتيجيات التوازن بين مجهودات التنمية والبعد البيئي بهدف الحفاظ على المنظومات البيئية المختلفة. ويتضح تشكيل الوحدات البيئية لواحة سيوة لتحديد المناطق الملائمة للتنمية العمرانية، وتحديد أولويات التنمية من خلال مشاركة المجتمع المحلي. وقد روعي في المشروعات ربط نطاقات توطن التجمعات الريفية المتناثرة بمسار المحاور وطرح مشروعات تتناسب مع متطلبات المجتمع المحلي، مثل مشروعات سياحة السفاري في المحور الرابط بين سيوة والباويطي، ومشروعات الزراعات الطبيعية، واستصلاح الأراضي قائمة على الآبار اللمجتمعات المحلية، وتوطين خدمات محلية للمناطق.

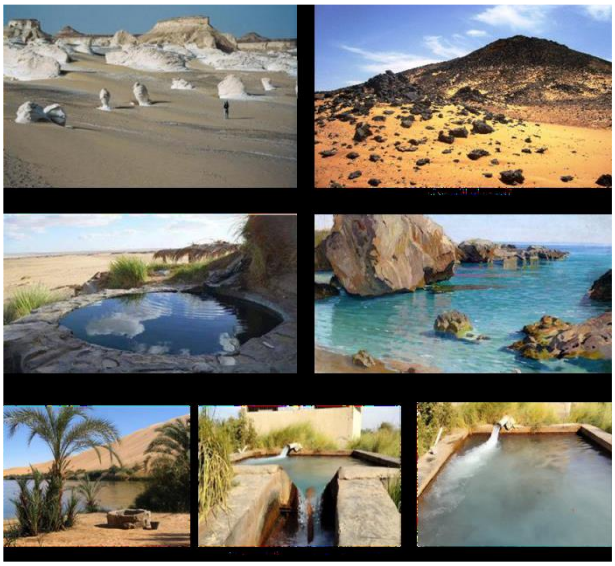

تكامل تنمية المحاور مع محافظات صعيد مصر:

تعتبر محاور الطرق في الظهير سياسة من سياسات اعادة الاتزان في المعمور المصري، مع توفير اتصالية بمناطق الموارد في الظهير مما يزيد من فرص التوسع الاقتصادي لجنوب مصر وتقليل معدلات الهجرة ومعدلات الفقر. من أهم المحاور التي تزيد من التوسع المباشر في ظهير محافظات الصعيد والتكامل مع المخططات الاستراتيجية للمحافظات. وتهدف مشروعات تخطيط الاراضي حول المحاور في محافظات الصعيد التالي:

- تكامل الاتصالية بين شرق النيل وغرب النيل من خلال تدعيم البنية الاساسية للوصلات العرضية والواصلة حتى المحاور الطولية في الظهير الصحراوي.
- التكامل بين المدن القائمة والمدن الجديدة في الظهير المباشر للوادي.
- التوسع الاقتصادي في مناطق الاستصلاح في الظهير المباشر والتجمعات الريفية الهامشية ضعيفة الموارد، وتخفيف الضغط على الريف القائم للحفاظ على الاراضي الزراعية.
- فرص التنوع الاقتصادي مع الانشطة الاستخراجية والمنافذ الجوية والبحرية.
- تدعيم ربط المناطق الصناعية في الظهير بمحافظات الصعيد.

برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر من عام (٢٠١٧-٢٠٢٥):

يُعد هذا البرنامج نموذجاً رائداً لتطبيق اللامركزية في مصر والتي تعزز من التنمية المتوازنة، حيث طُبق بشكل إرشادي في محافظات سوهاج وقنا، ثم توسع لاحقًا ليشمل أسيوط والمنيا. قام البرنامج بتطوير منهجيات ونظم عمل متقدمة للإدارة المحلية، شملت:

- تطوير منظومة التخطيط المحلي القائم على المشاركة المجتمعية، بحيث أصبحت عمليات تحديد الأولويات تتم بالشراكة مع المواطنين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- وضع أسس لتوزيع الاستثمارات بشكل عادل بين المحافظات والمراكز، مع دمج البُعدين البيئي والاجتماعي في عمليات تحديد المشروعات.
- تحديث نظم تنفيذ ومتابعة المشروعات، بما في ذلك رقمنة المشتريات الحكومية، وتطوير نظم إدارة الأصول، وهو ما أدى إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام.
- دعم التنمية الاقتصادية المحلية عبر تشجيع التكتلات الاقتصادية، وتعزيز دور المحافظات في قيادة جهود التنمية الاقتصادية، وإشراك القطاع الخاص في وضع سياسات التنمية المحلية وتنفيذها.
- تعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشروعات، وتسهيل وصول المواطنين إليها.

٢. ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية

يُعد تكامل قضايا الإسكان ضمن خطط التنمية الحضرية أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة في المدن. ويُقصد به إدراج الأبعاد السكنية كجزء لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات العمرانية، بما يعزز العدالة المكانية ويضمن الوصول العادل إلى السكن اللائق لكافة الفئات الاجتماعية، لا سيما الشرائح ذات الدخل المحدود والمتوسط.

ويعتبر تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية من ضمن أولويات الحكومة المصرية ومن خلال أدوات عدة أهمها السياسة الوطنية الحضرية وعملية اعداد المخططات الحضرية الاستراتيجية على اختلاف مستوياتها وفقاً لقانون البناء رقم ١١٨ لعام ٢٠٠٨ وتعديلاته ولائحته التنفيذية. إن إعداد سياسة وطنية حضرية في مصر تعتبرها الدولة خطوة رئيسة لبيان التوجه اللازم ومسار العمل لدعم التنمية العمرانية. كما أن السياسة ترسم إطارًا شاملاً للتنسيق للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحا المتعلقة بالتنمية العمرانية السريعة، بما في ذلك التعامل مع العشوائيات وتقنينها والمناطق غير القابلة للتطوير، وإمكانية الوصول إلى الأراضي والخدمات الأساسية والبنية التحتية والتشريع الحضري، ولوائح التخطيط العمراني، والحراك العمراني والإسكان.

وقد بدأ إعداد وثيقة "السياسة الوطنية الحضرية تحت إشراف الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية منذ عام ٢٠١٦، وتهدف إلى صياغة السياسات اللازمة للنهوض بالحضر المصري على مستوى النسق العمراني ليكون أكثر ديناميكية وتنافسية، وعلى مستوى المدن لتكون أكثر إنسانية وأمنا واستدامة وقدرة على الصمود والحفاظ على موروثها الحضاري.

وتأخذ "السياسة الوطنية الحضرية" في اعتبارها أهداف وأولويات "المخطط الاستراتيجي القومي ٢٠٥٢، و "استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، وتعكس التزامات مصر الدولية بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ – وتحديدًا الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة. وتتضمن السياسة الوطنية الحضرية – التي تم الاستعانة في إعدادها بنخبة من الخبراء المستقلين في مجالات التخطيط العمراني والنقل الحضري والإدارة المحلية والاقتصاد في مصر – من خمس محاور رئيسية وهي إدارة النمو الحضري وتوجيه التوسعات تعزيز الاتصالية داخل وبين المدن التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة تعزيز الإطارين القانوني والإداري الحاكمين للتنمية الحضرية، ووضع سياسات قومية للتنمية الاقتصادية المحلية [٩٧].

وتعتبر المخططات الاستراتيجية للمدن المصرية من الأدوات الهامة التي تشمل خطط تفصيلية لقضايا الإسكان والاحتياجات الحالية والمستقبلية من الوحدات السكنية على اختلاف مستوياتها.

ويوضح كذلك الجدول والشكل المرفقين التوزيع النسبي للاستثمارات في قطاعات التشييد والبناء والأنشطة العقارية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٣ وبصورة عامة فقد ارتفعت الاستثمارات الاجمالية للنشاطين من نحو ١٤.٥٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام إلى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ١٧.٧ عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣. علماً. بأن إجمالي أنشطة التشييد والبناء تشمل مشروعات الإسكان علاوة على أنشطة التشييد والبنية التحتية الأخرى.

[٩٧] السياسة الحضرية الوطنية لجمهورية مصر العربية (٢٠٢٠)، الهيئة العامة للتخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جدول ٢٤الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الثابتة والتوزيع النسبي على الانشطة التشييد والبناء العقارية (٢٠١٥-٢٠٢٣)

السنة	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠٢٢/٢٠٢١		٢٠٢٣/٢٠٢٢	
	بالمليون جنيه	٪	بالمليون جنيه	٪	بالمليون جنيه	٪	بالمليون جنيه	٪
الناتج المحلي الإجمالي	٣٨٧٩٤٢٤.٦		٤١٧١٠٢٤.٤		٧٤٥٧١٢٢.٣		٧٧٢٦٧٦٤.٢	
التشييد والبناء	٢٤٣٨٢٠.١	٦.٣٪	٣٠١٨٨٠.١	٧.٢٪	٥٦٨٨٩٨.٣	٧.٦٪	٥٩٨٤٠٥.١	٧.٧٪
الأنشطة العقارية	٤٠٠٣٢٨.٩	١٠.٣٪	٤٤٧٩٧٤.٢	١٠.٧٪	٨١٥٠٨٥.٩	١٠.٩٪	٨٤٦٢٧٣.٥	١١.٠٪

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي (٢٠١٥- ٢٠٢٣) الجهاز المركزي العام للتعبئة والإحصاء

تسعى الدولة إلى تلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية وتحقيق العدالة المكانية في توزيع المشروعات والخدمات. وفي هذا الإطار، يأتي مشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى كأحد المشروعات القومية الهادفة إلى تعزيز قدرات قطاع الإسكان الحضري، من خلال إعادة توظيف الأراضي داخل الكتل العمرانية المكتظة، وتوفير وحدات سكنية متكاملة تستهدف الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل، بما يسهم في تحسين جودة الحياة الحضرية وتحقيق الاتزان بين العرض والطلب في السوق العقاري.

مشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى

يُعد مشروع تطوير عواصم المحافظات والمدن الكبرى أحد المحاور الاستراتيجية الداعمة لتكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية العمرانية الشاملة. إذ يهدف المشروع إلى معالجة التحديات العمرانية القائمة، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، من خلال توفير وحدات سكنية ملائمة تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود. ويتيح المشروع تنفيذ مشروعات تنموية داخل الكتلة العمرانية القائمة، دون المساس بحقوق السكان الأصليين، بما يسهم في تحسين جودة الحياة ورفع كفاءة البيئة العمرانية، وضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.

شكل ٩١العوائد المتوقعة من المشروعات

- إجتماعياً (توفير وحدات سكنية لكافة الفئات)
- إقتصادياً (خلق فرص إستثمارية وتوفير فرص عمل)
- بيئياً (إنشاء مناطق عمرانية تتميز بجودة الحياة)
- أمنياً (تفريغ المناطق المتكدسة بالسكان ونقلهم إلى المناطق المتطورة)
- عمرانياً (تحسين الحالة العمرانية والصورة البصرية للمدن القائمة)

المصدر: صندوق التنمية الحضرية

شكل ٩٢مشروعات الصندوق عواصم المحافظات والمدن الكبرى (داره) / الفسطاط فيو

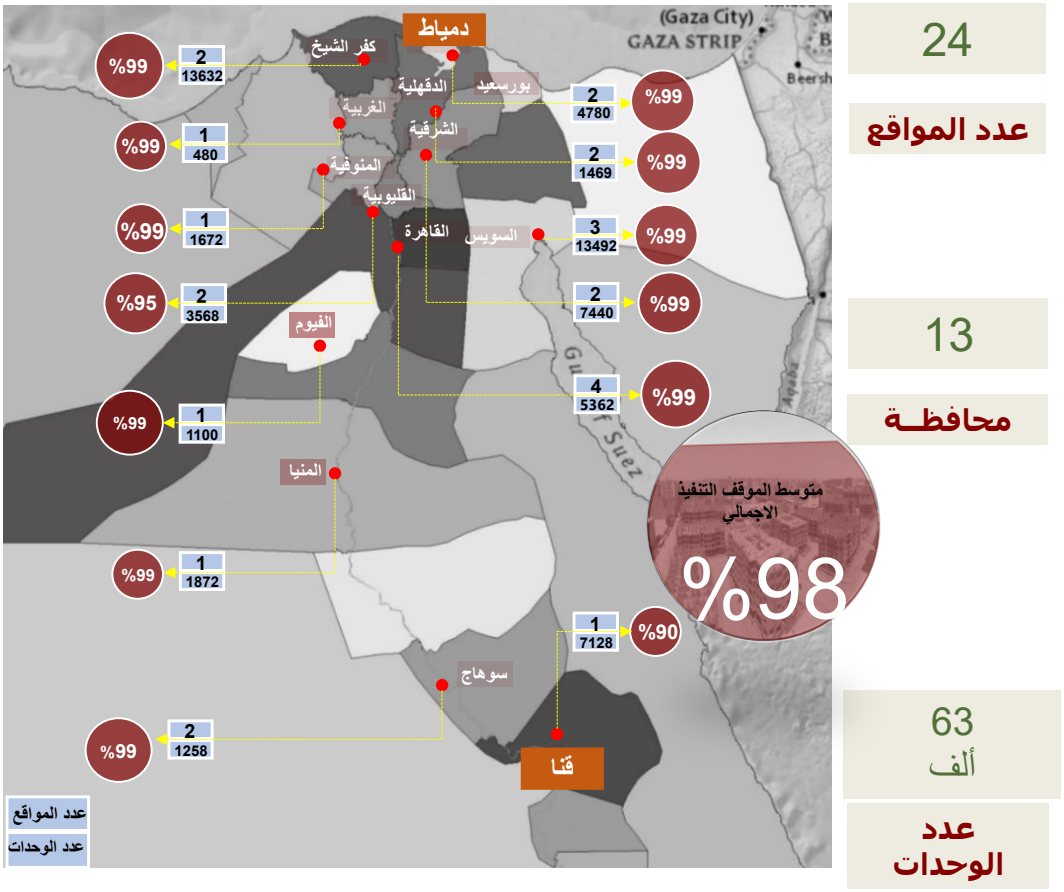

المصدر : صندوق التنمية الحضرية

شكل ٩٣مشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية

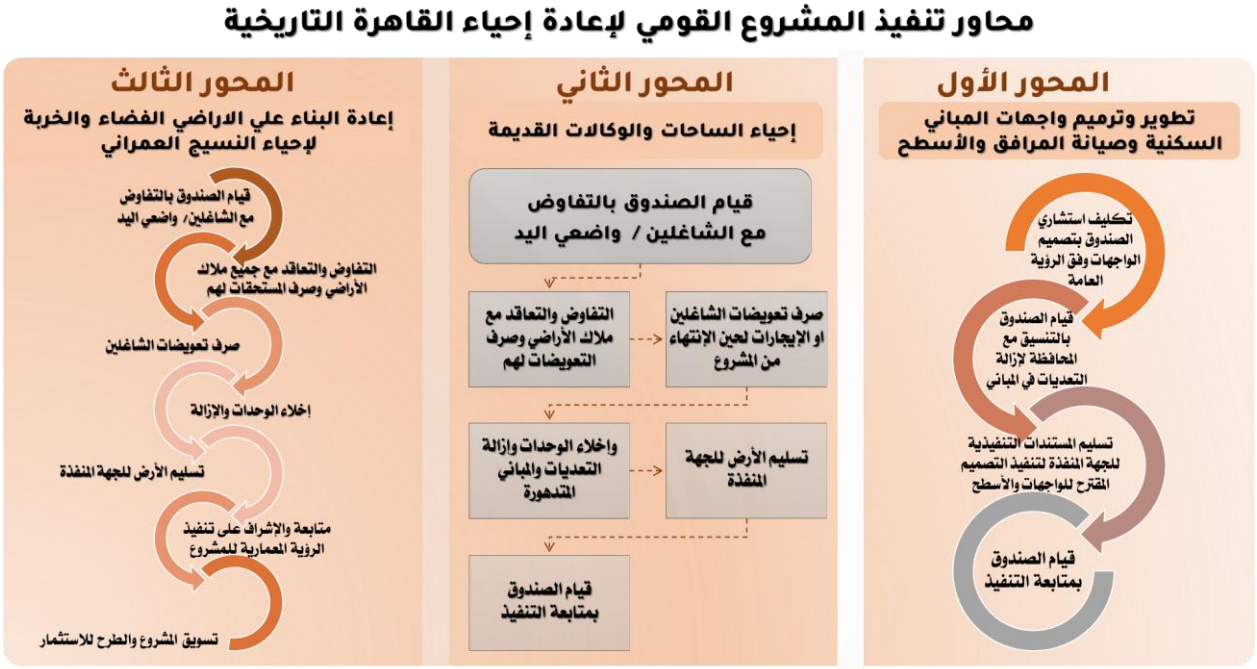

المصدر :صندوق التنمية الحضرية

شكل ٩٤مناطق التطوير وإعادة إحياء القاهرة التاريخية

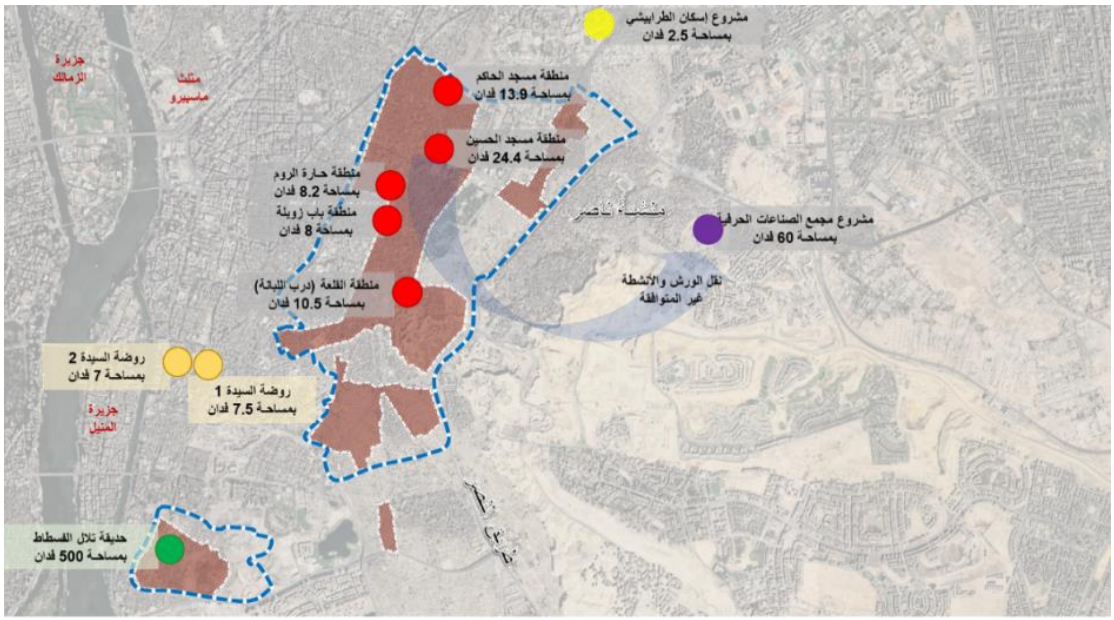

المصدر :صندوق التنمية الحضرية

تغطي القاهرة التاريخية مساحة حوالي ٢٣٠٢.٥ فدان بواقع ٩.٦ كم مربع، وهي معلنه على قائمة التراث العالمي من قبل اليونسكو منذ عام ١٩٧٩ لما تمثله من قيمة تاريخية استثنائية سواء على مستوى:

- التراث المعماري الاستثنائي
- النسيج العمراني التقليدي
- نمط الحياة والحرف اليدوية التى مازالت تنتجها المدينة القديمة.

٣. تضمين الثقافة كمكون ذو أولوية في التخطيط العمراني

ارتفع قيمة مصر في مؤشر التراث والثقافة من ٣.٩ في عام ٢٠٢٢ إلى ٤.٧ في عام ٢٠٢٤، وهو مؤشر فرعي لقياس القوة الناعمة حيث تتراوح قيمة المؤشر من (٠ – ١٠) ويمثل ١٠ الأفضل. ويرجع ذلك ارتفاع عدد المسارح الحكومية والمكتبات العامة خلال الفترة من عام (٢٠٢١) وعام (٢٠٢٤). ولكن لايزال التوزيع النسبي للخدمات الثقافية فيه تفاوت كبير بين محافظة القاهرة

وباقي المحافظات، وفيما يلي جدول(٢٥) التوزيع النسبي للخدمات الثقافية في عام ٢٠٢٤ بين أعلى خمس محافظات وأقل خمس محافظات من محافظات الجمهورية.

جدول ٢٥أعلى وأقل خمس محافظات في نسبة الخدمات الثقافية حسب عام ٢٠٢٤

الخدمة	أعلى خمس محافظات	٪	أقل خمس محافظات	٪
عدد بيوت وبيوت الثقافة	القاهرة	٧	مطروح	١.٧
	الدقهلية	٦.٩	شمال سيناء	١.٧
	البحيرة	٥.٥	بور سعيد	١.٧
	(اسيوط، المنوفية، الشرقية،)	٥.٢	الاسماعلية	١.٧
			الفيوم	١.٤
عدد المكتبات	الجيزة	١٤.٦	الإسكندرية – كفر الشيخ	١.٥
	القاهرة	٩	مطروح – سوهاج	٠.٩
	البحيرة	٦.٨	جنوب سيناء	٠.٦
	الغربية	٦.٢	السويس	٠.٣
	الدقهلية	٥.٦	باقي المحافظات	٠
مسارح عامة	القاهرة	٢٤.٦	القليوبية	٤.٥
	اسوان	٨.٤	كفر الشيخ – الدقهلية – الوادي الجديد	٤.٢
	الجيزة	٧.٨	الشرقية – بني سويف – البحر الأحمر – الأقصر – المنوفية – دمياط	٣.٦ إلى ٢.٥
	الاسكندرية	٥.٤	باقي المحافظات	اقل من ١
متاحف	القاهرة	٣٠.٢	جميع المحافظات	٢.٣
	الاسكندرية	١١.٦	دمياط – الدقهلية – القليوبية – المنوفية – أسيوط – قنا	لا يوجد

المصدر: وصف مصر بالمعلومات– الإصدارة ١٤– يناير ٢٠٢٥ –مركز دعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء

برامج الخدمات الثقافية في العمران المصري

يمثل العلم والثقافة بوابة العبور لكل مسارات التنمية ومفتاح الأمان والأمل الذي يصوغ التوجهات ويولد التسامي ويعمق مساحة الفهم الإنساني وخبراته ويوفر القدرة على تقديم منظور متكامل للحاضر والمستقبل. وتمثل برامج الخدمات الثقافية شريك في التنمية ليس فقط كعناصر أو مباني خدمات، ولكنها تشارك في مبادرات التنمية الاقتصادية مثل برامج الدعم الفني للحرف التراثية والمشروعات المرتبطة بها، والسكانية مثل التثقيف الصحي، أو التثقيف الوعي القومي للجماهير في مجالات السينما والمسرح والموسيقى والفنون الشعبية والفنون التشكيلية وخدمات المكتبات في المحافظات من خلال بيوت وقصور الثقافة والمكتبات.

ولذلك اهتمت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالبعد الثقافي في المكون العمراني من خلال إصدار دليل الخدمات الثقافية والذي يعطي الأسس والمعايير التخطيطية لبرامج الخدمات المقترحة في لمخططات، سواء في بعدها الكمي من الاحتياجات العددية لها، أو بعدها المكاني على مستويات مختلفة من العمران.

ينظم الخدمة الثقافية في مصـر عدد من القوانين والقرارات الجمهورية والوزارية، ومجموعه من الجهات المسئولة عن قطاع الثقافة: (١) المجلس الأعلى للثقافة واختصاصاته وضع التوصيات والقرارات اللازمة لتهيئة المناخ الثقافي الملائم لتدفق الإبداع، والإشراف على الخدمات الثقافية ذات الطابع القومي، (٢) المجلس الأعلى للآثار واختصاصاته والتنقيب عن الت ا رث الحضاري والأثري، والحفاظ على الآثار بالترميم والصـيانة، وإقامة المتاحف الأثرية، والتسـجيل العلمي والأثري للتراث الحضـاري القديم، (٣) الهيئة المصـرية العامة للكتاب (٤) الهيئة العامة لقصـور الثقافة ويختص برفع المسـتوى الثقافي، وتوجيه الوعي القومي، وحماية الإرث والمأثورات الشـعبية المصـرية من الاندثار، والحفاظ على الهوية القومية، وتنشـيط حركة الفنون التشـكيلي، ورفع مسـتوى خدمات المكتبات في المواقع الثقافية والمكتبات الفرعية، تقديم المسـاعدات المالية والفنية للجمعيات الثقافية، إتاحة فرصـة التنمية الثقافية والفنية للمرأة و الاطفال، والفنية، والوصول إلى أنسب صيغ الخدمات الثقافية التي تحتاجها القرية المصرية، كما تهدف الهيئة إلى نشـر الثقافة المعلوماتية من خلال أندية تكنولوجيا المعلومات بالمواقع الثقافية من خلال إدارات مركزية موزع على خمس أقاليم ثقافية يتبعها عدد (٢٩) فرع ثقافي بواقع فرع في عاصمة كل محافظة.

تضـم جميع مخططات المحافظات والمدن والقرى برامج للخدمات العامة الأسـاسـية ومن ضـمنها الخدمات الثقافية ويتم حسـاب مقترحات الخدمات الثقافية لسـنه الهدف اعتمادا على المعايير والمعدلات التخطيطية ويتم اعتمادها ضـمن مكونات المخطط من الإدارات المحلية. وكما هو موضح في الشكل رقم (٩٥). وأهتمت أيضا الخطة الاستثمارية للدولة بتوزيع الاستثمارات العامة على الخدمات الثقافية وفي بعض المحافظات يتم تخصص استثمارات للآثار حسب المكون الأثري والتاريخي التي تضمه المحافظات.

شكل ٩٥أنواع الخدمات الأساسية التي تدرج ضمن المخططات

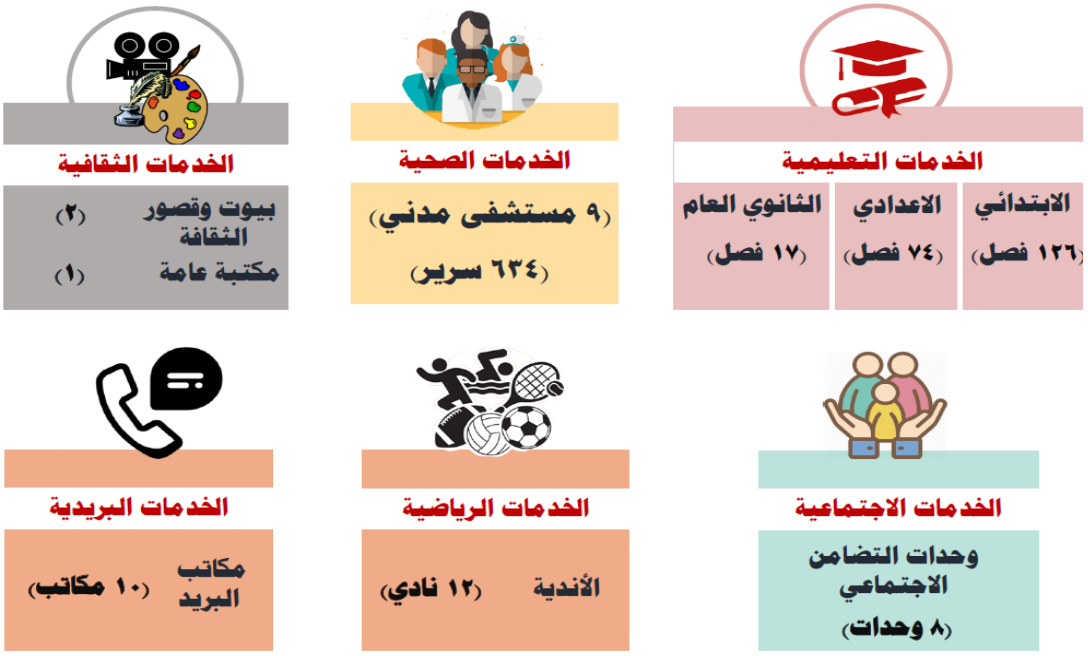

الخدمات الثقافية	٢٠٢٣	٢٠٤٠	الزيادة السكانية	قصور الثقافة		بيوت ثقافة		المكتبات العامة	
				المعدل المعياري	الاحتياج المطلوب	المعدل المعياري	الاحتياج المطلوب	المعدل المعياري	الاحتياج المطلوب
	١٢٧٩٤	٢٦٢١٤	١٣٤٢٠	قصر ثقافة/ أكثر من ٢٥٠ ألف نسمة	٠	بيت ثقافة/ ١٠٠ ألف نسمة	٠	مكتبة عامة/٤٠ ألف نسمة	٠

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

مشروعات تخطيط وتطوير المناطق التاريخية في العمران المصري

مشـروع تحديث المخطط الاسـتراتيجي لمحافظة أسـوان: تتمتع محافظة أسـوان بتنوع المنتج السـياحي، حيث تعتبر مركزا عالميا للسياحة بجميع أنماطها من السياحة الأثرية والدينية والبيئية وسياحة السفاري والمغامرات والسياحة رياضية والشاطئية والترفيهية، والعلاجية، وسياحة المؤتمرات، والمهرجانات. الموسم السياحي للمحافظة الملائم للسياحة الدولية يبلغ ٨ شهور وللسياحة المحلية يبلغ حوالي ٦ شـهور لذلك تعتبر مصـيف ومشـتى مميز. وفيما يلي أهداف دمج المقومات التراثية الطبيعة والبشـرية والأثرية في عملية التنمية:

التراث الطبيعي: وتتمثل في محميات طبيعية (محمية جزر سـالوجا وغزال، ومحمية وادي العلاقي) تميز بتنوعها النباتي الفريد، حيث تضـم أكثر من ٩٤ نوعًا من النباتات، بما في ذلك أشـجار السـنط النادرة، موطنًا للطيور المهاجرة والنادرة. تسـتخدم في الأنشطة البحثية ومسارات رحلات المغامرات. والتوسع في إنشاء النزل البيئية والسياحة الروحانية على الموارد الطبيعة.

التراث التاريخي: تشمل تطوير المناطق الأثرية واستكمال اعمال الحفائر والاستكشافات.

خدمات وبرامج التراث البشـري: من خلال إنشـاء مراكز وقرى الحرف التراثية، وتطوير مراكز التسـوق والمعارض للأعمال الحرفية اليدوية، ومراكز تدريب حرفي تراثي. والاهتمام بتطوير المتاحف.

برامج الترويج السياحي: مثل السياحة العلاجية، والرياضية، وسياحة المؤتمرات، والمعارض.

- تكامل المنتج السياحي بين محافظة أسوان والبحر الاحمر والواحات في ضوء تطوير المحاور العرضية والجديدة.
- عمل برامج سياحية مبتكرة ومسارات لسياحة السفاري والسياحة الرياضية والمغامرات.
- ترشيح التجمعات الريفية ذات القدرات السياحية والتنافسية والتي تؤهل المحافظة للاقتصاد الارجواني والبرتقالي، واقتراح مجموعة من البرامج المتكاملة للتنمية المحلية (البشرية والاقتصادية).
- مشـروعات المدن ذات المكون الثقافي (التاريخي والأثري): تذخر معظم المدن المصـرية بالمناطق والمباني ذات القيمة التاريخية، وتضم الكثير من المجتمعات المحلية أصول سكانية ثقافية لها خصوصية. وقد راعت دلائل الأعمال المرجعية لتخطيط المدن التعامل مع المناطق التاريخية والتراثية وأيضا مراعاة تحليل خصائص المكون البشري والسكاني ودمجه في عمليات التخطيط والتنمية طرح مشروعات الخدمات الثقافية والاقتصاد المحلي.

المخطط الاسـتراتيجي لمدينة سـيوة: تم اعداد المخطط في عام ٢٠٢٤ تحت اشـراف الهيئة العامة للتخطيط العمراني. ومشـروع التنمية المكانية المتوازنة. وتجدر لإشارة إلى أن مدينة سيوة تقع في محافظة مطروح شمال غرب مصر، وتضم المدينة ومحيطها تراث طبيعي وبشري وأثري، يقام عليه عديد من الأنشطة ترتبط معظمها بالسياحة.

التراث التاريخي والعمراني: اثار لمرحلة ما قبل التاريخ زارها الاسـكندر الاكبر عام ٣٣١ ق. م توجد بها قلعة شـالي ومعبد آمون. يتميز مجتمع سيوة بتقديس ملكية المياه على الأرض الزراعية، ويمتاز بالانغلاق والمسالمة. كما أن البناء التقليدي يعتمد على مادة الكرشيف، التي تتأثر سلبًا بالأمطار الشديدة.

المكون البشري والثقافي: تضم ١١ قبيلة لهم نمطا بشـري فريد في عـاداته وتقاليده، لديهم اللهجة المحلية السيوية المشتقة من الأمـازيغية. ويشكل سكان واحة سيوة خليطًا من قبائل بربر شمال إفريقيا، الذين يمثلون حوالي ٨٢٪ من السكان، بالإضافة إلى ١٤٪ من سكان الوادي والدلتا، و٤٪ من البدو والقبائل العربية. وتنتشر القبائل بنسبة ٧٥٪ شرق مدينة سيوة و٢٥٪ غربها.

التراث الطبيعي: تم اعلان مساحة ٧٨٠٠ كم٢ من واحة سيوه عام ٢٠٠٢ كمحمية طبيعية.

اشتراطات التعامل مع العمران في المدينة

- وقد أصدر الجهاز القومي للتنسيق الحضاري عام ٢٠٢٢ دليلاً يحدد حدود وأسس الحفاظ على المناطق ذات القيمة المتميزة في واحة سيوة. يتضمن الدليل ضوابط واشتراطات خاصة بالتنسيق الحضاري والبناء في سبع مناطق متميزة بواحة سيوة، مثل مدينة سيوة، وأغورمي، وجبل الموتى، وجبل الدكرور، كالتالي:
- **نطاق الحماية(ا):** لا يجوز الهدم أو البناء داخل هذا النطاق، ويسمح بالترميم فقط بعد الرجوع لوزارة الآثار والجهاز القومي للتنسيق الحضاري.
- **نطاق الحماية (ب):** لا تتجاوز نسبة البناء ١٠٠٪ لحدود المباني القائمة، ويسمح فقط بالارتفاع دور ارضي وأول (بحد أقصى ٧ متر). ويسمح بدروة للسطح بما لا يزيد ارتفاعها عن ١.٧٠ متر أعلي سطح بلاطة السقف الأخير.
- **الطابع المعماري:** اشتراطات الطابع المعماري استخدام الكرشيف والأسلوب التقليدي في البناء – على أن يستخدم الكرشيف في البياض النهائي للواجهات – أو البياض بلون الكرشيف.

يسمح بالاستخدام السكني مع مراعاة الطابع المعماري والشروط البناء والارتفاع، الاستخدام السياحي والتجاري الذي يسمح للسكان المحليين الحفظ على الموروثات الثقافية لهم وخلق فرص اقتصادية من مواردهم الثقافية. لاستكمال استراتيجية القضاء على المناطق المتدهورة لتحسين الوضع الحضري في سيوة، تم تطوير ٣ مناطق عشوائية بمدينة سيوة عام ٢٠٠٦، وتحتاج٤ مناطق اخرى إلى حل سريع بسبب تردي حالتها وتأثيرها السلبي على الجانب السياحي للمدينة.

مشروعات إعادة تطوير وإحياء القاهرة التاريخية

تشمل عدد من المشروعات التي تتكامل مع بعضها: بين مشروعات ترميم أثار، مشروع المتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط، تطوير ميادين، وأيضا التعامل مع المناطق العشوائية غير الأمنه في القاهرة التاريخية. تغطي القاهرة التاريخية مساحة حوالي ٢٣٠٢.٥ فدان بواقع ٩.٦ كم مربع، وهي معلنه على قائمة التراث العالمي من قبل اليونسكو منذ عام ١٩٧٩ لما تمثله من قيمة تاريخية استثنائية سواء على مستوى التراث المعماري الاستثنائي، والنسيج العمراني التقليدي، ونمط الحياة والحرف اليدوية التي مازالت تنتجها المدينة القديمة. وقد تم استكمال عدد من المشروعات كالتالي:

- **تطوير الشوارع الثقافية والحضارية:** يعد تطوير الشوارع الثقافية والحضارية أحد الأدوات الفاعلة في الحفاظ على التراث العمراني وإبرازه، حيث تسهم تلك المشروعات في تحسين الصورة البصرية للمكان ورفع جودة الحياة وتحسين الاقتصاد المحلي. يتضمن التطوير إعادة تأهيل الفراغات العامة وتحسين الأرصفة والإنارة والعناصر الفراغية المختلفة، مع مراعاة الطابع المعماري والتاريخي للمكان، بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية المستدامة SDGs، خاصة الهدف ١١ المعني بالمدن المستدامة. أيضا تطوير الميادين الفراغات العامة المفتوحة ذات الطابع الرمزي أو الوظيفي المرتبط بها، وهي نقاط التقاء المجتمع وتاريخه، وإعادة تنظيم الحركة المرورية والمشاة. كم يشمل تحسين التشجير والإضاءة والعناصر البصرية، لتعزيز الهوية البصرية من خلال تصميمات مستوحاة من البيئة العمرانية المحيطة.
- **توثيق المباني التراثية:** يعد توثيق المباني ذات القيمة أحد الخطوات الأساسية في الحفاظ على التراث العمراني، حيث يُعدُ التوثيق الأداة مرجعية وقاعدة بيانات مهمة للجهات المختصة والمعنية بالحفاظ على التراث، التي تتيح التعرف الدقيق على القيمة التاريخية والمعمارية والإنشائية للمبنى، ويسهم في وضع خطط الترميم والتطوير المناسبة له. ويشمل التوثيق:
  - الرفع المعماري الدقيق للمبنى.
  - تصوير فوتوغرافي شامل لكافة التفاصيل.
  - جمع وتسجيل المعلومات التاريخية.

- تحليل الحالة الإنشائية الحالية.
- تصنيف المبنى من حيث الأهمية والقيمة.
- وضع لافتات على المبنى تضم حالة المبنى، اسم الشارع، رقم تسجيل المبني، الطراز.

- **<u>مشروع إعادة إحياء القاهرة التاريخية</u>**: قام صندوق التنمية الحضرية التابع لمجلس الوزراء إعداد خطة تطوير للقاهرة التاريخية وتشمل:

- **إعادة تأهيل العمران:** إعادة تأهيل النسيج العمراني التاريخي المتحلل والمتهدم. وتأهيل وإحياء المباني السكنية لتحسين الظروف المعيشية للسكان. ونقل الأنشطة غير المتوافقة، مع الحفاظ على الحرف اليدوية داخل العمود الفقري التاريخي. إلى جانب إعادة استغلال المناطق الخالية والخربة.

- **التأهيل السياحي:** من خلال توفير الخدمات السياحية التي تفتقر إليها المنطقة التاريخية، والترويج لأجنده سنوية ثابتة بأحداث وأنشطة سياحية بوسائل التسويق الاليكتروني والحملات الدعائية بالخارج كمقصد سياحي تاريخي، توفير محاور للتراث تمثل العمود الفقري للمدينة القديمة تركز على الأنشطة التجارية والسياحية.

- **اعادة التوظيف المتلائم للمباني الأثرية:** بأنشطة تتوافق مع قيمتها المعمارية، التنسيق الكامل مع مع وزارة السياحة والأثار.

- **إعادة التأهيل المجتمعي والحرف اليدوية:** تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان من خلال الارتقاء بالأنشطة القائمة وترشيدها وتهذيبها (الأسواق والحرف اليدوية التقليدية)، وتنمية أنشطة مستدامة متسقة مع النسيج العمراني (الأنشطة الثقافية والسياحية)، عمل برامج التدريب والتأهيل للسكان والتوعية المجتمعية بمشاركة السكان في مشروع الإحياء.

- أيضا التدريب على الحرف التقليدية وتطوير الإنتاج الحرفي التقليدي.

- ومن المتوقع الانتهاء التطوير لعدد من المناطق (منطقة مسجد الحاكم ومنطقة درب اللبانة، منطقة باب زويلة وحارة الروم، منطقة مسجد الحسين، وذلك في الفترة بين آخر عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٦).

- **<u>مشروع تطوير المنطقة المحيطة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير</u>**

تتبنى وزارة الإسكان والهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع إحدى المكاتب الاستشارية المصرية المشروع، حيث يتم وضع تصور للمنطقة البالغ مسطحها ٨٦١٧ فدان تقريبا، وهي منطقة يتواجد بها اهم المناطق الأثرية على مستوى العالم. وذلك بهدف إحياء القيم التراثية والحضارية والحفاظ على هذه المنطقة وإبراز صورتها البصرية وقيمتها التاريخية، وتضم المنطقة مشروع إقامة أكبر المتاحف في العالم في هذه المنطقة. كما تضم مكون عمراني يستهدف إعادة تخطيطه يشمل المناطق السكنية التالية (١) منطقة نزلة السمان السكنية، (٢) منطقة كفر الجبل السكنية (٣) منطقة إسكان الرماية (٤) منطقة حدائق هضبة الأهرام السكنية (٥) والمناطق المطلة على المتحف المصري الكبير "شرق وجنوب شرق وجنوب وشمال المتحف". تم اعتماده وصدور قرار بشأن اعتماده برقم ٦٠٣ لسنة ٢٠٢١ مخطط تطوير وتحسين المنطقة المحيطة بهضبة الاهرام والمتحف المصري الكبير والذي يراعي تخطيط وتطوير المنطقة كالتالي:

- مشاركة الأطراف المعنية والمتأثرة بتطوير المنطقة مثل: (١) الوزارات المعنية الآثار والثقافة والنقل والسياحة والهيئة الهندسية للقوات المسلحة. (٢) المجتمع المحلي بما يضمه من عاملين بالمنطقة، وجمعيات المجتمع المحلي، وسكان المنطقة. (٣) المحافظة والأحياء ذات الصلة (٤) المستثمرين العالمين والمحليين (٥) الهيئات العامة ذات الصلة مثال هيئة مترو الانفاق والنقل العام، هيئة المتحف المصري الكبير.

- الدراسات والمخرجات المستهدفة: دراسة وتحليل ات بمنطقة الدراسة، وضع الفكرة التصميمية وتصورات التنمية المقترحة، ومخطط استعمالات الأراضي المقترحة، أعمال تصميم وتنسيق الموقع، والاشتراطات البنائية والتخطيطية للمناطق المحيطة بالمتحف المصري الكبير.
- الحفاظ والحماية والتحزيم للمحمية التراثية الأثرية الحضارية العالمية: مع التهيئة العمرانية والوظيفية لمحيطها العمراني (أقل قدر من التدخل التخطيطي وبأقل قدر من الإزالة والإحلال للمناطق المتداخلة مع المواقع الأثرية.
- تعظيم الاستثمار السياحي المتكامل: من خلال تخصيص الأراضي الاستثمارية بهدف تعظيم القيمة الأثرية والتراثية.

شكل ٩٦تصور تطوير وتخطيط المنطقة بهضبة الأهرام والمتحف المصري الكبير

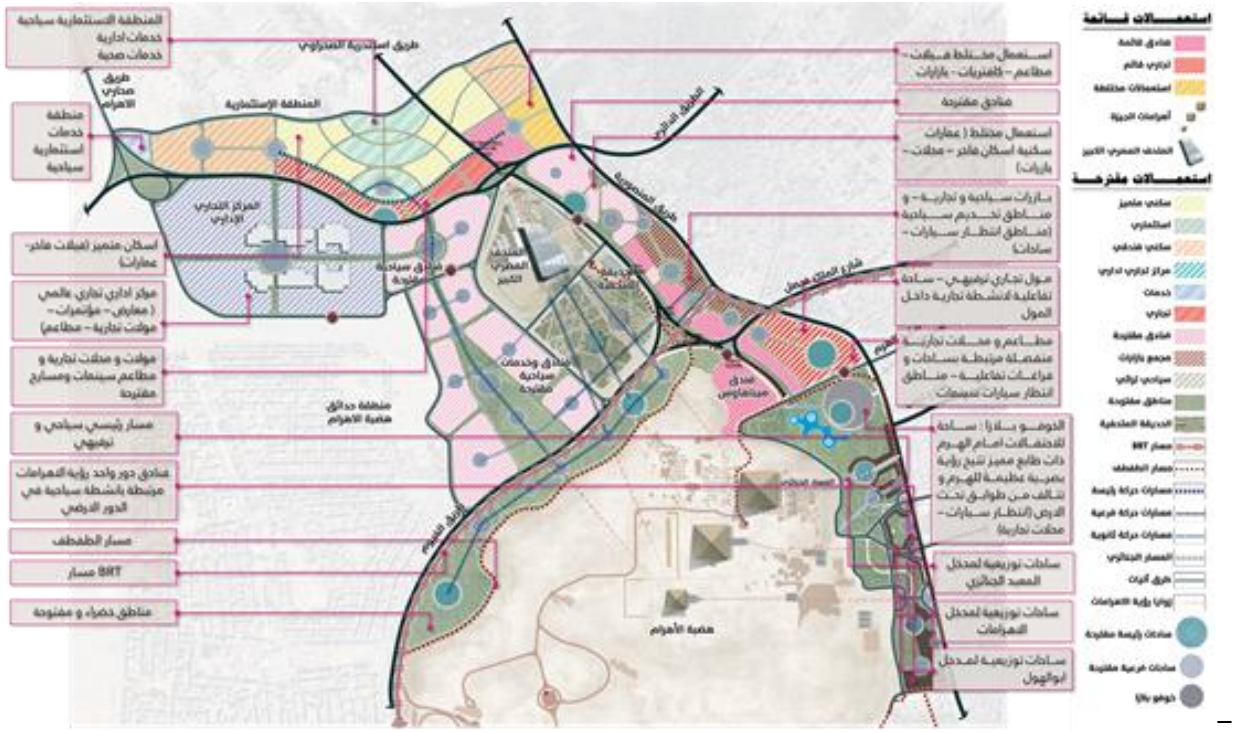

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

- **<u>مشروعات تحقيق الاستدامة البيئية للمكونات التراثية</u>:**

تتأثر المواقع التراثية بالاستخدامات المختلفة سواء المحيطة به أو داخله. ولذلك تم تحويل استخدامات الطاقة في المواقع التراثية إلى استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة وتشمل:

طاقة شمسية: إنشاء محطات في ٥ مواقع: هضبة الجيزة، قصر المنيل، متحف شرم، والمتحفين الوطني والمجوهرات بالإسكندرية، لتخفيض انبعاثات ٢٩٥ طن من ثاني أكسيد الكربون.

التنوع البيولوجي: أُطلقت في أواخر عام ٢٠٢٠ ضمن مشروع:"Eco-Egypt حملة "اكو إيجبتUNDP-GEF دمج التنوع البيولوجي بالسياحة البيئية بالتعاون بين وزارة البيئة ووزارة السياحة، حيث تستهدف الترويج لعدد ١٣ محمية شملت نويبع، سانت كاترين، رأس محمد، سيوة، وغيرها، مع مراعاة الأنشطة التي تمارس طبقا للإشتراطات ودرجات الحماية المطلوبة.

الفنادق البيئية (Ecolodges): أصدرت وزارة السياحة في يونيو ٢٠٢٢، قرارًا باعتماد اشتراطات ومعايير وطنية لتقييم الفنادق البيئية مثل: (١) مجموعة الفنادق البيئية فى جنوب سيناء، تهدف إلى حماية البيئة والتركيز على استخدام مواد البناء الملائمة لطبيعة المنطقة، الهندسة المعمارية الفريدة وإدارة النفايات الصلبة والسياحة المسئولة. (٢) مجموعة الفنادق البيئية في واحة سيوة: فقد تم استبدال الطاقة الكهربائية بإضاءة من وحي البيئة الطبيعية من خلال الشموع الخافتة مما يدعم استهلاك الطاقة النظيفة، وإستخدام المفروشات المصنعة من المنتجات البيئية السيوية من الطبيعة. (٣) مجموعة الفنادق البيئية فى واحة الفرافرة: تحتوي

جميع الغرف على مفروشـــات بدوية تقليدية مع ألوان ترابية، كما تمتلك بعض الفنادق مزارع خاصـــة تنتج الأغذية العضـــوية التي تستخدمها المطاعم.

٤. تنفيذ امتدادات عمرانية، وتكثيف، وتجديد عمراني وإعادة تطوير مخطط للمناطق الحضرية

تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني إعداد مخططات تنمية متكاملة للمدن المصـــرية بأســـلوب التخطيط الاســـتراتيجي القائم على مشاركة كافة الشركاء، بحيث تشتمل على: (١) حيز عمراني جديد للمدينة يسمح لها بالزيادة العمرانية المخططة حتى سنة الهدف. (٢) استعمالات الأراضي المقترحة والاشتراطات التخطيطية والبنائية لكافة المناطق المخططة داخل الحيز الجديد. (٣) مخططات تفصـــيلية للمناطق. (٤) برامج تنفيذية لمجموعة من المشـــروعات ذات الاولوية التي اتفق عليها شـــركاء التنمية بالمدينة والآليات المقترحة للتنفيذ للشـــراكة مع القطاع الخاص. (٥) تحديد المناطق العشـــوائية بالمدينة وإعداد مخططات تفصـــيلية لها. (٦) قاعدة معلومات متكاملة للمدينة باستخدام GIS.

٥. تحديث مخططات المحافظات والمدن والمناطق العمرانية

تعد الهيئة العامة للتخطيط العمراني جدول زمني لتحديث مخططات المدن التي انقضـــت عليها ٥ ســـنوات طبقا لقانون البناء رقم ١١٩ لســـنه ٢٠٠٨، أو حدثت عليها مســـتجدات في حالتها بطلب من الجهات المحلية، إعادة تحديث حالة العمران بعد اعتماد المخططات التفصـيلية وادراج الأدوات الجديدة في دليل العمل المرجعي وأهمها التقييم البيئي الاسـتراتيجي. وخلال هذا التحديث يتم الآتي:

- تحديثات القومية والإقليمية من الرؤى والاستراتيجية وانعكاسها على المدن ذات الصلة.
- تحديث حالة المشروعات المقترحة من المخطط السابق والمشروعات.
- تحديث الرؤية الخاصة بالمدينة بناء على ات وبمشاركة الجهات المحلية والقوى الفاعلة بالمدينة.
- تقييم كفاءه استغلال الأراضي المضافة للحيز والمخطط الاستراتيجي السابق للمدينة، ونسبة الاستغلال وأسباب التغير في الاستعمالات المتوطنة.
- تقييم الاحتياجات لنمو قطاع الإسكان في المدينة ومستويات الإسكان المطلوبة.
- الأنشطة الاستثمارية المتباطئة في النمو والمناطق الجاذبة لها.
- تغير الاحتياجات المستقبلية للخدمات نتيجة تغير حجم السكان المستهدف.
- التقييم البيئي الاستراتيجي للمخرجات من البرامج والمشروعات المقترحة للمدينة.
- وفيما يلي نسب إنجاز إعداد المخططات الاستراتيجية والتفصيلية للمدن والقرى المصرية

نماذج من تحديث مخططات المدن:

- تضم الخريطة النهائية للمخططات الاستراتيجية للمدن تحديد مناطق ذات أهمية في تحسين البيئة العمرانية والاستفادة من فرص الاستيعاب المستقبلي للسكان والأنشطة كالتالي:
- مناطق الامتداد الجديدة المضافة للحيز العمراني المستقبلي للمدينة.
- المناطق غير المخدومة بالبنية الأساسية وشبكة الطرق التي تحتاج إلى توسعة وتطوير.

- منطقة قلب المدينة القديم والمناطق الأثرية، ومناطق الاستعمالات المختلطة.
- مناطق التكثيف الرأسي والمتوقع زيادة الرصيد السكني بها نتيجة استكمال الحد الممكن من الارتفاع، أو مناطق الكثافات السكانية المنخفضة.
- الأراضي الفضاء ومناطق الامتداد الأفقي المضافة للحيز المقترح والتي يتم عمل مخططات تفصيليه لها تضم تقسيم الأراضي الجديدة، والضوابط، والاشتراطات التخطيطية، والبنائية.
- والجدير بالذكر أنه يتم تقييم التغيير في استعمالات الأراضي والاستيعاب المقترح في إعداد تحديث المخططات الاستراتيجية للمدن كل ٥ سنوات طبقا لقانون البناء رقم ١١٩ لسنه ٢٠٠٨، حيث يتم تقييم التالي:
- تقييم كفاءه استغلال الأراضي المضافة للحيز والمخطط الاستراتيجي السابق للمدينة، ونسبة الاستغلال وأسباب التغير في الاستعمالات المتوطنة.

- تقييم الاحتياجات لنمو قطاع الإسكان في المدينة ومستويات الإسكان المطلوبة.
- الأنشطة الاستثمارية المتباطئة في النمو والمناطق الجاذبة لها.
- تغير الاحتياجات المستقبلية للخدمات نتيجة تغير حجم السكان المستهدف.
- وفيما يلي المدن التي تم وضع تصور لها حول الاحتياجات المستقبلية للتوسع العمراني ومشروعات وخطط التنمية العمرانية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار المخططات الاستراتيجية على المستويات الأعلى.

قد أضافت الهيئة العامة للتخطيط العمراني في منهجية تحديث المخططات على بلورة جهود الدولة المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ بما تتضمنه من تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة والبيئة العمرانية في كافة أعمال المخططات العمرانية للمدن في مصر.

- **<u>تحديث المخطط الاستراتيجي العام لمدينة الخانكة لعام ٢٠٣٠:</u>**

تم إعداد التحديث في ٢٠٢٤، يسعى المشروع إلى دراسة ورصد المتغيرات الجديدة سواء الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية – إن وجدت– والتحقق من تحقيق الاهداف والرؤى طويلة الأمد للتنمية العمرانية المستدامة في مصر من خلال عدد من الأهداف، أهمها:

– تحديد الفرص والتحديات والمزايا التنافسية المحتملة وسياقها الحضري وهيكلها الاجتماعي والاقتصادي في إطار استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ ومخرجات المخطط الاستراتيجي على المستوى القومي والإقليمي، بالإضافة إلى السياسات الحاكمة لمنظومة العمران في مصر لتعزيز التكامل والتنافسية الاقتصادية للمدن.

– زيادة قدرة المدينة على التصدي والتكيف بشكل أفضل مع الضغوط المناخية، الصحية، الاقتصادية والاجتماعية والمادية.

– الربط بين المشروعات المقترحة والموارد المتاحة والمتوقعة وتحديد الجهات المسئولة عن التمويل والتنفيذ والتشغيل.

– مراجعة تقدير الاحتياجات، والعمل على ضمان عدالة التوزيع المكاني سواء للخدمات المجتمعية أو مرافق البنية الاساسية، بالإضافة إلى رفع كفاءة تشغيلها على مستوى المدينة، وترشيد الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروعات المقترحة لتحقيق أهداف التنمية.

– وضع الية لزيادة تنفيذ المقترحات والية لتخصيص المواقع (الأراضي) لتوطين المشروعات المقترحة وتوفير التمويل اللازم لها.

- **تحديث دلائل إعداد المخططات الإستراتيجية والتطوير لتحقيق التنمية المستدامة**

- دليل مخططات التطوير والتحسين في السياق المصري: تم إعداد هذا الدليل بدعم مالي من "الاتحاد الأوروبي" و"الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية." يعد محتوي الدليل مسؤولية "مشروع البنية التحتية بالمشاركة" التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

- يهدف الدليل يهدف هذا الدليل إلى توفير إرشادات بسيطة وسهلة الاستخدام تتعلق بكيفية إعداد "مخطط التطوير والتحسين" بالمناطق المحلية بمصر. ومن ثم، يهدف الدليل إلى شرح الخطوات المؤدية لذلك وإتاحة مجموعة من الأدوات المتكاملة للجهات المسئولة عن التخطيط العمراني، وكذلك للممارسين بهذا المجال.

- ويشمل الدليل مجموعة من الأدوات، والمقاربات، والمنهجيات التي تم الاستعانة بها بالفعل في إنتاج مثل هذه المخططات للعديد من المناطق المحلية بإقليم القاهرة الكبرى.

- تشمل المجموعة التي يستهدفها هذا الدليل في المقام الأول الجهات ذات الصلة بالتخطيط العمراني في مصر على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، بما يشمل الهيئة العامة للتخطيط العمراني، صندوق التطوير الحضري. ويمكن إعادة النظر فيه وتجديده لضمان أن التدخلات القائمة ما زالت ضرورية وقابلة للتنفيذ؛ وذلك كل خمس سنوات من أجل إدماج مشروعات جديدة من القائمة الطويلة للمشروعات المقترحة به. وتم استخدام هذا الدليل في مخطط التطوير والتحسين لمنطقة "عزبة النصر".

دليل تصنيف مناطق التنمية والتطوير العمراني وسياسات التعامل معها:

تم إعداد هذا الدليل من خلال صندوق التنمية الحضرية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويهدف هذا الدليل إلى عرض المنهجية التطبيقية لتحديد وتصنيف مناطق التنمية والتطوير العمران وسياسات التعامل معها في المدن القائمة، بالإضافة إلى وضع مداخل ومناهج التعامل معها وصولا إلى رسم السياسات التوجيهية. وهو بمثابة شروط مرجعية تمكن الاجهزة المحلية المعنية من تنفيذ التطوير المستهدف وفي ضوء الأولويات المقترحة.

- **مقترحات تعديل القوانين والتشريعات المرتبطة بالتخطيط العمراني للتغلب على تحديات تنظيم وتخطيط العمران:**

ترتكز مقترحات تعديلات باب التخطيط العمراني في قانون البناء رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ على تنظيم العمران بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبما يتواكب مع نصوص دستور ٢٠١٤ وتوجهات الدولة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن ذكر بعضها كالتالي:

- تعديل واستحداث بعض التعريفات منها استبدال المخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى بمخططات التنمية العمرانية لتوسيع المفهوم وعدم اقتصاره على أحد أدوات التخطيط واضافة مستوى المخطط الاستراتيجي للمركز كأحد المستويات التخطيطية.
- وتحديد تعريف سنة الهدف والتي يتم على أساسها تحديد الاحتياجات ووضع الخطط التنموية.
- تم وضع تعريف شروط مشروع التقسيم والمرافق الأساسية التي يلتزم بتوفيرها المقسم.
- لتحقيق التنمية المستدامة تم وضع تعريف للمدن الذكية وتقييم الهرم الأخضر.
- أجرت بعض التعديلات للاختصاصات ومهام المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، ودفعاً لإنجاز المهام تم النص على أن تشكل للمجلس أمانة فنية للمساعدة في أداء مهامه ومنح المجلس سلطة تفويض من يراه من الوزراء المختصين من بين أعضائه في بعض الاختصاصات.
- تدقيق لدور الهيئة العامة للتخطيط العمراني وفقاً لآليات عملها، تحديد اختصاصات الهيئة للتأكيد على دورها في إعداد المخططات بمستوياتها المختلفة ثم تفعيلها وفقا لخطط الدولة، مع النص على أن تكون مخططات التنمية العمرانية

المعتمدة ملزمة لجهات الدولة ليتوافق مع قانون التخطيط العام الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنه ٢٠٢٢، وتعديل مسمى الإدارات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظات حيث تشكل على مستوى المحافظة مع استبدال المخططات الاستراتيجية بمخططات التنمية العمرانية.

- ولضمان التوفير المالي المطلوب للمشروعات الناتجة عن المخططات بمستوياتها تماشياً بما جاء بقانون التخطيط العام تم النص على أن تراجع المخططات مع مشروع الخطة الاقتصادية والاجتماعية متوسطة الأجل.
- تم النص على أن يُستحق مقابل تحسين على المناطق المضافة إلى الكتلة العمرانية القائمة والتي يتضمنها الحيز العمراني المعتمد بمخطط التنمية العمرانية ليتيح للدولة التحصيل فور اعتماد المخطط وصرفه في اعمال التنمية العمرانية للمناطق المضافة للحيز العمراني المعتمد.
- وتحقيقاً لمبدأ المشاركة ولضمان اعداد المخططات التفصيلية مع كافة الجهات المعنية وذات الصلة تم النص على أن تعد الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظة المخططات التفصيلية بالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية والوحدة المحلية المختصة والمجالس المحلية المختصة والمجتمع المدني مع وضع برنامج زمنى للأولويات لضمان إعداد المخططات وفقا لخطة زمنية محددة في ضوء أن مناطق مخطط التنمية العمرانية تشمل (مناطق وسط المدينة، ومناطق إعادة التخطيط والمناطق غير المخططة والمناطق الصناعية والمناطق الحرفية ومناطق الامتدادات العمرانية والمناطق ذات القيمة المتميزة.
- وضع حوافز بتخفيض رسوم الفحص والاعتماد للمشروعات المعتمدة وفقا لكود المدن الذكية في إطار توجه الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- ولسرعة الإنجاز يقترح منح المحافظ سلطة اعلان مناطق التطوير العمراني واعتماد البرنامج الزمني لتطوير تلك المناطق، اشراك المجلس المحلى والمجتمع المدني في العملية التخطيطية لتحديد المشروع.
- ولمراعاة مقتضيات تنسيق العمران تم النص على إجراءات إعادة تقسيم وتوزيع الأراضي مع تحديد الإجراءات المتخذة حال رفض أصحاب الأراضي الداخلة في مناطق إعادة التخطيط تنفيذه.

٦. تحديث الأدوات الرقمية لتخطيط وتطوير مناطق التنمية

قد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بتطوير النظام الرقمي لتحديد مناطق التنمية والتطوير العمراني DIGITAL CATEGORIZATION – DCAT System بالشراكة مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولى GIZ ضمن أحد مخرجات مشروع البنية التحتية بالمشاركة. ويعتبر نظام رقمي لتحديد وتصنيف مناطق التطوير العمراني بمستوياتها المختلفة بطريقة رقمية متطورة تسهم في تحديد المناطق العمرانية الغير مستغله الاستغلال الأمثل، وتصنيف مناطق التطوير العمراني بمستوياتها المختلفة بطريقة رقمية متطورة في عمليات اتخاذ القرارات ورسم السياسات التخطيطية وما يتبع ذلك من تبنى السياسات والآليات المناسبة لتدخلات إيجابيه لتعظيم استخدام تلك المناطق والاستفادة من إمكاناتها الكامنة مع تنميتها عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا، وهو ما يتوافق مع رؤية الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة للمناطق الحضرية. ويتم من خلاله تصنيف المناطق التالية باستخدام معايير محددة وبنظم المعلومات الجغرافية كالتالي:

المناطق ذات القيمة والطبيعة الخاصة: وتشمل معايير وبيانات تحديد المناطق الأثرية والتراثية، تحديد مراكز المدن، الواجهات المائية، والمناطق ذات القيمة الاقتصادية.

مناطق الامتداد العمراني: مناطق الامتداد داخل الأحوزة العمرانية والظهير الصحراوي والجيوب الزراعية.

المناطق المتدهورة: معايير وبيانات المناطق غير المخططة، والمناطق المخططة المتدهورة مثال مناطق الاسكان الرسمي المتدهور، مناطق الأنشطة غير الرسمية، والمناطق غير الآمنة، والمناطق الخطرة التي تتعرض للتحديات البيئية، والصحية، والاجتماعية، والأمنية.

٧. تحسين القدرات لعمليات التصميم والتخطيط العمراني، وتدريب المخططين في جميع مستويات الحكومة

- **<u>الندوات التعريفية الداخلية</u>:** تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإقامة ندوات تعريفية داخلية في إطار "استراتيجية تواصل" بهدف رفع مستوى التنسيق بين مختلف قطاعات الهيئة واستعراض المشروعات والإنجازات على صعيد التخطيط العمراني، بما يدعم تحقيق التنمية العمرانية المستدامة، وتعزز وعي العاملين بمهام الهيئة وإنجازاتها، والاطلاع على أحدث توجهات ومشروعات الهيئة.

وذلك في إطار أنشطة مشروع التنمية المكانية المستدامة (S-SpaD ٢٠٣٠). وتقام هذه الندوات بصفة دورية وأمثلتها:

- عرض مشروع تدعيم تخطيط وإدارة التنمية بالقاهرة الكبرى ومستهدفاته خلال السنوات الماضية من وضع رؤية استراتيجية طويلة المدى لإقليم القاهرة الكبرى، ترتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية، التنافسية الاقتصادية، والاستدامة البيئية من خلال مشروعات ذات أولوية ومخططات تشاركية ودراسات تطوير مؤسسي.
- عرض مشروعات التنمية العمرانية للمدن والمراكز.
- عرض مناقشة إحياء المناطق التراثية والتاريخية.
- تطوير الجزر النيلية.
- الارتقاء بالمناطق اللا رسمية.
- مناقشة سياسات تعزيز الاستدامة البيئية.
- تحديث الأدلة والأدلة المستحدثة
- ورش عمل استعراض مشروعات المخطط القومي ورشة عمل دليل التخطيط والتصميم العمراني لتعزيز دور المرأة والفتيات في السياق المصري
- ورش عمل تبادل المعرفة مع الجهات الخارجية:

تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بهدف دعم الإدارة وبناء القدرات المؤسسية لها بتنظيم ورشة عمل لتبادل المعرفة مع الجهات الخارجية التي تشارك الهيئة في عديد من المشروعات، منها موئل الأمم المتحدة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومن أمثله ورش العمل:

- ورشة عمل لتبادل الخبرات والمعرفة مع فريق عمل مكتب مصر ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك في إطار أنشطة مشروع التنمية المكانية المستدامة S-SpaD ٢٠٣٠.
- واستعراض فريق المشروع أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال المخططات الاستراتيجية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي، مسلطًا الضوء على دمج التقييم البيئي الاستراتيجي ضمن عملية إعداد المخططات لضمان استدامتها. كما تم تقديم شرح موجز لقاعدة البيانات الجغرافية المركزية، التي تُعد بمثابة منصة شاملة لاحتواء كميات هائلة من البيانات والخرائط المحدثة باستمرار.
- وعرض فريق موئل الأمم المتحدة أداة تقييم الهشاشة من ثلاثة أبعاد رئيسية: الهشاشة العمرانية، مخاطر تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، لتحديد المناطق الأكثر عرضة للمخاطر والتدخلات المستهدفة (مثل تحسين البنية التحتية والتخطيط

العمراني المســـتدام وحماية النظم البيئية). مع نقل الخبرات من التجارب العالمية والعربية في هذا المجال، و الدروس المستفادة والتحديات وكيفية تجاوزها.

- ورشة عمل مخاطر التغير المناخي وتقييم الهشاشة.
- ورش عمل لتطوير قدرات إدارات التخطيط العمراني بالمحافظات:

وفي إطار دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتعزيز قدرات الكوادر المحلية في مجال التخطيط العمراني، تنظم الهيئة التعاون مع مركز التنمية المحلية للتدريب بسقارة، سلسلة من ورش العمل التدريبة المتخصصة تحت عنوان "المخططات التفصيلية والأحوزة العمرانية". يستهدف تدريب عدد من مديري عموم إدارات التخطيط العمراني بالمحافظات، وتمكينهم من الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة. في عدد من الموضوعات كالتالي:

- منهجية إعداد المخططات التفصيلية والتحديات التي تواجهها.
- السياسات المتبعة لإعادة تخطيط المناطق، وقانون البناء بين الواقع والتطبيق.
- آليات اعتماد الأحوزة العمرانية.
- تخطيط مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة، وربط مخرجاتها بأهداف التنمية المستدامة. تخطيط شبكات الكهرباء والاتصالات، واستخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة ودورها في تحقيق الاستدامة.
- ورش عمل المخططات الإستراتيجية والمخططات التفصيلية
- ورش عمل عن الرصد الحضري ومجموعات مؤشرات الرصد وطرق إعدادها.
- سلسلة ورش العمل حول أداة تقييم قابلية التأثر بالتغيرات المناخية بمحافظة أسوان، بمشاركة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، نظم مشـــروع "بناء القدرات من خلال تطوير البنية التحتية في المناطق الحضـــرية من خلال أنشـــطة المكون الخاص بدمج اعتبارات التغير المناخي، ضمن تطبيق مخططات التطوير والتحسين، وأداة تقييم التأثر بالتغيرات المناخية في أسوان لتعزيز مرونة المحافظة في التكيف مع التغيرات المناخية وتحديد المناطق الأكثر عرضـــة للمخاطر، وتطوير استراتيجيات ملائمة للتكيف.

٨. دعم دور المدن الصغيرة والمتوسطة

تمثل المدن الصغيرة في النسق الحضري المصري ما يقرب من ٥٦٪ من المدن، وبوزن نسبى حوالي ١٠٪ من سكان حضر الجمهورية. وترتفع النسبة إلى حوالي ٩٣٪ من المدن إذا ضمت لها المدن المتوسطة الحجم. تختلف قضايا هذه المدن باختلاف الضغوط وضعف قدراتها على إحداث تنمية. ويمكن تصنيف هذه المدن إلى:

- مدن صغيرة ومتوسطة قضياها تتركز في كونها مدن جذب سكاني ومعدلات نمو عمراني مرتفعة.
- –مدن صـــغيرة تم تحويلها من قرى إلى مدن، مشـكلاتها العمرانية ضـــعف البنية العمرانية من حيث البنية الأســاســية وتدني المستوى البيئي والبنية الاقتصادية التي تؤهلها لتوليد فرص عمل.
- مدن صغيرة ومتوسطة التقليدية ودورها الأساسي خدمة ظهيرها الريفي كمركز سوق محلي وخدمات محلية واقليمية محدود.
- مدن متوسطة لها دور مركز صناعات وسيطة لقربها ولها علاقات مع مدن صناعية أو مناطق صناعية. مشكلات تغيير خصائص سكانها من التريف إلى التحضر وبالتالي تغير استعمالات الاراضي والنمو العمراني نتيجة نمو فرصها الاقتصادية.

- تتضـمن إعداد المخططات الإسـتراتيجية للمدن الصـغيرة والمتوسـطة والجاري إعدادها منذ ٢٠٠٦ وحتى الوقت الراهن مقترحات تحديد النمو العمراني وتوفير الخدمات والبنية الأساسية، وأيضا دراسات الاستيعاب السكاني المستقبلي بها، ومشروعات الاقتصاد المحلي.

- وفي عمليات تحديث المخططات يتم مراجعة المشروعات التي سبق طرحها في المخطط السابق، وتقييم الأسباب التي أدت إلى تأخر تنفيذ المشروعات، ويتم مراجعة مدى الاحتياج لها أو تطوير طبيعة المشروعات المختلفة لتتناسب مع احتياجات المدن.
- وتأكيدا على دور المدن الصغير والمتوسطة في خدمة وتنمية ريفها المحيط بها يراعى عند اقتراح المشروعات التي تدعم المدن الصغيرة والمتوسطة التالي:

- فتح آفاق جديدة في التوسع الاقتصادي لها من خلال ربط توسعاتها بالقدرات الإنتاجية بالمدن وتأهيلها في مجالي البنية الأساسية والقدرات البشرية بما يؤهلها لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تطوير الأنشطة اللارسمية لدفع الاقتصاد المحلي للمدن في إطار منظومة التطوير العمراني بالمدن وتوفير الأراضي والبنية الاساسية اللازمة لها.
- تحسين الاتصالية للمدن الصغيرة والمتوسطة لتحسين وقت رحلات العمل منها وإليها.
- التكامل الاقتصادي بين المدن الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الإنتاجية والمدن الثانوية المرتبطة بها.

شكل ٩٧المخطط الاستراتيجي لمدينة بركة السبع (مدن صغيرة) – محافظة المنوفية

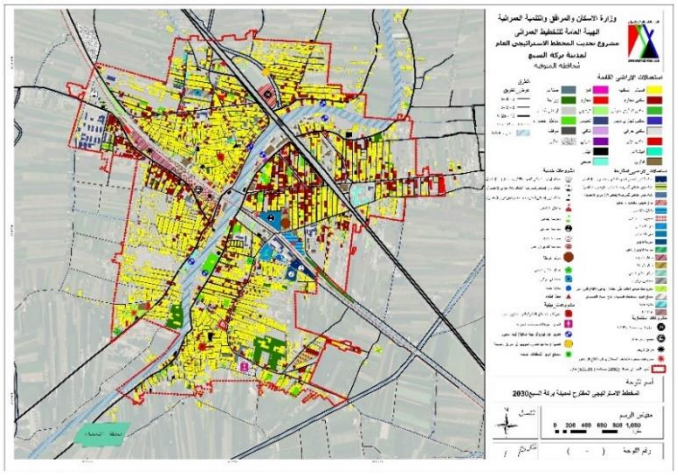

الاستعمال	المساحة م2	المساحة بالفدان
المشروعات الخدمية المقترحة		
ما قبل الابتدائي	7680	1.83
ابتدائي	10560	2.51
ابتدائي أزهري	720	0.17
اعدادي	14880	3.54
اعدادي أزهري	720	0.17
ثانوي عام	5292	1.26
ثانوي تجاري	2772	0.66
ثانوي زراعي	504	0.12
مستشفى مركزي	3300	0.79
مركز شرطة	2000	0.48
نقطة اطفاء	1000	0.24
مركز للعلاج الطبيعي	1400	0.33
مكتبة عامة	800	0.19
المشروعات الاستثمارية المقترحة		
سوق اقليمي للخضروات والفاكهة	4200	1
مراكز تدريب	10500	2.5
مجمع ورش حرفي	9240	2.2
مشروعات صغيرة قائمة على استغلال بواقي الإنتاج الزراعي	6300	1.5
مشروعات بيئية		
مصنع لتدوير المخلفات الصلبة وإنتاج السماد العضوي	2462.12	0.59

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

٩. تنفيذ وسائل مواصلات متعددة الوسائط مستدامة، شاملة بدائل بدون محركات

أطلقت مصر المنصة الوطنية لبرنامج "نُوَفي" كبرنامج وطني يمثل نموذجًا إقليميا فاعلاً ومنهجا للتمويل الميسر للتعامل مع قضايا التكيف والتخفيف والصمود. حيث وضعت مصر إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ تشمل أهدافًا رئيسية حتى عام ٢٠٥٠، ومجموعة من المشروعات ذات الأولوية (٢٦ مشروعا) حتى عام ٢٠٣٠، تغطي الركائز الثلاث الرئيسية للعمل المناخي: التخفيف والتكيف والمرونة مع التركيز على الانتقال العادل للاقتصاد الأخضر. تمثل دعم مشروعات النقل الأخضر بتمويل بلغ ٣.٤ مليارات يورو. يتم توجيهها إلى مشروعات رئيسية تهدف إلى تطوير البنية التحتية للنقل الجماعي في مصر، من أجل تحسين كفاءة المواصلات العامة والحد من الانبعاثات الكربونية. وتنقسم مشروعات النقل الأخضر التي تم الإتفاق عليها خلال عام الأول ٢٠٢٣ والعام الثاني ٢٠٢٤ للإستراتيجية، بين وزارة النقل والوزارات المصرية المعنية، وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية إلى **المشروعات التالية:**

- **مشروعات الربط القومية والإقليمية:**

القطار الكهربائي السريع: للربط بين المحافظات والموانئ والمدن الكبرى، ويعتبر من وسائل النقل الآمنة والمنفصلة تمامًا عن المحاور المرورية القائمة بالمدن، لذلك يتخذ أقصر الطرق ليختصر المسافة بين جميع المحافظات: (١)

الأول يمتد من العين السخنة وحتى حدائق أكتوبر ثم يتفرع جنوباً حتى الفيوم/بني سويف ويتفرع شمالاً حتى الإسكندرية والعلمين ومرسى مطروح. (٢) الثاني يمتد من محطة الفيوم / بني سويف وحتى مدينة ابو سمبل بطول ١١٠٠ كم غرب طريق الصعيد الصحراوي الغربي. (٣) الثالث يمتد من المحطة التبادلية مع الخط الثاني (محطة قنا) ثم يمتد شرقا حتى الغردقة ثم إلى ميناء سفاجا بطول حوالي ٢٢٥ كم. ومن المميزات التي يحققها:

- يحقق ربط الامتدادات العمرانية والمدن الجديدة التي يمر بها.
- يسهل حركة الانتقال منها وإليها وبالتالي يخفف العبء عن الوادي والدلتا.
- تنشيط حركة التجارة الداخلية ونقل الإنتاج المحلي لموانى التصدير (موانى بحرية – موانى جافة – موانى جوية) وربط المناطق الصناعية بموانئ التصدير.
- تنمية حركة السياحة بين البحر الأحمر (الغردقة) وجنوب الصعيد (الأقصر – أسوان – أبو سمبل) والتي تتيح للشركات السياحية مرونة أكثر في تنويع البرامج السياحية.

- **<u>خطوط الربط الإقليمية</u>:**

- إنشاء خط السكك الحديدية الروبيكي العاشر من رمضان/ بلبيس بطول ٦٠ كم.
- مشروع خط السكة الحديد طنطا–المنصورة–دمياط.

- **<u>مشروعات النقل الحضري</u>:**

- تأتي سياسات النقل الحضري المستدام ضمن السياسات الداعمة لتخفيف آثار التغير المناخي. تعد سهولة الانتقال بين مختلف وسائط النقل العام من أهم أسس النقل للرحلات المستدامة للأفراد داخل وبين المدن والتجمعات العمرانية المختلفة، ويكون ذلك بتطوير النقل الجماعي وتوفير وسائل نقل متعددة يسهل الوصول إليها واستخدامها. وتعتمد استراتيجية النقل والمواصلات في مصر على تطوير منظومة متعددة الوسائط وخاصة في القاهرة الكبرى والاسكندرية.
- تنفيذ امتداد الخط الأول لمترو الأنفاق وصولًا إلى شبين القناطر، تبلغ تكلفته ١.٥ مليار يورو، ومن شأنه تعزيز شبكة المترو لتخدم المزيد من المناطق السكنية؛ مما يخفف الضغط على وسائل النقل الأخرى، ويقلل من التكدس المروري في العاصمة والمناطق المحيطة.
- مشروع تحويل خط سكة حديد أبو قير بالإسكندرية إلى مترو كهربائي بتكلفة مماثلة، ويُعد هذا المشروع من أهم المبادرات التي ستسهم في تطوير وسائل النقل في المدينة الساحلية، خاصة مع التوسع العمراني والاحتياج المتزايد إلى وسائل نقل صديقة للبيئة.
- تحقق الربط والتكامل بين كافة مكونات شبكة النقل الجماعي بالجر الكهربائي (المونوريل – القطار الكهربائي الخفيف)، وكذلك وسائل النقل الجماعية العامة والخاصة كما تم في المحطة المركزية.

- **<u>الخط الرابع (خط الهرم)</u>:** بطول ٤٢ كم وعدد ٣٨ محطة ويحقق الربط بين محافظة القاهرة والجيزة ومدينة السادس من أكتوبر حيث يمتد من حدود مدينة ٦ أكتوبر مروراً بالمتحف المصري الكبير ثم ميدان الرماية ثم شارع الهرم حتى محطة الجيزة ليتقاطع مع الخط الثاني للمترو ثم يمتد ليتقاطع مع الخط الأول للمترو بمحطة الملك الصالح ثم يمتد حتى محطة الفسطاط ليتقاطع مع الخط السادس ثم إلى شارع صلاح سالم ثم طريق النصر مراراً بمدينة نصر لينتهى عند مدينة المحطة المركزية لوسائل النقل الجماعية.

شكل ٩٨مشروعات النقل الجماعى الاخضر

المصدر: الهيئة القومية للأنفاق

(٢-٤-٣) حشد الموارد المالية

في إطار تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز التنمية المستدامة في مصر، يُعدّ محور "حشد الموارد المالية" من الركائز الأساسية لضمان استدامة المشروعات الحضرية وتحقيق الأهداف التنموية على المستويين الوطني والمحلي. خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، واجهت مصر تحديات مالية غير مسبوقة بفعل المتغيرات العالمية والمحلية، إلا أنها نجحت في تبنّي آليات مبتكرة لتعبئة الموارد، وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل أدوات التمويل التنموي الدولي والمحلي لدعم تنفيذ البرامج العمرانية والمجتمعية. وقد شهدت هذه المرحلة تنوعًا في مصادر التمويل، شمل الاعتماد على الموازنات العامة، وتعزيز الاستثمارات الحكومية الموجهة للقرى والمناطق الحضرية، كما تم إطلاق مبادرات وطنية كبرى مثل "حياة كريمة" بدعم مالي غير تقليدي، إلى جانب توسيع الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك التنموية. وفي ذات السياق، تم تطوير سياسات أكثر كفاءة لإدارة الموارد المالية، وتفعيل دور وحدات الإدارة المحلية في تخصيص الإنفاق ومتابعة التنفيذ. ويمثل هذا الجزء من التقرير استعرضاً للجهود في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الخطة الحضرية خلال فترة المتابعة.

١. تطوير أطر تمويلية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات الحكومية

في إطار توجهات الدولة للإصلاح التشريعي والقضاء على ازدواجية التشريعات وتضاربها وفي سبيل تحسين الاقتصاد المصري، وفى ظل التغيرات التي طرأت على نمط إعداد الموازنة العامة، وتوصيات المؤسسات الدولية في شأن تطوير الأداء المالي، والتي منها تطوير نظام إعداد الموازنة والرقابة، والممارسات الدولية المرتبطة بالأطر الموازنية، والتخطيط الاستراتيجي والتطورات التكنولوجية في ميكنة الأداء الموازني والتشريعات الدستورية والقانونية القائمة، والقدرات اللازمة للتحول وفق المستهدفات الحالية والمستقبلية ومقارنتها بالإمكانات القائمة المتاحة، تم إعداد قانون المالية العامة الموحد، رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، والذى جاء متوافقا مع الدستور المصري ومحققا لأهداف إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، آخذا في الاعتبار الممارسات الدولية، حيث يقوم بدمج قانون الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية في قانون موحد.

تتحدد فلسفة مشروع قانون المالية العامة الموحد في الإطار العام لضبط النظام المالي وحسن إدارته، وقد ارتأت الحكومة أن ذلك لن يأتي إلا من خلال دمج القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن

المحاسبة الحكومية، اللذان يحكمان الأداء المالي في مصر في مشروع قانون المالية العامة الموحد"، خاصة بعدما طرأت التغيرات التي شـــهدها نمط إعداد الموازنة وتنفيذها ومراقبتها في ظل ما يعتري العالم اليوم من تغيرات بهدف التطور والتحول إلى الأنظمة الرقمية والمميكنة.

ففي ظل التطورات المتلاحقة أصـــبح هناك العديد من الممارســـات الفعلية التي لم ترد في القوانين الســـابقة مثل الأطر الموازنية، والتخطيط المالي وموازنة البرامج والأداء"، علاوة على وجود عدد من المواد في القانونين بذات المضـمون، وتؤدي ذات المعنى بما يعكس عدم الترابط بين نصـــوصـــهما والذي ظهر جليًا بتطبيق الموازنة الإلكترونية التي تربط الإعداد بالتنفيذ بما يعكس الحاجة الملحة لصياغة قانون موحد للمالية العامة.

وتتضمن أهداف قانون المالية العامة الجديد ما يلي:

- تحقيق المرونة الكافية في تنفيذ الموازنة، والحفاظ على المخصـصـات المالية بإعادة اسـتخدامها في السـنوات التالية إذا حالت الظروف دون صرفها خلال سنة الاعتماد" وفق ضوابط حاكمة.
- خفض العجز في الموازنة العامة للدولة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- طرح خطط موازية لضـمان التخطيط المالي الجيد، ووضـع رؤية مسـتقبلية للأداء المالي في الجهات الإدارية، وضـبط الأداء المالي من خلال استخدام الأساليب العلمية والتقنيات الفنية لرفع كفاءة الأداء المالي بالقطاعات المختلفة.
- المساهمة في تحقيق أعلى مستويات الشفافية والإفصاح في الإعداد والتنفيذ والرقابة والاستجابة للتغيرات المتعلقة بالصرف والتحصيل المميكن، واستخدام نظم التوقيع الإلكتروني.
- دمج الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية في قانون موحد.
- مراعاة النظم المميكنة الحديثة، إلى جانب تطبيق موازنة البرامج والأداء باعتبار ذلك أحد وســـائل ضـــبط الإنفاق العام وترشيده وتأصيل مفاهيم المحاسبة والمساءلة.
- الارتقاء بالكوادر البشرية بالإدارات المالية بالوزارات والجهات الإدارية، حيث يشترط في مسؤوليها التأهيل العلمي والتدريب المستمر لضمان جودة الأداء المالي، ورفع مستوى القدرات البشرية العاملة في النظام المالي بما يلائم والتغيرات الرقمية، والاعتماد في إدارة النظام المالي على التكنولوجيا الرقمية الحديثة.

شـمل الباب الأول من القانون ٧ مواد خاصـة بالتعريفات ومبادئ الموازنة العامة للدولة وموازنة البرامج والأداء. وتتضـمن الموازنة العامة للدولة في القانون جميع برامج الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، وما يتبع هذه الجهات من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة، والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة، في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

ولا تتضمن الموازنة العامة للدولة الهيئات العامة الاقتصادية والتي تعد بشأنها موازنات تقدم من الوزير إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين موازنات هذه الهيئات والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات. ولا تتضمن الموازنة العامة أيضً الوحدات الاقتصادية، وتقتصر العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وموازنات هذه الوحدات على ما يؤول للدولة كحصـــة في توزيعات الأرباح وما قد يتقرر لهذه الوحدات من قروض ومساهمات.

تنظم مواد الباب الثاني من القانون (١٨ مادة) أسس ومراحل إعداد الموازنة، بما يضمن تنفيذها على أساس موازنة البرامج والأداء، في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة، وفقاً لكل من البرامج والتصنيف الاقتصادي، والتصنيف الوظيفي، والتصنيف الإداري. كما تضمن القانون مواد تستهدف تنظيم أسس ومراحل إعداد الموازنة، بما يضمن تنفيذها على أساس موازنة البرامج والأداء في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة، وتبوب وفقاً لكل من البرامج، والتصنيف الاقتصادي، والتصنيف الوظيفي، والتصنيف الإداري.

يحدد القانون تقسيمات استخدامات الموازنة العامة للدولة، وتقسيمات مواردها، فضلاً عن قواعد تنفيذ الموازنة وأحكام الصرف والتحصيل، وقواعد الرقابة المالية والضبط الداخلي. حيث تضم الموازنة في جانب الاستخدامات المصروفات التي تتضح في ستة أبواب على النحو الوارد بالقانون إلى جانب حيازة الأصول المالية وسداد القروض. أما في جانب الموارد فقد اتضح أن الايرادات والتي تضم ثلاثة أبواب علاوة على مصادر التمويل ويتضمن بابين تفصيلاً في القانون. وقد صنف القانون الحسابات الحكومية إلى حسابات الاستخدامات والموارد، وحسابات الأصول والخصوم، والحسابات النظامية، ويتم تصنيف وتبويب هذه الحسابات وفقا لتقسيمات الموازنة العامة للدولة، ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وتحدد اللائحة التنفيذية أنواع هذه الحسابات على المستوى الإجمالي والتفصيلي.

ويحدد القانون دور وزارة التخطيط في تحديد الأهداف الإستراتيجية للدولة بكل قطاعاتها في سنة الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى بالتنسيق مع الوزارات والجهات المستقلة مع تحديد أولويات تنفيذ تلك الأهداف، وتعرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها في ضوء الضوابط والقواعد والأحكام الواردة في قانون التخطيط العام للدولة. ووضح القانون قيام وزارة المالية بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية بعد دراسة مشروعات الموازنات الواردة إليها من الجهات الادارية واستطلاع رأى البنك المركزي فيما يتعلق بالتنسيق بين كل من السياسات المالية والنقدية والائتمانية بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحقق سنوياً من الأهداف الإستراتيجية، كما بين التزام تلك الجهات بتقديم كافة البيانات والمعلومات والإيضاحات التي تطلبها الوزارة فيما يتعلق بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، كما بين القانون حق الاطلاع على الدراسات والأبحاث والمعلومات اللازمة لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

أوضح القانون في الباب الثالث (٢٥ مادة) قواعد تنفيذ الموازنة وأحكام الصرف والتحصيل، وذلك عند صدور القانون حيث يتم استخدام الاعتمادات المقررة لكل جهة تتضمنها الموازنة فور صدور القانون، وتكون كل جهة مسئولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ موازنتها وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة لها. كما تضمن القانون في الباب الرابع (١٢ مادة) للرقابة المالية والضبط الداخلي لحسابات الجهات الإدارية. وتناول القانون في الباب الخامس – ٧ مواد – الحسابات الختامية والتزام الجهات الإدارية والوحدات الاقتصادية بتقديمها وكل القوائم المالية إلى الوزارة والجهاز المركزي للمحاسبات. تناول القانون في الباب السادس (١١ مادة) اختصاصات الوزير المختص فيما يتعلق بالموازنة اشتراطات التأهيل والتدريب اللازم لشغل وظائف مسئولي إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة بوزارة المالية، إلزام الجهات الإدارية بتوفير الموارد البشرية اللازمة، إطار تطبيق النظم الإلكترونية، ضمان التدقيق وعدم إجراء أية تعديلات بمنأى عن وزارة المالية، أهمية اللائحة المالية للموازنة والحسابات وإكسابها الشرعية القانونية، تشكيل لجنة دائمة للمالية العامة بوزارة المالية تختص بشأن القواعد التي يقتضيها تطبيق القانون التزام الجهات الإدارية باستخدام الأنظمة والتطبيقات الذكية في إعداد وتنفيذ موازنتها، ويعد من المخالفات مخالفة أي حكم من أحكام هذا القانون.

أشار القانون في الأحكام الانتقالية إلى تطبيق موازنة البنود لحين التطبيق الكامل الموازنة البرامج والأداء في غضون أربعة سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، مع مراعاة تطوير نظام الرقابة بما يناسب تطبيق موازنة البرامج والأداء، ويحقق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية، ويضمن تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأهداف الإستراتيجية للدولة، وعلى أن تحدد اللائحة التنفيذية المتطلبات والضوابط اللازمة لهذا التحول.

ويتوافق القانون مع القواعد الدستورية المختلفة، خاصة المادة (١٢٤) التي تنص على أن الموازنة العامة للدولة تشمل كافة إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء، ويُعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يوماً على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تكون نافذة إلا بموافقته عليها، ويتم التصويت عليه باباً باباً. ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذاً لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة في إجمالي النفقات، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما، وتصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن

تعديلاً في قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة أي نص يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة. ويحدد القانون السنة المالية، وطريقة إعداد الموازنة العامة، وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها. وتجب موافقة المجلس على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وعلى كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها، وتصدر الموافقة بقانون.

ووفقاً للمادة (١٢٥) من الدستور، يجب عرض الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب، خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويعرض معه التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على الحساب الختامي. ويتم التصويت على الحساب الختامي باباً باباً، ويصدر بقانون. وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى.

(٢-٤-٤) تنمية القدرات

قدمت الشراكات الدولية عدد من المبادرات التي تساهم في نقل الخبرات المختلفة في مجال مختلفة لوزارة التنمية المحلية، ويمكن رصدها كالتالي:

- الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: قدم الاتحاد الأوروبي لوزارة التنمية المحلية دعماً لتمويل مشروع تعزيز الحوكمة الإدارية والاقتصادية العامة في مصر. عقد دورات دراسية حضرها خبراء أوروبيين في مجال المخلفات الصلبة، وتم ايفاد بعثتين من خبراء الوزارة لكل من اسكتلندا وبرتسلافا ضمن برنامج تايكس للتعاون مع الاتحاد الأوروبي والذي يضمن عقد دورات وايفاد بعثات واستقدام خبراء في المجالات التي تطلبها وزارة التنمية المحلية. قدم الاتحاد الأوروبي منحة بقيمة ٨ مليون يورو لدعم مشروع تحسين وتطهير مصرف كيتشنر والذي تشرف عليه وزارة التنمية المحلية على مكون إدارة المخلفات الصلبة، والذي تتشارك فيه مع وزارتي الري والموارد المائية والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وذلك بتمويل قدره (٧٩ مليون يورو) كقرض لتمويل هذا المكون مقدم من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية.
- التعاون مع الصين: حيث تم ايفاد بعثات تدريبية من كوادر التنمية المحلية والمحافظات بواقع ٢٠ متدرب في مجال إدارة المناطق الصناعية والاستثمارية بالمحافظات، كما أوفدت الوزارة عدد من قياداتها للمشاركة في ثلاث ورش عمل وزارية رفيعة المستوى تناولت التخطيط الإقليمي والموارد المائية والتنمية والطاقة الريفية خلال عام ٢٠١٩.
- التعاون مع الهند: حيث استفادت الوزارة بالعديد من الدورات التدريبية في إطار البرنامج الهندي للتدريب الدولي مع التركيز على دورات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات التي تتميز بها الهند. كما شارك وفد من القطاع القانوني بالوزارة في دورة بمعهد الهند الدولي للديموقراطية في نوفمبر ٢٠١٩ بنيو دلهي لتدارس ملف الانتخابات المحلية بالهند، واتفق على اعداد ثلاث دورات لتأهيل الكوادر بالوزارة والمحافظات على الانتخابات المحلية وأسلوب إدارتها والتقنيات المستخدمة.

تنفذ الوزارة كذلك مشروع "تسريع الاستجابة المحلية للقضية السكانية "بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للسكان وللعام الثاني على التوالي للإسراع في تنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان على مختلف المحافظات حيث يطبق الآن على ١٠ محافظات بتمويل قدره ٤.٢ مليون جنيه، وتم بمقتضاه تشكيل وحدات سكانية بكل محافظة، وجاري خلال الفترة القادمة إطلاق لوحه بيانات الكترونية تشمل كل مؤشرات السكان وتحديثها امام صانع القرار بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عدة مشروعات وأطر للتعاون، منها مشروع مقترح عن اللامساواة الحضرية بالمدن، ومشروع تطوير منطقة وادي الدير ومدينة سانت كاترين.

الشراكة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الافريقية UCLGA، وتم ضم محافظتي القاهرة والقليوبية لعضوية المجلس التنفيذي ولمجلس عموم افريقيا. وتم عقد اجتماع للسيدات العاملات بمجال الإدارة المحلية والمحافظات والعمد والمعروف باسم ريفيلاREFELA وتأسيس فرع لها في مصر وعقد اجتماع مشترك بين الجانبين.

- **<u>المشروعات المستهدفة من الشراكات الدولية لأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بسياسات التنمية الحضرية:</u>**

قدم تقرير " الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة–منصات رسم السياسات وتفعيل الشراكات"، تقريره السنوي ٢٠٢٣، وزارة التعاون الدولي، ملخص موجز عن الشراكات الدولية في جميع مجالات التنمية المستدامة، والتي تؤكد أن هناك تكامل بين جميع توجهات الدولة وسياسات التنمية الحضرية، وأيضا دور الدولة الفعال في تنفيذ السياسات المختلفة وإعطاء فرص تمويلية وحوكمة المبادرات والسياسات التي تضمن تنفيذها.

وتأتي أهمية الشراكات المختلفة سواء الاقتصادية، الدعم الفني، أو المراجعة الفنية ونقل النظم الجديدة، وايضا نقل لتكنولوجيا، في إنها تعطي طرق مختلفة للحلول الجديدة أو تحسين فجوات الأوضاع الحالية من الحلول. ويمكن عرضها كالتالي من خلال الجدول رقم (٢٦).

جدول ٢٦المشروعات المستهدفة من الشراكات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

نماذج من المشروعات المرتبطة بالتعليم التعليم: شركاء التنمية: 	• برنامج الشراكة التعليمي المصري الياباني لدعم وإنشاء المدارس اليابانية لدمج انماط متعدد من التعليم، ومشروعات تحسين التعليم الأساسي. وضمن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي. • مشروع الدعم الفني والمالي للمبادرة الشاملة للتعليم الفني، وإنشاء مراكز التميز في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني. • تمويل مشروعات بحثية حول إنتاج أغشيه صناعية لتحلية المياه. • تطوير المستشفى التعليمي القصر العيني.
نماذج من المشروعات المرتبطة بالخدمات الصحية الصحة: شركاء التنمية: 	• دعم الرعاية الصحية الأولية، إنشاء وحدات رعاية صحية أساسية. • تطوير النظام الصحي في مصر ومشروع التأمين الصحي الشامل، دعم موازنة قطاع الحماية الاجتماعية بمصر (التأمين الصحي الشامل). • صندوق مخصص للخبرة الفنية وتبادل الخبرات لدعم وزارة الصحة والسكان. • إدارة المخلفات الخطرة للمستشفيات
نماذج من المشروعات المرتبطة بتمكين المرأة تمكين المرأة: شركاء التنمية: 	• دعم المبادرات التي تدعم الفئات الضعيفة والمرأة لزيادة المشاركة في التنمية، وأيضا شبكات الأمان الاجتماعي: (١) برنامج «تكافل وكرامة» المرحلة الثانية. (٢) تكافؤ الفرص والتنمية الاجتماعية، من خلال دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال من خلال "مبادرة نورة "لدعم المشروعات النسائية.

مشروعات التنمية الاقتصادية والاقتصاد المحلي **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** **شركاء التنمية:** 	• برنامج فرصة" دعم المشروعات متناهية الصغر، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودعم رواد الأعمال لها. • التنمية المجتمعية من تنمية المناطق العشوائية ودعم التوظيف لسكانها
مشروعات الحفاظ على المكون الثقافي والتاريخي **شركاء التنمية:** **السياحة والآثار:**	• استكمال مشروع المتحف المصري الكبير • الاستثمار المستدام في السياحة بمصر، ودعم تهيئة بيئة عمل امنة تحقق المساواة للمرآه في قطاع السياحة. • إعداد المرحلة الأولى من الدراسات الخاصة للقاعات السبع بمنطقة القصور السلطانية أسفل مسجد محمد على بالقلعة.
مشروعات النقل الحضري المستدام ومتعدد الوسائط **النقل المستدام:** **شركاء التنمية:** 	• دعم تطوير الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة يستفيد نحو ٣ ملايين راكب يوميًا في خط المترو الحالية. المرحلة الأولى من الخط الرابع للمترو بالقاهرة الكبرى ومن المقرر أن ينقل الخط الرابع نحو ٢.٥ مليون مواطن يوميًا، ويربط القاهرة بأهرامات الجيزة مما يدعم قطاع السياحة. ويتم ذلك بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. • تطوير خط سكة حديد أبو قير وتحويله إلى مترو كهربائي، وإعادة تأهيل ترام الرمل.
مشروعات الإسكان والمرافق **الإسكان والمرافق:** 	• البرنامج الشامل لتمويل الإسكان الاجتماعي يقوم هذا المشروع بإنشاء وحدات سكنية لحوالي ٢ مليون شخص من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، في ٢٧ محافظة، بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي. • خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بكفر الشيخ وتوفير خدمات الصرف الصحي المتكاملة بالمناطق الريفية في محافظة الاقصر، والصرف الصحي بالفيوم. • تحسين نوعية المياه بمصرف كتشنر وإنشاء منظومة مياه مصرف بحر البقر، الصرف الصحي في المناطق المجاورة لمصرف الرهاوى. • مشروع توسيع وتطوير محطة معالجة الصرف الصحي الغربية بالإسكندرية. • تزويد ٢٤٠ قرية محرومة من مياه الشرب ومشروع إنشاء خمس محطات تحلية مياه بمحافظة جنوب سيناء، إنشاء محطتي تحلية مياه البحر في مدينة رفح الجديدة ومدينة بئر العبد الجديدة.

١. توسعة فرص التعاون بين المدن وتعزيز التبادل بينها للوصول إلى حلول عمرانية واستفادة مشتركة

تراعي المخططات الإستراتيجية المحافظات الأبعاد المكانية التي تتيح اشتراك التجمعات العمرانية في الفرص المختلفة مثل المناطق الاقتصادية المشتركة في ظهير عدد من المدن، أيضاً فرص الخدمات المجتمعية الإقليمية التي تخدم عدد من التجمعات الحضرية أو الريفية. كما تراعي تكامل الأنشطة المقترحة في المدن مع تخصص ظهيرها الإقليمي، مثال تكامل قرى الظهير الصحراوي مع التجمعات الريفية في المناطق الزراعية القائمة. وفيما يلي نماذج الحلول العمرانية المقترحة في إعداد المخططات الاستراتيجية التي تحقق تكامل التنمية. كما طرحت السياسة الوطنية الحضرية في تقريرها توجيه النسق العمراني إلى فرص التكامل من خلال هدف ثنائيات النسق والمقصود بها، الاستفادة من قدرات العمران سواء الجديد مع القائم، أو القائم ذو القدرات مع الأقل قدرات، أو ثنائيات الروابط بين الحضر والريف كالتالي:

- **تنفيذ مقترحات السياسة الوطنية الحضرية لثنائيات النسق العمراني المصري**

التكتلات الحضرية: تعظيم الاستفادة من المدن الجديدة في تكوين تكتلات حضرية تجمع المدن الجديدة مع المدن العواصم القائمة. من خلال تهيئة المدن الجديدة للقيام بأدوار تنموية ووظيفية على المستويين الإقليمي والقومي، ودعم التكامل والتفاعل بين الظهيرين الريفي والحضري.

الاستفادة من الرصيد السكنى القائم بالمدن الجديدة وضمه إلى العرض المتاح بالسوق العقاري مع السماح بنسبة من الوحدات الشاغرة لتلبية احتياجات الحراك السكنى داخل المدن الجديدة. مع التركيز على الأنشطة والمشروعات الابتكارية وغير التقليدية. الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة شكل العلاقات التبادلية بين العمران القائم والجديد طبقا للديناميكيات المستمرة في منظومة المدن الجديدة مكانياً ووظيفياً وتنموياً. الأمر الذي يتطلب استخدام أدوات رصد وتحليل مكانية وتكنولوجيات التحول الرقمي.

تم البدء في تنفيذ أنشطة مشروع "تحسين وتحفيز التفاعل العمراني المكاني بين المدن القائمة والمجتمعات العمرانية الجديدة" في خمس نماذج من التكامل المكاني في محافظات، مدينة السادات الجديدة: مدينة وادي النطرون، مدينة بني سويف القائمة: ومدينة بني سويف الجديدة– مدينة دمياط القائمة: مدينة دمياط الجديدة – مدينة قنا: مدينة قنا الجديدة وغرب قنا الجديدة مع مشروعات الاستصلاح الاستثماري جنوب غرب وادي قنا. ولتنفيذ هذه السياسة. وفي إطار هذا التكامل تم التالي:

مراجعة المخططات المكانية على مستوى التكتلات الحضرية، بهدف وربط مخططات المدن القائمة والجديدة في المحافظات المستهدفة، وتطبيق مخرجات السياسة الوطنية الحضرية.

ربط المخططات بالخطة الاستثمارية للدولة، حتى يتم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، والتي تساهم جذب الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة، تمهيدًا لتحديث الخريطة الاستثمارية للمحافظة. والتي تساهم في تعزيز التنمية الإقليمية لتحقيق التوازن التنموي والنمو الاقتصادي والاجتماعي. التكامل بين قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

تطوير قدرات الإدارات المعنية في مجالات الحوكمة الحضرية وإدارة الأراضي ونظم المعلومات الجغرافية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

- **مشروعات الربط الإقليمي وتحسين الاتصالية بين المدن والأقاليم:**

تعمل خطط الربط القومي والإقليمي على تحسين الاتصالية بين المدن المحاور، وخاصة المحاور العرضية. فتمثل مدن بداية المحور ونهاية المحور نمط من أنماط التعاون والتكامل. وهي جزء من سياسات حلول التنمية المكانية للتغلب على محدودة تدفق الموارد أو العمالة بين المدن، وفي إطار هذا يتم وضع خطط التنمية الاقتصادية على اساس التكامل تدفقات الموارد والعمالة بين المدن. من أشهر المحاور لتدعيم علاقات التكامل بين مدن المحاور:

- محور بني مزار البويطي: التكامل بين مناطق الاستصلاح في ظهير الوادي ومناطق الاستصلاح في واحات البويطي، حيث تعتبر بني مزار مصدر للعمالة والصناعات الزراعية.
- محور ديروط الفرافرة: حيث تعد ديروط مصدر للعمالة اليومية لمناطق الاستصلاح في نطاق الفرافرة.
- محور قنا سفاجا: محور تكامل مدينة قنا الصناعية مع مدينة وميناء سفاجا لتصدير المواد الخام والصناعات مواد البناء.

٢. تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية

تتبنى الدولة حزم من برامج تنمية القدرات وبخاصة القدرات الرقمية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، حيث قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من عام ٢٠١٨ بإطلاق برنامج " تَنْمِيَة وبِنَاء القدرات الرقْميَّة للعاملين بالجِهاز الإداري للدولة (بما فيهم العاملين بالمُحافَظات والمديريات التَّابِعة)" حيث يهدف إلى أن يتواكب العاملين بالدولة مع المتغيرات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، وتوجه الدولة نحو التحول الرقمي. ويشمل البرنامج عدة محاور أهمها: محور تنمية الثقافة الرقمية، محور تنمية المهارات الرقمية، محور تنمية مهارات العاملين بوحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي، ومحور تطبيقات العاصمة. يستهدف البرنامج تعزيز المهارات الرقمية للموظفين وثقافة التعلم المستمر، علاوة على تعزيز الالتزام بالمعايير القياسية للجودة ودعم آليات الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد. وفيما يلي مجموعة البرامج تنمية القدرات التي من شأنها المساهمة في كفاءة تنفيذ وإدارة ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية.

- **<u>خطط وبرامج بناء القدرات في وحدات الإدارة المحلية</u>:**

تتزايد الأهمية لتطوير وبناء قدرات الجهاز الإداري المحلي باعتباره ركيزة أساسية لتحسين جودة الخدمات وتعزيز كفاءة تنفيذ خطط التنمية المحلية، خاصة في ظل تعاظم دور المحافظات في تنفيذ مبادرات قومية كبرى مثل "حياة كريمة". يمثل مركز التنمية المحلية بسقارة الأداة التنفيذية الرئيسية لوزارة التنمية المحلية في مجال بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية بالإدارة المحلية. وقد شهد تحول في سياسات التدريب منذ عام ٢٠١٩، حيث تحول مركز سقارة من مجرد جهة تدريبية إلى منصة مؤسسية تقدم برامج متكاملة تجمع بين التأهيل الأكاديمي والتطبيق العملي، بما يتماشى مع متطلبات إصلاح الإدارة المحلية.

وكان إطلاق برنامج "قادة المستقبل" عام ٢٠١٩ من أبرز معالم هذا التطوير، حيث استهدف إعداد جيل جديد من القيادات المحلية القادرة على إدارة التغيير وقيادة جهود التنمية. وتستند سياسات بناء القدرات في وحدات الإدارة المحلية إلى عدة محاور رئيسية، تشمل:

- تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية عبر تطوير الهياكل والأنظمة الإدارية.
- رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال برامج تدريب مستمرة تستجيب لاحتياجات الإدارة المحلية وتحدياتها المتغيرة.
- إدماج التحول الرقمي والإدارة المبنية على البيانات في عمل وحدات الإدارة المحلية.
- دعم التمكين القيادي وبناء صف ثاني من القيادات المحلية القادرة على قيادة جهود التنمية.

- وقد تبنت وزارة التنمية المحلية نهجًا شاملًا لتطوير القدرات، يقوم على الدمج بين التدريب النظري والممارسات العملية، مع تعزيز الشراكات مع مؤسسات محلية ودولية متخصصة في التدريب وبناء القدرات.
- بلغ عدد البرامج المنفذة سنويًا نحو ١٠٠ برنامج في المتوسط. ومع بداية العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ارتفع عدد البرامج إلى ١١٤ برنامجًا استفاد منها ٥,٦٩٧ متدربًا حتى مايو ٢٠٢٥. وتتنوع هذه البرامج لتغطي مجالات متعددة ترتبط مباشرة بتطوير أداء الإدارة المحلية، مع تركيز خاص على: (١) التحول الرقمي. (٢) التخطيط والإدارة الرشيدة. (٣) التنمية الاقتصادية المحلية. (٤) التكيف مع تغير المناخ والإدارة البيئية. (٤) تطوير مهارات التواصل المؤسسي.

- وتماشـيًا مع برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤–٢٠٢٧)، أدرجت وزارة التنمية المحلية تطوير مركز سـقارة ضـمن أولوياتها الاستراتيجية، وتشمل الخطة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:
  - تنفيذ ١٦١ برنامجًا وورشة عمل، منها ٧٨ برنامجًا مستحدثًا.
  - تدريب ٥,٥٦٢ موظفًا محليًا على مدار ٣٧ أسبوعًا، بإجمالي ٧,٣٨٨ ساعة تدريبية.
  - إدخال برامج متقدمة في مجالات: نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، تحليل البيانات باسـتخدام (Power BI)، الأمن السيبراني وحوكمة البيانات. مع تطبيق اختبارات تحديد مستوى للبرامج التكنولوجية لضمان توافق التدريب مع احتياجات المتدربين الفعلية.

٣. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة لاستخدام البيانات في صياغة سياسات مبنية على الدلائل

يواجه جمع البيانات عن الفئات المهمشة في مصر، عديد من المشكلات، منها عدم وجود منظومة موحدة لبيانات الفئات المختلفة والتي يمكن تصنيف احتياجاتهم المختلفة، والوصل إليهم. هناك آليات متعددة تشمل الإحصاءات الرسمية، المسوحات الميدانية، الدراسـات البحثية، وتقارير المنظمات غير الحكومية. والتي تتضـمن البيانات معلومات حول أعداد هذه الفئات، توزيعها الجغرافي، خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، ومستوى وصولها إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والسكن، والعمل.

هناك ثلاث عناصر أساسية فتخدم الوصول إلى البيانات للفئات المهمشة، وتشمل:

- الأدلة الداعمة لطرق جمع وقياس البيانات المختلفة من الجهات لتحقيق مصـداقية وشـفافية البيانات والطرق المناسـبة لتحليلها.
- بنية تكنولوجية لتوحيد شبكات تدفق المعلومات من الجهات المختلفة.
- بناء قدرات الأفراد لتوصيل احتياجاتهم المختلفة عبر المنصات ووسائل الاتصال المختلفة.

- **<u>الأدلة الداعمة لطرق جمع وقياس البيانات</u>:**

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية والتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إبريل ٢٠٢٥، الدليل الإجرائي للمتابعة والتقييم والذي يأتي في إطار الجهود المشـتركة من الجانبين، حيث يوفر مرجعًا شـاملًا وموحدًا للقائمين على عملية المتابعة والتقييم، لتعزيز مفهوم الإدارة المبنية على النتائج وتطبيقها في وتيرة العمل اليومية، مما يحسـن عملية متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، ويعزز عملية متابعة وتقييم الأثر. ويمثل الدليل مرجع شـامل للعاملين بوحدات المتابعة والتقييم لتوحيد منهجية العمل على مستوى الدولة. كما إنه بمثابة أداة استراتيجية أساسية في إدارة الحكم الرشيد. إنه يُمكّن الحكومات، وكذلك المؤسسات والهيئات التي نتعاون معها، من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على بيانات دقيقة. ومن الأهمية في جميع جهات الدولة العاملة في تتبع الأدلة التي تقدم حالة التقدم في كثير من البرامج والمشروعات والتي يمكن بها تتبع تغير حاله جميع الفئات المتأثرة بالسياسات.

- **<u>بنية تكنولوجية لتوحيد شبكات تدفق المعلومات</u>:**

- <u>برنامج التحول الرقمي للحكومة المصـرية</u>: تبنت الحكومة المصـرية برنامجاً لتعزيز البنية المعلوماتية للدولة المصـرية وتنمية القدرات والتحول الرقمي منذ عام ٢٠١٦؛ لبناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقميًا في كافة مناحي الحياة؛ ويتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين:

<u>المرحلة الأولى: تعزيز القدرات المعلوماتية</u>:

استهدفت المرحلة الأولى من البرنامج تحسين جودة حياة المواطن من خلال إنشاء سجل موحد للمواطن وتحديد الفئات المستحقة لبرامج الحماية الاجتماعية ومنظومة الدعم؛ والتحول نحو الشمول المالي والمدفوعات الرقمية؛ ورصد الاقتصاد الموازي وتعديل التشريعات.

المرحلة الثانية: البنية التكنولوجية وقواعد البيانات:

- تجهيز بنية تكنولوجية عالية التأمين للتعامل مع الكم الهائل من البينات وتحديثها آلياً يومياً.
- زيادة عدد قواعد البيانات إلى ٣ مليار سجل؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي لتنقية وتدقيق واستكمال البيانات.
- استكمال السجل الموحد للمواطن أو هوية رقمية للمواطن؛ وتحديد الأسر الأولى بالرعاية ونسب التغطية للبرامج الاجتماعية؛ وبناء السجل الموحد للكيانات الاقتصادية.
- عمل شاشة بحث متقدم للجهات الحكومية؛ وتقديم خدمات استباقية في حالات الوفاة والميلاد، والزواج، والطلاق.
- المنصة الموحدة للخدمات بما يتيح تقديم الخدمات للمواطنين دون اطلاع مقدم الخدمات على البيانات الشخصية لمواطن وأسرته.

- **موقف التحول الرقمي حتى عام ٢٠٢٤:**

ثم بدأت عملية التحول الرقمي للبرنامج عام ٢٠١٩/١٨ وتم تحديد مدة ٤ سنوات لإتمام التحول الرقمي للحكومة المصرية؛ لإحلال التكنولوجيا في كافة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن وفى النواحي التعليمية والرعاية الصحية والنواحي الثقافية؛ وعلى أن يتم التنفيذ تحت إشراف هيئة الرقابة الإدارية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تواصل وزارة الاتصالات جهودها في دفع التحول الرقمي من خلال توسيع نطاق الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتحقيق تكامل بين الجهات المختلفة، وتوفير حلول رقمية متطورة للمواطنين، حيث تعمل على تنفيذ استراتيجية شاملة تسهم في تحسين كفاءة الخدمات الحكومية، ودعم بيئة الاستثمار، وتعزيز الشفافية، وتطوير قطاعات الصحة والقضاء، مما يرسخ مكانة مصر كمركز إقليمي للخدمات الرقمية.

وشهدت منصة "مصر الرقمية" نموًا كبيرًا، حيث أصبحت تضم ١٤ حزمة خدمية تشمل ١٧٥ خدمة حكومية رقمية، ما يتيح للمواطنين الوصول إلى العديد من الخدمات بسهولة، كما تم إطلاق ٩ تطبيقات ذكية على أنظمة iOS وأندرويد لتقديم خدمات مثل التوكيلات، والتأمينات، والمركبات، والدعم، والشركات، والقضايا، والأحوال الشخصية، والشهر العقاري، والإفتاء، وخلال عام ٢٠٢٤، تم تنفيذ ١١ مليون معاملة واستعلام عبر المنصة.

- **دعم تبادل سهولة تبادل البيانات:**

تحسين الأداء الحكومي، تم ربط ٦٧ جهة حكومية عبر المحول الرقمي الحكومي، مما رفع عدد عمليات التكامل إلى ٢٥٩ تكاملًا، ما يسهم في تسهيل تبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية، وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر دقة.

- **بناء قدرات الأفراد والمؤسسات:**

بناء القدرات يعد محور اهتمام استراتيجية مصر الرقمية، التى تهدف إلى تمكينه من الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتنمية مهاراته الرقمية، بما يؤهله للحصول على فرص عمل متميزة؛ مشيرا إلى أنه يتم توفير مجموعة متنوعة من برامج بناء القدرات الرقمية التى تستهدف جميع المواطنين من مختلف المراحل العمرية؛ موضحا ارتفاع عدد المتدربين من ٤ آلاف متدرب فى عام ٢٠١٨ إلى ٥٠٠ ألف متدرب سنويًا حاليًا.

- **النماذج المرتبطة ببيانات الفئات المهمشة:**

أطلقت عدد من المبادرات التي تستفيد من البنية التكنولوجية والتي من خلالها يتم جمع البيانات الخاصة بهم وربطها ببيانات الرقم القومي للأفراد وبالتالي الهوية الرقمية ، هذه المبادرات ترتبط بقضايا وخدمات المهمشين، والجدير بالذكر أن وزارة التضامن الاجتماعي تقوم بدعم الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلية في إدارة مبادرات الحماية الاجتماعية و المقاولات الصغيرة وتقديم البيانات عن الأفراد المعنيين بتقديم الخدمة لهم ، والاعتماد على البيانات الرسمية الأساسية، لضمان دقة البيانات وسهوله المشاركة السلمية للجهات في تنفيذ المبادرات والبرامج المختلفة، ومن ثم تقييم الأنشطة المختلفة للجمعيات و تعزيز قدرات الجمعيات ، ويمكن عرضها كالتالي:

- **مبادرة "سكن كريم"**: وهي مبادرة لقطاع الشئون الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعي، وتهدف إلى تقديم برنامج لتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي وترميم أسقف لمنازل الأسر لكفالة حقها في العيش في سكن كريم. الأثر المتوقع على المستفيدين: – – تحسن المؤشرات الصحية للأسر المستفيدة من المبادرة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات وتقليل التلوث وخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. – تحسين البنية التحتية والمؤشرات البيئية لمساكن الأسر المستفيدة. إتاحة فرص عمل للعاطلين من الجنسين لتنفيذ مكونات البرنامج بالمناطق المستهدفة. تتضمن معايير اختيار الأسر لضمان الوصول إلى المستحقين التي ستستفيد بالمبادرة ما يلي:
  - القرى الأكثر فقراً طبقاً لخرائط الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).
  - القرى التي بها شبكات عمومية لمياه الشرب وللصرف الصحي.
  - مساكن أسر مُسجلة في قاعدة بيانات برنامج "تكافل وكرامة" و"الضمان الاجتماعي".
  - مساكن أسر لم تنطبق عليها شروط برنامج "تكافل وكرامة" و"الضمان الاجتماعي" ومطلوب توفير بعض خدمات الحماية الأساسية لها.
  - الجهات الشريكة في التمويل والتنفيذ تحت المظلة وزارة التضامن الاجتماعي، جهات حكومية، جمعيات ومؤسسات أهلية، القطاع الخاص.

تم وجاري تنفيذ تدخلات للأسر الأولى بالرعاية بقرى بمحافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر تشمل إنشاء أسقف ٣٨٩٧ منزلاً، وتأهيل ٢٢٤٠ منزلا من تمويل وزارة الأوقاف و٦٤٣٧ وصلة منزلية لمياه الشرب و١٠٠٠ وصلة داخلية لمياه الشرب بالمنيا وتم أو جاري تنفيذ ٥٥٩٢ وصلة خارجية للصرف الصحي بقرى بمحافظات المنيا وسوهاج وقنا وجاري تنفيذ ١٣٧٠ وصلة صرف صحي داخلية بسوهاج و٣٨٠٠ وصلة صرف صحي داخلية بقنا. وتم تنفيذ ٣٩١٦٥ وصلة صرف صحي من تمويل الجهات المساندة للبرنامج بالمحافظات الخمس (المنيا – أسيوط – سوهاج – قنا – الأقصر).

- **مبادرة " تكافل وكرامة"**: هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الاجتماعي. الفئات المستهدفة هم: ذوي الإعاقة، الطفل (يتيم الابوين – مهجور العائلة – إبن المطلقة إذا تزوجت – ابن المسجون / المسجونة – كريم النسب)، والمرأة المعيلة، والمسن أكبر من ٦٥ سنه، والأسر المعالة (أسره فقيره).
- **مبادرة " بر أمان"**: مد الحماية الاجتماعية لقطاع من قطاعات العمالة غير المنتظمة عن طريق توفير مستلزمات الصيد لصغار الصيادين لمساعدتهم على القيام بعملهم ومواجهة بعض مخاطر المهنة. تم الانتهاء من ثلاث مراحل من المبادرة وجاري تنفيذ الرابعة، ومن إنجازات المبادرة: وقد تم إعداد قاعدة بيانات وافية عن الصيادين، وتم تسجيل عدد ١٩٥٦٠ من الصيادين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية.
- تفعيل نظام المتابعة والتقييم من خلال تسجيل عمال الصيد وإنشاء قاعدة بيانات تفصيلية عن جميع أصحاب المراكب الآلية والشراعية والقوارب الصغيرة والعاملين عليها.

- تمكين المرأة حيث تم حصر جميع السيدات العاملات في الصيد للتخطيط للمبادرة الفرعية الخاصة بإحلال وتجديد المراكب، ثم تم تسليم ١٣٥ مركب صيد جديد لعينة ممثلة جغرافياً للسيادات وتنفيذ استطلاعي للمبادرة المبتكرة الخاصة بإحلال وتجديد مراكب الصيد.
- تحقيق الريادة في استهداف ودعم عمال الصيد كجزء أصيل في العمالة غير المنتظمة والتمكين الاقتصادي وتمكين المرأة ومد شبكات الحماية الاجتماعية لهم.
- ابتكار عدد ٥ مبادرات فرعية (إحلال وتجديد مراكب صيد – سداد مديونية التأمينات الاجتماعية عن بعض المستفيدين المتعثرين حيث تقوم الوزارة بتسديد نسبة نصف الاشتراك لكل مستفيد – توفير سيارات مبردة لجمعيات الصيادين لتحسين القيمة المضافة للمنتج – توفير خلايا شمسية حيث سيتم التنفيذ ببحيرة السد العالي وجاري التخطيط لها – إنشاء مزارع سمكية مصغرة لتوفير الدخل للصيادين خلال فترات التعطيل وجاري دراسة المقترح.

٤. بناء القدرات على المستويات المختلفة من الحكومة للعمل مع الفئات الضعيفة والمهمشة

استهدفت مبادرة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تعزيز أطر المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، من خلال "خطة المواطن"، والتأكيد على حق المواطن في التعرف على توجهات خطة التنمية المستدامة التي تتبناها الدولة، حيث تقدم الوثيقة معلومات مُفصّلة عن الاستثمارات الموجهة من الدولة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة، وأبرز المشروعات الجاري تنفيذها في كل قطاع، فضلاً عن أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة. وهو ما يساعد المواطن على متابعة هذه المشروعات في محافظته/ مدينته/ قريته، مما يسهم بدوره في دمج المواطن في منظومتي التخطيط والمتابعة.

مبادرة "صوتك مسموع": وترتكز على محورين رئيسيين، المحور الأول تحت عنوان "إدارة محلية مستجيبة للمواطن"، حيث يهدف هذا المحور إلى جعل المواطن طرفاً فاعلاً ومشاركاً في منظومة محاربة الفساد والإهمال وإهدار الموارد ونقص فاعلية وكفاءة أداء السلطات المحلية للخدمات التي تقوم بها، مشيراً إلى أن هذا المحور يلبى أيضاً حق المواطن في أن يقدم مقترحات وذلك من خلال إدارة منصة متكاملة للتواصل مع المواطنين. وفى إطار ذلك؛ أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطبيق "شارك ٢٠٣٠" للتعرف على البرامج والمشروعات الموجودة في الخطة السنوية في المحافظات. فلأول مرة يمكن للمواطن متابعة تنفيذ المشروعات على الأرض ومشاركة المواطن برأيه ومعرفة نتيجة متابعته عبر تطبيق شارك ٢٠٣٠؛ والرسالة: " أنت لست متابعاً فقط لكن يمكنك أيضا اقتراح أي مشروعات تراها مهمة في محافظتك أو خارجها". وهذا التطبيق يتيح المعلومات عن المشروعات وبرامج التنمية ويعرض مجموعة مؤشرات الأداء لها ويعرف المواطن بالمشروعات ذات الأولوية في كل محافظة وكل نشاط اقتصادي.

شكل ٩٩تطبيق شارك ٢٠٣٠

المصدر: وزارة التنمية المحلية

شكل ١٠٠مبادرة صوتك مسموع

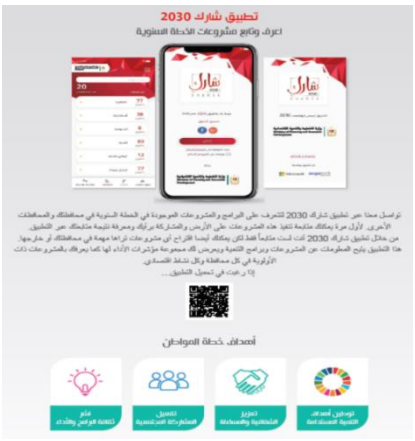

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- **برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر**

بدأت الحكومة المصـــرية في تنفيذ برنامج التنمية المحلية في صـــعيد مصـــر في الفترة الزمنية من ٢٠١٦-٢٠٢١ في محافظتي سوهاج وقنا؛ والذي يستهدف تعزيز التنمية المحلية المستدامة وخلق فرص عمل منتجة، والحد من الفقر في محافظتي سوهاج وقنا. وتتضمن الأهداف التنموية للبرنامج ما يلي:

- دعم التنمية المحلية في المحافظات المختارة في صـــعيد مصـــر عن طريق ورفع القدرة التنافســـية والاقتصـــادية. رفع كفاءة الوحدات المحلية لتقديم الخدمات الأساسية وتحسين أداء البنية التحتية والخدمات المقدمة لتحسين بيئة الأعمال على مستوى المحافظات.
- رفع الكفاءة المؤسسية للمحافظات بناء قدرات ومعالجة تحديات التنسيق المؤسسي والإداري.
- إشراك المواطنين في جميع جوانب الخدمات العامة على مستوى المحافظات، وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- يسعى البرنامج إلى تمكين الإدارة المحلية بالأساليب والمنهجيات اللازمة لتبنى نهج التنمية الحضرية المتكاملة، وتقديم الدعم الفني اللازم لتعزيز قدرتها على تصـــميم وتنفيذ الخدمات المحلية التي تتطلب التخطيط الحضـــري ومدخلات التصـــميم، مثل الأسواق المحلية، ومناطق الحرف اليدوية، ومحطات النقل، وغيرها من المباني أو المرافق للخدمات المحلية.
- وبهذا الصـدد، تم إعداد دليل تصـميمي للإدارة المحلية للأسـواق والسـويقات يهدف هذا الدليل إلى وضـع خطوط ارشـادية تمكن الإدارة المحلية من القيام بأعمالها فيما يختص بتخطيط وتصـــميم وتنفيذ الأســواق والســويقات على مســتوى المدن والقرى، والوصـول إلى نموذج مقترح لتقييم مدى استيفاء الأسواق والسويقات القائمة للمعايير التخطيطية والتصـميمية بما يساعد متخذي القرار على تحديد مدى جدوى تطويرها في مكانها أو نقلها إلى مكان اخر.
- كذلك انشـاء أسـواق جديدة لتلبية احتياجات السـكان والوصـول إلى الفاعلية والكفاءة وتحقيق أعلى اسـتفادة لتحقيق تنمية بالمجتمعات العمرانية القائمة والجديدة. كذلك فإن الدليل يسـلط الضـوء على الوضـع الراهن للأسـواق التقليدية والتي تمثل النموذج السـائد في المجتمعات العمرانية القائمة ومنها ما يمثل مناطق ذات قيمة سـواء قيمة اقتصـادية أو اجتماعية أو تاريخية وغير ذلك من أوجه التميز التي من الممكن أن تمتلكها هذه الأسـواق مقارنة بالمراكز التجارية الحديثة، حيث إن السوق ليس مجرد مكان للتجارة فقط، بل مركزا للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٥. مشاركة المؤسسات والجمعيات المحلية كمروجين وموفرين لبرامج تنمية القدرات

يسهم المجتمع المدني بمؤسساته وجمعياته المحلية بدور هام في تنمية وتطوير القدرات في مصر على مستوى كافة محافظاتها. تم إنشاء الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي لتحل محل الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة التضامن الاجتماعي طبقاً لنص المادة رقم " ٧٦ " من قانون تنظيم ممارسـة العمل الأهلي الصـادر بالقانون رقم ١٤٩ لسـنة ٢٠١٩، وتتبع وزير التضـامن الاجتماعي، ويتمثل دورها الرئيسـي في تقديم الدعم والمسـاندة لمؤسسـات المجتمع الأهلي الخاضـعة لأحكام قانون تنظيم ممارسـة العمل الأهلي الصـادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية والعمل على تلبية الخدمات المطلوبة تحقيقاً لتنفيذ انشطتها التنموية لخدمة المجتمع طبقاً لأحكام القانون، وتختص الوحدة بالإشراف والتوجيه والمتابعة مالياً وإدارياً وفنياً على كيانات مؤسسات المجتمع الأهلي المحددة بأحكام قانون تنظيم ممارسـة العمل الاهلي، كما تختص برسـم ومتابعة إجراءات تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصـادرة، وإعداد ونشـر الدراسـات والمعلومات والإحصـاءات الخاصـة بمؤسسـات المجتمع الاهلي على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.

وتتبع الوحدة المركزية وحدات فرعية بكل محافظة من محافظات الجمهورية، تعمل على تقديم الدعم والمسـاندة لمؤسسـات المجتمع الأهلي المقيدة بالمحافظة والعمل على تلبية الخدمات المطلوبة تحقيقاً لتنفيذ انشـــطتها التنموية لخدمة المجتمع طبقاً لأحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية، علاوة على تنفيذ سياسة واستراتيجية الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي فيما يتعلق بعمل مؤسسات المجتمع الأهلي بجميع محافظات الجمهورية.

تقدم منصة الوحدة المركزية خدمات الإلكترونية والتي من دورها توجيه ممارسات الأنشطة للمناطق المختلفة ومجالات المشاركة، كما تقدم خدمات تخص الرغبة في تتلقى أموال عينية أو نقدية من داخل مصر من الصناديق المختلفة مثل صندوق عطاء لدعم الجهات الأهمية لتنفيذ مشروعات لخدمة ذوي الإعاقة ويتم تمويل الصندوق من خلال التبرع أو شراء وثائق. ومن خلال المنصة يتم تلقي طلبات تسجيل المتطوعين الراغبين في الانضمام للعمل بالجمعية او المؤسسة بدون مقابل.

التعاون من أجل التدريب والترويج لخدمات الحكومة:

تنفذ وزارة التضامن الاجتماعي عدد من البروتوكولات مع الجهات الحكومية ومؤسسات العمل الأهلي المحلية، للمشاركة في أنشطة خطة الوزارة، وأيضا مع البنوك المشاركة للتمكين الاقتصادي للمؤسسات. على سبيل المثال:

- التعاون بين وزارتي التضامن الاجتماعي والعمل ومؤسسة صناع الخير للتنمية، وذلك لتدريب مليون مواطن خلال ٣ سنوات، حيث يتم تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية متخصصة تستهدف المواطنين في قرى " حياة كريمة" لتعزيز فرص التمكين الاقتصادي والدخول في سوق العمل والترويج لخدمات الحكومة في مجال دعم الأسر ورعاية وتأهيل الأيدي العاملة في المناطق الأكثر احتياجاً.
- مبادرة الهلال الأحمر المصري " بإيديك تنقذي حياة " بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، لرفع وعي الرائدات الاجتماعيات في مجال الإسعافات الأولية. وتهدف المبادرة تقديم دورات تدريبية في مجال الإسعافات الأولية إلى الرائدات الاجتماعيات واللاتي يبلغ عددهن ١٥ ألف رائدة لإكسابهن المهارات لتقديم الخدمة الإسعافية الصحيحة، ونقلها لأفراد مجتمعاتهن مما يساهم في تقليل مضاعفات الإصابة، وإنقاذ حياة المصابين.
- تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مشروع إسناد عدد من مراكز تنمية الأسرة والطفولة بقرى المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» للتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي لإدارتها وتشغيلها أو إسنادها للغير، وذلك وفق ما تتضمنه وثيقة معايير جودة دور الحضانات، وكذلك معايير رياض الأطفال في مصر.
- تنفيذ الهلال الأحمر المصري برنامجا تدريبياً لإعداد مدربين من ميسرات الحضانات، وذلك في إطار المنحة المقدمة من صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية لرفع كفاءة مؤسسات العمل الأهلي، وعدد من الخبراء من شركة مسار للتنمية المستدامة. استهدف التدريب بناء قدرات وإعداد ميسرات الحضانات على مستوى ٥ محافظات "القاهرة، والبحر الأحمر، والوادي الجديد، وجنوب سيناء ومرسى مطروح".

٦. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن كيفية استخدام الإيرادات الشرعية للأراضي، التمويل والأدوات الأخرى

تعد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر بمثابة وثيقة اتصال رئيسية تسلط الضوء على نهج مصر في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وتقترح الاستراتيجية إطارا تمويلياً وطنياً متكاملاً يمثل مظلة تشمل مبادرات التمويل المختلفة التي تستهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تسلط الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل الضوء على الإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التمويلية، وزيادة تدفق الموارد المالية إلى القطاعات الرئيسية، وتعزيز آليات التمويل المبتكرة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة. ومستقبلاً، ستكون هناك حاجة إلى تبني نهج حكومي شامل لتنفيذ السياسات والمبادرات اللازمة، لذا، تقترح الاستراتيجية أيضاً ترتيبات حول الإشراف والتنسيق والمتابعة لدعم التنفيذ الفعال وتتبع التقدم المحرز، وتشمل أهداف الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر ما يلي:

- **تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية المستدامة.**
- زيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل أهداف التنمية المستدامة.
- توفير بيئة مواتية لحلول التمويل المستدام.
- زيادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ضوء توجه الدولة نحو تعزيز اللامركزية المالية وتمكين المحافظات من تحسين مواردها المالية لتحقيق التنمية المستدامة، تعمل وزارة التنمية المحلية على تطوير سياسات وأطر متكاملة لحشد وتنمية الموارد المالية. وتهدف هذه الجهود إلى تمكين وحدات الإدارة المحلية من توفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط التنموية الحضرية والمحلية، وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمواطنين.

وترتكز سياسات وزارة على تنويع مصادر التمويل، من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد الذاتية، وتعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، وبنوك التنمية، وصناديق التنمية المحلية، بالإضافة إلى آليات التمويل المشترك والشراكة مع القطاع الخاص.

- **تطوير الأطر والسياسات التمويلية للإدارات المحلية:**

قامت وزارة التنمية المحلية بتنفيذ حزمة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تحديث منظومة تنمية الموارد المالية للمحافظات، شملت ما يلي:

- تطوير لائحة صندوق التنمية المحلية بما يواكب متطلبات المرحلة الحالية، ليشمل أهدافًا جديدة تدعم التنمية الاقتصادية المحلية، مثال إتاحة قروض للوحدات المحلية لتمويل مشروعات تنموية مقابل عائد سنوي يتناسب مع طبيعة النشاط.
- تنفيذ وإدارة واستثمار المشروعات ذات الطابع الاقتصادي والخدمي والإنتاجي بشكل مباشر أو بالشراكة مع المحافظات.
- التعاون مع المحافظات لطرح مشروعات قابلة للإدارة والتشغيل من خلال القطاع الخاص، وفق لوائح تضمن الحوكمة وكفاءة التشغيل.
- تقديم الدعم الفني والمالي للوحدات المحلية الراغبة في إقامة مشروعات إنتاجية وخدمية.
- إمكانية تأسيس شركات مملوكة للصندوق أو بالشراكة، لإنشاء وإدارة مشروعات تنموية وخدمية.
- تشكيل لجنة متخصصة لمراجعة اللوائح المالية والإدارية للمشروعات التي تديرها المحافظات. وفي إطار هذا التوجه نحو مراجعة عدد ٥٨٢ لائحة وإرسالها إلى وزارة المالية، حيث تم اعتماد ١١١ لائحة حتى تاريخه، بما يضمن توحيد الإجراءات وتحقيق الانضباط المالي.

<u>الإيرادات المحلية</u>:

– **<u>تنظيم مقابل الخدمات المحلية:</u>** تم حصر كافة مقابل الخدمات التي تحصلها المحافظات، وإرسالها إلى وزارة المالية لاعتمادها رسميًا، بهدف إتاحة أدوات قانونية للمحافظات لتنمية مواردها بشكل مستدام.

– **<u>تحديد الرسوم السيادية:</u>** التنسيق مع مصلحة الضرائب من خلال لجنة مشتركة لتحديد الرسوم السيادية المستحقة على الخدمات المحلية، بما يساهم في تسهيل عملية تحصيلها ودعم الموارد الذاتية للمحافظات.

– **<u>حل المشكلات المالية وتعزيز الدعم للمحافظات:</u>** تشكيل لجنة مشتركة مع وزارة المالية برئاسة نائب وزير المالية، تعمل على معالجة التحديات المرتبطة بتنمية الموارد الذاتية، وتقديم الدعم الفني والمالي للمحافظات لإقامة المشروعات الاقتصادية والخدمية.

– **<u>إعداد خارطة طريق لتنمية الموارد المالية:</u>** تم إعداد خارطة طريق شاملة تتضمن سياسات وخطط وآليات لتنمية الموارد المالية الذاتية للمحافظات، مدعومة بخطة تنفيذية محددة بإجراءات ومؤشرات أداء لقياس التقدم.

– **<u>تشكيل لجان عمل ميدانية:</u>** تشكيل لجان رئيسية وفرعية على مستوى محافظات الصعيد، بهدف تسريع جهود تنمية الموارد المالية المحلية، وضمان تنفيذ الخطط الموضوعة بفعالية.

- **إعداد خطط متكاملة لتنمية الموارد:** إعداد خطط عمل شاملة لتنمية الموارد الذاتية على مختلف المستويات الإدارية، تشمل: ديوان عام الوزارة؛ مستوى المحافظات؛ مستوى المراكز والوحدات المحلية.

- **حصر الأصول والأراضي المتاحة:**

تنفيذ عملية شاملة لحصر الأراضي والممتلكات غير المستغلة في المحافظات. ودراسة إمكانية طرح هذه الأصول للقطاع الخاص

لإقامة مشروعات اقتصادية وخدمية، مثل إنشاء المواقف والأسواق النظامية، بهدف القضاء على المواقف والأسواق العشوائية.

العمل على توقيع هذه الأراضي على خرائط جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)لدعم التخطيط وإدارة الأصول بشكل أكثر كفاءة وشفافية.

برنامج إعادة ترتيب الأراضي:

في إطار الإدارة المستدامة للنمو العمراني، تولت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تنفيذ برنامج استرشادي لإعادة ترتيب الأراضي في عدد من محافظات الجمهورية، لاستخدام نتائج البرنامج في صياغة مجموعة من السياسات الفعالة لرفع كفاءة منظومة التخطيط العمراني في مناطق الامتداد داخل الكتلة الحضرية والاستفادة منها في تعديل وتطوير قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨. ويستهدف هذا البرنامج الاسترشادي لإعادة ترتيب الأراضي الحفاظ على الأرض الزراعية من التآكل والحد من الامتداد العشوائي في الكتلة الحضرية، وتطوير الترابطات بين ريف وحضر الجمهورية.

ويركز البرنامج الاسترشادي على استخدام منهجية إعادة ترتيب الأراضي كأداة لإعداد مخططات تفصيلية واقعية قابلة للتنفيذ، فضلاً عن زيادة القيمة المالية للأرض وتوفير مصدر مستدام لتمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة اللازمة لاستخدام الأرض. وتؤكد هذه المنهجية على أهمية تحديث الخرائط المساحية وعلى التعاون والتنسيق بين كافة أصحاب المصالح المعنين ذوي الصلة في تطبيق هذه الآلية شكل رقم (١٠١). وقد تم تطبيق البرنامج بنجاح في محافظة القليوبية وتحديداً في مدن بنها، وقليوب، وقها. وجاري تنفيذ المنهجية في محافظتي قنا ودمياط. مخرجات المشروع الاسترشادي لإعادة ترتيب الأراضي:

قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد دليل استرشادي لتطبيق منهجية ترتيب الأراضي في مناطق الامتداد العمراني والكتل الحضرية.

تم تنفيذ عدد من برامج تنمية القدرات للتدريب على استخدام هذه المنهجية سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وبالتعاون مع وزارة التنمية المحلية ومركز التنمية المحلية بسقارة وبعض الجامعات الوطنية والأجنبية، ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية. واستفاد من برامج تنمية القدرات القائمين على تنفيذ المنهجية في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، والإدارات الهندسية، وإدارات التخطيط العمراني على مستوى المحافظات والمدن.

في ضوء نجاح البرنامج الاسترشادي لترتيب الأراضي في ٣ مدن من مدن محافظة القليوبية، وقعت الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، اتفاقية منحة من الحكومة السويسرية لتمويل مشروعات للبنية الأساسية التي تحددها المخططات التفصيلية التي يتم إعدادها باستخدام منهجية ترتيب الأراضي في محافظتين من محافظات الجمهورية (قنا ودمياط)، وبتشاركية مباشرة من أصحاب المصالح المعنيين ذوي الصلة. وتبلغ قيمة المنحة السويسرية ٨.١ مليون دولار أمريكي، وتقدم الحكومة المصرية مكون محلي مقابل بمبلغ ٣.٦٦ مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

شكل ١٠١منهجية ترتيب الأراضى فى مناطق الامتداد العمرانى والكتل الحضرية

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

٧. تنفيذ برامج تنمية قدرات عن السلطات المحلية ودورها في إدارة وتخطيط التمويل

تتقاسم ٣ وزارات رئيسية مسئولية التخطيط في الدولة المصرية، حيث تتولى وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مسئولية إعداد الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخطط طويلة ومتوسطة المدى على المستوى الوطني والقطاعي وتتولى أيضاً إعداد برنامجاً استثمارياً سنوياً للمشروعات التنموية التي سيتم تنفيذها مع تحديد مصادر تمويلها. وتتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني مهمة إعداد الرؤى والمخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية على مستوى الوحدات المحلية الرئيسية. بينما تتولى وزارة التنمية المحلية التنسيق لإعداد خطط الخدمات البلدية على المستوى المحلي.

وتوجد نقاط تماس كثيرة وتشابك في الخطط التي تعدها الوزارات الثلاث، مما دفعها إلى التعاون خلال السنوات القليلة القادمة لفض هذه التشابكات وتعزيز تنسيق الجهود بينها لتطوير منظومة للتخطيط للتنمية الشاملة والمتكاملة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي والقطاعي، وتم إعداد الإطار التشريعي اللازم، وفقاً لما ورد أنفاً.

وقامت الوزارات الثلاث أيضاً بدعم من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية بإعداد مجموعة من أدلة العمل وتنفيذ برامج تنمية القدرات على المستوى المركزي والمحلي. وشملت هذه الجهود أيضاً برامج تدريب المدربين، كما تم الاستفادة من الإمكانيات التدريبية الكبيرة التي تتيحها جهات كثيرة، على رأسها مركز التنمية المحلية بسقارة.

القضايا الرئيسية:

- تطوير أدلة العمل بشكل سهل وعملي وجاذب.
- وضع إطار مؤسسي للعملية التدريبية والاستفادة من زخم التطوير المؤسسي وتطور تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في إعداد الأدلة التدريبية التفاعلية وتدريب عدد أكبر من العاملين بالجهات المعنية ذات الصلة على استخدامها.
- متابعة وتقييم أثر تنفيذ هذه البرامج التدريبية المختلفة على تطوير منظومة التخطيط الشامل والمتكامل: قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية بتنفيذ عدد كبير من برامج تنمية القدرات شملت ما يلي:

- برنامج تدريبي موسع على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بالتعاون مع التخطيط القومي بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد استفاد من هذا البرنامج عدد كبير من القيادات المتوسطة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- برنامج تدريبي في الأقاليم الاقتصادية السبعة على استخدام "النموذج الإلكتروني" الذي أعدته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإدراج المشروعات التنموية في إطار البرنامج الاستثماري السنوي وربطه ببرنامج عمل الحكومة وبأهداف

رؤية مصـــر ٢٠٣٠. وقد اســتهدف هذا البرنامج المســئولين عن إدارات التخطيط في المحافظات، والعاملين بالمكاتب الإقليمية للتخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- برنامج تدريبي على استخدام نظام المعلومات الجغرافية.
- برنامج تدريبي للإعلاميين للتعريف بالمفاهيم الاقتصـــادية والتخطيطية مع التركيز على آليات الترويج لرؤية مصـــر ٢٠٣٠.
- برنامج تدريبي للعاملين بديوان عام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصــادية عن المهارات الشــخصــية، وإدارة الوقت، ومدونة السلوك، وخلافه.

٨. زيادة التعاون وتبادل المعلومات عن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصـــالح التنمية الحضرية المستدامة

تهدف السياسة الوطنية للابتكار المستدام في مصـر إلى تحويل البلاد إلى مجتمع معرفي مبتكر ومسـتدام، من خلال توظيف الابتكار لخلق قيمة وتعزيز الاستدامة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية. تسعى هذه السياسة إلى تحقيق التنافسية الإقليمية والعالمية لمصر، وتحسين جودة الحياة من خلال الابتكار. تتضمن السياسة الوطنية للابتكار المستدام عدة محاور رئيسية:

- **دعم التدريب الصناعي:** يشمل ذلك تطوير المهارات والقدرات اللازمة للابتكار في القطاعات الصناعية المختلفة.
- **مشـاركة الجامعات والمراكز البحثية:** تهدف إلى تعزيز التعاون بين هذه المؤسـسـات في وضـع وتنفيذ الاسـتراتيجيات التنموية.
- **تمويل اقتناء التقنيات والملكية الفكرية:** يشمل ذلك توفير الدعم المالي للجهات التي تسعى إلى امتلاك التقنيات الحديثة وتسجيل حقوق الملكية الفكرية.
- **نقل التكنولوجيا:** يهدف إلى تسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر والاستفادة منها في التنمية.
- **برامج تنمية الموارد البشرية للبحوث والتطوير:** تركز على بناء قدرات الباحثين والمطورين في مجال الابتكار.
- **تطبيق مؤشر الابتكار:** يهدف إلى قياس مستوى الابتكار في مصر وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال.
- **تمويل الابتكارات الخضراء:** يركز على دعم المشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي.
- **تعزيز الثقافة العلمية في المجتمع:** يشمل ذلك نشر الوعي بأهمية الابتكار وريادة الأعمال.
- **تطوير آليات تسـجيل حقوق الملكية:** يهدف إلى توفير بيئة قانونية وتشـريعية داعمة للابتكار وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- تنفيذ مبادرات وبرامج داعمة: مثل:

- برامج دعم الشركات الناشئة: توفر التمويل والإرشاد اللازم للشركات الناشئة في مراحلها الأولى.
- تطوير آليات لاختيار ومحاسبة القيادات التنفيذية: يهدف إلى ضمان اختيار القادة المناسبين وتنفيذ السياسات بفعالية.
- تفعيل دور المعاهد العليا: تهدف إلى إشـراك المعاهد العليا في المبادرات الرئاسـية المتعلقة بالابتكار، وتنفيذ مشـروعات تطبيقية تساهم في التنمية المستدامة.
- مبادرة "تحالف وتنمية": تهدف إلى إنشـاء تحالفات إقليمية لتحفيز الابتكار على مسـتوى الدولة. وتهدف إلى تكوين مجموعة من الكيانات القانونية (أعضـاء التحالف) تتضـمن خمسـة أنواع على الأقل من أصـحاب المصـلحة: (١) جامعة/مركز بحثي كعضـو ارتكاز، (٢) جهة حكومية معنية، (٣) مسـتثمرين ومنهم مراكز دعم ريادة الأعمال كالحاضنات ومسرعات الأعمال، (٤) شركات قطاع خاص، و(٥) رواد أعمال مؤسسين شركات ناشئة عالية ومتسارعة النمو، ويتعاون أعضـاء التحالف في قطاع عمل محدد ومنطقة جغرافية معينة وإقليم محدد لإنتاج إبداعات عالية القيمة موجهة بقوة للأسـواق العالمية والتحديات المحلية وذلك من خلال تنفيذ أنشـطة داعمة للإبداع معتمدة على التفاعلات المكثفة بين الأعضاء وعلى مساهمتهم بالموارد البشرية والتكنولوجيا.

(٢-٤-٥) تكنولوجيا المعلومات والابتكار

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التكنولوجيا والابتكار، حرصت الدولة المصرية خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ على دمج تكنولوجيا المعلومات والابتكار في السياسات الحضرية كركيزة أساسية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠. وقد أولت الدولة اهتمامًا خاصًا بتوظيف الحلول الرقمية والتقنيات الذكية في تحسين جودة الحياة في المدن، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد الحضرية، وتقديم الخدمات العامة بشكل أكثر عدالة وفعالية، مع دعم الابتكار المحلي وريادة الأعمال الرقمية كوسيلة لتعزيز التنافسية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة للشباب والنساء. وتماشياً مع الخطة الحضرية الجديدة، عملت مصر على تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتشجيع المدن على اعتماد سياسات الابتكار المفتوح، وتطوير المنصات التكنولوجية التفاعلية التي تضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار والتخطيط الحضري، بما يسهم في بناء مدن أكثر استجابة ومرونة وشمولاً للجميع.

١. تطوير منصات رقمية تشاركية وسهلة الاستخدام من خلال الحكومات الالكترونية والأدوات الرقمية للحوكمة الخاصة بالمواطنين

تعد التكنولوجيا وتطبيقاتها أهم أدوات تحقيق الشفافية وعدالة توزيع الفرص للسكان، وأيضا ضمان المشاركة المدنية ومشاركة الفئات المهمشة. خلال الأربع سنوات الماضية اهتممت الدولة المشروع القومي للبنية المعلوماتية بهدف تعزيز القدرات الرقابية للدولة وأجهزتها المختلفة، وتوفير المعلومات لمتخذ القرار من خلال شبكات بنية معلوماتية كأدوات تحقيق الحوكمة الرقمية. وقد أتاح المشروع القومي للبنية المعلوماتية الفرصة لإنشاء العديد من المنصات الحكومية وغير الحكومية لتقديم الخدمات للمواطنين في قطاعات عده، متابعة العمل الحكومي في المبادرات والمشروعات، نشر المعلومات المختلفة عبر تقارير دورية للجهات والأفراد.

من خلال وزارة الاتصالات بالتعاون مع الجهات والوزارات المقدمة للخدمات الحكومية لتحقيق التحول الرقمي من خلال محورين هامين وهما، الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين الأداء الحكومي. وجاري توفير جميع الخدمات الحكومية للمواطنين رقميًا على مستوى الجمهورية. والتي ستمكن المواطن المصري من تلقي هذه الخدمات إلكترونيًا. كما تم توفير عدة طرق لدفع رسوم الخدمة عبر الإنترنت. كما تم إنشاء شبكة حكومية مغلقة، تربط كافة المباني الحكومية ببعضها البعض على مستوى الجمهورية. وجاري العمل على ربط أكثر من ٣٣ ألف مبني حكومي. تتضمن المنصات الداعمة للمواطنين في مجال المشروعات:

- أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي منصة "مبادرات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة" وأيضا السياسات الحضرية المرتبط بالتنمية الاقتصادية، هي مبادرة تهدف إلى توحيد جهود مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. تتيح هذه المنصات قنوات للتواصل والتنسيق بين هذه الأطراف، وتوثيق المبادرات والمشاريع القائمة والمقترحة، بالإضافة إلى رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. وترجع أهمية المنصة إلى التالي:

- توحيد الجهود: تجمع المنصة مختلف أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة، مما يعزز التعاون ويمنع ازدواجية الجهود.
- تسهيل التواصل: توفر المنصة قناة اتصال فعالة بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، مما يسهل تبادل المعلومات والتنسيق.
- توثيق المبادرات: تساعد المنصة في توثيق المبادرات والمشاريع القائمة، مما يسهل تتبع التقدم المحرز وتقييم الأثر.
- دعم المبادرات: توفر المنصة الدعم والموارد اللازمة للمبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تعزيز الشفافية: تساهم المنصة في تعزيز الشفافية من خلال توفير معلومات حول المبادرات والمشاريع والتقدم المحرز.
- مشاركة المواطنين: تمكن المنصة المواطنين من المشاركة في متابعة وتقييم جهود التنمية، واقتراح مبادرات جديدة.

- **منصة حافز**: تقدم المنصة من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي معلومات عن البرامج والفرص العالمية التي هدفها التسريع من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن للأفراد أو المشروعات التقدم لها للحصول على تمويل لدعم الأفكار التي تحقق التنمية المستدامة مثل : برنامج تسريع النمو الأخضر وتوفير فرص العمل للشباب الدورة الثالثة والتابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة من دعم الشركات في تطوير دراسات جدوى مبتكرة وقوية للنمو الأخضر، مع دمج وسائل خلق فرص العمل للشباب. ودعم لتحسين وصول الشركات المستهدفة إلى أدوات التمويل المناسبة والمعنيين بالشأن المالي. وإتاحة الفرصة للمشاركة في مبادرات التعلم الرقمي التي تركز على استخدام التحول الرقمي، وتكنولوجيا المعلومات، والتجارة الإلكترونية لتحفيز نمو الأعمال.
- **تطبيق شارك ٢٠٣٠**: وهو أول تطبيق إلكتروني تفاعلي، أطلقته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بهدف نشر الوعي بين المواطنين بالبرامج والمبادرات والمشروعات التنموية التي تنفذها الدولة، وكذا اقتراح المبادرات والمشروعات ذات الأولوية، بما يساهم في تفعيل "متابعة المواطن". وأهدافه:
  - تحقيق أكبر قدر من الشفافية في إتاحة المعلومات الخاصة ببرامج التنمية/ المشروعات الاستراتيجية/ مؤشرات الأداء ذات الصلة.
  - التوعية المجتمعية الموسعة بحجم الإنجازات التي تقوم بها الدولة بشكل دوري.
  - إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في المتابعة «متابعة المواطن» واقتراح مبادرات ومشروعات ذات أولوية «التخطيط التشاركي».
  - نشر ثقافة الأداء في الجهاز الإداري للدولة وبين المواطنين.
  - أهم الخدمات التي يوفرها التطبيق:
    - التفاعل مع المواطنين بالرد على التعليقات، والتواصل بخصوص المقترحات.
    - متابعة مؤشرات أداء البرامج التنموية.
    - متابعة الموقف التنفيذي لأهم المبادرات (مثال: مبادرة حياة كريمة).
    - متابعة الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة الاستثمارية.
- عرض "خطة المواطن" على مستوى كافة المحافظات.
- منصة "شراكات على المستوى المحلي": تهدف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من خلال منصة "شراكات التنمية المستدامة على المستوى المحلي" إلى تعزيز دور منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية المستدامة على المستوى المحلي بهدف تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، ودعم المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري "حياة كريمة".
- تستهدف المنصة منظمات المجتمع المدني، وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ومؤسسات القطاع الخاص من الشركات والجمعيات غير الهادفة للربح والبنوك والجامعات، وذلك من خلال خلق قناة لتعزيز وتنسيق مشاركتهم ودمج مساهماتهم من مشروعات ومبادرات قائمة أو مقترحة، وتسهيل عملية التواصل بين الوزارة والفاعلين المحليين في التنمية على المستوى المحلي، مع التركيز على المجالات التالية:
  - التنمية الاقتصادية (توفير فرص عمل والتدريب الحرفي).
  - سياسات دعم الاقتصاد الأخضر.
  - التمكين الاقتصادي للمرأة في إطار استراتيجية تنمية الأسرة المصرية ٢٠٢١-٢٠٢٣.
  - مشروعات داعمة لحياة كريمة.
- المنظومة الإلكترونية لمتابعة المشروع القومي لتطوير الريف المصري" حياة كريمة":
- حصر الاحتياجات التنموية للقرى المستهدفة وإعداد خطة للتدخلات المختلفة، ومتابعة وتقييم أثر كافة الجهود على حالة التنمية وجودة الحياة للوصول إلى تجمعات ريفية مستدامة.

- المســاهمة في متابعة مؤشــر جودة الحياة لمخرجات مبادرة "حياة كريمة"، والتي تقوم بها الدولة في مجال تنمية وتطوير التجمعات الريفية، لما لها أثر على تحسن حالة التنمية المستدامة.
- بيتم اسـتخدام مؤشـر مُركب لاتخاذ القرار بشـأن التقدم ومتابعة الفجوات وإعادة تغيير مسـار المشـروعات، كنوع من أنواع اسـتخدام مدخل القرارات القائمة على الأدلة. ويتضـمن المؤشـر مجموعة من المؤشـرات الفرعية تعبر عن الاحتياجات الأساسية، أهمها: معدل التغطية بالوحدات الصحية، معدل التغطية بخدمات الصرف الصحي، معدل التغطية بالخدمات التعليمية، معدل التغطية بخدمات شـبكات الغاز الطبيعي، معدل التغطية بالخدمات الرياضـية معدل التغطية بشـبكة الألياف الضـوئي، وجميع مشـروعات المبادرة الأخرى في مجال تحسن فرص العمل وتنمية الاقتصـاد المحلي من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتنوع مصادر الدخل، وتنمية المهارات وتدريب العمالة.
- وتعمل المنظومة على أربع مراحل أساسية كالتالي:

المرحلة الأولى: وصف حالة التنمية قبل تنفيذ التدخلات: تتضمن بيانات تفصيلية عن القرية (عدد السكان، معدل الفقر، نسبة الأطفال والشباب والمسنين نسبة الأسر التي يرأسها إناث، المحاصيل الأساسية، الحـــرف الأساسية)، والفجوات التنموية لأربعة محاور أساسية هي تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية والعمرانية، وتحسين المعيشة والاستثمار في البشر، وتحسين جودة خدمات التنمية البشرية بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والتشغيل ورصد فجوة الأداء على مستوى كل قطاع قبل التدخلات، مدعومة بالصور والفيديوهات.

المرحلة الثانية: التخطيط: تتضمن كافة تفاصيل المشروعات الموجهة للقرية، وأهميتها ومؤشرات الأداء علـــى مستوى المخرجات (عدد الفصول، أطوال الطرق، وغيرها)، والتكلفة المعيارية لكل مشروع، ومتوسط نصيب الفرد من الاعتمادات الموجهة. كما تتضـــمن بيانات تخص عدد العمالة بشـــكل عام وكذلك عدد العمال من أهل كل قرية وبيانات المكتب الاستشاري والمقاول.

المرحلة الثالثة: المتابعة والتقييم: تتضـمن الاعتمادات المنفذة لكافة المشـروعات، ومتوسـط نصـيب الفرد منها، ووصـف لنوعية المشـروعات والأعمال المنفذة، ومؤشـر حالة التنمية بعد تنفيذ التدخلات، مـــن خلال عرض صـور وفيديوهات توضح الوضع قبل وأثناء وبعد التدخلات، وأي معوقات للتنفيذ، لإجراء التدخلات العاجلة.

المرحلة الرابعة: المتابعة اللاحقة للتنفيذ: تتضمن رصد للمشروعات المنفذة، مدعوماً بصور وفيديوهات توضيحية، للتأكد من دخولها الخدمة، وبدء استفادة المواطنين منها بشكل مباشر.

- **المنصات المرتبطة بالخدمات الحكومية:**

أطلقت وزارة الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومات المنصـة بهدف تسـهيل وصـول المواطنين إلى الخدمات الحكومية عبر قنوات رقمية مبتكرة، ما يتيح إجراء معاملات متنوعة عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الذهاب إلى المكاتب الحكومية، وهو ما يســـهم فى تقليل الازدحام والحد من البيروقراطية، فضلًا عن تسريع الإجراءات. إلى جانب:

- توثيق وتســجيل الملكيات خلال مكاتب المعلومات في أجهزة المدن الجديدة لتوثيق التخصــيصــات والملكيات المختلفة للمباني والأراضي والأنشطة والكيانات الاقتصادية المختلفة، مما يتيح للأجهزة إدارة وتنظيم العمران.
- تقديم الخدمات للمواطنين الحضرية المختلفة مثال البريد واستخراج الوثائق الشخصية.
- مراكز معلومات شبكات البنية الأساسية لإدارة معلومات الشبكات وحل المشكلات المختلفة.
- تمكين المجتمعات البســيطة من الوصــول إلى الخدمات الأســاســية مثال خدمات التموين والطوارئ الكوارث والصحة، لا سيما المحافظات البعيدة والنائية والمهمشة.
- تشـمل الخدمات الرقمية للمواطنين جميع المجالات، والتعليم، والتأمين الاجتماعي، والتأمين الصـحي، وخدمات المركبات. كما تم عمل تطبيقات خاصـة للموبيل والألواح الإلكترونية لتسـهيل التعامل مع الخدمات. ومؤخرا بدأ تفعيل التكامل مع التوقيع الإلكتروني لتمكين المصريين في الخارج من الحصول على الخدمات بموثوقية أكبر.

وتحديث منصة التحقق من الهوية الرقمية التي ستصبح المنصة الموحدة للدولة المصرية والتي ستُستخدم عبر جميع المنصات الإلكترونية في الدولة. الخدمات تشمل:

٢. التوسع في تبنى التكنولوجيا الحديثة والابتكار لتحسين الرخاء المشترك للمدن والاقاليم

من إحدى متطلبات التنمية الحضرية المستدامة توفير خيارات للسكان صديقة للبيئة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتمكين المدن لتحسين تقديم خدماتهم. ومن خلال مجموعة الخدمات التالية التي تستفيد منها المجتمعات العمرانية سواء القائمة أو الجديدة، والتي ترتبط بشبكة المعلومات. ترتبط استراتيجيات الابتكار التي تخدم سياسات التنمية الحضرية في عدة مجالات منها:

- **نظم النقل الذكية:** تُستخدم أنظمة النقل الذكية لتحسين كفاءة حركة المرور، وتقليل الازدحام، وتوفير وسائل نقل أكثر أمانًا واستدامة.
- **شبكات الطاقة الذكية:** تُستخدم شبكات الطاقة الذكية لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتوفير طاقة أكثر مستدامة.
- **إدارة المياه الذكية:** تُستخدم تقنيات إدارة المياه الذكية لتحسين كفاءة استخدام المياه، وكشف تسريبات المياه، وضمان حصول السكان على مياه شرب آمنة.
- **المنازل الذكية:** تُستخدم المنازل الذكية لتوفير بيئة سكنية أكثر راحة وكفاءة من خلال التحكم الآلي في الإضاءة، والتكييف، والأجهزة الإلكترونية، وتأمين المنازل، وخلافة.
- **إنشاء مباني صديقة للبيئة:** تُستخدم تقنيات بناء صديقة للبيئة لتقليل استهلاك الطاقة والماء، وخفض الانبعاثات الكربونية، وخلق بيئة سكنية أكثر صحة تقلل الانبعاثات الحرارية.
- **تعزيز الاستدامة:** تُساعد التكنولوجيا والابتكار على تعزيز الاستدامة من خلال تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، وخفض الانبعاثات الكربونية، وحماية البيئة.
- **تعزيز التكنولوجيا والابتكار على المستوى القومي:** يُسهم التقدّم التكنولوجي والابتكار في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال تهيئة بيئة مُشجِّعة على الابتكار وقادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها بكفاءة وفاعلية، لزيادة القيمة المضافة وتحقيق تنمية مستدامة ترتقي بالمجتمع ورفاه الإنسان، في ظل المنافسة العلمية المبنية على التميّز. وانطلاقاً من دور وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ممثلة في المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء للحفاظ على التنمية العمرانية المستدامة ضمن تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، فإن اعداد منظومة متكاملة للتنمية العمرانية المستدامة الذكية من الأهمية لتحسين العمران. وقد قام المركز القومي لبحوث الاسكان، توفير الكودات والدلائل الارشادية لتجهيز البنية الأساسية للجيل الرابع من المدن الجديدة الذكية، التي تعتمد في تطبيقاتها على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والشبكات السلكية واللاسلكية والعمل على تحقق متطلبات الاستدامة وتحسين مستوى جودة الحياة العمرانية باستخدام التطبيقات والشبكات والتقنيات الرقمية، وتقدم خدمات الكترونية تفاعلية في مختلف المجالات كأداة لاستثمار الذكاء في التعامل مع القضايا العمرانية. وأيضا الكودات والدلائل والمعايير التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة ومبادئ الهندسة القيمية لتخفيض تكلفة البناء والتشييد وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية والمكون من العملة الأجنبية.
- **النماذج الناجحة:**

- معرض مصر الدائم للبناء الأخضر: يعتبر أول معرض دائم في مصر متخصص في مجال البناء المستدام والأخضر تحت مظلة المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء. يجذب المعرض الشركات والمؤسسات العاملة في مجال التخطيط الحضري، العمارة، الهندسة، كفاءة استهلاك الطاقة، الطاقة المتجددة والنظيفة، ترشيد ومعالجة واعادة استخدام المياه، إدارة المخلفات، مواد البناء، التطوير العقاري، البنية التحتية، التشييد، ويخاطب المعرض أيضًا المهنيين في صناعة التشييد، لعرض أحدث اتجاهات التكنولوجيا والمنتجات والخدمات التي تخدم مجال البناء الأخضر في مصر. يساعد المعرض في تحقيق الاستدامة للمباني الجديدة والقائمة عن طريق نشر الوعي الخاص بتطبيق نظام الهرم الأخضر لتقييم

استدامة المباني والصادر عن المركز في عام ٢٠١٧ والمناظر للنظام الأمريكي (LEED). يهدف المعرض أيضا إلى دعم جهود نشر الوعي وتطبيق تكنولوجيا البناء الأخضر والمنتجات والمواد الجديدة وترشيد استهلاك المياه والطاقة من خلال نشر مفهوم المباني الخضراء.

- استراتيجية الذكاء الاصطناعي: أصدر المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي الاصدارة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥ –٢٠٣٠). وتهدف إلى تعزيز المهارات والقدرة التنافسية في هذه المجالات التي تستهدفها مصر في التنمية، الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة لمواكبة التطور السريع لطبيعة الوظائف المطلوبة في اقتصاد يعتمد، على الذكاء الاصطناعي. وأيضا دعم صناعة الذكاء الاصطناعي الناشئة في مصر ووضعها على طريق المنافسة الدولية. وبهذا الصدد تم في عام ٢٠٢٠ إنشاء مركز الابتكار التطبيقي لتطوير حلول مبتكرة ذات أثر تنموي، بهدف تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة في تحليل التحديات الوطنية وإيجاد حلول لها، مع تطوير رأس المال البشري وتهيئة البيئة المناسبة لإنشاء مؤسسات مبتكرة وتعزيز نجاحها. وتستهدف الدولة تمكين ٣٦٪ من المواطنين من استخدام أدوات وخدمات مدعومة بالذكاء الاصطناعي خلال ٥ سنوات مقبلة أي بنهاية ٢٠٣٠. وتم إطلاق نسختين من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي وهي المحرك الأساسي للتحول الرقمي في البلاد وتضع نهجًا استراتيجيًا لتسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية. هدفت الاستراتيجية إلى تعظيم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع. ووُضعت الاستراتيجية بمشاركة أصحاب المصلحة تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي الذي ساعد في إشراك جهات حكومية مختلفة وممثلي قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والمجتمع التقني. وتشمل الاستراتيجية أربعة محاور: (١) الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية. (٢) التنمية البشرية وتحسين جودة حياة المواطنين. (٣) الابتكار الرقمي – مراكز إبداع مصر الرقمية. (٤) الإطار التنظيمي. وتصب جميع المحاور في تحسين مستويات الرخاء للأشخاص والمجتمعات.
- مسابقات الابتكار لصالح العمران وتحسين جودة الحياة: تعقد عديد من المسابقات التي تطرق أبواب التكنولوجيا والابتكار لطلاب الجامعات والشباب، بهدف توظيف التعليم والبحث العلمي في منظومة الابتكار، وهي من دورها تمكين المجتمع في المساهمة في تحقيق الرخاء لمجتمعاتهم. أطلقت وزارات الإسكان والمجتمعات العمرانية، والتنمية المحلية، والتعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع نقابة المهندسين المصرية، مسابقة (عقول) لطلاب كليات الهندسة والتخطيط العمراني والفنون الجميلة والتطبيقية في مصر، للمشاركة في منافسة مبتكرة تهدف إلى استكشاف وتقديم حلول هندسية مستدامة للتحديات العمرانية التي تواجه تطوير المناطق الحضرية، وذلك في ضوء توجيهات القيادة السياسية والحكومة بإشراك الشباب المصري في جميع الفعاليات التنموية الهادفة إلى بناء نماذج مستدامة للمشاركة المجتمعية. المسابقة تهدف إلى تحفيز الطلاب على تقديم رؤى هندسية إبداعية تسهم في تحسين البيئة الحضرية في مصر من خلال رحلة تجمع بين الإبداع والابتكار الهندسي، إذ يركز المنتدى الحضري العالمي ضمن فعالياته الرئيسية على أهمية تمكين الشباب وإشراكهم في عملية التخطيط الحضري، بما يعزز دورهم كمساهمين في بناء مدن مستدامة وعصرية، وإسهاماتهم في تطوير بيئات حضرية متكاملة بأفكار مبتكرة وإبداعية. وتم عرض الأفكار المقدمة في المنتدى الحضري العالمي في دورته الثانية عشرة التي استضافته مصر في الفترة ٤–٨ نوفمبر ٢٠٢٤.
- تم إطلاق النسخة الثالثة من المسابقة الشبابية ٢٠٢٤ لتمكين الشباب ودعم الابتكار وريادة الأعمال في مجال الصحة والسكان بالجامعات المصرية، والذي انعقد في مقر الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا بمدينة برج العرب. تهدف المسابقة إلى تمكين ورفع قدرات الشباب وحثهم على الإبداع وابتكار حملات التوعية مختلفة ومُبادرات مجتمعية رائدة لرفع مستوى الوعي العام حول قضايا السكان، وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضايا السكان والصحة الإنجابية والجنسية، حيث إن المسابقة تساعد على دراسة أعمق للمشاكل وإيجاد حلول أكثر فعالية. مع تشجيع طلاب محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية على المشاركة، وتقديم كل سُبل الدعم والتيسير للسماح لهم بالمشاركة.

- **<u>تحدّيات الابتكار في مصر</u>**: على الرغم مما تمتلكه مصر من العوامل والمكوّنات المطلوبة لبناء بيئة علمية وابتكارية جيّدة داعمة للتكنولوجيا والابتكار، يوجد عددٌ من التحدّيات يمكن إبراز أهمها في النقاط الآتية:
  - محدودية الحافز المادي والمعنوي للبحث العلمي والابتكار، وهجرة العقول والكفاءات.
  - عدم كفاية حجم التمويل الحكومي المتاح للدعم الفني والمؤسسي للبيئة الحاضنة للبحث العلمي.
  - التحديات القانونية والمؤسسية الخاصة ببراءات الاختراع والملكية الفكرية.
  - الفجوة بين الخطط التنموية وأولويات البحث العلمي، والافتقار إلى الآليات الفعَّالة لربط التكنولوجيا والابتكار بالقطاعات المنتجة.
  - ضعف مشاركة القطاع الخاص ودوره في الإنفاق على تمويل الفكر الإبداعي والمشروعات الابتكارية، بما يتناسب مع احتياجات السوق المتسارعة من إنتاج مُخرجات جديدة ومتطوّرة، سواء في المراكز البحثية بالمؤسسات الأكاديمية الحكومية أو خارجها في الجامعات الأهلية والخاصة.
  - نقص الوعي الاجتماعي والثقافي الكافي بشأن الابتكار، وانتشار ثقافة النقل والتقليد المُقيِّدة للإبداع.

٣. تنفيذ أدوات رقمية، شاملة نظم المعلومات المكانية الجغرافية

تتطلب إدارة الاراضـــي على المســـتوى القومي والإقليمي والمحلي، منظومة متكاملة من البيانات الجغرافية المواكبة للتكنولوجي والتقنيات الحديثة. الأمر الذي يتطلب توجه الدولة بمؤســـســـاتها المركزية نظم تكنولوجية وتقنيات حديثة قادرة على كفاءة إدارة الأراضي على مستويات عدة. وتشارك الجهات التالية في منظومة إدارة الأراضي:

- كفاءة إدارة الأراضـــي والنمو العمراني ومنظومة البيانات المكانية الجغرافية: تمتلك إدارة المســاحة العســكرية من القدرات لمواكبة التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال المســاحة وتحقيق الرؤية المســتقبلية نحو مجتمع رقمي يضـــمن امتلاك مصـــر منظومة للتخطيط والمتابعة مصـــممة طبقاً لأفضـــل الممارســـات والمعايير الحديثة الدولية لدعم جهود التنمية المستدامة. تمتلك إدارة المساحة العسكرية عدد من المراكز تكامل مع الجهات المختلفة والتي تساهم في إدارة الأراضي والعقارات وهي مصر للبيانات لوزارة الإسكان والهيئات التابعة لها في بيانات الخرائط الرقمية المختلفة، هذه المراكز هي:
- المركز التكنولوجي للتسجيل المساحي العقاري: تم إنشاء المركز طبقا لبروتوكول التعاون مع كلا من (وزارة العدل – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية– الأمانة الفنية لحوكمة أصول الدولة) لإصدار شهادات رفع مساحي رقمي وخرائط ووثائق مؤمنه وحدودها وخلافه، تستخدم في اثبات الملكيات سواء الأفراد أو الجهات، كما ينتج عنها خرائط أساس يتم استخدامها في مشروعات ودراسات التخطيط المختلفة.
- مركز المتغيرات المكانية: تم إنشـاؤه في يوليو ٢٠١٧ بهدف التصـدي لظاهرة البناء العشـوائي والتي تعتبر قضـية من قضايا التي ترتبط بتحقيق هدف المجتمعات المستدامة، متابعة المتغيرات المكانية داخل حدود أراضي الدولة بالمحافظات من خلال الربط بمراكز المتغيرات المكانية في المحافظات، والتي تمكن وزارة التنمية المحلية من خلال الأجهزة التنفيذية التابعة للإدارات المحلية من متابعة تاريخ المخالفات العمرانية للبت في طلبات التصـالح خارج وداخل الحدود التخطيطية المعتمدة، وهي إداه مهمة في إعادة النظر في حدود الأحوزة المعتمدة وقرارات تحسين حالة البيئة العمرانية بها، من خلال تحليل الصـور الفضـائية واسـتنتاج المتغيرات، وكذلك دراسـة تقنين أراضـي وضـع اليد بالدولة المصـرية ومع التطور تم إضـافة دراسـة التعديات على الشـواطئ بالدولة، والتي يتم بحثها واتخاذ القرارات بشـأنها من خلال لجنة اسـترداد أراضـي الدولة.
- المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية: تم إنشـاؤه عام ٢٠١٦ بالاشـتراك مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية ومن مهامه منع ازدواجية التطبيقات، مصـدر واحد لرقمنه الخرائط لتوحيد المواصـفات المسـتخدمة في إنشـاء ونشـر الخرائط الرقمية على مستوى الدولة والتي تدعم العمليات والخدمات الحكومية بطريقة أكثر فاعلية. أيضـا إتاحة البيانات الجغرافية المحدثة وخرائط الأساس والصور الفضائية المحدثة بالجهات المختلفة بالدولة.

- المنظومة الإلكترونية للخدمات الحضـرية والمدنية العامة: إنشـاء بنية معلوماتية مكانية يُعتبر أداة مهمه لإجراء تخطيط شـامل ولإعداد اسـتراتيجيات التنمية المسـتدامة مما يسـاهم في اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقه ومتابعة تنفيذ تلك القرارات بطريقة فعّاله، متابعه أن ذلك دفع وزارة التخطيط إلى تبني تطوير منظومة التخطيط المصـرية وتأسـيس مشـروع قومي شـــامل لتكامل البنية المعلوماتية المكانية للمنظومة بهدف رفع كفاءة القرار التنموي الاســتثماري، بالإضـــافة إلى تطوير البنية المعلوماتية لقطاعات الدولة المختلفة وتطوير الخدمات الحكومية.
- وقد تم أنشـــاء عدد من المراكز التكنولوجية المطورة ما يقرب من (٢١) ديوان عام محافظة، (٣١٠) بالمراكز والمدن / الاحياء، (١٥٠) وحدة قروية خارج مبادرة حياة كريمة، بالإضـافة إلى ٣١ جهاز مدينة بهيئة المجتمعات العمرانية بجانب تكامل الجهات المشـــاركة على المنظومة الالكترونية، للتحول الرقمي والبنية المعلوماتية إلى أن وهي منظومة الكترونية لطلبات التصالح عن مخالفات البناء لتقديم كافة الخدمات للمواطنين بشكل رقمي، بحيث يستطيع المواطن الحصول على الخدمة من خلال المنظومة الالكترونية القومية الخاصـة بالمراكز التكنولوجية بالمراكز والمدن / الأحياء والوحدات القروية بمحافظات الجمهورية، أو من خلال البوابة الالكترونية للمحليات.
- وقد تم دعم المحافظات بعدد كبير من الأجهزة والتابلت للمراكز التكنولوجية ووحدات المتغيرات المكانية، وتقديم الدعم الفني للعاملين بتلك المراكز، وتدريب قيادات المحليات والوزارات والجهات المطلوب الحصـول على موافقات منها ضـمن المنظومة الجديدة للتصـالح والجهات المعنية بتطبيق قانون التصـالح مما يسـهم في توفير الوقت والتيسير على المواطنين المترددين على المراكز التكنولوجية. إلى جانب المراكز التكنولوجية المتنقلة ومراكز خدمات مصـــر، حيث بلغ إجمالي مراكز خدمات مصـــر المتنقلة ٢٥١ مركز متنقل وجارى تجهيز ٢٥ مركز، و١٩٨ مركز تكنولوجي متنقل في ١١ جهة، إلى جانب نشـــر ٥٣ مركز خدمات مصـــر متنقل تقدم خدمات الأحوال المدنية والشـــهر العقاري والتوثيق، والتضـــامن الاجتماعي والتأمينات الاجتماعي. وإعداد دليل للمواطن يشمل شرح شامل لكيفية التقدم الكترونيا على المنظومة للتصالح في مخالفات البناء، موثق بالشـاشـات والخطوات الفعلية اللازمة لتسـجيل الطلبات ومتابعتها وكذلك المسـتندات المطلوبة للتقدم.
- خدمات الحكومة الإلكترونية للوصول إلى الخدمات الحضرية: تعتبر منصة مصر الرقمية منصة تابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكجزء من اســتراتيجية الدولة نحو رقمنة الخدمات الحكومية. وهدفها تقديم خدمات ضـــمن خطة حكومية شـاملة للتحول الرقمي، تهدف إلى تبسـيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد على المواطنين. بما يضـمن سـهولة الوصـول إليها من أي مكان دون الحاجة إلى زيارة الجهات الحكومية، مما يسـهم في تقليل الازدحام وتحسين كفاءة تقديم الخدمات. تقدم المنصـة حالياً حوالي ١٨٢ خدمة، وتجاوز عدد المواطنين المسـجلين على المنصـة ٩ ملايين مسـتخدم، وفقا لوزارة الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات (مارس ٢٠٢٥). وتشـــمل الخدمات المتاحة حاليًا عدة مجالات، مثل التوثيق، والتموين، والمرور، والمحاكم، والتأمينات الاجتماعية، وخدمات الســجل التجاري. ومع تزايد أعداد المســتخدمين المســـجلين، تعمل الحكومة على تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوســـيع نطاق الخدمات، في ظل تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات الحكومية.
- دعم التحول الرقمي في التخطيط العمراني: قد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدور هام في رصـــد وتحليل الأوضـاع العمرانية والمخططات المسـتقبلية لها على مسـتوياتها المختلفة (قومي، وإقليمي، ومحلي)، وتعتبر الهيئة رائدة في ادماج المنظومة الرقمية المكانية (نظم المعلومات الجغرافية) في منظومة التخطيط العمراني المصـــري منذ عام ١٩٩٥. وخلال السـنوات الأخيرة اسـتطاعت الهيئة من بناء وتطوير نظام معلوماتي جغرافي مركزي ومؤسـسـي. وتقوم الهيئة من خلال المنظومة الجغرافية المكانية المؤسـسـية من تقديم أدوات تحليلية عمرانية وديموغرافية واجتماعية تسـاهم في التوحيد القياسي للمفاهيم وأسلوب العمل، تبادل المعلومات بين القطاعات والإدارات والجهات المعنية المختلفة، ميكنة عملية واقتصادية وبيئية تمكّن كلاً من المخطط ومتخذ القرار من الوصول إلى البيانات المكانية بصورة تساعد على اتخاذ القرار السـليمة بناء على معلومات موثقة ومحدثة عن كامل العمران المصـــري. وتســتكمل حالياً منظومة اتخاذ القرار المكاني الجغرافي من خلال تحويل قواعد البيانات المكانية الفردية إلى قاعدة بيانات مركزية تشمل بيانات مكانية متكاملة

للقرية مصرية والمدن والمحافظات. كما تم تطوير منظومة تفاعلية المراجعة والتدقيق، مع إمكانية التصفح والاستعلام من على شـبكة الانترنتتقوم. وتقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني باسـتمرار دورها في الدعم في مجال التخطيط العمراني. من خلال بروتوكولات تعـاون بين المحـافظـات والهيئـة العـامـة للتخطيط العمراني لـدعم التحول الرقمي في التخطيط العمراني". وتأتي البروتوكولات تنفيذًا خطة الدولة لتحقيق تحول رقمي شـــامل من خلال إعداد منظومة موحدة ومتطورة لقاعدة بيانات جغرافية تعتمد على أحدث التقنيات.

٤. بناء القدرات على جميع المسـتويات الحكومية لتحقيق المتابعة الفعالة على تنفيذ سـياسـات التنمية الحضرية

في إطار الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للمســتوطنات البشــرية للحكومة المصــرية ممثلة في وزارة الإســكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة من خلال الهيئة العامة للتخطيط العمراني، لتنفيذ أكثر فعالية للأجندة الحضــرية الجديدة، تم إطلاق وثيقة السياسة الحضرية الوطنية في سبتمبر ٢٠٢٣ وتم عرضـها في المنتدى الحضـري العالمي. وتتولي وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية متابعة تنفيذ سياسات التنمية الحضرية وتشارك الجهات والوزارات ذات العلاقة بسياسات التنمية الحضرية في التخطيط ومتابعة تنفيذ السـياسـات المختلفة. كما يقوم المرصـد الحضـري لجمهورية مصـر العربية والتابع للهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد الرصد الحضري على مستويات مختلفة منها القومية، والإقليمية، التجمعات وإصدار تقارير الرصد المختلفة، وذلك باستخدام عدد من المؤشرات التي تدمج مؤشرات التنمية المستدامة، ومؤشرات الخطة الحضرية الجديدة، وبعض المؤشرات العالمية الأخرى. أهداف الإطار المنهجي للمرصد الحضري:

- دعم متخذ القرار في تحديد الفجوات التنموية مكانيا.
- تقديم مؤشــرات متنوعة ومتكاملة يمكن الاســتفادة منها في تقييم أداء التنمية المســتدامة في قطاعات التنمية المختلفة، ويسهل إعادة تركيبها (عمل مجموعات من المؤشرات لقياس أبعاد قضية محدده) حسب متطلبات السياسات المختلفة.
- متابعة تنفيذ الخطط المختلفة، وقياس تأثير الخطط السابقة على أداء التنمية الحضرية.
- تعزيز قدرات المحليات على استخدام المؤشرات قبل وضع متطلبات الخطة الاستراتيجية.
- قياس وتقييم مدى تحقق اهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة في قطاعات التنمية المرتبطة بهما.
- دراســة المؤشــرات العمرانية والتنموية المختلفة المؤثرة على صــناعة القرارات والســياســات المرتبطة بالتنمية العمرانية والقطاعية باستخدام نهج السياسات المبنية على الدلائل.
- تكوين قاعدة بيانات جغرافية وعمرانية من خلال المشروعات والدراسات والمخططات التي تقوم بها وزارة الاسكان والهيئة العامة للتخطيط العمراني، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية واهميته في تحويل البيانات الوصفية إلى بيانات مكانية.
- كما يعد المرصد دليل توصيفي لكل المؤشرات " كروت وصف"، وتحديد قائمة المؤشرات الأساسية لكل المحاور وتحديد طرق قياسها ومصدر بيانات المؤشر، وتعريف طرق القياس للمؤشر والفترة الزمنية لرصدها وتحديثها ليكون الدليل أداه مساعده للجهات المستفيدة.
- ويتم ترتيب مجموعات من المؤشرات مرتبطة بالسياسات المكانية والمبادرات القومية والخطط المحلية.

وهناك أربعة مستويات من الرصد الحضري:

- **مؤشرات الرصد الحضري على المستوى القومي:** ويتم متابعة تغير المؤشرات المرتبطة النمو الحضري والتنمية العمرانية بقطاعاتها المختلفة على المستوى القومي، ومدي الفجوة في أداء المؤشرات مقارنة بالمستهدفة.
- **مؤشـرات الرصـد الحضـري ومؤشـرات حالة البيئة العمرانية للمحافظات ومراكزها:** تحدد وضـع كل محافظة في تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والفجوات التنمية التي تتطلب وضع سياسات تنموية ومستهدفات مستقبلية. ولذلك أتت مبادرة المرصـد الحضـري في اسـتكمال مسـتويات الرصـد الحضـري المطلوبة لدعم واتخاذ القرار التنموي على مسـتوى

المحافظات، حيث تعد المحافظة في النظام المؤسسي المصري أول مستوى من السلطات المحلية التي تضع متطلبات الخطة الاجتماعية الاقتصادية على مستويات المراكز الإدارية (حضر/ريف) وتوزيع المخصصات المالية للخطط المحلية. ومساهمة من المرصد الوطني للسلطات المحلية على مستوى المحافظة في تحديد الفجوات التنموية ومستوى الأداء التنموي للمحافظة ومراكزها، تم إصدار أول تقرير رصد لمحافظة كفر الشيخ ليكون نموذج استرشادي للرصد الحضري على مستوى المحافظات.

- **مؤشرات الرصد الحضري للمدن الجديدة:** وتستهدف رصد الأوضاع الراهنة وإنتاج المؤشرات وإمداد صناع القرار بالمعلومات على جميع المستويات، وتحليل المؤشرات الحضرية واستخلاص التحديات الحضرية وأولوياتها، ورصد وقياس كفاءة السياسات التنموية ومراجعة إعداد الخطط والسياسات. وفي كلا المستويين الرصد على مستوى المحافظات والمدن الجديدة، يتم إنشاء وحدة للرصد الحضري على مستوى المحافظات التي تم عمل الرصد الحضري لها، وأيضا وحدة للرصد الحضري على مستوى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمدن ذات الصلة بها. وتم الاتفاقي على تدريب الكوادر بعمل بهدف المؤشرات وكيفية رصدها.

- **<u>تحديات الرصد ومتابعة تنفيذ السياسات الحضرية</u>:**

- تقابل عمليات رصد متابعة تنفيذ السياسات أطراف متعددة يصعب الوصول إلى البيانات الخاصة بها وخاصة فيما يخص المستويات المحلية على مستوى المدن ومشاركات المجتمع المدني والجهات الخاصة في تنفيذ التدخلات الداعمة للسياسات الحضرية.
- صعوبة قياس مردود المبادرات والبرامج القومية على مستوى المستوى المحلي، لان المستوى الأساسي لرصد المردود هو المستوى القومي والمحافظات، أو المراكز والمدن المستهدفة فقط.
- اختلاف فترات السلاسل الزمنية للتقارير الرسمية أو الإحصاءات الرسمية.

٥. دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية تجميع وتصنيف وتحليل البيانات

تشارك العديد من الجهات على مستويات مختلفة في عملية تجميع وتحليل البيانات ومن أهمها:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: يساهم بصورة فعاله في دعم المؤسسات الحكومية كافة لعديد من الإحصاءات الدورية والتقارير الدورية المتخصصة، ومن أهم البيانات والإحصاءات التي تعتمد عليها وزارة الإسكان والهيئات التابعة لها كأساس في إعداد المخططات العمرانية المختلفة. وقد اعتمد التقرير الوطني الثاني هذا على معظم البيانات الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في رصد التطور في البيانات التي تخص التنمية الحضرية، للتمكن من تتبع التطور الحادث في بعض المؤشرات. سواء من خلال النشرات السنوية، أو الاحصاءات المتنوعة، والسلاسل الزمنية للبيانات. خلاف ما يقدمه من مسوحات ميدانية مختلفة متخصصة في مجالات عده مثال:
  - النشرات السنوية الخاصة لإحصاءات المياه النقية والصرف الصحي، حوادث السيارات والقطارات، نشرة الاسكان، البيانات الخاصة بالأنشطة الثقافية والتعليم والصحة على مستويات مختلفة.
  - تقارير مصر في أرقام ويضم العديد من البيانات عن قطاعات عدة على مستوى المحافظات.
  - المسوحات الميدانية مثل المسوحات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بدراسة خصائص الأشخاص ذوي الإعاقة تفصيلياً وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، وفرص العمل والتدريب والتأهيل، والمشاركة والاندماج الاجتماعي والخدمات والرعاية الاجتماعية المقدمة لهم.
  - يقوم الجهاز بوضع خطة تدريبية سنوية من خلال المركز القومي للتدريب الإحصائي: ويهدف التدريب إلى تعزيز قدرات العاملين بالجهاز ومؤسسات الدولة في المجال الإحصائي. وإعداد كفاءات إحصائية قادرة على إنتاج وقراءة وتحليل البيانات. ودعم وتطوير البحث العلمي المستند على الإحصائيات المختلفة في الدولة. أيضا نشر الوعي

الإحصـــائي لدى كافة فئات المجتمع. وحيث يتم تدريب ٣١٠ جهة من العاملين بمجال الإحصـــاءات في كثير من الوزارات، وأيضـــا تنفيذ ٩٥ برنامج التدريب الصـــيفي لطلاب الجامعات، وبلغ عدد المتدربين ٥١٥٧ متدرب خلال الفترة من عام (٢٠٠٨ – ٢٠٢٤).

- الهيئة العامة للتخطيط العمراني: تقع على الهيئة مسـئولية تجميع واسـتخدامات البيانات سـواء الرسـمية أو الرفع العمراني في مشروعاتها والتي ترتبط بصفة أساسية بأهداف الخطة الحضرية، وتتخذ الهيئة الإجراءات التالية لضمان دقة وكفاءة الدراسات المرتبطة بالمشروعات التي تقوم بها:
- تجميع البيانات من الجهات الحكومية المركزية أو المسح الشامل باستخدام الخرائط الفضائية المحدثة بعد مراجعتها من قبل إدارات الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- عمليات المراجعة لإسقاطات البيانات المختلفة على التخطيط والقطاعات المرتبطة به مثل إدارة الدراسات السكانية، والإدارة الاقتصادية، والإدارة البيئية، .....) وذلك لضمان جوده البيانات وسلامه طرق تحليلها.
- البيانات الخاصـة بالرصـد البيئي: والتي تسـاهم في إعداد المؤشـرات في قياس الأداء البيئي وتحديد مدي التقدم في تحقيق التنمية المسـتدامة، ومن ثم وضـع سـياسـات وبرامج المتعلقة بالبيئة في مشـروعات التنمية والمخططات العمرانية. ويتم اختيار وتنقيح المؤشـرات البيئية مع الاسـتعانة بمنهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة كدليل توجيهي لإعداد المؤشرات وطبقا للنموذج المستخدم والذي يعتمد على تحليل القوى الدافعة والمؤثرة على إحداث الضغوط مثل الصـرف الصـناعي والانبعاثات، ثم قياس الحالة الكمية والنوعية، ثم تحديد تأثيراتها على العناصـر الثلاثة المحققة للاسـتدامة (الاجتماعية والصـحية، والاقتصـادية، والبيئية)، ومن ثم وضـع خطط المناسـبة وتوفير الاسـتثمارات، والاحتياجات التكنولوجية، والتشريعات المطلوبة وأيضا خطط التأهيل والتدريب.
- إعداد قائمة المؤشـرات ومراجعة البيانات لتحديد مدى دقتها وتطابقها مع البيانات المدرجة بتقارير المؤشـرات المحلية والدولية.
- إنشـاء قاعدة بيانات المؤشـرات لإنتاج التقارير الدورية على بيانات دقيقة ومحدثة. وخاصـة تقارير الرصـد الحضـري على مستوى القومي والمحافظات والتجمعات العمر

UN-HABITAT

الهيئة العامة للتخطيط العمراني
General Organization for Physical Planning

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الإسكان والمرافق